

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح الأحكام الشرعية

في علم العربيين

علي بن عبد الله بن علي نور الدين السهري

الطبعة سنة (١٨٨٩ هـ)

دراسة وتحقيق
د. محمد خليل عبد العزيز شرف

المجلد الثاني

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

شرح الإحرام

في علم الحرمين

على بن عبد الله بن علي نور الدين السنهوري
الترقي سنة (٨٨٩ هـ)

دراسة وتحقيق
د. محمد خليل عبد العزيز شرف

المجلد الثاني

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

هذا الكتاب

رَفَعَ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

في الأصل رسالة علمية نال عنها مؤلفها درجة الماجستير في اللغويات
بتقدير الامتياز مع مرتبة الشرف الأولى

كافة حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

لِلنَّاشِرِ

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

لصاحبها

عبد لفاد محمود البكار

الطبعة الأولى

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
من ٢٠٢٠

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت
على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة
أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ،
٢٠٠١م هي عثر الجائزة تنويجا لعقد
ثالث مضى في صناعة النشر

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية
الإدارة : القاهرة : ١٩ شارع عمر لطفى مواز لشارع عباس العقاد خلف مكتب مصر للطيران
عند الحديقة الدولية وأمام مسجد الشهيد عمرو الشربيني - مدينة نصر
هاتف : ٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +) فاكس : ٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)
المكتب : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)
المكتب : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع
مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)
المكتب : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين
هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريدياً : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

عطف البيان

ولما أنهى المصنف الكلام على النعت ، وما يتعلق به من بيان المعرفة والنكرة أخذ يتكلم في العطف فقال : « باب العطف ، وحروف العطف عشرة ... إلخ » ^(١) .

وأقول : العطف ضربان : عطف بيان ^(٢) وعطف نسق ، فعطف البيان تابع يشبه الصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة ، وتخصيصه إن كان نكرة . فقولنا : « تابع » شمل كل تابع ، وقولنا : « يشبه الصفة » أخرج التوكيد والنسق والبدل ؛ إذ هي لا تشبه الصفة فإنها لا توضح متبوعها في التعريف ولا تخصصه في التأكيد ، وأما خروج الصفة فظاهر ^(٣) ، وهو يتبع ما قبله في أربعة من عشرة كما تقدم في النعت ، فلا يكون ﴿ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [آل عمران : ٩٧] ^(٤) عطف بيان لـ « آيات » خلافاً للزمخشري ^(٥) .

واختلف النحاة هل يكون في النكرات كما قدمته ، أو لا يكون إلا في المعارف ؟ قولان ^(٦) واختار الأول ابن مالك ^(٧) وطائفة ، واختار الثاني ابن الحاجب ^(٨)

(١) قال ابن آجروم (... وهي الواو ، والفاء ، وثم ، وأو ، وأم ، وإما ، وبل ، ولا ، ولكن ، وحتى في بعض المواضع ، فإن عطفت بها على مرفوع رفعت ، أو على منصوب نصبت ، أو على مخفوض خفضت ، أو على مجزوم جزمت . تقول : قام زيد وعمرو ، ورأيت زيداً وعمراً ، ومررت بزيد وعمرو ، وزيد لم يقم ، ولم يقعد) الآجرومية (٢٠ - ٢١) .

(٢) وسمى به ؛ لأنه تكرر الأول ؛ لزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه ، وقيل : لأن أصله العطف فأصل « جاء أخوك زيد » : وهو زيد ، حذف الحرف والضمير ، وأقيم زيد مقامه ، وذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة ، ويسميه الكوفيون الترجمة . ارتشاف الضرب (٦٠٥/٢) ، وجمع الهوامع (١٢١/٢) .

(٣) بقوله : يشبه الصفة .

(٤) في قوله تعالى : ﴿ فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ [آل عمران : ٩٧] .

(٥) الكشف (٣٧٩/١) .

(٦) نقل عن البصريين أنه لا يجري إلا في المعارف ، والكوفيون ، والفارسي ، وابن جني ، وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن مالك ذهبوا إلى جواز جريه في النكرات ومثلوا بقوله تعالى : ﴿ مِنْ مَّاءٍ صَٰكِدٍ ﴾ [إبراهيم : ١٦] ، وقوله : ﴿ أَوْ كَفَّةٍ طَعَامٌ مَسْكِينٍ ﴾ [المائدة : ٩٥] ، و﴿ مِنْ شَجَرٍ مُّبْرَكٍ ﴾ [النور : ٣٥] وأوله المانعون على البدلية ، واحتجوا بأن الغرض تبين الاسم المتبوع وإيضاحه ، والنكرة لا يتضح بها غيرها ؛ لأنها مجهول ولا يبين مجهولاً مجهول ، ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والأخص يبين غير الأخص . جمع الهوامع (١٢١/٢) ، والتصريح (١٣١/٢) .

(٧) وعلل ذلك بأن قال : (وذلك أن الحاجة داعية إليه في المعرفين ؛ فهي في النكرتين أشد ؛ لأن النكرة يلزمها الإبهام ؛ فهي أحوج ما بينها من المعرفة ، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل) شرح التسهيل (٣/٣٢٦) ، وشرح الكافية الشافية (١١٩٤/٣) ، ومن اختاره كذلك ابن الناظم شرح الألفية لابن الناظم (٥١٥) .

(٨) الأتمودج للزمخشري بشرح الأردبيلي (٧٦) ، والمقتصد في شرح الإيضاح (٩٢٧/٢) ، وأوضح =

وطائفة ، مثال وروده في المعارف قول الشاعر :

٢٧٦ - أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ^(١)

ف « عمر » تابع لـ « أبي حفص » في واحد من وجوه الإعراب وهو الرفع ، وفي واحد من وجوه الإفراد والتثنية والجمع ، وهو الإفراد [٥٧/ب] وفي واحد من وجهي التعريف والتذكير ، وهو التعريف ، وفي واحد من وجهي التذكير والتأنيث ، وهو التذكير ، فقد تبعه^(٢) في أربعة من عشرة . ومثال وروده في التذكير إن قيل به [أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ] ^(٣) في قراءة من نون « كفارة » ورفع « طعاما » ف « طعام » عطف بيان لـ « كفارة » فهو تابع لها في الرفع والإفراد والتذكير ويشكل الرابع إلا أن يقال : تأنيث الكفارة مجازي فلا يضر ، فإن قيل : ما الفرق بين عطف البيان والنعته ؛ لأن كليهما يوضح متبوعه إن كان معرفة ، ويخصصه إن كان نكرة ؟ قيل : الفرق أن الغالب في عطف البيان أن يكون في الجوامد ، والغالب في النعت أن يكون في المشتقات^(٤) ، وهذا القدر كاف .

ولا يشترط كونه أعرف من متبوعه خلافاً للزمخشري^(٥) والجرجاني ؛ لأن سيبويه^(٦) قال في « يا هذا ذا الجمّة » : إن « ذا الجمّة » عطف بيان لاسم الإشارة مع أن المضاف لـ « ذي الأداة » دون اسم الإشارة في التعريف .

واعلم أن كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدل كل من كل ، إلا إذا امتنع إحلال الثاني محل الأول أو امتنع^(٧) الاستغناء عن الثاني ، ومثال الأول : « يا زيد

= المسالك (٣٤٨/٣) . (١) سبق التعليق عليه .

(٢) في المخطوط : تتبعه .

(٣) وقراءة التنوين مع رفع « طعام » قراءة غير المدينين [نافع وأبي جعفر] وابن عامر ، فقد قرءوا بعدم التنوين وجر « طعام » . النشر في القراءات العشر (٢٥٥/٢) .

(٤) ومن الفروق : أن النعت يكون أعم من المنعوت ، ولا يكون أخص منه ، ولا يلزم ذلك في عطف البيان ألا ترى أنك تقول : مررت بأخيك زيد ، وزيد أخص من أخيك ، وأن النعت يجوز فيه القطع ، فيتصب يا ضمير فعل أو يرتفع يا ضمير مبتدأ ، ولا يجوز ذلك في عطف البيان ، وأن عطف البيان لا يكون إلا في المعارف ، والنعت يكون فيها وفي النكرات ، وهذا الفرق على رأي البصريين . شرح (٧٢/٣) . (٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك (١١٩٣/٣) ، وشرح المفصل لابن يعيش (٧١/٣) ، والهمع (١٢١/٢) ، والتصريح (١٣٢/٢) .

(٦) الكتاب (١٨٨/٢) . والجمّة : هي مجتمع شعر الرأس ، أو الشعر الكثير . اللسان (٣١٧/٢) « جمم » .

(٧) في المخطوط : « وامتنع » ، والأفضل ما أثبت .

الحارث « فإن » الحارث « لا يصلح أن يكون بدلاً ؛ إذ لا يياشر حروف النداء ؛ لأنه لا يجمع بين « يا » و « أل » إلا في بعض الصور ، وليس هذا منها ، وكان قولك : « يا زيد بشرًا » إذ يمتنع في « بشر » أن يكون بدلاً ؛ لأنه لا يحل محل الأول ؛ إذ لو أحلته محله ؛ لضممت من غير تنوين ، والغرض أنه منصوب متون ومن هذا النمط قول المزار (١) :

٢٧٧ - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعًا (٢)

ف « بشر » لا يجوز أن يكون بدلاً من « البكري » ؛ إذ لو جعلته بدلاً منه لأحلته محله ، فتكون الصفة المقرونة بـ « أل » مضافة لغير ما فيه « أل » ، والجمهور يمتنعون منه ، والذي يجيز إضافة الصفة المقرونة بـ « أل » إلى كل معرفة كـ « الفراء » (٣) يجيز أن يكون « بشر » بدلاً .

ومثال الثاني (٤) : « هند قام زيد أخوها » ف « هند » مبتدأ ، و « قام زيد » خبره ، ولا يجوز أن يكون أخوها بدلاً من « زيد » ؛ إذ البديل على نية تكرار العامل ، فتخلو جملة الخبر عن ضمير يربطها بالمبتدأ ، وهو باطل ؛ فتعين كون « أخوها » بياناً ؛ إذ ليس على نية تكرار العامل على الصحيح ، فالثاني من تمام الأول ، فيكون العائد موجوداً ، وهو المطلوب (٥) .

(١) هو : المزار بن سعيد الفقعسي من بني أسد ، من شعراء الدولة الأموية ، وقد أدرك العباسية ، وكان مفرط القصر ضئيلاً ، ينسب تارة إلى فقفس ، وهو أحد آبائه الأقرين ، وتارة إلى أسد بن خزيمه بن مدركة ابن إلياس بن مضر وهو جده الأعلى . الشعر والشعراء (٦٩٩/٢ - ٧٠١) ، وخزانة الأدب (١٩٦/٢) .

(٢) من الوافر . قائله المزار الأسدي . ديوانه (٤٦٥) . خزانة الأدب (٢٨٤/٤) (١٨٣/٥ ، ٢٢٥) ، والدرر (١٥٣/٢) ، والكتاب (١٨٢/١) ، والهمع (١٢٢/٢) .

اللغة : بشر : هو بشر بن عمرو ، وكان قد جرح ولم يعلم جراحه .
المعنى : أنا ابن الذي ترك بشرًا ، بحيث تنتظر الطيور أن تقع عليه إذا مات ؛ وذلك لأن الطيور لا تتناول ما دام به رمق . المقاصد النحوية (١٢١/٤) .

الشاهد : قوله : « بشر » ؛ حيث لزم أن يكون عطف بيان للبكري ، ولا يجوز أن يكون بدلاً من البكري ؛ لأنك لو أحلته مكانه ؛ لأضيف إلى التارك وهو بأل ، و « بشر » مجرد عنها ، وهذا لا يجوز .
(٣) لإجازته إضافة الصفة المقرونة بـ « أل » إلى جميع المعارف ، نحو : الضارب زيد . التصريح (١٣٣/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (٨٧/٣) .

(٤) وهو امتناع الاستغناء عن الثاني ، وهو « أخوها » في المثال المذكور .

(٥) ومن المسائل المستثناة من جواز البدلية : أن يضاف أفعل التفضيل إلى عام ، ويتبع بقسمي ذلك العام ، ويكون المفضل أحد قسمي ذلك العام ، نحو : « زيد أفضل الناس الرجال والنساء » ، فلا يقال : « زيد أفضل النساء » أو أن يتبع موصوف « أي » بمضاف ، نحو : يا أيها الرجل غلام زيد ، أو أن يُفصل مجرور « أي » نحو قولهم : « أي الرجلين زيد وعمرو أفضل ؟ لأن « أيًا » لا تضاف إلى المعرفة المفردة إلا إذا كان بين « أي » =

عطف النسق

وأما عطف النسق ^(١) ، فهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينهما أحد الحروف الآتي ذكرها ، فقولنا : « تابع » يتناول كل تابع ، وقولنا : « مقصود بالنسبة » يخرج النعت والتوكيد والبيان ؛ لأنهن مكملات لا مقصودات بالنسبة ، وقلنا : « مع متبوعه » مخرج للبدل ؛ لأنه مقصود بالنسبة وحده وسلم الحد لعطف النسق ، وأما قولنا : « يتوسط بينهما .. إلخ » فخاصةً بينا بها أن عطف النسق لا يكون إلا كذلك ، وربما يشكل هذا التعريف بالمعطوف [٥٨/أ] بـ « بل » في الإيجاب ؛ لأنه مقصود بالنسبة دون ما قبله ؛ إذ مع السكوت عن المتقدم ونقل حكمه لما بعده لم يكن منسوباً إليه شيء ، وصار كأنه عدم إلا أن يقال : كان منسوباً إليه قبل النقل ، وهذا القدر كاف فحينئذ يندفع الإشكال وينبغي أن تلتبس ^(٢) جواباً إذا أشكل عليك غيرها ، وهذا الذي ذكرناه بناء على أن حروف العطف تشترك لفظاً ومعنى ، وهو رأي ^(٣) ، وأما على التفصيل الآتي فلا .

= والمضاف جمع مقدر ، مثل : « أيّ زيد أحسن ، أي أجزائه ، أو عطف على « أيّ » مثلها ، نحو [الكامل] :

أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الْأَخْرَابِ

ومنها أن يفصل مجرور « كلاً » نحو : كلاً أخويك زيد وعميرو قال ذلك ؛ لأن « كلاً » لا تضاف إلى مفرق ، وإنما تضاف إلى مثنى غير مفرق وشذ [البسيط] :

كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا

ومنها أن يتبع المنادي المضمون باسم الإشارة ، نحو : « يا زيد هذا ، ومنها : أن يتبع المضاف على سبيل التفصيل بما هو مضاف ، وما هو مفرد ، نحو قوله [الطويل] :

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَتَوْفَلًا

ومنها : أن يتبع موصوف « أيّ » في النداء بمنون ، نحو : يا أيها الرجل زيد ومنها : أن يتبع اسم الجنس المقرون بأل المنادي المضموم ، نحو : يا زيد الرجل ، ويا غلام الرجل الصالح . ارتشاف الضرب (٦٠٦/٢ - ٦٠٧) ، والتصريح (١٣٣/٢) ، وهذه المستثنيات مبنية على أن البدل لابد أن يحل محل المبدل منه ، قيل : وفيه نظر ؛ لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل ، فقد جوزوا أن يكون أنت في : « إنك أنت » بدلاً مع أنه لا يقال : إن أنت ، وفي نعم الرجل زيد أن يكون « زيد » بدلاً من الرجل ، ولا يقال : « نعم زيد » في هذا الأسلوب ، ثم إن المبدل منه على مذهب سيويه ليس مهدراً بالكلية ، فقد يحتاج إليه لغرض نحو : « زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً ، فلو ذهبت تهدر الأول لم يصح كلامك » . التصريح (١٣٣/٢) .

(١) النسق عبارة الكوفيين ، وأكثر ما يقول سيويه : باب الشركة . الكتاب (٤٣٥/١) ، وارتشاف الضرب (٦٢٩/٢) ، والنسق اسم مصدر بمعنى المفعول ، يقال : نسقت الكلام أنسقه ، عطفت بعضه على بعض ، والمصدر بالتسكين ، وقيل : المصدر بالتحريك ، وقيل : النسق بمعنى الطريقة ، والإضافة لأدنى ملابسة أي عطف اللفظ الذي جيء به على نسق الأول وطريقة . حاشية الصبان (٨٩/٤) .

(٢) في المخطوط : « يلتبس » بالياء .

(٣) التفصيل هو أن حروف العطف في المعنى على أربعة أقسام : قسم يجمع الشيئين في الحكم ، وهو =

وحروف العطف « الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وحتى » - خلافاً للكوفيين^(١) في الأخير - وأو ، وأم ، وإما الثانية في قولك : « تزوج إما زينب إما أختها » مثلاً - على خلاف في هذه الأخيرة^(٢) أيضاً وبِل ، ولا ، ولكن - خلافاً ليونس^(٣) في الأخيرة - وليس عند الكوفيين^(٤) ، و « إلا » عند الأخفش^(٥) والفراء و « أي » المفسرة عند صاحب^(٦) المستوفى .

= الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وحتى ، والثاني : يردد الحكم بينهما ، وهو أو ، وإما ، وأم . والثالث : يخص الثاني ، وهو بِل ، ولكن ، والرابع : يخص الأول ، وهو لا . الغرة الخفية (٣٨٩/١) .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنها ليست بحرف عطف ، ويعربون ما بعدها بإضمار ، والعطف بها . رواه سيويه وأبو زيد وغيرهما عن العرب لكن ذلك لغة ضعيفة ، ولذا قال الأخفش : (وزعموا أن قوماً ، يقولون : جاءني القوم حتى أخوك وضربت القوم حتى أخاك ، وليس بالمعروف) . ارتشاف الضرب (٦٣١/٢) .

(٢) أي : إما وهي التي تدخل عليها الواو ، فمذهب يونس وابن كيسان وأبي علي . أنها ليست عاطفة ، وأن العطف بالواو لا ياما ؛ إذا قلت : قام إما زيد وإما عمرو ، وذكر ابن عصفور اتفاق النحاة على إن « إما » الأولى والثانية ليستا من حروف العطف ، ومذهب ابن مالك أنها ليست عاطفة ؛ لأنها لا تذكر إلا ومعها الواو ، وثبتت عطفية الواو بدون إما ، وعطفية « إما » بدون الواو غير ثابتة ، وقد عد سيويه « وإما » من حروف العطف ، وأوله المانعون على أنه أطلق ذلك مجازاً لما كانت « إما » صاحبة المعنى ومخرجة للواو عن الجمع ، وذهب بعض المتأخرين إلى أن الواو عطفت إما على إما ، وإما الثانية عطفت الاسم على الاسم ، وقال الرماني : (إما الثانية حرف عطف) . الكتاب (٤٣٥/١) ، وارتشاف الضرب (٦٢٩/٢ - ٦٣٠) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٤٤/٣) .

(٣) مذهب يونس أن : « لكن » ليست عاطفة ، بل هي حرف استدراك والعطف بالواو ، ومذهب أكثر النحويين ومنهم الفارسي أنها حرف عطف ، ولا تحتاج إلى الواو ، تقول : ما قام زيد لكن عمرو ، وقيل : إنها عاطفة ، ولا بد من الواو وهو اختيار ابن عصفور ، وقيل : عاطفة وأنت مخير بين أن تأتي بالواو أو لا ، وهو قول ابن كيسان ، وقيل : العطف من عطف الجمل ، والواو هي العاطفة تقول في : ما قام سعيد ، ولكن سعد ، التقدير : ولكن قام سعد وقيل : لا يجوز : ما قام زيد ولكن عمرو ؛ لأنه لا يجمع بين حرفي عطف . ارتشاف الضرب (٦٢٩/٢) .

(٤) همع الهوامع (١٣٨/٢) وحكاها ابن عصفور عن البغداديين ، تقول « ضربت عبد الله ليس زيداً ، وقام عبد الله ليس زيداً ، ومررت بعبد الله ليس زيداً » . ارتشاف الضرب (٦٣٠/٢) ، وشرح الجمل الكبير لابن عصفور (٢٢٥/١) .

(٥) وجعل الأخفش من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ﴾ [البقرة : ١٥٠] ، وجاز ذلك الفراء في قوله تعالى : ﴿ خَلِّدِيكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَكُوتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ ﴾ [هود : ١٠٧] أي : ما شاء ربك ، ورد بقولهم : ما قام إلا زيد ، وليس شيء من أحرف العطف يلي العوامل . ارتشاف الضرب (٦٣٠/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٤٥/٣) ، وهمع الهوامع (١٣٨/٢) .

(٦) قال ابن مالك : (وجعل صاحب المستوفى « أي » : التفسيرية حرف عطف في نحو : مررت بغضنفر أي أسد ونهيتك عن الوني أي الفتور ، والصحيح أنها حرف تفسير ، وما يليها من تابع عطف بيان موافق ما قبلها في التعريف والتكثير) . شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٧/٣) ، ورد بأن حرف العطف في غير تأكيد حقه أن يباين ما قبله وحقه ألا يطرد حذفه ، وأي يصلح سقوطها ، وهذا مذهب الكوفيين أيضاً ،

وهذه الحروف في عطفها على ضربين : ضرب يشرك في اللفظ خاصة ، وهي : « بل ، ولا ، ولكن ، وليس ، وإلا » ، وضرب يشرك في اللفظ وفي المعنى ، وهذا الضرب على قسمين :

قسم يشرك في اللفظ وفي المعنى بشرط ، وهو : « أو ، وأم » ، وشرطهما أن لا يقتضيا إضراباً ^(١) ، وقسم يشرك في اللفظ وفي المعنى من غير شرط ، وهو : « الواو ، والفاء ، وثُمَّ ، وحتى ، وأي ، وإما الثانية » .

فأما « الواو » على الصحيح ^(٢) فلمطلق الجمع ، وليست لترتيب ولا معية فتعطف لاحقاً على سابق ، نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ [النساء: ١٦٣] ، وسابقاً على لاحق نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [الزمر: ٦٥] . فلو كانت للترتيب لم يكن للتقييد بالبعدية في الأولى فائدة ، ويحصل التناقض ^(٣) في الثانية وهو باطل ، فإن قيل : فائدته التأكيد في الأولى ؟ قلنا : التأسيس خير منه فلا يعدل عنه إلا للدليل ، فإن قيل : هي للترتيب إلا أنها تُجَوِّزُ بها في الآية الثانية لقرينة القبلية ، قلنا : الأصل عدم الجواز ، فلا ينبغي العدول إليه مع إمكان الحقيقة ، ويجوز أن يعطف بها للمعية ، نحو قوله تعالى :

= ووافقهم أبو جعفر وابن السكك الخوارزمي من أهل المشرق . شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٧/٣) ، وارتشاف الضرب (٦٣١/٢) ، وجمع الهوامع (١٣٨/٢) ، وصاحب المستوفى هو : علي بن مسعود بن محمود بن الحكم الفريخان أكثر أبو حيان من النقل عنه . والمستوفى كتاب في النحو . بغية الرعاة (٢٠٦/٢) . (١) لأن القائل : « أزيد في الدار أم عمرو » أشركهما في اللفظ والمعنى ، والإضراب يشركهما في اللفظ فقط ، وهو مخالف لما يحطيه اللفظ ؛ لأن القائل يجهل تعيين أحدهما ، فمن أين يأتي الإضراب ؟! شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٨/٣) ، والتصريح (١٣٤/٢) ، وكثير من النحويين قد جعل « أم ، وأو » من المشركين في اللفظ فقط . ونسب إلى الجمهور في التصريح (١٣٤/٢) ولعلمهم نظروا إلى الهدف منهما وهو تعيين أحدهما ، والإضراب عن الآخر ، وعلى الأول ابن مالك . شرح التسهيل (٣٤٨/٣) . (٢) خلافاً للفراء ، وهشام ، وثعلب ، والرعي ، وقطرب ، والكسائي ، وابن درستويه في زعمهم أنها للترتيب ، ورد بقوله تعالى : ﴿ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ ﴾ [البقرة: ٥٨] ، وقوله في موضع آخر : ﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا ﴾ [الأعراف: ١٦١] والقصة واحدة ، وعن ابن كيسان أنها للمعية حقيقة ولغيرها مجازاً ، وقيل : عكسه وهو للرضي ، وعند ابن مالك هي للمعية أرجح عند عدم القرائن ، وللتأخر احتمالاً متوسطاً ، وللتقدم احتمالاً قليلاً . والصحيح أنها لمطلق الجمع ؛ لأنها قد عطفت متقدماً على متأخر ، مثل قوله تعالى : ﴿ كَذَلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [الشورى: ٢] ، والجمع (١٢٩/٢) ، وشرح التسهيل (٣٤٨/٣ - ٣٤٩) ، وشرح التصريح (١٣٥/٢) ، وفي المخطوط « لمطلق الجمع » دون فاء .

(٣) أي : النقص .

﴿ فَأَنْجِنَهُ وَأَصْحَبَ السَّفِينَةَ ﴾ [العنكبوت: ١٥] .

وتنفرد « الواو » بمسألة عن حروف العطف وهي ^(١) العطف على شيء لا يستقل بالحكم وحده ، نحو : « تخاصم زيد وعمرو » ، و « جلست بين زيد وعمرو » فـ « زيد » في هذين المثالين ، وما ضاهاهما لا يستقل بالحكم ؛ إذ لا يصح أن تقول : « تخاصم زيد » ، وجلست بين زيد » من غير ذكر تابع ، فإذا لا يعطف عليه إلا بالواو ، ومن أجل هذا اعترض الأصمعي ^(٢) قول امرئ القيس :

٢٧٨ - قَفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسْقَطِ اللَّوَى يَنْ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ ^(٣)

وقال : الصواب أن يكون بـ « الواو » ، وقد أجيب عنه بأن تقديره : « بين أماكن الدخول ؛ فأماكن حومل » فهو بمثابة « اختصم الزيدون فالعمرون » ، وهذا مما يصح فيه العطف بـ « الفاء » ، لجواز استقلال المتبوع بالحكم .

(١) في المخطوط : « هو » ، والأفضل ما أثبت .

(٢) رواه الأصمعي : (بين الدخول وحومل) ، وقال : (لا يقال : « رأيتك بين زيد وعمرو ») ، وقال الفراء : (بين الدخول فحومل) معناه : بين أهل الدخول فأهل حومل ؛ فلذلك جاز أن يكون المنسوق بالفاء . شرح القصائد السبع الطوال للأنباري (١٩) ، فعلى ذلك فهو جائز ؛ لأن قولك : « بسقط اللوى بين أهل الدخول » جائز مع استقلاله عن « حومل » ، وقيل : بين مواضع الدخول ، وقال بعضهم : التعدد حكمي ، فلا تقدير ؛ لأن « الدخول » مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة ، كما تقول : قعدت بين الكوفة ، تريد : بين دورها وأماكنها شرح التصحيح (١٣٥/٢ - ١٣٦) ، والأصمعي هو : عبد الملك بن قُريب بن علي بن أصم ، كان من أروى الناس للرجز ، وأوثقهم في اللغة ، وأسرعهم جواباً توفي سنة ستة عشرة ومائتين . طبقات النحويين واللغويين (١٦٧ - ١٧٥) ، ومراتب النحويين (٤٦ - ٦٥) ، وتاريخ بغداد (٤١٠/١٠ - ٤٢٠) ، وجمهرة أنساب العرب (٤٤٥) .

(٣) من الطويل . قاله امرؤ القيس . ديوانه (٨) . الإنصاف (٦٥٦/٢) ، وأوضح المسالك (٣٥٩/٣) ، وخزانة الأدب (٣٣٢/١) ، (٢٢٤/٣) ، وشرح الأشموني (٤١٧/٢) ، والصاحبي في فقه اللغة (١١٠) ، والكتاب (٢٠٥/٤) ، والهمع (١٣١/٢) .

اللغة : قفا : على خطاب الاثنين أو واحد بصيغة الاثنين ، كقوله : ﴿ أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ ﴾ [ق : ٢٤] مخاطباً مالكا أو الأصل : قَفْنُ بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدلت ألفاً ينة إجراء الوصل مجرى الوقف . بسقط اللوى : منطقة الرمل .

الشاهد : قوله : « بين الدخول فحومل » ؛ حيث جاءت الفاء في موضع الواو ، وهذا غير جائز على ظاهرة ، وأما على تقدير مضاف : أي بين أماكن الدخول وأماكن حومل فهم جائز ؛ إذ يصح لكل من الطرفين أن يستقل عن الآخر .

وأما « الفاء » ، فهي للترتيب ^(١) والتعقيب ، وكثيراً ما تكون للسببية إن كان [٥٨/ب] المعطوف جملة ، فإذا قلت : « جاء زيد فعمر » دلت الفاء على أن عمراً كان مجيئه بعد مجيء « زيد » لا قبله ولا معه ، وإن كان في أثره وليس متراحياً عنه ، ومثال مجيئها للسببية قوله تعالى : ﴿ فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ ﴾ [القصص : ١٥] فـ « الفاء » فيهما للسببية ؛ لأن الموت كان مسبباً عن الوكز ^(٢) والوكز مسبب عن الاستغاثة ، وقد وجد الشرط ، وهو كون المعطوف جملة .

وتنفرد « الفاء » بجواز عطفها مفصلاً على مجمل هو هو من حيث المعنى ، نحو : « تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » ^(٣) الحديث ، وبأن تعطف شيئاً لا يجوز أن يكون صلة على شيء هو صلة مثاله : « الذي يطير فيغضب زيد الذباب » فـ « الذي » موصول ، وهو مبتدأ ، وصلته « يطير » ، وفيه ضمير يربطه بالموصول ، و « الفاء » عاطفة ، و « يغضب » فعل مضارع ، و « زيد » فاعله ، وهذه الجملة من الفعل والفاعل لا يجوز أن تكون صلة لخلوها من عائد يربطها بالموصول ، وإنما اختصت « الفاء » بالعطف هنا ؛ لما فيها من معنى السببية المغنية عن العائد ، وأما « الذباب » فخبير المبتدأ . ويجوز أن تعطف « الفاء » شيئاً هو صلة على شيء لا يصلح أن يكون صلة مثاله : « الذي يقوم أخوك فيغضب زيد » فـ « الذي » مبتدأ موصول ، و « يقوم أخوك » جملة من فعل وفاعل لا يصلح أن تكون صلة للموصول ؛ لخلوها من العائد ، و « الفاء » عاطفة ، و « يغضب » فعل مضارع ، و فاعله مستتر ، وهذه الجملة هي الصلة ؛ لاشتمالها على العائد المستتر ، فقد عطف « الفاء » شيئاً هو صلة على شيء لا يصلح أن يكون صلة ، وأما « زيد » فخبير المبتدأ ، ومثل الصلة في هذا الحكم الخبر والنعت والحال ، مثال الخبر قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ

(١) هذا مذهب الجمهور ، وذهب الجرمي إلى أنها للترتيب إلا في الأماكن والمطر ، فلا ترتيب فيهما ، تقول : عفا مكان كذا ، فمكان كذا ، وإن كان عفاؤهما في وقت واحد ، ونزل المطر مكان كذا فمكان كذا ، وإن كان نزوله فيهما في وقت واحد ، وزعم الفراء أن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَفْلَحْنَهَا فَجَاءَهَا بُاسٌ ﴾ [الأعراف : ٤] فمجيء البأس سابق للهلاك ، وأجيب بأن المعنى : أردنا إهلاكها ، أو بأنها للترتيب الذكري لا الوجودي . ارتشاف الضرب (٦٣٦/٢) ، والهمع (١٣١/٢) .

(٢) الوكز : أن يضرب بجُفَع كفه . اللسان (٣٨٣/١٥) « وكز » .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : الوضوء - باب : غسل الوجه باليدين من غرفة واحدة . (٤٤/١) .

السَّمَاءَ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴿١﴾ [الحج: ٦٣] (١) « فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً » (٢) لا تصلح أن تكون خبراً ؛ لخلوها من العائد وقد عطفها « الفاء » على الخبر (٣) ، وعكسه قول الشاعر :

٢٧٩ - وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُوا وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَغْرُقُ (٤)

وقس على هذه الأمثلة ما أشبهها في النعت والحال (٥) ، ولكون « الفاء » مختصة بعطف ما لا يكون صلة أو خبراً أو حالاً أو نعتاً على ما يكون كذلك ، وبالعكس امتنع أن يقال : « ما زيد بقائم أو قائماً ، ولا قاعد عمرو » إلا برفع « قاعد » ؛ إذ

(١) وجعل ابن عطية « فتصبح » خبراً ، والفاء عاطفة ولم ينصب « فتصبح » ؛ لأن التقرير بأداة الاستفهام ، كالنفي المحض في الجواب يثبت ما دخلته الهمزة ، وينتفي الجواب ؛ فيلزم من هذا إثبات الرواية ، وانتفاء الاخضرار ، وهو خلاف المقصود ، وجواب الاستفهام يتعقد منه مع الاستفهام شرط وجزاء ؛ فالتقدير : إن ترى إنزال المطر تصبح الأرض مخضرة ، وهذا فاسد ؛ لأن اخضرار الأرض ليس مترتباً على علمك أو رؤيتك ، إنما مترتب على الإنزال ، وإنما عبر بالمضارع ؛ لأن فيه تصويراً للهيئة التي عليها الأرض ، والماضي يفيد انقطاع الشيء . البحر المحيط (٣٥٦/٦) .

(٢) تكملة يقتضيها السياق . (٣) جملة أنزل .

(٤) من الطويل . قائله ذو الرمة . ديوانه (٤٦٠) . ونسب لكثير ، وليس في ديوانه . أوضح المسالك (٣٦٢/٣) ، وخزانة الأدب (١٩٢/٢) ، والدرر (٧٤/١) ، والمحتسب (١٥٠/١) ، والهمع (٩٨/١) . اللغة : إنسان عيني : المثال الذي في السواد . يحسر : يكشف . يجم : من الجموم ، وهو الكثرة والجمع العظيم . المقاصد النحوية (٥٧٩/١) .

المعنى : أن الماء يكشف إنسان العين تارة ، وتارة يكسر الماء ، فيغرق هذا الإنسان ولا يظهر . الشاهد : قوله : « يحسر الماء » ؛ حيث وقعت هذه الجملة خبراً عن إنسان عيني وخلت من الرابط ، وجاز ذلك ؛ لأنه عطف عليها جملة مشتملة على رابط « فيبدو » هذه الخاصية من خواص الفاء ، وقدر بعضهم « إن » شرطية محذوفة ، والتقدير : « إن يحسر » ، فلما حذفت ارتفع الفعل ؛ لأنه يجوز في الشرط إذا وقع خبراً أن يكون الرابط في الجواب لا الشرط ، نحو : زيد إن تقم هند يغضب . وقال أبو حيان : لا حاجة لتقدير ذلك ، وذكر التخريج الأول ، وخرجه العيني بتخريجين : أحدهما أن « أل » أغنت عن الرابط في « الماء » ، والأصل : يحسر ماؤه ، والثاني أن يكون الضمير محذوفاً ، والتقدير : يحسر الماء عنه تارة فيبدو . المقاصد النحوية (٤٤٩/٤) .

(٥) مثال : النعت : « مررت برجل يكي فيضحك عمرو ، ومررت برجل يكي عمرو فيضحك هو » فقد عطف الفاء في الأول جملة لا يصلح كونها صفة لرجل ، لخلوها من عائد يعود على الموصوف ، وفي الثاني عطف على جملة لا يصلح كونها صفة لخلوها من العائد ، ومثال الحال : « عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب ، وعهدته يطير الذباب فيغضب هو » قال ابن هشام : (ويجب على هذا أن ما يدعى أن الفاء في ذلك وفي نظائره ، قد أخلصت لمعنى السببية ، وأخرجت عن العطف ، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط) . مغني اللبيب (٥٥٥) ، والتصريح (١٤٠/٢) .

لو جررته أو نصبته ؛ لكان عطفاً على الخبر ، فيكون خبراً ، ولا يصلح لذلك ؛ لخلوه عن العائد لرفعه الظاهر ، وإنما جاز الرفع للاستئناف .

وأما « ثم » فللترتيب والتراخي ، فإذا قلت : « جاء زيد ، ثم عمرو » اقتضت « ثم » أن مجيء « عمرو » بعد مجيء « زيد » ، وأنه ليس في فوره ، بل متراخ عنه . وربما وقعت « ثم » موقع « الفاء » فأفادت التعقيب ، كقول الشاعر :

٢٨٠ - كَهْزُ الرَّدْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْيَابِ ثُمَّ اضْطَرَبَ (١)

أي : فاضطرب .

وقد تقع « الفاء » موقع « ثم » فتفيد التراخي ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى فَجَلَّهٗ غُثَاءً أَحْوَى ﴾ [الأعلى : ٤ ، ٥] : « ثم جعله » [أ/٥٩] قال بعضهم (٢) ومنهم (٣) من يجعلها عاطفة على مقدر ، أي : فمضت مدة فجعله غثاء .

وأما « حتى » فلا تعطف إلا اسماً ، ولا يكون إلا ظاهراً ، ولا يكون إلا غاية وبعضاً ، نحو : « أكلت السمكة حتى رأسها » ف « رأسها » اسم ظاهر غاية ، بعض ، والغاية إما في شرف وإما في خسة ، مثال : الخسة : « فلان شتمه الناس حتى النساء والصبيان » ومثال الشرف : « مات الناس حتى الأنبياء والملوك » .

وأما « أو » فتارة تعطف في الطلب ، وهي حينئذٍ للتخيير أو الإباحة ، مثال التخيير : « خذ من مالي درهماً أو ديناراً » ومثال الإباحة : « جالس الحسن أو ابن سيرين » ، والفرق بينهما امتناع الجمع بين متعاطفيها في الأول دون الثاني ، وتارة

(١) من المتقارب . قائله أبو دؤاد الإيادي . ديوانه (٢٩٢) . أوضح المسالك (٣٦٣/٣) ، والدرر (١٧٤/٢) ، وشرح الأشموني (١٧٤/٢) ، ومغني اللبيب (١١٩/١) ، والهمع (١٣١/٢) . اللغة : الرديني : الرمح ، نسبة إلى امرأة تسمى « رُدَيْتَة » كانت وزوجها سمهر يقومان القنا بخط هجر . والعجاج : الغبار . والأنابيب : جمع أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصب .

المعنى : يقول : إذا هزرت الرمح جرت تلك الهزة فيه حتى يضطرب كله ، فكذلك هذا لفرس ، ليس فيه عضو إلا وهو يعين ما يليه ، ولم يرد الاضطراب ولا الرعدة . شرح شواهد المغني للسيوطي (٣٥٩/١) . الشاهد : قوله : « ثم اضطرب » ؛ حيث استعمل « ثم » موضع الفاء ، فإن الهز إذا جرى في الأنابيب اضطرب الرمح ، ولم يتراخ ذلك . المقاصد النحوية (١٣٣/٤) .

(٢) ارتشاف الضرب (١٣٨/٢) ، وجعل منه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ۝ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ۝ ثُمَّ خَلَقْنَا النَّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾ [المؤمنون : ١٢ - ١٤] . شرح التسهيل لابن مالك (٣٥٤/٣) .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم (٥٢٥) .

تعطف في الخبر وتكون حيثئذٍ للشك أو الإبهام أو التفصيل أو التقسيم ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ [المؤمنون : ١١٣] . والثاني كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ [سبأ : ٢٤] والثالث كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ ﴾ [البقرة : ١٣٥] ^(١) والرابع كقول العلماء : الكلمة اسم أو فعل أو حرف وربما كانت « بمعنى ^(٢) الواو » حين لا لبس كقول الشاعر :

٢٨١ - قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مَهْرِهِ أَوْ سَافِحٍ ^(٣)

أي : وسافح ؛ إذ لا يعطف بعد « بين » إلا بـ « الواو » وما يقوم مقامها ، وأجاز الكوفيون ^(٤) أن تكون للإضراب ، كقول الشاعر :

٢٨٢ - كَانُوا ثَمَانِينَ أَوْ زَادُوا ثَمَانِيَةً لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي ^(٥)

(١) في المخطوط : « قل » مكان « وقالوا » سهواً .

(٢) أجاز مجيئها بمعنى الواو ، الكوفيون ، والأخفش ، والجري ، وابن مالك ، ومن ذلك قول الشاعر [البسيط] :
جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا

شرح التسهيل لابن مالك (٣٦٤/٣) ، وجمع الهوامع (١٣٤/٢) ، وأوضح المسالك (٣٧٩/٣) .
(٣) من الكامل . لعمر بن معديكرب في ديوانه (١٤٥) ، ولحميد بن ثور في ديوانه (١١١) .
أوضح المسالك (٣٧٩/٣) ، وشرح الأشموني (٤٢٤/٢) ، والمقاصد النحوية (١٤٩/٤) .
اللغة : الصريخ : صوت المستصرخ . وملجم : من ألجمت الفرس . وسافح : من سفعت بناصيته . أي : أخذت ، وروى : الصراخ ، و « من » بدل « ما » . شرح شواهد المغني للسيوطي (٢٠١/١) .
المعنى : هم قوم إذا سمعوا صراخ المستصرخ رأيتهم قسمين : قسم ملجم مهرة ، وقسم آخذ بفرسه .
الشاهد : قوله : « أو سافح » ؛ حيث جاءت « أو » بمعنى الواو عند أمن اللبس

(٤) الكوفيون ، وأبو علي ، وابن جني . وابن برهان ، وحكى أنفراء : « اذهب إلى زيد ، أو دع ذلك فلا تبرح اليوم ، وقرأ أبو الشمال : ﴿ أَوْكَلَّمَا عَنْهَدُوا عَنْهَدًا ﴾ [البقرة : ١٠٠] قال ابن جني معنى : « أو » هنا بمعنى « بل » ؛ وذكر سيويه الإضراب في النفي والنهي إذا أعدت العامل مثل : « لست بشراً أو لست عمراً » . الكتاب (١٨٨/٣) ومن مجيئها للإضراب : ﴿ وَأَتَسَلَّتْهُ إِلَى يَاقَةِ آلَافٍ أَوْ يُزِيدُكَ ﴾ [الصفوات : ١٤٧] وجعل بعض النحويين « أو » للإضراب مطلقاً ونوزع في استدلاله . ارتشاف الضرب (٦٤٠/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٦٣/٣) ، وجمع الهوامع (١٣٤/٢) ، واختسب (٩٩/١) ، والتصريح (١٤٥/٢) .

(٥) من البسيط . قائله جرير بن عطية . ديوانه (٧٤٥) . الدرر (١٨١/٢) ، وشرح الأشموني ، (٤٣٢/٢) ومغني اللبيب (٦٤/١ ، ٢٧٢) ، والهمع (١٣٤/٢) .
اللغة : قبل هذا البيت قوله :

مَاذَا تَرَىٰ فِي عِيَالٍ قَدْ بَرِئَتْ بِهِمْ لَمْ أُخْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعَدْدَادٍ
وهما من قصيدة يخاطب بها هشام بن عبد الملك . وكانوا : الضمير فيها راجع إلى العيال . أو : بمعنى
بل . المقاصد النحوية (١٤٤/٤ - ١٤٥) .

أي : بل زادوا .

وأما « أم » ^(١) فتعطف إن سبقت بهمزة التسوية ، نحو قوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ [البقرة : ٦] .

ويكون المعطوف والمعطوف عليه إما جملتين فعليتين كهذا المثال ، أو اسميتين كقول الشاعر :

٢٨٣ - وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكَا أَمْوَتِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ ^(٢)

أو مختلفتين ، كقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَحُوتُمْ ﴾ [الأعراف : ١٩٣] ، وتعطف « أم » أيضاً بعد همزة مغنية عن « أي » نحو : « أزيد في الدار أم عمرو ؟ » ويكون المعطوف والمعطوف عليه إما مفردين يتوسط بينهما أو يتأخر عنهما ما لا يسأل عنه ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ ﴾ [النازعات : ٢٧] ^(٣) والثاني ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَذْرَيْتَ أَقْرَبَ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾ [الأنبياء : ١٠٩] ^(٤) وإما جملتين فعليتين ، كقول الشاعر :

٢٨٤ - قُفْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاغًا فَأَرَقْنِي قُلْتُ : أَهْيَ سَرْتُ أَمْ عَادَنِي حُلُمٌ ^(٥)

= المعنى : عيالي كثيرون كثرة مفرطة ، ولولا عطاؤك لقتلتهم ، وهذا استجداء فهو لا يقتلهم حقيقة .
الشاهد : قوله : « أو زادوا » ؛ حيث وقعت « أو » بمعنى « بل » الإضرابية ، وقد أجازته الكوفيون وأبو علي وابن برهان مطلقاً دون شرط ، وشرط سيويه تقدم نفي أو نهي ، وإعادة العامل . للمقاصد النحوية (١٤٥/٤) .
(١) ذهب أبو عبيدة إلى أنه بمعنى الهمزة ، فإذا قلت : « أقام زيد أم عمرو » فالمعنى : أعمرو قام ، وتبعه محمد بن مسعود الغزني في كتابه البديع . ارتشاف الضرب (٦٣١/٢ - ٦٣٢) ، والهمع (٢٣٢/٢) .
(٢) من الطويل . قائله متمم بن نويرة . ديوانه (١٠٥) . أوضح المسالك (٣٦٨/٣) ، والدرر (١٧٥/٢) ، وشرح الأشموني (٤٢١/٢) ، ومغني اللبيب (٤١/١) ، والهمع (١٣٢/٢)
اللغة : ناء : أي : بعيد من نأى نأى . المقاصد النحوية (١٣٦/٤) .
المعنى : ظاهر .

الشاهد : الشطر الثاني ؛ حيث وقعت « أم » المتصلة بين جملتين اسميتين .

(٣) وما لا يسأل عنه هو « أشد خلقاً » . (٤) وما لا يسأل عنه هو « ما تُوعَدُونَ » .

(٥) من البسيط . نسب إلى زياد بن حنبل ، وابن منقذ العدوي . أوضح المسالك (٣٧٠/٣) ، وخزانة الأدب (٢٤٤/٥ - ٢٤٥) ، والدرر (٣٧/١) ، (١٧٥/٢) ، وشرح المفصل (١٣٩/٩) ، والهمع (١٣٢/٢)
اللغة : اللَّطِينُ : طيف الخيال ، وهو الذي يجيء في النوم ، ويرزى : فقمتم للزور . مرتاعاً : من الروع ، وهو الخوف ، فأرقني : أسهرني . وفي المخطوط : « وأرقني » . حلم : ما يراه النائم في نومه .
المعنى : رأيت الحبيبة في المنام فظننت أنها أتتني ، ولما استيقظت قلت : أهى أتتني حقيقة أم أتاني خيالها في النوم ؟ المقاصد النحوية (١٣٧/٤) .

الشاهد : الشطر الثاني ؛ حيث وقعت « أم » المتصلة بين جملتين فعليتين ، وفيه شاهد آخر ، وهو تسكين الهاء من أهى تشبيهاً بكيف . المقاصد النحوية (١٣٨/٤) .

ف « هي » فاعل بفعل مقدر بعد الهمزة ، تقديره : « أسرت » ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، وأما ما بعد أم ففعليتها ظاهرة ، وإما بين اسميتين ، كقول الشاعر :
 ٢٨٥ - لَعَنُوكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ ذَارِيًا شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَنَقَرٍ ^(١)

والأصل : « أشعيت » بالتثوين ، فحذفت الهمزة والتثوين للضرورة ، ويجوز حذف الهمزة إن كان المعنى ظاهراً بعد الحذف ، كقراءة « ابن مُحَيِّصِن » ^(٢) : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ ﴾ وتسمى « أم » بعد هاتين الهمزتين متصلتين ، فإن خلت منهما فمنقطعة سواء تلت همزة ، كقوله تعالى : ﴿ أَلَهُمْ أَزْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ﴾ [٥٩/ب] [الأعراف: ١٩٥] أم لم تلت الهمزة ، ولا يفارق المنقطعة معنى الإضراب ألبتة ، ثم قد يكون معه استفهام ملاحظ حقيقي نحو : « إنها لإبل أم شاء » أي : بل أهبي شاء ، أو مجازي ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُ أَلْبَنَتْ ﴾ [الطور: ٣٩] والمعنى والله أعلم « بل أله البنات » ، وقد لا يلاحظ الاستفهام ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ سَتَرْنَا الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ [الرعد: ١٦] إذ لو لوحظ الاستفهام لدخل الاستفهام على مثله ، وهو خلاف الأصل ، و« أم » ^(٣) المنقطعة ليست بحرف عطف في رأى ^(٤) ، وإنما ذكرت ؛ لاستيفاء قسمي « أم » .

(١) من الطويل . للأسود بن يعفر في ديوانه (٣٧) ، ولأوس بن حجر في ديوانه (٤٩) ، ونسب للعين المنقري . أوضح المسالك (٣٧٢/٣) ، وخزانة الأدب (١٢٢/١١) ، وشرح الأشموني (٤٢١/٢) ، والمقتضب (٢٩٤/٣) ، والهمع (١٣٢/٢) .

اللغة : شعيت : أي : أشعيت حذف التثوين للضرورة ، وابن : خبر عنه لا صفة .
 المعنى : ما أدري أي التسين هو الصحيح نسب شعيت ابن سهم أم نسب شعيت ابن منقر . المقاصد النحوية (١٣٩/٤) .

الشاهد : « شعيت ابن سهم أم شعيت ابن منقر » ؛ حيث وقعت « أم » المتصلة بين اسميتين .
 (٢) أنذرتهم بهمزة واحدة غير ممدود . مختصر شواذ ابن خالويه (٢) ، والمختضب (٥٠/١) ، والآية من سورة البقرة / ٦ . وابن محيصن هو : محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي مولاهم المكي مقرئ أهل مكة مع ابن كثير ، وقيل اسمه عمرو ، وقيل : عبد الرحمن بن محمد ، وقيل : محمد بن عبد الله . مات سنة ١٢٣ هـ ، وقيل ١٢٢ هـ . غاية النهاية في طبقات القراء (١٦٧/٢) .
 (٣) سميت بذلك ؛ لأن الجملة بعدها مستقلة . الهمع (١٣٣/٢) والجملة اللتان بينهما « أم » المنقطعة لا تقدرا بمفردين كالمتصلة ، ولا تقع المنقطعة بعد همزة التسوية ، أو همزة تصلح موضعها كالمتصلة . شرح الألفية لابن الناظم (٥٣١) .

(٤) مذهب الجمهور أنها غير عاطفة ؛ لأن ما بعدها لا يكون إلا جملة فهي ابتدائية ، وأجاز ابن مالك أن يكون ما بعدها مفرداً ، وقدره كذلك في قولهم : « إنها لإبل أم شاء » ؛ حيث لم يقدره بل تركه على ظاهره ، واستدل برواية النصب « إن هنا بلا أم شاء » وأوله الجمهور على أنه منصوب بفعل ، أم أرى شاء ، أو متصلة وحذفت الهمزة ، وعلى قول ابن مالك فهي عاطفة عنده ، ومن منع العطف بها أيضاً مع الجمهور =

وأما « إِمَّا » الثانية ، فحكمها حكم « أَوْ » ، فإن وقعت في الطلب فهي للتخيير ^(١) أو للإباحة ^(٢) ، وإن وقعت في الخبر ^(٣) فهي للشك أو للإيهام إلى غير ذلك .

وأما « لَكِنْ » ، فتعطف بشرط إفراذ معطوفها ، وأن لا تقترن بـ « الواو » ، وأن تسبق بنفي أو نهي ، مثال النفي : « ما جاء زيدٌ لكن عمرو » ، ومثال النهي : « لا تضرب زيدًا لكن عمرا » ، ومعناها تقرير حكم ما قبلها ، وجعل ضده لما بعدها .

وأما « بَلْ » ، فتعطف بشرط إفراذ معطوفها ، وأن تسبق بنفي أو نهي أو أمر أو إيجاب ، وهي في الأولين كـ « لكن » ، وفي الأخيرين لنقل حكم ما قبلها إلى ما بعدها ، ويصير ما قبلها مسكوتًا عنه ، فإذا قلت : لا تضرب زيدًا بل عمرا ، أو ما جاء زيد بل عمرو ^(٤) كانت لنقل الضرب والمجيء عن « زيد » إلى « عمرو » ويصير « زيد » ليس محكومًا عليه بشيء منهما .

وشرط العطف بـ « لا » أن تسبق بأمر أو نداء أو إيجاب ، وأن لا يصدق ما قبلها على ما بعدها ، مثل : « اضرب زيدًا لا عمرا » و « يا ابن أخي لا ابن أُمي » ، ^(٥) « وجاء زيد لا عمرو » بخلاف جاء رجل ولا زيد » ، فلا يصح ؛ لصدق الأول على الثاني ، وبخلاف « ما جاء زيد لا عمرو » فلا يصح ؛ لفقدان الشرط ^(٦) وهو ظاهر .
وأما « ليس » ^(٧) ، وإلا ، وأي » فأمرها ظاهر .

فصل : وإذا عطف اسم على ضمير مرفوع متصل وجب الفصل بينهما بضمير

= الأندلسيون والمغاربة . ارتشاف الضرب (٦٥٦/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٦٢/٣) ، والتصريح مع ياسين (١٤٤/٢) وذكر أن لـ « أم » قسمًا ثالثًا هو الزائدة ذكره أبو زيد ، وقال في قوله تعالى : ﴿ أَفَلَا تَبْصُرُونَ ﴾ [الزخرف : ٥١ - ٥٢] إن التقدير : أفلا تبصرون ؟ أنا خير ، وكذلك في قوله [البسيط] :

يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مُنْجَى مِنَ الْهَزَمِ
أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشُّبِّ مِنْ نَدَمٍ
و « أم » حرفان أصليان عند الجمهور وذهب ابن كيسان أن أصل الميم واو . « أو » . مغني اللبيب (٧١/٧٠) ، وارتشاف الضرب (٦٥٧/٢) .

(١) مثل : تزوج إما هندًا ، وإما أختها .
(٢) نحو : « اشتر إما حصانًا ، وإما حمارًا » . (٣) مثل : جاءني إما زيد ، وإما عمرو .
(٤) في المخطوط : « اضرب زيدًا بل عمرا ، أو جاء زيد بل عمرو » .
(٥) وزعم ابن سعدان : أن العطف بـ « لا » على منادى ليس من كلام العرب . ارتشاف الضرب (٦٤٥/٢) ، والتصريح (١٤٩/٢) .
(٦) وهو الإيجاب .

(٧) العطف بـ « ليس » مذهب الكوفيين ، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين تقول : ضربت عبد الله =

منفصل ، كقوله تعالى : ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ ﴾ [الأنبياء : ٥٤] ^(١) ، ومنه عند بعض ^(٢) شارحي الألفية والزمخشري ^(٣) قوله تعالى : ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾ [البقرة : ٣٥ ، الأعراف : ١٩] ، و﴿ فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾ [المائدة : ٢٤] ^(٤) وذهب بعضهم ^(٥) إلى أنه مما حذف عامله أي : « وليسكن زَوْجُكَ ، وليذهب رَبُّكَ » ، ويجوز الاستغناء عن الضمير المنفصل بغيره من الفواصل سواء كان قبل « الواو » ، كقوله تعالى : ﴿ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ ﴾ [الرعد : ٢٣] أو بعدها كقوله تعالى : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾ [الأنعام : ١٤٨] ^(٦) فإن عطفت من غير فصل أصلاً لم يجز إلا لضرورة أو ندور ، فالضرورة قول الشاعر :

٢٨٦ - قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كِنَعَاكِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا ^(٧)

فعطف « الزهر » على الضمير المستتر من غير فاصل ، وأما الندور فما حكاه

ليس زيداً ، وقام عبد الله ليس زيداً ، ومررت بعبد الله ليس زيداً ، ومثال : « إلا » قوله تعالى : ﴿ يَنْلَأُ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَىٰكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [البقرة : ١٥٠] أي : والذين ظلموا . وهذا مذهب الأنخفش والفراء ، ومثال « أي » : رأيت الغضنفر ، أي : الأسد ، وهو مذهب الكوفيين وجماعة منهم أبو جعفر بن صابر . ارتشاف الضرب (٦٣٠/٢ - ٦٣١) ، والشرح الكبير لابن عصفور (٢٢٥/١)

(١) وهذا الشرط اشترطه البصريون ، ولم يشترطه الكوفيون وابن الأنباري ، بل يجوز عندهم في الكلام : قمت وزيد . ارتشاف الضرب (٦٥٨/٢) ، والإنصاف (٤٧٤/٢) .

(٢) كابن عقيل . شرح ابن عقيل للألفية (٢٣٨/٣) .

(٣) الكشف (١٣١/١) وقد مثل في المفصل ، بقوله تعالى : ﴿ فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَرَبُّكَ ﴾ [المائدة : ٢٤] شرح لابن يعيش (٧٤/٣) . (٤) وفي المخطوط : اذهب .

(٥) كابن مالك ؛ حيث اشترط صلاحية المعطوف لمباشرة العامل ، وإن لم يقع موقعه ، كنحو : قام زيد وأنا ، ورأيت زيداً وإياك ، ورُبُّ رجلٍ وابنه ، وعليه فقد منع العطف في الآيتين ؛ لأن فعل الأمر لا يرفع الاسم الظاهر ، فلا يقول : اسكن زَوْجُكَ ، واذهب رَبُّكَ ، بل هما مرفوعان بمقدر ، وهما عنده من عطف الجمل لا المفردات . شرح التسهيل لابن مالك (٣٧١/٣) وقال في الخلاصة (٤٨) :

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي التَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتًا

(٦) والمعنى : أنهم سيقولون : إن شركهم وشرك آبائهم وتحريمهم ما أحل بمشيئة الله وإرادته . الكشف (٧٤ - ٧٣/٢) .

(٧) من الخفيف . قائله عمر بن أبي ربيعة . ملحق ديوانه (٤٩٨) . الإنصاف (٤٧٥/٢) ، والخصائص

(٣٨٦/٢) ، وشرح الأشموني (٤٢٩/٢) ، والكتاب (٣٧٩/٢) ، واللمع لابن جني (١٨٤) .

اللغة : زُهر : جمع زهراء . تهادى : أصله : تنهادى ، فحذفت إحدى التاءين للتخفيف أي : تتبختر .

والملا : الصحراء . والنعاج : جمع نعجة ، وهي بقرة الرمل . تَعَسَّفَنَ : ملن عن الطريق وأخذن في غيرها .

المعنى : قلت إذ أقبلت الحبيبة مع نسوة زهر يتبخترن كنعاج الصحراء حين ملن عن الطريق ، وأخذن في =

سيبويه^(١) : « مررت برجل سواء والعدم » برفع « العدم » عطفاً على الضمير في « سواء » ؛ لأنه بمعنى « مستو » ، ولم يوجد الفاصل .

ولا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، كقوله تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾ [نصت : ١١] ؛ لأن المجرور لما تنزل منزلة الجزء مما قبله كان [أ/٦٠] العطف عليه بدون إعادة الجار كأنه عطف على جزء كلمة وهو باطل ، وأجاز الأخفش والكوفيون^(٢) - واختاره ابن مالك -^(٣) والعطف من غير إعادة الخافض ، وتمسكوا عليه بقراءة ابن عباس وحمزة^(٤) : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [النساء : ١]^(٥) بخفض « الأرحام » وبما حكاه قطرب^(٦) من قول بعضهم : « ما فيها غيرُهُ وَفَرَسِهِ » ، وبقول الشاعر :

٢٨٧ - فَالْيَوْمَ قَرِئْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا
فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(٧)

= الرمل . المقاصد النحوية (١٦٢/٤) .

الشاهد : قوله : « وَزُفَرٌ » ؛ حيث عطف على الضمير المتصل في أقبلت من غير تأكيد ولا فصل للضرورة ، وقال العيني : (لا ضرورة فيه ؛ إذ كان يمكنه أن يقول : و « زهراً » على أنه مفعول معه) ، وهذا البيت من أدلة الكوفيين في جواز العطف بلا فصل ، وخرج على أن الواو ليست خالصة للعطف ؛ لأنها تصلح أن تكون للحال ، وعليه فلا دليل للكوفيين . المقاصد النحوية (١٦٣/٤) .

(١) قال سيبويه : (فهو قبيح حتى تقول : هو والعدم) . والكتاب (٣١/٢) .
(٢) ويونس والأخفش ، واختاره أبو علي الشلوين ، وهناك رأي ثالث هو أنه إذا أكد الضمير جاز ، نحو : مررت بك أنت وزيد ، وهو مذهب الجرمي والزيادي ، وقال الفراء : (يجوز « مررت به نفسه وزيد » ، وممرت بهم كلهم وزيد ») . ارتشاف الضرب (٦٥٨/٢) ، والإنصاف (٤٦٣/٢) ، والبحر المحیط (١٥٦/٢) .
(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٦/٣) ، وكذلك اختاره أبو حيان . ارتشاف الضرب (٦٥٨/٢) .
(٤) سبق ترجمة حمزة .

(٥) وينظر : إتحاف فضلاء البشر (٥٠١/١ - ٥٠٢) ، والنشر (٢٤٧/٢) ، والكشاف (٤٥٢/١) ، والبحر المحیط (١٦٥/٣) .

(٦) أوضح المسالك (٣٩٢/٣) وفي المخطوط : « ومما حكاه » ، والصواب ما أثبت . وقطرب : هو محمد ابن المستير أبو علي النحوي ، لازم سيبويه ، وكان يدلج إليه ، فإذا خرج على بابه قال له : « ما أنت إلا قطرب ليل » فلقب به ، وأخذ عن عيسى بن عمر له من التصانيف : المثلث ، النوادر ، الصفات ، الأصوات ، العلل في النحو وغيرها . توفي سنة ست ومائتين من الهجرة . طبقات النحويين واللغويين (٩٩ - ١٠٠) ، وبغية الوعاة (٢٤٢/١ - ٢٤٣) .

(٧) من البسيط . قائله مجهول . الإنصاف (٤٦٤/٢) ، وخزانة الأدب (١٢٣/٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١) ، وشرح الأشموني (٤٣٠/٢) ، وشرح ابن عقيل (٢٤٠/٣) ، والكتاب (٣٩٢/٢) ، والهمع (١٣٩/٢) .

وأما قوله تعالى : ﴿ وَكُفِّرْ بِهِ ﴾ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴿ البقرة : ٢١٧ ﴾ ^(١) ، فقليل ^(٢) : المسجد عطف على الضمير ، ويبيده أنه لم يعد الخافض ، وقيل : هو عطف على « السبيل » ^(٣) الذي هو معمول المصدر الذي هو « الصَّدُّ » ، فيكون « المسجد » من معمولات « الصَّدُّ » ؛ لأن المعطوف على المعمول معمول ومضعف هذا أن « الكفر » قد عطف على « الصَّدُّ » قبل أن تكتمل معمولاته ، وهو عندهم غير مُرتضى ، وقيل : المسجد عطف على « الشهر » ^(٤) ، ويعد هذا طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه

فصل : ويجوز أن تحذف « الفاء ، والواو » مع معطوفهما عند أمن اللبس ، مثال : « الفاء » قوله تعالى : ﴿ فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ ﴾ [البقرة : ٦٠] أي فضرب فانفجرت ، ومثال : « الواو » قول الشاعر :

٢٨٨ - فَمَا كَانَ بَيْنَ الْحَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا أَبُو حَجَرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلِيلٌ ^(٥)

= اللغة : قرئت : بمعنى « قربت » بالتخفيف ، وقيل : قربت ههنا من أفعال المقاربة ، وعليه فـ « تهجونا » خير لا حال . من عجب : من زائدة لتوكيد العموم . المقاصد النحوية (١٦٣/٤ - ١٦٤) . المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « والأيام » ؛ حيث عطف على الضمير المجرور المتصل « به » دون إعادة الخافض ، وهذا على مذهب الكوفيين ، ومن اختار ذلك

(١) الآية : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ ﴾ . (٢) قاله الفراء . البحر المحيط (١٥٦/٢) .

(٣) قاله ابن عطية والزمخشري تبعاً للمبرد ، والتقدير : « وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَعَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ » ، وقد فصل بين المصدر « صد » وبين صلته « عن المسجد الحرام » بقوله : « وَكُفْرٌ بِهِ » ولا يجوز أن يفصل بين الصلة والموصول . البحر المحيط (١٥٥/٢) ، والكشاف (٢٥٦/١) .

(٤) والمعنى : « يسألونك عن قتال في الشهر الحرام وفي المسجد الحرام » ، فأجيبوا بأن القتال في الشهر الحرام كبير ، وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وكفر به ، وأن القتال في المسجد الحرام إخراج أهله منه أكبر عند الله من القتال فيه ، ويحتمل أن يكون « صَدُّ » مبتدأ - لا خبراً - حذف خبره لدلالة الأول عليه ، أي : « وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وكفر به كبير » ، وفي الآية رأي رابع ، هو أن « المسجد » متعلق بفعل محذوف دل عليه المصدر « صد » أي : ويصدون عن المسجد الحرام ، ويضعفه أنه حذف الجار ، وأبقى علمه وهو ضعيف . البحر المحيط (١٥٦/٢) . وقال ابن هشام : (والصواب أن خفض المسجد محذوف ؛ لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ، ومجموع الجار والمجرور عطف على « به » ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض) . مغني اللبيب (٧٠٠) وأرى أن هذا الاستعمال يجوز القياس عليه ؛ لثبوته في فصيح الكلام ، ولتوسع في الأساليب .

(٥) من الطويل . قائله النابغة الذبياني . ديوانه (١٢٠) ، أوضح المسالك (٣٩٦/٣) ، وشرح الأشموني (٤٣٠/٢) ، والمقاصد النحوية (١٦٧/٤) .

= اللغة : أبو حجر : كنية النعمان بن الحارث الغساني ، والبيت من قصيدة في رثائه .

أي : وبينني .

ويجوز أن تعطف « الواو » عاملاً قد حذف وبقى معموله مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً ، مثال المرفوع قوله تعالى : ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة : ٣٥] أي : « وليسكن » ؛ إذ لو لم يكن كذلك لعطف الظاهر على فاعل فعل الأمر ، فيكون رافعاً له وفعل الأمر لا يرفع الظاهر ، وقد أجيب عنه بأنه يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في الأوائل ، ومثال المنصوب قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ [الحشر : ٩] أي : « ألقوا الإيمان » ؛ إذ لو هذا التقدير ؛ لكان إما مفعولاً به للفعل المذكور ، أو منصوباً على المعية ، وكلاهما غير مناسب ، أما الأول ؛ فلأن الإيمان لا يتبوأ ، وإنما تتبوأ المنازل ، وأما الثاني : فلأنه لا فائدة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو معلوم ^(١) ، ومثال المجرور قول الشاعر :

٢٨٩ - أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِينٍ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا ^(٢)

أي : وكل نار ؛ إذ لو لم يضمّر « كل » لكان قد عطف « نار » على « امرئ » الذي هو معمول « كل » المذكور ، و « ناراً » على « امرأ » الذي هو معمول « تحسين » ، فيكون من باب العطف على معمولين لعاملين مختلفين وسيبويه ^(٣) لا يجيزه .

= المعنى : فما كان بين الخير وبينني إلا ليال قلائل لو جاء أبو حجر سالماً .

الشاهد : قوله : « بين الخير لو جاء سالماً » ؛ حيث حذف المعطوف بالواو معها ، والتقدير : بين الخير وبينني لو جاء سالماً .

(١) يقال : تبوأ فلان الدار إذا لزمها ؛ فعلى هذا يصح العطف ، ولا يحتاج إلى تقدير عامل قاله الحوفي .
التصريح (١٥٤/٢) .

(٢) من المتقارب . قائله أبو دؤاد الإيادي . ديوانه (٣٥٣) . ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه (١٩٩) .
الأصمعيات (١٩١) ، وأوضح المسالك (١٦٩/٣) ، وخزانة الأدب (٤١٧/٤) (١٨٠/٧) (٥٩٢/٩)
(٤٨١/١٠) ، وشرح الأشموني (٣٢٥/٢) ، ومغني اللبيب (٢٩٠/١) ، والهمع (٥٢/٢) .
اللفظ : ونار : أي : وتحسين كُـلُّ نارٍ فحذف المضاف والفعل والفاعل . ويروى : « وناراً » فزاراً من العطف على عاملين . شرح شواهد المغني للسيوطي (٧٠٠/٢) .

المعنى : ليس كل ما له صورة امرئ بامرئ كامل ، بل المرء الكامل ، من له خصال سنيّة وأوصاف بهيّة ، وليس كل نار توقد بالليل بنار إنما النار نار توقد لقرى الزوار . المقاصد النحوية (٤٤٦/٣) .
الشاهد : قوله : « ونار » ؛ حيث حذف المضاف ، وترك المضاف إليه بإعرابه ؛ إذ تقديره : وكل نار ، ولولا هذا التقدير لعطف معمولين « نار ، ناراً » على معمولي عاملين مختلفين فالأول : امرئ وعامله المضاف ، والثاني « امرأ » وعاملة « حسب » .

(٣) الكتاب (٦٤/١ - ٦٥) وأجاز جماعة منهم الأخفش العطف على معمولي عاملين مطلقاً ، وأجازه =

وكما انفردت « الفاء ، والواو » بجواز حذفهما مع معطوفيهما ، انفردتا أيضًا بجواز حذف ما عطفنا عليه ، مثال : « الفاء » قوله تعالى : ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [سبا: ٩] ^(١) أي : « أعموا فلم يروا » ، ومثال : « الواو » قوله تعالى : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي ﴾ [طه: ٣٩] ^(٢) أي : « لترحم ولتصنع » .

وكما جاز العطف في الأسماء جاز أيضًا في الأفعال ، لكن بشرط اتحاد الزمان ، ولا يضر اختلاف النوع فيعطف ماضٍ على ماضٍ كقوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٩] ^(٣) [٦٠/ب] ومضارع على مضارع ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ ﴾ [ق: ٤٣] وماضٍ على مضارع كقوله تعالى : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ [هود: ٩٨] ^(٤) ، ومضارع على ماضٍ ، كقوله تعالى : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا ﴾ [الفرقان: ١٠] والعطف في الثلاثة الأمثلة الأول يحتمل أن يكون من باب عطف المفردات ، فيكون مما نحن فيه ، ويحتمل أن يكون من باب عطف الجمل فلا يكون ، وأما العطف في المثال الأخير [ف] ^(٥) من باب عطف المفرد بدليل ظهور الجزم في المعطوف ، وهذا إن لم نجعل السكون للإدغام ^(٦) ، أما إذا جعلناه

= ابن مالك إن كان أحدهما جازًا ، وكان مؤخرًا ، نحو : « زيد في الدار والحجرة عمرو » ، أو عمرو الحجرة » وإن كان الجاز مقدّمًا ، فالمشهور عن سيبويه المنع ، وبه قال المبرِّد وابن السراج وهشام نحو : « في الدار زيد والحجرة عمرو » وأجازه الأخفش والكسائي والقراء والزجاج . وفصل الأعلام ، فقال بجوازه إن ولي المخفوض حرف العطف ، مثل : « زيد في الدار والحجرة عمرو » وإلا فلا . مغني اللبيب (٦٣٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٧٨/٣) .

(١) وهذا هو تقدير الزمخشري ، قال أبو حيان : (جعل بين الفاء والهمزة فعلاً يصحب العطف عليه ، وهو خلاف ما ذهب إليه النحويون من أنه لا محذوف بينهما ، وأن الفاء العطف على ما قبل همزة الاستفهام ، وأن التقدير : « فألم » لكن همزة الاستفهام لما كان لها الصدر قدمت ، وقد رجع الزمخشري إلى مذهب النحويين في ذلك . . . وقفهم - تعالى - على قدرته الباهرة ، وحذرهم إحاطتها بهم على سبيل الإهلاك لهم ، وكان ثمَّ حال محذوفة ، أي : أفلا يرون إلى ما يحيط بهم من سماء وأرض مقهور تحت قدرتنا ، نتصرف فيه كما نريد) . البحر المحيط (٢٥١/٧) .

(٢) وجاء في البحر المحيط (٢٢٧/٦) : « وهو معطوف على علة محذوف ، أي : ليتلطف بك ولتصنع ، أو متعلق بفعل متأخر تقديره : فعلت ذلك . . » قال ثعلب : (نغناه : لتكون حركاتك وتصرفك على عين مني) . (٣) واتحاد الزمان في الماضي والمستقبل . التصريح (١٥٢/٣) .

(٤) وقال الزمخشري : (فإن قلت : هلا قيل : يقدم قومه فيوردهم ، ولم جيء بلفظ الماضي ؟ قلت : لأن الماضي يدل على أمر موجود مقطوع به فكأنه قيل : يقدمهم فيوردهم النار لا محالة) . الكشف (٤١٠/٢) . (٥) تكملة يقتضيها السياق . (٦) في « ويجعل لك » .

له ، فالاحتمالان أيضًا .

ويجوز عطف الفعل على الاسم المشبه ^(١) له ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَلْمِغِيرَتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا ﴾ [العاديات : ٣ ، ٤] ^(٢) .

لأن تقديره : فاللاتي أغرن فأثرن ، ويجوز أيضًا عكسه ، كقوله تعالى : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ [الأنعام : ٩٥] وقيل : ^(٣) : « مخرج » معطوف على « فالتى » وقد يرجح الأول بالقرب والجوار ، والثاني : بالاتحاد في النوعية - والله أعلم - .
وحيث فرغ من العطف شرع في التوكيد ، فقال :

(١) في المخطوط : « المشتبه له » .

(٢) قال أبو حيان : « فأثرن » معطوف على اسم الفاعل الذي هو صلة « أل » ؛ لأنه في معنى الفعل ؛ إذ تقديره : (فاللاتي عدون فأغرن فأثرن) . البحر المحيط (٥٠١/٨) .

(٣) وهو قول الزمخشري . الكشف (٤٥/٢) ، ولكل منهما مرجحان فمرجحا الأول : سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملته ، وذكر شيء ومقابله ومرجحا الثاني : عدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين . التصريح (١٥٣/٢) وأرى ترجيح الأول ؛ لقوة مرجحية .

التوكيد اللفظي

(باب التوكيد . . إلى آخره) (١)

وأقول : التوكيد (٢) نوعان : لفظي ومعنوي .

فاللفظي تكرار اللفظ بنفسه أو بمرادفه مرة فأكثر . أما بالنفس (٣) فمثل : « جاء زيدٌ زيدٌ » وأما بالمرادف ، فكقول الشاعر :

٢٩٠ - فَأَصْبَحَنَ لَا يَسْأَلُنُهُ عَنْ بَمَا بِهِ أَصْعَدَ فِي غُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا (٤)

ف « الباء » الأولى ، بمعنى « عن » ، وهي مؤكدة للفظ « عن » ثم إن كان التأكيد في الجمل ، فالأحسن أن يفصل بين المؤكد والمؤكد عطف ، كقوله تعالى : ﴿ تَعْلَمُونَ ۖ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر: ٣ ، ٤] ، وقد لا يؤتى بحرف العطف ، مثل : قوله ﷺ : « واللّه لأغزون قريشاً ، واللّه لأغزون قريشاً ، واللّه لأغزون قريشاً » (٥) إلا إن كان العطف يوهم التعدد فيجب تركه ، فلو توهم السامع من قولك : « جاء زيد ، وجاء زيد » أن المجيء كان مرتين لوجب حينئذ ترك « الواو » ، رفعاً للإبهام .

وإن كان التوكيد بمفرد ، فإن كان فعلاً ، أو اسماً ظاهراً ، أو ضميراً منفصلاً فأمره واضح ، مثال الفعل قول الشاعر :

٢٩١ - فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ يَبْغُلْنِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ (٦)

(١) قال ابن أجروم : (التوكيد تابع للمؤكد في رفعه ، ونصبه ، وخفضه ، وتعريفه ، ويكون بألفاظ معلومة وهي : النفس ، والعين ، وكل ، وأجمع ، وهي : أكنع وأبتع ، وأبصح ، تقول : قام زيد نفسه ، ورأيت القوم كلهم ، ومررت بالقوم أجمعين) الأجرومية (٢١) .

(٢) يقال : التأكيد والتوكيد ، وهو بالواو أكثر ، وهي الأصل والهمزة بدل . حاشية الصبان (٧٣/٣) . (٣) أي : تكرار نفس اللفظ .

(٤) من الطويل . قائله الأسود بن يعفر . ديوانه (٢١) . أوضح المسالك (٣٤٥/٣) ، وخزانة الأدب (٥٢٧/٩ - ٥٢٨ - ٥٢٩) (١٤٢/١١) ، والدرر (١٤/٢ ، ٢٥ ، ٩٥ ، ٢٢١) ، وشرح الأشموني (٤١١/٢) ، والهمع (٢٢/٢ ، ٣٠ ، ٧٨ ، ١٥٨) .

اللفظة : الضمير في « فأصبحن » للنسوة المذكورة في بيت سابق ، وفي « لا يسألنه » للمبتلي بهن . المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « عن بما به » ؛ حيث دخلت الباء بعد « عن » توكيداً لها ؛ لأن الباء مرداف « عن » مع سأل ؛ إذ يقال : سألت به ، وسألت عنه .

(٥) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب : الأيمان والنذور - باب : الاستثناء في اليمين بعد السكوت (٢٣١/٣) .

(٦) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٩٤/٢) ، وخزانة الأدب (١٥٨/٥) ، والخصائص (١٠٩ ، ١٠٣/٣) ، والدرر (١٤٥/٢ ، ١٥٨) ، وشرح الأشموني (٢٠١/١) ، والهمع (١١١/٢ ، ١٢٥) . =

ومثال الاسم الظاهر قوله ﷺ : « أَيُّهَا امْرَأَةُ نَكَحْتُ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيَّهَا فَنَكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ » ^(١) ومثال الضمير المنفصل قول الشاعر :

٢٩٢ - فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ ^(٢)

ومثل هذا ما إذا كان التوكيد بحرف جوابي ، كما إذا قيل : « أجاء زيد ؟ » ^(٣) فيقال : لا ، لا ، أو أَجَلْ أَجَلْ قال الشاعر :

٢٩٣ - لَا لَا أَتُبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةٍ إِنَّهَا أَخَذَتْ عَلَيَّ مَوَائِقًا وَعُهْدًا ^(٤)

وإن كان الحرف غير جوابي وجب الفصل بين التأكيد والمؤكد ، وأن يعاد مع الثاني ما مع الأول إن كان ضميرًا ، كقوله تعالى : ﴿ أَعِدُّكُمْ أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظْمًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٥] ، وأما إن كان ظاهرًا أعيد هو أو ضميره ونحو ^(٥) : « إن زيدًا إن زيدًا قائم ، وإن زيدًا إنه قائم » لكن الثاني أولى .

= اللغة : النجاة : الإسراع . يقال : نجوت نجاتاً : أسرع وتيسرت . ويروى : أتاك أتاك اللاحقون . المقاصد النحوية (٩/٣) .

المعنى : يخاطب الشاعر بغلته بأنه لا نجاة لهما ، فكفي عن الإسراع .

الشاهد : قوله : « أتاك أتاك » ؛ حيث كرر الفعل للتأكيد اللفظي ، وقال بعضهم : إن البيت به تنازع ، والأصح أن لا تنازع ؛ إذ لو كان كذلك ل قيل : أتوك أتاك اللاحقون ، أو أتاك أتوك على المذهبين . والفاعل قيل : لهما ، وقيل : للأول والثاني تأكيد له ، فلا يحتاج إلى فاعل ، وهما العاملان معاً ؛ لأنهما كالعامل الواحد ، وهذا الخلاف يجري في نحو : « قام قام زيد » . المقاصد النحوية (١٠/٣ - ١١) .
(١) أخرجه البيهقي في السنن الصغير (١٤٣/٤) وانظر : النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٢٢٩/٥) .
(٢) من الطويل . نسب للفضل بن عبد الرحمن ، وللعزمي . أوضح المسالك (٣٣٦/٣) ، وحامسة البحري (٢٥٣) ، وخزانة الأدب (٦٣/٣) ، وشرح الأشموني (٤٠٩/٢) ، وشرح المفصل (٢٥/٢) ، والكتاب (٢٧٩/١) ، والمقتضب (٢١٣/٣) .

اللغة : إياك : اتق . والمراء : المجادلة من ماريته مراء . دعاء : مبالغة داع . المقاصد النحوية (١١٣/٤) .
المعنى : اتق المراء - وهو الجدال - وجانبه ؛ فإنه يوصل إلى الشر ويجلبه .

الشاهد : قوله : « إياك ، إياك » ، حيث كرر الضمير المنفصل للتوكيد ، وهو ههنا كأنما أتى بالواو .
(٣) في المخطوط : « جاء زيد ؟ » .

(٤) من الكامل . قائله جميل بثينة . ديوانه (٥٨) . أوضح المسالك (٣٣٨/٣) ، وخزانة الأدب (١٥٩/٥) ، والدرر (١٥٩/٢) ، وشرح الأشموني (٤١١/٢) ، والهمع (١٢٥/٢) .
اللغة : لا أبوح : لا أظهر ولا أفشي . بثنة : اسم محبوبته ، والبثنة في اللغة الأرض اللينة السهلة . موثقاً : جمع موثق : بمعنى الميثاق ، وهو العهد . المقاصد النحوية (١١٤/٤ - ١١٥) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « لا ، لا ، لا » ؛ حيث كرر « لا » توكيداً لفظياً ؛ لترسيخ المعنى في الذهن .

(٥) في المخطوط : ونحو .

وإن كان التأكيد بضمير متصل عمل [في] الثاني مثل ما عمل [في] ^(١) الأول نحو : « رغبت فيك فيك » ، والضمير المرفوع المنفصل يؤكد به كل ضمير متصل مثل : قمت أنت ، وأكرمتك أنت ، ومررت بك أنت .

التوكيد المعنوي

وأما التوكيد المعنوي ، فهو تابع يقرر أمر متبوعه في النسبة أو الشمول ، فقولنا : « تابع » يشمل كل تابع ، وقولنا : « يقرر أمر متبوعه » أخرج النسق والبدل ، وقولنا : « في النسبة أو الشمول » مخرج للنعت والبيان ؛ لأنهما وإن كانا مقررين للمتبوع إلا أنه ليس في النسبة ولا في الشمول ، ألا ترى أنه لو قيل : « جاء زيد الفاضل وأبو حفص عمر » فقبل سماع الفاضل « و » « عمر » لم تشك في نسبة المجيء لـ « زيد » « وأبي حفص » وإنما تشك في « زيد » أهو الفاضل أم غيره وفي « أبي حفص » أعمر هو أم غيره فحين سمعتهما كانا مقررين للذات لا للنسبة لعدم الشك فيها .

وللتوكيد المعنوي ألفاظ مخصوصة :

أولها وثانيها : « النفس ، والعين » ويؤكد بهما ، لرفع المجاز عن الذات ، فإذا قلت : « جاء زيد » احتمال أن يكون الجائي كتابه أو غلامه مجازاً ، ونظيره في التجوز قوله تعالى حكاية عن فرعون : ﴿ يَهْمَكُنْ أَبْنِي لِي صَرْحًا ﴾ [غافر : ٣٦] . فإذا أكدت بـ « النفس » أو بـ « العين » ارتفع ذلك التجوز ، ولا بد في « النفس ، والعين » من ضمير مطابق للمؤكد في إفراده وتثنيته وجمعه .

وأما « النفس ، والعين » فإن تبعاً مفرداً مفرداً ، وإن تبعاً جمعاً جمعاً على « أفعال » وإن تبعاً مثني فثلاثة أوجه : الإفراد ، والتثنية ، والجمع ، وهذا الأخير أحسنها ^(٢)

(١) تكملة يقتضيها السياق ، أي : اتصل بالثاني مثل ما اتصل بالأول .

(٢) تقول : جاء زيد نفسه ، وهند نفسها ، والزيدان أو الهندان أنفسهما ، والزيدون أنفسهم ، ولا يجوز أنفسهم والهندات أنفسهن ، فإن أكد المثني فجمعهما أفصح من الإفراد ، كالمثال الثالث ، ويجوز الزيدان نفسيهما بالإفراد ، وجواز ابن مالك وولده تثنيتهما ، فيقال : نفسيهما ، وكذلك ابن كيسان سماعاً فقد حكاه عن العرب ، وابن إياز في شرح الفصول تبعاً لابن معطي ، ووافقهم الرضي ، ومنع ذلك أبو حيان ، وقال : (إنه غلط لم يقل به أحد من النحويين) وإنما منع أو قل ؛ لكراهة اجتماع تثنتين فيما هو ، كالكلمة الواحدة وأختير الجمع على الإفراد ؛ لأن التثنية جمع في المعنى ، فوافقهما الجمع ولم تكره صورته كالتثنية . شرح الألفية لابن الناظم (٥٠١) ، وارتشاف الضرب (٦٠٨/٢) ، وشرح الكافية للرضي (٣٣٤/١) ، وهمع الهوامع (١٢٢/٢) ، وشرح التصريح (١٢١/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (٧٤/٣) .

وفي رجحان الأول على الثاني أو بالعكس خلاف (١) .

ويجوز أن يجمع بين « النفس ، والعين » مثل : « جاء زيد نفسه عينه » ولا يجوز أن يتعاطفا دفعا ؛ لإيهام التعدد ، وينفردان بجواز جرهما بـ « باء » زائدة ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْزِقْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] وإذا أكد بهما ضمير رفع متصل (٢) فلا بد من تأكيده قبلهما بضمير منفصل ، مثل : « قمت أنت نفسك ، وقاموا هم أعينهم » وإنما طلب الفصل دفعا ؛ لإيهام الفاعلية في مثل : « زيد قام نفسه » ثم طرد في الباب (٣) ويجوز على ندور أن لا يؤتي بالفصل نص عليه الأخفش (٤) .

والثالث والرابع : « كِلَا ، وَكِلَا » ولا يؤكد بهما إلا المثنى ، ويجوز أن يؤكد ما لا يقع المفرد موقعه ، مثل : « اختصم الزيدان كلاهما » وصحح بعضهم (٥) خلافه ؛ لأن نكتة التأكيد بهما رفع توهم بعض مضاف إلى متبوعهما ، وهذا التوهم إنما هو في نحو : « جاء الرجلان » مثلاً ؛ لاحتمال أن يكون الجائي أحدهما كما قال الله تعالى : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ [٦١/ب] وَالْمَرْجَاتُ ﴾ [الرحمن : ٢٢] (٦) معناه - والله أعلم - من

(١) وهذا في كل مثنى في المعنى مضاف إلى متضمنه ، فيجوز فيه الجمع والإفراد والثنية واختار الجمع نحو : ﴿ فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التخريم : ٤] ويرجح الإفراد على الثنية عند ابن مالك ، وعند غيره بالعكس ، وكلاهما مسموع ، كقوله [الطويل] قائله الشماخ :

حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْنَمِي سَقَاكِ مِنَ الْغُرِّ الْغَوَايِ مَطِيرُهَا

أفرد بطن ، والقياس : بطني ، والأحسن : بطون - ترنمي : رجعي صوتك . الغوداي : جمع غادية وهي السحابة التي تنشأ صباحاً والثنية مثل [مشطور السريع] :

وَمُهْمَمَيْنِ قَذَفَيْنِ مَرْتَيْنِ ظَهْرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ الثُّرَسَيْنِ

والمهممين : القفرين . وقذفين : بعيدين . فثني ظهراهما . والمرتين ثنية مرت ، وهو المكان الذي لا نبات في . الأشموني مع الصبان (٧٤/٣) . (٢) في المخطوط : منفصل ، والصواب ما أثبت .

(٣) في المخطوط : ثم طردا للباب .

(٤) قال ابن مالك : (وقاموا أنفسهم جائز على ضعف ، ذكر ذلك الأخفش في المسائل) . شرح التسهيل لابن مالك (٢٩٠/٣) ، وارتشاف (٦٠٨/٢) .

(٥) صححه الجمهور ومنهم المبرد ، وصحح بعضهم خلافه ، ومنهم الفراء وهشام وأبو علي ، وعن الأخفش القولان ، ولكل حجة ، فحجة الأولين : أن العرب قد تؤكد ؛ حيث لا يراد رفع الاحتمال كما أتوا بـ « أجمع » ، وأكضع « بعد » كل ، ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكُل ، وحجة الآخرين أن المعنى إذا كان يفيد اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ آخر يؤكد إلا إذا قوي برواية عن العرب ، ولا يحفظ عن عربي شيء من تلك الصور ، وقد صحح ذلك أبو حيان والسيوطي وهو أوجه عندي ؛ لأنهم عندما أتوا بـ « كل » كان الإيهام آتياً من الجملة في نحو : « جاء الجيش » ، ثم جاء بـ « كل » ، وقد يتبعونها « بأجمع » ، وأكضع « لغرض المتكلم ، أما هنا في « اختصم الزيدون » فلا إيهام - والله أعلم - ارتشاف الضرب (٦٠٩/٢) ، وهمع الهوامع (١٢٣/٢) ، والتصريح (١٢٣/٢) .

(٦) عند الفارسي على حذف مضاف ، أي من أحدهما ؛ لأنهما لا يخرجان إلا من الملح ، وقيل : أسند =

أحدهما بخلاف « اختصم الزيدان » ؛ إذ لا يجيء فيه هذا التوهم . ولا يجوز أن يثنى « اجمع وجمعاء » ؛ ليؤكد بهما المثني استغناء عنهما بـ « كلا ، وكلتا » خلافاً لطائفة (١) .

والخامس والسادس والسابع : « كل ، وجميع ، وعامة » ولا يؤكد بها إلا ما له أجزاء يتأتى تفريقها حساً أو حكماً (٢) تقول : « جاء العسكر كله أو جميعه أو عامته » و « العسكر » له أجزاء يصح افتراقها حساً ، وأما ما له أجزاء يصح افتراقها حكماً فـ « الجارية » مثلاً في قولك : « اشترت الجارية كلها أو جميعها أو عامتها » ، ولا يجوز : جاء زيد كله « ولا الجارية كلها » ؛ إذ لا أجزاء لها حينئذٍ تفرق حساً ولا حكماً ، وأما الخمسة الأخيرة في اتصالها بضمير يطابق المؤكد ؛ كأمر الأولين ، وأمر « كل » (٣) وما بعدها في نكتة التأكيد ، كأمر « كلا » (٤) والتأكيد بـ « جميع » غريب ، وعليه قول امرأة ترقص ولدها :

٢٩٤ - فِذَاكَ حَيَّ خَوْلَانُ جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانُ
وَكُلُّ آلٍ قَطْحَانُ وَالْأَكْرَمُونَ عَدْنَانُ (٥)

= إلى الملح والعذب ؛ لأنهما يخرجان من المواضع التي تقع فيها الأنهار والمياه العذبة على الملحة ، وهذا رأي الجمهور والزمخشري ، وقيل : هما بحران يخرج من أحدهما اللؤلؤ ، ومن الثاني المرجان ، وقيل : قد يخرج اللؤلؤ والمرجان من الماء العذاب ، فالله أعلم بخلقه . البحر المحيط (١٩٠/٨) .

(١) أجاز الكوفيون ومن وافقهم ثنية « أجمع ، وجمعاء » ؛ ليؤكد بهما المثني ، وقال ابن خروف : (قياس ثنية أفعال وأفعل في هذا الباب - يعني باب التوكيد - قياس ثنية أحمر وحمراء ، ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ألا دليل عليه) . ونقله الأخفش عند العرب . فقال : (وزعموا أن من العرب من يجعل « أجمع وأبتع » وجنسه نكرة ، فيقول : أجمعين ، وجمعان ، وكتعاون ..) (شرح التسهيل لابن مالك (٢٩٣/٣) .
(٢) إذ ما لا يتجزئ لا يتوهم فيه عدم الشمول ؛ حتى يرفع بالتوكيد بها . وهمع الهوامع (١٢٣/٢) ، وزعم المبرد أن عامتهم بمعنى أكثرهم . ارتشاف الضرب (٦١٠/٢ - ٦١١) .

(٣) لا يؤكد بـ « كل » إلا متجزئ بالذات أو بالعامل ، نحو : « قبض المال كله ، ورأيت زيدا كله » وزعم ابن مالك أنه يستغنى بـ « كلهما » عن « كليهما ، وكلتيهما » ، وبـ « كليهما » عن « كلتيهما » قام الرجلان كلهما ، أي : كلاهما ، وكلتاها و « مررت بالمرأتين كليهما » أي : كلتيهما ، قال أبو حيان : (ويحتاج إلى سماع عن العرب) ، ويجوز في « قامت الهندات كلهن » أن تقول : « كلتهن » نص عليه الخليل عن بعض العرب . ارتشاف الضرب (٦١٠/٢) وأجاز الفراء والزمخشري الاستغناء بنية الضمير عن الإضافة استدلالاً ، بنحو : ﴿ خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة : ٢٩] ، وقراءة ﴿ إِنَّا كُلًّا فِيهَا ﴾ (غافر/٤٨) . على أن المعنى جميعه ، وكلنا ، وخرج على أن جميعاً « حال ، وكلا » بدل من اسم « إن » ، أو حال من ضمير متعلق فيها ، وقيل : يستغنى بالظاهر عن الضمير في نحو : يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ [البسيط] وخرج على أنه نعت كمال للمنوعات [الناس] . شرح التسهيل (٢٩٢/٣) ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٧٥/٣) .
(٤) في رفع توهم بعض مضاف إلى متبوعها ، فإذا قلت : « جاء الطلاب » قد يتوهم أن الجائي بعضهم ، فيقولك : « كلهم » تزيل هذا الإبهام .

(٥) من الرجز . قائلهما امرأة من العرب ترقص ولدها . أوضح المسالك (٣٣٠/٣) ، والدرر (١٥٥/٢) =

ويجوز إتياع « كله » بـ « أجمع » و « كلها » بـ « جمعاء » و « كلهم » بـ « أجمعين »
و « كلهن » بـ « جمع » ؛ لإرادة تقوية التأكيد ^(١) فإن أتيت بـ « أجمع » وما بعده
من غير أن يتقدمه « كل » فجائز لكنه خلاف الأولى ، ومما يشهد للأولى قوله
تعالى : ﴿ لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص : ٨٢] ، ثم إن أرادت تقوية « أجمع » والثلاثة بعده
أتبعتها بموازنها من « الكتع » ، « والبصع » ، والبتع ^(٢) وقد تأتي هذه دونها ، وإذا
اجتمعت معها فلا تتقدم ^(٣) عليها ؛ لأنها تابعة لها ، والتابع لا يتقدم المتبوع .

مسألة : وإذا أريد تأكيد معمولي متعاطفين ، فلا يتحد المؤكد إلا عند اتحاد معنى العامل ؛ مثل : « انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما » (٤) .

فِصْلٌ : وإذا كان اللفظ نكرة ، فهل يجوز تأكيده ؟

فيه قولان ^(٥) : المنع للبضرية ، والجواز للكوفية بشرط أن تحصل الفائدة ، وذلك

= والمقاصد النحوية (٩١/٤) ، والهمع (١٢٣/٢) .

اللغة : خولان : قبيلة من اليمن . وهَمَّان : كذلك . وقحطان : أبو اليمن . وعدنان : عدنان بن أد أبو معد ،
والعرب كلهم من قحطان وعدنان . المقاصد النحوية (٩١/٤ - ٩٢) .

المعنى : يفديك حي خولان وحي همدان كلهم ، وجميع العرب قحطانيون وعدنانيون .

الشاهد : قوله : « جميعهم » ؛ حيث وقع تأكيداً بمنزلة « كل » في المعنى .

(١) والأمثلة هي : جاء الجيش كله أجمع ، والقبيلة كلها جمعاء ، والقوم كلهم أجمعون ، والنساء كلهن جمع ، والجمهور على أنه لا يؤكد بأجمع دون كل اختصاراً ، والمختار وفقاً لأبي حيان جوازه ؛ لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر: ٤٣] وفي الحديث « . وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً أجمعين » ، وقد تستعمل « جمعاء » بمعنى « مجتمعة » ، فلا يقصد بها التوكيد ، ومنه قول النبي ﷺ : « كما تُناخ الإبل من بهيمة جمعاء » أي : مجتمعة الخلق ، وأجاز أبو علي الشلوين استعمال « أجمع » بهذا المعنى ، فتأول به قول الراجز :

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَاصْبَعُ

قال أبو حيان : (ولا يتعين ما قال) . ارتشاف الضرب (٦١٢/٢) ، جمع الهوامع (١٢٣/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٩٤/٣ - ٢٩٥) .

(٢) الكتّع : مأخوذ من قولهم : « مر عليهم حولٌ كَتَّعَ » أي : تام والتمام فيه معنى الاجتماع ، أو من قولهم : « تكتَّعَ الجلد » إذا اجتمع . والبُضْع : العرق المجتمع ، والبتع : طول العنق فإن الدابة إذا طال عنقها جمعت ما حولها من المرعى فهذا معنى الاجتماع فيه . اللسان (٢٧ / ١٢) « كتع » . (٤٢٢ / ١) « بصع » (٣١٠ / ١) « بتع » . وحاشية ابن الحاج على شرح الآجرومية (٧٨) وتقول : (أكتعون ، وأبصعون ، وأبتعون ، وكتعاء ، وبصعاء ، وبتعاء ، وكُتْع ، وبُضْع ، وبُتْع) . (٣) فلا تقول : « جاء الطلاب أكتعون كلهم » .

(۴) وعليه فلا يقال : « مات زيد وعاش عمرو كلاهما » .

(٥) الإنصاف (٤٥١/٢) ، وهمع الهوامع (١٢٤/٢) وحجة البصريين أن ألفاظ التوكيد كلها

معارف فلا تتبع نكرة ، وأجازه بعض الكوفيين مطلقاً سواء كانت محدودة أم لا ، والكوفيون والأخفش =

بأن تكون النكرة محدودة ، والتأكيد من ألفاظ الإحاطة ، مثل : « صمت أسبوعًا كله ، واعتكفت شهرًا جميعه » وعليه قول الشاعر :

٢٩٥ - لِكِنَّهُ شَاقَّةُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ شَهْرٍ كُلِّهِ رَجَبٌ ^(١)

مسألة : أجاز الخليل وسيبويه ^(٢) أن يؤتى بالتوكيد مع حذف متبوعه ومنعه الأخفش ^(٣) وأبو علي وصحح مثل : « رأيت نفسه » أي : زيدًا ولا يفصل بينهما

= على الجواز إن كانت محدودة أي مؤقتة وإلا فلا ، قال ابن مالك : (فتوكيد النكرة إن كان هكذا حقيق بالجواز ، وإن لم تستعمله العرب فكيف إذا استعملته) فمن قال : صمت شهرًا قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره ففيه احتمال يرفعه التوكيد ، ومن الوارد فيه قوله [الرجز] :

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

أي : صوتت بكرة البئر يومًا من أوله إلى آخره ، وقوله [الرجز] :

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمَعًا

أما غير المحدودة فلا فائدة فيه ، فلا يقال : اعتكفت وقتًا كله ، ولا رأيت شيئًا نفسه ، والممانعون على أن ما جاء من ذلك فمحمول على البدل أو النعت أو الضرورة ، وأرجح رأي المجوزين عندما تحدد ؛ لأن فيه فائدة وقد ورد السماع به . شرح التسهيل لابن مالك (٢٩٦/٣ - ٢٩٧) ، وجمع الهوامع (٢٨١/٢٤) . (١) من البسيط . قائله عبد الله بن مسلم الهذلي . الإنصاف (٤٥١/٢) ، وأوضح المسالك (٣٣٢/٣) وشرح أشعار الهذليين للسكري (٩١٠/٢) ، وشرح الأشموني (٤٠٧/٢) ، والمقاصد النحوية (٩٦/٤) اللغة : شاقه : من الشوق ، وهو نزاع النفس إلى الشيء . ذا : هذا . يا : هي ههنا للتنبيه ؛ لأنها دخلت على ما لا يصلح للنداء ويجوز أن يكون على أصله والمنادى محذوف ، والتقدير : يا قوم ليت . المقاصد النحوية (٩٦/٤) . المعنى : قد أعجبه أن قيل هذا شهر رجب ، وقال : « يا ليت عدة الشهور كلها رجب » وقد قال ابن هشام : (ومن أنشد شهر مكان حول فقد حرفه) وعلل له الشيخ خالا . بقوله : (لأن المعنى يفسد عليه .. ؛ لأن الشهر لا يكون بعضه رجبًا ، وبعضه غير رجب ؛ حتى يتمنى أن يكون كله رجبًا) وأقول : إن المعنى قد يصح على تقدير « أل » الجنسية في « شهر » ويكون المعنى : عدة الشهور كلها رجب . أوضح المسالك (٣٣٥/٣) ، والتصريح (١٢٥/٢) .

الشاهد : قوله : « عدة شهرٍ كُلِّهِ رَجَبٌ » ؛ حيث أكد « شهر » وهو نكرة محدودة بـ « كله » وهذا مذهب الكوفيين ومن تبعهم ، وجعله البصريون شاذًا ، وقول الكوفيين أولى بالصواب ؛ لكثرة السماع به ، وعلى رواية « يا ليت عدة حول » ، فحول هو المؤكد ، وهو كذلك نكرة محدودة .

(٢) قال سيبويه : (وسألت الخليل رحمه الله تعالى عن : مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما ، فقال : الرفع على : هما صاحباي أنفسهما ، والنصب على أعنيهما) . الكتاب (٦٠/٢) ، وعليه فتقول في الذي ضربته نفسه زيد : « الذي ضربت نفسه زيد » بحذف الهاء ، وقد ذهب إليه أيضًا المازني وابن خروف . ارتشاف الضرب (٦١٣/٢) .

(٣) وكذلك ابن جني ، وثعلب ، وابن مالك ، وجعله ابن مالك كمثل ما حذف فيه المعرف ، وترك أداة التعريف ، والمؤنث وترك أداة التأنيث ، وقال : (لأن المؤكد مذكور كتنقية ، ويبين كونه مرادًا به الحقيقة لا المجاز) ورد تقدير الخليل بأنه لا دليل على الصحة ، وأن فيه كثرة حذف ؛ وبأن الأصل في حذف المتبوع =

بـ «إما» خلافاً للكسائي^(١) والفراء مثل : « رأيت القوم إما كلهم أو بعضهم »
وحين فرغ المؤلف من بيان التأكيد شرع في البذل ، فقال :

البذل

(باب البذل ... إلخ)^(٢)

وأقول : عرف ابن الحاجب^(٣) البذل بأنه : (تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع
دونه) ، فقوله : (تابع) اندرج فيه جميع التوابع ، وقوله : (مقصود بما نسب إلى
المتبوع) أخرج النعت والتوكيد والبيان ؛ لأنها ليست مقصودة بما نسب إلى المتبوع ، بل
[٦٢/أ] مكملات ، وقوله : « دونه » أخرج العطف بالحرف ، فإنه وإن كان مقصوداً
بما نسب للمتبوع لكنه ليس دون المتبوع في ذلك ؛ بل مشارك له فيه ، وهذا التعريف
مشكل بالعطف بـ « بل » في الإيجاب ؛ فإن المعطوف بها يصدق عليه أنه مقصود بما
نسب للمتبوع دونه ، وليس يبدل فتعين زيادة قيد^(٤) في الحد ؛ لإخراج هذا اللهم إلا
أن يقال : المتبوع هنا أيضاً مقصود لكنه في غير وقت قصد التابع على ما أجاب به

= حذف المنعوت وهو لا يحذف إلا وعامله موجود ، وهنا في التأكيد مع كونه ليس بأصيل في الحذف
العامل ، فتجوز ذلك فيه مخالفة نظير ، وأقول : إن حجة ابن مالك قوية ، ولكنها قوية في الرد على المثال
الذي أجاب عنه الخليل وقوية أيضاً في نحو قولك في : « رأيت زيداً نفسه » وما أشبهه أما الذي ، نحو :
« الذي ضربت نفسه زيد » ، فقد حذف المؤكد الهاء ، ولكنه ذكر مرجع الضمير ، وهو « زيد » فكان
المؤكد المذكور ، فهذا ونحوه جائز ، أما إذا لم يكن دليل على المؤكد المحذوف ، فلا يجوز ويؤخذ فيه برأي
ابن مالك ومن قال به . ارتشاف الضرب (٦١٣/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٩٨/٣) .
(١) ارتشاف الضرب (٦١٣/٢) .

(٢) قال ابن أجروم رحمته الله : (إذا أبدل اسم من اسم ، أو فعل من فعل تبعه في جميع إعرابه . وهو أربعة
أقسام : بدل الشيء من الشيء ، وبدل البعض من الكل ، وبدل الاشتغال ، وبدل الغلط نحو قولك : قام
زيد أخوك ، وأكلت الرغيف ثلثه ، ونفعتني زيد علمه ، ورأيت زيداً الفرس ، أردت أن تقول الفرس ،
فغلطت فأبدلت زيداً منه) الأجرومية (٢٢) . (٣) شرح الكافية للرضي (٣٧٧/١) .

(٤) زاد ابن مالك « بلا واسطة » وهو قيد مخرج للعطف بـ « بل » نحو : « جاءني زيد بل عمرو » في الإيجاب وللعطف
بـ « لكن » في الإيجاب على رأي الكوفيين في نحو : « أتاني زيد لكن عمرو » قال ابن مالك في الخلاصة (٤٩) :

الشَّابِغُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بِبَدَلٍ

والمراد بالواسطة هنا حرف العطف وإلا فالبدل من المجرور بواسطة ، نحو : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ
حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ ﴾ [الأحزاب : ٢١] ، ونحو : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا ﴾ [المائدة : ١٤٤]
وتعبير البذل بتعبير البصريين ، ويسميه الكوفيون كما قال الأخفش (بالترجمة والتبيين) ، (وبالتكرار) كما
قال ابن كيسان . ارتشاف الضرب (٦١٩/٢) ، والأشْمُونِي بحاشية الصبان (١٢٣/٣) .

بعضهم^(١) وحيث يتنفي الإشكال ، ولا يحتاج إلى زيادة ، ثم البذل على أربعة أقسام :
الأول : بذل كل من كل ك « جاء زيد أخوك » ، ويسميه بعضهم : « البذل المطابق »^(٢)
يندرج فيه مثل قوله تعالى : ﴿ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهُ ﴾ [إبراهيم : ١ ، ٢] ؛ إذ
لا يقال فيه « بذل كل » تأدباً .

والثاني : بذل البعض مساوياً كان أو أقل أو أكثر ، مثل : « أكلت الرغيف نصفه ،
أو ثلثه أو ثلثيه » وعليه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ [النائدة : ٧١] ^(٣) .

والثالث : بذل الاشتمال^(٤) مثل : « نفعتي زيد علمه » ، وقوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ
عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢١٧] ، وهل الأول مشتمل على الثاني ، أو الثاني
على الأول أو العامل علي الثاني أظهرها الثالث^(٥) ، ورجح في التسهيل^(٦) الأول .

ولا بد من ضمير في بذل البعض والاشتمال ، فإن كان مصرحاً به فذاك ، وإلا
فلا بد من تقديره ، مثال تقديره في بذل البعض ، قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ
الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] ^(٧) أي : منهم ومثاله في الاشتمال

(١) قال الجامي : (ولا يصدق الحد على المعطوف بـ « بل » ؛ لأن متبوعه مقصود ابتداء ثم بداله فأعرض
عنه وقصد المعطوف ، وكلاهما مقصودان بهذا المعنى) . الفوائد الضيائية . شرح كافية ابن الحاجب
للجامي (٦٢/٢) .

(٢) أو موافق من موافق ؛ لوجود ذلك فيما لا يطلق عليه بذل كل من كل ، كقوله تعالى : ﴿ الْعَزِيزِ
الْحَمِيدِ ﴾ [إبراهيم : ١ ، ٢] ، ويسميه بعض الأندلسيين بذل الشيء من الشيء . ارتشاف الضرب
(٦١٢/٢) ، وجمع الهوامع (١٢٥/٢) . (٣) وفي المخطوط : « ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ » .

(٤) إن دل على معنى في الأول ، كالعلم في زيد ، أو استلزمه فيه كالقتال في الشهر ، والنار في
الأخدود ؛ لاستلزام القتال أن يكون له زمن والنار أن يكون لها مكان . جمع الهوامع (١٢٦/٢) .

(٥) الفارسي والرماني في أحد قوليهما على أن المشتمل الأول وصححه ابن مالك فلا يجوز : سرتي زيد
داره ولا أعجبتني زيد فرسه ، ويجوز : سرتي زيد ثوبه ؛ لأن الثوب متضمنه جسده ، والفارسي والرماني
في أحد قوليهما على أن المشتمل الثاني ، نحو : « سلب زيد ثوبه » ، وقال المبرد والسيرافي وابن جني
الباذش وابن أبي العافية وابن الأبرش إن المشتمل هو العامل بمعنى أن الفعل يستدعيهما الأول على سبيل
الحقيقة والثاني على سبيل المجاز ، فنحو : « سلب زيد ثوبه » وفي نحو : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ
فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢١٧] السؤال في الحقيقة عن القتال وعن الشهر في المجاز - وعليه الشارح - وهو أوجه
عندي لأنك إذا قلت : سرتي زيد داره - وهو ممنوع على الأول - فالسرور وقع علة الاثنين ، وزيد
مشتمل على الدار أيضاً ؛ لأنهم من ممتلكاته ففوقوع العامل على المتبوع ، والتابع مستساغ . شرح
التسهيل لابن مالك (٣٣٨/٣) ، وجمع الهوامع (١٢٦/٢) .

(٦) قال ابن مالك : (المشتمل في بذل الاشتمال هو الأول) . التسهيل (١٧٣) .

(٧) وقال ابن برهان : (من) بذل كل من كل ، والمراد بالناس المستطيع ، وهو عام أريد به خاص ، =

قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ ﴿١﴾ النَّارِ ﴾ [البروج : ٤ ، ٥] أي : فيه ، وقيل : ^(١) الأصل « ناره » ، ثم حذف الضمير المضاف إليه وخلفت عنه « أل » وهذه الثلاثة ^(٢) مع الإضراب هي الآتية في الفصيح ، فالأول مدلوله ما قبله ، والثاني جزء ما قبله ، والثالث بينه وبين متبوعه علاقة غير ^(٣) الكلية والجزئية .

وأما البذل الرابع ، فهو البذل المبين ، ولا بد من فيه قصد الثاني ، ثم إن كان قصد الأول فاسداً ، فالثاني بدل نسيان ، وإن لم يكن الأول مقصوداً ، وإنما سبق إليه اللسان ، فالثاني بدل غلط ، وإن لم يتبين فساد قصد الأول ، وإنما رجع عنه لنكته ، فالثاني بدل إضراب ^(٤) . ثم إن البذل وما قبله قد يكونان معرفتين ، كقوله تعالى : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿١﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ ﴾ [الفاتحة : ٦ ، ٧] وقد يكون نكرتين ، مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٢١﴾ حَدَائِقَ ﴾ [النبا : ٣١ ، ٣٢] وقد يكون الأول نكرة ، والثاني معرفة ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ [الشورى : ٥٢ : ٥٣] ،

= وقيل : الناس عام مخصص ، ولا ضمير اعتماداً على المقصود ، وقال الكسائي : من شرطية ، وجوابها محذوف والتقدير : من استطاع فليحج ، ورد بأنه لا حاجة للحذف مع إمكان إتمام الكلام ، وقال ابن السيد : من فاعل حج ، والمصدر مضاف إلى مفعوله ، ورد بأنه يقتضي أن يجب الحج على جميع الناس ، وذلك باطل ، وقيل : إن جعل « من » في الآية فاعلاً يجوز علي جعل « أل » في الناس للعهد الذكري ، للمستطيعين بدليل أنك لو قلت : لله عليهم لخلف الضمير « أل » وما اتصل بها ، وهو علامة العهد الذكري ، وبأنه إذا دار الأمر بين جعل « أل » جنسية وبين جعلها عهدية فإنها تحمل على العهدية ، ويرد عليه بأن ما لا يحتاج إلى جعل أفضل مما يحتاج إلى جعل ، وعلي هذا فالمعتمد البدلية البعضية ؛ لتعريض المعنى لها وإظهارها له بلا بطلان . البحر المحيط (١٢/٣ - ١٣) ، وشرح التصريح مع ياسين (١٥٧/٢) .

(١) الأول قول البصريين ، والثاني قول الكوفيين . شرح التصريح (١٥٨/٢) ، ومن النحويين من لا يلتزم في بدل البعض ، وبدل الكل ضميراً . ارتشاف الضرب (٦٢٣/٢) ، والهمع (١٢٦/٢) . (٢) رد السهيلي بدل بعض من كل ، وبدل الاشتغال إلى بدل الموافق من موافق ، قال : لأن العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص ، وتحذف المضاف وتنويه ، فقولك : « أكلت الرغيف ثلثه » إنما تريد : أكلت بعض الرغيف ثم ينت ذلك البعض ، فقلت ثلثه وفي « أعجبتني الجارية حسنها » الأصل : أعجبتني صفة أو وصف الجارية ، ثم حذف المضاف ، وبين ذلك بقولك حسنها ؛ فالبدل بدل كل من كل ، والكل الأول محذوف . ارتشاف الضرب (٦٢٥/٢) ، والتصريح (١٥٨/٢) .

(٣) في المخطوط : « بغير » .

(٤) ويسمى بدل البداء . ارتشاف الضرب (٦٢٥/٢) . وقد زاد بعضهم بدلاً خامساً وهو بدل كل من بعض ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يَبْطَلُونَ شَيْئًا ﴾ جَنَّاتِ عَدْنٍ ﴿٦٠﴾ [مریم : ٦٠ : ٦١] ونكته البلاغية تقرير أنها جنات كثيرة . حاشية ياسين (١٥٥/٢) ، وهمع الهوامع (١٢٧/٢) ومنه [الحفيف] :

رَجِمَ اللَّهَ أَغْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجْنَتَانِ طَلَحَةَ الطَّلَحَاتِ

وقد أنكره الجمهور .

وقد يكون الأول معرفة ، والثاني نكرة ، قال ابن الحاجب ^(١) وطائفة بشرط وصفها ، كقوله تعالى : ﴿ لَسْتَفْعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿ [العلق : ١٥ ، ١٦] وإنما لم يشترط وصف النكرة في القسم الذي [٦٢/ب] قبل هذا ؛ لأن فيه انتقالاً من الخفي إلى الجلي وهو حسن بخلاف القسم الأخير ؛ إذ لو كانت النكرة فيه بدلاً من غير وصف ؛ لكان انتقالاً من الجلي إلى الخفي وهو قبيح .

ويجوز أن يبدل الظاهر اتفاقاً ، وأجاز ابن الحاجب ^(٢) إبدال الضمير من الظاهر ، والظاهر من الضمير غير أنه لا يكون بدل كل من كل إلا في الغيبة ، وإبدال الضمير من الضمير في الجملة .

وقال ابن مالك ^(٣) : (لا يبدل مضمر من مضمر ، وأما نجو : « قمت أنت ومررت بك أنت » فمن باب التوكيد) ، وكذلك يجوز : « رأيتك إياك » عند الكوفيين ، ولا يبدل مضمر من ظاهر ، وأما نحو : « رأيت زيداً إياه » فمن وضع النحاة ، ويجوز إبدال الظاهر من المضمر مطلقاً إن كان ضمير غيبة كقوله تعالى :

(١) قال ابن الحاجب : (وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ ﴾) . شرح الكافية للرضي (٣٤٠/١) . واشترطه الرضي ، وقيد ببدل الكل من الكل ، وهو ما لوحظ في كلام ابن الحاجب ، وقال أبو علي الفارسي : يجوز تركه إذا استفيد من البذل ما ليس في المبدل منه ، كقوله تعالى : ﴿ يَا لَوَادِ الْمُقَدَّسِ طُورِ ﴾ [طه : ١٢ ، والنازعات : ١٦] ؛ إذ لم يجعل طوى اسم الوادي ، بل كان مثل حكم من الطي ؛ لأنه قدس مرتين ، فكأنه طوى بالتقديس ، فقد أفاد « طوى » معنى التقديس مرتين ، وهو غير موجود في المبدل منه ، فلذا ترك وصفه . شرح الكافية للرضي (٣٤٠/١) ، وقد اشترط الوصف أيضاً الكوفيون والبغداديون ، وتبعهم السهيلي ، ونقل ابن المالك أن الكوفيين قد اشترطوا اتحاد اللفظ في إبدال النكرة من المعرفة ، وقد أجاز سيبويه « هذا عبد الله رجل منطلق » ، فرجل بدل من عبد الله . الكتاب (٩/٢) ، وارتشاف الضرب (٦٢٠/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣١/٣) .

(٢) قال ابن الحاجب : (ويكونان ظاهرين ، ومضميرين ، ومختلفين ، ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل إلا من الغائب ، نحو : « ضربته زيداً » . شرح كافية ابن الحاجب للرضي (٣٤٠/١) .

(٣) قال ابن مالك : (ولا يبدل مضمر من مضمر ، ولا من ظاهر ، وما أوهم ذلك جعل توكيداً) التسهيل (١٧٢) . وقال في شرح التسهيل (٣٣٢/٢ - ٣٣٣) ، والصحيح عندي أن نحو : رأيت زيداً إياه لم يستعمل في كلام العرب نثره ونظمه ، ولو استعمل لكان توكيداً لا بدلاً . وأما رأيتك إياك ، فالبصريون يجعلونه بدلاً ، والكوفيون توكيداً وقول الكوفيين عندي أصح ؛ لأن « رأيتك إياك » كـ « فعلت أنت » والمرفوع توكيد بإجماع فليكن المنصوب توكيداً ، والفرق بينهما تحكم بلا دليل . وقال : (وجعل الزمخشري من أمثلة البذل مررت بك بك ، وهذا إنما هو للتوكيد لفظي ولو جعل بدلاً لم يكن للتوكيد اللفظي مثال يخص به) كلامه بتصرف يسير . وانظر ارتشاف الضرب (٦٢٠/٢ - ٦٢١) ، وشرح الكافية للرضي (٣٤١/١) .

﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] ^(١) في رأي ، وإن كان ضمير حاضر ، فلا يبدل الظاهر إلا في ثلاث مسائل :

إحدهما : أن يكن بدل بعض ، كقوله تعالى : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا﴾ [الأحزاب: ٢١] .

ثانيها : أن يكون بدل اشتمال ، كقول الشاعر :

٢٩٦ - بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَّاوْنَا وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرَا ^(٢)

ثالثها : أن يفيد البذل الإحاطة ، كقوله تعالى : ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] وأجاز الأخفش ^(٣) إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل ولو لم يفد الإحاطة ، كقول الشاعر :

٢٩٧ - وَشَوْهَاءُ تَعْدُو بِي إِلَى صَارِيخِ الْوَعَى بِمُسْتَلِيمٍ مِثْلِ الْفَنِيْقِ الْمُرَحَّلِ ^(٤)

(١) وهذا بدل كل من كل ، وقيل : الذين ظلموا مبتدأ مؤخر ، وأسرو النجوى خبر مقدم ، وقيل : الذين ظلموا فاعل بأسروا ، والواو علامة الجمع على لغة أكلوني البراغيث ، وفيه وجوه أخرى . مغني اللبيب (٤٧٩ - ٤٨٠) ، وشرح التصريح (١٦٠/٢) .

(٢) من الطويل . قائله النابغة الجعدي . ديوانه (٦٨) . أوضح المسالك (٤٠٦/٣) ، وخزانة الأدب (١٦٩/٣) ، (٤١٩/٧) ، وشرح الأشموني (٤٣٩/٢) ، والمقاصد النحوية (١٩٣/٤) . اللغة : مظهرها : مصدر ميمي مفعول لئرجو ، والبيت من قصيدة أنشدتها النابغة في حضرة النبي ﷺ . المقاصد النحوية (١٩٤/٤ - ١٩٥) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « مجدنا » ؛ حيث وقع بدل اشتمال من الضمير في « بلغنا » وهو ضمير حاضر ، وجاز ذلك ؛ لكونه بدل اشتمال .

(٣) أجازته الأخفش والكوفيون وجوزهم ابن مالك على قلة ، ومنعه البصريون ، وأجازه قطرب في الاستثناء نحو : « ما ضربتكم إلا زيدا » ، واعترض علي هذا المثال بأنه بدل بعض لا كل ، ومثال الإجازة البيت المذكور ، وقول أبي موسى الأشعري ؓ : (أتينا النبي ﷺ نفر من الأشعرين) ، وقول الشاعر [البسيط] :
يَكُنْ قُرَيْشٌ كُفَيْتًا كُلُّ مُغْضِلَةٍ وَأَمَّ نَهْجُ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا

وحجة المانعين أن البذل ينبغي أن يفيد ما لا يفيد المبدل منه ، وضمير الحاضر أعرف من الظاهر ، فكان البذل أنقص من المبدل منه في التعريف - هذا في بدل الكل - وحجة الأخفش أن المبدل منه والبذل لا يتحد مفهومهما ، إذ لو اتحد لكان توكيدًا ، واتحاد الذات لا ينفي الإفادة ، وأنه قد حصلت الإفادة بالناقص في بدل النكرة الموصوفة من المعرفة ، وعندني أنه جائز على قلة توسعة في التعبير . شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٤/٣) ، والأشموني مع حاشية الصبان (١٢٩/٣) ، وحاشية ياسين (١٦١/٢) .

(٤) من الطويل . قائله ذو الرمة - قيس بن غيلان - ديوانه (١٤٩٩) . شرح عمدة الحفاظ (٥٨٩) ، ولسان العرب (٢٣٦/١) « دجل » والمقاصد النحوية (١٩٥/٤) .

فأبدل من « ياء » النفس « مستلثماً » ولا إحاطة فيه ، والكثير أن يكون البدل معتمداً عليه ؛ فلذلك يراعى فيما تتم به الفائدة ما يناسبه ، نحو : « إن هنذا حسنهما فائق » . وقد يكون البدل في حكم الطرح ، كقول الشاعر :

٢٩٨ - إِنَّ السُّيُوفَ غُدُوَهَا وَرَوَّاحَهَا تَرَكَتْ هَوَازِنَ مِثْلَ قَوْنِ الْأَعْضَبِ^(١)

إذ لو اعتبر البدل ، لقال : « تركا »

ويجوز أن يستغنى في الصلة بلفظ البدل عن لفظ المبدل منه ، نحو : « أحسن إلى الذي صحبت زيدا » أي : صحبتته ، ويجب أن يقرن البدل بهمزة الاستفهام أو بـ « إن » الشرطية إن تضمن متبوعه معناهما ، نحو : « من جاءك أزيد أم عمرو ؟ » « من يأتني إن زيد ، وإن عمرو فإنني أكرمه » .

ويجوز إبدال الفعل إن اتفقا معنى ، وكان الثاني أوفى بالمراد كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ [الفرقان : ٦٨ ، ٦٩] فـ « يفعل » فعل الشرط ، و « يلق » جوابه ، و « يضاعف » بدل من الجواب .

ويجوز إبدال الجملة من الجملة ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَتَقُوا اللَّيْلَ أَمَدَكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴾

= اللغة : شواء : من الشواء ، وهو قبح الخلقة ، ولكنه صفة محمودة في الفرس ، يقال : فرس شواء إذا كان في رأسها طول . تعدو : تجري . الوغى : الحرب . بمستلثم : لابس اللأمة ، وهي الدرع . والفنيق : الفحل الكريم لا يؤذى لكرامته . المرحل : من رحلت البعير إذا ظعنته من مكانه وأرسلته ، وقيل : هو الذي لا يرسل في المرعى لعزه . ويروى : المدخل : البعير المطلى بالقطران . ويروى : مثل الفنيق المكرم . المقاصد النحوية (١٩٥/٤ - ١٩٦) .

المعنى : ورب فرس شواء تجري بي إلى الحرب ، تجري بلايس الدرع مثل الفحل الذي يظعن ويرحل من مكانه أو المطلى بالقطران .

الشاهد : قوله : « بمستلثم » ، حيث أبدل من ضمير المتكلم في « بي » ، ولا إحاطة في (مستلثم) وجاز ذلك على رأي الأخفش والكوفيين .

(١) من الكامل . قائله الأخطل . ديوانه (٣٢٩) . خزانة الأدب (١٩٩/٥ ، ٢٠١) ، وشرح الأشموني (٤٤١/٢) ، ولسان العرب (٦٠٩/١) « عضب » .

اللغة : غدوها ورواحها : وقت غدوها ورواحها . هوازن : أبو قبيلة ، وهو هوازن بن منصور بن عكرمة . والأعضب : المكسورة القرن ، والشاة العضباء هي المكسورة القرن . خزانة الأدب (٣٧٣/٢) . دار صادر . المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « تركت » ؛ حيث جعل الخبر للسيوف ، وهو المبدل منه ، وألغى غدوها ورواحها وهما البدل ، ولو لم يلغهما ، لقال : تركا ، ومنه : زيد عرفت أخاه عمرا ، وجاء الذي رغبت فيه عامر . قال ابن مالك : (ويقل الاعتماد على المبدل منه ، وجعل البدل في حكم المفعلي) . شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٩/٣) .

أَمَذَكُرْ بِأَنْعَمِرٍ وَبَيْنَ ﴿ [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣] ويجوز أن تبدل الجملة من المفرد ، كقول الشاعر :

٢٩٩ - إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان ^(١) [أ/٦٣]

فجملة « كيف يلتقيان » بدل من « حاجة ، وأخرى » ، وهما مفردان .

وما وقع تفصيلاً لمذكور إن كان ^(٢) وافياً بمعناه جاز إبداله وقطعه ، مثل : « مررت بثلاثة زيد ، وبكر ، وعمرو » وإذا قطع فإما إلى رفع ، وأما إلى نصب ، وإن كان غير واف فليس لك إلا القطع اللهم إلا أن ينوى معطوف محذوف ، فيجوز حينئذ البديل ، مثل قوله ﷺ : « اجتنبوا السبع الموبقات : الشرك بالله والسحر ... » ^(٣) فيتعين قطع « الشرك ، والسحر » إلا إن نوي غيرهما ^(٤) .

إذا تلت التوابع كلها اسماً بدئاً بالنعته ، ثم البيان ، ثم بالتوكيد ، ثم بالبديل ، ثم بالنسق نحو : « رأيت أبا حفص الفاروق غمّر نفسه رجلاً صالحاً عليّاً » ^(٥) وإنما كان النعت مقدماً ؛ لأنه لما كان لا يتم معنى المنعوت في الجملة إلا به كان كجزئه وجزء الشيء لا يتقدم غيره عليه ؛ والبيان جار مجرى النعت في تتميم المعنى فتأخر عنه ؛ وإنما تأخر التوكيد عن البيان ، وإن كان مثله في تكميل المتبوع ؛ لأن تكميل البيان للذات وتكميل التوكيد لنسبتها ، والذات متقدمة على النسبة ، فالتحق مكملهما بهما ؛ ولما كان البديل في نية تكرار العامل تأخر عن الثلاثة ، ولما كان عطف النسق بواسطة تأخر عنها ، ولما أنهى الكلام على المرفوعات ، وما يتعلق بها من التوابع أخذ يتكلم في المنصوبات ، فقال :

(١) من الطويل . نسب إلى الفرزدق وليس في ديوانه . أوضح المسالك (٤٠٨/٣) ، وخزانة الأدب (٢٠٨/٥) ، وشرح الأشموني (٤٤٠/٢) ، والمقتضب (٣٢٩/٢) ، والهمع (١٢٨/٢) .
اللمعة : أشكو حاجة بالمدينة : كائنه في المدينة . وبالشام : في الشام . المقاصد النحوية (٢٠١/٤) .
المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : (كيف يلتقيان) ؛ فإنها جملة وقعت بدلاً من مفرد ، وهو « حاجة ، وأخرى » كأنه قال : إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما . المقاصد النحوية (٢٠١/٤) .

(٢) في المخطوط : وإن كان .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : الطب - باب : الشرك والسحر من الموبقات (٢٠/٤) ، وقال ابن مالك : (وجاز الحذف ؛ لأن الموبقات سبع ثبتت في حديث آخر ، واقتصر هنا على اثنتين تنبيهاً على أنهما أحق بالاجتناب) شرح التسهيل (٣٤١/٣) . والتقدير : اجتنبوا الشرك .

(٤) في المخطوط : وغيرهما .

(٥) في المخطوط : « وأبا بكر » مكان ، و « عليّاً » ، وما أثبت هو الأفضل ؛ مراعاة للترتيب .

(باب منصوبات الأسماء .. إلخ) ^(١)

وأقول : ذكر المصنف أن منصوبات الأسماء خمسة عشر ، وبدأ منها بالمفعول به وفقاً لابن مالك ^(٢) وأتباعه ، والذي اختاره الزمخشري ^(٣) وابن الحاجب البداية بالمفعول المطلق ، واحتج الأولون على اختيار ما قالوا بأنه عند حذف الفاعل يقدم المفعول به في النيابة علي غيره إما وجوباً أو رجحاناً على اختلاف المذهبين ^(٤) واستدل الآخرون بأن المفعول المطلق هو مفعول الفاعل حقيقة إذ هو الصادر منه ، ولأنه يصدق عليه أنه مفعول صدقاً غير مقيد بحرف جر ، والإطلاق علامة الحقيقة ، وغيره لا يصدق عليه أنه مفعول إلا مجازاً ولذا التزم تقييده فيقال : مفعول به مثلاً أو مفعول فيه .

وعرف المصنف المفعول به : بأنه الاسم المنصوب الذي يقع عليه فعل الفاعل ^(٥) ، وقد تقدمت الإشارة إلى الاعتراض على مثل هذا من جهة أخذ الحكم جزءاً من التعريف ، وتقدم أيضاً العذر عنه ليراجع منه ^(٦) . وأما قوله : (الذي يقع عليه فعل الفاعل) فقال بعضهم فيه ^(٧) : المراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل إلا بعد تعقل ذلك الشيء .

٤

(١) قال ابن أجروم : (. . .) المنصوبات خمسة عشر ، وهي : المفعول به ، والمصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال ، والتمييز ، والمستثنى ، واسم لا ، والمنادي والمفعول من أجله ، والمفعول معه ، وخبر كان وأخواتها ، واسم إن وأخواتها ، والتابع للمنصوب ، وهو أربعة أشياء : النعت والعطف والتوكيد والبدل) . الآجرومية (٢٢) .

(٢) بدأ ابن مالك بالنائب عن الفاعل ، ثم بالاشتغال ثم بتعدي الفعل ولزومه ، ثم بالتنازع ثم بالمفعول المطلق . شرح الكافية لابن مالك (٦٠٢/٢ - ٦٥٣) ، والتسهيل (٧٧ - ٧٨) ، وشرح التسهيل (١٢٤/٢ - ١٧٨) وبدأ بالمفعول به أيضاً ابن عصفور في المقرب (١١٣/١) وابن هشام في شرح شذور الذهب (٢٨٣) وعلمه بأن المفعول به أحوج إلى الإعراب ؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (١٠٩/١) ، شرح الكافية للرضي (١١٢/١ - ١١٣) .

(٤) البصري الموجب إنابة المفعول والكوفي المجيز . شرح التصريح (٢٩٠/١) وقد تقدم الخلاف .

(٥) قال : (هو الاسم المنصوب الذي يقع عليه الفعل) . الآجرومية (٢٣) .

(٦) لأن غرض الآجرومية تعليم المبتدئين .

(٧) هو ابن هشام في شرح الشذور (٢٨٣) ؛ إذ قال : (والمراد بالوقوع : التعلق المعنوي لا المباشرة أعني تعلقه بما لا يعقل إلا به ، ولذلك لم يكن إلا للفعل المتعدي ، ولولا هذا التفسير لخرج منه ، نحو : « أردت السفر لعدم المباشرة ») ، إذن فمعنى الوقوع الارتباط سواء ، أكان الارتباط تأثيراً أو اتصافاً .

تعدي الفعل ولزومه

ثم إن أنواع الفعل ثلاثة :

نوع لا يوصف بتعد ولا بلزوم ، وهي الأفعال الناقصة ووجهه أنها لما لم تنصب المفعول به لم توصف بالتعدي ، ولما نصبت الخبر ^(١) المتعدي في النصب في الجملة فكان لها حكم وسط ، ونوع يتصف [ب/٦٣] باللزوم ، وهو أقسام :

أحدها : أن يدل على سَجِيَّة ، وهي ^(٢) الأمر المطبوع عليه أو ما جرى مجراه في الطبع ، كالكرم والشجاعة وضديهما ^(٣) والجاري مجراه قولك : « نَهِم فلان » إذا كثر أكله .
ثانيها : أن يكون موازيًا لـ « أَفْعَالٌ » نحو : « اسْمَأَزَّ » ، ومثله : « افْوَعَلَّ » كـ « اكْوَهَدَّ الفرخ » إذا ارتعد .

ثالثها : أن يكون موازيًا لـ « أَفْعَلَّلَ » بالأصالة أو بالإلحاق ، فالأول كـ « اخْرَجْتُمُ » ^(٤) والثاني كـ « اقْعَنْسَسَ » ^(٥) ومثل : « افْعَلَّلَ » « افْعَلَّلِي » كـ « اسْلَقْنِي » ^(٦) إذا وقع على القفا .

رابعها : أن يدل على نظافة أو ضدها كـ « طَهَّرَ وَقْدُرَ » ^(٧) .

خامسها : أن يكون الفعل غَرَضًا ، وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كـ « فرح ، ومرض ، ونهم إذا شبع » ^(٨) .

سادسها : أن يكون مطاوعًا لفعل متعد واحد كـ « انْتَلَمَ ، وانْقَطَعَ » ؛ إذ هما مطاوعان لـ « تَلَمَ ، وقطع » المتعديين لواحد ، تقول : « تَلَمْتُ السَّيْفُ » ^(٩) فَانْتَلَمَ ، وقطعته فانقطع فلو تعدى الفعل لاثنين لتعدى مطاوعه لواحد ، مثل : « عَلَّمْتَهُ »

(١) البصريون على أن منصوبها خبر ، والكوفيون على أنه حال أو شبه به . التصريح (٣٠٨/١) .
(٢) في المخطوط : « وهو » .

(٣) مثل : كَرُمَ محمد ، وشَجُعَ محمد ، وبَخُلَ زيد ، وجَبُنَ زيد ، ولذا يتحول المتعدي قاصرًا إذا حول وزنه إلى فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو : (ضَرَبَ الرجل ، وفَهَمَ بمعنى : ما أضربته ، وأفهمه . مغني اللبيب (٦٧٤) .
(٤) خَرَجْتُ الإبل فاخرَجْتُ ، إذا رددتها فارتد بعضها على بعض واجتمعت . اللسان (١١٠/٣) « حرجم » .

(٥) اقْعَنْسَسَ : تأخر ورجع إلى الخلف ، وكل ممتنع مقعنس . اللسان (٢٤٣/١١) « قعس » .
(٦) في المخطوط : اسلقني ، وهي ليست على « افعللي » .

(٧) وَوَضُّ . (٨) وبَطِرَ ، وأشِرَ ، وخَزِنَ ، وكَسِيلَ .

(٩) تَلَمَ الإناء ، والسيف فانْتَلَمَ : كسر حروفه . اللسان (١٢٤/٢) « تلم »

الحساب فتعلمه » ، والمطاوعة هي قبول أثر الغير .

سابعها : أن لا يتصل بالفعل « هاء » ضمير لغير مصدر ، مثل : « قعد » ألا ترى أنه لا يقال : « زيد قَعَدَه عمرو » نعم يتصل به « هاء » ضمير المصدر فيقال : « القعود قَعَدَه عمرو » .

ثامنها : أن لا يبنى منه اسم مفعول تام كما في المثال المذكور ؛ إذ لا يقال : « زيد مقعود » نعم قد يتعدى بحرف الجر ، فيقال : « مقعود إليه » فلو اتصل به « هاء » ضمير غير المصدر ^(١) أو بني ^(٢) منه اسم مفعول تام ؛ لكان فعلاً متعدياً ، وهو النوع الثالث ، ولا ينصب المفعول به إلا هو خاصة ^(٣) والمراد باسم المفعول التام : اسم مفعول لا يحتاج إلى حرف جر ، كالمصوغ من « ضربت زيداً » و « قرأت العلم » ألا ترى أنه يقال : « زيد مضروب ، والعلم مقروء » من غير احتياج إلى حرف جر . ثم الفعل الصالح للتعدى قد يكون متعدياً دائماً كهذين المثالين ^(٤) وقد يكون متعدياً بنفسه تارة وقاصراً أخرى ، نحو : « حَوَّلَ ، وَفَقَّرَ ، وَشَحَّاهُ » ^(٥) ، وقد يتعدى لواحد تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ، نحو : « شَكَرَ ، وَنَصَحَ » فتعديته بحرف الجر ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا ذَلِكَ ﴾ [لقمان : ١٤] ، وقوله تعالى : ﴿ وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾ [الأعراف : ٧٩ ، ٩٣] ، وب نفسه كقوله تعالى : ﴿ وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [النحل : ١١٤] وتقول : « نصحت زيداً » ومنهم ^(٦) من يرى في هذا القسم أن الفعل لا يتعدى إلا بحرف الجر لكن يجوز أن يحذف ، ويصل الفعل إلى المفعول بنفسه على طريق التوسع ، وكان هذا أقرب إلى التحقيق ، وقد يتعدى الفعل إلى واحد بنفسه ألبتة وإلى آخر تارة بحرف الجر وتارة بنفسه مثل : « كَلَّتْ زيداً »

(١) مثل : زيد ضربه عمرو « فالهاء ليست هاء المصدر ، وإنما هي ضمير « زيد » زاد الشيخ خالد : على وجه لا يكون « أي : الضمير » خيراً ليخرج ، نحو : الصديق كنته ، فإن الهاء هاء ضمير غير المصدر ، ومع ذلك فليس متعدياً . التصريح (٣٠٩/١) . (٢) في المخطوط : « مبني » .
(٣) أي : لا ينصب المفعول به إلا الفعل المبني منه اسم مفعول تام .
(٤) ضرب ، قرأ .

(٥) وتقول : « فَعَرَّاهُ وَشَحَّاهُ » بمعنى : فتحه « وَفَقَّرُوهُ وَشَحَّاهُ » بمعنى : انفتح . وفي المخطوط : « معر » .
(٦) زعم أن الأصل فيه حرف الجر ، وكثر فيه الأصل والفرع ، وصحح هذا القول ابن عصفور ، ورد عليه الشلوين الصغير ، وقيل : أصله أن يتعدى بنفسه وحرف الجر زائد ، وعليه الرضي ، وزعم ابن درستويه : أن « نصح » يتعدى لواحد بنفسه ، وللآخر بحرف الجر ، والأصل : نصحت لزيد رأيه وقال أبو حيان : « وما زعم لم يسمع في موضع » . ارتشاف الضرب (٤٩/٣ - ٥٠) ، والشرح الكبير لابن عصفور (٣٠٠/١ - ٣٠١) ، وشرح الكافية للرضي (٢٧٣/٢) .

الطعامَ وكلُّه له « ومن الأفعال ما لا يتعدى إلا بحرف الجر مثل : « مررت بزيد ^(١) ، وغضبت منه « ومن اللازم ما لا يتعدى بحرف الجر ألبتة مثل أن يدل على حدوث ذات ك « حدث المطر ، ونبت الزرع » وكذا لو دل على صفة حسية ، مثل : « طال النهار ، وخلق الثوب »

وإذا أردت [أ/٦٤] تعدي الفعل القاصر ، فآلات التعدي ثلاث :
إحداها : حرف الجر سواء كان الفعل ثلاثيًا أو غيره مثل : « انطلقت بزيد ، وذهبت به » .

ثانيها : همزة النقل ، وهي التي تصير ما كان فاعلاً مفعولاً ك « أجلست زيداً » .
ثالثها : تضعيف العين مثل : « فرحت زيداً » لكن لا يعديان إلا ^(٢) الثلاثي .
ولك في الفعل المتعدي بحرف الجر أن تحذف الحرف من مفعوله وتنصبه ، وهذا الحذف نوعان : نوع لا يكون إلا في الضرورة مثل قول الشاعر :

٣٠٠ - تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامَكُمْ عَلَيَّ إِذَا حَرَامٌ ^(٣)

ونوع جائز في غير الضرورة ، وهو صنفان : صنف سماعي ، كما تقدم في « نصحته وشكرته » وكقوله تعالى : ﴿ وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف : ١٥٥] ^(٤)

(١) وقد يحذف حرف الجر شذوذاً مثل : تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا [الوافر] ، وقيل : بل ضمن معنى : تجوزون . شرح الكافية للرضي (٢٧٣/٢) ، ومغني اللبيب (٦١٦) .

(٢) في المخطوط : (إلى الثلاثي) .

(٣) من الوافر . قائله جرير بن عطية . ديوانه (٢٧٨) ، وخزانة الأدب (١١٨/٩ ، ١١٩ ، ١٢١) ، والدرر (١٠٧/٢) ، وشرح ابن عقيل (١٥٠/٢) ، وشرح المفصل (٨/٨) (١٠٣/٩) ، والهمع (٨٣/٢) .
اللغة : لم تعوجوا : من العوج ، وهو عطفك رأس البعير بالزمام ، ومعناه : لم تميلوا إلينا . المقاصد النحوية (٥٦١/٢ - ٥٦٢) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « تمرون الديار » ؛ حيث أسقط الشاعر الجار ، ونصب « الديار » ، وهذا شاذ ، لأن حذف الجر في غير ما سمع ومع غير (أن ، وأن) شاذ وقد خرج على أن « تمرون » مضمن معنى « تجوزون » وقد أجاز الأخفش الأصغر - علي بن سليمان - حذف الجار قياساً إذا تعين مع غير (أن ، وأن) نحو : خرجت الدار ، وبرئت القلم السكين ، قال الرضي : ولم يثبت ، وقد قيل : إن رواية البيت تمرون بالديار وعليه فلا شاهد . المقاصد النحوية (٥٦٣/٢ - ٥٦٤) ، وشرح الكافية للرضي (٢٧٣/٢) .

(٤) ومن الأفعال المسموع حذف الجر معها : استغفر ، نحو : « استغفرت الله من الذنب ، والذنب ، وأمرت زيداً بالخير والخير ، وسميت ولدي بأحمد وأحمد ، ودعوت ولدي بزيد وزيداً ، وكنيته بأبي الحسن ، وأبا الحسن وزوجته بامرأة وامرأة ، وصدقت زيداً في الحديث والحديث ، أو في القتال أو في ظني أو القتال أو ظني =

وصنف قياسي مع « أَنْ ، وَأَنَّ » مثال « أَنْ » قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨] أي : بأنه ، ومثال : « أَنْ » قوله تعالى : ﴿ أَوْ عَجَبْتَ أَنْ جَاءَكَ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكَ ﴾ [الأعراف: ٦٣ ، ٦٩] أي : من أن جاءكم قال ابن هشام ^(١) ومثلهما : ﴿ كُنْ لَا يَكُونُ دُولَةً ﴾ [الحشر: ٧] أي : « لكيلا » في أحد الاحتمالين وشرط ^(٢) ابن مالك في حذف الحرف من « أَنْ ، وَأَنَّ » أمن اللبس ويشكل عليه قوله تعالى : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧] ^(٣) ، فإن الحرف حذف منه مع أن العلماء اختلفوا في الحرف المقدر أهو « في » أو « عن » .

واعلم أن العلماء اختلفوا في محل « أَنْ ، وَأَنَّ » مع مدخولهما بعد حذف حرف الجر فنقل عن سيبويه ^(٤) أنه النصب كما قدمنا ، ونقل عن الخليل أنه الجر ، قالوا ^(٥) :

= وعُيِّرَ زَيْدًا يَخْلُهُ بِخَلِّهِ ، وَهَدِيَتْ زَيْدًا إِلَى الطَّرِيقِ وَالطَّرِيقَ ، وَفَرَقَتْ مِنْ زَيْدٍ وَزَيْدًا ، وَفَرَعَتْ مِنْ بَكْرٍ وَبَكْرًا ، وَجِئَتْ إِلَى الْبَصْرَةِ وَالْبَصْرَةَ ، وَاشْتَقَتْ إِلَى زَيْدٍ وَزَيْدًا ، وَرُحِتَ الْقَوْمُ وَرُحْتُ إِلَيْهِمْ ، وَتَعَرَّضْتُ مَعْرُوفَهُ وَلَمَعْرُوفَهُ ، وَنَأَيْتُهُمْ وَنَأَيْتُ عَنْهُمْ ، وَحَلَلْتُهُمْ وَحَلَلْتُ لَهُمْ ، وَخَشَشْتُ صُدْرَهُ وَبَصْدَرَهُ . ارتشاف الضرب (٥٢/٣) .

(١) أوضح المسالك (١٨٢/٢) ، ومغني اللبيب (٢٤٢) .

(٢) قال ابن مالك : (واطرد حذف حرف الجر مع « أَنْ ، وَأَنَّ » إن تعين عند حذفه ، نحو : عَجِبْتُ أَنْ يُغْفَرَ نَاصِخٌ . وطمعت أنك تصل ، فلو لم يتعين الحرف عند حذف مع « أَنْ ، وَأَنَّ » لامتنع الحذف نحو : (رغبت أن يكون كذا ، فإنه لا يدري هل المراد رغبت في أن يكون أو عن أن يكون ، والمرادان متضادان المعنى ، فيمتنع الحذف في مثل هذا) . شرح التسهيل (١٥٠/٢) . وقال أبو حيان : (فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف) . ارتشاف الضرب (٥١/٣) .

(٣) وقد أجيب عن هذا الإشكال بأن الحذف لأجل الإيهام ؛ ليرتدع من يرغب فيهن لجمالهن ، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن ، وقد أجاب بعض المفسرين بالتقديرين . ففي الكشف (٥٥٨/١) ويحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن ، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن ، وتبعه البيضاوي . تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب (١٨٤/٣) ، وشرح التصريح (٣١٣/١) ، والأشموني بحاشية الصبان (٩١/٢) .

(٤) جعل الشارح النقل عن سيبويه النصب ، وعن الخليل الجر ، وهو في ذلك تابع لابن مالك ، فقد نقل عن سيبويه والفراء ، وعن الخليل والكسائي الجر . شرح التسهيل (١٥٠/٢) وكذلك للرضي فقد نقل عن سيبويه النصب وعن الخليل والكسائي الجر . شرح الكافية للرضي (٢٧٣/٢) وكذلك لابن النازم (٢٤٩) وقد نقل الأشموني مثل ذلك . الأشموني بحاشية الصبان (٩٢/٢) . وقال ابن هشام : (وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر ، وأن سيبويه يرى أنه نصب سهو) . مغني اللبيب

(٦٨٢) وقال أبو حيان : (ولم يصرح سيبويه فيه بمذهب - الكتاب (١٢٧ / ٣ - ١٢٨) بل ذكر مذهب الخليل أنه في موضع نصب ، ثم قال : لو قال إنسان : إن (أَنْ) في موضع جر ؛ لكان قولاً قوياً ، وله نظائر ، نحو قولهم : لاه أبوك) . ارتشاف الضرب (٥١/٣ - ٥٢) . وتبع الشيخ خالد بن هشام في التصريح (٣١٣/١) ثم قال : (فظهر بهذا أن ما نقله ابن مالك تبعاً لابن العليج من أن الخليل يقول بالجر سهو .

(٥) وقال العيني : (ويقال مذهب سيبويه ههنا احتمال الأمرين) . المقاصد النحوية (٥٥٩/٢) وأؤيد هذا القول ؛ لأنه أتى بقول الخليل ثم قال : ولو قال إنسان : « إن ، أَنْ » في موضع جر ؛ لكان قولاً قوياً .

الكتاب (١٢٨/٣) . كابن مالك في شرح التسهيل (١٥٠/٢) وابن النازم في شرح الألفية (٢٤٩) =

ويشهد للخليل قول الشاعر :

٣٠١ - وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَى وَلَادَتَيْنِ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ ^(١)

ووجه الاستشهاد أنه عطف « دينا » المحفوض على « أن تكون » فعلم أنه في محل خفض ، وشاخ في هذا الاستدلال بعضهم ^(٢) فقال : يجوز أن يكون « دين » المحفوض عطفًا على « أن تكون » وإن كان منصوبًا من باب العطف على التوهم ، كقول الشاعر :

٣٠٢ - بَدَّالِي أَنْ لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا ^(٣)

قلت : وفي هذه المشاحة نظر ؛ لأن العطف على التوهم على خلاف الأصل ، فلا يصار إليه ما وجد عنه مندوحة .

= ويشهد لمدعي الجر - أيضًا - قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن : ١٨] ، ﴿ وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴾ [المؤمنون : ٥٢] ، وأصلهما : لا تدعو مع الله أحد ؛ لأن المساجد لله وفاتقون ، لأن هذه مغني اللبيب (٦٨٢) .

(١) من الطويل . قائله الفرزدق . ديوانه (٨٤/١) ، الإنصاف (٣٩٥/١) ، والدرر (١٩٧/٢) ، وشرح الأشموني (١٩٧٧/١) ، والكتاب (٢٩/٣) ، والهمع (٨١/٢) .
اللغة : ليلي : يروى بدلها : سلمى . أن تكون : لأن تكون وتكون بمعنى كانت ، ولا دين : ولا لأجل دين . بها : عليها ، أو منها .

المعنى : ما زرت ليلي لتكون لي حبيبة ، ولا لأجل طلب دين لي عليها ، ولكن لأجل ضرورة تنزل بالشخص . المقاصد النحوية (٥٥٧/٢ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩) .

الشاهد : قوله : « أن تكون حبيبة » ؛ حيث حذف منه حرف الجر ، والتقدير : لأن تكون حبيبة ، وهو حذف قياسي ؛ لأنه مع « أن » وهو دليل لمن قال : إن محله جر بدليل عطف (ولا دين) بالجر ، قال العيني : (ويقال : لا دليل فيه لجواز أن يكون عطفًا على توهم دخول اللام) . المقاصد النحوية (٥٥٩/٢) .

(٢) مغني اللبيب (٦٨٣) وقال ابن هشام ردًا على هذا : (ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالاحتمالات) .

(٣) من الطويل . لزهير بن أبي سلمى . ديوانه (٢٨٧) . ونسب لصرمة الأنصاري ، وأسرار العريية (١٥٤) ، والإنصاف (١٩١/١) ، وخزانة الأدب (١٢٠/١) (١٣٥/٤) (٤٩٥/٨ - ٤٩٦) (١٠٠/٩) - (١٠٢ ، ١٠٤) (٢٩٣/١٠ ، ٣١٥) ، والدرر (١٩٥/٢) وشرح أبيات سيريه للسيرافي (٧٢/١) وشرح الأشموني (٤٣٢/٢) والكتاب (١٦٥/١) (١٥٥/٢) (٢٩/٣ - ٥١ - ١٠٠) (١٦٠/٤) .
اللغة : بد لي : ظهر لي ، وفي المخطوط : ألم تر . أي : ظهر . ولا سابق : يروى ولا سابق شيء ولا سابقًا شيئًا بالعطف على اللفظ ويروى : « ولا سابق » عل أنه خبر مبتدأ محذوف ، وعلى الثلاثة فلا شاهد . المقاصد النحوية (٢٧٠/٢ - ٢٧١) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢٨٥/١) .

المعنى : ظهر لي أنني لا أدرك ما فات ، وإذا كان الشيء جائيًا فلا أسبقه .

الشاهد : قوله : « ولا سابق شيئًا » ؛ حيث عطف بالجر على توهم وجود الباء في خبر ليس ، وهو « مدرك » وقد قاس عليه بعضهم في جر « ولا دين » فعطفها على المنصوب « تكون » على توهم وجود اللام .

فصل : وإذا تعدى الفعل لأكثر من واحد ، فالأصل أن يقدم ما هو فاعل في المعنى ؛ أو مبتدأ في الأصل .

فالأول مثل : « أعطيت زيدًا جُبَّةً » والثاني مثل : « ظننت زيدًا منطلقًا » ثم قد يجب هذا الأصل ، وذلك بأن يكون الثاني مقرونًا به « إلا » نحو : « ما أعطيت زيدًا إلا درهماً » أو يكون الأول ضميرًا ، والثاني ظاهرًا ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ [الكوثر: ١] ، وكذا يجب تقديم الأول إن خيف من تقديم غيره لبس نحو : « أعطيت زيدًا عمرًا » ^(١) ، وربما وجب خلاف الأصل كما إذا كان الثاني ضميرًا والأول ظاهرًا مثل : الدرهم أعطيته زيدًا ، وكذا يجب تقديم الثاني إن اشتمل الأول على ضميره مثل : « أعطيت الدرهم صاحبه » ^(٢) ولو كان الغرض [٦٤/ب] الحصر في الأول ؛ لوجب تقديم الثاني نحو : « ما أعطيت درهماً إلا زيدًا » .

فصل : يكثر حذف المفعول به ، كقوله تعالى : ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ ﴾ [الزخرف: ٧١] ^(٣) أي : « تشتهيه » بشرط أن لا يكون العامل ، كقولهم : « خيرًا لنا وشيرًا لأعدائنا » ^(٤) ، وأن لا يكون نائب الفاعل وتقدم تفصيل ^(٥) في المفعول الأول والثاني في باب « ظن » ، ولا يحذف المتعجب منه إلا لدليل ، وقد تقدم ^(٦) .

وكذا لا يجوز حذف المجاب به كما إذا قيل : من ضربت ؟ فلو قلت في جوابه : « ضربت » لم يصح ؛ لأن السائل قد عرف أنه قد حصل ضرب منك ، وهو يسأل عن الذات الواقع هو عليها ، فإذا قلت : « ضربت » لم يكن جوابًا له إلا بذكر « زيدًا » مثلاً ، ولو انحصر الفعل في الفضلة ؛ لتعين ذكرها مثل : « ما رأيت إلا زيدًا » ؛ إذ لو حذفها مع « إلا » لفات المعنى ^(٧) المقصود ، وبدونها لم يفد .

ثم حذف المفعول قد يكون لغرض لفظي كتناسب الفواصل ، مثل قوله تعالى :

(١) لأن كلاً منهما يصح أن يكون معطى .

(٢) لفلا يعود الضمير علي متأخر لفظًا ورتبة في غير مواضعه .

(٣) وقد قرأ نافع وابن عامر وحفص ويعقوب وأبو جعفر وشيبة وابن عباس ﴿ إِنَّا أَنشَأْنَاهُ كَلَامًا ﴾ يائبات الهاء : أما الجمهور وباقي السبعة فيقرءون بحذف الهاء . إتحاف فضلاء البشر (٤٥٩/٢) ، والنشر في القراءات العشر (٣٧٠/٢) ، والبحر المحيط (٢٧/٨) .

(٤) أي : محذوفًا ، وتقديره ههنا : « رأيت » اعتمادًا على من شرع في ذكر رؤيا ، وكذلك لا يحذف النائب عن الفاعل ؛ لقيامه مقام العمدة ، وهو الفاعل . (٥) (٢٥٢ - ٢٥٣) .

(٦) الكلام في التعجب (١١٣ ، ١١٦) وعن حذف المتعجب منه (١٧٢) .

(٧) القصر .

﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَكِنْ تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة: ٢٤] أي : « تفعلوه » وقد يكون لغرض معنوي ، كاستهجان التصريح به ، كقول عائشة رضي الله عنها : « مَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنِّي وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ » ^(١) أي : العورة وقد يكون ^(٢) لاحتقاره ، كقوله تعالى : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبُكَ أَنَا وَرُسُلِي ﴾ [المجادلة: ٢١] أي : الكافر . ثم المفعول الذي لم يذكر قد يكون منوي ^(٣) الثبوت ، وقد لا يراد ألبتة إما بأن يضمن فعله المتعدي معنى القاصر ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ [الأحقاف: ١٥] ^(٤) .

وإما بأن يكون الغرض العموم ؛ فينزل المتعدي منزلة القاصر لذلك ، مثل : « فلان يعطي ويمنع » ، فلم يقيد بالمفعول لغرض التعميم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ يُخَيِّرُ وَيُمَيِّتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨ ، والتوبة: ١١٦ ، والحديد: ٢] ، ويجوز أيضًا أن يحذف ناصب الفضلة مع بقائها قياسًا مستغني عن ذكره بحضور معناه ، كقولك لمن قطع كلامه : « حديثك » أي : تَمَّ ، أو بسببه ، كقول الشاعر :

٣٠٣ - إِذَا تَغْنَى الْحَمَامُ الْوُزُقُ هَيَّجَنِي وَلَوْ تَسَلَّيْتُ عَنْهَا أُمَّ عَمَّارٍ ^(٥)

أي : فذكرني ، فاستغني بالتهيج عن التكلم بالعامل الذي هو الذكر ؛ لأن التهيج سببه .

وكذا يستغني عن ذكر العامل بمقارنه كقوله لمن تأهب للسفر : « مكة » بإضمار « تريد » ؛ لأن الإرادة تقارن التأهب ، ولو كان الفعل موعودًا به ؛ لجاز حذفه مع

(١) في آداب الزفاف للشيخ الألباني (٣٤) بلفظ : « ما رأيت عورة رسول الله قط » المكتب الإسلامي والكامل في الضعفاء لابن عدي (٤٧٩/٢) .

(٢) في المخطوط : « تكون » ، والتذكير أولى . (٣) في المخطوط : « معنوي » .

(٤) وقد ضمن « أصلح » معنى « لطف » تقول : أصلح الله في نفسك وأهلك ، أي : لطف فهنا - والله أعلم - المعنى : وألطف لي في ذريتي . شرح التسهيل لابن مالك (١٦٢/٢) . والأولى أن يضمن معنى (بارك) ؛ لأن (ألطف) تتعدى بالباء .

(٥) من البسيط . قائله النابغة الذبياني . ديوانه (٢٠٣) ، الخصائص (٤٢٥/٢ - ٤٢٨) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١٥٦/٢) ، والكتاب (٢٨٦/١) .

اللغة : الوزق : جمع أوزق ، وورقاء ، وهو لون بين السواد والغبرة . اللسان « ورق » . ولو تسليت : يروى : لو تغربت ، ولو تغزيت [وفي المخطوط : « ذكرت » مكان « فذكرني »] .

المعنى : إذا تغنى الحمام الورق هييجني فذكرني أم عمار .

الشاهد : قوله : « أم عمار » ؛ حيث حذف ناصبه اعتمادًا على سبب الناصب ، وهو التهيج ، والتقدير : فذكرني أم عمار .

بقاء معموله فلو قيل : « إني سأطعم » لجاز أن يقال له : « زيدًا » بحذف عامله ، وكذا يجوز حذف العامل ، وإبقاء معموله إذا كان مسئولاً عنه كقوله تعالى حكاية - : ﴿ مَا ذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبَرٌ ﴾ [النحل : ٣٠] بإضمار « أَنْزَلَ » ومثل هذا في الحذف أن يكون الفعل طلبًا ، مثل : « اللَّهُمَّ ذُئِبًا وَضَبْعًا » ^(١) بتقدير : « اجْمَعْ فِيهَا » ، ويجوز حذف الفعل حين يقصد الرد على نافية ، أو الناهي عنه ، مثل : « ما ضربت ، أو لا تضرب » ، فيقال : « بلى زيدًا » ^(٢) وإذا قصد الرد على المثبت أو الأمر حذف ^(٣) أيضًا مثل أن [٦٥/أ] يقال : « ضربت زيدًا ، أو اضرب زيدًا » ، فيقال فيهما : « لا بل عمرًا » ^(٤) .

وأما حذف العالم وجوبًا ، ففي أبواب :

الاشتغال

أولها : باب الاشتغال ^(٥) ، وضابطه أن يتقدم ^(٦) اسم ويتأخر عنه فعل مشتغل ^(٧) عن نصب الاسم السابق لفظًا ، أو محلاً بنصب محل ضميره ^(٨) على وجه أنه لو خلا

(١) الكتاب (٢٥٥/١) ، والرواية فيه : « اللَّهُمَّ ضَبْعًا وَذُئِبًا » ، ومعناه الدعاء على الغنم بأن يجمع فيها الضبع والذئب ، أي : ضبعًا من ههنا وذئبًا من ههنا أو الدعاء لها ؛ لأن الضبع والذئب إذا اجتمعا لم يؤذيها ، وشغل كل واحد منهما بالآخر . الكتاب (٢٥٥/١) ، والسيرافي بهامشه .

(٢) أي : ضربت زيدًا ، أو أضرب زيدًا .

(٣) في المخطوط : « ولقد قصد الرد على المثبت أو الأمر لحذف » .

(٤) أي : ضربت عمرًا ، أو أضرب عمرًا .

(٥) حذف العامل وجوبًا ههنا ؛ لأن المفسر كالعوض من الناصب ، ولم يؤت به إلا عند تقدير الناصب ليفسره ، وهذا عند الجمهور ، أما عند الكسائي والفراء ؛ فالناصب للاسم هو الفعل المتأخر عنه إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو : « زيدًا ضربته » ف « ضربت » هو العامل ، وإما لغيره إن اختل المعنى بتسليطه عليه ، فالعامل فيه ما دل عليه الظاهر وسد مسده كما في : « زيدًا مررت به » ، وعمرًا ضربت أخاه » ، فالعامل ههنا « مررت » لسده مسد « جاوزت » ، وضربت لسده مسده « أهنت » ، وإنما جاز عندهما أن يعمل في معمولين مع أنه لا يعمل إلا في معمول واحد ؛ لأن الضمير هو الظاهر في المعنى فيكون بمثابة تأكيد إيقاع الفعل عليه . شرح الكافية للرضي (١٦٣/١) .

(٦) فلو تأخر الاسم ، نحو : ضربته زيدًا ، أو لم يفتقر إلى ما بعده ، نحو : « زيد في الدار فأكرمه » لم يدخل في هذا الباب . ارتشاف الضرب (١٠٣/٣) ، والهمع (١٧/٢) .

(٧) في المخطوط « مشتغلًا » .

(٨) العامل في الضمير أو في الملابس فعل متصرف مثل : « زيدًا ضربته » ، وضربت أخاه » واسم فاعل زيدًا أنا ضاربه . وأنا ضارب أخاه ، أو اسم مفعول : زيدًا الدرهم معطى إياه ، ومعطى أخاه ، أو جمع سلامة المذكور نحو : زيدًا أنتم ضاربوه ، وضاربو أخاه ، أو المؤنث نحو : زيدًا أنتن ضارباته ، وضاربات أخاه ، =

من الضمير لنصبه .

وحينئذ يجوز رفع ذلك الاسم ونصبه ، فإن رفعته فمبتدأ ، والجملة بعده في محل رفع على أنها خبره ، وإن نصبته فبفعل مضمر ^(١) وجوباً يفسره ما بعده ، وحينئذ الجملة التي بعد المنصوب لا محل لها ؛ لأنها مفسرة . ثم الاسم السابق قد يكون واجب النصب ، وقد يكون راجحه ، وقد يكون راجح الرفع ، وقد يجوز الرفع والنصب فيه على السواء ، وليس من مسائل الباب وجوب رفعه خلافاً لابن مالك ^(٢)

= وجمع تكسير عند من أجازوه ، نحو : زيداً أنتم ضرابه ، وضراب أخاه ، وزيداً أنتن ضواربه ، وضوارب أخاه ، ومثال المنصوب تقديرًا نحو : زيداً مررت به ، أي : لابتست زيداً مررت به ، والسببي أو الملابس قد يكون ملابسة للضمير كـ «أخاه» ، وقد يكون مشتملة عليه صفة مثل : هنذا ضربت رجلاً يغضها ، أو مشتملة عليه صلاته ، نحو : زيداً ضربت الذي يهينه ، أو يكون الضمير معطوفاً عليه عطف بيان ، نحو : زيداً ضربت عمراً أخاه ، وأجاز قوم ثم أخاه ، أو أخاه ، ولا يجوز أن يكون العامل صفة مشبهة ولا فعل جامد ، قد أجاز سيويوه في ليس أن تكون عاملاً مشتملاً ، فقال أزيداً لست مثله ، ومنع ذلك غيره ، ولا يجوز أن يعمل اسم الفعل في هذا الباب ، وأجازوه الكسائي ، نحو : زيداً ضرابه وزيداً عليكة . ارتشاف الضرب (١٠٣/٣ - ١٠٤) ونصب اللفظ أو المحل جعله ابن مالك للضمير ، فقال في التسهيل (٨٠) : (إذا انتصب لفظاً أو تقديرًا ضمير اسم سابق مفتقر لما بعده . . .) ، وكذلك فسر ابن هشام في شرح الشذور (٥٥١) فقد قال : (مشغول عن نصبه له بنصبه لضميره لفظاً كـ « زيداً ضربته » أو محلاً كـ « زيداً مررت به » أو لما لا بس ضميره ، نحو : « زيداً ضربت غلامه » أو « مررت بغلامه » ، وكذلك فسر أبو حيان في ارتشاف الضرب (٣٤/٣) . فقال : (ومثال ما ينصب من حيث المعنى : « زيداً مررت به » . وقد فسر ابن هشام في أوضح المسالك (١٥٩/٢) بخلاف ذلك فجعل الانتصاب لفظاً أو محلاً للاسم لا للضمير ، ومثل للمنتصب لفظاً ، بنحو : « زيداً ضربته » والمنتصب محلاً بنحو : « هذا ضربته » وقد أيد هذا الشيخ خالد ؛ لأن الضمير لا ينصب له لفظ كما علل . التصريح (٢٩٦/١) .

وكذلك فسر ابن النازم في شرح الألفية (٢٣٧) وعلى هذا الشارح ؛ إذ قال : (ويتأخر عنه فعل مشغول عن نصب الاسم لفظاً أو محلاً بنصب محل ضميره) . والتحقيق بين هذين التفسيرين عندي أن كليهما صحيح فمن فسر في جانب الضمير راعى حالة الضمير ، ومن فسر في جانب الاسم راعى حالة الاسم فكل منهما ينتصب لفظاً أو تقديرًا ، وأما اعتراض الشيخ خالد بأن الضمير لا ينصب له لفظ فغير قائم ؛ لأن من عبّر بهذا نظر إلى أن الفعل يصل للضمير بنفسه في حالة وفي حالة أخرى يصل إليه بواسطة حرف الجر ، وأنتك لو وضعت مكانه اسماً ظاهرًا ؛ لنصب لفظاً في نحو : « زيداً ضربته » تقول : ضربت زيداً والنصب محلاً في نحو : « زيداً مررت به » تقول : « مررت بزيد » - والله أعلم - .

(١) عند غير الكسائي والفراء .

(٢) إذ قال في الخلاصة (٢٧) :

وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِتْدَا يَخْتَصُّ فَالرُّفْعُ التَّزِمَةُ أَبَدًا
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا يَلَا بَعْدُ وَجَدَ

وأمثلة ذلك : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، وليتما بشر زرتي ، وخرجت وزيد يضربه عمرو ، فإن =

إذ لم يصدق عليه الضابط ؛ ألا ترى أنك لو قلت : « زيد ما أحسنه » وفرضنا أن الفعل خلا من الضمير لم يجز أن يكون ناصباً لـ « زيد » ؛ لأن « ما » التعجبية لا يعمل ما بعدها في ما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، فإذا ليس في « زيد » إلا الرفع وليس هذا ، وشبهه من الاشتغال في شيء .

فيجب نصب الاسم إن تلا (١) حرف شرط ، أو تحضيض مثل : « إن زيداً لقيته فأكرمه ، وهلاً زيداً أكرمته » ، وكذا إن تلا أداة استفهام غير الهمزة مثل : « هل عبد الله لقيته » ؟ (٢) غير أن الشرط والاستفهام لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر (٣) ، وأما في النثر ، فلا يليهما إلا صريح الفعل ، نعم إن كانت أداة الشرط « إذا » مطلقاً ، أو « إن » والفعل ماض ، فيجوز الاشتغال نثراً ونظماً (٤) .

ويترجح النصب إن تلا المشتغل عنه همزة استفهام كقوله تعالى : ﴿ أَشْرَكَ مِنَّا وَحِدًا نَتَّبِعُهُ ﴾ [القمر: ٢٤] ، وأجرى ابن الحاجب (٥) « هل » مجرى الهمزة ، ومثل الهمزة حرف النفي ، نحو : « ما عمراً أهنته » وكذا يترجح النصب إن كان الفعل

= الفجائية وليت المقرونة بما ، وواو الحال لا يليها فعل ولا معمول فعل ، ونحو : زيد إن زرتك يكرمك ، وهل رأيت ، وهلاً كلمته ، وزيد كم لقيته ، وعمرو ألا تكرمه ، والعون على الخير ألا أجده ، وما زيد إلا يضربه عمرو ، وزيد ما لمسته ، وعمرو لمحبة بشر والمحسن ليجزيه الله ، فإن كل ذلك لا يجوز فيه إلا الرفع ، لأن أدوات الشرط والاستفهام والتحضيض والتمني ولا مي الابتداء والقسم ، وكم الخبرية والصلة - زيد أنا الضاربه ، وأذكر أن تلده ناقتك أحب إليك أم أنثى ؟ والموصوف - ما شيء تحبه يُكرهه والمضاف إليه - زيد حين ألقاه يُسر - لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا تفسر عاملاً ، وجعل ابن مالك له من الباب باعتبار ما كان أي : أنه كان صالحاً للعمل والتفسير لما قبله ثم عرض له ما يمنع ذلك ، كما فسر ذلك في شرح التسهيل (١٣٧/٢ - ١٣٨) .

(١) في المخطوط : تلي : بالياء .

(٢) هذا عند سيوبه ، وخالف الكسائي ، فأجاز نحو : هل زيداً رأيت ؟ نثراً ونظماً ؛ لأنه أجاز أن يلي « هل » اسم بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر ، فالنصب عنده راجح لا واجب ، وإنما وجب أن يلي « هل » ههنا الفعل مع أنها مشتركة بين الاسم والفعل ؛ لأن اشتراكها هذا مقيد عند غير الكسائي بما لم يكن في حيزها ، فعل ، نحو : هل زيد أخوك ؟ فإنها إذا لم يكن في حيزها فعل تسلت عنه ذاهلة ، وإن كان في حيزها فعل فلا تدخل إلا عليه . التصريح (٢٩٧/١ - ٢٩٨) .

(٣) فلا يجوز في النثر : متى عمراً لقيته ؟ وحيثما زيداً لقيته فأكرمه .

(٤) نحو : « إذا زيداً تلقاه أو لقيته فأكرمه . وإن زيداً لقيته فأكرمه ؛ لأن الأداة عندما لم تجزم إما لكونها غير جازمة أصلاً كإذا أو لأن الفعل ماض فلا تجزمه لفظاً - ضعف طلبها للفعل فوليها غيره ، وأما « إن » الجازمة ، نحو : إن زيداً تلقه فأكرمه ، فلا يقع الاشتغال بها إلا في الشعر كما تقدم . التصريح (٢٩٨/١) .

(٥) قال : (ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب وبعد حرفي النفي والاستفهام . . .) شرح الكافية للرضي (١٧٢/١) .

طلبًا ، نحو : « زيدًا اضربه ^(١) ، أو لا تهنه ، أو رحمه الله » قال ابن الحاجب ^(٢) :
« ومما هو راجح النصب الاسم الواقع بعد « إذا » أو « حيث » ، نحو : « إذا أو حيث
زيدًا تلقاه فأكرمه » .

ويترجح النصب - أيضًا - إن كان المشتغل عنه تاليًا لعاطف على جملة فعلية ، ولا فصل
بـ « أما » ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا ﴾ [النحل: ٦] بعد ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴾
[النحل: ٤] ؛ وإنما ترجح النصب طلبًا للتشاكل ؛ إذ لو رفع لكان من عطف الاسمية على
الفعلية ، وهو مفوت للتناسب فلو حصل فصل بـ « أما » لكان الرفع أرجح ^(٣) ؛ لأن « أما »
تقطع ما بعدها عما قبلها ، نحو : « ضربت زيدًا وأما عمرو ^(٤) فأهنته » اللهم إلا أن يكون
بعد « أما » طلب فرجحان النصب باق على حالة ^(٥) ، ومن مرجحات النصب خوف
التباس المفسر بالصفة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] ^(٦) اتفق
السبعة على نصب « كل » ؛ إذ لو رفع ؛ لتوهم أن الفعل صفة لـ « شيء » وأن « بقدر » هو
الخبر ، ومعنى الآية حينئذ أن كل شيء مخلوق لنا هو بقدر ، وليس هذا هو المعنى
المطلوب ، وإنما المعنى أن جميع الأشياء مخلوقة لنا بقدر ، فلما كان الرفع يوهم ^(٧) خلاف
المعنى كان تركه أولى ، وإنما لم يجب النصب ؛ لأن الرفع لا يوقع في الإيهام ألبة ، بل قد
يوهم وقد لا ، وأما النصب فلا يوقع في الإيهام ؛ لأنه إنما يكون على تقدير الصفة ،
والصفة تعمل في الموصوف ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً ، ولم يعتبر سيبويه ^(٨) إيهام
الصفة مرجحاً للنصب ^(٩) بل النصب عنده مثله في « زيدًا ضربته » .

(١) وأما نحو : « زيد أحسن به » ، فوجب فيه الرفع ؛ لأن الضمير في محل رفع . الأشموني
بحاشية الصبان (٧٧/٢) .

(٢) قال ابن الحاجب : (ويختار النصب . . . وبعد . . . وإذا الشرطية وحيث . . .) شرح الكافية
للرضي (١٧٢/١) . (٣) لأنه لا يحتاج إلى تقدير .

(٤) في المخطوط : عمرًا .

(٥) نحو : (أكرمت زيدًا ، وأما عمرًا فاضربه ، أو لا تكرمه) .

(٦) وينظر : الإتحاف (٥٠٧/٢) ، والنشر (٣٨٠/٢) ، والبحر المحيط (١٨١/٨ - ١٨٢) ،
والكشفاف (٤٣٠/٤) . (٧) في المخطوط : توهم .

(٨) قال سيبويه : (فأما قوله ﷻ : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] فإنما هو على قوله : زيدًا
ضربته ، وهو عربي كثير) . الكتاب (١٤٨/١) وقرأ بالرفع أبو السَّمَّال وقال أبو الفتح : (الرفع هنا
أقوى من النصب ، وذلك أنه من مواضع الابتداء ، كقولك : زيد ضربته ، وهو مذهب صاحب الكتاب
والجماعة) . المحتسب (٣٠٠/٢) وعلى هذا فالجملة من مبتدأ وخبر ، خبر عن إن ، و « بقدر » حال .
(٩) لأن الإيهام يدفعه المقام فلا ينظر إليه . حاشية الصبان (٨٠/٢) .

ويستوي النصب والرفع إذا تلا (١) المشتغل جملة صدرها مبتدأ وعجزها (٢) فعل ، واحتوت الثانية على ضمير الاسم الأول أو كان العاطف « الفاء » مثل : « زيد قام وعمراً أكرمه في داره أو لأجله أو فعمرو أكرمه » ومن الناس (٣) من قال : « الواو كالفاء » . فإذا لا تحتاج الثانية إلى ضمير الأول .

ويترجح (٤) رفع المشتغل عنه إن خلا من مرجح النصب أو موجه ، ومن مسوى الأمرين ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ [يس : ٣٩] (٥) ف « القمر » يجوز رفعه ونصبه لكن الرفع أولى (٦) ؛ إذ لا مقتضى للنصب ولا مُسَوِّي بين الأمرين (٧) ، ومثل هذا المثال عند ابن الحاجب (٨) ما إذا وقع المشتغل عنه بعد « إذا » الفجائية مثل :

(١) في المخطوط : « تلى » .

(٢) إلا إذا كانت الجملة تعجبية ، ولا يلحظ فيها الجملة الفعلية أو فصل بأم ، فيختار الرفع في المعطوف ، نحو : ما أحسن زيداً وعمرو أحبه ، وزيد ضربته وأما عمرو فأكرمه ، وقال أبو حيان : (وإذا عريت عن هذين ؛ جاز أن تراعي صدر الجملة فترفع في العطف ، وجاز أن تراعي الصغرى فتنصب) . ارتشاف الضرب (١١٠/٣)

(٣) إذا كانت الثانية خالية من ضمير الأول مثل : « زيد ضربته ، وهذا أكرمتها » ففي المسألة أربعة مذاهب : أحدها : أن المسألة لا تجوز ، وهو مذهب الأخفش والزيادي والسيرافي ، والثاني : أنها تجوز ، وهو مذهب جماعة من القدماء والفارسي وظاهر كلام سيبويه . والثالث : إن كان العطف بالواو أو بالفاء جازت وإلا فلا ، وهو مذهب هشام ، وهو من أشار إليه الشارح . الرابع : إذا كان العطف بـ (ثم) جاز وإلا فلا ، وهو مذهب الجمهور . ارتشاف الضرب (١١٠/٣) ، واسم الفاعل كالفعل تقول : زيد ضارب عمراً وعمراً كلمته .

(٤) يترجح الرفع ؛ لاحتياج النصب إلى حذف العامل ، وإضماره ، والأصل عدمهما بخلاف الرفع فإنه يعامل معنوي على الصحيح ، وعلى أنه مرفوع بالخبر ، فلا ينعقد له عامل ظاهر دون النصب . شرح الكافية للرضي (١٧١/١) . (٥) قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو بالرفع ، والباقون بالنصب . الإتحاف (٤٠٠/٢ - ٤٠١) ، والدر المصون (٤٨٥/٥) .

(٦) لا أولوية للرفع ههنا ؛ إذ الجملة معطوفة على جملة ذات وجهين ، وهى : ﴿ وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ﴾ [يس : ٣٨] فيجوز الرفع عطفاً على الجملة الكبرى ، ويجوز النصب عطفاً على الصغرى (تجري ...) والرفع واجب ههنا عند الأخفش والسيرافي ؛ لأنهما يشترطان وجود ضمير في الثانية يعود على الاسم في الأولى ، وهذا القول مردود بدليل أن أربعة من القراء السبعة قد قرءوا بالنصب ، وأنه أجمع على النصب في قوله تعالى : ﴿ وَالشَّمَاةُ رَفَعَهَا ﴾ [الرحمن : ٧] بعد قوله : ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ [الرحمن : ٦] ، ولا ضمير في الثانية عائد على الأسمين في الأولى . الدر المصون (٤٨٥/٥ - ٤٨٦) ، والتصريح (٣٠٤/١) ، والأشموني بحاشية الصبان (٨١/٢) .

(٧) سهى على شيخنا ههنا ؛ لأن المسوى للوجهين موجود ، وقد سبق .

(٨) قال ابن الحاجب : (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم وجود قرينة خلافه ، أو عند وجود أقوى منها كأما مع غير الطلب ، وإذا للمفاجأة) . شرح الكافية للرضي (١٧٠/١) .

« خرجت فإذا زيد يضربه عمرو » وابن مالك ^(١) لا يرى فيه إلا وجوب الرفع ، قال : (لأن « إذا » الفجائية لا تدخل إلا على الأسماء) ويناقض كلام ابن الحاجب هذا ما ذكره ^(٢) في باب الظروف من أن « إذا » المفاجأة يلزم بعدها المبتدأ ، فلو فصل الفعل من الضمير بحرف جر مثل : « زيدًا مررت به » أو بمضاف نحو : « زيدًا ضربت غلامه » ، أو بأجنبي أتبع بتابع من نعت ، نحو : « زيد ضربت رجلًا يحبه » أو نسق بـ « الواو » ، نحو : « زيد ضربت عمرًا وأخاه » أو بيان ، نحو : « زيد ضربت عمرًا أخاه » لكان حكمه حكم الوصل فيما تقدم من الأحكام التي قد علمتها غير أن الفعل المقدر هنا من معنى المذكور ، وفيما تقدم من لفظه ، فيقدر في « زيد مررت به » « جاوزت » وفيما بعده : « أهنت » .

فلو أتبع الأخير الذي اشتغل به الفعل ببدل ^(٣) بطلت المسألة رفعت أو نصبت ؛ لأن البدل على نية تكرار العامل ^(٤) [٦٦/أ] أما إذا قلنا : إن ^(٥) العامل في المبدل منه عامل في البدل جاز الوجهان ، وحكم الوصف فيما تقدم حكم الفعل بشرط أن لا يتلو « أل » ، وأن يكون بمعنى [الحال] ^(٦) والاستقبال ، فلا يجوز في « زيد » من

(١) قال : (ولا يجوز عندي في زيد وما وقع موقعه إلا الرفع ؛ لأن العرب ألزمت « إذا » هذه ألا يليها إلا مبتدأ بعده خبر ، أو خبر بعده مبتدأ ... وقد ألحقها سيويه بـ « أما » قياسًا ؛ فأجاز نصب الاسم الذي يليها ... نحو : « خرجت فإذا زيدًا يضربه عمرو » ، كما يقال : « أما زيدًا فيضربه عمرو » ولا ينبغي أن تلحق إذا بـ « أما » ؛ لأن (أما ، وإن) لم يلها فعل ، فقد يليها معمول الفعل ، كقوله : ﴿ فَأَمَّا آتِيَةٌ فَلَا تَقْهَرُ ﴾ [الضحى : ٩] ولم يل إذا فعل ظاهر ولا معمول فعل ... فمن أولاهها غير ذلك فقد خالف كلام العرب ، فلا يلتفت إليه ولو كان سيويه) . شرح التسهيل لابن مالك (١٣٩/٢ - ١٤٠) وقد فصل بعضهم فأجاز الاشتغال إذا دخل على الفعل معها (قد) وإلا فلا . ارتشاف الضرب (١٠٥/٣) .

(٢) قال : (ومنها - من الظروف - إذا ، وهي للمستقبل ، وفيها معنى الشرط ؛ فلذلك اختير بعدها الفعل ، وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها ...) . شرح الكافية للرضي (١٠٨/٢) .

(٣) مثل : (زيدًا ضربت عمرًا أخاه) إن قدرت الأخ فيها بدلا من (عمرًا) ، فتبطل المسألة ؛ لأنك إن رفعت خلت الجملة الأولى من ضمير يعود على الخبر ، وإن نصبت خلت من ضمير يعود على المشتغل عنه . شرح التصريح (٣٠٦/١) .

(٤) أكثر النحاة على أن العامل في البدل مقدر ، وهو من جملة ثانية ، وقد يظهر نحو : ﴿ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ ﴾ [الأعراف : ٧٥] ويجب ذكره في نحو : مررت بزيد به ، وذهب بعض النحويين ، ومنهم المبرد إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، وليس على نية تكرار العامل ، وهو ظاهر بعض كلام سيويه ، وقيل : العامل هو الأول بحكم العوضية ، عن الثاني ، فعلى الأخيرين يجوز الاشتغال . ارتشاف الضرب (٦١٩/٢) .

(٥) في المخطوط : « بأن » فيحذف حرف الجر قياسًا .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

« زيد أنا الضاربه » ^(١) ولا من « زيد أنا ضاربه أمس » إلا الرفع ، وأجاز الكسائي النصب في الأخيرة على ما تقدم في اسم الفاعل ^(٢) .

وليس من باب الاشتغال قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤] ؛ لأن تقديره عند سيبويه ^(٣) : « مما يتلى عليكم محكم الزانية والزاني » ثم بين الحكم بقوله : « فأجلدوا » وإذا كان كذلك لم يكن للفعل الذي في الثانية سلاطة على الاسم الذي في الأول ، وقال المبرد ^(٤) : (« الزانية » مبتدأ معطوف ، و « فأجلدوا » خبر ، والفاء فيها معنى الشرط ، وما بعد هذه الفاء لا يعمل فيما قبله ، فإذا لا اشتغال) ، واتفق القراء السبعة على قراءة الرفع ، وجهها ما قدمناه وقرئ شاذًا ^(٥) بالنصب ، وهو ظاهر .

فرع : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق ، فذلك الاسم تارة يجب رفعه على الابتدائية ، وتارة يترجح ، وتارة يجب رفعه على الفاعلية ، وتارة يترجح ، وتارة يجوز فيه الأمران . فيجب رفعه على الابتدائية بعد « إذا » . الفجائية و « ليت » المكفوفة بـ « ما » ، مثال الأول : « خرجت فإذا زيد قام » ^(٦) ومثال الثاني : « ليتما

(١) لأن الصلة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

(٢) إذ قد أجاز هو وابن مضاء وهشام الكوفي أن يعمل اسم الفاعل بمعنى الماضي .

(٣) نصه : (كأنه لما قال جل ثناؤه : ﴿ سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾ [النور: ١] قال : في الفرائض الزانية والزاني : (١٤٣/١) ، وقد قدره الشارح على نسق ما فعل سيبويه في تقدير : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ [المائدة: ٣٨] قال : كأنه قال : « وفيما فرض الله عليكم السارق والسارقة » . الكتاب (١٤٣/١) ، وإنما قدره بذلك ؛ لأن الفاء عنده لا تدخل في الخبر في نحو هذا ، ولذا قال في قوله [الطويل] : وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ : فَأَنْكِحُ فَتَاتَهُمْ : إن التقدير : « هذه خولان » . الكتاب (١٤٣/١) قال : « فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمر » وأجاز الأخفش وجماعة زيادتها في الخبر مطلقاً ، وقيد الفراء وجماعة بكون الخبر أمراً أو نهياً . الأشموني مع حاشية الصبان (٧٧/٢) .

(٤) الكامل في اللغة والأدب للمبرد (٢٢٦/٢) ؛ لأن الجواب لا يعمل في الشرط ، فكذلك ما أشبهه . الأشموني بحاشية الصبان (٧٧/٢) .

(٥) في قراءة عيسى الثقفي ، ويحيى بن يعمر ، وأبي جعفر بالنصب « الزانية والزاني » قال أبو الفتح : (وجاز دخول الفاء في هذا الوجه ؛ لأنه موضع أمر ، ولا يجوز : « زيداً فضربت » ؛ لأنه خبر ، وساعت الفاء مع الأمر ؛ لمضارعتة الشروط ، ولذلك انجزم جوابه في قولك : « زرني أزرك ») . المحتسب (١٠٠/٢) وانظر مختصر شواذ ابن خالويه (١٠٠) ، والبحر المحيط (٣٩٣/٦) .

(٦) رفع « قام » ضمير اسم سابق وهو « زيد » ، والتقدير « قام هو » وفي « ليتما » يجب رفعه إن قدرت « ما » زائدة كافة ، وإن قدرتها زائدة غير كافة كان الرفع جائزاً لا واجباً . حاشية الصبان (٨٦/٢) والمبتدأ هنا ليس مشتغلاً عنه ؛ لذا وجب رفعه ، أما المبتدأ المشتغل عنه فيترجح الرفع فيه .

زيد ذهب « وترجح الابتدائية ^(١) في مثل : « زيد قام » لكن الجمهور على وجوبها ، إذا لم يتقدم طالب الفعل . ويجب الرفع على الفاعلية في مثل : « هلاً زيد قام » وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة : ٦] ؛ لأن أداتي ^(٢) التحضيض والشرط لا يليهما إلا الفعل ^(٣) فلو جعلت الاسم بعدها مبتدأ لفوتها استحقاقها . وترجح الرفع على الفاعلية في قوله تعالى : ﴿ وَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ ﴾ [الواقعة : ٥٩] وأصله : - والله أعلم - « أتخلقونه تخلقونه » ، فحذف الفعل من الأول ؛ فانفصل الضمير ، فصار كما ترى ، ومثل هذه الآية في ترجيح الفاعلية قوله تعالى : ﴿ أَبَشِّرْ يَهُودَئِذَا ﴾ [التغابن : ٦] أي : « أيهدينا بشر » ، وإنما ترجحت الفاعلية فيهما ؛ لأن همزة الاستفهام لا يليها غالباً إلا الأفعال ^(٤) .

ويجوز الأمران أعني : اعتبار الفاعلية والابتدائية في « عمرو » مثلاً من قولك : « زيد قام ، وعمرو قعد » فإن اعتبرت « عمراً » مبتدأ كانت جملة عطفاً على مجموع الأولى ، وإن اعتبرته فاعلاً بمحذوف كانت الجملة عطفاً على عجز الأولى .

التحذير والإغراء

الباب الثاني مما حذف عامله : « باب التحذير والإغراء »

والتحذير : تنبيه المخاطب على اجتناب أمر مكروه ، وعرف ابن الحاجب ^(٥) المنصوب على التحذير بأنه : (معمول بتقدير « اتق » تحذيراً مما بعده ، أو ذكر المحذر منه مكرراً » فقوله : « معمول » شمل كل معمول ، فلما قال : بتقدير « اتق » ^(٦)

(١) ترجيح الابتدائية على الفاعلية عند المبرد وتابعيه ، فإنهم أجازوا أن يرتفع « زيد » بفعل محذوف يفسره المذكور ، والتقدير عندهم : « قام زيد قام » فهو عندهم جائز الوجهين ، والابتدائية عندهم أرجح ، وعكس ابن العريف . المتوفي ٣٩٠ هـ ، فرجح الفاعلية على الابتدائية في هذا ، وهو عند الجمهور واجب الرفع على الابتدائية ؛ لعدم تقدم طالب للفعل من نفي أو استفهام والكوفيين والأخفش يرفعون زيداً على الفاعلية ؛ لأنه أن يتقدم عندهم على رافعه فهو عند المبرد وتابعيه فاعل مرفوع بفعل مقدر يفسره المذكور ، ومبتدأ راجح ، وعند الجمهور واجب الابتدائية ، وعند ابن العريف فاعل راجح ، ومبتدأ مرجوح ، وعند الكوفيين فاعل بالفعل المذكور جائز التقدم على مرفوعه . ارتشاف الضرب (١١٤/٣) ، والتصريح (٢٦٩/١ ، ٣٠٨) .

(٢) في المخطوط : « لأن أداة الشرط والتحضيض ، لا يليها إلا الفعل » .

(٣) خلافاً للكوفيين والأخفش ؛ إذ جوزوا وقوع الاسم بعدها بشرط كون الخبر فعلاً . شرح الكافية للرضي (٧٧/١) ، والتصريح (٣٠٨/١) .

(٤) وإنما ساغ وقوع الاسم بعد الهمزة ؛ لأنه الفاعل في المعنى ، فكأنه مؤخر .

(٥) شرح كافية ابن الحاجب للرضي (١٨٠/١) . (٦) نحو : إياك الكذب .

خرج عنه « زيداً » مثلاً في جواب من قال : « من أضرب ؟ [ب/٦٦] » فإنه بتقدير : « اضرب » محذوفاً لا بتقدير : « اتق » ، وحين قال : « تحذيراً مما بعده » خرج عنه « زيداً » في جواب من قال : « من أتقي ؟ » ^(١) فإنه وإن كان منصوباً بتقدير : « اتق » إلا أنه ليس تحذيراً مما بعده ، وأما قوله : « أو ذكر المحذر منه مكرراً » فتنبوع للمنصوب على التحذير بأنه يكون تارة كما تقدم ، وتارة بتقدير : « اتق » والمحذر منه مكرر ^(٢) .

وحاصل ما في الباب أن التحذير إن جاء بلفظ « إيا » وجب حذف العامل سواء أعطفت أم كررت أم لم تعطف ولم تكرر ، مثال العطف : « إياك والأسد » أي : اتق نفسك أن تتعرض للأسد ، واتق الأسد أن يتعرض لنفسك ^(٣) ، ومثال التكرار قول الشاعر :

٣٠٤ - فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دُعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ ^(٤)

أي : قِ نَفْسِكَ الْمِرَاءَ ^(٥) ومثال ترك التكرار والعطف : « إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ » وتقديره : باعد نفسك من الأسد ، وقال بدر الدين بن مالك ^(٦) : « تقديره أحذرَكَ من الأسد » وينبغي على هذين التقديرين « إياك الأسد » ، فعلى الأول يمتنع ، إذ

(١) في المخطوط : « من أتق » .

(٢) نحو : الخيانة الخيانة . وفي المخطوط : « والمحذور » مكان « المحذر » .

(٣) فحذف الفعل والفاعل ، فاستغنى عن النفس فحذف فانفصل الضمير ، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور ، ويقدر الفعل بعده لا قبله ، وإلا كان الأصل : « اتقك » فيلزم تعدي الفعل الرفع لضمير الفاعل المتصل إلى ضميره المتصل ، وذلك خاص بأفعال القلوب ، وما حمل عليها ، وذهب ابن طاهر وابن خرزف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمير ، فهو عندهما من قبيل عطف الجمل ، وقيل الأصل : « أحذر تلاقِي نفسك والشَّرَّ » ثم حذف الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل ، وهو ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل (١٦١/٢) ، وقيل : الأصل : باعد نفسك من الشر والشر منك . الأشموني مع حاشية الصبان (١٨٩/٣) والتصريح (١٩٢/٢ - ١٩٣) .

(٤) سبق التعليق على البيت والشاهد فيه ههنا قوله : « فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ » ؛ حيث جاء التحذير بلفظ « إيا » فحذف العامل وجوباً ، واستغنى بالتكرار عن العطف .

(٥) فحذف الفعل والفاعل ، ثم المضاف « نفس » فانفصل الضمير وانتصب بعد أن كان مجروراً ، وإياك منصوب بـ « باعد » محذوفاً ، و « من الأسد » جار ومجرور متعلق بالمحذوف « باعد » ، وهذا التقدير هو رأي الجمهور ، والعامل متعدد لواحد . التصريح (١٩٣/٢) .

(٦) قال بدر الدين : (إياك الأسد) تقديره : « أَحذَرُكَ الْأَسَدَ » . شرح الألفية لابن الناظم (٦٠٧) وعليه فتقدير : « إياك من الأسد » « أحذرَكَ مِنَ الْأَسَدِ » وقد تبع ابن الناظم في هذا أبا البقاء . التصريح (١٩٣/٢) .

لا يحذف حرف الجر ، وينتصب المجرور في غير « أَنْ ، وَأَنَّ » إلا سماعاً ^(١) ، وليس هذا من المسموع ، ولا خلاف في جواز « إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ » ؛ لصلاحيته لتقدير « مَنْ » قياساً ^(٢) . وإن جاء التحذير بغير « إِيَّا » فالحذف واجب في العطف ، مثل : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا ﴾ [الشمس: ١٣] وفي التكرار مثل ^(٣) : « الأسد الأسد » ، وفي غيرهما جائز كقول الشاعر :

٣٠٥ - خَلُّ ^(٤) الطَّرِيقِ لِمَنْ يَنْتَهِى الْمَنَارُ بِهِ وَابْرُزْ بِيَزْرَةَ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ ^(٥)

فقد استعمل التحذير مصرحاً بالفعل ، ولو حذفه لكان جائزاً .

وإن كان التحذير بلفظ « إِيَّا » فلا يكون إلا لمخاطب ، فإن جاء المتكلم أو غائب : فشذوذ ، مثال مجيئه للمتكلم قول عمر رضي الله عنه : « لِيُذَكَّ لَكُمْ الْأَسْلُ ^(٦) وَالرِّمَاحُ وَالسَّهَامُ وَإِيَّايَ أَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنبَ [أَيْ] ^(٧) وَبَاعِدُوا أَنْفُسَكُمْ أَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنبَ ^(٨) »

(١) وقد أجازوه الأخفش الأصغر قياساً إذا تعين الجار ، نحو : « خرجت الدار » . شرح الكافية للرضي (٢٧٣/٢) .

(٢) أي : من أن تفعل ، لأن الحرف يحذف مع « أَنْ » قياساً ، وجائز على الثاني ؛ لتعدي الفعل بلا واسطة . (٣) في المخطوط : « مثل » مكررة . (٤) في المخطوط : « خلي » بالياء .

(٥) من البسيط . قائله جرير بن عطية . ديوانه (٢١١/١) . أوضح المسالك (٧٨/٤) ، وشرح الأشموني (٤٨١/٢) ، وشرح المفصل (٣٠/٢) ، والكتاب (٢٥٤/١) ، والمقاصد النحوية (٣٠٧/٤) .

اللغة : المنار : مفعول من الاستنارة ، وهو ههنا حدود الأرض . والبرزة : الأرض الواسعة . المقاصد النحوية (٣٠٧/٤ - ٣٠٨) وقيل : إن المنار علامات توضع على الطريق ليهتدي بها . وبرزة : اسم أم عمر بن

لجاء التيمي . اللسان « نور » ، و « برز » وشرح شواهد سيبويه لابن السيرافي (٢٦٧/١) .

المعنى : يخاطب بهذا عمرو بن لُجَاء قائلًا : خل طريق المعاني والشرف ، واتركه لمن يفعل أفعالاً مشهورة كأنها الأعلام التي تنصب على الطريق وتبنى من حجارة ليهتدي بها ، وبرز بأملك عن جملة الناس ، وصر إلى موضع يمكنك أن تكون فيه كما قضى عليك . شرح شواهد سيبويه السابق (٢٦٧/١) .

الشاهد : قوله : « خَلَّ الطريق » ؛ حيث أظهر فيه الناصب ؛ لأنه لم يكرر ولم يعطف .

(٦) الْأَسْلُ : مارق من الحديد ، ولُحْدَدٌ من سيف أو سكين أو سنان ، وقيل : كل شجر له شوط طويل ، وقيل : الرماح والنبل . اللسان « أسل » ، ولتذك : من التذكية .

(٧) تكملة يقتضيها السياق .

(٨) أصله : إِيَّايَ باعدوا عن حذف الأرنب ، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب « ثم حذف من الأول المحذور ، وهو حذف الأرنب ، وحذف من الثاني المحذر ، وهو باعدوا ، وهذا على تقدير الجمهور ، وقد قدره الزجاج على أن الأصل : إِيَّايَ وحذف الأرنب وإِيَّاكُمْ وحذف الأرنب » فحذف من كل جملة ما أثبت في الآخرة ، وفيه دعوى حذف « إِيَّاكُمْ » ولا يليق حذفها ؛ لأنها بدل من اللفظ بالفعل ، وعلى الرأيين الكلام من جملتين ، وقيل : من جملة واحدة وأصله : إِيَّايَ باعدوا عن حذف الأرنب وحذف الأرنب عني ، فحذف الفعل والفاعل والمفعول المقيد ، وما عطف عليه ورد بكثرة الحذف . التصريح (١٩٤/٢) والأشموني بحاشية الصبان (١٩١/٣) .

ومثاله للغائب قول بعضهم^(١) : (إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السِّتِينَ فَإِيَّاهُ وَإِيَّا الشُّوَابَ) وفي هذا المثال شذوذ من وجه آخر ، وهو إضافة « إيا » إلى الظاهر ، انتهى ما يتعلق بالتحذير .

الإغراء

وأما الإغراء فهو : إيقاظ المخاطب لارتكاب أمر محمود .

وهو إن كان بعطف أو تكرار حذف العامل وجوباً ، كالتحذير تقول في العطف : « المروءة والنجدة » وفي التكرار : « السلاح السلاح » بتقدير « الزم » ، وعليه قول الشاعر :

٣٠٦ - أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ^(٢)

فإن لم يكن عطف ، ولا تكرار حذف العامل جوازاً مثاله : « الصلاة جامعة » بتقدير « احضروا » وأما « جامعة » فمنصوب^(٣) على الحال .

ويجوز الرفع في مسألتي العطف والتكرار من بابي التحذير والإغراء ، قال بعض العلماء^(٤) : نصب ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَهَا ﴾ [الشمس: ١٣] على التحذير ولو جاء بالرفع لكان له وجه [٦٧/أ] ؛ لأن العرب ترفع ما فيه معنى التحذير وأنشد على الرفع في الإغراء شعر ، وهو :

٣٠٧ - إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَشْبَا هُ عُمَيْرٍ وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ

(١) قال سيبويه : (وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً ، يقول : إذا بلغ الرجل الستين ، فإياه وإيّا الشواب) . الكتاب (٢٧٩/١) ، واللسان (٢٨٥/١) « إيا » . والشواب : جمع شابة . وقيل : يروى بالسين المهملة وآخره مثناة فوقية جمع سوءة . حاشية الصبان (١٩٢/٣) والتقدير : إذا بلغ الرجل الستين ، فليحذر تلاقي نفسه ، وأنفس الشواب ، وفيه شذوذ آخر ، وهو حذف لام الأمر ، وهي لا تحذف إلا في الضرورة . التصريح (١٩٤/٢) . وفي المخطوط : « إذا بلغ الستين . . . »
(٢) من الطويل . لمسكين الدارمي . ديوانه (٢٩) . ونسب لابن هزّمة ، ولقيس بن عاصم . أوضح المسالك (٧٩/٤) ، والحماسة البصرية (٦٠/٢) ، وخزانة الأدب (٦٥/٣ ، ٦٧) ، والدرر (١٤٦/١) ، والكتاب (٢٥٦/١) .

اللغة : إلى الهيجا : إلى الحرب ، وهي تمد وتقصر في الشر ، وهي ههنا مقصورة . المقاصد النحوية (٣٠٦/٤) .
المعنى : الزم أخاك وحافظ عليه ، فإن من لا أخ له كذاهب إلى الحرب دون سلاح .
الشاهد : قوله : « أَخَاكَ أَخَاكَ » حيث نصب على الإغراء بعامل محذوف وجوباً لتكريره لفظ « أَخَاكَ » .
(٣) قال : « منصوب » على أنها « لفظ » .

(٤) هو الفراء في معاني القرآن (١٨٨/١) ، وقد ذكر ذلك ابن الناظم في شرح الألفية (٦٠٩ - ٦١٠) .

لَجْدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا لَ أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ ^(١)

المثل وما جرى مجرى المثل

الثالث مما حذف عامله وجوباً : المثل وما جرى مجرى المثل ، فالمثل قول بعضهم : « الكلاب على البقر » ^(٢) بإضمار أرسل ، والجاري مجرى المثل .

قوله تعالى : ﴿ أَنْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء : ١٧١] ^(٣) معناه - والله أعلم - « انتهوا وأتوا خيراً لكم » ، والمثل هو الذي شبه مضربه بمورده ، كقول بعضهم يخاطب أنثى « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ » ^(٤) ، ثم يصار يقال لكل من ضيع شيئاً في أوانه وطلبه في غير أوانه ،

(١) من الخفيف . قائلهما مجهول . الخصائص (١٠٢/٣) ، والدرر (١٤٦/١) ، وشرح الأشموني (٤٨٣/٢) ، والهمع (١٧٠/١) .
اللفظة : لجديرون : للائقون ولحريون . بالوفاء : في المخطوط : باللقاء . النجدة . الشجاعة ، المقاصد النحوية (٣٠٦/٤ - ٣٠٧) .

المعنى : إن قومًا منهم عمير ، ومنهم السفاح لجديرون بالوفاء لهم إذا قال أخو الشجاعة داعيًا لهم : السلاح السلاح ، أي : خذوا السلاح السلاح ؛ على أصله .
الشاهد : قوله : « السِّلَاحُ السِّلَاحُ » حيث رفع المغرى به ، والأصل : خُذِ السِّلَاحَ ، وهو على رفعه فيه معنى الأمر .
(٢) جمهرة الأمثال (١٤٢/٢) .

(٣) قال الزمخشري : (انتصابه بمضمر ، وذلك أنه لما بعثهم على الإيمان ، وعلى الانتهاء عن التلث علم أنه يحملهم على أمر ، فقال : « خيرًا لكم » أي اقصدوا أو أتوا أمرًا خيرًا لكم مما أنتم فيه من الكفر والتلث وهو الإيمان والتوحيد) . الكشف (٥٨٠/١) ، وتقدير الشارح هو مذهب سيويه . الكتاب (٢٨٢/١ - ٢٨٣) ، والحذف للعامل واجب فيه بخلاف : « أنته أمرًا قاصدًا » أي : انته وأت أمرًا قاصدًا بإضمار العامل فيه جائز خلافًا للزمخشري ومذهب الكسائي أن « خيرًا » منصوب بـ « يكن » محذوفًا ، والتقدير : « يكن الانتهاء خيرًا لكم » ، ورد عليه الفراء بأنه لو صح لصح « انته أخانا » على تقدير : « تكن أخانا » ورد بحذف كان مع اسمها مع غير « إن ، ولو » الشرطيتين ، وزعم الفراء أن التقدير : « انته انتهاء خيرًا » ، فحذف المصدر ، وأقيمت صفته مقامه ، ورد بأن قولهم : « حسبك خيرًا لك » لا يحسن فيه تقدير مصدر ، وأن قولهم : « وراءك أوسع لك » « أوسع » فيه صفة لمكان لا لمصدر .
شرح التسهيل لابن مالك (١٥٩/٢) وشرح التصريح (٣١٥/١) .

(٤) يضرب للرجل يضيع الأمر ثم يريد استدراكه ، وأصله أن امرأة تزوجت ابن عمها ثم طلقها ، وكان غنيًا ثم تزوجت شابًا مملقًا ، فمرت إبل زوجها الأول بها فاستسقت اللبن ، فقال لخدمتها قولي لها : « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنَ » وكان قد طلقها في الصيف . جمهرة الأمثال (٤٧٣/١) ، وأمثال العرب للضيبي (٥١) وفصل المقال (٣٥٧ ، ٣٥٩) ، ومن الأمثال المحذوفة العامل قولهم : « كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَيْئَةً حُرٌّ » أي : « ايت ولا ترتكب » و « هذا ولا زعماتك » ، أي : ولا أتوهم زعماتك و « كليهما وتمرا » أي أعطني وزدني ، وقد يجعل هذا المنصوب مبتدأ ، فيقال : « كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَيْئَةً حُرٌّ » أي كل شيء أم ولا شئمة =

والجاري مجرى المثل ألفاظ كثير استعمالهم لها ، فالتزموا حذف عواملها لذلك ^(١) .

المفعول به قسمان

الرابع من المفعول الذي حذف عامله وجوبًا : « المنادى » وسيأتي الكلام عليه - إن شاء الله تعالى ، ثم المفعول به على ضربين :

« ظاهر ، ومضمّر »

فالظاهر ما تقدم ذكره ، والمضمّر على قسمين : متصل ومنفصل ، وقد بيّنا ذلك في باب الضمائر مفصلاً فلا يحتاج إلى إعادته .

وحين فرغ المؤلف من المفعول به شرع يتكلم في المصدر ، فقال :

المفعول المطلق

« باب المصدر .. إلخ » ^(٢) .

وأقول : الثاني من المنصوبات : المفعول المطلق مصدرًا كان أو غيره ، وهو المؤكد لعامله أو المبين لنوعه ، أو عدده غير خبر ولا حال .

وبالقيّد ^(٣) الأخير احترز عن نحو : « ضرب » في قولك : « ضَرْبُكَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ » فإنه وإن كان مبيّنًا للنوع إلا أنه خبر ، وعن مثل : « مُدْبِرًا » في قوله تعالى : ﴿ وَلَيْ مُدْبِرًا ﴾ [النمل : ١٠ ، القصص : ٣١] فإنه وإن كان مؤكدًا إلا أنه حال ، والغالب أن يكون المفعول المطلق مصدرًا ، وهو اسم الحدث الجاري على الفعل . وبقيّد

حرّ ، وترك نصب « شتمة » دليل على أنه ينهأه في « كل شيء » ويقال : « كلاهما وتمّرا » أي : كلاهما لي ثابتان وزدني تمّرا . الكتاب (٢٨٠/١ - ٢٨١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١٥٨/٢ - ١٦٠) ، ومنها : « الكلاب على البقر » أي : أرسل ، و « أحشفاً وشوء كيلة » أي : « أتبيع » ارتشاف الضرب (٢٨٠/٢) . (١) منها : « حسبك خيراً لك » و « وراءك أوسع لك » ، « ومرحباً وأهلاً وسهلاً » أي : أصبت ، وأتيت ، ووطئت . وعذيرك » ، أي : أخضر ، و « ديارَ الأحباب » أي : و « اذكر » و « إن » تأت فأهل الليل وأهل النهار » أي : تجد من يقوم لك مقام أهللك في الليل والنهار . الأشموني بحاشية الصبان (١٩٣/٣) . (٢) قال ابن آجروم : (المصدر هو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل ، نحو : « ضرب يضرب ضرباً » وهو قسمان : لفظي ومعنوي فإن وافق لفظه فعله فهو لفظي ، نحو : « قتلته قتلاً » . وإن وافق معنى فعله دون لفظه فهو معنوي ، نحو : « جلست قعوداً » ، وقمت وقوفاً ، وما أشبه ذلك) . الآجرومية (٢٣ - ٢٤) . (٣) جعل قوله : « غير خبر ولا حال » قيداً واحداً ؛ لأن القيود الأخرى أقسام المفعول المطلق ، فأدمج هذين ؛ لكونهما غريبين عن أقسامه .

« الجريان » احتراز عن اسم المصدر ، كقوله ﷺ : « مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ » ^(١) وسيأتي الفرق بين المصدر واسمه ، ومثال كون المفعول المطلق ليس مصدرًا ، قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ [نوح : ١٧] .

أقسام المفعول المطلق

ثم إن ساوى معنى المصدر معنى عامله كان مؤكدًا ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [النساء : ١٦٤] ، وإن زاد معناه على معنى عامله ، فإن دل على الكمية فليبان العدد ، مثل : « ضربته ضربتين » وإلا فليبان النوع ، مثل : « ضربته ضرب الأمير اللص » وما لتأكيد لا يثنى ولا يجمع إذ هو كالفعل ^(٢) وما للعدد يثنى ويجمع بالاتفاق فيهما واختلف ^(٣) في النوعي والصحيح تثنيته وجمعه ^(٤) .

عامل المفعول المطلق

وعامل ^(٥) المفعول المطلق إما مصدر مثله ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ

(١) أخرجه الإمام مالك في « الموطأ » في كتاب : الطهارة - باب : الوضوء من قبله الرجل امرأته (٤٤/١) ونسبة المرادي في توضيح المقاصد (٩/٣) إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من عدم الوضوء من القبلة ؛ يخالف ما نسب إليها من وجوب الوضوء . نصب الراية لأحاديث الهداية لجمال الدين الزيلعي (٧١/١ ، ٧٥) .
(٢) فلا يقال : « ضربت ضربتين » ولا : « ضربت ضربتين » لأنه اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير كـ « ماء ، وعسل ، ودقيق » ولأنه بمنزلة الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع فعومل معاملة ، ولذا قال ابن جني : إنه من قبيل التوكيد اللفظي ، وقيل : إنه من قبيل التأكيد المعنوي ، وقسم هؤلاء التوكيد المعنوي قسمين : قسم لإزالة الشك عن الحدث وهو المصدر ، وقسم لإزالة الشك عن المحدث عنه وهو النفس والعين . همع الهوامع (١٨٦/١) ، والتصريح (٣٢٩/١) وهو وإن كان على هذا من قبيل التوكيد إلا أن له أحكامًا ليست للتوكيد ، فالأوجه أن يحدد كل باب من الآخر ، ويفصل عنه ؛ لأن ذلك أضبط للقواعد .

(٣) فيه قولان : أحدهما : أنه يثنى ويجمع ، وعليه ابن مالك قياسًا على ما سمع منه ، والثاني : وعليه أبو علي الشلوين أنه لا يثنى ولا يجمع ؛ لاختلاف أنواعه ، كما أن الجنس لا يثنى ولا يجمع ، لاختلاف آحاده وهو ظاهر مذهب سيوييه . شرح التسهيل لابن مالك (١٨٠/٢) ، وارتشاف الضرب (٢٠٥/٢) ، وهمع الهوامع (١٨٦/١) .

(٤) ومن شواهد في الفصيح ، قوله تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا ﴾ [الأحزاب : ١٠] وإنما جمع الظن هنا لاختلاف أنواعه ؛ لأن من خلص إيمانه ظن أن ما وعد الله به حقًا ، ومن اضطرب إيمانه اضطرب ظنه ، ومن كان منافقًا ظن أن الدائرة تدور على المؤمنين . حاشية ياسين (٣٢٩/١) .

(٥) إن كان العامل من لفظ المفعول المطلق فإن كان جاريًا عليه انتصب بالفعل مبهمًا كان أو مختصًا نحو : « قعد قعودًا ، وضربته ضرب زيد اللص » وإن كان غير جارٍ على الفعل ، نحو : ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ =

جَزَاءً مَوْفُورًا ﴿٦٣﴾ [الإسراء: ٦٣] .

وإما فعله كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ [النبا: ٢٨] وإما وصفه كقوله تعالى : ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾ [الصافات: ١] .

وجمهور البصريين ^(١) على أن المصدر أصل للفعل والوصف ، وحجتهم أن الفرع لا بد أن يكون فيه معنى [٦٧/ب] الأصل وزيادة ، ولا نجد ذلك إلا إياهما ^(٢) فتعينت فرعيتهما ومذهب بعضهم ^(٣) أن المصدر أصل للفعل ، والفعل أصل للوصف ، واختار هذا بعض المحققين كـ « ابن الحاجب » ^(٤) ومذهب الكوفيين ^(٥) أن الفعل أصل لهما ، واستدلوا على ذلك بأنهما يعلان بإعلال الفعل وَيَصِحَّانَ بصحته ، أما الأول ، فنحو : صام صيامًا فهو صائم ^(٦) بقلب « الواو » ألفًا في الأول ، وياء في الثاني ، وهمزًا في الثالث .

[وأما الثاني] ^(٧) فنحو : « عَوِرَ عَوْرًا فهو عَاوِر ، وَلَاوَذَ ^(٨) لِيَاوَذَا فهو مُلَاوِذٌ » ببقاء « الواو » على أصلها . وأجيب بأنه لا يلزم من كونهما فرعين في الإعلال ^(٩) أن يكونا فرعين في الاشتقاق .

= أَلْأَرْضُ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ [نوح: ١٧] فمذهب المازني أنه منصوب بهذا الفعل الظاهر ، ومذهب المبرد وتبعه ابن خروف أنه منصوب بفعل مضمَر جَارٍ عَلَى الْمَذْكُور ، والتقدير : نبت من الأرض نباتًا ، وأجاز الأخفش المذهبيين . وإن كان من غير من لفظه ، نحو : « قَعْدَ جُلُوسًا » فمذهب الجمهور أنه منصوب بفعل مضمَر من لفظ المفعول ، والتقدير : « جلس جُلُوسًا » وقيل : بالفعل جُلُوسًا . فمذهب الجمهور أنه منصوب بفعل مضمَر من لفظ المفعول ، والتقدير : « جلس جُلُوسًا » وقيل : بالفعل الظاهر ، وقَصَلَ أَبُو الْفَتْح - وهو ظاهر كلام الفارسي - بين أن يكون للتوكيد فالعامل فيه مضمَر من لفظه ، وبين أن يكون مختصًا فالعامل فيه المضمَر إن كان له فعل ، وإلا فالعامل الظاهر ، نحو : « قَعْدَ الْقُرُفَصَاءُ » ، وهو عند المبرد على حذف موصوف أي : الْقَعْدَةُ الْقُرُفَصَاءُ . ارتشاف الضرب (٢٠٣/٢) .

(١) جمهور البصريين على أن المصدر أصل للفعل والوصف ، والكوفيون على أن الفعل أصل لهما ، وذهب أبو بكر بن طلحة إلى أن كلاً منها أصل برأسه . المسألة في الإنصاف (٤٣٥/١) وشرح التسهيل لابن مالك (١٧٨/٢ - ١٧٩) ، وارتشاف الضرب (٢٠٢/٢) ، وشرح الكافية للرضي (١٩١/٢ - ١٩٢) ، وشرح التصريح (٣٢٥/١) . (٢) في المخطوط : إلا هما .

(٣) هو مذهب لبعض البصريين كالفارسي ، واختاره الشيخ عبد القاهر . التصريح (٣٢٥/١) (٤) قال : (اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث) . وكذا قال في اسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل . شرح الكافية للرضي (١٩٨/٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢١٢) .

(٥) الإنصاف (٢٣٥/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١٧٨/٢ - ١٧٩) ، وارتشاف الضرب (٢٠٢/٢) . (٦) (٧) تكملة يقتضيها السياق .

(٨) لاوذ ملاوذة ولواذا : استر . اللسان (٣٥٦/١٢) « لوذ »

(٩) في المخطوط : « فرعية » .

حذف المفعول المطلق ، وقيام نائب مقامه

ويجوز أن يحذف المؤكد فيقوم مقامه مرادفه ، نحو : « أحببته مَقَّةً ^(١) » وشنأته بُغْضًا ^(٢) وفرحت جَذَلًا ^(٣) ، وجلست قعودًا « واسم مصدره ، كقولهم : « أعطى عطاءً » فلو كان اسم المصدر عَلَمًا لم يقيم مقام المصدر ^(٤) .

وإذا حذف المبين قام مقامه نوعه مثل : « رجع القهقرى » ^(٥) أو وصفه ، كقوله تعالى : ﴿ وَادْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا ﴾ [آل عمران : ٤١] أو هيئته ، مثل : « الكافر يموت ميتةً شُوءٍ » أو آله مثل : « ضربته سَوْطًا » ، والأصل : ضربته « ضربًا » ^(٦) بِسَوْطٍ ^(٧) « فحذف المصدر وحرف الجر ، وأقيمت الآلة مقامه ، أو كُليته » ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ [النساء : ٧١] أو بَعْضِيَّتِهِ ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ إِلَيْكُمْ وَيَسْتَخْلِفُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّونَهُ شَيْئًا ﴾ [هود : ٥٧] ^(٨) معناه - والله أعلم - ولا تضرونه بَعْضُ الضَّر ، وقد يقوم مقام المصدر ضميره ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ ﴾ [المائدة : ١١٥] الشاهد في الضمير الثالث ، وكذا يقوم مقامه الإشارة إليه ، كقوله : « لأَجِدَنَّ ذَلِكَ الْجِدَّ » وما يقوم مقامه وقته ، كقول الشاعر :

(١) المِقة : الحبة . اللسان (٤٠٩/١٥) « ومق » .

(٢) يقال : « شَنئْتُ » بالكسر ، و « شَنَأْتُ » بالفتح ، ومعناها : أبغض .

(٣) الجَذَل : مرادف الفرح ، والتقدير : « أحببته وومقته مَقَّةً ، وشنأته « وشنئته » وبغضته بُغْضًا ، وفرحت وجذلت جَذَلًا ، وجلست وقعدت قعودًا » هذا عند الجمهور ؛ لأنه منصوب عندهم بفعل مضمر من لفظه وعند المازني منصوب بالفعل الظاهر . شرح التصريح (٣٢٧/١) .

(٤) نحو : « بَرِيْرَةٌ » وفجر فجَارٍ . وحِمْد حَمَادٍ ، فلا يستعمل مؤكَّدًا ولا مبيَّنًا ؛ لأن العلم زائد معناه على معنى العامل ، فلا ينزل منزلة تكرار العامل ، ولأنه كاسم الفعل فلا يجمع بينه وبين اسم الفعل ولا ما يقوم مقامه . شرح التسهيل لابن مالك (١٨٠/٢ - ١٨١) .

(٥) ومثله : قَعَدَ الْقَرْفَصَاءُ وقد جعل « الْقَهْقَرَى » ، والقرفصاء « نائين عن المصدر مع أنهما مصدران لـ « قهقر » ، وقرفص « ؛ لأنهما يكونان مصدرين إذا جاءا وراء فعليهما ، أما بعد « رجع ، وقعد » فهما اسمان لنوع مخصوص من الرجوع ، ولتنوع مخصوص من القعود . حاشية الصبان (١١٣/٢) .

(٦) سقط سهوًا من المخطوط .

(٧) وقيل : الأصل : « ضربته ضَرْبَ سَوْطٍ » فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه . شرح التصريح (٣٢٨/١) .

(٨) قال الزمخشري : (من ضري قط ؛ لأنه لا يجوز عليه المضار والمنافع ، وإنما تضرون أنفسكم) . الكشف (٣٨٩/٢) .

٣٠٨ - أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدًا وَعَادَ كَمَا عَادَ السَّلِيمُ مُسَهَّدًا (١)

أي : اغتماض ليلة أرمد : فحذف المصدر وأقام « الليلة » مقامه ، ونصب « الأرمد » للضرورة ، وإن كان مجرورًا ليوافق عجز البيت ، ويقوم مقام المصدر عدده (٢) كقوله تعالى : ﴿ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور: ٤] ، ويجوز أن يقوم مقام المصدر « ما » الاستفهامية أو الشرطية ، مثال الأول : « ما تضرب زيدًا ؟ » (٣) ، ومثال الثاني « ما شئت فاصنع » أي : « أي صُنِعَ شئت فاصنع » .

حذف عامل المصدر

فَصَلَ : ص ويجوز حذف عامل المصدر للدليل حالي أو مقالي ، مثال الحالي : أن ترى شخصًا قدم من سفر ، فتقول له : « قدومًا مباركًا » بتقدير « قدمت » ، وأما المقالي فكأن تقول لمن قال لك : « ما سرت » « بلى سيرًا طويلًا » بتقدير : « سرت سيرًا » وهذا إذا كان المصدر غير مؤكد ، فأما المؤكد فزعم ابن مالك (٤) أنه لا يحذف عامله ؛ قال : لأنه جيء به ؛ لتقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف [أ/٦٨] لهما وقد تعقبه ابنه بأنه قد حذف جوارًا في نحو : « أنت سيرًا » ووجوبًا في نحو : « أنت سيرًا سيرًا » ، في نحو : « سَقِيًا وَرَعِيًا » (٥) .

(١) من الطويل . قائله الأعشى - ميمون بن قيس - ديوانه (١٨٥) . خزانة الأدب (١٦٣/٦) ، والدرر (١٦١/١) ، وشرح الأشموني (١١/١) ، وشرح المفصل (١٠٢/١٠) ، والهمع (١٨٨/١) اللغة : أَلَمْ تَغْتَمِضْ : استفهام تقرير ، والخطاب لنفسه تجريدًا ، وفي المخطوط « مغتمض » « وعاد ما عاد » وفي رواية : « فبت كما بات ، وليلة أرمد » أي : ليلة رجل أرمد ، وقد نصب للضرورة وهو مجرور في الأصل بالفتحة نيابة عن الكسرة ، والسليم : اللديغ من الأضداد ؛ تفاؤلاً بأنه سيسلم ، كما قالوا : للمهلكة مفازة وللعطشان مفازة ، وللعطشان ناهل . والمسهد : الذي لا ينام . شرح شواهد المغني للسيوطي (٥٧٨/٢) . المعنى : أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ اغتماضًا ، مثل اغتماض ليلة الرجل الأرمد - ويعني نفسه - وبت كما بات اللديغ لا ينام إلا اغتماضًا .

الشاهد : قوله : « ليلة أرمد » ؛ حيث نصبت « ليلة » ؛ لأنها نابت عن المصدر ، وهي وقته ، والتقدير : « اغتماضًا مثل اغتماض ليلة الأرمد » . (٢) في المخطوط : « عدد »

(٣) أي : أي ضرب تضربه

(٤) شرح الكافية الشافية (٦٥٧/٢) . وصرح بذلك في الخلاصة ٢٩ فقال :

وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِتَلِيلِ مُتَسَعِّغِ

(٥) شرح الألفية لابن الناظم (٢٦٥ - ٢٦٦) وقال : (لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر ، فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى) وقيل : إن هذه المصادر بدل من اللفظ بفعلها وليست مؤكدة . شرح ابن عقيل (١٧٥/٢ - ١٧٦) ، والتصريح (٣٢٩/١ - ٣٣٠) .

وإذا أقيم المصدر مقام فعله امتنع ذكره معه ، لأنه جمع بين العوض والمعوّض ، وهو باطل ، والمصدر القائم مقام فعله قد لا يكون له فعل مثل : « وَئِيلَ زَيْدٍ ، وَوَيْحَهُ » فيقدر ^(١) له عامل من معناه على حد : « قعدت جلوسًا » ، وقد يكون له فعل مستعمل لكن لم يسمع ^(٢) ذكره معه ، وهذا ضربان :

واقع في الطلب ، وواقع في الخبر ، والطلب قد يكون دعاء مثل : « سَقِيَا لَزِيدٍ ، وَرَعِيَا لَهُ وَجَدْعًا لَعَمْرُو وَكَيْيَا لَهُ » ^(٣) وقد يكون أمرًا أو نهيًا : « قِيَامًا لَا قَعُودًا » ^(٤) وقد يكون استفهامًا توبيخيًا .

مثل : « أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ قَرْنَؤُكَ » ^(٥) وأما الواقع في الخبر فصنفان :

صنف سماعي ، وصنف قياسي .

فالسماعي ما لم يوجد له ضابط يضبط به ، ودلت القرينة على عامله ، كقولهم : « حَمْدًا » ^(٦) في تذكر النعمة ، و « صَبْرًا » عن ضدها ، و « عَجَبًا » عند ظهور مُعْجَبٍ ، و « مَسْرَةً » عند خطاب مرضي عنه ، وفي ضده : « لَا كَيْدًا ، وَلَا هِمًّا » بتقدير : « لَا يَكِيدُنِي ، وَلَا أَهْتَمُّ لَكَ » .

وأما القياسي ففي مسائل :

أولها : أن يكون تفصيلًا لأثر مضمون جملة قبله ، كقوله تعالى : ﴿ فَشُدُّوا لَوْنًا ﴾ [محمد : ٤] ومضمونها الأمر بشد اللون ، وقد فصل أثر المضمون للمن ، والفداء ^(٧) ،

(١) قيل : يقدر : أحزن الله زيدًا وتله ، وأحزن الله زيدًا وتيحه ؛ لأن الويل والويح بمعنى الحزن ، وقيل : يقدر : « أهلك » ؛ لأنهما بمعنى الهلاك ، وقيل : يقدر قبل « ويل » عذب ؛ لأنها كلمة عذاب ، وقيل « ويح » رحم ؛ لأنها كلمة ترحم . التصريح (٣٣٠/١) . (٢) « لم » سقطت سهوًا من المخطوط .

(٣) والأصل : « سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًا ، وَرَعَاكَ اللَّهُ رَعِيًا ، وَكَوَاهُ اللَّهُ كَيْيَا وَجَدْعَهُ اللَّهُ جَدْعًا » وهو قطع طرف الأنف والشفة أو الأذن أو غير ذلك - « وَلَزِيدٍ وَلَعَمْرُو » تقديره : إرادتي أو دعائي لزيد ، وإرادتي أو دعائي على عمرو ، وقيل : التقدير : أعني ، واعترض عليه بأنه متعدد بنفسه ، وهو جملتان على هذا الرأي وهو رأي البصريين ، وعلى رأي الكوفيين كلام واحد ، لتعلقها بالمصدر على رأيهم . مغني اللبيب (٢٩٢) ، والتصريح (٣٣٠/١ - ٣٣٧) ، وحاشية ياسين (٣٣٠/١) ، وحاشية الصبان (١١٧/٢) .

(٤) أي : قم قيامًا ولا تقعد قعودًا . (٥) أي : أتتواني تواتيًا .

(٦) أي : « أحمَدُ الله حمْدًا ، وأصبر صبرًا ، وأعجب عجبًا ، وأكرمك كرامةً ، وأسرك مسرةً » ، و « كرامةً » اسم مصدر أكرم . الكتاب (٣١٩/١) ، وشرح التصريح (٣٣١/١ - ٣٣٢) .

(٧) في قوله تعالى : ﴿ فَشُدُّوا لَوْنًا فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءٌ ... ﴾ [محمد : ٤] ، والتقدير : فإما تمثنون منًا ، وإما تفدون فداءً .

فلو كان المصدر أثر مضمون جملة لكنه ليس بتفصيل ؛ لجاز التصريح بعامله مثل : « فَشَدُّوا الْوُثَاقَ فَيَقْتُلُوا ^(١) قَتْلًا » ، وكذا يجوز التصريح بعامله إن وقع تفصيلاً لمضمون مفرد أو مضمون جملة ، مثال الأول : « زيد إما أن يسافر سفرًا قريبًا أو بعيدًا » . وبيان كون ما قبل المصدر مفردًا أن الحرف المصدرى ، وهو « أن » وما بعده في تأويل مفرد ، ومثال الثاني : زيد يسافر سفره القريب أو البعيد .

ثانيتهما : أن يكون بعد « إلا » أو معنى « إلا » أو كان مكرراً ، وعامله في الجميع خبر عن اسم عين ، مثل : « ما زيد إلا سيرا » ^(٢) « وإنما زيد سير البريد » و « زيد سيرا سيرا » . وثالثها : أن يكون المصدر علاجياً ^(٣) جيء به للتشبيه تالياً لجملة مشتملة عليه وعلى صاحبه نحو : « مررت فإذا زيد له صوتٌ صوت حمارٍ » فلو كان المصدر ليس علاجياً ، مثل : « لزيد علمٌ علم الفقهاء » ^(٤) أو كان علاجياً لكن لا للتشبيه ، نحو : « لزيد صوتٌ صوت حسنٍ » ^(٥) لم يكن مما حذف عامله وجوباً ، بل يجب

(١) في المخطوط : « فيقتلون » .

(٢) وحذف وجوباً ؛ لأن التكرار عوض من اللفظ بالفعل ، والحصير ينوب مناب التكرير ، فلم لو يكن مكرراً ولا محصوراً جاز الإضمار والإظهار نحو : « أنت سيرا ، وأنت تسير سيرا ، والاحترار باسم العين عن اسم المعنى نحو : « أمرك سيرا سيرا » ، فيجب أن يرفع على الخبرية هنا لعدم الاحتياج إلى إضمار فعل هنا ، بخلاف اسم العين ، فإنه يؤمن معه اعتقاد الخبرية . شرح الأشموني بحاشية الصبان (١١٨/٢ - ١١٩) . وأجاز سيويه الرفع في هذا كله على سعة الكلام ، فتقول : « إنما أنت سيرا » فتجعله خبراً ومن ذلك : فإنما هي إقبال وإدبار فجعلها الإقبال والإدبار ، فجاز على سعة الكلام . الكتاب (٣٣٦/١ - ٣٣٧) .

(٣) معنى المصدر العلاجي ما يحتاج في إحداثه إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء ، كالضرب والشم ، والمعنوي بخلافه كالعلم والذكاء . التصريح (٣٣١/١) . وقال سيويه : (فإنما انتصب هذا ؛ لأنك مررت به في حال تصويت ، ولم ترد الآخر صفة للأول ولا بدلاً منه ، ولكنك لما قلت : « له صوت » علم أنه قد كان ثم عمل فصار قولك : « له صوت » بمنزلة قولك : « فإذا هو يصوت » ، فحملت الثاني على المعنى ... كأنه توهم بعد قوله : « له صوت يصوت صوت الحمار أو يتديه أو يخرج منه صوت حمار » ، ولكنه حذف هذا ؛ لأنه صار « له صوت » بدلاً منه) . الكتاب (٣٥٦/١) ، ويجوز الرفع على البدلية أو الوصفية مع استيفاء الشروط إن كان نكرة ، وقد ذكرهما سيويه ، ويجوز أن يكون خبر المحذوف ، وتمتنع الصفة إن كان معرفة ولا يجوز إلا في الضرورة وقال الخليل : تجوز الصفة أيضاً على تقدير : مثل ، وذهب ابن خروف إلى أن الرفع مرجوح ؛ لأن الثاني ليس هو الأول ، والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور إلى أن النصب والرفع متكافئان ؛ لأن في النصب التقدير والأصل عدمه . الكتاب (٣٦٠/١ - ٣٦١) ، وشرح التصريح (٣٣٣/١ - ٣٣٤) .

(٤) ونحو : له رأي رأي الأصلاء ، وفرق بينه وبين العلاجي في النصب ؛ لأنه بمنزلة : له يد وله شرف وله دين ، وهذا لا ينصب ؛ لأنهم يستغنون عنه بـ « يتدين وليس له دين ، ويتشرف وليس له شرف » بخلاف العلاجي . الكتاب (٣٦٢/١) . (٥) في المخطوط : « تلى » .

رفعه ، والمراد بـ « العلاج » ما يحتاج إلى تحريك عضو ، كالقتل والشتم :
ولو تلا (١) المصدر مفردًا ، نحو : « صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ » أو تلا جملة لم تشتمل
على صاحبه ، نحو : « مررت فإذا في الدار نَوْحٌ نَوْحُ الحَمَامِ » (٢) لم يكن أيضًا مما
[٦٨/ب] حذف عامله وجوبًا بل هو مرفوع في الأولين وجوبًا ، وفي الثالثة اختياريًا ،
وينتظم في سلك المسألة المستوفاة الشروط قول الشاعر :

٣٠٩ - مَا إِنْ يَمَسَّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيِّ الْمَحْمَلِ (٣)

فـ « طَيِّ المحمل » منصوب بإضمار فعل وجوبًا ؛ لاستيفائه الشروط غير أن ما قبله
- أعني « حرف الساق » - في تأويل جملة لا جملة صريحة (٤) .

ولا يتعين في المصدر العلاجي المستوفى للشروط نصبه ، بل إتياعه جائز والأولى
إتياع صفته إن قامت مقامه ، وإذا أفاد المصدر طلبًا جاز أن يرتفع بالابتداء أو على
الخبرية كقول الشاعر :

٣١٠ - شَكََا إِلَيَّ جَمَلِي طُولُ الشَّرَى صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلَى (٥)

(١) ولم ينصب هذا ؛ لأن الآخر هو الأول ، ولأنه أراد الوصف ، قال سيويه : (وإنما ذكرت الصوت
تركيدًا ، ولم ترد أن تحمله على الفعل) . الكتاب (٣٦٣/١) .

(٢) لأن الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور للمصدر .

(٣) من الكامل وقد نسب لأبي كبير الهذلي . خزنة الأدب (١٩٤/٨) ، وشرح أشعار الهذليين
(١٠٧٣/٣) ، وشرح التصريح (٣٣٤/١) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢٩٠) ، وشرح
شواهد المغني للسيوطي (٢٢٧/١) ، الكتاب (٣٥٩/١) ، والمقاصد النحوية (٥٤/٣) .

اللفظة : إلا منكب : يروى : إلا جانب . والمحمل : حمالة السيف .

المعنى : وصف صاحبًا له كان في سفر ، وقيل : فرسًا له ، ويقال : إن ذلك صاحب هو تأبط شراً ،
وصفه بالتفاف الجسم والضمير ؛ لانشغاله عن الأكل بالغزو والأسفار ، يقول : إذا نام علي جنبه لم يمس
الأرض إلا منكبه وجانب ساقه ، وجعله مثل حمالة السيف في ضميره ودقته . شرح شواهد سيويه لابن
السيرافي (٣١٥/١) . والمقاصد النحوية (٥٦/٣) .

الشاهد : قوله : « طَيِّ المحمل » ؛ حيث نصب بتقدير : « يطوى طَيِّ المحمل » على غرار : « له صوت
صوت حمار » وما قبل « طَيِّ » بمنزلة : « له طي » .

(٤) أشرت إليه سابقًا . وفي المخطوط : « وطى المحمل » بالواو .

(٥) من الرجز . قائله المبلد بن حرمة . أمالي المرتضى (١٠٧/١) ، وشرح أبيات سيويه للسيرافي
(٣١٧/١) ، وشرح الأشموني (١٠٦/١) ، والكتاب (٣٢١/١) .

اللفظة : شكا : يروى : يشكو ، وفي المخطوط : « شكى » بالياء ، الشرى : سير الليل عامته ، وقيل : سير الليل
كله وهو تذكره العرب وتوثته صبر جميل ، يروى : صبرًا جميلًا . وهو في المخطوط . اللسان « سرا » .
المعنى : ظاهر .

ويجوز في المصدر المكرر ^(١) أن يرتفع على الخبرية ، ومثله المحصور والمؤكد نفسه ، والمفيد خبراً ، كقول الشاعر :

٣١١ - عَجَبْتُ لَيْتَكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فَيَكُمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبُ ^(٢)

الرابعة والخامسة : ^(٣) المصدر المؤكد لجملة هي نصٌّ في معناه ، نحو : « له على ألف اعترافاً » ^(٤) والثاني : المؤكد لجملة تصير به نصّاً - أيضاً - نحو : « زيد ابني حقاً » ^(٥) والأصح ^(٦) منع كل من هذين المصدرين من التقدم على ما قبله .

= الشاهد : « صبر جميل » ، حيث رفع المصدر على الابتداء أي : صبر جميل أمثل أو أصلح من الشكوى ، أو على الخبرية ، أي : الأمر صبر جميل كما قدره سيويه ، قال سيويه : « والنصب أكثر وأجود ؛ لأنه يأمره » . الكتاب (٣٢١/١) .

(١) مثل : أنت سيرا سيرا ، وإنما أنت سيرا ، وما أنت إلا سيرا . وقد سبق التعليق عليه .
(٢) من الكامل . نسب لضمرة بن جابر . ولهني بن أحمر الكناني ، ولهمام بن مرة ، ولرؤبة بن العجاج - وليس في ديوانه - الدرر (١٦٤/١) ، الحماسة الشجرية (٢٥٦/١) ، وشرح الأشموني (٩٧/١) ، وشرح المفصل (١١٤/١) ، والكتاب (٣١٩/١) ، الهمع (١٩١/١) . وكان لقائل هذا الشعر أخ يسمى « جُنْدَبًا » وكان أبوه وأهله يؤثرونه عليه ، فأنف ذلك ، فقال هذا الشعر . المقاصد النحوية (٣١٩/٢) .
اللغة : قضية : نصب على التمييز ، وقيل هذا البيت قوله :

هَلْ فِي الْقَضِيَّةِ أَنْ إِذَا اسْتَفْنَيْتُمْ وَأَمِنْتُمْ فَأَنَا الْبَعِيدُ الْأَجْنَبُ
وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أَدْعَى لَهَا وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْثُ يُدْعَى لْجُنْدَبُ
هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصُّغَارُ بِعَتِيهِ لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

المعنى : عجب من جعلهم حظه منهم أن يستعان به في الشدة ، وي طرح في الرخاء - ويحاس : يصلح .
شرح شواهد سيويه لابن السيرافي (٢٧١/١ - ٢٧٢) .

الشاهد : قوله : « عجب » ؛ حيث رفع على الابتداء ، وجعل تلك خبراً له . قال سيويه : (وقد جاء بعض هذا رفقا يبتدأ ثم يبنى عليه) . الكتاب (٣١٩/١) .

(٣) من المصادر القائمة مقام أفعالها الواقعة في الخبر .
(٤) فجملة « له على ألف » نصٌّ في الاعتراف ؛ لأنها لا تتحمل غيره . التصريح (٣٣٣/١) .
(٥) جملة « زيد ابني » تحتل الحقيقة والمجاز ، فجاء المصدر « حقاً » ، ليرفع المجاز فهو مؤكد لغيره .
الأشموني بحاشية الصبان (١١٩/٢) .

(٦) فلا يجوز : اعترافاً له على ألف درهم ، ولا : « حقاً هو ابني » ؛ لأن العامل فيه يفسره مضمون الجملة من جهة المعنى ، فالتقدير : له على ألف درهم أعترف بذلك اعترافاً ، وهو ابني أحقه حقاً ، فأشبهه بذلك ما العامل فيه معنى الفعل فلم يتقدم ، وأجازه قوم مستدلين بقولهم : حقاً زيد منطلق ، وأول علي أنه نصب على الظرف لا المصدر ، وزعم الشلوين أن فيه معنى القسم ، فلذلك قدم ، وأجاز الزجاج توسطه ، نحو : هذا حقاً عبد الله وهو مسموع من كلامهم ، قال : « لأنه إذا تقدم جزء ، فقد تقدم ما يدل على الفعل » . ارتشاف الضرب (٢١٥/٢) ، وجمع الهوامع (١٩٢/١) .

السادسة : المصدر المثني إذا كان معناه التكرار ، نحو : لَبَيْتُكَ ، وَسَعَدْتُكَ ، وَحَنَانُكَ ، وَهَذَا ذِيكَ ، وَذَوَالَيْكَ « غير أن العامل المقدر في « لبيك ، وهذا ذيك » من معناهما وفي البواقي من لفظها ^(١) .

عمل المصدر عمل فعلي

فَصْلٌ : يعمل المصدر عمل فعله إن حل محل « أَنْ » والفعل في المضى والاستقبال ، أو « ما » والفعل في الحال ، ولم يصغر ^(٢) فلا يجوز : « أعجبني ضَرْبُكَ زَيْدًا » ولو انتفى الشرط الأول بأن كان المصدر بدلًا من اللفظ بفعله ، نحو : « ضربًا زَيْدًا » لم يكن « زَيْدًا » فيه معمولًا للمصدر ، بل لعامله المحذوف ، وأجاز بعضهم ^(٣) أن يكون معموله [ويجوز إعمال] ^(٤) ، نحو : « عجبت من ضربك زَيْدًا الْحَسَنَ » بخفض « الحسن » ، فلو قدمت التابع على المعمول لبطل عمله .

إعمال ضمير المصدر

وفي إعمال ضمير المصدر قولان ^(٥) أصحهما - هو مذهب البصريين - عدم

(١) أي : أدوال دواليك ، وأسعد سعديك ، وأتحنن حنانيك « على أنه بمعنى : تُحَنَّنًا » وأحن على ما هو الأنسب بلفظ « حنانيك » وأسرع هذاذك ، وأقيم لبيك ، أو أجب لبيك ، والشيوخ الصبان على أن عاملها من لفظها ، والتقدير : ألب لبيك . الأشموني بحاشية الصبان (٢٥٢/٢) ، وفي المخطوط : « غير أن العامل في لبيك المقدر من معناها وفي البواقي من لفظها » والصواب ما أثبت . الأشموني (٢٥٢/٢) ، وشرح التصريح (٣٧/٢) .

(٢) ولم يحد بالتاء كـ « عجبت من ضربك زَيْدًا » وأن يكون مفردًا ، فلا يعمل مثني ولا مجموعًا ، نحو : « عجبت من ضَرْبِكَ زَيْدًا ، وضَرْبِكَ زَيْدًا » ، واختلفوا في الجمع المكسر ، فأجازه قوم ، واختاره ابن مالك مثل : وَعَدْتُ وَكَانَ الْحَلْفُ مِنْكَ سَجِيَّةً مَوَاعِيدَ عَزُوقٍ أَخَاهُ يَثْرِبَ [الطويل]

فنصب أخاه بـ « مواعيد » ومنعه آخرون وعليه أبو حيان وهؤلاء يقدرُونَ عاملاً للنصب ، أي : وعده أخاه . ارتشاف الضرب (١٠٧/٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١٧٣/٣) ، الهمع (٩٢/٢) . (٣) شرح الكافية الشافية (٣٩٦/١) تحقيق علي محمد معوض وزميله . دار الكتب العلمية - بيروت . (٤) قال أبو حيان - بعد أن ذكر توابع قد اتبعت المصدر - : (فإن أخرت هذه التوابع بعد أخذ المصدر متعلقاته جاز) . الارتشاف (١٧٤/٣) .

(٥) أجازه الكوفيون قال أبو حيان : (ولا يوجد في كلام العرب : « يعجبني ضرب زيد عمرًا وهو بكرا » ، وأجاز الفارسي وابن ملكون وابن جني جواز إعماله في المجرور لا في المفعول الصريح) . ارتشاف الضرب (١٧٣/٣) ، والهمع (٩٢/٢) .

الجواز ومثاله - إن أردت إعماله - : « مروري بزيد حسن ، وهو بعمره قبيح » ^(١) فتعلق « بعمره » بـ « هو » الراجع إلى المرور ، ولا يلزم أن يكون له مرفوع إلا ^(٢) إن كان بدلاً ، ولا يتقدم معموله عليه ؛ إذ لا يتقدم جزء الصلة على الموصول ، وما أوهم خلاف ذلك فنادر ^(٣) أو بتقدير عامل ، والجمهور على هذا الإطلاق ، وذهب ^(٤) بعض المحققين من المتأخرين إلى جواز تقديم الظرف والجار والمجرور ؛ لاغتفارهم فيهما ما لا يغتفر في غيرهما ، ولا يجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله بفواصل ^(٥) .

أقسام المصدر العامل

ثم إن كان المصدر مضافاً فعمله أكثر ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [البقرة : ٢٥١ ، والحج : ٤٠] ، وإن كان منوطاً فعمله أقيس ^(٦) كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾ [٦٩/أ] ﴿ يَتِيمًا ﴾ [البلد : ١٤ ، ١٥] وإن كان « بأل » فعمله ضعيف ^(٧) كقول الشاعر :

(١) وقد خرج قول زهير :

وَمَا الْحَزْبُ إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ وَذُنُوتُمْ وَمَا هُوَ غَنَاهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرْجَمِ

على أن « عنها » متعلق بالحديث ، والتقدير : « وما هو الحديث عنها » والحديث بدل من « هو » . شرح التسهيل لابن مالك (١٠٦/٣) . (٢) في المخطوط : « إن لا إن كان » .

(٣) كقوله تعالى : ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ [يوسف : ٢٠] أي : زاهدين فيه ، وكقول الشاعر [الهزج] :

وَبَغِضُ الْحِلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِيْلٌ لِلذَّلَّةِ إِذْعَانُ

فقوله : « للذلة » متعلق بمصدر محذوف لا بالمذكور ، أي : إذعان للذلة . شرح التسهيل لابن مالك (١١٤/٣) .

(٤) كالرضي ؛ إذ قال : (وأنا لا أرى منعا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفاً أو شبهه ، نحو قولك : « اللهم ارزقني من عدوك البراءة وإليك الفرار » ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ ، وقال : ﴿ بَلَغَ مَعَهُ السَّنَى ﴾ ومثله في كلامهم كثير ، وتقدير الفعل في مثله تكلف) . شرح الكافية للرضي (١٩٥/٢) .

(٥) كما لا يفصل بين الصلة والموصول ، فلا يقال : « عجبت من ضربك الشديد زيذا » وما أوهم خلاف ذلك ، فتقدير عامل مثل : ﴿ إِنَّمَا عَلَى رَجَبٍ لَنَائِدٌ ﴾ [الطارق : ٨ ، ٩] فإن ظاهره أن « يوم » منصوب بـ « رجعه » ، ولا يجوز لاستلزامه الفصل بالخبر « لقادر » ، فتعين أن يقدر عامل ، أي : « يُرجعه يوم » . شرح التسهيل لابن مالك (١١٤/٣) ، وجمع الهوامع (٩٣/٢) .

(٦) وأنكره الكوفيون ، وقالوا : (إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فياضمار فعل يفسره المصدر من لفظه ، كقوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴾ [البلد : ١٤ ، ١٥] التقدير : « يطعم » وَرَدَّ بِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ) . جمع الهوامع (٩٣/٢) .

(٧) في عمل المعرف بأل مذاهب ، أحدها : جوازه ، مثل : عجبت من الضرب زيد عمراً ، وهو مذهب سيويه - الكتاب (١٩٢/١) ونقل عن الفراء ، ثانيها : عدم الجواز ، وهو مذهب الكوفيين والبغداديين وجماعة من البصريين كابن السراج ، ثالثها : يجوز علي قبح ، وهو مذهب الفارسي وجماعة من =

٣١٢ - ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يُخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ (١)

ويجوز إضافته إلى فاعله ثم يأتي مفعوله كآية الدفع ، وأما إضافته إلى مفعوله ، ثم يأتي فاعله ، فنادر كقول الشاعر :

٣١٣ - أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمُئْتُ مِنْ نَسَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ (٢)

وقال سيبويه (٣) : (ضرورة ، ويشكل قوله : « بالحديث » - أعني قوله ﷺ :

= البصريين . رابعها : إن عاقب الضمير « أل » جاز ، نحو : إنك والضرب خالداً المسيء أي : وضربك ، وإلا فلا نحو : عجبت من الضرب زيد عمرًا ، وهو مذهب ابن الطراوة وأبي بكر بن طلحة ، واختاره أبو حيان . ارتشاف الضرب (١٧٧/٣) ، والهمع (٩٣/٢) .

(١) من المتقارب . قائله مجهول . أوضح المسالك (٢٠٨/٣) ، وخزانة الأدب (١٢٧/٨) ، والدرر (١٢٤/٢) ، وشرح الأشموني (٣٣٣/١) ، وشرح ابن عقيل (٩٥/٣) ، وشرح المفصل (٥٩/٦) ، والكتاب (١٩٢/١) .

اللفظة : النكايه : الإضرار . يخال : يظن . يراحي : يباعد أو يؤخر .

المعنى : يهجو رجلاً الضعف والعجز عن مكافأته أعداءه ، والانتصاف منهم إذا ظلموه ، وهو يظن أن الفرار يؤخر أجله . المقاصد النحوية (٥٠٠/٣ - ٥٠١)

الشاهد : قوله : « ضعيف النكايه أعداءه » ، حيث عمل المصدر المعرف بـ « أل » عمل فعله ، فنصب معموله ، وهو ههنا « أعداءه » .

(٢) من البسيط . قائله الأقيشر الأسدي - المغيرة بن الأسود - ديوانه (٦٠) . الإنصاف (٢٣٣/١) ، وأوضح المسالك (٢١٢/٣) ، وخزانة الأدب (٤٩١/٤) ، والدرر (١٢٥/٢) ، وشرح الأشموني (٣٣٧/٢) ، والمقتضب (٢١/١) ، والهمع (٩٤/٢) .

اللفظة : التلاد : المال القديم . والنشب : النال الأصيل . والقواقيز : جمع قاقوزة ، وهي أوان يشرب بها ويروى : القوارير : جمع قارورة . وأفواه : يروى بالرفع فاعلاً ؛ وبالنصب مفعولاً ؛ لأن من قرعك فقد قرعته . والأباريق : جمع إبريق . شرح شواهد المغني للسيوطي (٨٩٢/٢) .

المعنى : أفنى ما جمعت من مال ، ودور ، وضياح وغيره ضربي الكؤوس بأفواه الأباريق كناية عن الشرب . الشاهد : قوله : « قوع القواقيز أفواه الأباريق » ، حيث أضيف المصدر « قرع » إلى مفعوله ، ثم أتى فاعله هذا على رواية الرفع لـ « أفواه » ، وهى ما قصدتها الشارح ، أما على رواية النصب لـ « أفواه » فقد أضيف المصدر إلى فاعله ثم أتى مفعوله . ومثل هذا البيت قول الشاعر :

تَنْفِي بَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيِ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ [البسيط]

والدراهم : جمع دزهم لغة في درهم ، وتنقاد : نقد ، والصياريف : جمع صيرف ، والياء للإشباع . حاشية الصبان (٢٨٩/٢) .

(٣) ظاهر كلام سيبويه خلاف ذلك ؛ حيث قال بعد المصدر المنون : (وإن شئت حذف التنوين كما حذف في الفاعل ، وكان المعنى على حاله إلا أنك تجر الذي يلي المصدر فاعلاً كان أو مفعولاً ؛ لأنه اسم قد كفت عنه التنوين ، كما فعلت ذلك بفاعل ، ويصير المجرور بدلاً من التنوين معاقباً له ، وذلك قولك : « عجبْتُ من ضربه زيدًا » إن كان فاعلاً ، ومن ضربه زيدٌ ، إن كان المضمَر مفعولاً ، وتقول : « عجبْتُ =

« وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » ^(١) ، أما إضافته إلى فاعله ، ثم لا يأتي مفعوله ، وبالعكس فلا ندور في شيء منهما مثال الأول قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ ﴾ [إبراهيم: ٤٠] ومثال الثاني : قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ [فصلت: ٤٩] ^(٢) ، وإذا أضفت المصدر إلى ظرف أتيت بمفعوله بعد ذلك على ما كان عند تنوين المصدر ، نحو : « عرفت انتظار يوم الجمعة زيداً عمراً » ، ومنع الفراء ^(٣) ذكر فاعل المصدر المنون ، فكذا هنا .

وإذا جر المفعول فيجوز مراعاة محله ، فيرفع التابع أو ينصب ، ومراعاة لفظه فيجر التابع ، مثال مراعاة محله برفع التابع قول الشاعر :

٣١٤ - حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُغُفِّ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ ^(٤)

= من كسوة زيد أبوه ، وعجبت من كسوة زيد أباه . الكتاب (١٩٠/١) ، فقد صرح بأن المصدر يليه المفعول ، ومثل ذلك .

(١) جزء من حديث « بُنِيَ الإسلام على خمس » أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب : الإيمان - باب : قول النبي ﷺ : « بُنِيَ الإسلام على خمس » (٣٤/١ - ٣٥) ، والترمذي في سننه في أبواب : الإيمان - باب ما جاء بُنِيَ الإسلام على خمس (١١٩/٤) .

(٢) والأصل : « دعائي » بإضافة المصدر إلى ياء المتكلم الفاعل . ثم حذفت ، وأصل الثاني : « دعائه الخير » فحذفت الفاعل ، وأضيف المصدر إلى المفعول ، فالمفعول محذوف في الأول : أي : « دعائي إياك » والفاعل محذوف في الثاني على ما قدر . التصريح (٦٤/٢) وأما قوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران: ٩٧] فقد ذهب ابن السيد إلى أن « من » فاعل - ونسبه أبو حيان إلى بعض البصريين - وقد ضعف من جهة اللفظ بأن إضافة المصدر إلى المفعول ثم مجيء الفاعل بعده قليل ، ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر ، وأما من جهة المعنى يكون أن الله قد أوجب الحج على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم ، والأكثر على أن « من » بدل بعض من كل ، أي : من استطاع إليه سبيلاً منهم ، وذهب الكسائي إلى أنها شرطية ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : « من استطاع إليه سبيلاً منهم فعليه الحج ، أو فعلية ذلك » ومذهب الأكثرين أرجح ؛ لقلة الحذف ، وعدم الاعتراض عليه من جهة المعنى أو اللفظ . البحر المحيط (١٢/٣ - ١٣) ، ومغني اللبيب (٦٩٤ - ٦٩٥) ، ونتائج الفكر (٣٠٩ - ٣١٠) .

(٣) وذهب السيرافي إلى أنه يجوز أن لا يقدر فاعل ألبته ، ويتنصب المفعول بالمصدر في نحو : ﴿ أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْبَغَةٍ ۖ يَتِيمًا ﴾ [البلد: ١٤، ١٥] كما ينتصب التمييز في « عشرين درهماً » ، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون ألبته ، وزعم أنه لم يسمع عن العرب ، قال أبو حيان : (والفراء سامع لغة) . ارتشاف الضرب (١٧٥/٣) .

(٤) من الكامل . قائله ليبد بن ربيعة . ديوانه (١٢٨) . الإنصاف (٢٣٢/١) ، وأوضح المسالك (٢١٤/٣) ، وخزانة الأدب (٢٤٢/٢ ، ٢٤٥) (١٣٤/٨) ، والدرر (٢٠٢/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٧/٢) ، وشرح المفصل (٤٢/٢ - ٤٦) ، والهمع (١٤٥/٢) .

اللغة : تهجر : حتى سار هذا المسحل وهو الحمار الوحشي مع أتانته في الهاجرة ، وهي نصف النهار : وهاجها : أي : العير هاج الأتان في وقت الرواح لطلب الماء ، أي : أزعجها . ويروى : هاجه : أي العير : =

فرفع « المظلوم » وإن كان صفة للمعقب المجرور ، ومثال مراعاة محله بالنصب ، قول الآخر :

٣١٥ - قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَنًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَّانَا ^(١)

ف « اللّيان » منصوب بالعطف على محل « الإفلاس » ؛ إذ هو في الأصل مفعول ، ومثال مراعاة اللفظ فيجر التابع واضح ^(٢) ، لكن إن كان المجرور ضميرًا ، فلا يجر تابعه على اللفظ بالعطف إلا بإعادة الخافض على ما تقدم في باب العطف .

اسم المصدر

ويشرك المصدر في معناه لفظ يسمى اسم مصدر ، وهو ما بدئ بميم زائدة لغير المفاعلة ، أو كان بزنة مصدر الثلاثي ، وفعله متجاوز ذلك أو كان علمًا .

فالأول ، كقول الشاعر :

٣١٦ - أَظْلُومٌ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظُلْمٍ ^(٣)

= المعقب : الغريم الطالب ؛ لأنه يأتي في عقب غرامه . المقاصد النحوية (٥١٥/٣) .

المعنى : طلب الحمار الوحشي أتانته في وقت الرواح ؛ ليطلب الماء وكان طلبه لها يزعاج ، كطلب الغريم الذي مَظَّلَه طويلاً .

الشاهد : قوله : « المظلوم » ؛ حيث رفع حملاً على محل « المعقب » الذي هو فاعل أضيف إلى المصدر « طلب » .

(١) من الرجز . لرؤبة بن العجاج في ملحقات ديوانه (١٨٧) ونسب لزياد العنبري . أوضح المسالك (٢١٥/٣) ، وخزانة الأدب (١٠٢/٥) ، والدرر (٢٠٣/٢) ، وشرح المفصل (٦٥/٦) ، والكتاب (١٩١/١ - ٢٩٢) .

اللفظة : دايئت : من المدائنة . وحسان : اسم رجل . مخافة : مصدر مضاف إلى المفعول ، والفاعل محذوف . والليانا : بفتح اللام وكسرهما ، والكسر أقيس ، والفتح أكثر ، وليس في المصادر « فَعْلَان » بفتح الفاء إلا « اللّيان » عند من فتح اللام و « الشّئان » بتسكين النون ، والفتح أكثر ، وهو مصدر ، وقيل : صفة وهو الذي يلوى بالحق ، أي : يمتل به . شرح شواهد المغني للسيوطي (٨٦٩/٢) .

المعنى : دايئت بهذه الجارية حسان مخافة من إفلاسه ، ومطله .

الشاهد : قوله : « واللّيانا » ، حيث عطف على محل الإفلاس ، فهو في الأصل مفعول أضيف إلى المصدر ، وقيل : يجوز أن يعطف على مخافة ، أي : ومخافة الليان ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وقيل : يجوز أن ينتصب على أنه مفعول معه ، أي : « مع الليانا » . شرح شواهد المغني للسيوطي (٨٦٩/٢) . (٢) نحو : يعجبني أكل زيد الظريف .

(٣) من الكامل . للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه (٩١) ، والعرجي في ديوانه (١٩٣) ، وأوضح المسالك (٢١٠/٣) ، وخزانة الأدب (٤٥٤/١) ، وشرح الأشموني (٣٣٦/٢) ، وشرح شواهد =

والثاني كـ « وُضوء » ^(١) في قولك : « تَوْضَأُ وُضُوءًا » ، والثالث كـ « حَمَادٍ » ، ويعمل الأول عمل فعله باتفاق ، ولا يعمل الثالث باتفاق ، وفي الوسط قولان ^(٢) .

أوزان المصدر

فَصْلٌ : في ضبط لفظ المصدر .

المصدر الثلاثي

ولنبداً بمصدر الثلاثي ، وهو ضربان : قياسي وسماعي ، والكلام الآن في القياسي ، فنقول : إن كان الفعل متعدياً ، فقياس مصدره « فَعَّلَ » بفتح الفاء وسكون العين سواء انفتحت عين فعله أو انكسرت .

= المغني للسيوطي (٨٩٢/٢) ، ومراتب النحويين (١٢٧) ، ومغني اللبيب (٥٣٨/٢) .
اللغة : أظلم : ويروى : أسليم ، وأظلم ، وهو الصحيح ، ترخيم « ظَلَمَ » وظلّمة تصغير « ظلمة » ، وهي أم عمران زوجة عبد الله بن مطيع ، وكان الحارث بن خالد يتشبه بها ، ولما مات زوجها تزوجها . والهمزة حرف نداء - وعلى رواية : « أظلم » فهو صيغة مبالغة لظلمة على أنها ظالمة له في إصابتها إياه - ومصابكم : مصدر ميمي بمعنى إصابتكم . وقد عارض اليزيدي المازني ، وقال : (إن الصواب « رَجَلٌ » بالرفع وهذا يفسد المعنى ، لأن المقصود الإخبار بأن إصابة هذا الرجل ظلم . وقد جعل هذا اسم مصدر تبعاً لابن النازم وابن هشام في التوضيح ، وكذلك فعل الأشموني في باب إعمال المصادر ، أما في أبنية المصادر فقد جعله مصدرًا ، وجعله ابن هشام مصدرًا في شرح الشذور . تحية : مصدر لـ « أهدى السلام » من باب : قعدت جلوسًا . المقاصد النحوية (٥٠٤/٣) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٨٩٣/٢) ومغني اللبيب (٦٩٧ - ٦٩٨) . شرح الألفية لابن النازم (٤١٦) ، وأوضح المسالك (٢٠٩/٣) والأشموني (٢٨٧/٢ - ٣١٠) . المعنى : يا ظليم - أو يا ظلموم - مبالغة في ظلمة - إن إصابتكم رجلاً أهدى السلام تحية ظلم . الشاهد : قوله : « مصابكم رجلاً » ؛ حيث عمل « مصابكم » عمل فعله فنصب رجلاً ، وهو مصدر ميمي بمعنى الإصابة .

(١) الوضوء : بضم الواو اسم للحدث أي : التوضؤ ، وفتح الميم اسم لما يتوضأ به أي للماء .
(٢) منعه البصريون ؛ لأنه وضع في الأصل لغير المصدر ، وأجازوه الكوفيون والبغداديون ؛ لأنه الآن دال على الحدث ومنه قول الشاعر [الوافر] :

وَبَغْدَ عَطَائِكَ الْمَائَةِ الرِّثَاءَا

أَكْفَرَا بَغْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي

وقوله [البسيط] :

يَشْفِيكَ قُلْتُ صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

قَالُوا كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُضْغِيَّةٌ

وقوله [الطويل] :

جِنَانًا مِنْ الْفِرْدَوْسِ فِيهَا يُخَلَّدُ

لِأَنَّ نَوَابَ اللَّهِ كُلُّ مُوَحَّدٍ

ارتشاف الضرب (١٧٩/٣) ، والتصريح (٦٤/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢٨٨/٢) .

نحو : « ضرب ضربًا ، وشرب شربًا » ^(١) وإن كان قاصرًا ومفتوح العين فمصدره « الفُعُول » ، نحو : « رَكَع رُكُوعًا » إلا إن دل على تقلب ، أو امتناع ، أو داء ، أو صوت ، أو سير ، فمصدره في الأول : « الفَعْلَان » ، نحو : « جال جَوْلَانًا » ، وفي الثاني « الفِعَال » ^(٢) بكسر الفاء ، نحو : « جمع جَمَاحًا » ، وفي الثالث والرابع : « الفَعَال » بضمها نحو : « مَشَى [ب/٦٩] بطنه مُشَاءً ، وصرخ صُرَاحًا » ، وفي الخامس « الفَعِيل » نحو : « رحل رَحِيلًا » ويدخل « الفَعِيل » في الرابع أيضًا نحو : « زَارَ زَيْرًا » وإن كان الفعل على « فَعِلَ » بكسر العين ، وهو قاصر فمصدره « الفَعْل » بفتح فائه وعينه سواء كان مضعفًا وهو الذي عينه ولامه من جنس واحد نحو : « شَلِلَ شَلَلًا » أم معتلًا ، نحو : « جَوَى جَوًى » ^(٣) - وكان أصله : « جَوًى » فلما تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا - أم غيرها ، نحو : « فَرِحَ فَرَحًا » إلا إن كان من الألوان فالمصدر على « فُعْلَة » بضم الفاء وسكون العين كـ « أَدَمَة » ^(٤) ، وَشُمْرَة ، وَخُضْرَة « فإن دل « فَعِلَ » بفتح العين وكسرها على حِرْفَة أو ولاية فمصدره الـ « فَعَالَة » بكسر الفاء ، نحو : « تَجَرَ تَجَارَة وَسَفَرَ سَفَارَة - أي : أصلح - وولى ولاية » وحمل على الحرفة ضدها ، نحو : « بَطَلَ بَطَالَة » ^(٥) .

وإن كان الفعل مضموم العين فمصدره الـ « فَعَالَة » بفتح الفاء ، والـ « فُعْلَة » مثل : « فَضَحَ فَصَاحَة ، وَعَذَّبَ عَذْوَبَة » وقياسه أيضًا ، الـ « فُعْل » بضم الفاء وسكون العين عند بعضهم ^(٦) نحو : « حَسَنَ حُسْنًا » وما جاء مخالفًا لما تقرر فسيبيله السماع ، نحو : « شَرِبَ شَرَبًا ، وَنَكَحَ نِكَاحًا » ^(٧) .

(١) وشُرِبًا - سماعًا - اللسان (٦٤/٣) « شرب » .

(٢) في المخطوط : « الفَعْلَان »

(٣) الجَوَى : الحُرْفَة : وشدة الوجد من عشق أو حزن . اللسان (٤٣٠/٢) « جوا »

(٤) الأذمة : الشُمْرَة ، والقراة والوسيلة إلى الشيء ، يقال : فلان أدمتي إليك ، أي : وسيلتي ، ويقال : بينهما أذمة وملحة ، أي : تَحْلُطَة - اللسان « آدم » .

(٥) وَبَطَالَة : - سماعًا - أي : تعطل فهو بطال . اللسان (٤٣٣/١) « بطل » .

(٦) هو ابن عصفور المقرب (١٣٣/٢) ، وقال أبو حيان : (وغلط ابن عصفور ، فزعم أن المقيس في فَعْل هو فُعْل ، نحو : « قبح ، وحسن ») . ارتشاف الضرب (٢٢٢/١) وهو رأي الزجاج أيضًا ، وهو خلاف ما قال سيبويه : (وأما الفُعْل من هذه المصادر ، فنحو الحُسْن والقُبْح والفعالة أكثر) . الكتاب (٢٨/٤) وانظر الأشموني بحاشية الصبان (٣٠٦/٢) .

(٧) قال سيبويه : (وقد جاء بعض مصادر ما ذكرنا على فعال ، وذلك نحو : « كذبه كِذَابًا ... ونظيره : سقته سَيَاقًا ، ونكحها نِكَاحًا » . الكتاب (٧/٤) .

واعلم أن المصدر الساكن العين المجرد قد جاء مثلث الفاء ، نحو : « ضَرَبَ » ،
وفشَقَ وشُغِلَ » ، والمختوم بالتاء كذلك كـ « رَحْمَةٌ ، ونَشْدَةٌ ، وضُفْرَةٌ » ومثله المؤنث
بالألف المقصورة كـ « دَعْوَى ، وذِكْرَى ، وبُشْرَى » وكذا المختوم بالألف والنون
الزائدتين كـ « لَيَّانٌ ، وحِزْمَانٌ ، وغُفْرَانٌ » .

فإن كانت العين متحركة فهي إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، وفأؤه
كذلك فتضرب حركات الفاء في حركات العين ، والحاصل من ضرب ثلاثة في
ثلاثة تسعة ، لكن لم يأت من ذلك إلا أربعة ، وهي « طَلَبٌ » بفتحيتين ، و « خَنَقٌ »
(١) بفتح أوله وكسر ثانيه ، و « صِغَرٌ » بعكسه ، و « هُدًى » بضمة ففتحة ، وإن
تحركت عينه وفأؤه مع زيادة الألف والنون لم يأت إلا على بناء واحد كـ « نَزْوَانٌ »
(٢) فإن كان تحرك الفاء والعين مع زيادة التاء لم يأت منه إلا بناءان :

أحدهما : « غَلَبَةٌ » والثاني : « سَرِقَةٌ » فإن تحركا مع مدة هي ألف جاء في الفاء
الحركات الثلاث كـ « ذهابٌ ، وصرافٌ ، وسؤالٌ » ، وكذا لو كان في الكلمة مع ما
ذكر « هاءٌ » التأنيث كـ « زِهَادَةٌ ، وِدْرَايَةٌ ، وبِغَايَةٌ » فإن كانت المسألة بحالها غير أن
قبل تاء التأنيث ياء زائدة ، فالفاء مفتوحة (٣) لا غير كـ « كَرَاهِيَةٌ » فإن تحركت الفاء
والعين مع زيادة الواو لم يأت إلا بناءان ، وهما : « دُخُولٌ » بضميتين ، و « قَبُولٌ »
بفتحة (٤) فضمة ، فإن صحب الواو تاء التأنيث ، فليس إلا الضم كـ « ضُهِوبَةٌ » (٥)
فإن تحركت (٦) مع زيادة الياء لم يأت إلا بناء واحد ، نحو : « وَجِيفٌ » (٧) فإن كان
المصدر ميمياً [أ/٧٠] جاء في عينه الفتح والكسر والضم ولا تكون فأؤه إلا ساكنة ،
نحو : « مَذْخَلٌ ، ومَرْجَعٌ ، ومَكْرُمٌ » (٨) والأول قياسي ، والثالث نادر ، وبعضهم (٩)

(١) قال سيويه : (وقد جاء المصدر أيضًا على فِعْلٍ ، وذلك « خَتَقَهُ يَخْتَقُهُ خَيْقًا ») . الكتاب (٦/٤) .

(٢) وَطُوفَانٌ ، وَدَوْرَانٌ ، وَجَوْلَانٌ ، وَحَيْدَانٌ ، وَمَيْلَانٌ . الكتاب (١٤/٤ - ١٥) .

(٣) في المخطوط « فالفاء مفتوحة » والأفضل ما أثبت . (٤) في المخطوط : « بفتحيتين »

(٥) قال سيويه : (وقالوا : الضُّهُوبَةُ ، فشبهوا ذلك بأرعن والرُّعُونَةُ » . الكتاب (٢٦/٤) . وهي
البياض الذي خالطته حُمْرَةٌ . اللسان « صهب » .

(٦) في المخطوط : « فإن تحرك » والأفضل ما أثبت .

(٧) الوجف : سرعة السير . اللسان « وَجِفَ » .

(٨) على رأي بعض الكوفيين وأنكره سيويه ، وقال : (ليس في الكلام مَفْعَلٌ ، وقال بعض الكوفيين : قد
جاء « مَفْعَلٌ » كَمَكْرُمٍ وَمَعُونٍ) . الكتاب (٩٠/٤) ، وارتشاف الضرب (٢٣٠/١) .

(٩) كابن هشام في التوضيح (٢٠٩/٣) ، وقال في شرح الشذور (٥٣٣ - ٥٣٤) دار الفكر : (ويسمى
المصدر الميمي وإنما سموه أحيانًا اسم مصدر تجوزًا) . وانظر الأشموني بحاشية الصبان (٢٨٧/٢) .

يسمى هذا النوع اسم مصدر ، وقد تقدمت الإشارة إليه قبيل هذا ، فإن ختم بـ التانيث ، فالعين مفتوحة أو مكسورة ^(١) .

مثال الأول : « مَسْعَاة » ومثال الثاني : « مَحْمِدة » .

مصادر غير الثلاثي

وأما مصدر غير الثلاثي ، فقياس مصدر « فَعَّل » « التفعيل » كـ « كَلَّمَ التكليم ، و [كَذَّب] ^(٢) التّكذيب » وأما قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِدَابًا ﴾ [النبا: ٣٥] بالتشديد ، وفي قراءة ^(٣) الكسائي بالتخفيف فسماعي ، فإن كان الفعل معتل اللام ، فقياس مصدره « التَّفْعِيلَة » نحو : « زَكَّى تَزْكِيَة » ، وأصله : « تَزْكِي » بياء مشددة فحذفت إحدى الياءين والتزمت الهاء عوضاً عنها ، وشذ قول الشاعر :

٣١٧ - فَهِيَ تُنْزِي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا كَمَا تُنْزِي شَهْلَةً صَبِيًّا ^(٤)

وإن كان الفعل على « أَفْعَل » فمصدره على « إِفْعَال » بكسر أوله كـ « أَعْطَى إعطاء » فإن كانت عينه معتلة نقلت حركتها إلى فائه ثم قلبتها ألفاً ؛ لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فيلتقي ألفان هذه وألف المصدر ، فيجب حذف إحداهما ^(٥) ؛ لالتقاء الساكنين ثم يعوض من المحذوف تاء التانيث ، ويجوز حذفها في الإضافة ، كقول الله تعالى : ﴿ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ ﴾ [الانباء: ٧٣، والنور: ٣٧] ^(٦) وإن كان الفعل أكثر من

(١) في المخطوط : « فالعين مفتوح أو مكسور » .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) النشر في القراءات العشر (٣٩٧/٢) ، والبحر المحيط (٤٠٦/٨)

(٤) من الرجز . قائله مجهول . أوضح المسالك (٢٤٠/٣) ، وشرح الأشموني (٣٤٩/٢) ، وشرح الشافية (١٦٥/١) ، وشرح المفصل (٥٨/٦) ، والمقرب (١٣٤/٢) .

اللغة : فهي : يروى : « وهي » ويرى : « بات » بدل « فهي » . تنزي : من التنزية وهي رفع الشيء إلى فوق . شهلة : العجوز الكبيرة .

المعنى : شبه يديها إذا جذبت بهما الدلو ؛ ليخرج من البئر يدي امرأة ترقص صبيًا وخص الشهلة ؛ لأنها أضعف من الشابة ففي تنزي الصبي لإجهاد . المقاصد النحوية (٥٧٢/٣) .

الشاهد : قوله : « تنزياً » ؛ حيث أتى على « تفعيل » وهو قياس مصدر الصحيح على فَعَّل ، وهذا غير صحيح والقياس فيه « تنزية » على تفعلة كـ « زَكَّى تَزْكِيَة » و « سَمَّى تَسْمِيَة » .

(٥) مذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف الألف الثانية لزيادتها وقربها من الطرف ، وذهب الأخفش والفراء أن المحذوف الألف الأولى . المقتضب (٢٤٣/١) . ومثاله : أقام إقامة ، وأراد إرادة ، وأبان إبانة ، وأعان إعانة » .

(٦) وقال سيبويه : (وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل ... قال الله : ﴿ لَا تُلْهِمِهِمْ بَخْرَةً ﴾ =

أربعة وقد ابتداءً ^(١) بهمزة وصل ، فقياس مصدره أن يكسر ثالثة ، ويزاد قبل آخره ألف كـ « استخرج استخرَجًا » ثم إن كان هو ^(٢) والذي قبله ^(٣) معتل اللام انقلبت لامه همزة ؛ لأنها لما تحركت إثر فتحة انقلبت ألفًا فالتقى ألفان فانقلبت الأخيرة همزة فإِذَا من التقاء الساكنين .

فإن قيل : « لا نسلم أن قبلها فتحة بل ألفًا ، ولا تكون إلا ساكنة ؟ »

قيل : المراد فتح ما قبل الألف ولا تعد حائزة ؛ لأنها ساكنة والساكن في حكم الميت فوجوده كالعدم ، فإن كان عين هذا معتلاً صنع فيه كما صنع في القسم الذي قبله غير أن التاء هنا لم أحفظ حذفها في الإضافة ^(٤) .

فإن كان الفعل على وزن « تَفَعَّلَ » ، أو تَفَاعَلَ » فقياس مصدره ضم رابعه ، نحو : « تَدَحْرَج تَدَحْرُجًا ، وَتَعَلَّمَ تَعَلَّمًا ، وَتَغَافَلَ تَغَافُلًا » وشذَّ « تَمَلَّقَ تَمَلَّقًا » ^(٥) ، فإن كان معتل اللام قام الكسر مقام الضم ، نحو : « تَوَلَّى تَوَلَّىًا وَتَوَانَى تَوَانِيًا » ^(٦) .
ولـ « فَاعَلَ » مصدران : أحدهما : « المُفَاعَلَة » ، والآخر « الفِعَال » ، نحو : « قَاتَلَ مُقَاتَلَةً وَقِتَالًا » وقد جاء « قِتَال » لكن يمتنع « الفِعَال » إن كان الفعل مثلاً يائياً ، وشذَّ « يَأْوُمُّهُ يَوْمًا » ^(٧) .

ولـ « فَعَلَّلَ » أيضًا مصدران ، أحدهما :

« الفَعْلَلَة » والآخر « الفِعْلَال » بكسر الفاء إلا أن المقيس الأول ، نحو : « دَحْرَج

= وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ﴿...﴾ وقالوا : أريته إراءً ، مثل أقمته إقامًا ؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعرضوا) . الكتاب (٨٣/٤) .

(١) في المخطوط : « ابتدئ » .

(٢) مثل : « اصطفى اصطفاء » ، والأصل : « اصطفائي » .

(٣) نحو : « إيتاء » وأصله : « إيتاي » تحركت الياء إثر فتحة ؛ لعدم الاعتداء بالألف . فقلبت ألفًا ثم التقى ألفان ، فقلبت الثانية همزة ؛ لأن الألف لا تقبل الحركة .

(٤) قال أبو حيان : (وشذ استقامًا مصدر استقام جاء بغيرها) . ارتشاف الضرب (٢٢٥/١) .

(٥) في المخطوط : « تَمَلَّقًا » وهو ليس بشاذ ، وشذ أيضًا « يَكَلِّمُ وَتَجَمَّلُ » في تكلم وتجميل . ارتشاف الضرب (٢٢٦/١) .

(٦) وتجلى تجليًا ، وإنما قلبت الضمة كسرة ، لتسلم الباء من قلبها واوًا ، فيؤدي ذلك إلى وجود ضمة بعدها واو في آخر اسم معرب ، وذلك مرفوض ؛ لأن الأسماء عرضة ؛ لأن تضاف إلى ياء المتكلم ، فتقلب الضمة كسرة والواو ياء وتدغم في ياء المتكلم كـ « مُسْلِمِي » . التصريح (٧٦/٢) .

(٧) يا ومث الرجل مياومة ويومًا : عاملته أو استأجرته اليوم ، وعاملت مياومة : أي : مشاهرة . اللسان « يوم » .

دَحْرَجَةً وِدَحْرَاجًا « فإن كان « فَعَلَّلَ » مضاعفًا وهو الذي فاؤه [٧٠/ب] ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الأخيرة من جنس ف « الْفَعْلَالُ منه بكسر الفاء وفتحها » ، نحو : « زَلَزَلَ زِلْزَالًا » والأكثر أن يعني بالمفتوح اسم الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ ﴾ [الناس : ٤] .

أي : الموسوس ، والمصدر الميمي ما زاد على ثلاثة على زنة اسم مفعوله ، كقوله تعالى : ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ ﴾ [الإسراء : ٨٠] . وأما ما جاء من المصدر على وزن « تَفْعَال » ك « تَزْدَادُ وَتَجْوَالُ » ^(١) أو على وزن « فَعِيلِي » ك « جِثِّي » و « رَمِيًا » فمقصود به المبالغة وعليه قول عمر - رضي الله تعالى عنه - ^(٢) : « لَوْلَا الْخُلَيْفِي لَكُنْتُ مُؤَذَّنًا : أي لو لاما يشغلني من أمر الخلافة .

وربما جاء المصدر على « مفعول » ك « مَعْشُور ، وَمَيْشُور ، وَمَقْشُور » ونازع في ثبوت ذلك سيبويه ^(٣) ، وربما جاء - أيضًا - على « فاعلة » ك « عافية ، وعاقبة ، وباقية ، وكاذبة » لكنه أقل مما قبله .

وإذا أردت بناء المصدر للمرة من الثلاثي أتيت على « فَعْلَةٌ » بفتح الفاء ، نحو : « ضربته ضَرْبَةً » إلا ما كان بناء المصدر العام عليها ، فيدل على المرة بالوصف ، مثل : « رحمته رحمةً واحدةً » .

اسما المرة والهيئة

وإن أردت الدلالة على الهيئة كسرت الفاء كقوله ﷺ : « إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ » ^(٤) فإن كان المصدر العام بكسر الفاء دل على

(١) البصريون على أن التفعال مصدر يدل على الكثرة ، وليس مبنياً على « فَعْلٌ » والفراء وغيره من الكوفيين على أنه بمنزلة « التفعيل » والألف عوض من الياء ، ورجح ابن مالك وغيره هذا الرأي ، لكونه « التفعال » للتكثير و « فَعْلٌ » المضعف كذلك ، ولكونه نظير « التفعيل » باعتبار الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها ، وهذا الرأي أفضل لقوة حجته . ارتشاف الضرب (٢٢٨/١) ، وحاشية الصبان (٣٠٩/٢)

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (٥٦/٦) .

وكذلك : « الْحِجْزِي » قال سيبويه : (وأما الْحِجْزِيُّ فكثرة الحث كما أن الرَّمِيًا كثرة الرمي ، ولا يكون من واحد) . الكتاب (٤١/٤) ومنه الدَّلِيلُ ، وهو كثرة علمه بالدلالة ورسوخه فيه ، و « الْقِتْيَتِي » كثرة القول بالشيء والنميمة والخليفة : كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها ، و « الْهَجْجَرِي » كثرة الكلام السيئ وقد جاء لواحد في هذه الألفاظ . الكتاب (٤١/٤) ، وشرح المفصل (٥٦/٦) .

(٣) الكتاب (٩٧/٤) وقد أثبت الأَخْفَشُ والفراء . ارتشاف الضرب (٢٢٢/١) .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب : الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان - باب : الأمر =

الهيئة بالوصف ك « نَشَدَ الضَّالَّةُ نَشْدَةً عَظِيمَةً » .

وإن أردت المرة مما زاد على ثلاثة ألحقت المصدر بالتاء ك « استخراجة » فإن كان بناء المصدر عليها ألحقته الوصف ، نحو : « استعاذة واحدة » .

ولا تتأتى الهيئة مما زاد على ثلاثة ، وشذ « تَعَمَّهَمِ عِمَّةٌ » ، واختمرت المرأة خِمْرَةً .
فصل : ومما يعمل عمل الفعل الظرف والجار والمجرور المعتمدان ، فيعملان ^(١) عمل « استقر » ، ومثال الظرف : « أعندك زيد ؟ » ، ومثال الجار والمجرور قوله تعالى حكاية : ﴿ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ ﴾ [إبراهيم : ١٠] ^(٢) .

ف « زيد » في المثال و « شك » في الآية فاعلان بما قبلهما ، ويجوز أن يكونا مبتدئين وما قبلهما الخبر ^(٣) أما إن لم يعتمد ^(٤) الظرف ، ولا الجار والمجرور لم يعملوا بل ههما خبران ، وما بعدهما مبتدأ ، وأجاز الأنخفش ^(٥) أن يكونا عاملين .

اسم الفعل

فصل : ومما يعمل عمل الفعل اسمه ^(٦) وهو ما ناب عن عمل الفعل معنى ،

= بإحسان الذبح والقتل وتحديد الشفر (٧٢/٦) ، والنسائي في سننه في كتاب : الضحايا - باب : الأمر بإحداد الشفرة (٢٢٧/٧) ، وباب : ذكر المنقلة التي لا يقدر على أخذها (٢٢٨/٧) ، و « باب حسن الذبح » (٢٢٩/٧) ، وابن ماجه في سننه في كتاب : الذبائح - باب : إذا ذبحت فأحسنوا الذبحة (١٠٥٨/٢) ، والدارمي في سننه في كتاب : الأضاحي - باب في حسن الذبحة (٨٢/٢) ، وأحمد في مسنده (١٢٣/٤ - ١٢٤ - ١٢٥) .

(١) في المخطوط : « ويعملان » بالواو . (٢) وفي المخطوط : « أفي شك » سهواً .
(٣) لأن الأصل عدم التقديم والتأخير ، ورجح الفاعلية قوم منهم ابن مالك وابن هشام مع جواز الابتدائية أيضاً ، ورجح قوم الابتدائية ، وأوجبها السهيلي ، وأجاز ابن عصفور وجهاً ثالثاً في نحو : « ما في الدار زيد » وهو أن يكون « زيد » مرفوعاً على أنه اسم لـ « ما » الحجازية مع أن الخبر متقدم ، والمشهور بطلان العمل لتقدم الخبر ولو ظرفاً . مغني اللبيب (٧٢٢ - ٧٢٣) ، وجمع الهوامع (١٠٧/٢)
(٤) نحو : في الدار زيد ، وعندك زيد .

(٥) والكوفيون ؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط . جمع الهوامع (١٠٧/٢)
(٦) ذهب الكوفيون إلى أنها أفعال مرادفة لما تفسر به ، وذهب جمهور البصريين إلى أنها أسماء أفعال ، وذهب بعض البصريين إلى أنها أسماء استعملت استعمال الأسماء ، واتصلت الضمائر بها ، وذهب أبو القاسم الخضراوي - من نحاة الأندلس - إلى أن نحو : « مَيَّةٌ ، وَصِيَّةٌ ، وَبَلَّةٌ » مما ليس أصله ظرفاً ولا مصدرًا أفعال ، وما أصله مصدر أو ظرف فمنصوب بفعل مضمحل لا يجوز إظهاره ، وذهب بعض المتأخرين - ابن صابر - إلى أنها أسماء ، ولا أفعالا ولا حروفاً بل هي خالفة . ارتشاف الضرب (١٩٧/٣) ، وجمع الهوامع (١٠٥/٢) .

واستعمالاً ، والمراد بالاستعمال كونه أبداً عاملاً غير معمول ، وبه احترز عن المصدر القائم مقام فعله مثل : « ضرباً زيداً » ، وعن الوصف مثل : « أقائم زيد » فإنهما وإن كانا نائبين عن الفعل إلا أنهما يتأثران بالعامل فلا يكونان ^(١) من اسم الفعل .

ويرد اسم الفعل بمعنى الأمر كثيراً كـ « صَبِّ ، وَمِمْ ، وآمِين » ^(٢) ممدوداً ، وهو الأكثر ، ومقصوراً وهو الأقيس بمعنى : « اسكت ، وانكف ، واستجب » وروده [٧١/ب] بمعنى الماضي والمضارع قليل فالذي بمعنى الماضي كـ « بُطَّان » وكـ « سُرعان » و « وَشكان » مثلثي الفاء وكـ « هَيْهَات » بمعنى أبطأ ، وسُرْع ، وبُعْد والذي بمعنى المضارع كـ « أَف » ، وكـ « وَاهَا » ، و « وَئِي » وكـ « أَوْه » بمعنى أَتَضَجَّر وأُعْجَب وأَتَوَجَّع ^(٣) .

ثم اسم الفعل قد يكون مرتجلاً ، وهو ما تقدم ، وقد يكون منقولاً ، والنقل تارة يكون من الظرف كـ : « مَكَانَكَ » و « أَمَامَكَ » و « وَرَاءَكَ » بمعنى اثبت ، وتقدم ، وتأخر ، وتارة من مصدر ، وهو نوعان : مصدر له فعل ، ومصدر لا فعل له ، فالأول كـ « رُوَيْدَ زيداً » بمعنى أمهله وأصله : أروده ارواداً ، فحذف الفعل وأقام المصدر مقامه ، وصغر تصغير الترخيم ، وهو ضم أوله وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ساكنة ثالثة مع حذف زوائده ، فصار « رويد » ثم إن أضفته ^(٤) إلى ما بعده أو نَوْنَتَه ناصباً ما بعده فباق على مصدريته ، وإن فتحته من غير تنوين ونصبت ما بعده فاسم فعل ، والثاني كـ « بَلَّه » بمعنى « دَع » فإن أضفته إلى ما بعده فباق على مصدريته ، وإن فتحته ناصباً ما بعده فاسم فعل ، ويروى بالوجهين قول الشاعر :

(١) في المخطوط : « فلا يكون » .

(٢) قيل : إن « آمين » اسم من أسماء الله ، والتقدير : يا آمين ، وهذا خطأ لوجهين : أحدهما : أن أسماء الله لا تُعْرَف إلا تلقياً ، ولم يرد بذلك سمع . والثاني : أنه لو كان كذلك لبني على الضم ؛ لأنه منادى معرفة أو مقصود . وفيه لغتان : القصر ، وهو الأصل ، والمد وليس من الأبنية العربية . بل هو من الأبنية العجمية ، كهليل وقايل ، والوجه فيه أن يكون أشيع فتحة الهمزة فشأت الألف ، فعلى هذا لا تخرج عن الأبنية العربية . التبيان في إعراب القرآن للمكبري (٨/١ - ٩) . ومقصود الشارح بأن الممدود هو الأكثر ، أي : الأكثر استعمالاً . والأولى على « فعيل » ، والثانية على « فاعيل » . الأشموني بحاشية الصبان (١٩٧/٣) .

(٣) أسقط بعضهم هذا القسم ، وفسره بالماضي : توجعت : تضجرت ، تعجبت . شرح شذور الذهب (٥٢٩) . دار الفكر .

(٤) الإضافة مثل : رُوَيْدَ زيد ، والتنوين مع النصب : رويداً زيداً والفتح مع عدم التنوين : رويدَ زيداً ، وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوباً حالاً عند سيبويه ، نحو : ساروا رُوَيْدًا ، أي : مرودين حال كون السير رويداً أو نعتاً لمصدر مقدر ، نحو : « ساروا رويداً » . الكتاب (٢٤٤/١) ، والتصريح (١٩٨/٢) .

٣١٨ - تَذَرُ الْجَمَاجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّةُ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ ^(١)

وما تُؤَن من هذه الأسماء فنكرة ، وقد التزم ذلك في « وَاهَا - وَوَيْهَا » كما التزم في « أَحَدٌ ، وَغَرِيبٌ ، وَدِيَّارٌ » ^(٢) مما ليس من هذا الباب ، وما لم يُتَوَّن منها فمعرفة ، وقد التزم في « نَزَالٍ ، وَضَرَابٍ » وبأيهما - وهو ما دل على الأمر مما فعله ثلاثي متصرف - كما التزم تعريف المضمرات والإشارات والموصولات ، وما جاء ممنونًا تارة ، وغير ممنون أخرى ، فعلى وجهين : التنكير والتعريف ، وقد جاء بهما ، نحو : « صَبِيٌّ ، وَوَمَةٌ ، وَإِيَّةٌ » كما جاء ذلك في ، نحو : « دَارٌ ، وَغَلَامٌ ، وَكِتَابٌ » . ولا يجوز أن تقدم معمول اسمها عليها خلافًا للكسائي ^(٣) واحتجوا على ذلك

(١) من الكامل . قائله كعب بن مالك . ديوانه (٢٤٥) ، وأوضح المسالك (٢١٧/٢) ، وخزانة الأدب (٢١١/٦ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢٣٢) ، والدرر (٢٠٠/١) ، وشرح الأشموني (٢١٥/١) ، وشرح المفصل (٤٨/٤) ، والهمع (٢٣٦/١) .

اللغة : الجماجم : جمع جمجمة ، وهي إما القبيلة التي تجمع البطون ، وإما عظم الرأس المشتمل على الدماغ . وضاحيًا : بارزًا ظاهرًا ، والهامات : الرؤوس جمع هامة .

المعنى : على رواية الرفع : أن تلك السيوف تترك قبائل العرب الكبيرة بارزة الرؤوس للأبطال ، كأنها لم تخلق في محالها من الأجسام ، أو تترك تلك العظام المستورة مكشوفة ظاهرة ، فكيف الأكف ، أي : إذا كانت حالة الرؤوس هذه مع عزة الوصول إليها ، فكيف حالة الأيدي التي يوصل إليها بسهولة ، وعلى رواية النصب أنها تترك الجماجم على تلك الحالة ، دع الأكف ، فإن أمرها أيسر وأسهل ، وعلى رواية الجر : أنها تترك الجماجم ترك الأكف منفصلة عن محالها ، كأنها لم تخلق متصلة بها . شرح شواهد المغني للسيوطي (٣٣٥/١ - ٣٥٦) . الشاهد : قوله : « بله الأكف » ؛ حيث روي بثلاثة أوجه بالنصب على أن « بَلَّةُ » اسم فعل أمر بمعنى : دَغ ، وبالجر على أن « بله » مصدر بمعنى « تَرَكَ » وبالرفع على أن « بله » بمعنى كيف خبر مقدم و« الأكف » مبتدأ مؤخر ، وقد ذكر الشارح وجهين .

(٢) وَاهَا : أعجب ، وويها : انزجر وأغز . ارتشاف الضرب (٢٠١/٣) . « غريب ، وديار » مرادفان لـ « أحد » ، ولـ « أحد » استعمالات : أحدها : مرادف الأول ، وهو المستعمل في العدد ، نحو : أحد عشر . الثاني : مرادف الواحد بمعنى المنفرد ، نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [الإخلاص : ١] الثالث : مرادف « إنسان » ، نحو : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة : ٦] الرابع : أن يكون اسمًا عامًّا في جميع من يعقل ، نحو : ﴿ فَمَا يَنْكُرُونَ لَيْدٍ ﴾ [الحاقة : ٤٧] وهو المراد هنا وهو ملازم للتنكير غالبًا ، ومن تعريفه قوله [البسيط] : وَلَيْسَ يَظْلِمُنِي فِي حُبِّ غَانِيَةٍ إِلَّا كَعَفْرِو وَمَا عَفَرُو مِنْ الْأَحَدِ

شرح التصريح (٢٠٠/٢) ، ونحو : « صَه ، وَمَه ، وَإِيَه » إذا نونت نكرت بمعنى : اسكت عن أي حديث ، وانكف عن أي حديث وزدني أي حديث ، وإذا لم تنون كانت معرفة فمعناها اسكت عن الحديث أو الحديث المعهود بيننا .

(٣) إذ جاز تقدم معمولها عليها ، إجراء لها مجرى أصولها وجعل منه قوله : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء : ٢٤] والبيت ، وجوز ابن مالك إعمالها مضمرة ، وخرج عليه هذا البيت بجعل دلوي مفعولاً بـ « دونك » مقدراً ، لدلالة ما بعده عليه ، وقد نص على ذلك سيبويه . الكتاب (٢٥٢/١ - ٢٥٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١٣٧/٢) ، وجمع الهوامع (١٠٥/٢) .

بعدم تصرفها ؛ إذ لا تؤنث ولا تلحقها ضمائر الرفع واحتج الكسائي على دعواه بقوله : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: ٢٤] ، ويقول الشاعر :

٣١٩ - يَا أَيُّهَا الْمَائِخُ دَلْوِي دُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ^(١)

وقد أجابوا عما استدل به بأن فيه إضمماراً ، والأصل : « الزموا كتاب الله ، وخذ دلوي » فحذف العامل لدلالة ما بعده عليه ، وهذا وإن كان خلاف الظاهر إلا أنه ارتكب جمعاً بين الدليلين ، ولما أنهى^(٢) الكلام على المصدر وما يتعلق به شرع يتكلم على الظرف ، فقال :

ظرفا الزمان والمكان

« باب ظرف الزمان وظرف المكان . . . إلخ »^(٣) .

وأقول : الثالث والرابع من المنصوبات ظرف الزمان وظرف المكان ، وتعريفهما أن يقال : ظرف^(٤) الزمان وظرف المكان هو اسم الزمان والمكان المضمن معنى « في » باطراد^(٥) .

(١) من الرجز . قائله : جارية من بني مازن . الإنصاف (٢٢٨/١) ، وأوضح المسالك (٨٨/٤) ، وخزانة الأدب (٢٠٠/٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٦) ، والدرر (١٣٨/٢) ، وذيل سمط اللآلئ (١١) ، وشرح الأشموني (٤٩١/٢) ، وشرح المفصل (١١٧/١) ، والهمع (١٠٥/٢)
اللغة : يا أيها : في المخطوط : أيها . المائخ : من ماح إذا انحدر وهو المستقي من أسفل البئر إذا قل مأوه . دونكا : خذ . رأيت : في المخطوط : سمعت . المقاصد النحوية (٣١٢/٤) .
المعنى : ينادي قائل هذا البيت على الرجل الذي يملأ من أسفل البئر يسأله أن يملأ له دلوه ؛ لعلمه بحمد الناس له أو لأفعاله .

الشاهد : قوله : « دلوي دونكا » ؛ حيث جاء ما ظاهره تقدم معمول اسم الفعل عليه ، فاستدل بهذا الظاهر الكسائي على جواز ذلك ، وخرجه البصريون على أنه منصوب بفعل مضمّر دل عليه المذكور ، والتقدير : تناول ، أو باسم فعل مضمّر يفسره المذكور ، والتقدير : « دونكا » وقال ابن هشام : « ويجوز في « دلوي » أن يكون مبتدأ و « دونك » خبره . مغني اللبيب ص (٧٩٤) والمقاصد النحوية (٣١٣/٤) .
(٢) المصنف (ابن أجروم) .

(٣) قال ابن أجروم : (ظرف الزمان : هو اسم الزمان المنصوب بتقدير « في » نحو : اليوم ، والليلة ، وغُدوة ، وبكرة وسحرًا ، وغدًا ، وعتمة ، وصباحًا ، ومساءً ، وأبدًا ، وحيثًا ، وما أشبه ذلك . وظرف المكان : هو اسم المكان المنصوب بتقدير « في » ، نحو : « أمام ، وخلف ، وقُدَّام ، ووراء ، وفوق ، وتحت ، وعند ، ومع ، ولزاء ، وحذاء ، وتلقاء ، وهنا ، وثَمَّ ، وما أشبه ذلك » . الآجرومية (٢٤) .
(٤) يسميه الفراء وأصحابه محلًّا ، ويسمي الكسائي الظروف صفات تسميته ظرفًا عند البصريين .
ارتشاف الضرب (٢٢٥/٢) .

(٥) يحترز به عن نحو : « مُطَرْنَا الْجِبَلِ وَالسَّهْلَ » ، فإنه لا يتصرف فيه بتغيير العامل أو المعمول ، فلا تقول : =

واحترز بالقيد الأول من نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء: ١٢٧] ؛ لأنه وإن كان مضمناً معنى « في » في أحد التأويلين ^(١) إلا أنه ليس بزمان ولا مكان ، واحترز بالقيد الثاني من نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨١] وقوله تعالى : ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [الأنعام: ١٢٤] [٧١/ب] فإن « يوماً » وإن كان زماناً ، و « حيث » وإن كان مكاناً ليسا بظرفين ؛ لأنهما لم يتضمنا معنى « في » بل « يوماً ^(٢) وحيث » في الآيتين منصوبان نصب المفعول به ، والعامل في الثانية محذوف يدل عليه أفعل التفضيل ، وليس العامل أفعل التفضيل ؛ لأنه لا ينصب المفعول به اتفاقاً واحترز بالقيد الثالث عن مثل : « الدار ، والمسجد » في نحو : « سكنت الدار ، ودخلت المسجد » فإنهما وإن تضمنتا معنى « في » لكن لا يطرد تعدي الأفعال على معنى « في » ، لا تقول : « أكلت الدار » ، ولا « قرأت المسجد » وإن جاز « دخلت الدار والمسجد » ، وقد حكى بعض ^(٣) شارحي الألفية فيما بعد « دخلت » ثلاثة أقوال :

عامل الظرف

أحدها : أنه منصوب على الظرفية . ثانيها : أنه منصوب على أنه مفعول به على التوسع . الثالث : أنه منصوب على نزع الخافض ، وصحح ابن الحاجب ^(٤) القول الأول ، وابن مالك ^(٥) والثاني .

ولا بد للظرف من عامل ، وعامله ^(٦) هو اللفظ الدال على المعنى الواقع فيها ، فإن

= أخصبنا السهل والجبل ولا : مطرنا القيعان والتلول ، بل يقتصر في هذا على ما سمع ولا يزداد عليه .

ارتشاف الضرب (٢٢٥/٢) ، وهمع الهوامع (١٩٥/١) .

(١) « وترغبون في أوعن » . (٢) في المخطوط : « يوم » .

(٣) هو ابن عقيل في شرحه للألفية (١٩٧/٢) .

(٤) إذ قال : (وشرط نصبه تقدير « في » وظروف الزمان كلها تقبل ذلك ، وظرف المكان إن كان مبهماً

وإلا فلا ... وما بعد دخلت مثل : « دخلت الدار على الأصح » . شرح الكافية للرضي (١٨٤/١) .

(٥) ولم يجز النصب على الظرفية ؛ لأن المنصوب لا يختص بعامل دون عامل ، ولا باستعمال دون

استعمال فكان يقال : مكثت البيت كما يقال : دخلت البيت ، وكان يقال : زيد البيت فينصب بمقدر ؛

لأن كل ما ينتصب على الظرفية بعامل ظاهر يجوز وقوعه خبراً فينتصب بعامل مقدر ، وهذا لا يفعل في

دخلت الدار أو المسجد ؛ لأنه باق على صورته . شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٠/٢ - ٢٠١) وعلى

نصبه على أنه مفعول به توسعاً ابن الناظم . شرح الألفية لابن الناظم (٢٧٣) .

(٦) في المخطوط : « وعاملها » ، والأفضل ما أثبت .

صرح^(١) به فلا إشكال ، وإن لم يصرح به ، فلا بد من تقديره محذوفًا إما جوازًا أو وجوبًا ، فيحذف جوازًا في مثل أن يقال : « ما صمت أو ما سرت » نفيًا ، فتقول : بلى يومين أو فرسخين ، أي : صمت يومين أو سرت فرسخين .
ويحذف^(٢) وجوبًا في ست مسائل : خمسة قياسية ، والسادسة سماعية .

حذف عامل الظرف جوازًا ووجوبًا

الأولى من الخمسة : أن يقع الظرف صلة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ﴾ [الأعراف : ٢٠٦]^(٣) وتقدير العامل : - والله أعلم - « كانوا استقروا » ولا يجوز أن يقدر غير فعل ؛ إذ لا تكون الصلة إلا جملة .
الثانية : أن يقع خبرًا ، كقوله تعالى : ﴿ وَالرَّكْبُ أَهْلٌ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال : ٤٢] ، ويجوز أن يقدر العامل اسم فاعل كـ « كائن » أو فعلًا كـ « كان » قال ابن الحاجب^(٤) : (وهو مذهب الأكثر) .

الثالثة : أن يقع صفة ، مثل : « رأيت طائرًا فوق غصن » .
الرابعة : أن يقع حالًا ، مثل : « رأيت الهلال بين السحاب » .
الخامسة : أن يقع مشتغلًا عنه بضميره ، مثل : « الشهر صمته » فلك في « الشهر » رفعه فيكون مبتدأ وما بعده الخبر ، ولك نصبه على الظرفية ، فيجب تقدير عامل من لفظ ما بعده وحكم الأولين^(٥) من هذه الثلاثة في أن العامل فيهما اسم أو فعل حكم الثانية .
وأما الثالثة^(٦) فالذي وقعت عليه في كلامهم أن المقدر فيها فعل ، وأما السادسة - وهي السماعية - فجاءت في ألفاظ منها : قولهم : « حينئذ الآن » وتقدير العامل :

- (١) نحو : امكث هنا أزمًا .
(٢) في المخطوط : « وتحذف » ، والصواب ما أثبت .
(٣) والذين عند ربك هم الملائكة - صلوات الله عليهم - ومعنى : « عند » دنو الزلفة ، والقرب من رحمة الله وفضله ؛ لتوفرهم على طاعته وابتغاء مرضاته . الكشاف (١٨٦/٢) .
(٤) نصه : « وما وقع ظرفًا فالأكثر أنه مقدر بجملة » . شرح الكافية للرضي (٩٢/١) .
(٥) الثالثة والرابعة حكمهما حكم الثانية ، وهي التي وقع الظرف فيها خبرًا ، وفي المخطوط : « الأولتين » ، والصواب ما أثبت .
(٦) من الخمسة ، وهي الخامسة « مسألة الاشتغال » فالمقدر فيها فعل ؛ لأنه ينصب به ، أما في حالة الرفع فلا يحتاج إلى تقدير ؛ لأنه يرفع على الابتداء .

« كان ذلك حينئذٍ واسمَع الآن » ^(١) .

ثم اسم الزمان سواء كان مختصًا أو مبهمًا محدودًا ، أو غير محدود يقبل
النصب على الظرفية ، فالختص المعرفة كـ « الأبد ، والأمد ، والصبح ، والمساء »
والمبهم النكرة كـ « حين ، ودهر ، وزمان » والمحدود كـ « اليوم ، والليلة ، والجمعة ،
والشهر ، والسنة » ولا يقبل النصب على الظرفية من المكان إلا المبهم ، وإنما كانت
أسماء الزمان كلها قابلة للنصب على الظرفية ؛ لأن الأصل في العامل فيها أن يكون
فعلًا [٧٢/أ] وأحد مدلولي الفعل الزمان فلما اقتضاها ^(٢) بالنص صح أن يعمل في
جميعها ، وأما المكان فليس مدلولًا للفعل أصلًا ، وإنما يدل عليه بالالتزام ، وإذا دل
فإنما يدل على مكان مبهم ، فإذا لا ينصب على الظرف من المكان إلا المبهم ، وقد
فسر المبهم بالجهات الست ، وهي : « اليمين ، الشمال ، والقُدَّام » ، ومثل الأخير
« التُّلقاء ، والأمام ، والوراء » ومثله « الخلف ، والفوق ، والتحت » وحمل على
الجهات في الإبهام « بريد ، وفَرْسَخ ، ومِيل ، وعند ، ومع ، وجِذَاء ، وهنا ، وثُمَّ ،
ولدى ، ولفظة [مكان] ^(٣) وما بعد « دخلت » مثل : « دخلت دارًا » وأما ما
اتحدت مادته ومادة عامله مثل : « مقعد ومذهب ومزْمَى » من قولك : « قعدت
مَقْعَدَ زَيْدٍ ، وذهبت مَذْهَبَهُ ، ورميت مَزْمَى عمرو » فقليل ^(٤) : من المبهمات لتعددده .
وقيل : من المختصات لإضافته إلى متعين ^(٥) وعلى كل فنصبه على الظرفية قياسي

(١) أصلهما : أن يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا « حينئذٍ الآن » أي : كان ما تقول واقعًا حين إذ كان
كذا ، واسمَع الآن ما أقول لك . شرح التصريح (٣٤٠/١ - ٣٤١) .

(٢) الدلالة على الزمان .

(٣) أمثلتها : جلست أمامك ، ووراءك ، ويمينك ، وشمالك ، وفوقك ، وتحتك ، وسميت سِتًّا باعتبار
الكائن في المكان ، فإن له ست جهات ، وجلست جانب زيد ومكان بكر ، وسرت ميلًا ، وفرسَخًا
وبريدًا ، وجلست معك وحذاءك ، وهنا وثُمَّ وَلَدَى زيد وعنده ، وتوجهت تِلْقَاءَ زيد ، واعترض على
جانب بأنه مما يتعين التصريح معه بـ « في » فلا تقول : جانب زيد ، وإنما تقول في جانب زيد وفي كنفه ،
وكذا لا يقال : داخل الدار ، وجوف البيت ، وخارج الدار ، بل يقال يد في داخل الدار ، وفي جوف
البيت ، ومن خارج الدار . شرح الكافية للرضي (١٨٤/١) ، والتصريح (٣٤١/١) .

(٤) عطفه ابن مالك في الخلاصة (٣٠) على المبهم فقال :

وَكُلُّ وَثِقَةٍ قَابِلٌ ذَاكَ وَمَا يَتَقَبَّلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا

نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَزْمَى مِنْ رَمَى

وقد فسر هذا بأن نحو : « مجلس زيد » وإن تعين بالإضافة فهو مبهم من جهة اختلافه بالاعتبار ، وعدم
كونه محدودًا وأُريد هذا الرأي لحجته ونص جماعة على أنه من المختص ، وهو ظاهر كلام ابن مالك في
شرح الكافية . الأشموني مع حاشية الصبان (١٣٠/٢) . (٥) في المخطوط : « تعين » .

فلو أعملت في المقعد ، والمذهب ، والمزنى « غير » قعد ، وذهب ، ورمى « كان نصبها على الظرفية شذوذاً ^(١) .

فصل : وينتظم في سلك الظرف ما يُن بالظرف ، مثل : « سرت ثلاثين يوماً ، وثلاثين فرسخاً » وكذا ما بين به كُليَّةُ الظرف أو جُزئيَّةُ ، مثال المبين للكلية : « سرت جميع اليوم جميع الفرسخ » ومثال المبين للجزئية : « سرت نصف اليوم نصف الفرسخ » ولا فرق بين الجزئية المعينة كهذا المثال والمبهمة مثل : « ركب زيد بعض اليوم بعض الفرسخ » وينتظم في ذلك السلك أيضاً ما كان صفة للظرف ، مثل : « صمت طويلاً ^(٢) من الزمان » ، و « قصدت ^(٣) شَرْقي الحائط » .

ومما هو في معنى الظرف ما كان محفوظاً بإضافة الظرف ، إليه ثم حذف الظرف وأقيم هذا مقامه ، فإن كان النائب مصدراً ، والمنوب عنه زماناً مبيئاً لمقدار أو لوقت ^(٤) معين كـ « انتظرتك حلب ناقة » وجئتكَ حُفوق النجم ^(٥) ، فكثير وإن كان المنوب عنه مكاناً : « جلست قُرب زيد » أي : مكان قربه فقليل ^(٦) ، ويقل أيضاً أن يكون المنوب عنه زماناً والنائب اسم عين مثل : « لَا أَكَلُمُهُ الْقَارِظِينَ » أي : « مدة غيبة القارظين » فحذف الزمان الذي هو المدة ثم الغيبة ، فقامت الذات مقام الظرف ،

(١) في نحو : « ذهب في رمى عمرو ، ورمى في مذهب زيد ، ومن المستعمل الشاذ ، قولهم : هو منى مقعد القابلة ، ومزجر الكلب وعبد الله مناط الثريا ، وهذا عامله الاستقرار ، والتقدير : هو منى مستقر في مقعد القابلة ، ولو أعمل في المقعد قعد ، وفي المزجر زجر ، وفي المنطاط ناط لم يكن شاذاً . شرح الألفية لابن الناظم (٢٧٥) ، وأوضح المسالك (٢٣٧/٢ - ٢٣٨) .

(٢) تقديره : « زمناً طويلاً » ، ومن الزمان بيان له .

(٣) الأصل : مكاناً شرقياً ، والحائط بيان للمحذوف .

(٤) في المخطوط : لوقته .

(٥) أي : مقدار حلب ناقة ، وزمن خفوق النجم أو وقت خفوق النجم . ارتشاف الضرب (٢٢٥/٢) والتصريح (٣٣٨/١) .

(٦) قال ابن مالك في الخلاصة (٣٠) :

وَقَدْ يَنْتُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٍ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

وكان ذلك كثيراً في ظروف الزمان قليلاً في المكان ، لقرب ظروف الزمان من المصدر ، وبعد ظروف المكان ؛ لأن الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما ؛ فالفعل يدل على المصدر بحروفه ، وعلى الزمان بصيغته بخلاف دلالة الفعل على المكان فبالإلزام الخارجي ، فكل فعل لا بد له من مكان يقع فيه ، فلم يبلغ قوة ظرف الزمان ، فكانت إقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ، ومقام المكان قليلة . التصريح (٣٣٨/١) ، والأشموني بحاشية الصبان (١٣٠/٢) .

ومعنى هذا الكلام : أن رجلين [كانا] ^(١) يجلبان القَرْظ فذهبا يوماً يجلبانه ، فلم يعودا أصلاً ، ثم صار مثلاً يضرب لكل من لا يريد أن يفعل على سبيل التأييد .
وقد أجروا مجرى الظروف ألفاظاً نصبوها على تقدير « في » مثل : « أحقاً أنك ذاهب » ^(٢) ، وكذا « غَيْرَ شَكٍّ » « وَجْهَدَ رَأْيِي » « وَظَنَّا مِنِّي أَنَّكَ ذَاهِبٌ » ، والظروف التي جرت هذه مجراها ظروف الزمان دون ظروف المكان ، ولهذا تقع خبراً عن المعاني دون الجثث ^(٣) .

الظرف نوعان متصرف وغير متصرف

فصل [٧٢/ب] الظروف نوعان :

متصرف : وهو ما جاء تارة ظرفاً كـ « اليوم » في قوله تعالى حكاية : ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ [يوسف : ٩٢] ، وتارة غير ظرف من فاعل ، مثل : « طاب يومنا » ، أو مفعول به ، كقوله تعالى : ﴿ فَكَيْفَ تَنقُوتُ إِن كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ [الزلزل : ١٧] ، ومنهم ^(٤) من جعله ظرفاً أو مبتدأ أو خبر مثل : « يومنا يوم حسن » أو مضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُمْ مِّن فَرَجٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾ [النمل : ٨٩] ^(٥) .
وغير المتصرف : ما لازم الظرفية كـ « قَطُّ وَعَوَظٌ » ^(٦) أو لم يخرج عنها إلا إلى

(١) تكملة يفتضيها السياق . ويروى المثل : « لا آتيك حتى يؤب القارطان » والقارظ هو الذي يجتني القَرْظ ، وهو ورق السَّلم يدبغ به ، ومنابت القَرْظ اليمن ، ويقال : كبش قَرْظي منسوب إلى بلاد القَرْظ . مجمع الأمثال (٢١٢/٢) .

(٢) والأصل : أفي حق ، وقد نطقوا به قال الشاعر [الطويل] :

أفي الحق أني مُغَرِّم بِكَ هَائِم

أوضح المسالك (٢٣٢/٢) . و « أحقاً » منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستقرار علي أنها خبر مقدم « وأنت ذاهب » في تأويل مصدر مرفوع . بالابتداء . « وَغَيْرَ شَكٍّ » ، وَجْهَدَ رَأْيِي ، وَظَنَّا مِنِّي « منصوبات على الظرفية الزمانية توسعاً على إسقاط « في » والأصل : في غير شك ، وفي جهد رأيي ، وفي ظن مني . الكتاب (١٣٤/٣) ، والتصريح (٣٣٨/١ ، ٣٣٩ ، ١٣٥) . وخالف المبرد وتبعه ابن مالك بأن « أحقاً » مصدر بدل من اللفظ بفعله ، وأن وما بعدها في تأول مصدر مرفوع علي الفاعلية ، ودخول « في » عليه يرجح الأول . ارتشاف الضرب (٢٢٦/٢) ، والتصريح (٣٣٩/١) .

(٣) فلا يقال : أحقاً زيد .

(٤) أوضح المسالك (٢٣٨/٢) .

(٥) هي قراءة غير ابن كثير وأبي عمرو ونافع وابن عامر . الإتحاف (٣٣٦/٢) ، والنشر (٣٤٠/٢) .

(٦) تقول : « ما فعلته قَطُّ » و « لا أفعله عَوَظٌ » .

حالة تشبهها كـ « عند » ^(١) فإنها لا تخرج ^(٢) عن الظرفية إلا إلى حال شبيه بها وهو الجر .

ثم كل من المتصرف وغيره قد يكون منصرفاً ، وقد لا يكون ، فالمتصرف المنصرف كـ « اليوم ، والحين ، والوقت » وغير المنصرف مما هو متصرف « غُدوة ، وبُكرة » إذا كانا علمين ، والذي ليس بمتصرف ولا منصرف « سحر » ^(٣) لمعين إذا كان مجرداً عن الألف واللام والإضافة ، وأما المنصرف غير المتصرف فـ « بُعِيدَاتٍ » ^(٤) يَبْنَ « وما كان معيناً من « ضُحَى وضُحوة وبُكر وشُحير ، وصباح ومساء ، ونهار ليل ، وعَتَمَة وعِشَاء وعِشِيَّة » ^(٥) .

الظرف إما معرب وإما مبني

ثم الظرف إما أن يكون معرباً ، وإما أن يكون مبنياً والأول هو الأصل ، وتوضح لك معرفته بنصنا على مقابلة .

ثم المبني إما أن يكون لازم البناء ، وإما أن يكون جائز ، والذي هو لازم البناء ما ركب منها تركيب خمسة عشر زمانياً كان أو مكانياً فالزمانى ، نحو : « هو يأتينا

(١) وقبل ، وبعد ، ولدن ، مثل : ﴿ قَالُوا أَوْزَيْنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ نَأْتِيَنَّا وَمِنْ بَعْدِ مَا جِئْتَنَا ﴾ [الأعراف : ١٢٩] و﴿ أَلَيْسَتْ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف : ٦٥] .

(٢) في المخطوط : « يخرج » ، والصواب ما أثبت .

(٣) على مذهب الجمهور وهو ممنوع للعلمية ، والعدل عن تعريفه بأل ، وقيل : علميته بالإضافة المنوية . ارتشاف الضرب (٢٢٧/٢) ، ومثاله : « لأستغفرن هذه الليلة سَحَر » تقصد به معيناً من ليلة معينة ، وقد لا تذكر الليلة ويقصد التعيين ، لقول : « لأستغفرن سَحَر » . شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٢/٢) .
(٤) يقال : « لقيته بعيدات يَبْنَ » إذا لقيته بُعِيد حين ، وقيل : بعيدات أي بُعِيد فراق . اللسان « بعد » وهو جمع بُعْد مصغر ، ارتشاف الضرب (٢٢٨/٢) ، وفي المخطوط : زيادة « بين » ثانية .

(٥) تقول : « سير عليه سُحَيْرًا إذا عنيت سحر ليلتك فإذا جعلته نكرة ، قلت : سير عليه سحر من الأسحار ، وتقول : « سير عليه ضُحَى » إذا عنيت ضُحى يومك ومثل ذلك : « سير عليه صباحًا ، ومساءً ، وعشية ، وعِشَاء ، إذا أردت عِشَاء يومك ، ومساء ليلتك ؛ لأنهم لم يستعملوه على هذا المعنى إلا ظرفاً . . . ومثل ذلك : « سير عليه ذات مرة » وكذلك : « إنما يسار عليه بُعِيدَات يَبْنَ » ؛ لأنه بمنزلة « ذات مرة » ومثل ذلك : « سير عليه بَكْرًا » ألا ترى أنه لا يجوز : « موعذك بَكْرًا ولا مذ بَكْرًا ، فالبكر لا يتمكن في يومك كما لم يتمكن ذات مرة وبعيدات بين وكذلك : « ضحوة » في يومك الذي أنت فيه يجري مجرى عشية يومك الذي أنت فيه ، وكذلك سير عليه عتمة إذا أردت عتمة ليلتك ، وكذلك سير عليه ليلاً ونهارًا ؛ لأنه يجري على قولك : سير عليه بَصْرًا ، وسير عليه ظلامًا فهو غير متمكن ، إلا أن تريد معنى سير عليه ليل طویل ، ونهار طویل فهو على ذلك الحد غير متمكن ، وفي هذا الحال متمكن . الكتاب (٢٢٥/١ - ٢٢٦) .

صباح مساء » والمكاني ، كقولك : « سُهِلَتِ الْهَمْزَةُ يَيْنَ يَيْنَ » وسبيل تركيب الظروف السماع ، فلا يقال : « هو يأتينا نهارَ نهارَ » وإن كان قد جاء هو « يأتينا يَوْمَ يَوْمَ » ، وليس البناء للتركيب خاصًا بالظروف ، بل كل ما ركب تركيب خمسة عشر من حال وعدد وعَلَمَ - على خلاف ^(١) للعرب في الأخير - جرى هذا المجرى ، مثال الحال : « هو جاري يَتَّ يَتَّ » أي : ملاصقًا ، ومثال العدد : « أحد عشر » ومثال العلم : « بَعْلَبَكْ » والأفصح في الأخير أن يعرب عجزه إعراب ما لا ينصرف كما تقدم في باب العلم .

مما لازم البناء من الظروف

ومما لازم البناء من الظروف « إِذْ » ^(٢) وهي ظرف لما مضى من الزمان ، وتجب إضافتها إلى الجملة الاسمية أو الفعلية ، فالأول كقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ [الأنفال: ٢٦] ، الثاني كقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا ﴾ [الأعراف: ٨٦] ، ويجوز أن تحذف الجملة المضافة « إِذْ » إليها ، وحينئذ تنون « إِذْ » ويجعل التنوين عوضًا من المحذوف .

(١) لم يطرد بناؤه عند عامة البصريين والكوفيين ، والصحيح جوازه ، وللعرب في هذا المنزج ثلاثة مذاهب . منعه الصرف ، وإعرابه إعراب المتضايقين ، وبناؤه . ارتشاف الضرب (٤٣٣/١) ، وجمع الهوامع (٧١/١) . (٢) وهي لازمة الظرفية - فلا تكون فاعلة ولا مبتدأة - إلا أن يضاف إليها اسم زمان يخصص مطلقها ، نحو : « يوم ، وساعة ، وليلة » أو مرادفها ، نحو : حين ، وأجاز الأخفش والزجاج ، وتبعهما جماعة من المعربين أن تقع مفعولًا به ، وخصوصًا في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ [الأنفال: ٢٦] وأن تقع بدلًا في نحو : ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ ﴾ [مريم: ١٦] ، وخرج الجمهور هذا على أنها ظرف لمفعول محذوف ، أي : ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ، وقدره في نحو : ﴿ إِذِ انْتَبَذَتْ ﴾ [مريم: ١٦] ظرفًا لمضاف إلى مفعول محذوف أي : واذكر قصة مريم ، ويؤيده التصريح بالمفعول في : ﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً ﴾ [آل عمران: ١٠٣] وقد أجاز ابن مالك أن تقع للتعليل ، نحو : ﴿ وَإِذْ آخَرْتُمُوهُمْ وَمَا يَسْتَدْرِكْ إِلَّا اللَّهُ فَأَوَّا إِلَى الْكَهْفِ ﴾ [الكهف: ١٦] ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ قَالُوا هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾ [الأحقاف: ١١] وقوله [البسيط] :

فَأَضْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ ، وَإِذْ مَا يَثْلَهُمْ بَشَرٌ

و ﴿ وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٣٩] والجمهور لا يشتون هذا القسم ، ويجعلون التعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ ، وقد تأتي « إِذْ » للمفاجأة ، نحو : بينما أنا جالس إذ جاء زيد ، وهي التي بعد « بينما » و« بينما » وقيل : هي ظرف . شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٨/٢) ومغني اللبيب (١١١ ، ١١٦) ، وارتشاف الضرب (٢٣٤/٢ - ٢٣٥) ، وجمع الهوامع (٢٠٤/١ - ٢٠٥) .

ويجوز أن يجري مجرى « إذ » في الإضافة إلى ^(١) الجملتين ما دل على معنى « إذ » من أسماء الزمان المبهمة ، مثل : « جئتكَ زمن الحجاج أمير ، وزمن كان الحجاج أميراً » ومما يلزم البناء « حيث » [أ/٧٣] وبنائها على الضم في الأفتح ، وفيها لغتان أخريان : الفتح والكسر ، وربما جاء مكان يائها واو مع الثلاثة ^(٢) وتضاف إلى الجملتين - أيضاً - مثال الاسمية : « جلست حيث إنَّ زيداً جالس » ومثال الفعلية قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ١٤٩] ولا تضاف لمفرد إلا في ندور غير مقيس كقول الشاعر :

٣٢٠ - وَنَطَعْنَهُمْ تَحْتَ الْحَبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَائِمِ ^(٣)

وأجاز الكسائي ^(٤) أن تضاف قياساً لمفرد تمسكاً بهذا البيت ، وبقول الشاعر :

٣٢١ - أَمَا تَرَى حَيْثُ شَهِيلٌ طَالَعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشُّهَابِ لَامِعًا ^(٥)

(١) في المخطوط « في الجملتين » .

(٢) قال ابن مالك : (وهو مبني على الضم في أكثر الكلام ، وقد يفتح وقد يكسر ، وقد يقال : « حوث » وهي لغة طيء وسبب بنائه لزوم اقترانه إلى جملة يضاف إليها) . شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٢/٢) ، والهمع (٢١٢/١) .

(٣) من الطويل . نسب إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه . أوضح المسالك (١٢٥/٣) ، وخزانة الأدب (٥٥٣/٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨) (٤/٧) ، والدرر (١٨٠/١) ، وشرح الأشموني (٣١٤/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٣٨٩/١) ، والهمع (٢١٢/١) .

اللغة : ونطعنهم : من طعنه بالرمح يطعنه . تحت الحبا : جمع حبة ، وقيل : بكسر الحاء . وأراد بهذا أوساطهم كما أراد من تحت الحبا « رؤوسهم » . يبيض المواضي : حديد السيوف ، والإضافة فيها من قبيل الإضافة في « جزد قطيفة » .

المعنى : نطعنهم في أوساطهم بعد ضربهم في رؤوسهم . المقاصد النحوية (٣٨٧/٣ - ٣٨٨) .
الشاهد : قوله : « حيث لي العمائم » ؛ حيث لم تضاف « حيث » إلى جملة ، ولكنها أضيفت إلى مفرد ، وهي معربة على هذا فهي في محل نصب على الحال ، وقيل : ظرف مكان « لضرب » ، كما أن « تحت » ظرف مكان « لنطعنهم » ، وقال بعضهم : الأشهر بناؤه - أيضاً - لشذوذ إضافته إلى المفرد .
شرح شواهد المغني للسيوطي (٣٩٠/١) ، وحاشية ياسين (٣٩/٢) .

(٤) همع الهوامع (٢١٢/١) ، والتصريح (٣٩/٢) ، والأشموني (٢٥٥/٢) .

(٥) من الرجز . قائله مجهول . خزانة الأدب (٣/٧) ، والدرر (١٨٠/١) ، وشرح المفصل (٩٠/٤) وشرح ابن عقيل (٥٦/٣) ، ومغني اللبيب (١٣٣/١) ، والهمع (٢١٢/١) .

اللغة : ترى : بصرية فاكتفت بمفعول واحد « طالعا » . سهيل : نجم يطلع وقت السحر . طالعا : في المخطوط : طلعا نجما : في المخطوط : نجم . كالشهاب : في المخطوط : كشهاب ، والشهاب : شعلة نار ساطعة . المقاصد النحوية (٣٨٥/٣) . واللسان « شهب » .

المعنى : أما تبصر حيث سهيل طالعا ، وهو نجم يضيء كشعلة النار الساطعة .

والقياس حينئذٍ إعرابها ، وأما إعرابها حين إضافتها فلغة فقَّعس ^(١) .
ومما يلزم البناء « إذا » ^(٢) وهي ظرف لما يستقبل من الزمان ، وفيها معنى الشرط فلذا احتاجت إلى جواب ومذهب جمهور البصريين ^(٣) أنها لا تضاف إلا إلى الفعلية ، كقوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُتَنَفِّقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ [المنافقون : ١] ، وأجابوا عن قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ [الانفطار : ١] و ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ﴾ [الانفطار : ١] و ﴿ إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ [التكوير : ١] وما أشبه ذلك وعن قول الشاعر :
٣٢٢ - إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمَذْرُوعُ ^(٤)

= الشاهد : قوله : « حيث سهيل » ؛ حيث أضيفت « حيث » إلى مفرد ، وهذا شاذ ؛ لأن من حقها أن تضاف إلى جملة ، وهي ههنا محرب منصوب على الظرفية أو على المفعولية ، ويكون « ترى » من رؤية القلب التي تستدعي مفعولين ، فالأول « حيث » ، والثاني « طالعا » ، أو « ترى » من رؤية البصر « وحيث » مفعولها ، و « طالعا » حال من « حيث » لا من سهيل ؛ لأن الحال من المضاف إليه ضعيفة ، ومنهم من قال : إن « حيث » مبنية ، وإن أضيفت إلى مفرد كما في « لدن » ، ومنهم من قال : إن « حيث » مضافة إلى جملة ههنا ، وإن « سهيل » مرفوع بالابتداء وخبره محذوف ، أي : مستقر أو ظاهر في حالة طلوعه . المقاصد النحوية (٣٨٥/٣ - ٣٨٦) .
(١) قال ابن مالك : (وروى إعراب « حيث » عن فقَّعس ، فيقولون : جلست حيث كنت ، وجئت من حيث جئت ، وأجاز الأخفش استعمالها بمعنى « حين » ظرف زمان - وحمل علي ذلك قول الشاعر [المديد] :
لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهُ
ولا حجة فيه لإمكان إرادة المكان . شرح التسهيل (٢٣٣/٢) ، وشرح الكافية للرضي (١٠٨/٢) .
(٢) زعم ابن مالك أنها قد تُجر بـ « حتى » ، نحو قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا ﴾ [الزمر : ٧١] فهي في محل جر عنده وخالفه الجمهور ؛ لأنها ظرف محض لا ينجر ألبته ولا عمل لـ « حتى » فهي حرف ابتداء أي : أن الجملة بعدها مستأنفة عما ما قبلها . شرح التسهيل لابن مالك (٢١٠/٢ ، ٢١١) ، وارتشاف الضرب (٢٣٩/٢) ، وشرح الكافية للرضي (١١٢/٢) ، وجمع الهوامع (٢٠٦/١) .
(٣) الجمهور على هذا ، وجوز الأخفش إيلاءها جملة اسمية دون تقدير فعل . شرح التسهيل لابن مالك (٢١٣/٢) ، وجمع الهوامع (٢٠٧/١) .
(٤) من الطويل . قائله الفرزدق . ديوانه (٤١٦/١) . أوضح المسالك (١٢٧/٣) ، والجني الداني (٣٦٨) ، والدرر (١٧٤/١) ، وشرح الأشموني (٣١٦/٢) ، ومغني اللبيب (٩٧/١) ، والجمع (٢٠٧/١) .
اللغة : باهلي : نسبة إلى « باهلة » قبيلة من قيس عيلان وباهلة بنت صُعب بن سعد العشيرة . وحنظلية : نسبة إلى « حنظلة » : وهي أكرم قبيلة في تميم ، يقال لهم : حنظلة الأكرمون ، وأبوهم حنظلة بن مالك . المذروع : الذي أمه أشرف من أبيه ، ويسمى : قرفاً ، وسمي بالمندرع ؛ للرفقين في ذراع البغل صارتا له من قبل الحمار . المقاصد النحوية (٤١٥/٣) ، وقيل : المندرع - بالدال - وهو المتأهل للبس الدرع . المعنى : إذا تزوج باهلي حنظلية ، وأنجب ولداً منها سمي هذا الولد مذروعاً .
الشاهد : قوله : « إذا باهلي » ؛ حيث احتج به الأخفش على جواز دخول « إذا » على الجملة الاسمية والتخريج عند الجمهور أنها داخلة على فعل مقدر تقديره : إذا كان باهلي ، وقيل : إن « حنظلية » فاعل لاستقر محذوفاً وباهلي فاعل - أيضاً - باستقر محذوفاً يفسره العامل في حنظلية ، ويرده أن فيه حذف =

بأن هناك فعلاً محذوفاً يفسره ما بعده ، وتقديره : « إذا انشقت السماء ، وإذا انفطرت السماء ، وإذا كُورَت الشمس ، وإذا كان باهلياً » والمفسر للفعل المحذوف قبل : « باهلي » هو الفعل الذي تضمنه الظرف ، ومذهب الأخفش والكوفيين ^(١) جواز إضافتها للجملتين ، وتمسكوا على ذلك بالظواهر التي أوردناها ، وردوا ذلك الجواب بأن الأصل عدم التقدير ، واختار ابن الحاجب ^(٢) هذا المذهب .

ويجوز في الزمان المبهم المحمول على « إذا » في الاستقبال أن يضاف إلى ما تضاف إليه « إذا » ونص صاحب التوضيح ^(٣) على أن هذا مذهب سيبويه وعند ابن مالك ^(٤) أن مشبه « إذا » يضاف إلى الجملتين ، واحتج على إضافته إلى الاسميه بقوله تعالى : ﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ [الذاريات: ١٣] ، ويقول الشاعر :

٣٢٣ - وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُرَّ شَفَاعَةٍ بِمُغْنِي فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ ^(٥)

ورد الموضح ^(٦) احتجاجه بأن هذا لما نُزِّل فيه المستقبل منزلة الماضي لتحقيق

= المفسر ومفسره ويسهله أن الظرف - تحته - يدل على المفسر ، فكأنه لم يحذفه ، فعلى هذا تكون « إذا » الشرطية داخلة على فعل مقدر تقديره : « استقر » مغني الليب (١٢٧) .

(١) نسب في شرح التسهيل (٢١٣/٢) للأخفش ، وكذلك في مغني الليب (٧٧/١) ، وفي همع الهوامع (٢٠٧/١) ، ونسب في شرح المفصل (٩٧/٤) للكوفيين ، ونسب في شرح الكافية للرضي (١٧٤/١) للأخفش والكوفيين ، وكذلك في مغني الليب (٧٥٧) ، وفي شرح التصريح (٤٠/٢) . فمن نسبه إلى الأخفش فليس قصراً ، بل اكتفاءً بدليل أن منهم من نسبه في موضع للأخفش وفي موضع آخر للكوفيين كابن هشام وقد اختار هذا القول - جواز مجيء الاسميه بعدها - ابن مالك في شرح التسهيل (٢١٣/٢) . (٢) شرح الكافية للرضي (١٠٨/٢) .

(٣) أوضح المسالك (١٣١/٣ - ١٣٢) . (٤) شرح الكافية الشافية (٩٤١/٢) . (٥) من الطويل . قائله سواد بن قارب الدوسي الصحابي ؓ . أوضح المسالك (٢٩٤/١) ، والجني الداني (٥٤) ، والدرر (١٠١/١ - ١٨٨) ، وشرح الأشموني (١٢٣/١) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٨٣٥/٢) ، والهمع (١٢٧/١ - ١٢٨) .

اللغة : فتيلاً : الخيط للذي يكون في شق النواة والأصل : قدر فتيل كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴾ [النساء: ٤٩] العيني (٢٥١/١) .

المعنى : كن لي يا رسول الله شفيعاً يوم لا يغني عني شفيع .

الشاهد : قوله : « يوم » ؛ حيث استشهد به على جواز إضافة ما أشبه « إذا » إلى الجملة الاسميه ، ورد بأنه نزل فيه المستقبل منزلة الماضي لتحقيقه فأضيف إلى الجملة الاسميه كـ « إذ » .

(٦) نصه : « وهذا ونحوه مما نزل فيه المستقبل ، لتحقيق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى » . أوضح المسالك (١٣٣/٣) .

وقوعه كان كـ « إذ » فأضيف إلى الاسمية ، وقرر بدر الدين بن مالك ^(١) كلام أبيه بأنه لما كان دالاً على أن مشبه « إذ » كـ « إذ » في جواز إضافته إلى الجملتين فهم منه أن شبه « إذا » كـ « إذا » ^(٢) في أنه لا يضاف إلا إلى الفعلية .

ومما هو ملازم للبناء « قَطُّ » ^(٣) وعَوُضُ « وبناء الأولى على ضم الآخر في المشهور ^(٤) ، والثانية مثلثه ، والأولى ظرف لما مضى من الزمان ، والثانية لما يستقبل منه ، ولا يستعملان [ب/٧٣] إلا في النفي ، تقول : « ما فعلته قَطُّ ، ولا أفعله عَوُضُ » أي : « ما فعلته في الزمان الماضي ، ولا أفعله في المستقبل » ويجوز في الثاني أن يضاف ^(٥) فيعرب ، نحو : « لا أفعله عَوُضُ العائضين » ^(٦) .

ومن الظروف الملازمة للبناء على الضم « قَبْلُ ، وَبَعْدُ ، وَدُونُ ، وَأَوَّلُ » والجهات كـ « فَوْق ، وَتَحْتُ » إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه ، كقوله ﷺ : ﴿ اللَّهُ أَلَمَّ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم : ٤] وقول الشاعر :

٣٢٤ - لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَيَّ أَيُّنَا تَعْدُو الْمَيَّةُ أَوَّلُ ^(٧)

(١) قول أبيه :

وَمَا كَذِبٌ مَغْنَى كَذِبٌ أَضِفْ جَوَازًا نَحْوُ جَيْنَ جَانِبِذْ

(الخلاصة ٣٧) انظر شرح الألفية لابن الناطم (٣٩٣) .

(٢) في الأصل : « كاذ » .

(٣) اسم مبني ، وأصله التشديد ، فعل من القَطُّ ، وهو القطع ، وقال الكسائي أصله : قَطُطُ : فسكنت الأولى وأدغمت الثانية فيها ، وحركت بحركة الأولى ، وعَوُضُ : قيل : صنم كان لبكر بن وائل ، وقيل : هو اسم للدهر ، وهو مقابل لـ « قَطُّ » . ارتشاف الضرب (٢٤٧/٢) واللسان « قَطَط » و « عوض » .

(٤) في المخطوط : « في المشهورة » .

(٥) أو أن يضاف إليه نحو :

وَلَوْ لَا نَبِلُ عَوُضُ فِي نُحْطَبَايَ فَأَوْصَالِي [الهزج]

والخطبي : الظهر أو عرق فيه ، والأوصال : العظام . شرح التسهيل لابن مالك (٢٢١/٢)

(٦) أي : دهر الداهرين . شرح المفصل (١٠٩/٤) .

(٧) من الطويل . قائله معن بن أوس . ديوانه (٣٩) . أوضح المسالك (١٦١/٣) ، وخزانة الأدب

(٥٠٥/٦) (٢٤٤/٨ ، ٢٤٥ ، ٢٨٩ ، ٢٩٤) ، وشرح الأشموني (٣٢٢/٢) ، وشرح المفصل

(٨٧/٤) (٩٨/٦) ، والمقتضب (٢٤٦/٣) .

اللغة : لعمرك : لحياتك ، وفي المخطوط : لعمرى وما . لأوجل : لأخاف . تعدو ، يروى : تغدو . المنية :

الموت . المقاصد النحوية (٤٤٠/٣) . المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « أَوَّلُ » ؛ حيث بني على الضم لقطعه عن الإضافة لفظاً ونية المضاف إليه ، والتقدير :

أول الوقت أو أول الساعة .

وحكى أبو علي : (اَبْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلُ) بضم اللام ، أما لو نويت ثبوت لفظ المضاف إليه لكانت ^(١) هذه الظروف معربة غير أنها لا تنون ؛ لنية الإضافة ، كقراءة بعضهم : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم : ٤] ^(٢) بالخفض من غير تنوين ، وكما حكى أبو علي : « اَبْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلُ » ^(٣) بخفض اللام وكذا الحكم لو صرح بالمضاف إليه كقوله تعالى : ﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ [التوبة : ١٠٨] أما لو قطعتها عن الإضافة أصلاً ؛ لكانت معربة منونة ، كقراءة بعضهم : ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الروم : ٤] ^(٤) بالخفض مع التنوين ، وكقول الشاعر :

٣٢٥ - وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَشَدَّ خَفِيَّةٍ فما شربوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةٍ خَمْرًا ^(٥)

وأما ما حكاه أبو علي من قولهم : « اَبْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلُ » ^(٦) بفتح اللام فوجهه أنه ممنوع من الصرف للوزن والوصف ؛ فلذا ترك تنوينه ؛ إذ لو أضيف ونوى ثبوت اللفظ لخفض اللام ، وهو الوجه الذي قبل هذا ، ولو نوى المعنى فقط لبنى على الضم ، وهو الوجه الأول ، فلما لم يكن شيء من هذين الأمرين تعين القطع عن الإضافة ، وحيث ترك التنوين لما تقرر آنفاً .

وقد جرى مجرى « قبل ، وبعد » في البناء على الضم عند نية معنى المضاف إليه « غَيْرُ » نحو : « قَبَضْتَهُ عَشْرَةً لَيْسَ غَيْرُ » وحيث يجوز أن يكون في موضع ^(٧) رفع على الاسمية ، أو في موضع نصب على الخبرية ، وهذا مذهب المبرد ^(٨) ، فقال

(١) في المخطوط : « لكان » .

(٢) قراءة الجحدري وعون العقيلي . إعراب القراءات الشواذ (٢٧٩/٢) .

(٣) الأشموني بحاشية الصبان (٢٦٩/٢) وقد حكاها الفراء . البحر المحيط (١٥٨/٧) .

(٤) هي قراءة أبي السمال والجحدري ، وعون العقيلي بالكسر والتنوين . الكشف (٤٥٢/٣) .

(٥) من الطويل . قائله مجهول . إصلاح المنطق (١٤٦) ، وأوضح المسالك (١٥٨/٣) ، وخزانة الأدب

(٥٠١/٦) ، والدرر (١٧٦/١) ، وشرح الأشموني (٣٢٢/٢) ، والهمع (٢٠٩/١ - ٢١٠) .

اللغة : الأسد : جمع أسد ، ويجمع أيضاً على أسود وأسد ، وآساد . خفية : اسم موضع . المقاصد النحوية (٤٣٧/٣) .

المعنى : يفتخر بشجاعة قومه ، وقوة عددهم فهم كالأسد ، ولكن قومه أنزلوا بهم الهزائم التي تجعلهم لا يتلذذون بشرب الخمر بعدها ، والصواب أن صدر البيت : وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَشَدَّ شَنْوَةً ؛ لأن عجز البيت يعضده ، ولأنه يقال في الأزد الأسد .

الشاهد : قوله : « بَعْدًا » ؛ حيث أعربت ونونت ؛ لأنه قطعها عن الإضافة ، ولم ينو المضاف إليه .

(٦) شرح ابن عقيل (٧٤/٣) . (٧) أي : ليس غيرها مقبوضاً .

(٨) مغني اللبيب (٢٠٩) .

الأخفش: (١) (ليست الضمة ضمة بناء بل هي ضمة إعراب فهي اسم والخبر محذوف ، وإنما تضم بناء لو كانت ظرفاً وليس كذلك) ، وهذان الاحتمالان جائزان عند ابن خروف (٢) . وأما لو فتحها مع تنوين أو غيره فمعربة جزماً ، وكذا لو ضممتها مع التنوين .

ويجوز أن تصرح بالمضاف إليه كـ « قبضت عشرة ليس غيرها » (٣) ولا إشكال حينئذ في الإعراب ، ومما جرى مجرى الظروف في بنائه على الضم « حَسْبُ » إذا قطعت ونوى معنى المضاف إليه ، نحو : « قبضت عشرة فَحَسْبُ » (٤) أما إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى ، فظاهر كلام ابن مالك (٥) أنها تعرب نصباً على الظرفية ، ونازع الناس في ثبوت ذلك ، حتى قال أبو حيان (٦) : (لا وجه [٧٤/أ] لما قاله ابن مالك ؛ إذ ليست بظرف ، إلا إن نقل عن العرب نصبها حالاً إذا كانت

(١) شرح الكافية للرضي (٢٤٨/١) ، ومغني اللبيب (٢٠٩) ، وجمع الهوامع (٢١٠/١) .
(٢) قال ابن هشام : (وقال ابن خروف : تحتمل الوجهين) . مغني اللبيب (٢١٠) ، وابن خروف هو : علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي كان إماماً في العربية ، أخذ النحو عن ابن طاهر ، صنف : شرح سيويه ، شرح الجمل ، كتاباً في الفرائض ، مات تسع وستمئة وقيل : خمس ، وقيل : عشر ، وقيل : ست . إنباه الرواة (١٩٢/٤) ، والمغرب في حلي المغرب (١٣٦) وبغية الوعاة (٢٠٣/٢) .

(٣) اشترط ابن هشام في هذا الأسلوب سبق « ليس » ، وقال : (وقولهم : « لا غير » لحن) مغني اللبيب (٢٠٩) وقال في شرح الشذور (١٥٠) : (وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم : « لا غير » فلم تتكلم به العرب) وقد جوزه الزمخشري في المفصل . شرح المفصل (٨٥/٤) وابن الحاجب في الكافية . شرح الكافية للرضي (١٠١/٢) وجوزه الرضي أيضاً في شرح الكافية (٢٤٨/١) (١٠٢/٢) ، وقال الأزهرى في التصريح (٣٤١/١) « والحق جوازه لورود السماع به » .

(٤) « فحسب » مبتدأ حذف خبره ، أي : فحسبي ذلك ، والفاء داخلة لتزيين اللفظ . التصريح (٥٣/٢) .
(٥) قوله في الخلاصة (٣٧) .

قَبِلُ كَغَيْرِ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيضًا وَعَلُ
وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَغْيِهِ قَدْ ذُكِّرَا

(٦) أوضح المسالك (١٦٤/٣) وأبو حيان هو : محمد بن يوسف بن علي يوسف بن حيان الإمام أثير الدين أبو حيان الأندلسي القرناطي الثفري نسبة إلى « نَفْرَة » قبيلة من البربر ، نخوي عصره ولغويته ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه ، ولد سنة أربع وخمسين وستمئة ، وأخذ العربية عن أبي الحسن الأبهدي وأبي جعفر بن الزبير ، وابن الصائغ وغيرهم ، وأخذ عنه تقي الدين السبكي ، وابن عقيل ، والسمين ، وناظر الجيش والسفاسي ، له من التصانيف : البحر المحيط في التفسير ، النهر مختصره التذيل والتكميل شرح التسهيل ، مطول الارتشاف ومختصره وغيرها مات سنة خمس وأربعين وسبعمئة « ٧٤٥ هـ » ، والدرر الكامنة (٣٠٤/٤) ، وبغية الوعاة (٢٨١/١ ، ٢٨٥) .

نكرة) واعترض أبا حيان ابن هشام ^(١) بأنه إن أراد بالتنكير قطعها عن الإضافة اقتضى أن استعمالها حينئذ منصوبة سائغ لكنه ممنوع ^(٢) ، وإن أراد أنها مع الإضافة نكرة فلا وجه لاشتراطه ذلك فيها ، لأنها لم ترد إلا كذلك و - أيضًا - فلا وجه لتوقفه في تجويز الانتصاب حينئذ ؛ لأنه منصوص عليه في الصحاح ^(٣) ، وربما يشاح ابن هشام بأن هذا المنع لا يسمع فلا يستدعي إقامة حجة ؛ إذ لم حجة إذ لم يجزم أبو حيان بأنها منصوبة ، بل قال : إن نقل فيكون له وجه ، وبعد نقله فكيف يمنع - والله أعلم ! ومن الظروف المبنية على الضم « عَلِ » المعرفة إذا قطعت عن الإضافة ، كقول الشاعر :

٣٢٦ - وَلَقَدْ سَدَّدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ وَأَتَيْتُ نَحْوَ نَبِيِّ كَلْبٍ مِنْ عَلٍ ^(٤)

أما إذا كانت نكرة فهي معربة ، كقول الآخر :

٣٢٧ - مِكْرٌ مِفْرٌ مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا كَجُلْمُودٍ صَخْرٍ حَطُّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلٍ ^(٥)

- (١) أوضح المسالك (١٦٤/٣) وفيه « شائع » بدل « سائغ » وبعد « ممنوع » : وأنها مع الإضافة معرفة .
 (٢) لأنها إذا قطعت عن الإضافة وجب بناؤها .
 (٣) قال الجوهري : (تقول : هذا رجلٌ حَشْبُكَ مِنْ رَجُلٍ ، وتقول في المعرفة : « هذا عبدُ الله حَشْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » فتصب حسبك على الحال . الصحاح (١١٠/١) .
 (٤) من الكامل . قائله الفرزدق . ديوانه (١٦١/٢) . تذكرة النحاة (٨٥) ، والدرر (١٧٧/١) ، وشرح المفصل (٨٩/٤) ، والمقاصد النحوية (٤٤٧/٣) ، والهمع (٢١٠/١)
 اللغة : ثنية : طريقة العقبة . من عل : من فوقهم . المقاصد النحوية (٤٤٧/٣) .
 المعنى : يقول الفرزدق لجرير : لقد سددت عليك كل طريق ، وأتيت قومك من فوقهم ، كالتقضاء المنزل عليهم لا يستطيعون منه فكأنما .
 الشاهد : قوله : « مِنْ عَلٍ » ؛ حيث جاء مبنياً على الضم ؛ لحذف المضاف إليه ونيته معنى وهي بمعنى ، من فوقهم ، حيث أريد بها المعرفة .
 (٥) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (١٩) . أوضح المسالك (١٦٥/٣) ، وخزانة الأدب (٣٩٧/٢) (٢٤٢/٣ - ٢٤٣) ، والدرر (١٧٧/١) ، وشرح أبيات سيويه للسيرافي (٣٣٩/٢) وشرح الأشموني (٣٢٣/٢) ، ومغني اللبيب (١٥٤/١) ، والهمع (٢١٠/١) .
 اللغة : مِكْرٌ مِفْرٌ : لا يسبق في الكُرِّ والفَرِّ . كجلمود : في المخطوط : فجلمود ، وهو : الصخرة الملساء . حطه : حدره . من عل : من فوق .
 المعنى : يمدح فرسه يقول : إذا أردت الكر ، وأنا عليه وجدته كصخرة ملساء انحدرت من مكان عال . المقاصد النحوية (٤٤٩/٣) .
 الشاهد : قوله : « مِنْ عَلٍ » ؛ حيث جاءت « عَلِ » معربة ؛ لأنه أريد بها النكرة ؛ إذ المراد من مكان عال لا من علو مخصوص .

واختلف في جواز استعمالها مضافة على رأيين : فذهب ابن أبي الربيع ^(١) إلى عدم الجواز وجزم به .

صاحب التوضيح ^(٢) وظاهر كلام ابن مالك ^(٣) أنه يجوز عند قطعها عن الإضافة أن تنصب على الظرفية أو غيرها وأنكره بعضهم ^(٤) .

ومن الظروف الملازمة للبناء : « أَيْنَ وَأَنْتَى » ^(٥) استفهاميتين كانتا أو شرطيتين ، وهما من ظروف المكان ، ومن الظروف الملازمة للبناء « مَتَى » ^(٦) وهي زمانية ، وتكون تارة شرطاً وتارة استفهاماً منها : « أَيَّانَ » ، وهي من ظروف الزمان وتكون استفهامية [مثل] ^(٧) ﴿ يَسْتَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ آلَ الْيَمِينِ ﴾ [الذاريات : ١٢] ^(٨) ولم يحك ابن الحاجب ^(٩) غيره ، وفي طريقة

(١) لم يذكرها ابن أبي الربيع في تعداد الظروف المضافة في البسيط في شرح جمل الزجاجي له ، ونسب هذا الرأي له ولجماعة ابن هشام في أوضح المسالك (١٦٧/٣) وهذا عندهم من وجهي مفارقة « عل » لـ « فوق » والثاني : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بـ « من » بخلاف فوق . شرح التصريح (٥٤/٢) ، وقد جاء في حاشية ياسين (٥٤/٢) أن ابن أبي الربيع ، قال في كتاب الإفصاح عن مسائل الإيضاح : (عل بمنزلة فوق ، ولا تستعمل مضافة ، ولا تكون إلا مقطوعة عن الإضافة ...) وقال بهذا الرأي ابن هشام ؛ إذ قال : (ولا تستعمل « عل » مضافة أصلاً ، ووقع ذلك في كلام الجوهري وهو سهو .) شرح الشذور (١٥١) دار الفكر - وكلام الجوهري هو : (يقال) أتيت من علي الدار بكسر اللام أي من عال . « الصحاح (٢٤٣٥/٦) . وابن أبي الربيع هو : « عبد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الأموي العثماني الإشبيلي ، إمام أهل النحو في زمانه ، ولد سنة تسع وتسعين وخمسمائة ، وقرأ النحو علي الدباج والشلولين ، صنف شرح الإيضاح المخلص للقوانين - كلاهما في النحو - شرح سيبويه شرح الجمل . مات سنة ثمان وثمانين وستمائة . بغية الوعاة (١٢٥/٢ - ١٢٦) .

(٢) حيث قال بعد عرض هذا الكلام : (وهو الحق) . أوضح المسالك (١٦٧/٣) وأؤيد هذا الرأي ؛ لأنه يؤيده الاستعمال ، أما كلام الجوهري السابق ، فإن من أراد أن يعبر بهذا التعبير ، فإنه يقول : (أتيت من علي الدار) بحرف الجر على ، وأما « عل » فأنها تجيء غير مضافة ، وإن كنت تنوي الإضافة إذا استعملتها معرفة فعلى ما هي بمعناها ، أي : فوقهم أو فوق كذا .

(٣) قوله في الخلاصة (٣٤) :

قَبْلُ كَغَيْرِ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ وَذُونُ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ
وَأَعْرَبُوا نَضْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِّرَا

(٤) كابن هشام . أوضح المسالك (١٦٧/٣) ، ومعني اللبيب (٢٠٥) ، وشرح التصريح (٥٤/٢ - ٥٥) .

(٥) مثل : أين ذهب محمد ؟ وأنى تذهب و ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء : ٧٨] وأنى تذهب أذهب معك .

(٦) متى تسافر ؟ متى تأتني تجدني .

(٧) تكملة يقتضيها السياق . (٨) وفي المخطوط : « يسألك » سهواً .

(٩) قال : (ومنها « الظروف » أين وأنى للمكان استفهاماً وشرطاً ومتى للزمان فيهما ، وأيان للزمان

استفهاماً ، وكيف للحال استفهاماً) . شرح الكافية للرضي (١١٦/١) .

ابن مالك ^(١) أنها تكون شرطية - أيضًا - ومنها : « كَيْفَ » ^(٢) وهي للحال استفهامًا ، ومنها : « مُنْذُ وَمُنْذُ » ، وهما من ظروف الزمان بشرط أن يليهما فعل أو مرفوع ، أما إذا يليهما مجرور فحرفان وليسا مما نحن فيه ، وقد استوفينا الكلام عليهما في حروف الجر ^(٣) ، وإذا كانا ظرفين فليهما معنيان : أحدهما : أول المدة .

والثاني : جميعا ، فإن كانا معناهما الأول وليهما المفرد المعرفة الصالح ؛ لأن يقع جوابًا لـ « متى » ^(٤) وإن كان معناهما هو الثاني وليهما المقصود بالعدد الصالح ، لأن يقع جوابًا لـ « كم » ^(٥) وإنما يبينان لحيثيهما على لفظ واحد تارة اسمين وتارة حرفين . ومن الظروف المبنية « لَدَى » ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ ﴾ [يوسف : ٢٥] وفيها لغات :

- إحداها : « لَدُنْ » بفتح أوله ، وضم ثانيه ، وسكون ثالثه .
 - ثانيتهما : كذلك غير أن الوسط مفتوح .
 - ثالثتها : بفتح أوله وسكون ثانية وكسر ثالثه .
 - رابعتها : كذلك إلا أن / الأول مضموم .
 - خامسها : بفتح أوله وسيكون ثانيه وحذف ثالثه .
 - سادسها : كذلك إلا أن الأول مضموم .
 - سابعها : بفتح أوله وضم ثانيه وحذف ثالثه ^(٦) .
- وأشهر اللغات السبع أولها ، ومعناها قريب من معنى « عند » إلا أن بينهما فرقًا من ستة أوجه :

الأول : أن « عند » لا تختص بمبدأ الغايات بخلافها فلذلك اشتركا في المبدئية في قوله

(١) قال في التسهيل (٢٣٦) : (ومنها أدوات الشرط وهي : إِنْ ، وَمَنْ ، وَمَهْمَا ، وَأَيُّ ، وَأَيُّ ، ومتى ، وأَيَّانَ ، وهما ظرفا زمان ، وكسر همزة « أيان » لغة سليم) وقال في الخلاصة (٥٨) :
وَاجْزِمُ بِإِنْ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَيُّ مَتَى أَيَّانَ . . .

(٢) نحو : « كيف جاء محمد ؟ » أي : ما كيفية مجيئه .
(٣) نحو : « ما رأيته منذ يوم الخميس ، ومنذ يومان ، وما رأيت محمدًا منذ جاء ، أو منذ جاء » .
(٤) نحو : « ما رأيته منذ يوم الجمعة ، أي : أول مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة .
(٥) نحو : « صبحني منذ يومًا » ، أي : مدة صحبته يومان . شرح الكافية للرضي (١٢١/٢) .
(٦) لغاتها هي : لَدُنْ ، وَلَدُنْ ، لَدِنْ ، لَدْ ، لُدْ ، لُدْ .

تعالى : ﴿ ءَاتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ [الكهف: ٦٥] وانفرد « عند » بنحو : قوله ﷺ : « أَيُّتُ عِنْدَ رَبِّي يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِي » ^(١) لعدم معنى الابتداء حينئذ .
الوجه الثاني : أن الغالب على « لَدُنْ » جرّها بـ « من » ولا كذلك « عند » .
الوجه الثالث : أنها تكون مبنية إلا في لغة قَيْس ^(٢) وبلغتهم قرأ شُعبة : ﴿ لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهِ ﴾ [الكهف: ٢] ^(٣) بسكون الدال مشمة الضم وبخفص النون وحكى بعض النحويين ^(٤) أن « لدن » في بعض لغاتها تشبه الحرف في الوضع ثم حمل الباقي عليه ، وأما « عند » فمعربة جزماً .

الوجه الرابع : أن « لدن » يجوز إضافتها إلى الجمل ، كقول الشاعر :

٣٢٨ - صَرِيْعٌ غَوَانٍ رَاقِهٌ وَرُقْنَةُ لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدُّوَابِّ ^(٥)

وأما « عند » فلا تضاف إلا لمفرد .

الوجه الخامس : أن « لَدُنْ » يجوز قطعها عن الإضافة قبل « غُدُوَّة » فينتصب ما بعدها على التمييز أو على التشبيه بالمفعول ، أو يكون خبراً لـ « كان » محذوفة ، ويجوز أن يرتفع على انه اسم « كان » التامة المقدرة ، والجر هو القياس والفصيح في

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : الصوم . باب : الوصال ، ومن قال ليس في الليل صيام (٣٣٥/١)

وباب التنكيل لمن أكثر الوصال (٣٣٥/١) وباب : الوصال إلى السحر (٣٣٦/١) بزوايات قريبة .

(٢) قال الرضي : (وإعراب لَدُنْ المشهورة لغة قيسية) . شرح الكافية للرضي (١٢٣/٢) .

(٣) ينظر شواذ ابن خالويه (٧٨) .

(٤) هو ابن الحاجب ورده الرضي ، وقال : (إن سبب بنائها هو إن زادت عن الظروف غير المتصرفة بكونها

مع عدم تصرفها قد لزمها معنى الابتداء) . شرح الكافية للرضي (١٢٣/٢) . وفي المخطوط : « بجميع

لغاتنا » ، والصحيح « في بعض لغاتها » كما ذكر ابن الحاجب ، وقوله : « ثم حمل الباقي عليه » يؤيد ذلك .

(٥) من الطويل . قاله القطامي - عمرو أو عمير بن شسيم - ديوانه (٤٤) . أوضح المسالك (١٤٥/٣) ،

وخزانة الأدب (٨٦/٧) ، وشرح الأشموني (٣١٨/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٤٤٥/١)

والمقاصد النحوية (٤٢٧/٣) .

اللغة : غوان : جمع غانية ، وهي التي غنيت بحسنها عن الحلي . راقهن ورقنه : أعجبهن وأعجبته ، أو أصبته ؛

حتى لا حراك به . والدوائب جمع ذؤابة ، وهي الضفائر من الشعر . المقاصد النحوية (٤٢٨/٣) .

المعنى : هو صريع النساء الحسنات اللاتي غنن بجمالهن عن الزينة ، وقد أعجبهن وأعجبته من لدن كان

شاباً ؛ حتى شابت ضفائر شعره .

الشاهد : قوله : « لدن شب » ؛ حيث أضيفت « لدن » إلى الجملة جوازاً بخلاف « عند » فلا تضاف إلا

إلى المفرد .

الاستعمال^(١) وأما « عند » فلا يكون ما بعدها إلا مجرورًا .

الوجه السادس : أن « لَدُنْ » لا تقع إلا فضلة ، فلا تقل : « السَّفَرُ مِنْ لَدُنِ البَصْرَةِ »^(٢) ، وأما « عند » فتقع فضلة كالحديث^(٣) المتقدم ، وعُمدة ، كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ﴾ [الأعراف : ٢٠٦] ^(٤) .

ولَدَيَّ فرق هو أن « عند » ظرف للحاضر وغيره ، فإذا قلت : « المالُ عِنْدَ زَيْدٍ » صدقت كان المال حاضراً أو غائباً ، ولو قلت : « لَدَى زَيْدٍ » اختص بالحاضر ، ويظهر لي أن هذا الفرق جارٍ بين « عند » وجميع لغات « لَدُنْ » - والله أعلم - ومن الظروف الملازمة للبناء : « هُنَا »^(٥) ، وَهَنَّاك ، وَثَمَّ « وجميع الأسماء المشار بها للمكان ومنها : « الْآنَ » وهو إشارة للزمان الحاضر^(٦) ، وبنائوه على الفتح ، ومن الظروف المبنية : « أَمْسٍ »^(٧) إذا أريد به اليوم الذي يليه يومك ، ولم يقرن بـ « أَلْ »

(١) مثال ذلك قول الشاعر [الطويل] :

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدْوَةٍ حَتَّى دَنَتْ لِعُرُوبِ

النصب على التمييز بـ « لَدُنْ » كنصب « خَلَا » براقود في « راقودٌ خَلَا » ؛ حيث شابته النون التنوين في حذفها أو على التشبيه بالمفعول به في ، نحو : « ضاربٌ زَيْدًا » لشبه النون بالتنوين في حذفها تارة ، وبقائها أخرى أو تنصب على إضمار كان واسمها ، والأصل : لَدُنْ كان الوقتُ غُدْوَةً ، ودل على الوقت « غُدْوَةٌ » وفي هذا إبقاء لإضافة « لَدُنْ » التي لها ، والرفع عند الكوفيين على إضمار « كان » تامة و « غُدْوَةٌ » فاعلها أو شبيهه به ، والجر كما تجر سائر الظروف أي : « لَدُنْ غُدْوَةٍ » . ولا تنصب « غُدْوَةٌ » إلا مع وجود النون في « لَدُنْ » و « عند » لا ينصب شيء من المفردات بعدها . شرح التصريح (٤٦/٢ - ٤٧) .

(٢) لأنك تجعلها حينئذٍ خبراً ، وفي هذا إخراج لها عما استقر لها من الفضلية بخلاف عند ، فتقول : « السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ البَصْرَةِ » بجعلها خبراً ، والخبر عمدة . شرح التصريح (٤٧/٢) .

(٣) « أَيْتُ عِنْدَ رَبِّي ... » ؛ حيث وقعت حالاً ، والحال فضلة .

(٤) وفي المخطوط : (وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ) سهواً من الكاتب ، والآية ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِنْدَ الرَّحْمَنِ إِنْتًا ﴾ [الزخرف : ١٩] وآية الأعراف هي المراد ههنا ، و « عند » ههنا عمدة . وقد يقال : إن الصلة هنا فعل تقديره : « استقر » فيجاب عنه بأنه لما سدت « عند » مسده أعطيت ما للصلة من العمدية .

(٥) هُنَا : اسم إشارة للمكان القريب ، تقول : « جلست هُنَا أي : في المكان القريب وأما هُنَا ، وَهِنَا فللمكان البعيد ، وهناك للمكان البعيد ، تقول : جلست هُنَاك ، وَثَمَّ - أَيضاً - اسم إشارة للمكان البعيد ، تقول : جلست ثَمَّ ، أي : في المكان البعيد . شرح الآجرومية للأزهري مع حاشية ابن الحجاج عليه (٨٥) .

(٦) نحو قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَحْدِثْ لَكُمْ شَيْهَابًا رَصَدًا ﴾ [الجن : ٩] ، و ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ ﴾ [الأنفال : ٦٦] .

(٧) إذا كان ظرفاً ، وهو ما أريد به اليوم الذي قبل يومك ، ولم يقرن بأل ، ولم ينكر بأن لم يرد به يوم من الأيام الماضية ، ولم يُكسَّر ، ولم يصغر عند من يجيز تصغيره ، كالمبرد وابن برهان ، ونص سيبويه على أنه لا يصغر إذا كان كذلك بني على الكسر ، تقول : لقيته أمس ، وأجاز الزجاجي والزجاجي بناءه =

ولم يضيف ، وهذا الحكم مجمع عليه ، أما لو كان مقرونًا بـ « أل » أو مضافًا أو كان مبهمة ؛ لكان معربًا إجماعًا ^(١) ، وأما المعين المجرد .

من أمانة التعريف ، واستعمل غير الظرف ، فمذهب الحجازيين ^(٢) بناؤه على الكسر من غير تفصيل ، واقترب بنو تميم فرقتين ، فبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع ، كقول الشاعر :

٣٢٩ - اَعْتَصِم بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسُ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضَمَّنَ أَمْسُ ^(٣)

= على الفتح واستدل الزجاجي بقول الشاعر :

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مِثْلَ أَمْسَا عَجَائِزًا مِثْلَ الشَّعَالِي خَمْسًا [الرجز]

قال ابن مالك : (ومدعاه غير صحيح ؛ لامتناع الفتح في موضع الرفع ، ولأن سيويه استشهد بالرجز على أن الفتحة في « مُذ ، أَمْس » فتحة إعراب ، وهو لم يأخذ البيت من غير كتاب سيويه ، فقد غلط فيما ذهب إليه ، واستحق ألا يعول عليه) وأجاز الخليل في (لقيته أَمْس) أن تكون الكسرة كسرة إعراب ، وأن الأصل : « لقيته بالأَمْس » فحذف الباء وأل ، وزعم قوم منهم الكسائي أنه ليس معربًا ولا مبتدأ ، بل هو محكي سمي بفعل الأمر من الأَمْس ، كما سمي بأصبح من الصباح ، فإذا قلت : لقيته أَمْس ، فمعناه : الذي كنت تقول فيه أَمْس ، وكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم ؛ حتى صارت علمًا على اليوم الذي قيل يومك . شرح التسهيل لابن مالك (٢٢٣/٣ - ٢٢٤) ، وارتشاف الضرب (٢٤٨/٢ - ٢٤٩) ، وحاشية الصبان (٢٦٨/٣) . (١) نحو : « مضى لقاء أَمْسٍ حَسَنٌ » لا تريد اليوم الذي قبل يومك ، فهذا نكرة ، وكذا إذا أضيف ، نحوه : « أَمْسُنَا طَيِّبٌ » وإذا كثر ، نحو : « مرت لنا أُمُوسٌ طيبةٌ » جمع كفلوس ، وآمُس كَأَفْلَس ، وآماس كأوقات ، ومن العرب من يستصحب البناء مع « أل » كقوله :

وَإِنِّي وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسَ قَبْلَهُ يَبَايَكَ حَتَّى كَادَتْ الشَّمْسُ تَقْرُبُ

بكسر السين مع أنه موضع نصب عطفاً على اليوم وخرج علي أن « أل » زائدة لغير تعريف ، واستصحب معنى المعرفة فاستديم البناء ، أو أنها المعرفة ، وجر على إضمار الباء ، فالكسر إعراب لا بناء . ارتشاف الضرب (٢٤٩/٢) ، وحاشية الصبان (٢٦٨/٤) .

(٢) تقول : (ذهب أَمْسٍ بما فيه ، وأحببت أَمْسٍ ، وما رأيته مذ أَمْسٍ) هذا على مذهب الحجازيين بالبناء على الكسر كما إذا كان ظرفًا ، وتقول : (ذهب أَمْسٌ بما فيه ، وكرهت أَمْسٍ وما رأيته مذ أَمْسٍ » بإعرابه إعراب ما لا ينصرف في الرفع ، والبناء على الكسر في الجر والنصب ، وهذا عند بعض بني تميم ، وأما بعضهم فيعره إعراب ما لا ينصرف مطلقًا ، وقد أثبت القول الثاني المنسوب لبعض بني تميم ، أبو الحسن بن الباذش ، وهو قول ابن عصفور ، وابن مالك ، والشلوين ، يقول : هذا خطأ ، وينسب لهم الأول فقط . وعلى مذهب بني تميم قول الراجز :

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مِثْلَ أَمْسَا عَجَائِزًا مِثْلَ الشَّعَالِي خَمْسًا

شرح التسهيل (٢٢٣/٢) ، وارتشاف الضرب (٢٤٩/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢٦٧/٤) وانظر الكتاب (٢٨٣/٣ ، ٢٨٥) .

(٣) من الخفيف . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٣٣/٤) ، والدرر (١٧٥/١) ، وشرح الأشموني (٥٣٧/٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٢٣/٢) ، والمقاصد النحوية (٣٧٢/٤) =

ويبينه على الكسر فيما عداها [٧٥/أ] [وبعضهم يعرب إعراب ما لا ينصرف مطلقاً] ^(١) ومن بني جعله مضمناً معنى حرف التعريف ، ومن منع الصرف جعله معدولاً عن المقرون بـ « أل » ، وهذا ما يتعلق بالظروف المبنية بناءً واجباً .

الظروف جائزة البناء

وأما ما بناؤه جائز ، فاسم الزمان المبهم المحمول على « إذا ، وإذا » لكن إن ولي الاسم ما هو مبني كان بناؤه أرجح من إعرابه ، كقول الشاعر :

٣٣٠ - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصُّبَا وَقَلْتُ أَلَمَّا أَصَحَّ وَالشَّيْبُ وَازِعُ ^(٢)

وقول آخر :

٣٣١ - لَأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمَا عَلَى حِينٍ يَسْتَصْبِيَنَّ كُلُّ حَلِيمٍ ^(٣)

= والهمع (٢٠٩/١) .

اللغة : عَنَّ : من عَنَّ يَعَنَّ بالكسر والضم في المضارع - عَنَّا : إذا عرض ، ويروى : « إن عز » بمعنى غلب . بأس : يروى : يأس . وتناس : أمر من التناسي ، وهو أن يرى من نفسه أنه نسيه . المقاصد النحوية (٣٧٢/٤) وتناس في المخطوط : « وسناها » .

المعنى : اعتصم بالأمل والصبر إن عن بأس أو يأس ، وتناس الذي اشتمل عليه أمس .
الشاهد : قوله : « أمس » ح حيث جاء معرباً إعراب ما لا ينصرف في حالة الرفع ، وهذه لغة لبعض بني تميم .
(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) من الطويل . قائله النابغة الذبياني . ديوانه (٣٢) . الإنصاف (٢٩٢/١) ، وأوضح المسالك (١٣٣/٣) ، وخزانة الأدب (٤٥٦/٢) (٤٠٧/٣) (٥٥٠/٦ ، ٥٥٣) ، والدرر (١٨٧/١) ، وشرح الأشموني (٣١٥/٢) (٥٧٨/٣) ، شرح المفصل (١٦/٣) (٥٩١/٤) (١٣٧/٨) ، والهمع (٢١٨/١) .
اللغة : عاتبت : لمت . المشيب : زمن حلول الشيب في الرأس أو الشيب نفسه ، وهو في المخطوط : المسيب وقد صوب في حاشية المخطوط بالمشيب . أصح : من الصحو ، وهو خلاف السكر . ووازع : من وزعت الرجل عن الأمر كففته . شرح شواهد المغني للسيوطي (٨١٧/٢) .

المعنى : لقد عاتبت نفسي في زمن الشيب على ما فعلته في زمن الشباب ، وقلت : أَلَمَّا أَنْتَبَهَ وَالشَّيْبُ كَافٍ عَنْ اتِّبَاعِ الشَّهَوَاتِ ؟ .

الشاهد : قوله : « حين » ؛ حيث بني على الفتح لإضافته إلى فعل بناؤه لازم ، ويجوز فيه الجر على الإعراب ، ولكن البناء أرجح .

(٣) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٣٥/٣) ، وخزانة الأدب (٣٠٧/٣) ، والدرر (١٨٧/١) ، شرح الأشموني (٣١٥/٢) ، ومغني اللبيب (٥١٨/٢) ، والهمع (٢١٨/١) .
اللغة : تحلماً : هو تكلف الحلم ، وهو الأناة . يستصين : من استصيت فلاناً إذا جعلته في عداد الصبيان . المقاصد النحوية (٤١٠/٣) ، وقيل : من أصبى فلان فلاناً إذا استماله . اللسان « صبا » . وهو في المخطوط : « يستصحب » .

فلك في « حين » في الشاهدين أن تبنيه على الفتح بإضافته للمبني ، ولك أن تخفضه على الأصل .

وإن وليه مبتدأ ، أو فعل معرب كان الإعراب أرجح من البناء ، مثال ما وليه مبتدأ قول الشاعر :

٣٣٢ - تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينَ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانٍ ^(١)

ومثال ما وليه فعل معرب ، قوله تعالى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩] ، فيجوز لك في « حين » أن تجره وفي « يوم » أن ترفعه على الإعراب ، ولك أن تفتحها على البناء هذا مذهب الكوفيين ^(٢) وأما البصريون فلا يرون في هذا إلا الإعراب ، ويشكل عليهم قراءة نافع ﴿ يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ [المائدة: ١١٩] ^(٣) بالفتح ، وانفصلوا عن ذلك بأن الحركة إعرائية لا بنائية ، وهو منصوب على أنه ظرف لـ « هذا » الذي هو مفعول « قال » ، أو الخبر هذا

المعنى : لأجتذبن قلبي من هؤلاء النسوة متكلفاً الأناة على حين أنهن يستملن كل حلیم ، أي : ثقیل العقل أو أنهن يعددن كل حلیم یعد عنهن صبياً لم یقدر على مجاراتهن .
الشاهد : قوله : « حين » ؛ حيث بني على الفتح ؛ لإضافته إلى لازم البناء ، وهو المضارع المتصل به نون التوكيد ، وهذا حجة على من أنكروا بناء المضارع في حالة اتصاله بنون التوكيد ، ويجوز الجر في « حين » ولكن البناء أرجح .

(١) من الوافر . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٣٦/٣) ، والدرر (١٨٧/١) ، وشرح الأشموني (٣١٥/٢) ، والمقاصد النحوية (٤١١/٣) ، والهمع (٢١٨/١) .
اللغة : التواصل : المواصلة وعدم القطيعة ويروى : التراجع . المقاصد النحوية (٤١١/٣) .
المعنى : تذكر ما تذكر من سلمى في وقت أن التواصل بينهم غير قريب .

الشاهد : قوله : « حين » ، حيث روي بالوجهين البناء على الفتح والإعراب ؛ لإضافته إلى مبتدأ ، والإعراب أرجح ولم يجز البصريون غيره ، وأجاز الكوفيون الوجهين ، وتبعهم الفارسي ، وابن مالك ؛ إذ قال في الخلاصة ٣٧ : « وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يَفْنَى » أي : لن يغلط ومثله [الطويل] :

أَلَمْ تَغْلِمِي يَا عَمْرُكَ اللَّئِي أَنِّي كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكَرَامِ قَلِيلُ

الأشموني بحاشية الصبان (٢٥٧/٢) .

(٢) ارتشاف الضرب (٥٢٢/٢) ، وجمع الهوامع (٢١٨/١) ، وشرح التصريح (٤٢/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢٧٥/٢) ، وقد أيد ابن مالك رأي الكوفيين بالسماع ، كقراءة نافع ، وبالدليل العقلي ؛ إذ روى البيت المذكور : تذكر . . وغيره بالبناء والزمان في هذا داخل على ما هو معرب أصلاً ، وقد بني فبناء ما أضيف إلى جملة مصدرية بمعرب أصله البناء أحق وأولى . شرح التسهيل (٢٥٥/٣ ، ٢٧٥) .

(٣) وينظر : الإتحاف (٥٤٧/١) ، والنشر في القراءات العشر (٢٥٦/٢) .

المحذوف إن جعل « هذا » مبتدأ ^(١) .

ومن الزمان المحمول على « إذ » ما أضيف إليها ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [هود: ٦٦] ، وقوله تعالى : ﴿ وَهُمْ مِّنْ فَرَجٍ يَّوْمِئِذٍ ءَامِنُونَ ﴾ [النمل: ٨٩] ^(٢) وقوله تعالى : ﴿ لَوْ يَفْقَدِي مِنَ عَذَابٍ يَّوْمِئِذٍ بَيْنَهُ ﴾ [المعارج: ١١] ^(٣) فقرأ في الثلاثة بفتح « يوم » على البناء لإضافته للمبني وقرأ أيضاً على الخفض على الإعراب ، وهما معاً في السبعة ، كالفتح والرفع في : ﴿ يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ ﴾ [المائدة: ١١٩] .
وتما هو جائز البناء لفظة « بَيْنَ » وهي من ظروف المكان وشاهدها ، قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنعام: ٩٤] ^(٤) فقرأ برفع « بين » على الإعراب ، وبفتحها على البناء ، وهما أيضاً في السبعة ويشارك « بينا » في جواز البناء لفظة « دُونَ » ^(٥) وهي - أيضاً - من ظروف المكان ، كقوله تعالى : ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ [الحج: ١١] فـ « دُونَ » مبتدأ والجار والمجرور قبله خبر ، ولم يسمع في المتواتر رفعه ، وإنما سمع الفتح ، ولو قرئ بالرفع على الابتدائية ؛ لكان له وجه ، كقول الشاعر :

٣٣٣ - أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي حَمَيْتُ حَقِيقَتِي وَبَاشَرْتُ حَدَّ الْمَوْتِ وَالْمَوْتُ دُونَهَا ^(٦)

(١) والتقدير : « هذا وقع أو يقع في يوم ينفع » ويقرأ بالتثنية رفعاً علي أنه خبر كقراءة الجماعة ويقرأ بالتثنية نصباً علي أنه ظرف كقراءة نافع والجملة علي القراءتين في محل رفع أو نصب صفة لـ « يوم » .
الفتوحات الإلهية (٣٢٧/١) . (٢) سبق تخريجها .

(٣) وقراءة الفتح هي قراءة المدنيين - نافع وأبي جعفر - والكسائي وقراءة الكسر قراءة الباقيين . النشر في القراءات العشر (٢٨٩/٢) .

(٤) بالفتح قرأ المدنيان - نافع وأبو جعفر - والكسائي وحفص ، وبالرفع قرأ الباقون . الإتحاف (٢/٢٢ - ٢٣) ، والنشر في القراءات العشر (٢٦٠/٢) . وقيل « بين » ظرف ، والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل أي : لقد وقع التقطع أو إلى الوصل ؛ لأن ﴿ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ ﴾ [الأنعام: ٩٤] يدل علي التهاجر وهو يستلزم عدم التواصل أو هو راجع إلى ﴿ مَا كُنْتُمْ تَرْجِعُونَ ﴾ [الأنعام: ٩٤] علي أن الفعلين تنازعا . مغني اللبيب / ٦٧٠ .

(٥) « دون » إذا كانت بمعنى « ردئ » فليست بظرف حكى سيبويه « هذا ثوبٌ دونٌ » . الكتاب (٤١٠/١) ومثال ظرفيتها : « جلست دون زيد ، وزيد دونك في الشرف ولا يتصرف فيها بغير من » . ارتشاف الضرب (٢٦٢/٢) .

(٦) من الطويل . قائله موسى بن جابر . الدرر (١٨٢/١) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٣٧١) وشرح شذور الذهب (١٠٦) والهمع (٢١٣/١) .

اللغة : الحقيقة : ما يجب علي الرجل أن يحيمه . والموت دونها : دون الحقيقة . الدرر (٧٢/١) .
المعنى : أَلَمْ تَرَيَا أَنِّي دافعت عن حقيقتي ولم يمنعني مباشرة الموت والتعرض له من ذلك .
الشاهد : قوله : « دونما » ؛ حيث رفعت علي الإعراب وهي خبر عن « الموت » وهذا جائز .

والرواية برفع « النون » ويجوز في « بين ، ودون » في الآيتين أن ينتصبا ^(١) على الظرفية وهذا الوجه أولى من دعوى البناء .

مما هو جائز البناء من غير الظروف

ومما هو جائز البناء لكنه غير ظرف لفظة « مثل » في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنتُمْ نَاطِقُونَ ﴾ [الذاريات : ٢٣] ^(٢) فقرأه أبو بكر والأخوان بالرفع على الإعراب صفة لـ « حق » وقرأه الباقر بالفتح [٧٥/ب] على البناء . ولما كان بين الظروف والحال مشاركة باعتبار أن كلاً منهما ملاحظ فيه معنى « في » أردف المصنف الظرف بالحال لذلك فقال :

الحال

« الحال هو : الاسم المنصوب المفسر لما انبههم من الهيئات ... إلخ » ^(٣) .
وأقول : الخامس من المنصوبات « الحال » وهو ضربان : مؤكدة ^(٤) ومؤسسة .

مؤكدة ومؤسسة

فالمؤكدة ما يستفاد معناها بدونها ، وهي ثلاثة اقسام :
مؤكدة لصاحبها ومؤكدة لعاملها ومؤكدة لمضمون جملة ، مثال المؤكدة لصاحبها قوله تعالى : ﴿ لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً ﴾ [يونس : ٩٩] فـ « مَنْ » عامٌّ قد قوى ذلك العموم بـ « كُلُّهُمْ » ثم قوى ثانياً بـ « جميعاً » الذي هو حال من

(١) في المخطوط : « أن ينتصب » .

(٢) والأخوان هما حمزة والكسائي . وبه قرأ خلف . الإتحاف (٤٩٢/٢) ، والنشر في القراءات العشر (٣٧٧/٢) ، والبحر المحيط (١٣٦/٨) ، وفي المخطوط : « مثل أنكم تنطقون » من دون « ما » سهواً ، وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في « مثل » لمخالفتها للمبهمات ، فإنها تنثني وتجمع ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ ﴾ [الأنعام : ٣٨] ، وقول الشاعر [البسيط] :

وَالشُّرُّ بِالشُّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

وزعم أن « حقاً » اسم فاعل من حق يحق ، وأصله : « حاق » فقصر ، كما قيل : بَرَّ ، وسَرَّ ، ونَمَّ ، ففيه ضمير مستتر ، ومثل : حال منه . شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٣/٣) ، ومغني اللبيب (٦٧١) .
(٣) « ... نحو قولك : جاء زيد راكباً ، وركبت الفرس مسرجاً ، ولقيت عبد الله راكباً ، وما أشبه ذلك . ولا يكون الحال إلا نكرة ولا يكون إلا بعد تمام الكلام ، ولا يكون صاحبها إلا معرفة » . الآجرومية (٢٤) .
(٤) قال : (وهو ضربان) على التذكير ، ثم قال : (مؤكدة ، مؤسسة) بالتأنيث على اعتبار أن « الحال » يؤنث ويذكر .

« من » ، ومن جعل ^(١) هذا المثال من الحال المؤكدة لعاملها ، فقد وهم ، ومثال المؤكدة لعاملها قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء: ٧٩] ، وقول الشاعر : ٣٣٤ - أَصِيحُ مُصِيحًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ وَالزَّمْ تَوْقِي خَلِطَ الْجِدُّ بِاللَّعِبِ ^(٢)

وهذه ^(٣) الحال مساوية لعاملها لفظاً ومعنى ، وأما المؤكدة لعاملها من حيث المعنى فقط ، فقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة: ٦٠] ، وقوله تعالى : ﴿ فَتَبَسَّرَ ضَاحِكًا مِّنْ قَوْلِهَا ﴾ [النمل: ١٩] . ^(٤) ، ومثال الحال المؤكدة لمضمون جملة قولك : « زيد أبوك عطوفاً » ^(٥) وقول الشاعر :

٣٣٥ - أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَّغْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ يَدَارَةُ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ ^(٦)

وشرط الجملة أن تعقد من اسمين جامدين معرفتين ، والحال المؤكدة لمضمون

(١) كابين الناظم في شرح الألفية (٣٣٣) ؛ حيث قال : (أما ما يؤكد عامله ، فالغالب فيه أن يكون وصفاً موافقاً للعامل معنى لا لفظاً ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ جَاءَ وَلَّى مُدِيرًا وَلَّى يُعَقِّبُ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾) . (٢) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣٤٢/٢) ، وشرح الأشموني (٢٥٥/١) ، وشرح عمدة الحفاظ (٤٤٠) ، والمقاصد النحوية (١٨٥/٣) .

اللغة : أصح من أصاخ ، أي : استمع . أبدى : أظهر . التوقي : التحفظ والتحرز . الجد : ضد الهزل . المقاصد النحوية (١٨٦/٣) .

المعنى : استمع لمن أظهر لك نصيحته ، ولا تخلط الجد بالهزل .

الشاهد : قوله : « مصيحا » ؛ حيث وقعت حالاً من الضمير في « أصيح » ، وهي مؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى .

(٣) في المخطوط : « هذا » ، والأفضل ما أثبت لمناسبة السياق .

(٤) فالتبسم نوع من الضحك .

(٥) المؤكدة لمضمون الجملة تأتي ، لتوكيد بيان يتعين ، نحو : هو زيد معلوماً ، و كالبيت - أنا ابن دارة ... - أو فخر نحو : أنا فلان بطلاً شجاعاً ، أو تعظيم نحو : هو فلان جليلاً مهاتماً أو تحقير ، نحو : هو فلان مأخوذاً مقهوراً أو تصاغر ، نحو : أنا عبدك فقيراً إليك أو وعيد نحو : أنا فلان متمكناً منك أو معنى غير ذلك ، نحو : هو الحق بيناً وزيد أبوك عطوفاً . شرح الألفية لابن الناظم (٣٣٥ - ٣٣٦) .

(٦) من البسيط . قائله سالم بن دارة . خزانة الأدب (٤٦٨/١) (١٤٥/٢) (٢٦٥/٣ - ٢٦٦) ، والخصائص (٢٦٨/٢ ، ٣١٧ ، ٣٤٠) (٦٠/٣) ، والدرر (٢٠٢/١) ، وشرح الأشموني (٢٥٥/١) ، وشرح ابن عقيل (٢٧٧/٢) ، وشرح المفصل (٦٤/٢) ، والكتاب (٧٩/٢) ، والمقاصد النحوية (١٨٦/٣) ، والهمع (٢٤٥/١) .

اللغة : دارة : جد لسالم ، وهو سالم بن مُسماع بن شريح بن يربوع بن كعب ، ويربوع هذا هو دارة سمي بذلك ؛ لأنه لما قتل من قتل ابن عمه ، وكان اسم من قتله كعباً فوصفت بنت كعب لقومها يربوعاً عندما سألوها من قتل أبوها ، فقالت : غلام من بني جشم كأن وجهه دارة القمر . معروفاً بها : يروى : معروفاً لها . المعنى : أن مفاخرهم مشهورة واضحة ، وشرفهم معروف عند الناس . شرح سيبويه لابن السيرافي (٤٧٧/١) . الشاهد : قوله : « معروفاً » حيث وقع حالاً مؤكدة لمضمون الجملة قبله .

جملة لا تتقدم عليها ، ولا يكون عاملها إلا مضمراً .

وأما الحال المؤسّسة ، فهي التي لا يستفاد معناها بدونها ^(١) .

والحال مطلقاً : وصف فضله مذكور لبيان الهيئة . فخرج بذكر « الوصف » « القَهْقَرَى » في « رَجَعَ القَهْقَرَى » فإنه مفعول مطلق وليس بحال ، وبذكر « الفضلة » ^(٢) « الخبر » مثاله : قولك : « زيد قائم » ، وبقولنا : « مذكور لبيان الهيئة » نعت المنصوب والمجرور ، مثال : « رأيت رجلاً راكباً ، ومررت برجل راكب » فإنهما سيقا ؛ لتخصيص الرجل بالركوب لا لبيان الهيئة ، لكن الهيئة مستفادة منهما بطريق اللزوم ، ولا بد في الحال أن تكون بمعنى « في » ليحصل كمال الفرق بينها وبين التمييز ؛ فإن التمييز ليس بمعنى « في » بل بمعنى « من » .

الحال مشتقة وجامدة

ثم الحال تارة تكون مشتقة ، أي : مأخوذة من غيرها ، والمراد بالمشتق هاهنا اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ، كما ينبئ عنه التعريف ، وتارة تكون جامدة ، والمشتق هو الأصل ، مثال المشتق : « جاء زيد راكباً ، وضربت اللصّ مكتوفاً » وتأتي جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل : الأولى : أن تدل على ترتيب مثل : « ادخلوا رجلاً رجلاً » ^(٣) الثانية : أن تدل على تشبيهه ، مثل : « كرّ زيد أسداً » .

(١) وتسمى مبنية ؛ لأنها تبين هيئة صاحبها كـ « جاء زيد راكباً » ، فلا يستفاد معنى الركوب إلا بذكر راكباً . شرح التصريح (٣٨٧/١) .

(٢) لا يقدح في جعله فضلة عدم الاستغناء عنه في بعض المواضع ، نحو : ﴿ وَإِنَّا بِطَعْنِهِمْ لَبَطَّشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾ [الشُّعْرَاءُ : ١٣٠] كما لا يقدح في العمدة عروض الاستغناء عنه . همع الهوامع (٢٣٦/١) . وقد زعم ابن مالك أن الحال قد تجر بياء زائدة ، كقول بعض فصحاء طيئ [البسيط] :

كَانِينَ دُعِيْتُ إِلَى بَلْسَاءٍ دَاهِمَةٍ فَمَا انْبَعَثَ بِمَزْعُودٍ وَلَا وَكِيلٍ

- بمزعود : مذعور - قال أبو حيان : (وما استدلل به لا حجة له فيه) . شرح التسهيل لابن مالك (٣٢٢/٢) ، وارتشاف الضرب (٣٣٤/٢) .

(٣) ومثله . أَوَّلُ أَوَّلٍ ، أي : مرتين ، وعلمته الحساب باباً باباً « أي : مفصلاً ، وأُؤَلَّتْ ؛ لأن الحال بمنزلة الخبر ، وأصل الخبر أن يكون نكرة ، والخبر عنه معرفة لتصح الفائدة ؛ وذهب الزجاج إلى أن الثاني تأكيد للأول ، وذهب ابن جني إلى أنه صفة للأول ، والأصل : « باباً ذا باب » فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وعامل النصب قال الفارسي هو الأول ، وذهب أبو حيان إلى أن العامل في الاثنين هو العامل السابق عليهما . ارتشاف الضرب (٣٣٤/٢ - ٣٣٥) ، والتهذيب الوسيط في النحو لابن يعيش الصغاني (٢١٦) ، وهمع الهوامع (٢٣٧/١) .

الثالثة : أن تدل على مفاعلة ، مثل : « كلمته فاه إلى في » ومؤول الأولى بـ « مرتبين » .
والثانية بـ « شجاعاً » ، والثالثة بـ « مُشَافَهَةً » وتأتي جامدة غير مؤولة في سبعة :
إحداها : أن [أ/٧٦] تكون موصوفة وتسمى « موطئة » كقوله تعالى : ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مرم: ١٧] ، والحال في الحقيقة هو الثاني ، وإنما جاء الأول حالاً موطئة له .
ثانيتهما : أن تدل على سعر ، نحو : « بعته مُدًّا بكذا » [الثالثة : أن تدل على عدد ، نحو :
﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف: ١٤٢] ^(١) [الرابعة : أن تدل على طور واقع فيه تفضيل ^(٢) مثل : « هذا بُشْرًا أطيب منه رُطْبًا » ^(٣) . الخامسة والسادسة : أن تكون فرعاً لصاحبها أو أصلاً له ، فالأولى كقوله تعالى : ﴿ وَتَنجُونَ الْجِبَالَ يَوْمًا ﴾ [الأعراف: ٧٤] ^(٤) والثانية كقوله تعالى حكاية ^(٥) : ﴿ أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ [الإسراء: ٦١] ^(٦) . السابعة : أن تكون نوعاً منه ، مثل : « هذه ماشيتك إبلاً » ^(٧) وإنما أولت الثلاثة الأول ؛ لإمكان ذلك فيها بغير كلفة بخلاف غيرها ، فإن في تأويله كلفة فلذلك لم يؤول .

الحال منتقلة ولازمة

والأصل أيضاً في الحال أن تكون منتقلة ^(٨) مثل : « أقبل زيد فرحاً » ، وتأتي لازمة في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يدل عاملها على تجدد صاحبها ، مثل : « خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » فـ « الزرافة » مفعول ، و « يديها » بدل بعض ، و « أطول » حال ملازمة ^(٩) . الثانية : أن تدل على تأكيد كقوله تعالى : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران: ١٨] ^(١٠) ومنها عن صاحب التوضيح ^(١١) : قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ

(١) وما بين المعقوفين تكملة يقتضيها السياق . (٢) في المخطوط : « تفضيلاً » .

(٣) « بسراً » حال من الضمير في « أطيب » ، و « رُطْبًا » حال من الضمير المجرور (بمن) .

(٤) وكقولهم : هذا حديدك خاتماً . (٥) تكملة يحسن بها السياق .

(٦) وكقولهم : « هذا خاتمك حديدًا ، وهذه لجبتك خَزًّا » .

(٧) ومثله : « هذا مالك ذهبًا » .

(٨) في المخطوط : منقلبة ، وهي تؤدي المعنى لكن « منتقلة » أفضل .

(٩) وتروى : « يداها أطول » بالرفع مبتدأ : وخبر ، والجملة حال ولا تتعين الحالية في هذا المثال ؛ لجواز

الوصفية لأن « الزرافة » معرف بأل الجنسية . شرح التصريح (٣٦٨/١) .

(١٠) وهو حال من فاعل « شهد » وهو لفظ الجلالة .

(١١) أوضح المسالك (٢٩٧/٢) .

إِلَيْكُمْ أَلَكِنَّبَ مُفَصَّلًا ﴿ [الأنعام: ١١٤] . قال ^(١) : (وهم ابن الناظم ^(٢)) ؛ حيث مثل بهذه الآية لما دل عامله على تجدد صاحبه) ، والظاهر أن هذا الوهم ليس بصحيح ؛ لأن مراد الشارح ^(٣) .

دلالة العامل على تجدد الصاحب من حيث النزول لا من حيث الذات ، وهذه المسألة شهيرة عند أهل الكلام ، فكيف يخفى على الشارح رَحْمَةُ اللَّهِ مع جلالة منصبه حتى يظن أن القرآن حادث ، ويعد كل البعد أن يكون رأيه رأي المعتزلة ^(٤) .

فَصْلٌ : الحال نفس صاحبها في المعنى ، فلذلك جاز « جاء زيد راكباً » وامتنع « جاء ركوباً » : لصدق الراكب على « زيد » لدلالته على الذات ، وقد جاءت مصادر أحوالاً بقلّة في المعارف ، نحو : « اجتهد وَحَدَّكَ وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ » وبكثرة في النكرات ، نحو « قتلته صَبْرًا ^(٥) وجاء رَكُضًا ، وطلع بَغْتَةً » ومع كثرته ليس بمقيس ، وقاسه المبرد ^(٦) في ما كان نوعاً لعامله كـ « جاء سُرعَةً » ، وجعله ابن مالك ^(٧)

(١) أي : ابن هشام . أوضح المسالك (٢٩٧/٢) .

(٢) في شرح الألفية لابن الناظم (٣١٢) . (٣) ابن الناظم .

(٤) المعتزلة علي أن القرآن كلام محدث مخلوق . الملل والنحل للشهرستاني (٥٨/١) ، والأئمة الأربعة للدكتور / مصطفى الشكعة (٧٩٧ - ٧٩٨) .

(٥) مثله : ﴿ ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا ﴾ [البقرة: ٢٦٠] ، و ﴿ يُنْفِثُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْأَيْدِي وَالْأَنْهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ [البقرة: ٢٧٤] ، و ﴿ وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الأعراف: ٥٦] ، و ﴿ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهَارًا ﴾ [نوح: ٨] وأتيته مشيًا وعذوا ، ولقيته فجأة ومفاجأة ، وكفاحاً ومكافحة ، وعياناً ، وكلمته مشافهة ، وأعطيته المال نقداً ، وأخذت ذلك عنه سماعاً وسمعاً ، ووردت الماء التقاطاً ، وقد أجمع النحويون على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملته العرب ، ولا يقاس عليه غيره ، فلا يجوز : جاء زيد بكاءً ، ولا ضحك زيد بكاءً ، وأجاز المبرد القياس قيل : مطلقاً ، وقيل فيما هو نوع للفعل ، نحو : أتيته سُرعَةً ، وعن سيويه : لا يحسن أتيته سُرعَةً ، ولا رُجُلَةً ، بل حيث سمع ، واختلف النحويون في تخريج هذه الكلمات المسموعة ، فقال البصريون وسيويه - وعليه الشارح - : إنها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق ، أي : ساعياً وراكضاً ، ومفاجئاً ، ومسراً ومعلناً ، وخائفين وطائعين ، ومهاجرين ومصبوراً ، وكذا الباقي ، وقال بعضهم : هي مصادر على حذف مضاف ، أي : إتيان رَكُضٍ ، وسَيْرٍ عَذْوٍ ولقاءً فجأةً ، وإرسال العِرَاكِ ، وصلبٌ جَهْدِك ، ورجوعٌ عَوْدِهِ ، ومجيء الجماء ، وقيل : هي أحوال على حذف مضاف ، أي : ذا سعي ، وذا فجأة ، وقيل : هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعية وعليه الكوفيون ، وقيل : هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها ، وذلك الفعل هو الحال أي : أتيته أركض ركضاً ، وطلع ييغت بغته ، وهكذا . الكتاب (٣٧٠/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٢٨/٢ - ٣٢٩) ، وارتشاف الضرب (٢٤٢/٢) ، وجمع الهوامع (٢٣٨/١) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨) .

(٦) المقتضب (٢٣٤/٣ ، ٢٦٩) (٣١٢/٤) .

(٧) التسهيل (١٠٩) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٣١٧ - ٣١٨) .

وولده قياسًا في ثلاث مسائل :

إحداها : أن يقع بعد خبر مقرون بـ « أل » الدالة على الكمال ، نحو : « أنت الرجل علمًا » .

الثانية : أن يقع بعد خبر شبه به مبتدؤه ، نحو : « زيد حاتم جودًا »

الثالثة : أن يقع بعد « أما » ، نحو : « أما علمًا فعالم » ^(١) .

وإذا وقعت المصادر أحوالًا نكرة كانت أو معرفة ، فلا بد من تأويلها بأوصاف يصح حملها على صاحب الحال ، فيؤول « وَخَذَكَ » بـ « منفردًا » ، و « العراك » بـ « معتركة » و « صبرًا » بـ « مصبورًا » ، أي : محبوسًا ، وبغته بـ « مباغتًا » وعلى هذا فقس . ومذهب البصريين ^(٢) أن الحال لا يكون معرفة ، فإن جاءت كذلك وجب تأويلها بنكرة ، فيجب تأويل « الجُمَاءُ الْغَفِيرُ » ^(٣) من « جاءوا [٧٦/ب] الجُمَاءُ الْغَفِيرُ »

(١) أصل هذا المثال أن رجلًا وصف عنده شخص يعلم ، وبغيره ، فقال للواصف : أما علمًا فعالم ، كأنه منكر ما وصف به من غير العلم ومعتزف بالعلم ، والتقدير : مهما يذكر شخص في حال علم ، فالمذكور عالم ، وصاحب الحال نائب الفاعل « شخص » ، والعامل « يذكر » ، ويجوز أن يكون العامل ما بعد الفاء إذا كان يصلح للعمل فيما قبلها والحال على هذا مؤكدة ، والتقدير مهما يكن من شيء ، فالمذكور عالم في حال علم ، فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين نصبه بفعل الشرط المقدر بعد أما ، نحو : أما علمًا فلا علم له ، وأما علمًا فإن له علمًا ، وأما علمًا فهو ذو علم ؛ لأن المصدر لا يعمل في متقدم ، والمصدر المعروف التالي « أما » يرفعه التميميون ، وينصبه ويرفعه الحجازيون ، وهو عند سيبويه مفعول له مثل : أما العلم فعالم بالعلم ، وأما العلم فعالم بالعلم ، ويعربه الأخفش هو والمنكر مفعولًا مطلقًا مؤكدًا ، والعامل فيه ما بعد الفاء ، والتقدير : مهما يكن من شيء ، فالمذكور عالم علمًا ، ويعرب الكوفيون المنكر والمعرف مفعولين بهما والتقدير : مهما تذكر علمًا ، فالذي وصفت عالم ، واختاره ابن مالك في شرح التسهيل (٣٣٠/٢) ، ويلتزم الحجازيون نصب المنكر ، ويرفعه وينصبه التميميون . الكتاب (٣٨٤/١ - ٣٨٥) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٣١٧ - ٣١٨) ، وشرح التصريح (٣٧٤/١) .

(٢) همع الهوامع (٢٣٩/١) .

(٣) الجُمَاءُ الْغَفِيرُ : جماعة الناس ، أي : الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الأرض لكثرتها ، وقيل بيضة الرأس سميت جماء ؛ لأنها ملساء ، ووصفت بالغفير ، ولأنها تغفر أي : تغطي الرأس ، وكان القياس أن يقال : الجُمُ الْغَفِيرُ أو الجُمَاءُ الْغَفِيرَةُ ، لكنهم أثنوا الموصوف على معنى الجماعة و ، ذكروا الوصف حملًا لفعل بمعنى فاعل على فعل بمعنى مفعول . لسان العرب « جمم » ، وشرح التصريح (٣٧٣/١) ، وينظر : جمهرة الأمثال للعسكري (٢٥٥/١) وفيه : جاءوا جمًّا غفيرًا ، وجاءوا جمًّا غفيرةً ، وهو عند سيبويه اسم موضوع موضع المصدر الواقع حالًا ، أي : مررت بهم جمومًا غفيرًا ، وجعله غيره مصدرًا ، ومذهب المبرد والأخفش أنها أسماء وليست بأحوال ، إنما الأحوال هي العوامل الناصبة المضمرة ، فبعضهم قدرها أفعالًا ، وهو مذهب الفارسي ، وبعضهم قدرها أسماء مشتقة من تلك الأفعال ، فيكون التقدير : أرسلها تعترك أو معتركة العراك في : أرسلها العراك مثلًا ، وذهب ثعلب إلى أن الجُمَاءُ الْغَفِيرُ =

بـ « جميعاً » و « عَوْدَهُ » من « رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْيِهِ » ^(١) بـ « عائداً » و « الأذل » بـ « ذليلاً » في قراءة من قرأ : ﴿ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾ [الناثقون : ٨] ^(٢) .

بفتح الياء . والكوفي ^(٣) لا يوجب مجيء الحال نكرة ، نعم الأولى عنده ذلك ، فما ورد من معرفة لا يجب تأويله عنده .

فصل : الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، ونكرة بمسوغ كثيرًا ، فمن المسوغات الإضافية ، كقوله تعالى : ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ ﴾ [فصلت : ١٠] فـ « سواء » حال ، و « أربعة » صاحبها ، وهو نكرة ، وسوغت إضافته إلى الأيام مجيء الحال منه ، ومنهم من أعرب « سواء » مفعولًا مطلقًا ^(٤) فلا يكون مما نحن فيه ، ومن مسوغات مجيء الحال من النكرة وصفها ، كقول الشاعر :

٣٣٦ - نَجِيتَ يَا رَبُّ نُوْحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكِ مَآخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونًا ^(٥)

فـ « مشحونًا » حال من « الفلك » الذي هو نكرة وجاءت الحال منه لوصفه بـ « الماخِر » قبل ، وليس من الحال الآتية من النكرة لوصفها ، قوله تعالى : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ »

= منصوب على المدح لا حال ، وأجاز ابن الأنباري « مررت بإخوتك الجماء الغفير » بالرفع على التقدير : هم وقال الكسائي : (العرب تنصبه في التمام وترفعه في النقصان) أي : عند تمام الكلام تنصبه « والعراك » في أرسلها العراك منصوب عند الكوفيين على أنه مفعول ثانٍ لأرسل على تضمنيها معنى « أورد » وهو عند ابن الطراوة صفة لمصدر محذوف أي : « الإرسال العراك » الكتاب (٣٧٥/١) ، وارتشاف الضرب (٣٣٧/٢ - ٣٣٨) .
(١) وعند الكوفيين منصوب على المصدرية ، أي : عاد عوده . ارتشاف الضرب (٣٣٩/٢) .
(٢) وينظر التبيان في إعراب القرآن (٢٦٢/٢) ، وإعراب القراءات الشواذ (٩٠/٣) ، ومختصر ابن خالويه (١٥٧) .

(٣) أجاز الكوفيون أن تأتي الحال معرفة إذا كان فيها معنى الشرط ، نحو : عبد الله المحسن أفضل منه الميسر ، وعبد الله عندنا الغني ، فأما الفقير فلا ، وأنت زيداً أشهر منك عمراً ، أي : إذا أحسن ، وإذا استغنى ، وإذا تسميت زيداً ، وكذلك أجاز ذلك يونس والبغداديون . ارتشاف الضرب (٣٣٧/٢) ، وجمع الهوامع (٢٣٩/١) .
(٤) أي : استوت استواء . التبيان في إعراب القرآن (٢٢١/٢) .
(٥) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣١٢/٢) ، وشرح ابن عقيل (٢٥٩/٢) ، والمقاصد النحوية (١٤٩/٣) .

اللغة : في فلك : أي سفينة ، وهو بضم الفاء وسكون اللام ، ولكن ضم لامه هنا للضرورة ، وهو للواحد والجمع ويذكر ويؤنث . ماخر : الذي يشق الماء . مشحوناً : من شحنت السفينة ملأتها : أي مملوءة . المقاصد النحوية (١٤٩/٣) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : « مشحوناً » ؛ حيث وقع حالاً من « فلك » وهو نكرة ، وإنما ساغ ذلك لوصفه بـ « ماخِر » .

كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ① أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا ② [الدخان: ٤، ٥] ، وعلل بأن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا في ثلاثة (١) مواضع :

أحدها : كون المضاف بعضًا من المضاف إليه .

ثانيها : كونه كبعضه معنى في صحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه .

ثالثها : كون المضاف صالحًا ؛ لأن يعمل عمل الأفعال ، وليس شيء منها صالحًا هنا (٢) أما الأول والأخير فظاهر ، وأما الثاني فلأنه لو قيل : « فيها يُفَرَّقُ أَمْرٌ حَكِيمٌ » لم يصح ؛ إذ المعنى فرق كل الأمور لا أمرًا مبهمًا (٣) ، وأجاز ابن مالك (٤) وطائفة أن يكون « أمرًا » حالًا من « أمر » لوصفه بـ « حَكِيمٌ » وقيل : « أمرًا » (٥) مفعول به على سبيل التجوز ، وقيل : هو مفعول مطلق ، وقيل : في محله ، ومن المسوغات أن تقع النكرة بعد نفي ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر: ٤] ، فجملة « لها كتابٌ معلومٌ » في محل نصب على الحال من « القرية » ؛ لوقوعها بعد النفي ومن أعرب (٦) الجملة صفة لـ « قرية » فقد وهم ؛ لأن الصفات لا تقترب بالواو (٧) .

ويجري مجرى النفي النهي والاستفهام الإنكارى ، مثال النهي : قول الشاعر :

٣٣٧ - لَا يَزُكِّنْ أَخْذًا إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ (٨)

(١) في المخطوط : « ثلاث » دون تاء . (٢) في الآيتين .

(٣) في المخطوط : « لا أمر مبهم » .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٣٣١/٢) . وكذلك فعل ابنه في شرح الألفية (٣١٩) ، وجعله ابن مالك في شرح الكافية (٧٣٧/٢) من التخصيص بالإضافة .

(٥) « أمرًا » قيل في نصبه : إنه مفعول به لأخص محذوفًا ، أو لـ « منذر » في الآية السابقة أو « لأنزلناه » في الآية السابقة على البدلية من الهاء ، وقيل : إنه مفعول مطلق ، والتقدير : « أمرنا أمرًا » ، وقيل : هو في محل المفعول المطلق والتقدير : « يفرق فرقًا من عندنا » ، وقيل : هو مفعول له ، والعامل فيه « أنزلناه » أو منذر أو يفرق » . التبيان في إعراب القرآن (٢٢٩/٢) ، وشرح التصريح (٣٧٦/١) .

(٦) أعربها الزمخشري في الكشف (٥٤٨/٢ ، ٥٤٩) صفة لقرية ، وجعل الواو لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، وجعلها كالواو في قولهم : « جاء زيد عليه ثوب ، وجاءني وعليه ثوب » ورد هذا القول ابن مالك بخمسة وجوه تدور حول أن الصفة غير الحال ، فلا تقاس عليه ، وأن الواو فصلت الأول من الثاني ، وقد تبع الزمخشري في هذا القول ابن هشام الخضراوي . شرح التسهيل لابن مالك (٢٠٣/٢) ، وشرح التصريح (٣٧٧/١) .

(٧) يقصد بالصفات الصفات الأول خلافًا لمن أجاز ذلك .

(٨) من الكامل : قائله قطري بن الفجاءة . ديوانه (١٧١) . أوضح المسالك (٣١٤/٢) ، وخزانة =

ومثال الاستفهام قول الآخر :

٣٣٨ - يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا (١)

ومن مسوغات مجيء الحال من النكرة تقدمها عليها ، كقول الشاعر :

٣٣٩ - لَمَيَّةٌ مُوَحِّشًا طَلَّلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ (٢)

والأصل : « طَلَّلَ مُوَحِّشٌ » برفع « موحش » على أنه صفة لـ « طَلَّلَ » لكن لما تقدم نعت النكرة عليها انتصب على الحال (٣) .

= الأدب (١٦٣/١٠) ، والدرر (٢٠٠/١) ، وشرح الأشموني (٢٤٧/١) ، وشرح ابن عقيل (٢٦٢/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (٤٢٣) ، والهمع (٢٤٠/١) .

اللفظة : لا يركن : من رَكَنَ يَرْكُنُ ، وركن يركن لغة متداخلة ، إذا مال ، الإحجام : النكوص والتأخر . الوغى : الحرب . لحمام : في المخطوط بحمام وهو الموت . المقاصد النحوية (١٥١/٣) . المعنى : لا يميلن أحد إلى التأخر ، والقعود يوم الحرب خوفاً من الموت .

الشاهد : قوله : « متخوفاً » ؛ حيث وقع حالاً من « أحد » وهو نكرة ، وساغ ذلك لوقوعه في سياق النهي . (١) من البسيط : قائله رجل من طيء . أوضح المسالك (٣١٦/٢) ، والدرر (٢٠١/١) ، وشرح الأشموني (٢٤٧/١) ، وشرح ابن عقيل (٢٦١/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (٤٢٣) ، والهمع (٢٤٠/١) . اللفظة : يا صاح : يا صاحبي ، فرخم هل حم : هل قدر ومنه حُتْمَةُ الفراق ، أي ما قدر وقضى . المقاصد النحوية (١٥٣/٣) .

المعنى : يا صاحبي : هل قدر عيش باقياً ، فتجعل لنفسك عذراً في أملك البعيد الشاهد : قوله : « باقياً » ؛ حيث وقع حالاً لـ « عيش » وهو نكرة ، وساغ ذلك لوقوعه في سياق الاستفهام . (٢) من مجزوء الوافر . قائله كثير عزة . ديوانه (٥٠٦) . أوضح المسالك (٣١٠/٢) ، وخزانة الأدب (٢١١/٣) (٤٣/٦) ، والخصائص (٤٩٢/٢) ، وشرح الأشموني (٢٤٧/١) ، ومغني اللبيب (٨٥/١) (٤٣٦/٢) ، (٦٥٩) .

اللفظة : مية : اسم امرأة . الموحش : المنزل الذي صار وحشاً ، أي : لا أنيس به . الطلل : ما شخص من آثار الديار ، يلوح : يلمع . خِلَلٌ : جمع « خِلَّة » وهي بطان كانت تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب وغيره . شرح شواهد المغني للسيوطي (٢٤٩/١) .

المعنى : لمية طلل موحش يلمع كأنه البطان التي تغشى بها السيوف . الشاهد : قوله : « موحشاً » ؛ حيث وقع حالاً للنكرة « طلل » وسوغ ذلك تقدمه عليها ، قيل : هو حال من الضمير المستكن في الظرف على أن العامل في الحال ليس هو العامل في صاحبها ، ورد ؛ لأن الصحيح خلاف ذلك وعليه فيلزم كون الابتداء عامل في الحال ، والابتداء لا يعمل في الفضلات . (٣) ومن المسوغات كون الجملة مقرونة بالواو ، كقول الله تعالى : ﴿ أَزْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ؛ لأن الواو رفعت توهم كون الجملة نعتاً ، ومن المسوغات لمجيء صاحب الحال نكرة اشتراكه مع المعرفة ، نحو : هؤلاء ناس وعبد الله منطلقين . الكتاب (٨١/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٣٤/٢) .

ويأتي صاحب الحال نكرة بلا مسوغ ، وهو قليل جدًا حتى إن بعض النحاة يأباه فلا يجيزه ، ودليل الوقوع قول الراوي : « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا ، وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا » (١) .

فصل : تأتي الحال مبينة [٧٧/أ] لهيئة الفاعل تارة ، ولهيئة المفعول به أخرى ، ولا فرق في ذلك بين كونهما لفظيين أو معنويين ، مثال الفاعل اللفظي : « جاء زيد راكبًا » ومثال الفاعل المعنوي : « زيد في قائمًا » كأنه قيل : أشير إليه ، أو انبته عليه قائمًا ، وشاهده قوله تعالى : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود: ٧٢] (٢) ونقل عن سيبويه (٣) أن الحال يأتي من المبتدأ .

وإذا كان صاحب الحال مجرورًا بالحرف لم يجز تقدمها عليه في قول الجمهور (٤) ، وأجاز التقدم جماعة منهم ابن مالك (٥) محتجين على ذلك ، بقوله تعالى : ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ [يوسف: ١٨] ، ف « دم » صاحب الحال ، وهو مجرور بالحرف ، و « على قميصه » حال متقدمة على صاحبها المجرور ، وبقول الشاعر :

٣٤٠ - تَسْلَيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ يَتْنِكُمْ بِذِكْرَاكُمُ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي (٦)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : الأذان - باب : إنما جعل الإمام ليؤتم به (١٦٩/١) .
برواية : قوم قيامًا ، ومسلم في صحيحه في كتاب : الصلاة - باب : اتمام المأموم بالإمام (١٩/٢) .
ومما جاء حالًا من النكرة دون مسوغ قول العرب : عليه مائة ييضا ؛ وعليه مائة غنينا ، ومررت بماء فغدة رَجُلٍ ، قال سيبويه في الأولين : (والرفع الوجه) وفي الثالث : (والجر الوجه) « وإنما كان النصب هنا بعيدًا من قتل أن هذا يكون من صفة الأول فكرهوا أن يجعلوه حالًا كما كرهوا أن يجعلوا الطويل ، والأخ حالًا ، حين قالوا : هذا زيد الطويل ، وهذا عمرو أخوك » . الكتاب (١١٢/٢) .
(٢) وفي المخطوط : « هذا بعلبي شيخًا » دون واو .

(٣) ونسبه للخليل مثاله : فيها رجل قائمًا . الكتاب (١١٢/٢) .
(٤) سواء جر صاحبها بحرف زائد ، كقولك : ما جاء عاقلاً من أحد ، وكفى معينا بزيد ، أو جر بحرف جر أصلي ، نحو : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبا: ٢٨] همع الهوامع (٢٤١/١) .
(٥) شرح التسهيل (٣٣٦/٢) وهو مذهب أبي علي وابن كيسان . شرح الألفية لابن الناطم (٣٢٣) .
(٦) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣٢١/٢) ، وشرح الأشموني (٢٤٨/١) ، وشرح الألفية لابن الناطم (٣٢٤) ، وشرح عمدة الحفاظ (٤٢٦) والمقاصد النحوية (١٦٠/٣) .
اللغة : طُرًّا : جميعًا . ذكراكم : مصدر على فغلى مضاف لمفعول والفاعل محذوف ، والتقدير : بذكري إياكم . المقاصد النحوية (١٦٠/٣ - ١٦١) .

المعنى : تسليت بذكري إياكم عنكم بعد فراقكم ، حتى كأنكم عندي .
الشاهد : قوله : « طُرًّا » ؛ حيث وقع حالًا للمجرور بمن ، وتقدم عليه على رأي ابن مالك وطائفة ، ومثل هذا البيت [الطويل] :

ف « طُرًا » حال من مجرور « عن » وهو متقدم عليه ، وأجاب الجمهور عن الآية بأن الجار والمجرور في محل نصب على أنه ظرف ، وعن البيت بأنه ضرورة ، ومما استدل به ابن مالك ^(١) على التقدم قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ [سبا: ٢٨] ؛ فجعل « كافة » حالاً من « الناس » الذي هو مجرور بالحرف ، ويرد على قوله إشكالان :

أحدهما : تقدم الحال المحصورة ، هو خلاف الأصل .

والثاني : تعدي « أرسل » باللام ، وهو خلاف الغالب فيه ، وإنما الغالب فيه أن يتعدي بـ « إلى » ، والجيد أن يجعل « كافة » حالاً من الكاف وحينئذ تكون ^(٢) « التاء » للمبالغة .

وأما إن كان صاحب الحال مجروراً ^(٣) بالإضافة ، فلا تتقدم الحال عليه اتفاقاً . وتأتي الحال من المضاف إليه في ثلاث صور ^(٤) :

= فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنَسْوَةٌ
فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْعَا بِقَتْلِ جِبَالِ
ومثله أيضاً [الطويل] :

لَيْسَ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا
إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لِحَبِيبِ
فـ « فِرْعَا » حال من « بقتل جبال » ، و « هيمان صاديًا » حالان من « الياء » في إلي .

(١) التبيان في إعراب القرآن (١٩٧/٢ - ١٩٨) ، وشرح التسهيل (٣٣٧/٢) ، وفي « كافة » ثلاثة أقوال : الأول : أنها صفة وهو رأي الزمخشري - أي : رسالة كافة محبطة بهم - الكشف (٥٦٥ / ٣) - ورد بأن « كافة » لم تستعمله العرب إلا حالاً ، والثاني : أنها حال من « الناس » وهو رأي ابن مالك ومذهب أبي علي وابن كيسان ، وعليه ابن برهان ، والثالث : أنها حال من الكاف في « أرسلناك » والتاء للمبالغة ؛ لأن الكاف للمذكر وهو قول الزجاج وعليه الشارح ، وقد رد ابن مالك هذا القول بأنه استعمل كافة حالاً مفرداً ، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثاً وجعل التاء المبالغة مقصور على السماع ، ولا يتأتى غالباً إلى في أمثلة المبالغة ، كعلامة ونشابة بخلاف « كافة » فإن لحيل على زاوية فهو حمل على شاذ . شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٧/٢ - ٣٣٨) .

(٢) في المخطوط : « يكون » وهذا جائز ولكن الأفضل « تكون » .

(٣) مثل : « عرفت قيام هنيئ مسرعة » فلا يقدم « مسرعة » على « هنيئ » ؛ لئلا يفصل بين المضاف المضاف إليه ولا على « قيام » المضاف ؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول ، فلا يقدم عليه شيء من معمولاته ، وأجاز ابن مالك تقدم الحال على المجرور بالإضافة إذا كانت الإضافة غير محضة ، نحو : « هذا شارب السويق ملتوثاً الآن أو غداً » ؛ لأن الإضافة ههنا في نية الانفصال فلا يعتد بها . شرح التسهيل لابن مالك (٣٣٥/٢) ، وجمع والهوامع (٢٤١/١) .

(٤) جوز بعض البصريين مجيء الحال من المضاف إليه مطلقاً ، وخرجوا عليه : ﴿ أَنْتَ دَائِرٌ هَتُولَاءَ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ ﴾ [الحجر: ٦٦] ، وجمع والهوامع (٢٤٠/١) .

إحداها : أن يكون المضاف بعضاً منه ، كقوله تعالى : ﴿ أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ [الحجرات : ١٢] فـ « ميتاً » حال من الأخ الذي أضيف اللحم إليه ، واللحم بعض منه .

الثانية : أن يكون المضاف كـ بعض المضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [النحل : ١٢٣] فـ « حنيفاً » حال من « إبراهيم » وقد أضيفت الملة إليه ، وهي كجزئة لعدم مفارقتها إياه وقد يقال : « حنيفاً » حال من المضاف لتأوله بـ « الدين » ^(١) .

الثالثة : أن يكون المضاف صالحاً للعمل في الحال ، كقوله تعالى : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٤] ^(٢) فـ « جميعاً » حال من الضمير الذي أضيف المصدر إليه ، المصدر له صلاحية عمل الأفعال في الحال ، وإنما التزموا أن لا تأتي الحال من المضاف إليه إلا في هذه الثلاثة ، لأن لهم قاعدة ، وهي أن الحال لا يكون العامل فيها إلا العامل في صاحبها إما حقيقة كـ « ضربت زيداً مكتوفاً » أو حكماً كـ « هذا زيد قائماً » فلو أجزنا الحال من المضاف إليه في قولك : « رأيت غلاماً هندياً منطلقاً » مثلاً لم يكن العامل في صاحب الحال عاملاً فيها لا حقيقة ولا حكماً بخلاف الثلاثة .

أما الأولى : فلأن العامل إذا عمل في الجزء صح نسبة العمل إلى الكل في الجملة .
وأما الثانية : فلأن المضاف لما صح الاستغناء عنه ، فقد صح نسبة العمل إلى المضاف إليه [٧٧/ب] وهذا القدر كاف .

وأما الثالثة : فلأن المضاف لما كان في معنى الفعل اقتضى بهذه الجهة أن يعمل في الحال وصاحبها ، فحصل المطلوب من أن العامل في الحال عامل في صاحبها .

ويشارك هذه المسائل في أنه لا يتقدم الحال على صاحبها ما إذا كانت محصورة ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ [الأنعام : ٤٨] ، إما إذا كان صاحب الحال هو المحصور ، فإنها تتقدم عليه وجوباً ، نحو : « ما جاء راكباً إلا زيدٌ » فإن خلت الحال مما يوجب التقديم على صاحبها أو التأخير عنه كان تقديمها وتأخيرها جائزين ، أما التأخير فهو الأصل ^(٣) ، ومثال جواز التقديم : « جاء راكباً

(١) معاني القرآن للزجاج (٢١٣/١) ، والبحر المحيط (٥٧٧/١) .

(٢) ومثله في العمل ، نحو : أعجبنى انطلاقك منفرداً ، وهذا شاربُ الشويق ملتوتاً الآن أو غداً .

(٣) جواز التأخر والتقدم إن لم يكن هناك موجب للتأخر أو التقدم ، هو مذهب البصريين سواء كان الحال من الفاعل أو من المفعول ، كالمثالين المذكورين ، والتأخير هو الأصل ، وأما الكوفيون فقد منعوا =

زيد » ، و « ضربت مكتوفاً للصل » .

فصل : وعامل الحال إن كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبيهه ، جاز أن تتقدم الحال عليه ، وأن تتأخر عنه أما التأخر فهو الأصل ، ومثال التقدم قوله تعالى : ﴿ خُشَّعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾ [القمر: ٧] ^(١) ف « خُشَّعًا » حال ، و « أَبْصَرُهُمْ » فاعله ، وقد تقدمت الحال على عاملها المتصرف الذي هو « يخرجون » ، وقالت العرب : « شَتَّى ثُؤُوبِ الْحَلَبَةِ » ^(٢) أي : متفرقين يرجع الحالبون فقدمت الحال على عاملها المتصرف كالأية ، ومثال تقدمها على عاملها الشبيه ^(٣) للفعل المتصرف ، قول الشاعر :

٣٤١ - عَدَسٌ مَا لِعِبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقُ ^(٤)

ف « تحمّلين » حال متقدمة عاملها الشبيه للفعل المتصرف ؛ لأن « طليقاً » بمثابة « طلق » أما إذا كانت الحال لها صدر الكلام ؛ فإن تقدمها على العامل واجب ، كقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٨] .

ويجب تأخرها عن العامل في ست مسائل :

إحداها : أن يكون فعلاً جامداً ، نحو : « ما أحسن زيدا معتكفاً ! » .

الثانية : الصفة المشبهة للفعل الجامد ، وهي : اسم التفضيل ، نحو : « [هذا] ^(٥) أفصح من قومه قارئاً » .

= تقديم الحال على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم : مطلقاً ، وقيل : إن تقدم على رافعه ، مثل : « راكباً جاء زيد » ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر ، ثم قيل عنهم : مطلقاً أو إن لم تكن الحال فعلاً ، مثل : « ضاحكاً شاهدت عمراً ، وشاهدت ضاحكاً عمراً » وأما نحو : « يضحك شاهدت عمراً ، فيجوز عندهم على النقل الأول ، وهو الجواز مطلقاً . شرح التصريح (٣٧٨/١) .

(١) في المخطوط : « خاشعاً » وهي قراءة ابن عباس ؓ وابن جبير ومجاهد والجاحدري ، وأبي عمرو وحمة والكسائي ، ويجوز أن يكون في « خُشَّعًا » ضمير الخارجين ، وتكون « أَبْصَرُهُمْ » بدلاً منه . الكشف (٣٦/٤) ، والبحر المحيط (١٧٣/٨) .

(٢) ويروى : « شَتَّى ثُؤُوبِ الْحَلَبَةِ » يوردون إبلهم وهم مجتمعون ، فإذا صدروا تفرقوا ؛ إذا اشتغل كل واحد منهم بحلب ناقته ، ثم ثُؤُوبِ الأول فالأول ، ويضرب مثلاً لاختلاف الناس أخلاقاً وشيئاً . جمهرة الأمثال (٤٤٢/١) ، ومجمع الأمثال للميداني (٣٥٨/١) .

(٣) في المخطوط : « الشبه » .

(٤) من الطويل وقد سبق التعليق عليه والشاهد فيه هنا قوله : « تحمّلين » ؛ فإنها جملة في موضع نصب على الحال من الضمير المستتر في « طليق » وهي صفة مشبهة ، وقد تقدمت الحال على عاملها « طليق » ؛ لأنه أشبه الفعل المتصرف . (٥) تكملة يقتضيها السياق .

الثالثة : أن يكون العامل معنويًا بأن يتضمن معنى الفعل دون حروفه وله أمثلة :
منها : أن يكون اسم إشارة ، كقوله تعالى : ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ ﴾
[النمل: ٥٢] ^(١) ، ومنها : أن يدل على تشبيهه ، كقول الشاعر :

٣٤٢ - كَأَنَّ قُلُوبَ الطُّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي ^(٢)

ومنها : أن يدل على تَمَنٍّ كـ « ليت ^(٣) هندا مقيمة عندنا » ومنها : أن يكون ^(٤)
ظرفًا أو جارًا ومجرورًا مخبرًا به ، لدلالته على استقرار محذوف مثل : « زيد
عندك ، أو في الدار قائمًا » .

الرابعة : أن يكون العامل مأخوذًا من الفعل وحرف مصدره ، نحو : « أعجبني
قيامك مصليًا » .

الخامسة : أن يكون العامل اسم فعل ، نحو : « نزالٍ مسرعًا » .

السادسة : أن يكون العامل متصرفًا إلا أنه عرض له ما يمنع تقدم غيره عليه من
« لام قسم أو لام ابتداء » فالأول ، نحو : « لأصبرن محتسبًا » ، والثاني نحو :
« لا عتكف صائمًا [أ/٧٨] » ^(٥) .

وقد استثنوا من أفعال التفضيل مسألة ^(٦) وهي : أن يكون عاملًا في حالين

(١) والمعنى : أشير إليها خاوية ، وذهب السهيلي إلى أن اسم الإشارة لا يعمل في الحال ، وأن العامل فعل
مقدر تقديره : انظر إليها خاوية و « خاوية » من خلو البطن ، وقال ابن عباس رضي الله عنه « خاوية » أي ساقط أعلاها
على أسفلها . ارتشاف الضرب (٣٥١/٢) ، وشرح التصريح (٣٨٢/١) ، والبحر المحيط (٨٢/٧) .
(٢) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (٣٨) . أوضح المسالك (٣٢٩/٢) وشرح شواهد
المغني للسيوطي (٣٤٢/١) (٥٩٥/٢ ، ٨١٩) ، ولسان العرب (٢٠٦/١) « أدب » ومغني
الليبي (٢١٨/١) (٣٩٢/٢ ، ٤٣٩) .

اللفظة : وكرها : عشها ، والضمير يعود إلى العقاب طائر سريع الاختطاف والصيد . والعناب : ضرب من
الفاكهة تشبه به أنامل الحسان المخضوبة بالحناء ، وقد شبه به ههنا القلوب الرطبة من الطير . والحشف :
التمر الرديء . المقاصد النحوية (٢١٧/٣) .

المعنى : هذه العقاب كثيرة الاصطياد للطير ، فتجد عند وكرها طيرًا رطبًا كالعناب ، وطيرًا يابسًا قد
جف ، كالتمر الرديء .

الشاهد : قوله : « رطبًا ويابسًا » ؛ فإنهما خالان عاملهما مضمن معنى الفعل « أشبه » فلذلك وجب
تأخيرهما لضعف عاملهما . (٣) في الأصل : « حيث هندا مقيمة عندنا » .

(٤) في المخطوط : « تكون » ، والصواب ما أثبت .

(٥) على رأي ابن مالك والمالقي وغيرهما من جواز دخول لام الابتداء على الفعل ، مغني الليبي (٣٠٣) .

(٦) يجوز فيها تقدم الحال على عاملها .

لاسمين متحدي المعنى أو مختلفيه ، وإحدى الحالين مفضلة على الأخرى باعتبارين ، فأجبوا في الحال الفاضلة أن تتقدم على أفعال التفضيل ، مثال المتحدي المعنى : « هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا » ف « بُسْرًا » حال من « هذا » و « رُطْبًا » حال من الضمير المجرور بـ « من » والعامل فيهما أفعال التفضيل ، وقد توسط بينهما ، ومثال المختلفي المعنى : « زيدٌ منفردًا أنفعُ من عمرو مُعَانًا » وإعرابها كإعراب التي ^(١) قبلها غير أن الأولى هنا حال من « زيد » ، والثانية من « عمرو » ، وزعم بعض ^(٢) العلماء أن أفعال التفضيل لا يجوز أن يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه ، واعترض على الجمهور بأن ما ذكروه من نحو : « هذا بسْرًا أطيب منه رطْبًا » يمكن أن يكون العامل في الحال الأولى فيه اسم الإشارة ، وإذا أمكن هذا الحمل وجب المصير إليه ، ولا يحتاج حينئذٍ إلى استثناء .

ورد عليه بأنه سمع : « ثَمَرَةٌ نَخْلِي بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا » ولا يمكن فيه ما قاله في « هذا بُسْرًا » ، وزعم أبو سعيد السيرافي ^(٣) أن المنصوب في المثال الأول والثاني ، وما ضاهاهما ليس من الحال في شيء وإنما هي أخبار لـ « كان » المحذوفة ، وتقديره : « هذا إذا كان بُسْرًا أطيب من نفسه إذا كان رُطْبًا » ، و « زيد إذا كان مفردًا أنفع من عمرو إذا كان معانًا » واعترضه بعض المحققين ^(٤) بأنه يلزم فيه حذف ستة أشياء وهي « إذا ، وكان ، واسمها » قبل أفعال التفضيل وبعده ولا نظير له واستثنى الأخفش ^(٥) وابن مالك من العامل المضمن معنى الفعل دون حروفه الظرف

(١) في المخطوط : « الذي » .

(٢) نقل عن الفارسي في أحد أقواله وبعض العلماء ، ورده الرضي بما رده به الشارح ، وبأن العامل في الحال متقيد به ، فلا يقال هذا الكلام إلا في حال البسرية ، وهو باطل ؛ لأنه يصح أن يقال هذا الكلام في غير حال البسرية ، وقيل : العامل فيه حرف التنبيه . شرح الكافية للرضي (٢٠٨/١) ، وارتشاف الضرب (٣٥٣/٢) ، وشرح التصريح (٣٨٤/١) والبسر هو : التمر قبل أن يربط لغضاضته . اللسان « بسر » . (٣) السيرافي بهامش الكتاب (٤٠٠/١) ، وشرح ابن عقيل (٢٧٤/٢) ، والسيرافي هو : الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضي أبو سعيد السيرافي النحوي ، كان يدرس ببغداد علوم القرآن ، والنحو ، واللغة ، والفقه ، والفرائض ، أخذ النحو عن ابن السراج ، ولد بسيراف ، له من التصانيف شرح كتاب سيويه ألفات القطع والوصل ، الإقناع في النحو لم يتمه فآتمه ولده يوسف ، مات في الإثنين ثاني رجب سنة ثمان وستين وثلاثمائة من الهجرة . إنباه الرواة (٣٤٨/١ ، ٣٥٠) ، وتاريخ بغداد (٣٤٢/٧) ، بغية الوعاة (٥٠٧/١ - ٥٠٨) .

(٤) كابن مالك في شرح التسهيل (٣٤٤/٢ - ٣٤٥) .

(٥) فأجاز التقديم في نحو : « زيد متكئًا في الدار » وفي نحو قول الشاعر [الطويل] :

وَنَحْنُ مَتَّعْنَا الْبَخْرَ أَنْ تَشْرَبُوا بِهِ وَقَدْ كَانَ مِنْكُمْ مَاؤُهُ بِمَكَانٍ =

والجار والمجرور المخبر بهما ، فأجازوا فيهما على سبيل الندرة أن تتقدم الحال عليهما متمسكين بقول الشاعر :

٣٤٣ - بِنَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَغْدَمْ وَلَا نَصْرًا^(١)

فـ « بادي ذلة » حال العامل فيها « لديكم » المخبر به عن « هو » ، وقد تقدمت على عاملها ، وبقوله تعالى : ﴿ مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا ﴾ [الأنعام : ١٣٩]^(٢) ، بنصب « خالصة » في قراءة شاذة على الحال ، والعامل فيها « لذكورنا » المخبر به عن « ما » وكذا تمسكاً بقوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ ﴾ [الزمر : ٦٧]^(٣) بنصب « مطويات » بالكسرة في قراءة الحسن^(٤) ، وهي حال متقدمة على عاملها الجار والمجرور المخبر به عن « السموات » ، ومذهب المحققين كابن الحاجب^(٥) أن الحال لا تتقدم على

= شرح التسهيل لابن مالك (٣٤٦/٢) ، والحال هنا « قد كان » وهو حال من الضمير في « منكم » .
شرح الكافية الشافية (٧٣٣/٢) ، وأوضح المسالك (٣٣٣/٢) .

(١) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣٣٢/٢) ، وشرح الأشموني (٢٥٢/١) ، وشرح التصريح (٣٨٥/١) ، والمقاصد النحوية (١٧٢/٣)

اللغة : بَادِي ذِلَّة : من البدو ، وهو الظهور ، أي : ظاهر ذلة : يعدم من عدمت الشيء أي فقدته ، ولاء من الموالاة ، وهو ضد المعادة . المقاصد النحوية (١٧٢/٣) .

المعنى : بنا تحصن ، والتجأ إلينا هذا الرجل ، وهو ظاهر المهانة فلم يعدم المناصرة منا والولاء .
الشاهد : قوله : « بَادِي ذِلَّة » ؛ حيث وقع حالاً متقدمة على عاملها الظرف وهو « لديكم » ، وهذه الحال حال من الضمير في هذا الظرف ، وأصل الكلام « وهو لديكم بَادِي ذِلَّة » .

(٢) وهي منسوبة إلى ابن عباس ؓ بخلاف وغيره ، وقرأ سعيد بن جبیر ؓ « خالصة » ووجه ابن جني هاتين القراءتين بتوجيهين :

الأول : أنه حال من الضمير في الظرف الجاري صلة على « ما » ، كقولنا : « الذي في الدار قائماً زيد » وهو الذي ذكره الشارح عن المحققين .

الثاني : أنه حال من « ما » على مذهب الأخفش في إجازته تقديم الحال على عاملها المعنوي ، كقولنا : « زيد قائماً في الدار » . المحتسب (٢٣٢/١ - ٢٣٣) ، والبيان في إعراب القرآن (٢٦٢/١) .

(٣) والآية : ﴿ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ يَمِينَهُ ﴾ ؛ حيث قدمت الحال « مطويات » . على قراءة النصب على عاملها المعنوي الجار والمجرور « يمينه » وبهذه الآية والآية

السابقة والبيت استدلل الأخفش وابن مالك على جواز تقدم الحال على الظرف ، والجار والمجرور وعامله المخبر به ؛ إذ قد أخبر « يمينه » عن السموات والمعنى على هذا أن السموات داخلة في قبضته . وقال

أبو حيان : (ولا حجة فيه ؛ إذ يكون « والسموات » معطوفاً على « والأرض » كما قلنا و « يمينه » متعلق بـ « مطويات » « مطويات » من الطي الذي هو ضد النشر) . البحر المحيط (٤٢٢/٧) .

(٤) وعيسى بن عمرو الجحدري مختصر ابن خالوية (١٣١) وإعراب القراءات الشواذ للعكبري (٤١٤/٢) .

(٥) شرح الكافية للرضي (٢٤/١) ، وشرح الوافية نظم الكافية (٢٢٠) ، حيث قال : « ولا تقول : =

عاملها المعنوي أصلاً ، وأجابوا عما ^(١) تمسك به الأخفش وابن مالك ، أما عن الأول فإنه ضرورة ، وأما عن الثاني والثالث فبأن الآيتين محتملتان لغير ما قالا ، وذلك بأن يجعل العامل في « خالصة » هو الجار والمجرور الذي قبلها ^(٢) وإذا احتملت الآية هذا كان أولى مما ^(٣) قالا ؛ إذ ليس فيه خروج عن الأصل وتطرق الاحتمال إذا كان مساوياً يسقط الاستدلال ، وتقديره في الثالث : أن « السموات » ليست فيه مبتدأ ؛ بل معطوف على نائب الفاعل في « قبضته » ؛ لأنها بمعنى « مقبوضته » ، والشرط الذي هو وجود الفاصل بين المعطوف والمعطوف عليه إذا كان ضميراً مرفوعاً متصلاً بوجود ، وإذا كانت « السموات » عطفاً على نائب الفاعل ^(٤) فـ « مطويات » حال منها ، و « يمينه » معمول الحال لا عاملها ، وإذا احتملت الآية هذا المحمل تعين المصير [إليه] ^(٥) ؛ إذ ليس فيه خروج عن الأصل - والله أعلم - .

وأجاز العلماء أن يتقدم الظرف على عامله المعنوي ، مثل : « أَكُلْتُ يَوْمَ لَكَ ثَوْبٌ ؟ » فـ « ثوب » مبتدأ و « لك » خبره ، و « كل يوم » منصوب على الظرف ، والعامل فيه « لك » ؛ لتضمنه معنى الفعل الذي استقر أو كان وما أشبهه ، وإنما أجازوا التقدم في الظرف دون الحال ، وإن كان كل على معنى « في » ؛ لأنهم يتوسعون في الظرف ما لا يتوسعون في غيره .

تعدد الحال

ولما كانت الحال مشبهة للخبر والنعت في كونها وصفاً ؛ جاز أن يتعدد لمفرد وغيره ، مثال تعددها للمفرد قول الشاعر :

٣٤٤ - عَلَيَّ إِذَا مَا جِئْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا ^(٦)

- = « قائماً هذا » ؛ لضعفه . (١) في المخطوط : « عن ما » .
 (٢) التبيان في إعراب القرآن (٢٦٢/١) . (٣) في المخطوط : « من ما » .
 (٤) الهاء في « مقبوضة » التي هي في معنى « قبضته » . التبيان في إعراب القرآن (٢١٦/٢) .
 (٥) تكملة يقتضيها السياق .
 (٦) من الطويل . قائله قيس بن الملوح . ديوانه (٢٣٣) . أوضح المسالك (٣٣٥/٢) ، وشرح الأشموني (٢٥٤/١) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٨٥٩/٢) ، ولسان العرب (١٦٨/١١) « رجل » ، ومغني اللبيب (٤٦١/٢) .
 اللغة : رجلان : من لم يكن له ظهر في سفر يركبه ، وجمعه رَجُلَى ورجال . اللسان « رجل » .
 المعنى : عليّ إذا ما جئت ليلَى زيارة بيت الله ماشياً غير متعل .
 الشاهد : قوله : « رجلان حافيا » ؛ حيث تعددت الحال لمفرد ، وهو إما فاعل الزيارة ، أو باء المتكلم المجرورة بعلي .

ومنع الفارسي ^(١) وابن عصفور هذا النوع جاعلين الثاني حالاً من ضمير الأول ، فيكون من تداخل الأحوال أو نعتاً للأول إلا ؛ إذا كان العامل أفعل تفضيل ، فلا ينعان التعدد ، وأما قوله تعالى : ﴿ أَنْ اللَّهَ يَبْشُرَكَ بِخَيْرٍ مُّصَدِّقًا يَكَلِّمُكَ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [آل عمران: ٣٩] ، فالحال هو « مصدقاً » وما بعده معطوف عليه ، وليس مما نحن فيه ؛ إذ الكلام في التعدد بغير عاطف ، أما إذا تعددت وصاحبها متعدد فعلى ضربين :

أحدهما : أن يتحد لفظ الأحوال ومعناها فتثنى مع المثني ، وتجمع مع الجمع ، مثال الأول قول الشاعر :

٣٤٥ - مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَائِفَ أَلَيْتِكَ وَتُسْتَطَارَا ^(٢)

ومثال الثاني قوله تعالى : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمْ الَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالْجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِي ﴾ [النحل: ١٢] ^(٣) .

الضرب الثاني : أن يختلف لفظها ومعناها ^(٤) فتفرق ويجعل أول الحالين لثاني الاسمين ، وثاني الحالين لأول الاسمين ، كقول الشاعر :

٣٤٦ - عَهْدْتُ سَعَادَ ذَاتِ هَوَى مُعْنَى فَرِذْتُ وَزَادَ سُلُوءَانَا هَوَاهَا ^(٥)

- (١) الأشموني بحاشية الصبآن (١٨٤/٢) ، والمقرب لابن عصفور (١٥٥/١) .
 (٢) من الوافر . قائله عنتر بن شداد . ديوانه (٢٣٤) ، خزانة الأدب (٢٩٧/٤) (٥٠٧/٧) ، ٥١٤ ، ٥٥٣ (٢٢/٨) ، والدرر (٨٠/٢) ، وشرح التصريح (٢٩٤/٢) ، وشرح المفصل (٥٥/٢) (١١٦/٤) (٨٧/٦) . والهمع (٦٣/٢) .
 اللغة : في المخطوط : « نلتقي » . ترجف : تضطرب وتحرك . روانف : جمع رانفة وهي طرف الألية الذي يلي الأرض . تستطارا : من قولهم : استطير الشيء إذا طير ، والضمير راجع إلى الروانف ؛ لأنها في معنى : رانفتين أو إلى الأليتين ، والبيت من قصيدة في هجاء عمارة بن زياد . المقاصد النحوية (١٧٦/٣) .
 المعنى : متى نلتقي وحدنا يتتابك الخوف والهلع ، وتضطرب أطراف أليتك ، وكأنهما يطيران من شدة الاضطراب .

الشاهد : قوله : « فردين » ؛ حيث ثبت الحال لوقوعها على مثني ، وهو الفاعل والمفعول .

(٣) في قراءة النصب ، وهي قراءة غير ابن عامر وحفص . الاتحاف (١٨١/٢) .

(٤) في المخطوط : « ومعنا » والضمير راجع إلى الحال

(٥) من الوافر . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣٣٧/٢) ، وشرح الألفية لابن النازم (٣٣٣) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٩٠١/٢) ، والمقاصد النحوية (١٨٠/٣) .

اللغة : معنى : أسير في الحب من عناء تعنية . سُلُوءَانَا : بمعنى السُلُوة : يقال : يقول الرجل لصاحبه : سقيتني سُلُوة وسُلُوءَانَا ، أي : طيبت نفسي عنك ، ويقال : السلوان : دواء يسقاه الحزين فيسلو ، =

ف « ذات هوى » حال من « سعاد » ، و « مُعْتَى » حال من ^(١) التاء و، إنما لم يَجِئ الأول للأول ، والثاني للثاني لما يلزم عليه الفصل بين كل حال وصاحبها بخلاف ما قدمناه ؛ إذ لا يلزم إلا الفصل بين الحال الثانية وصاحبها ، وفصل خير من فصلين ، وربما جاء الأول من الحالين لأول الاسمين ، وثانيهما لثانيهما لكن بشرط عدم اللبس ، كقول الشاعر :

٣٤٧ - خَرَجْتُ [بِهَا] ^(٢) أَمْشِي تَجْرُورًا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلٌ مِرْطٌ مُرَحَّلٍ ^(٣)

ف « أمشي » حال من الفاعل في « خرجت » ، و « تجر » حال من مجرور الباء .
فَصْلٌ : تأتي الحال ظرفًا كـ « رأيت الهلال بين السحاب » وجارًا ومجرورًا ، كقوله تعالى : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ [القصص: ٧٩] ف « في زينته » حال من المستتر ^(٤) في « خرج » وتأتي [أ/٧٩] جملة - أيضًا - لكن بثلاثة شروط :
الأول : أن لا تكون ^(٥) إنشائية ، ووهم من ^(٦) أعرب :

٣٤٨ - ... وَلَا تَضْجَرُ مِنْ مَطْلَبٍ ^(٧) ...

= والسلوطة : خرزة ، كانوا يقولون إنها إذا صب عليها ماء المطر ثم شربه العاشق سلا .
المعنى : أنه لما كان مغرمًا بها كانت هي خالية ، فلما زاد سُلوًا زادت هي غرامًا . المقاصد النحوية (١٨٠/٣ - ١٨١) وشرح شواهد المغني للسيوطي (١٠٩/٢) .
الشاهد : قوله : « ذات هوى مُعْتَى » ؛ حيث وقعا حالين الأول للمفعول ، وهو « سعاد » والثاني للفاعل وهو التاء في « عَهِدْتُ » .
(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) تكملة تقتضيها رواية البيت .
(٣) من الطويل . قائله امرؤ القيس ديوانه (١٤) : وأوضح المسالك (٣٣٩/٢) ، وخزانة الأدب (٤٢٧/١) ، والدرر (٢٠١/١) ، ومغني اللبيب (٥٦٤/٢) ، والهمع (٢٤٤/١) .
اللغة : خرجت بها : يروى : « فقامت بها » أي : خرجت بها من البيوت ؛ لنخلو على أثرينا : يروى على إثرنا أذيال . والمرط : كساء من خز وغيره . والمرحل : ضرب من البرود معلم بأعلاه . شرح القصائد السبع الطوال للأنباري (٥٣ - ٥٤) .

المعنى : خرجت بها ماشيًا وهي تجر وراءنا ذيلها ؛ لتعفي الأثر ؛ لئلا يستدل علينا ، وهذا الذيل الذي تجره كساء معلم بوشى .

الشاهد : قوله : « أمشي ، وتجر » حيث وقعا حالين الأول للتاء في « خرجت » ، والثاني الهاء في : « بها » وأعطي الأول للأول ، والثاني للثاني لأمن اللبس .

(٤) في المخطوط : « من المستثنى » . (٥) في المخطوط : « يكون » .

(٦) هو الأمين المحلي . شرح التصريح (٣٨٩/١) .

(٧) جزء بيت من السريع وتماه .

اطْلُبْ وَلَا تَضْجَرِ مِنْ مَطْلَبٍ فَاقَةُ الطُّالِبِ أَنْ يَضْجَرَ =

حالاً ؛ لأنه نهى ، وإنما هو مستأنف بعد الأمر الذي هو « اطلب » ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ [النساء : ٣٦] الثاني : أن لا تصدر بدليل استقبال فلا يجوز أن يكون « سيهدين » من قوله تعالى : ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ ﴾ [الصافات : ٩٩] حالاً ؛ لاقتراحه بـ « السين » والعلة في ذلك أن بين الحال والاستقبال تنافياً ، فلم يجر أن يجمع بينهما [وإن كانت هذه ليست الحال النافية ، إنما تلك الحال الزمانية لكن كرهوا أن يجمعوا بينهما في الجملة] ^(١) .

الشرط الثالث : أنه لا بد في الجملة الحالية من رابط يربطها بصاحبها ، والرابط إما « الواو » أو « الضمير » أو هما ، والجملة إما اسمية ، وإما فعلية فعلها مضارع ، أو فعلها ماض ، وعلى كل حال ، فإما أن تكون منفية أو مثبتة فهذه ست ، فإن كانت الحال جملة اسمية مثبتة ربطت تارة بـ « الواو » ، كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ [يوسف : ١٤] ، فجملة « نحن عصبة » ^(٢) حال من « الهاء »

= وبعده :

أَمَّا تَرَى الْجَبَلَ يَنْكَرُهُ فِي الصُّخْرَةِ الصُّمَاءِ قَدْ أَثَرَا
وقد نسب إلى بعض المولدين . أوضح المسالك (٣٤٧/٢) ، والدرر (٢٠٢/١) ، وشرح الأشموني (٢٥٦/١) ، ومغني اللبيب (٣٩٨/٢) ، والمقاصد النحوية (٢١٧/٣) ، والهمع (٢٤٦/١) .
اللغة : اطلب : أي : اطلب قصدك أو العلم أو منك ، ولا تضجر : الضجر : القلق من الغم ، وضجر منه وبه ضجراً . وفلان ضجر : ضيق النفس . المقاصد النحوية (٢١٨/٣) ، واللسان « ضجر » .
المعنى : ظاهر .

التمثيل به : قوله : « ولا تضجر » ؛ حيث ساقه الشارح ؛ لينبه على خطأ من أعرب هذا حالاً مع كونه نهياً ، وقد خرج هذا البيت على وجهين :

الأول : أن الواو عاطفة وليست حالية ، وقد عطفت مصدرًا منسكبًا من أن والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق ، والتقدير : ليكن منك طلبٌ وعدم ضجر ، والفتحة فتحة إعراب ، و « لا » نافية ، والعطف مثل قولك : ائتنني ولا أجفوك بالنصب . والوجه الثاني : أن الواو عاطفة - أيضًا - وقد عطفت جملة على جملة والفتحة فتحة بناء ؛ لأنه في الأصل فعل مضارع متصل بنون التوكيد الحفيفة ، والتقدير : « وَلَا تَضْجُرْ » فحذفت النون للضرورة ، و « لا » ناهية ؛ والعطف مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ﴾ [النساء : ٣٦] ، وهو الوجه الذي ذكره الشارح ، وصحح ابن هشام الوجه الأول بأن الفتحة فتحة إعراب مثلها في « لَا تَأْكُلِ السَّمَكُ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » ، والواو عاطفة . مغني اللبيب (٥١٩ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤) ، وشرح التصريح (٣٨٩/١) .

(١) ما بين المعقوفين مستدرك في حاشية المخطوط .

(٢) قال الزمخشري : (والواو في « ونحن عصبة » واو الحال ، حلقوا له لكن كان كل ما خافه من خطفة الذئب أخاهم من بينهم - وحالهم أنهم عشرة رجال يمثلهم تُعصب الأمور وتكفي الخطوب - إنهم إذا لخاسرون ، أي : هالكون ضعفاً وخوفاً وعجزاً ...) . الكشف (٤٣١/٢) .

الذي هو المفعول ، والرابط لها بصاحبها هو « الواو » الداخلة على « نحن » وليس « نحن » رابطًا ؛ إذ لم يعد على صاحب الحال ، وتارة تربط بالضمير وحده ، كقوله تعالى : ﴿ أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة: ٣٦ ، والأعراف: ٢٤] .

فصاحب الحال ضمير « اهبطوا » والحال الجملة التي بعده ، والرابط لها به ما فيها من الضمير ، وتارة يكون الرابط « الواو » ، والضمير « كقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ [البقرة: ٢٤٣] ، فصاحب الحال « الواو » في « خرجوا » والحال جملة « هم أُلُوفٌ » والرابط لها به « الواو وهم » ، وفي الربط بالضمير وحده ^(١) ضعف ؛ لعدم ما يشعر من أول الأمر بالحالية لكنه صحيح لورود السماع به .

وربما جاءت الاسمية خالية من « الواو » ، والضمير « مستغنية بتقديره عن ذكره » نحو : « بعت السَّمَنَ مَنَوَانٍ بَدْرَهُمْ » أي : منه ، فإن كانت ^(٢) الجملة اسمية منفية ، فالحكم كما تقدم إلا أن تكون مؤكدة أو مثبتة بعد عاطف فالرابط الضمير ، مثال الأول : قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢] ، ومثال الثانية : قوله تعالى : ﴿ فَجَاءَهَا بِأُسْنًا بَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [الأعراف: ٤] ^(٣) .

ولو كانت الجملة فعلية [فعلها] ^(٤) مضارع مثبت لم تربط إلا بالضمير ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ ﴾ [المدثر: ٦] [فجملة « تستكثر » في موضع نصب على الحال من الضمير في « تمنن » والرابط لها بصاحبها هو المستتر في « تستكثر »] ^(٥) ولا يجوز أن تكون الواو رابطة ، وما أوهم خلاف ما قلناه فمؤول ، كقول الشاعر :
 ٣٤٩ - فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَزْهَنُهُمْ مَالِكَا ^(٦)

(١) مثال الربط بالضمير : « جاء زيد يده علي رأسه » وفي الربط به وحده مع الاسمية مذاهب . أحدها : جوازه مطلقاً وهو كثير فصيح وهو مذهب الجمهور . ثانيها : مذهب الفراء وتبعه الزمخشري في أحد قوليه وهو أنه نادر شاذ ثالثها : مذهب الأخفش ، وهو أنه إذا كان خبر المبتدأ اسماً مشتقاً مقدماً وجب عروُّ الحال من الواو فتقول : جاء زيد حسنٌ وجهه ولا يجوز : وحسنٌ وجهه فإن تأخر اكتفى بالضمير نحو : « جاء زيد وجهه حسن » ، ويجوز الواو . ارتشاف الضرب (٣٦٦/٢) .

(٢) في المخطوط : « كان » ، والأفضل ما أثبت .

(٣) والجملة معطوفة علي مصدر يائناً في موضع الحال أي : بائنين ومنعت الواو أن تكون رابطاً ؛ كي لا يجتمع حرفا عطف . شرح التصريح (٣٩١/١) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) ما بين المعقوفين مستدرك في حاشية المخطوط .

(٦) من المتقارب . قائله عبد الله بن همام السلولي . إصلاح المنطق (٢٣١ - ٢٤٩) ، وخزانة الأدب

(٣٦/٩) ، والدرر (٢٠٣/١) ، وشرح الأشموني (٢٥٦/١) ، والهمع (٢٤٦/١) .

وتأويله أن تجعل داخله على مبتدأ مقدر ، وجملة « أرهنتهم » خبراً عنه ، فيصير المجموع جملة اسمية و « الواو » تدخل عليها [٧٩/ب] أو يقال : الواو دخلت للضرورة ، أو يقال هذا الفعل ، وإن كان مضارعاً في اللفظ ، فهو ماضٍ من حيث المعنى بدليل عطفه على الماضي لكن إذا كان المضارع مثبتاً مقروناً بـ « قد » فإن « الواو » تجب ، ولو ربط بالضمير ، كقوله تعالى : ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ [الصف : ٥] ^(١) فلو كان المضارع منفياً ، فإن نفي بـ « لا » غلب ربطه ^(٢) بالضمير فقط ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ [المائدة : ٨٤] فـ « ما » مبتدأ و « لنا » خبر ، وفيه ضمير مستتر هو صاحب الحال ، والجملة المنفية هي الحال ، وقد ارتبطت بالضمير المستتر خالية من الواو وغير الغالب ربطها بهما [كقول الشاعر] ^(٣) :
 ٣٥٠ - أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبٍ ^(٤)

وقال ابن مالك ^(٥) : (لا يربط المنفي بـ « لا » إلا بالضمير ، وما ورد مما يوهم

= اللغة : فلما خشيت : الذي خشيه هو عبيد الله بن زياد ، وكان قد توعدته فهرب إلى الشام ، واستجار بيزيد فأمنته ، وكتب إلى عبيد الله يأمره أن يصفح عنه ، وأرهنهم مالكا ، أي : تركت في يدي عبيد الله بن زياد ، وكان اسم عريفه مالكا .

المعنى : لما خشيت حملته وأنشأب أظفاره نجوت وخليت بينه وبين مالك . المقاصد النحوية (١٩٠/٣) .
 الشاهد : قوله : « وأرهنهم مالكا » ؛ حيث وقع المضارع مثبتاً حالاً ، وقد ربط بالواو ، والقياس فيه أن يربط بالضمير ، وقد خرج على أن الجملة اسمية ، أي : وأنا أرهنهم ، وخرج على بقية ما خرجه الشارح أيضاً .
 (١) وإنما لزم الواو مع المضارع المثبت إذا اقترن بـ « قد » كآلية ؛ لأن « قد » أضعفت شبه المضارع باسم الفاعل ؛ إذ هي لا تدخل عليه . حاشية الصبان (١٨٩/٢) .

(٢) في الأصل : رابطة . (٣) ما بين المعقوفين مستدرك في الحاشية .

(٤) من الرمل . قائله مسكين الدرامي - ربيعة بن عامر - ديوانه (٢٢) . سمط اللآلئ (٣٥٢) شرح الأشموني (٢٥٧/١) ، وشرح التصريح (٣٩٢/١) ، والمقاصد النحوية (١٩٣/٣)
 اللغة : الورق : الدراهم المضروبة ، ويقال : الرقة بحذف الواو ، وتعويض الهاء . ولا يدعى لأب ، ولا ينتسب من الدعوة - بكسر الدال - يقال : فلان دعي بين الدعوة والدعوى في النسب هذا أكثر كلام العرب إلا عدي الرباب فإنهم يفتحون الدال في النسب ويكسرونها في الطعام . الصحاح « دعا » .
 المعنى : أنه كان مجهول النسب فلما أعطي ما لا ظهر له نسب ، واشتهر له أب يدعى إليه . المقاصد النحوية (١٩٣/٣ - ١٩٤) .

الشاهد : قوله : « ولا يدعى أب » ؛ حيث وقعت حالاً ، وهي مضارع منفي بـ « لا » وقد ربط بالواو والضمير ، والأكثر ربطة بالضمير فقط .

(٥) قال في التسهيل (١١٣) : (وقد تصحب الواو المضارع المثبت العاري من « كل » أو المنفي بـ « لا » ، فيجعل على الأصح خبر مبتدأ مقدر) ، وعلل لذلك فقال في شرح الكافية الشافية (٧٦٣/٢) : =

خلاف ذلك مؤول بما أول به المضارع المثبت (.

وإن كان النافي « لم » كثر أن تربط بالضمير وحده ، وبـ « الواو » وحدها ، وبهما معاً ، مثال الأول : قوله تعالى : ﴿ فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمَسَّ لَهُمْ سُوءٌ ﴾ [آل عمران : ١٧٤] ، فصاحب الحال هو ضمير « انقلبوا » ، وجملة « لم يمسسهم سوء » هي الحال ، وقد اشتملت على الرابط الذي هو « هم » ، مثال الثاني قول الشاعر :
 ٣٥١ - وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَذُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً عَلَى ابْنِي ضَمُضٍ^(١)

ومثال الثالث : قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ﴾ [النور : ٦] وفهم بعض^(٢) شارحي الألفية أن هذا المثال مما ربط بـ « الواو » فقط ، وتعقبه شارح^(٣) آخر والظاهر هو الثاني .

وإن كان النفي بـ « ما » لم يجز الربط بـ « الواو » بل بالضمير ، كقول الشاعر :
 ٣٥٢ - عَهْدُكَ مَا تُصْبِرُ وَفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَالِكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتَمِّيًا^(٤)

= (والمضارع المنفي بـ « لا » بمنزلة اسم الفاعل المضاف إليه « غير » فأجرى مجراه في الاستغناء عن الواو ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿ مَا لَكُمْ لَا تَنَاصَرُونَ ﴾ [الصفات : ٢٥] معناه : ما لكم غير متناصرين ، فكما لا يقال : « ما لكم وغير متناصرين » لا يقال : « ما لكم ولا تناصرون » .

(١) من الكامل . قائله عنتر بن شداد . ديوانه (٢٢١) ، والأغاني (٣٠٣/١٠) ، وحماسة البحتري (٤٣) ، وخزانة الأدب (١٢٩/١) ، وشرح الأشموني (٢٥٩/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٦٩/٢) ، والمقاصد النحوية (١٩٨/٣) .

اللغة : ولم تدر : يروى : ولم تكن . دائرة : هزيمة . على ابني ضمضم : هما حصين وعرة من ذبيان من بني مرة .

المعنى : كنت أخشى أن أموت قبل ألقى ابني ضمضم في الحرب ، وأدير عليهم دائرة . المقاصد النحوية (٢٠٠/٣) .

الشاهد : قوله : « ولم تدر للحرب دائرة » ؛ حيث وقع حالاً ، وهو مضارع منفي بـ « لم » وقد ربط بالواو . (٢) هو ابن الناظم في شرح الألفية (٣٤٠) .

(٣) غير المرادى وابن عقيل وابن هشام ، وأرجح الثاني ؛ لوجود الضمير في « أنفسهم » .

(٤) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣٥٤/٢) ، والدرر (٢٠٣) ، وشرح الأشموني (٢٥٧/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٦٠/٢) ، والهمع (٢٤٦/١) .

اللغة : تصبو : من صبا فلان إلى فلانة ، أي : مال إليها . متيماً : من تيمه الحب ، أي : عبده وذلك ، فهو متيم ومنه : تيمم الله ، أي : عبد الله . اللسان « صبا ، تيم » .

المعنى : عرفتكم ما تميل إلى النساء ، وفيك قوة الشباب ، فمالك بعدما ضعفت تميل وتصبو ، وقد استعبدك الحب ؟ الشاهد : قوله : « ما تصبو » ؛ حيث وقع حالاً ، وهو فعل مضارع منفي بما ، وقد ربط بالضمير وهو الفاعل المستتر في « تصبو » أي : « أنت » .

وظاهر كلام ابن الحاجب ^(١) - وصرح به بعض شارحيه ^(٢) - جواز دخول « الواو » في هذا القسم ، فإن كان الفعل ماضيًا منفياً جاز أن يربط بـ « الواو » والضمير ، وأن يربط بأحدهما ^(٣) ، مثال الأول : « جاء زيد وما قام أبوه » ، ومثال الثاني : « جاء زيد ، وما قام عمرو أو ما قام أبوه » ، وإن كان مثبتًا ، فكذلك قال ابن الحاجب ، ولا بد من « قد » ظاهرة أو مقدرة ^(٤) ؛ لتقرب الماضي من الحال ، ولا يحتاج المنفي إليها ؛ لأن نفيه مستمر إلى زمن الحال ، وأما الثبوت فيحتاج في استمراره إلى مبق ، فلذا احتاج لـ « قد » ، ومثال ربطها بـ « الواو » والضمير مع « قد » قوله تعالى : ﴿ أَفَنظَمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ٧٥] ومثال [٨٠/أ] ربطها بـ « الواو » مع « قد » : « جاء زيد وقد طلعت الشمس » ، ومثال ربطها بالضمير مع « قد » قول الشاعر :

٣٥٣ - وقفتُ بربيع الدارِ قد غيرَ البلى معارفها والسارياتُ الهواطلُ ^(٥)

وهو قليل للعلة المتقدمة في ربط ^(٦) الاسمىة بالضمير خاصة ، ومثال الربط

(١) حيث قال : (ويكون جملة خبرية ، فالاسمية بالواو والضمير ، أو بالواو ، أو بالضمير علي ضعف ، والمضارع مثبت بالضمير وحده ، وما سواهما بالواو والضمير أو بأحدهما . . .) شرح كافية ابن الحاجب للرضي (٢١١/١) . فدل ظاهر كلامه : « وما سواهما » أي وما سوى الاسمىة والمضارع المثبت يربط بالواو والضمير أو بأحدهما .

(٢) هو الرضي . شرح الكافية للرضي (٢١٢/١) ، وفي المخطوط شارحه .

(٣) في المخطوط : « بإحدهما » .

(٤) لزوم « قد » هو مذهب البصريين إلا الأخفش ، ومذهب الكوفيين والأخفش لزومها مع المرتبط بالواو فقط ، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده ، أو بالواو والضمير معًا تمسكًا بظاهر ، قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء : ٩٠] و ﴿ وَجَاءَهُمْ عِشَاءٌ يَبْكُونَ ﴾ [يوسف : ١٦] و ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾ [آل عمران : ١٦٨] إذ الأصل عدم التقدير لاسيما مع كثرته . الأشموني بحاشية الصبان (١٩١/٢) .

(٥) من الطويل . قائله النابغة الذبياني - زياد بن معاوية - ديوانه (١١٥) ، وشرح الأشموني (٢٥٨/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٧٢/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (٤٥٢) ، والمقاصد النحوية (٢٠٣/٣) . اللغة : بربع الدار : الربع : المنزل ، وجمعه رباع ، وربوع ، وأرباع . البلى : من بلى ، الثوب يلى بلى فإن فتحت الباء مددت ، فقلت : بلاء . معارفها : يروى : معالمها . والساريات : جمع سارية ، وهي السحابة التي تأتي ليلاً . الهواطل : من الهطل وهو تتابع المطر وسيلانه . المقاصد النحوية (٢٠٤/٣ - ٢٠٥) . المعنى : وقفت بالدار ، وقد غير البلى ما كان متعارفًا منها ، وكذلك تتابع السحب التي تسقط عليها مطرًا ليلاً . الشاهد : قوله : « قد غير البلى معارفها » ؛ حيث وقعت الجملة الفعلية حالًا ، وفعلها ماض ، وقد ربطت بقدر والضمير دون الواو ، وهو قليل بالنسبة إلى الذي يجيء بقدر والواو .

(٦) أي : في ضعف ربط الاسمىة بالضمير - وإن كان مسموعًا - وهي عدم تقدم ما يشعر من أول الأمر بالحالية .

بـ «الواو» والضمير مع تقدير «قد» قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨] ، قال بعضهم ^(١) : وهو قليل ، ومثال تقدير «قد» مع الضمير خاصة قوله تعالى : ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ صُدُّوهُمْ﴾ [النساء: ٩٠] ^(٢) ، وينبغي أن يكون أقل مما قبله لليلة التي أشرنا إليها آنفاً ، وعكس هذا الحكم في التسهيل ^(٣) ومثال تقدير «قد» مع «الواو» خاصة ، قولك : «جاء زيد وقعد عمرو» إن قدرت «الواو» للحال ، أما إذا جعلتها عاطفة ، فليس مما نحن فيه ، وفي التسهيل ^(٤) أن الماضي المثبت إذا خلا ^(٥) من الضمير وجبت فيه «الواو» و «قد» ، وأما إذا كان المثبت بعد «إلا» أو قبل «أو» امتنعت الواو ، ولم يربط إلا بالضمير مثال الأول ، كقوله تعالى : ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [يس: ٣٠] ، ومثال الثاني قول الشاعر :

٣٥٤ - كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا وَلَا تَشْخَعْ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخِلًا ^(٦)

(١) ممن اشترطوا وجوب ذكر «قد» وهم البصريون إلا الأخفش ؛ لأنها تقرب لفظ الماضي من الحال . شرح الكافية للرضي (٢١٢/١ - ٢١٣) .

(٢) فجملة «حصرت صدورهم» حال بإضمار «قد» ، ومنهم من أعربها صفة ؛ لئلا يحتاج إلى إضمار قد والموصوف إما منصوب محذوف ، أي : «قومًا حصرت صدورهم» وإما مخفوض مذكور ، وهو «قوم» المتقدم ذكره فلا إضمار ، وما بينهما اعتراض ويؤيده أنه قرئ بإسقاط «أو» و «جاءوكم» صفة لقوم ، و «حصرت» صفة ثانية ، وقيل : بدل استئصال من جاءوكم ، وفيه بعد ؛ لأنه من صفة الجائين ، وعلى هذا فالجملة خبرية ، وقال المبرد : (الجملة إنشائية معناها الدعاء ، مثل : ﴿عَلَّتْ أَيْدِيَهُمْ﴾ [المائدة: ٦٤] فهي مستأنفة ، ورد بأن الدعاء عليهم بضيق صدورهم عن مقاتلة قومهم لا يتجه ، وقد يقال : إنه دعاء عليهم بفقد أهلية القتال مطلقاً . مغني اللبيب (٥٦٢ ، ٦٩٦) .

(٣) قال ابن مالك في التسهيل (١١٣) : (وانفراد الواو حيثئذ - إن لم يقع الماضي بعد «إلا» أو يتلى بـ «أو» ، ووجد الضمير أقل من انفراد قد) . فجعل انفراد الواو ، كالأية الأولى أقل من انفراد «قد» كالأية الثانية فـ «قد» مقدرة فيها فهي موجودة منفردة .

(٤) قال ابن مالك في التسهيل (١١٣) : (وإن عدم الضمير لزم) .

(٥) في المخطوط : «خلى» .

(٦) من البسيط . قائله مجهول . الدرر (٢٠٣/١) ، وشرح الأشموني (٢٥٧/١) ، وشرح عمدة الحافظ (٤٤٩) ، والهمع (٢٤٦/١) .

اللغة : الخليل : الصاحب والصديق ، والنصير فعيل بمعنى فاعل . جار : من الجور ، وهو خلاف العدل . والشخ : البخل . جاد : من الجود ، وهو الكرم .

المعنى : انصر صاحبك في كل الأحوال سواء جار في حقلك أو عدل ، ولا تبخل عليه بشيء سواء بخل في حقلك أو جاد . المقاصد النحوية (٢٠٢/٣ - ٢٠٣) .

الشاهد : قوله : «جار ، وجاد» ؛ حيث وقعا حالين ، وهما ماضيان ، ولم يربط بـ «قد» أو الواو ؛ لكونهما ماضيين متلوين بـ «أو» فلزم ربطهما بالضمير .

ومقتضى كلام^(١) ابن الحاجب « قد » مضمرة في مثل هذين ، وفيه حزاظة من جهة المعنى والذي في التسهيل^(٢) أن « قد » لا تذكر في مثل هذين ، وهو جيد وليست « قد » عند ابن مالك^(٣) واجبة حتى إذا [لم]^(٤) تذكر قدرت نعم ذكرها أكثر من تركها إن وجد الضمير .

عامل الحال

مسألة : عامل الحال إما مذكور أو مقدر ، فالمدكور قد تقدم منه أمثلة كثيرة ، والمقدر إما على سبيل الجواز عند حضور معناه ، كقولك للمسافر : « راشداً مهيئاً » أي : تسافر ، وللقادم : « مبروراً مأجوراً » أي : قدمت ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتَّخَذَ عِظَامُهُ ۖ بَلَىٰ قَدِيرِينَ ﴾ [القيامة : ٣ ، ٤] أي : نجعلها قادرين ، وأجاز الفراء^(٥) أن يكون « قادرين » مفعولاً لـ « يحسب » محذوفاً ، أي : فليحسبنا ، قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ [البقرة : ٢٣٩] أي : فصلوا ، والذي على سبيل الوجوب في مسائل : منها : أن يكون الحال مؤكداً لمضمون جملة مثل ، قولك : « أنا زيد معروفًا » وتقدير العامل : « أعرف » ونحوه .

ومنها : أن يكون الحال بعد مبتدأ حذف خبره ، وليست الحال صالحة أن تكون خبراً عنه ، مثل : « أخطب ما يكون الأمير قائماً » ، وتقدير العامل : « إذا كان » إن أردت الاستقبال ، أو « إذ^(٦) كان » .

(١) لأنه قال : « ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة أو مقدرة » شرح كافية ابن الحاجب للرضي (٢١١/١) . ولم يستثن .

(٢، ٣) قال ابن مالك : (وثبت « قد » قبل الماضي غير التالي لـ « إلا » والمتلو بـ « أو » أكثر من تركها إن وجد الضمير) . التسهيل (١١٣) . (٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) معاني القرآن للفراء (٢٠٨/٣) .

(٦) في الأصل : « إذا كان » ، ومثله : ضربي زيداً قائماً ، وضربي العبد مسيقاً ، وهذا التقدير الذي ذكره الشارح هو تقدير البصريين ، وتقدير الأخفش هو : كونه قائماً ، وضربه قائماً ، وضربه مسيقاً يجعل الخبر المحذوف مصدرًا مضافاً إلى ضمير صاحب الحال ، وقد فضل علي تقدير الجمهور ؛ لكونه بتقدير اثنين ، وكون تقدير البصريين خمسة ، ولأن التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ، ولم يجعل كان ناقصة ، ويجعل الحال خبرها لأمرين ، الأول : أن العرب لم تستعمل في هذا الموضع إلا أسماء منكرة ، ولو أريد به الخبر ؛ لجاءت نكرات ومعارف ومشتقة وغير مشتقة ، الأمر الثاني : ذكر واو الحال ، كما ذكر الشارح ، وإنما قدرت كان ؛ لتعمل في الحال ، ولم يجعل المصدر هو العامل ؛ لأننا لو جعلنا المصدر =

إن أردت الماضي ، وليس « قائماً » خبراً لـ « كان » المحذوفة ، لأنها تامة فلا خبر لها ، ومن أقوى الأدلة على ذلك قوله ﷺ « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ [ب/٨٠] مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » ^(١) إذ لو كان خبراً لم يتل « الواو » .

ومنها : أن يأتي الحال بياناً ؛ لازدياد أو انتقاص بتدريج مقروناً بـ « الفاء ، أو ثم » والفاء أكثر وأما اقترانه بـ « الواو » فلا إذ الغرض الترتيب ، وهي لا تشعر به مثال ذلك : « بعته بدرهم فسافلاً » و « تصدقت بدينار فصاعداً » ، وتقدير العامل فيهما : « فذهب الثمن سافلاً ، وذهب المتصدق به صاعداً » .

ومنها : أن يكون بعد استفهام توبيخي ، كقول بعضهم ^(٢) : « أَتَمِيمًا تَارَةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى ؟ » أي : أتتحول ؟ ، وكقول بعضهم ^(٣) : « أَقَائِمًا وَ [قد] قعد الناس ؟ » أي : أتوجد ؟ ، والعامل في ذلك كله مقدر قياساً ، ومما حذف عامله وجوباً الحال ، التي جرت مثلاً ، كقول العرب : حَظِيَّتَيْنِ بَنَاتِ صَلِفَيْنِ كَنَانٍ ؟ ^(٤) أي : عرفتكم أو عرفنا ، وربما قدر العامل سماعاً ، نحو : « هنيئاً مريئاً » ، أي : ثبت لك الخير أو هناك .

ولما كان بين الحال والتميز اشتراك الفضلية والتكثير والبيان والكون على معنى حرف أردف المصنف الأول بالثاني ، فقال :

= عاملاً في الحال لكانت من صلتها ، ولم تصلح أن تسد مسد خبره ، فيحتاج إلى تقدير خبر ؛ ليصح عمل المصدر في الحال فيكون التقدير : ضربني العبد مسيقاً موجود ، وهو رأي كوفي ، وهو معترض عليه بفوات حصر الضرب في حال الإساءة . مغني اللبيب (٨٠٢) ، الأشموني بحاشية الصبان (٢١٩/١ - ٢٢٠) .
(١) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب : الصلاة - باب : ما يقال في الركوع والسجود (٤٩/٢) ، وأبو داود في سننه في كتاب : الصلاة - باب : في الدعاء في الركوع والسجود (٢٣١/١) .
(٢) الكتاب (٣٤٣/١) وتوضيح المقاصد للمرادي (١٦٣/٢) ، والرواية : « مرة » بدل « تارة » والنصب على الحال هو مذهب السيرافي ، وغيره وقد رأى سيبويه أنها منصوبة على المصدرية ، وعلل لذلك بأنه لم يرد أن يخبر القوم بأمر قد جهلوه ، ولكنه أراد أن يشتم المخاطب ، فصار الاسم بدلاً من اللفظ بفعله ، والتقدير : أَتَمَمْتُمْ مَرَّةً وَتَقَرَّبْتُمْ أُخْرَى . وينصب على الحال عند سيبويه إذا أردت التنبيه وتثبيت الحال ، والتقدير أتحوّل تميمًا مرة وقيسيًا أخرى . الكتاب (٣٤٣/١ ، ٣٤٥) وشرح الكافية للرضي (٢١٤/١) .

(٣) أوضح المسالك (٣٥٩/٢) وفي المخطوط : دون « قد » .

(٤) الحَظِي : الذي له حظوة ومكانة عند صاحبه ، والصِّلِف ضده ، وأصله قلة الخير ، يقال : امرأة صَلِفَة : إذا لم تحظ عند زوجها والكثرة : امرأة الابن ، وامرأة الأخ - أيضًا - ويضرب في أمر يعسر بعضه ويتيسر وجود بعضه . مجمع الأمثال للميداني (٢٠٩/١ - ٢١٠) .

باب التمييز

باب التمييز . . . إلخ (١)

وأقول : السادس من المنصوبات التمييز (٢) وهو اسم نكرة بمعنى « من » المبنية مفسر لما انبهم من الذوات .

فقولنا : « اسم » شمل كل اسم ، وقولنا : « نكرة » احتراز عن المعرفة ، نحو : « زيدٌ حسنٌ وجهه » بالنصب فـ « وجهه » معرفة لإضافته إلى الضمير ، فلا يكون تمييزاً وقولنا : « بمعنى من » احتراز عن الظروف ، والأحوال فإنها بمعنى « في » ، وقولنا « المبنية » احتراز عن اسم « لا » النافية للجنس ، فإنه بمعنى « من » التي للاستغراق واحتراز - أيضاً - عن نحو : « استغفرت الله ذنباً » فإن « ذنباً » بمعنى « من » ولكن ليست للبيان ، بل للابتداء فلا يكون تمييزاً ، بل مفعولاً (٣) ، وقولنا : « المفسر لما انبهم من الذوات » ؛ لإيضاح الفرق بينه وبين الحال كان ذلك لما انبهم من الهيئات .

التمييز قسمان تمييز نسبة ، وتمييز ذات

ثم التمييز تارة يكون رافعاً لإجمال نسبة ، وتارة يكون رافعاً لإبهام ذات ، فالأول نحو : « طاب زيد نفساً » فـ « نفساً » تمييز رافع لإجمال النسبة ؛ فإن في إسناد « الطيب » إلى « زيد » إجمالاً ؛ إذ يحتمل أن يكون من جهة أهله ، ومن جهة ماله ، أو من جهة نفسه ، فلما ذكرت « النفس » ارتفع ذلك الإجمال .

التمييز النسبة محول وغير محول

ثم النسبة إما أن تكون ناقصة ، أو تامة ؛ فالتامة قد تقدمت ، والناقصة ، كقولك : « زيد أكرم من عمرو أباً » فإن بين أفعال التفضيل والضمير المستتر فيه نسبة ناقصة لا يحسن

(١) قال ابن آجروم : (التمييز : هو الاسم المنصوب المفسر لما انبهم من الذوات ، نحو قولك : « تصيب زيد عرقاً ، وتفقأ بكر شحماً ، وطاب محمد نفساً ، واشترت عشرين غلاماً ، وملكيت تسعين نعجة ، وزيد أكرم منك أباً وأجمل منك وجهاً ، ولا يكون التمييز إلا نكرة ، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام) . الآجرومية (٢٥) .
(٢) ويسمى التبيين ، والتفسير ، والمميز ، والمبين ، والمفسر . ارتشاف الضرب (٣٧٧/٢) ، ومع الهوامع (٢٥٠/١) .
(٣) في المخطوط : « بل مفعول » .

السكون عليها ، وهي مجملة لجواز أن يكون الكرم من جهة أبي زيد أو غيره ، فرفع الإجمال بقولك : « أبا » وأما النسبة التي بين أفعل التفضيل وبين « زيد » فنسبة تامة ، وقد تقدم نظيرها . ثم التمييز الرفع [أ/٨١] لإيهام النسبة قد يكون محولاً عن الفاعل ، وقد يكون محولاً عن المفعول ، وقد يكون محولاً عن غيرهما ، وقد يكون غير محول .

فالأول : كقوله تعالى : ﴿ وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤] ^(١) أصله - والله أعلم - « واشتغل شيب الرأس » ف « اشتغل » فعل ماض و « شيب » فاعل ، وهو مضاف إلى « الرأس » فجر « الرأس » ثم حول الإسناد عن « شيب » وجعل منصباً على « الرأس » وآخر « الشيب » عن محله ، فصار فضلة متأخراً ، فانتصب تمييزاً . وأما الثاني : فكقوله : ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر: ١٢] ^(٢) وأصله - والله أعلم - : « وفجرنا عيون الأرض » ف « فجر » فعل ماضي ، والضمير فاعله و « عيوناً » مفعوله وهو مضاف إلى الأرض فجرها ، ثم حول الإيقاع عنه وجعل متعلقاً بـ « الأرض » وتأخر ففعل به ما فعل بـ « شيب » .

وأما الثالث ^(٣) : فكقوله تعالى : ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾ [الكهف: ٣٤] وأصله - والله أعلم - : « مالي أكثر » ف « مالي » مبتدأ وهو مضاف إلى ياء النفس ، و « أكثر » خبره فحول الإسناد عن المال فأخر ؛ فانفصل الضمير وصار « أنا » فأسند إليه وانتصب « المال » على التمييز .

وأما الرابع : فكقولهم : « لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا » ف « فارسًا » ليس محولاً عن شيء ، ومن التمييز الرفع لإجمال نسبة الوارد بعد كل ما أفاد تعجباً ، كهذا المثال ، وقولهم : « ما أحسنه رجلاً ، وأكرم بأبي بكر أبا » .

فصل : وأما التمييز الرفع لإيهام ذات ، فهو الوارد بعد واحد من أربعة أشياء :

- (١) ومن المحول عن الفاعل قولهم : « طاب زيد نفساً ، وامتلأ الكوز ماءً ، وتفقأ زيد شحماً ، والأصل : طابت نفس زيد ، وملاً الماء الكوز ، وفقأ الشحْمُ زيداً ، وذهب ابن الطراوة ، وتلميذه السهيلي إلى أن تصيب زيد عرقاً وتفقأ زيد شحماً » انتصبا على الحال لا على التمييز . ارتشاف الضرب (٣٧٨/٢) .
- (٢) وقد أنكر النقل من المفعول الأستاذ أبو علي ، وتلميذه أبو الحسن الأبهدي وابن أبي الريع ، فحمله أبو علي على الحال وحمله ابن أبي الريع علي البدل أو على إسقاط حرف الجر ، وجعله الأبهدي من المنقول من المفعول الذي لم يسم فاعله ، نحو : « ضُرب زيدٌ ظهرًا وبطنًا » فالأصل : وفجرت الأرض عيوناً وأرجح الأول للتناسب مع الآية التي قبلها . ﴿ فَفَنَحَّنا أَنْوَابَ السَّمَاءِ بِمَاءٍ مُنْهَمِرٍ ﴾ [القمر: ١١] ومنهم من أعربه مفعولاً ثانياً على تضمين « فجّرنا » معنى « صيّرنا » . البحر المحيط (١٧٥/٨) ، وارتشاف الضرب (٣٧٨/٢) .
- (٣) وهو المنقول عن المبتدأ ، نحو : « زيد أحسن وجهًا من عمرو » ، وتقديره : وجه زيد أحسن من وجه عمرو .

الأول : العدد كـ ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف : ٤] ، و ﴿ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ [الأعراف : ١٥٥] .
الثاني : المقدار وهو إما كيل كـ « قَفِيزٌ بُرًّا » أو مساحة كـ « شِبْرٌ أَرْضًا » ، أو وزن كـ « رَطْلٌ زَيْتًا » .

الثالث : ما يشبه المقدار كـ « نِجْجِي سَمْنًا »

النوع الرابع : ما التمييز أصل له ، نحو : « جُبَّةٌ خَزًّا » و « خَاتَمٌ حَدِيدًا » ، و « بَابٌ سَاجًا » ^(١) ، وقيل ^(٢) في هذا النوع الرابع : إنه حال ، ولك أن تجعله تابعًا لما قبله في الإعراب ، فإذا اعتقدت أن المنصوب تمييز ، فالتابع عطف بيان ، وإن اعتقدت أنه حال ، فالتابع نعت ^(٣) ، إنما قلنا بهذا لأجل ما بين التمييز وعطف البيان من الجمود غالبًا ، ولما بين الحال والنعت من الاشتقاق غالبًا ^(٤) .

ويجوز جر التمييز بالإضافة إلا إن كان عددًا ، أو كان المميز مضافًا لغير التمييز ، مثل : ﴿ قَلْبُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ [آل عمران : ٩١] ، وقول الله تعالى : ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ [الكهف : ١٠٩] وينتصب التمييز الرفع ؛ لإبهام نسبة إلا إن تلا ^(٥) اسم التفصيل ، وليس محولًا عن الفاعل فيجر مثل : « زيدٌ أفضلُ رجلٍ » ويجوز جر التمييز أيضًا بـ « مِنْ » ^(٦) إلا إن كان فاعلًا في المعنى محولًا عن الفاعل صناعة ، مثل : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم : ٤] [٨١/ب] فلو لم يحول ؛ لجاز جره بـ « مِنْ » مثل : « لِلَّهِ ذَرَّةٌ فَارِسًا » ^(٧) وكذلك لا يجر بـ « مِنْ » إن كان تمييز

(١) فإن الجُبَّةَ فرع الخرز ، والخاتم فرع الحديد ، والباب فرع الشَّاج .

(٢) نسب لسيبويه . شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٢/٢) ، وارتشاف الضرب (٣٨٣/٢) .

(٣) وقد ضعفه سيبويه ، فقال : « ولا يحسن أن تجعله صفة » الكتاب (٣٩٦/١) . ولم يحسن أن يكون صفة ؛ لأنه وصف جامد فلا بد من تأويله بالمشتق . ارتشاف الضرب (٣٨٣/٢) .

(٤) وإذا كان المقدار من جنسين ، فقال الفراء : (لا يجوز عطف أحدهما على الآخر ، بل تقول : « عندي رطل سمًّا عسلًا » ، وقال غيره : يجوز ، وتكون الواو جامعة) . ارتشاف الضرب (٣٨٣/٢) ، وهمع الهوامع (٢٥٠/١ - ٢٥١) . (٥) في المخطوط : تلى .

(٦) تقول : « عندي إردبٌ من قمح » ، و « ملء الأرض من ذهب » ، ولي أمثالها من إبل ، وغيرها من شاء ، وويحه من رجلٍ ولله دره من فارس ، وحسبك به من رجل ، وما أنت من فارس ، و « من » هذه قيل : إنها للتبعيض وصححه ابن مالك ، وقيل : إنها زائدة بمعنى التبعيض ، وهو رأي سيبويه ، كما زيدت في ما جاءني من رجل قال أبو حيان : (ويدل علي صحة ذلك أنه عطف علي موضعه نصبًا قال الخطيئة [البسيط] :

طافت أمانة بالركبان آونة يا حسنة من قوام ما ومنتقبا)

الكتاب (٢٢٥/٤) ، وارتشاف الضرب (٣٨٤/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢٠٠/٢)

(٧) الدر مصدر دَرَّ اللبن يَدْرُ ، ويدِرُّ دَرًّا ، ودرورًا كثر ، ويسمى اللبن نفسه دَرًّا ، وهو كناية عن فعل

المدح الصادر عنه ، وإنما أضاف فعله إلى الله تعالى ؛ قصدًا لإظهار التعجب منه ؛ لأنه - تعالى - =

عدد ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَنْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [البقرة: ٦٠] ^(١) ، أو كان محولاً من المفعول كـ « غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا » ومنه : « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا » بخلاف « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا » ؛ إذ ليس محولاً عن المفعول .

ناصب التمييز

وحكم التمييز النصب ، فإن كان رافعاً لإجمال نسبة ، فنصبه الفعل أو شبهه ، نحو : « طاب زيد نفساً ، وهو أطيب أباً » ^(٢) ، وإن كان رافعاً لإبهام ذات ، فنصبه تلك الذات كـ « رَظِلِي زَيْتًا » .

تقديم التمييز على عامله

ولا يتقدم التمييز على عامله إن كان جامداً اتفاقاً ، وفي تقدمه على عامله المتصرف خلاف ، والذي في التسهيل ^(٣) الجواز وفقاً للكسائي والمازني والمبرد ، وصحح ابن الحاجب ^(٤) المنع ، وعلته أن التمييز قد يكون محولاً عن الفاعل ، والفاعل لا يتقدم على عامله وغير الفاعل محمول عليه إجراءً للباب على سَنَنٍ واحد ، وأجاب عن قول الشاعر :

٣٥٥ - أَنْفُسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا ^(٥)

= منشئ العجائب فمعناه : ما أعجب فعله ، ويحتمل أن يكون التعجب من لبنة الذي ارتضعه من ثدي أمه ، أي : ما أعجب هذا اللبن الذي نزل معه ، مثل هذا الولد الكامل في الصفة . اللسان « درر » ، وشرح التصريح (٣٩٧/١) ، وحاشية الصبان (١٩٨/٢) .

(١) وفي الأصل : « اثنتي » ولا يقال : عشرون من درهم ، ما لم يخرج عن التمييز بالتعريف ، نحو : عشرون من الدراهم . هـم الهوامع (٢٥١/١) .

(٢) لوجود ما أصل العمل له ، وعليه سيويه والمازني والمبرد والزجاج والفارسي ، وصحح ابن عصفور أن العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ، ولا الاسم الذي جرى مجراه ، كما أن تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب عن تمامه . ارتشاف الضرب (٣٧٧/٢) ، وهـم الهوامع (٢٥١/١) ، والشرح الكبير لابن عصفور (٢٨٢/٢) .

(٣) قال ابن مالك : (ولا يمنع تقديم المميز على عامله إن كان فعلاً متصرفاً وفقاً للكسائي والمازني والمبرد ، ومنع إن لم يكن بالإجماع ، وقد يستباح للضرورة) . التسهيل (١١٥) .

(٤) قال ابن الحاجب : (والأصح أن لا يتقدم على الفعل خلافاً للمازني والمبرد) . شرح الكافية للرضي (٢٢٣/١) .

(٥) من المتقارب . قائله رجل من طي . أوضح المسالك (٣٧٢/٢) ، وشرح الأشموني (٢٩٦/١) وشرح عمدة الحفاظ (٤٧٧) ، ومغني اللبيب (٤٦٣/٢) ، والمقاصد النحوية (٢٤١/٣) .

اللغة : المنى : جمع منية ، والمنون : المنية ؛ لأنه تقطع المدد ، وتنقص العدد ، وهي مؤنثة ، وتكون واحدة وجمعاً قاله الفراء . المقاصد النحوية (٢٤١/٣) .

بأن التقدم شاذ ، أو ضرورة ، وعن قول الآخر :

٣٥٦ - أَتَهْجُرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ^(١)

يمنع أن الرواية بالنصب ، ولم لا يجوز أن يكون مرفوعًا اسمًا لـ « كاد » ؟

باب العدد

فصل : ولما كان مما يحتاج إلى التمييز العدد ، فلا بأس أن نتعرض له تكميلًا للفائدة وألفاظ العدد ما وضع لكمية آحاد الأشياء بالذات ، وقلنا : « بالذات » لنخرج عنها الذراع ، فإنه وإن كان للكمية لكن لا بالذات بل بالعرض ؛ لأن الكمية طارئة عليه من حيث فرض واحد على سبيل البدل ، فيتناول الكل والمراد بالأشياء المعدودات .

وأصول أسماء العدد اثنا عشر لفظًا : الواحد والعشرة وما بينهما ، والمائة والألف وما خرج عن هذه ففروع مركبة منها ، والدليل على أن « الواحد » عدد أنه يؤتى به في جواب « كم » ، والواحد والاثنان يذكران مع المذكر ، فيجردان حيثئذ من علامة التأنيث ، وتلحقهما التاء إن أردت المؤنث ، فتقول : « واحدة واثنان ، وإن شئت ثنتان على لغة » وأما الثلاثة والعشرة غير المركبة مع شيء من العدد وما بينهما ، فإنها تجري على غير القياس فتذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر ، والعبرة في التذكير والتأنيث بحال مفرد الجمع لا بالجمع خلافاً للبغداديين^(٢) فتقول : « عندي ثلاثة

= المعنى : أتطيب بنيل المنى ، والموت يناديك ، فاتعظ واعمل .

الشاهد : قوله : « نفسًا » ، حيث وقع تمييزًا لنسبة ، وقد قدم على عامله المتصرف ، فاستدل به المجيزون لذلك ، وخرجه المانعون على الشذوذ أو الضرورة .

(١) من الطويل . للمخبل السعدي - ربيع بن ربيعة بن مالك - ديوانه (٢٩٠) . ونسب لأعشى همدان ، ولقيس بن الملوح - وليس في ديوان - ولقيس بن معاذ . الإنصاف (٨٢٨/٢) ، والخصائص (٣٨٤/٢) ، والدرر (٢٠٨/١) ، وشرح الأشموني (٢٦٦/١) ، وشرح شواهد الإيضاح (١٨٨) وشرح المفصل (٧٤/٢) ، والمقتضب (٣٦/٣ - ٣٧) ، والهمع (٢٥٢/١) .

اللغة : ليلي : ويروى : سلمى ، أتهجر : يروى : أتؤذن . الحبيب ، المحب وهو العاشق . كاد : يروى : كان ولم تك . نفسًا يروى : نفسي ، تطيب : يروى بالتذكير . المقاصد النحوية (٢٣٧/٣) .

المعنى : أترك ليلي حبيبها هاجرة له ، وما كادت نفسي تطيب بالفراق .

الشاهد : قوله : « نفسًا » ؛ حيث وقع تمييزًا لنسبة وقدم على عامله المتصرف على رأي المازني والمبرد وابن مالك ، وخرجه الجمهور على الضرورة ، وعلى رواية : « ولم تك نفسي » فلا شاهد .

(٢) قال أبو حيان : (وأما أهل بغداد فيعتبرون لفظ الجمع) . ارتشاف الضرب (٣٦١/١) وأرجح رأي البغداديين ؛ لحفته في النطق فـ « ثلاث حمامات » بها خفة عن « ثلاثة حمامات » .

اصطبلاتٍ وحمّاماتٍ « بتأنيث العدد ؛ لأن مفردهما وهو « الاصطبل والحمّام » مذكر ولو اعتبرت الجمع تبعاً للبغداديين لذكرت العدد .

وإذا كان المفرد مذكراً ومعناه مؤنثاً فأنت في تذكير العدد وتأنيثه بالخيار ، وكذلك لو كان المفرد مؤنثاً ومعناه مذكراً ، مثال الأول : « الشخص » إذا أردت به مؤنثاً مثل : « هذا شخصٌ حسنٌ » فتقول في عدده : « ثلاثة أشخاص » و « ثلاثُ أشخاص » ومثال الثاني : « النفس » إذا أردت به مذكراً [مثل ^(١)] : « زيدٌ نفسٌ مؤمنةٌ » ولك في [٨٢/أ] عدده أن تقول : « ثلاثة أنفس ، وثلاثُ أنفسٍ » واعتبار اللفظ في المسألتين أولى من اعتبار المعنى .

فإن كان المعدود صفة ، فالعبرة بحال الموصوف لا بها ، فلذا جاء قوله ﴿ فَالْأَنعامُ ﴾ [الأنعام : ١٦٠] ^(٢) بالتذكير ، ولو اعتبر حال الصفة لأنث العدد ؛ لأن المثل مذكر هذا إن كان المميز جمعاً ، فإن كان جنساً أو اسم جمع ، فالعبرة في التذكير والتأنيث بحال ضميرهما فتعطي العدد عكس ما يستحقه الضمير ، فتقول : « عندي ثلاثة من الغنم » بالتاء ؛ لأنك تقول : « غنمٌ كثيرٌ » ^(٣) و « ثلاثٌ من البطّ » بغير تاء ؛ لأنك تقول : « بطّ كثيرةٌ » فلو فصل المميز بصفة دالة على المعنى وجب اعتباره نحو : « عندي ثلاثة ذكورٍ من البطّ » ولا أثر للوصف المتأخر ، نحو : « عندي ثلاث من البطّ ذكور » ، تقول : « ثلاثة من البقر » بالتاء ؛ لأنها مذكورة ^(٤) و « ثلاث » بغير تاء لجمي التأنيث - أيضاً - وما قررته في مسألة الغنم من أنه مذكر ، فيؤنث عدده نصّ عليه في التوضيح ^(٥) .

وفي كلام بدر الدين بن مالك ^(٦) خلافه ، فقال ما نصه : (تقول : « عندي ثلاثٌ من الغنم » بحذف التاء ؛ لأن الغنم مؤنث ، والذي في الصحاح ^(٧) يشهد لابن مالك .

(١) تكملة يقتضيها السياق . (٢) أي : « عشر حسنات أمثالها » .

(٣) الضمير في كثير مذكر ؛ فأعطي العدد عكسه ، وفي كثيرة مؤنث ؛ فأعطي العدد عكسه .

(٤) في المخطوط : مذكورة .

(٥) قال : فتقول : (ثلاثة من الغنم) بالتاء ؛ لأنك تقول : « غنم كثير » . أوضح المسالك (٢٤٨/٤) .

(٦) شرح الألفية لابن الناظم .

(٧) قال الجوهري : (« الغنم » اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكور وعلى الإناث ، وعليهما جميعاً وإذا صغرتها ألحقها الهاء ، فقلت : « غنيمة » ؛ لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير آدميين ، فالتأنيث لها لازم يقال : « له خمس من الغنم ذكور » فتؤنث العدد (الصحاح (١٩٩٩/٥) .

العدد المركب

فإن تجاوزت العشرة أتيت بالتثنية وهو التسعة فما دونها مركباً معاً ، وجعلت في أول التراكيب مكان الواحد « أحد » ومكان الواحدة « إحدى » وحكمت للفظ « الاثنين » بالتذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث حسبما تقدم ، وأما الثلاثة إلى التسعة فلها في مخالفة القياس ما تقدم في الأفراد ، وأما « العشرة » ففي جميع التراكيب على القياس وفي « شينها » مع التأنيث السكون عند الحجازيين والكسر في تميم ، وأجاز بعضهم الفتح ^(١) واللفظتان مبنيتان على الفتح إلا « اثنين ، واثنين » فمعربان بإعراب المثني ^(٢) وإلا « ثماني عشرة » فلك فيه مع فتح الياء وجهان آخران : إحداهما : سكونها ، الثاني : حذف يائها مع فتح النون وكسرها ، والثاني بفرعيه قليل عند الموضح ^(٣) ومع الفتح شاذ عند ابن الحاجب ^(٤) .

العقود

ثم إذا تجاوزت التسعة عشر استوى لفظ المذكر والمؤنث ، فتقول : « اشتريت عشرين عبداً ، وعشرين أمةً إلى تسعين رجلاً ، وتسعين امرأة » فإن كان مع ذلك نيف أتيت به مثله ، وحكمت له في التذكير والتأنيث بما تقدم ثم عطفت عليه العقد بالواو ، فتقول : « أحد وعشرون رجلاً ، وإحدى وعشرون امرأة ، واثنان وعشرون غلاماً ، واثنان وعشرون جاريةً ، وثلاثة وعشرون كتاباً ، وثلاث وعشرون صحيفةً » وهلم جراً .

فصل : وإذا ضُغت من ألفاظ العدد وصفاً ؟ ليصير به ما دونه من العدد في رتبة أصله « ثان » في التذكير و « ثانية » في التأنيث إلى « عاشر » و « عاشرة » ولا يتناول هذا الاشتقاق ما بعد ذلك ؛ إذ لم يسمع له فعل مشتق منه وصف [٨٢/ب]

(١) يفتح الشين من « عشرة » بعض العرب ، ومنه قراءة الأعمش : « اثنتا عشرة » بفتح الشين [البقرة : ٦٠] ارتشاف الضرب (٣٦٥/١) .

(٢) معربان صدرًا مبنيان عجزًا ، وهذا مذهب الجمهور ، وذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى أن الصدرين مبنيان ، كثلاثة من ثلاثة عشر ، وأما « عشر » فمبني لقيامه مقام النون ، ولذا قيل بإعرابيهما ؛ لأن ما قبل النون محل إعراب لا بناء ولكون « عشر » قائمة مقام النون لم يضافا بخلاف غيرهما ، فيقال : أحد عشر ، ولا يقال : اثنا عشر . ارتشاف الضرب (٣٦٦/١) ، والأشموني بحاشية الصبان (٦٨/٤ - ٦٩) .

(٣) حيث قال ابن هشام في أوضح المسالك (٢٥٦/٤) : (ويقل حذفها مع بقاء كسر النون ومع فتحها) .

(٤) حيث قال : (وشذ حذفها بفتح النون) . شرح الكافية للرضي (١٥٢/٢) .

بخلاف ما تقدم ؛ إذ سمع « ثانية الآيتين » ولا يتأتى في الواحد أيضًا ، إذ لا عدد دونه ؛ ليصير به في رتبة أصله ، ومن مجيء الوصف للتصيير ، قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ [المجادلة : ٧] أي : مصيرًا الثلاثة أربعة ، والخمسة ستة .

فإن أردت بالوصف أن مدلوله فرد من التعدد متصف بالأولية والثانوية والثالثة إلى آخرها ، قلت : « الأول ، والثاني » في المذكر ، و « الأولى ، والثانية » في المؤنث إلى « العاشر ، والعاشرة » ، وتقول فيما بعد ذلك : « الحادي عشر ، والثاني عشر ، والحادية عشرة ، والثانية عشرة إلى التاسع عشر ، والتاسعة عشرة » بالتذكير مع المذكر ، والتأنيث مع المؤنث .

وإذا أردت أن تستعمل اسم الفاعل بالمعنى الأول ، أعني : مصيرًا أضفته إلى ما دون أصله ، وإن شئت نصبت به ذلك ، فتقول : « ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة إلى عاشر تسعة » ، وفي جواز هذا الاستعمال في « ثاني واحد » خلاف ^(١) . وإن أردت استعماله مع العدد بالمعنى الثاني ^(٢) أضفته إلى أصله فتقول :

« ثاني اثنين ، وثالث ثلاثة » وإن شئت نصبت ما بعده في قول ^(٣) ، فإن كان هذا الاستعمال مع العدد المركب أتيت بأربعة ألفاظ :

أولها : اسم الفاعل مركبًا مع العشرة ، وثالثها : « أصله مركبًا أيضًا مع العشرة مضيفًا التركيب الأول إلى التركيب الثاني ، فتقول : « حادي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ » بالتذكير ، و « حادية عَشْرَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ » في التأنيث ، وعلى هذا التفصيل العدد الذي يليه ، وتقول : « ثالث عَشَرَ ، ثلاثة عَشَرَ » بتأنيث الجزء الثالث إن أردت مذكرًا و « ثلاثة عَشْرَةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ » بتذكيره إن أردت مؤنثًا ، وهكذا إلى آخر المركبات ، وإن شئت حذف العقد من الأول ، وأضفت اسم الفاعل إلى ما بعده ، وتعربه لزوال مقتضى البناء ، فتقول : « حَادِي إِحْدَى عَشْرَةَ » ^(٤) إلى آخرها ، وأجاز بعضهم ^(٥) أن تحذف العقد من الأول والنَّيْفُ من الثاني فتقول : « حادي عَشَرَ ،

(١) قال الكسائي : بعض العرب يقول : (ثاني واحد) وأجازه الأخفش ، ونفى سيبويه سماعه ، وأجازه قياسًا حملًا على (ثاني اثنين) . الكتاب (٥٥٩/٣) ، وارتشاف الضرب (٣٧٢/١ ، ٣٧٥) .
(٢) وهو إفادة الموصوف به بعض تلك العدة .

(٣) الأخفش ، وقطرب ، والكسائي ، وثعلب ، كما يجوز في « ضارب زيد » وقصره ابن مالك في « ثان » فقط ؛ لأن العرب ، تقول : ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما ، فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر ؛ لأن له فعلًا ، ومن قال : ثالث ثلاثة لم يعذر ؛ لأنه لا فعل له بهذا المعنى . التسهيل (١٢١) ، وشرحه لابن مالك (٤١٢/٢) ، وأوضح المسالك (٢٦٢/٤) .

(٤) في المخطوط : « حادي إحدى عشر » . (٥) ارتشاف الضرب (٣٧١/١) .

وثاني عَشَرَ» ولك حينئذٍ إعرابهما ^(١) لزوال مقتضى البناء ، وقيل ^(٢) الأول معرب فقط ، وقيل ^(٣) : هما مبنيان ، وأجاز سيبويه ^(٤) في اسم الفاعل بمعنى مصيرًا أن تستعمله مع العدد المركب فتأتي أيضًا بأربعة ألفاظ لكن يكون الثالث منها دون أصل الوصف ، فتقول : « رابع عَشَرَ ثلاثة عَشَرَ » وابن الحاجب ^(٥) وجماعة على منع هذا كما نبهنا عليه قبل ، ولك على هذا الاستعمال أن تحذف العقد من الأول وتضيف اسم الفاعل إلى ما بعده ، كما تقدم وليس لك أن تحذف العقد من الأول والنَّيْفُ من الثاني ، فتقول : « رابع عَشَرَ » لما في ذلك من الإلباس ^(٦) ، ولك أن تأتي باسم الفاعل مُصَدَّرًا وتعطف عليه العقد بالواو ، فتقول : « حادي وعشرون » إلى « تاسع وعشرين » وأمر التذكير والتأنيث [أ/٨٣] كما تقدم ، وإذا استعملت « الواحد » بمعنى الوصف مع « العشرة » أو مع « العشرين » فإنك تنقل فاءه ^(٧) وهي « الواو » إلى موطن لامه وتقلبها « ياء » لانكسار ما قبلها ، وقد تقدم في الأمثلة ما يشير إلى هذا .

تمييز العدد

فصل : في كيفية تمييز العدد .

واعلم أن « الواحد ، والاثنين » لا يميزان ؛ إذ في تمييزهم غنية عنهما ، فلا يقال : « واحد رجل ، ولا اثنان رجلان » ؛ إذ الرجل يفيد الجنسية وشفع الواحد ، فضم

(١) فتقول : « جاءني ثالث عَشَرَ ، ورأيت ثالث عَشَرَ ، ومررت بثالث عَشَرَ » بإعراب الأول بالعوامل ، وجر الثاني بالإضافة .

(٢) مثاله كالسابق إلا أن الثاني مبني حكاية الكسائي ، وابن السكيت ، وابن كيسان ، ووجه بناء الثاني أنه قدر ما حذف منه فبقي البناء بحاله . أوضح المسالك (٢٦٣/٤)

(٣) ووجه ذلك أن كل واحد من الجزئين حل محل الآخر ، فبقي البناء تقول : « جاءني ثالث عَشَرَ ، ورأيت ثالث عَشَرَ » ومررت بثالث عَشَرَ ، ورد بأنه لا دليل على أن هذين الاسمين متزعلان من تركيبين . ارتشاف الضرب (٣٧١/١) ، وأوضح المسالك (٢٦٣/٤) .

(٤) ذكره بحذف العقد من الأول ، وإعرابه وإضافة الأول إلى الثاني ، قال : « تقول : رابع ثلاثة عَشَرَ » الكتاب (٥٦١/٣) .

(٥) شرح الكافية للرضي (١٥٨/٢) ومنعه الجمهور ، والكوفيون ، والأخفش ، والمازني ، والمبرد ، والفارسي ، ارتشاف الضرب (٣٧٤/١) .

(٦) بما ليس أصله تركيبين ، ومقتضى البناء حلول كل واحد من الجزئين محل المحذوف من صاحبه ، ويحول الإلباس بإعراب الأول . شرح التصريح (٢٧٨/٢ - ٢٧٩) .

(٧) فتقول : « حادي ، وحادية » ، والأصل : حادو ، وحادوة .

العدد إليهما لم يفد فائدة ، وشذ قول الشاعر :

٣٥٧ - ظَرْفٌ عَجُوزٌ فِيهِ ثِنْتًا حَنْظَلٌ^(١)

حيث جمع بين التمييز والعدد ، وأما ماعدا « الواحد ، والاثنين » ، فلا يفيد شيء منها العدد والمعدود المعنيين إلا بأن يجمع فيه بين الكلمتين الموضوعتين لخصوصية ذينك المعنيين ؛ لأنك لو قلت : « عندي خمسة » مثلاً عرفت الكمية ، ولم يعرف المعدود ، ولو قلت : « أَوْسُقِي » عرف المعدود ولم تعرف الكمية ، فإن أردت إفادة المدلولين جمعت بين الدالين .

ثم إن كان العدد « ثلاثة وعشرة » وما بينهما فتمييزه مجرور بالإضافة مجموع جمع تكسير من أبنية القلة ، كقوله تعالى : ﴿ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ [لقمان : ٢٧] ، فإن جاء منصوباً ، فشاذ كقول بعضهم^(٢) : « اشتريت خمسة أثواباً » .
فإن كان التمييز « مائة » أفردت في الإعراب ، نحو : « ثلاث مائة »^(٣) وربما جاءت جمعاً ، كقول الشاعر :

٣٥٨ - ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِي يَهَا رِدَائِي وَجَلْتُ عَنْ وَجْهِ الْأَهَامِ^(٤)

(١) من الرجز نسب إلى خطام المجاشعي ، وإلى جندل بن المثنى ، وإلى سلمى الهذلية ، وللشما الهذلية . خزانة الأدب (٧/٤٠٠، ٤٠٤، ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١) ، والدرر (١/٢٠٩) ، وشرح المفصل (٤/١٤٣ - ١٤٤) (٦/١٦، ١٨) ، والكتاب (٣/٥٦٩ - ٦٢٤) ، والمقتضب (٢/١٥٦) ، وجمع الهوامع (١/٢٥٣) .
كَأَنَّ خُصِيَّتَهُ مِنْ التَّدْلُلِ

اللغة : التدلل : الاضطراب . ظرف عجز : يروى : سحق جراب فيه ثنتا حنظل ، والسحق : الخلق . والحنظل : جمع حنظلة ، ويقال لها : العلقم ، وظرف العجز مزودها الذي تخزن فيه متاعها .
المعنى : شبه خصيته في استرخاء صفتها ، حين شاخ بظرف عجز فيه حنظلتان وخص العجز ؛ لأنها لا تستعمل الطيب ولا تتزين للرجال ، فيكون في ظرفها ما تتزين به ، ولكنها تدخر الحنظل ، ونحوه من الأدوية . المقاصد النحوية (٤/٤٨٦) .

الشاهد : قوله : « ثنتا حنظل » ؛ حيث جمع بين العدد « ثنتان » والمعدود ضرورة ، وكان حقه أن يقول : حنظلتان ، وفي قوله : « خصيته » شاهد ، حيث حذف التاء للضرورة ، والقياس : خصيته .
(٢) شرح المفصل (٦/٢٣) .

(٣) أضيفت الثلاثة وأخواتها إلى المائة مع أن لفظ المائة مفرد ، لأن المائة جمع في المعنى ؛ لأنها عشر عشرات ، والعشرة عدد قليل ، وهو حد جمع القلة . شرح التصريح (٢/٢٧٢) .

(٤) من الطويل . قائله الفرزدق . ديوانه (٢/٣١٠) . أوضح المسالك (٤/٢٥٣) ، وخزانة الأدب (٧/٣٧٠ - ٣٧٣) ، وشرح الأشموني (٢/٦٢٢) ، وشرح المفصل (٦/٢١، ٢٣) ، والمقتضب (٢/١٧٠) .
اللغة : ردائي : سيفي ، وقيل : هو على حقيقته ، وهو يفتخر بذلك حين رهن رداءه بديات ثلاث لثلاثة ملوك قتلوا ، وكانت دياتهم ثلثمائة بعير ، فوهن رداءه بالديات الثلاث . وجلت : أي جلت بالتخفيف . =

ويجوز مجيء التمييز جمع سلامة إن لم يسمع له جمع تكسير ، أو سمع له ذلك لكن جاور ما لم يسمع له ذلك ، فالأول ، كقوله تعالى : ﴿ فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ [البقرة: ٢٩] وقوله تعالى حكاية : ﴿ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ ﴾ [يوسف: ٤٣] وقراه ﷺ : « خمس صلوات كتبهم الله في اليوم والليلة » ^(١) والثاني كقوله تعالى : ﴿ وَسَبْعَ سُبُلَاتٍ ﴾ [يوسف: ٤٣] فإنه وإن سمع له جمع تكسير ، كقوله تعالى : ﴿ أَنْتَبَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ ﴾ [البقرة: ٢٦١] لكن جاء مصححاً لمجاورته المصحح الذي هو « بقرات » وكذا يجوز مجيئه جمع كثرة إن أهمل جمع قلته ، أو كان شاذاً قياساً أو سماعاً ، مثال الأول : « خمس جوار ، وسبع رجال » ^(٢) ومثال : ما شذ جمع قلته قياساً فجيء به على بناء الكثرة : « القرء » بالفتح ؛ لأنه لما شذ فيه « أفعال » ^(٣) جيء به على « فعول » ، كما قال الله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ^(٤) كذا قال بعضهم ^(٥) ولباحث أن يمنع أن الجمع في الآية مفردة « قرء » بالفتح ؛ ولم لا يجوز أن يكون مفردة بالضم كـ « جند وجنود » ^(٦) وحينئذ لا يكون جمع قلته شاذاً ، كقوله تعالى : ﴿ أَمْرٌ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد: ٢٤] ^(٧) بل يكون جمع الكثرة مستعاراً في موضع جمع القلة [٨٣/ب] للإيجاز أو لما كان المتربصات كثيرة ، وكل واحدة منهن تترهص ثلاثة أقراء كان المقام

= وجوه الأهاتم : أعيانهم ، والأهاتم جمع أهتم ، وهم بنو سنان الأهتم سمي بذلك ؛ لانكسار ثنيته ، والهتم : كسر الثنايا من أصلها .

المعنى : كشفت ردائي حين وفّت بدايات الملوك الثلاثة همّ ذلك ، وتمادى الحروب عن أعيان الأهاتم وكبرائهم . المقاصد النحوية (٤٨٠/٤ - ٤٨١) .

الشاهد : قوله : « ثلاث مئين » ؛ حيث جمع لفظ « مائة » وهو تمييز لثلاث وتميز بالمائة لا يجمع إلا شذوذاً أو قليلاً ، ويضاف العدد من : الثلاث إلى العشرة إلى مفرد أيضاً في مسألة ثانية ، وذلك إن كان التمييز اسم جمع ، نحو : « تِسْعَةُ رَهْطٍ (النمل / ٤٨) . شرح التصريح (٢٧٢/٢) .

(١) أخرجه مالك في « الموطأ » في كتاب .. صلاة الليل - باب .. الأمر بالوتر (١٢٣/١) .
(٢) و « خمسة دراهم » . (٣) أي : أقراء .

(٤) قال الزمخشري : (فإن قلت : لِمَ جاء المميز على جمع الكثرة دون القلة ، التي هي الأقراء ؟ قلت : يتسعون في ذلك فيستعملون كل واحد من الجمعين مكان الآخر ؛ لاشتراكهما في الجمعية ، ألا ترى في قوله : (بأنفسهن) وما هي إلا نفوس كثيرة ، ولعل القروء كانت أكثر استعمالاً في جمع قرء من الأقراء ، فأوثر عليه تنزيلاً لقليل الاستعمال منزلة المهمل ، فيكون مثل قولهم : ثلاثة شُشُوع) . الكشف (٢٦٨/١ - ٢٦٩) .

(٥) كابن هشام في التوضيح (٢٥٤/٤) . (٦) أي : قرء وقرؤ .

(٧) وقيل : إن لـ « قرء » بناء قلة ليس بشاذ وهو « أَقْرُؤُ » على أفعل ؛ لأنه على فعل صحيح العين . حاشية ياسين (٢٧٢/٢) ، وعليه فهو مما استعير فيه جمع الكثرة في موضع القلة .

مقام الكثرة ، فاستعمل فيها جمعها ، ومما ^(١) شذ جمع قلته سماعاً ، فاستعمل في موضعه جمع الكثرة « الشُّع » ^(٢) بالكسر ، فقالوا في جمعه : « شُوع » لندرة « أشساع » .
فإن كان التمييز اسم جنس أو اسم جمع ، فالغالب جره بـ « من » كقوله تعالى :
﴿ فَخَذَّ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ [البقرة : ٢٦٠] ، ويجوز أن يجرب بالإضافة ، كقوله تعالى :
﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ [النمل : ٤٨] ، وقوله ﷺ « لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ زَوْدٍ صَدَقَةٌ » ^(٣) وتميز « المائة » ، والألف « أيضاً » مجرور بالإضافة إلا أنه مفرد ، وكذلك تثنيتهما وجمعها ، وربما جر تمييز « المائة » ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَيْسُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ [الكهف : ٢٥] ^(٤) ، بإضافة « المائة » إلى ما بعدها في قراءة الأخوين .

وأما الأعداد المركبة والعقود فتميزها مفرد منصوب ، كقوله تعالى : ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف : ٤] ، و ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَتُ رَبِّهِ أَزْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف : ١٤٢] ، وإنما أفرد تمييز المركبات لما في التركيب من الثقل ، فجاء معه بالأخف ، ولا كذلك تمييز الثلاثة إلى العشرة .

والعقود محمولة على المركبات في هذا ، وإنما لم يجرب بالإضافة ؛ لأن النون التي [هي] ^(٥) علامة الإعراب لا تجامع بالإضافة ، فإن قيل : « فلم لم يحذف الهاء ؟ » قيل : لأنها جزء ما قبلها لإفراده ، وربما جر التمييز بالإضافة فتحذف النون حينئذ ؛ لشبهها بنون الجمع ، نحو : « هذه عِشْرُو دِرْهَمِث » وهذا في العقود ، وأما في المركبات ؛ فلتقدير التنوين فيها ؛ لأن كل تنوين حذف لغير اللام والإضافة ، فهو في تقدير الثبوت ، ومع تقدير الثبوت لا جر بالإضافة ^(٦) ، وإنما لم يجرب بـ « من » ؛ لثلا

(١) في المخطوط : « وإما » .

(٢) شُوعُ النعل : يقالها الذي يشدُّ إلى زمامها والزمام : السير الذي يعقد فيه الشسع اللسان « شسع » .
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : الزكاة - باب : ليس فيما دون خمس زود صدقة (١٢٥/٢)
ومسلم في صحيحه في أول « كتاب : الزكاة » (٦٦/٣) والنسائي في سننه في كتاب : الزكاة - باب : زكاة الإبل (١٨/٥) . والزود من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة ، وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها (٤٨١/٣) .

(٤) « والأخوان هما حمزة والكسائي ، والباقون بالتنوين ؛ لأنه لما عدل عن قياسه عدل عن إضافته ، فيكون « سنين » بدلاً من ثلاثمائة ، أو عطف بيان عند الكوفيين . إتحاف فضلاء البشر (٢١٢/٢) - (٢١٣) ، والنشر (٣١٠/٢) ، والبحر المحيط (١١٢/٥) ، والكشاف (٦٨٨/٢) .
(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) علل الرضي المنع بسبب كراهتهم جعل ثلاثة أسماء كاسم واحد . شرح الكافية للرضي (١٥٤/٢) .

يتوهم حذف التمييز ، وأن المعدود الخاص بعض ذلك المجرور ، فلو قلت : « عندي أَحَدَ عَشَرَ من دينار » لربما توهم متوهم أن معنى : « أحد عشر جزءًا من دينار » وليس الغرض هذا ، قاله بعض المتأخرين .

وتجوز ^(١) إضافة العدد المركب إلى مستحق المعدود ، فيستغنى حينئذٍ عن التمييز ، نحو : « هذه أَحَدَ عَشَرَ زَيْدٍ ، وخمسةَ عَشَرَ عمرو » إلا « اثني عشر واثني عشرة » فلا يضافان ؛ لأن العشر قائمة فيهما مقام النون ، والنون لا تجامع الإضافة فكذا ما قام مقامها ، والبناء الذي كان قبل الإضافة مستصحب بعدها ، وحكى سيبويه ^(٢) أن من العرب من يعرب الجزء الثاني ، قال : وهي لغة رديئة ، وحكى الكوفيون ^(٣) وجهًا ثالثًا ، وهو إضافة أول الجزئين ^(٤) إلى الآخر ، نحو : « ما فعلت خمسةَ عَشَرَ » وأجاز الفراء ^(٥) هذا الوجه دون إضافة إلى مستحق المعدود مستدلًا بقول الشاعر :

٣٥٩ - كُفِّ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقْوَتِهِ بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ ^(٦)

[٨٤/أ] وادعى ابن مالك ^(٧) اختصاص ما أجازاه الفراء بالضرورة حاكمًا عليه الإجماع ورد عليه بأن من أجازاه قد أجازاه مطلقًا ، أي : في الضرورة وغيرها في « ثماني عشرة » وغيرها ، فحكاية الإجماع ليست بصحيحة والعقود في جواز

-
- (١) في المخطوط : « يجوز » ، والأفضل ما أثبت .
 (٢) شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٢/٢) ، وارتشاف الضرب (٣٦٦/١) ، وأوضح المسالك (٢٥٩/٤) .
 (٣) أوضح المسالك (٢٥٩/٤) .
 (٤) في المخطوط : « الجزأين » وهو جائز ، ولكن الأفضل أن تكتب الهمزة على السطر .
 (٥) شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٢/٢) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٧٣٤) .
 (٦) من الرجز . قائله نفي بن طارق . الإنصاف (٣٠٩/١) ، وأوضح المسالك (٢٥٩/٤) ، وخزانة الأدب (٤٣٠/٦ - ٤٣٢) ، والدرر (٢٠٤/٢) ، وشرح الأشموني (٦٢٧/٣) ، والهمع (١٤٩/٢) .
 اللغة : عنائه : من عنى عناء أي : تعب ونصب ، والشقوة نقيض السعادة ، وكذلك الشقاء والشقاوة .
 والحجة : السنة والعام ، ويجمع على حجج . المقاصد النحوية (٤٨٨/٤ - ٤٨٩) .
 المعنى : كلفه الله عنائه وشقوته بمشاق حب بنت ثماني عشرة في حجته . حاشية ياسين (٢٧٦/٢) .
 الشاهد : قوله : « ثماني عشرة » ، حيث أضاف صدر العدد إلى عجزه دون إضافة إلى مستحق المعدود ، فلم يضاف عشرة إلى شيء آخر ، وجعله ابن مالك ضرورة بالإجماع ، وهذا ليس بصحيح ؛ لأن الكوفيين والفراء أجازوا ذلك مطلقًا ، وقد حكاه الفراء عن أبي فقعه الأسدي ، وأبي الهيثم العقيلي ، قالا : « ما فعلت خمسةَ عَشَرَ » والبصريون لا يرون ذلك ، بل يستصحبون البناء في الإضافة كما يستصحب مع الألف واللام بإجماع . شرح الألفية لابن الناظم (٧٣٤) ، والإنصاف (٣٠٩/١) .
 (٧) شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٢/٢) ، وشرح الكافية الشافية (٣٧٩/١) .

إضافتها إلى مستحق المحدود والاستغناء عن التمييز ، كالمركبات نحو : « هذه عشرو زيدا ، وخمسون^(١) بكر » مثل ذلك الثلاثة والعشرة وما بينهما نحو : « هذه ثلاثك وعشرة الأمير » .

كنايات العدد

فصل : واللفظ الدال على العدد إما صريح ، وإما كناية .

كم الاستفهامية والخبرية

فالصريح ما تقدم ، وأما الكناية فمنها : « كم » وهي لعدد مبهم فتفتقر إلى تمييز لا يحذف إلا للدليل ثم هي^(٢) إن كانت استفهامية كانت بمعنى : أيّ عدد ، وكان تمييزها مفرداً^(٣) منصوباً ، وإن كانت خبرية كانت بمعنى « عدد كثير » وكان تمييزها مفرداً مجروراً وهو الأقيس ، نحو : « كم دهرهم أنفق » أو مجموعاً مجروراً ، نحو : « كم عبيد أعتقت »^(٤) . وجرهما^(٥) بالإضافة لا بـ « من » مضمرة خلافاً للفراء^(٦) ، قال ابن الحاجب^(٧) : (ويجوز فيه وفي تمييز الاستفهامية جر بـ « من » ظاهرة ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ

(١) في المخطوط : خمس .

(٢) في المخطوط : « هو إن كانت استفهامية بمعنى : أيّ عدد مفرد منصوب ، وإن كانت خبرية بمعنى : عدد كثير مفرد ومجرور ... » .

(٣) قال ابن مالك في شرح التسهيل (٤١٨/٢ - ٤١٩) : (لما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدد المركب فأجريت مجراه ، بأن جعل مميزها كميزه في النصب والإفراد ، ف قيل : كم درهماً لك ، كما قيل : لك خمسة عشر درهماً ، ثم قصد امتياز الخبرية ، فحملت من العدد على ما يضاف إلى مميزه ، وهو ضربان : مميز بجمع كعشرة دراهم ، ومميز بمفرد كمائة دينار ، ولم يكن حملها على أحد الضربين بأولى من حملها على الضرب الآخر ، فحملت عليهما معاً ، فتارة تضاف إلى جمع حملاً على عشرة ، وتارة تضاف إلى مفرد حملاً على مائة ، فيقال : كم رجالٍ صحبت ، وكم بلد دخلت ، كما تقول : عشرة رجالٍ صحبت ، ومائة بلدٍ دخلت) .

(٤) وزعم بعضهم أن الجمع شاذ ، وقيل : الجمع على معنى الواحد ، فكم رجال على معنى : كم جماعة من الرجال ، وكونها يراد بها الكثير هو مذهب المبرد ومن بعده من النحاة ، وذهب أبو بكر بن طاهر وتلميذه ابن خروف إلى أنها تقع للكثير والقليل ، وزعم أنه مذهب سيويه والكسائي . ارتشاف الضرب (٣٧٩/١) . (٥) مميزا الخبرية .

(٦) قال ابن مالك : (وزعم الفراء أن الجر بعدها بـ « من » مقدرة ، ولا سبيل إلى ذلك ، كما لا سبيل إليه فيما حملت عليه) شرح التسهيل (٤٢٠/٢) ، وإذا جر المميز بـ « من » وجب تقدير « كم » منونة . شرح الكافية للرضي (٩٧/٢) .

(٧) قال ابن الحاجب : (وتدخل من فيهما) . شرح الكافية للرضي (٩٦/٢) .

أَهْلَكْنَهَا ﴿١﴾ .

وفي كلام (٢) ابن مالك إن جرت الاستفهامية بحرف جر ظاهر جُرَّ تمييزها بـ « من » مقدرة ، واستشهد له بقول سيبويه (٣) : سألت الخليل عن قول الناس : « عَلَى كَمْ جَذَعٌ بَنَيْتَ يَتَكَ ؟ » . فقال الخليل : القياس نصب « جذع » وهو قول عامة الناس ، وأما من جره فإنه أضمر « من » وجعل « على » عوضاً منها ، وقال الزجاج (٤) : (جره بإضافة « كم » إليه) ، ولو كان كما قال احتيج في جره إلى جر « كم » بحرف ، والوجه في نصب تمييز الاستفهامية وجر تمييز الخبرية أن الاستفهامية كناية عن الأعداد المركبة كـ « أحد عشر » والعقود كـ « عشرين » ، والخبرية كناية عن « العشرة » مثلاً وإنما كان كذلك ؛ لأن الاستفهامية فرع الخبرية كناية عن « العشرة » مثلاً ، وإنما كان ذلك ؛ لأن الاستفهامية فرع الخبرية ، والمركب والعقد فرع الآحاد ، فجعل الفرع مع الفرع ، والأصل مع الأصل . ويجوز أن تفصل بين الاستفهامية وتمييزها من غير ضرورة بالظرف وشبهه ، نحو : « كم عندك درهماً ؟ وكم لك ثوباً ؟ » ولا يجوز هذا في العدد إلا لضرورة كما قال الشاعر :

٣٦٠ - عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

يُذَكِّرُنِيكَ حَنِينُ الْعُجُولِ وَتَوُحُّ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلاً (٥)

(١) « كم » هنا خبرية والتقدير : « وكثير من القرى أهلكتها » والمعنى : وكم من قرية عاصية أردنا إهلاكها أو حكمنا بإهلاكها . البحر المحيط (٢٦٨/٤ - ٢٦٩) .

(٢) شرح التسهيل (٤١٩/٢) . ومثاله نحو : بكم درهم تصدقت ؟

(٣) الكتاب (١٦٠/٢) .

(٤) ارتشاف الضرب (٣٧٨/١) ، وهمع الهوامع (٢٥٤/١) ورد ذلك أبو الحسن الأُبدي بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا إلا بعد تقدم حرف جر ، فكونهم لم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعة ، ورده ابن خروف بأن « كم » الاستفهامية بمنزلة عدد ينصب ما بعده ولا يخفضه ، فلو خفضت ما بعدها مرة ونصبت مرة ؛ لزم تفضيل الفرع على الأصل كذا فسر ابن مالك قول ابن خروف ، ولم يذكر سيبويه خفضه في كل موضع ، بل إذا دخل على « كم » حرف الجر ، والفراء والزجاج وابن السراج وجماعة على أن الخفض في كل موضع ، كالنصب في الخبرية ومنع بعض النحويين الخفض ، فاللذاهب ثلاثة : منع الخفض مطلقاً وإجازته مطلقاً ، وإجازته بشرط أن يدخل على « كم » حرف الجر . شرح التسهيل لابن مالك (٤١٩/٢ - ٤٢٠) والارتشاف (٣٧٨/١) . وأرجح الرأي القائل بأن الجار حرف الجر المقدر ؛ لأنهم لم يخفضوا إلى بعد تقدم حرف الجر الظاهر .

(٥) من المتقارب . قائلهما العباس بن مرداس . ديوانه (١٣٦) ، وأساس البلاغة (٣٩٨) « كمل » =

وإذا فصل ففي جواز كونه جمعًا قولان : الجواز للكوفية ، والمنع للبصرية ^(١) وقالوا : ما أوهم خلاف ما قلناه فمحمول على الحالية ، نحو : « كم لك شهودًا ؟ أو كم عليك رقييًا » ، وإذا فصل مميز الخبرية - ولا يكون إلا لضرورة - جاز جره ^(٢) والمختار نصبه ، وهذا إن فصل بظرف وشبهه ، فإن فصل بحملة فليس إلا النصب ، مثال ما جاء فيه التمييز مجرورًا ، قول الشاعر :

٣٦١ - كم في بني بكر بن سعد سيّد ضخم [٨٥/أ] الدسيعة ماجد نفاع ^(٣)

= والإنصاف (٣٠٨/١) ، وخزانة الأدب (٢٩٩/٣) (٤٦٧/٦ ، ٤٧٠) (٢٥٥/٨) ، وشرح الأشموني (٥٧٥/٣) ، وشرح المفصل (١٣٠/٤) ، والكتاب (١٥٨/٢) ، والمقتضب (٥٥/٣) ، الهمع (٢٥٤/١) .
اللغة : كميلاً : بمعنى كامل . حنين العجول : الحنين : مد الصوت اشتياقاً إلى إلف أو وطن أو ولد ، وأصله في الإبل والعجول : الناقة التي فقدت ولدها ، وقيل : التي ألقته قبل أن يتم بشهر أو شهرين ، لأنها أعجلته عن ولاها . ونوح الحمامة : صوت تستقبل به صاحبها ، لأن أصل النوح التقابل . والهديل : عظيم صوت الحمام ، وقيل : ذكره ، وقيل : فرخه تزعم الأعراب أن جارحاً صاده في سفينة نوح ، فالحمام تبكيه إلى يوم القيامة ، وعلى الأول فنصبه على المصدر لتدعو ؛ لأنه بمعنى تهدل ، أو لفعل دل عليه تدعو ، ومفعول تدعو محذوف أو على الحال أي تدعو هادلة ، وعلى الآخرين فهو مفعول به لتدعو ، ويقال : هدل يهدل ويهدر في الحمام ، ولا يقال في الجمل إلا يهدر . المقاصد النحوية (٤٩٠/٤ - ٤٩١) وشرح شواهد المغني للسيوطي (٩٠٨/٢ - ٩٠٩) .
المعنى : مع أنه قد مضى على الهجر ثلاثون حولًا كاملاً ، فإن حنين الناقة ؛ لفقد ولدها أو لبعده عنها ، ونوح الحمامة تطلب هديلها يذكراني بك .
الشاهد : قوله : « ثلاثون للهجر حولًا » ؛ حيث فصل بين « ثلاثون » وبين مميزه « حولًا » بالجار والمجرور « للهجر » ، وذلك للضرورة .

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٠/٢) ، وشرح الكافية للرضي (٩٦/٢) ، والتميز محذوف ، والتقدير : كم إنساناً لك شهودًا ؟ وكم نفساً عليك رقييًا ؟ ، ولا يجوز : « كم شهودًا لك ؟ » إلا على مذهب الأخفش .
(٢) فيه ثلاثة مذاهب : الأول للكوفيين ، وهو الجواز في الكلام ، والثاني للبصريين وهو أنه لا يجوز إلا في الشعر ، والثالث يونس ، وهو الجواز إن كان الظرف ، وشبهه غير تامين فنحو : كم بك مأخوذ أتاني ، وكم اليوم جئت جاني ، جائز لنقصان الظرف وشبهه . ارتشاف الضرب (٣٨٠/١) .
(٣) من الكامل . نسب إلى الفرزدق ، وليس في ديوانه .
الإنصاف (٣٠٤/١) ، وخزانة الأدب (٤٦٩/٦ ، ٤٧٦) ، وشرح المفصل (١٣٠/٤ ، ١٣٢) والكتاب (١٦٨/٢) ، والمقتضب (٦٢/٣) ، والمقاصد النحوية (٤٩٢/٤) .
اللغة : كم في بني بكر بن سعد ؛ يروى : كم في بني سعد بن بكر وهي رواية الكتاب (١٦٨/٢) .
ضخم الدسيعة : أي العطية ، يقال : فلان ضخم الدسيعة : أي عظيم العطية ماجد : من مجد إذا شرف .
نفاع : مبالغة نافع . المقاصد النحوية (٤٩٢/٤) .
المعنى : كثير في بني بكر بن سعد من السادة عظيم العطية كثير الشرف والنفع .
الشاهد : قوله : « كم في بني بكر بن سعد سيّد » حيث فصل بين « كم » ومميزها « سيّد » بالجار والمجرور ، ويجوز في التمييز النصب ، وهو المختار .

ومثال المنصوب ، قول الآخر :

٣٦٢ - تَوُّمٌ سِنَانًا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا ^(١)

ومثال النصب بعد الفصل بالجملة قول الآخر :

٣٦٣ - كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ إِذْ أَكَّادُ مِنَ الْإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ ^(٢)

فلك في « فضلاً » النصب على التمييز ، وهو محل الاستشهاد ، والرفع على أنه

(١) من المتقارب . نسب إلى زهير بن أبي سلمى ، وإلى كعب ابنه وإلى الأعشى ، وليس في ديوان كل منهم . الإنصاف (٣٠٦/١) ، وشرح الأشموني (٦٣٦/٣) ، وشرح المفصل (١٢٩/٤ ، ١٣١) والكتاب (١٦٥/٢) ، والمحاسب (١٣٨/١) ، والمقاصد النحوية (٤٩١/٤) .
اللمعة : تَوُّمٌ : تقصد . سِنَانًا : أراد به سنان بن أبي حارثة المري ، وهو في الأصل « مشانا » . محدودبًا : من الحدب ، وهو ما ارتفع من الأرض ، يقال : حدب ظهره واحدودب . غارها : أصله : « غارها » فحذف عين الفعل ، كما حذف في قولهم : « رجل شاك » أصله : شائك ، والغار من الأرض المطمئن .
المقاصد النحوية (٤٩١/٤) .

المعنى : تقصد سنانًا ، وبينك وبينه من الأرض ما ارتفع ، وما انخفض .
الشاهد : قوله : « وكم دونه من الأرض محدودبًا » ؛ حيث فصل بين « كم » ومميزها « محدودبًا » بالظرف « دونه » والجار والمجرور « من الأرض » ونصب المميز وجوبًا ؛ لأن الفصل بالظرف والجار والمجرور معًا يوجب النصب عند سيبويه ومن تبعه ، وأجاز الكوفيون الجر في الكلام ، وأجازوه المبرد في الشعر . همع الهوامع (٢٥٥/١) .

(٢) من البسيط . قائله القطامي . ديوانه (٣٠) . الإنصاف (٣٠٥/١) ، وخزانة الأدب (٤٦٩/٦) ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٨٣ ، والدرر (٢١٢/١) ، وشرح المفصل (١٣١/٤) ، والكتاب (١٦٥/٢) والمقتضب (٦٠/٣) ، والهمع (٢٥٥/١) .

اللمعة : الإقتار : من أقتر الرجل إذا افتقر ، وفي المخطوط : الإفقار . أحتمل : يروى : أجتمل من اجتملت الشحم إذا أذنته ، وكذا جملة . المقاصد النحوية (٤٩٤/٤) .

المعنى : يمدح قومًا بأنهم أفضلوا عليه عند فقره أو عدم قدرته على الارتحال لطلب الرزق .
الشاهد : قوله : « كم نالي منهم فضلًا » ؛ حيث نصب التمييز فضلًا مع الفصل بالجملة ، والنصب مع الفصل بالجملة أو بالظرف والجار والمجرور معًا متعين عند سيبويه ، وأجاز الكوفيون - مطلقًا - والمبرد - في ظاهر كلامه - الجر في الشعر بناء على أن الجر بـ « من » لا بالإضافة ، فلا فصل بين متضافين على هذا ، وهذا النصب عند سيبويه إنما يجب فيما لا يحتمل طلب الفعل للمميز مفعولًا وإلا فيجر بـ « من » ، ولذا أجاز سيبويه في هذا البيت الرفع لفضل على أنه فاعل نال ، وكم مفعول فيها ، كقولك : كم فدأتاني زيد ، أي : كم المرار التي ناله فيها الفضل ، وكم المرار الذي أتاه فيها زيد ، فإن فصل بفعل متعد بين كم ومميزها وجب الإتيان بـ « من » ؛ لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل ، نحو : قوله تعالى : ﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [الدخان : ٢٥] ، و ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِكَ ﴾ [القصص : ٥٨] ، الكتاب (١٦٤/٢ - ١٦٥) ، والمقتضب (٦٠/٣) ، وارتشاف الضرب (٣٨٠/٢) ، وحاشية الصبان (٨٣/٤) .

فاعل « نال » والجر على أن التمييز بعد الفصل بالجمل مجرور ، كما كان قبل قاله بعض^(١) المتأخرين ، وهذا مخالف لما قاله ابن مالك^(٢) وولده من أنه ليس في التمييز بعد الفصل بالجملة إلا النصب ، وربما نصب تمييز الخبرية دون فصل ، كقول الشاعر :

٣٦٤ - كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ قَدْ عَمَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي^(٣)

ومنهم^(٤) من يرى « كم » هنا للاستفهام التنكيري ، ولك جر « العممة » و « الخالة » على أصل تمييز الخبرية ، و « كم » في الوجهين في محل رفع بالابتداء^(٥) ، و « قد حلبت » خبره والتاء في « حلبت » للجمعية ؛ لأن المعنى : عمات ، وخالات ، ولك رفع كل من « العممة » ، و « الخالة » بالابتداء ، و « قد حلبت » خبر لإحدهما استغنى به عن خبر الأخرى ، وإلا لقليل : « قد حلبتا » والتاء حيثئذ للوحدة ، و « كم » في هذا الوجه منصوبة إما على الظرفية ، وإما على المصدرية ، ومعنى الكلام حيثئذ : « عمتك وخالتك حلبت عليّ عِشاري أوقاتاً كثيرةً أو حلباتٍ كثيرةً » .

وتلازم « كم » الاستفهامية التصدير^(٦) ؛ لأن أدوات الاستفهام حقها ذلك

(١) كالعيني . العيني مع حاشية الصبان (٨٢/٤ - ٨٣) ، وشرح الكافية للرضي (٩٧/٢) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٠/٢) ، وشرح الألفية لابن النازم (٧٤٤) .

(٣) من الكامل . قائله الفرزدق . ديوانه (٣٦١/١) . أوضح المسالك (٢٧١/٤) ، وخزانة الأدب

(٤٥٨/٦ ، ٤٨٩ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨) ، والدرر (٢١١/١) ، وشرح المفصل (١٣٣/٤) ،

والكتاب (٧٢/٢ ، ١٦٢ ، ١٦٦) ، والمقتضب (٨٥/٣) ، والهمع (٢٥٤/١) .

اللغة : فدعاء : المرأة التي اعوجت أصابعها من كثرة حلبها ، أو التي أصاب رجائها فدع ، وهو زيف في القدم بينها وبين الساق من كثرة مشيها وراء الإبل . والعشار جمع عُشراء ، وهي الناقة التي أتى عليها من زمان حلبها عشرة أشهر . المقاصد النحوية (٥٥١/١) .

المعنى : على الاستفهام التهكمي المراد به الاستهزاء : أخبرني عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي كن لي راعيات أو يخدمتنني ، فقد نسبته لكثرتهن أو لقلة عنايتي بهن ، وعلى الخبرية فالمعنى كما قاله الشارح . المقاصد النحوية (٥٥٢/١) .

الشاهد : قوله « عمّة » ؛ حيث نصب تمييز « كم » الخبرية دون فصل ، وقيل : إنها لغة تميم ، وتروى « عمّة » بالرفع والجر كما قال الشارح ، فرواية النصب على أن « كم » خبرية على لغة تميم ، أو على الحمل على الفصل ، أو على أنها استفهامية ، ورواية الجر على أنها خبرية ، ورواية الرفع على أنها مبتدأ والتمييز محذوف ، أي : كم وقت أو حلبة أو مرة ، وكم إما خبرية أو استفهامية ، فيقدر التمييز مجروراً أو منصوباً . شرح التسهيل لابن مالك (٤٢١/٢) ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٨١/٤) .

(٤) المراد به التهكم . أوضح المسالك (٢٧٢/٤) .

(٥) وجاز الابتداء بها لو صفها بـ « لك » أو « فدعاء » .

(٦) إلا إذا جرت بإضافة ، نحو : « غلامٌ كم رجلاً ضربت ؟ وعلم كم فاضلاً حصلت ، أو بحرف بكم =

والخبرية محمولة عليها في هذا لشبهها بها لفظاً ومعنى ، أما لفظاً فظاهر ، وأما معنى فلإنهما كنايةتان [عن] ^(١) عدد مجهول الجنس والمقدار ، وقد اشتركا في وجوه : منها هذا ومنها : البناء على السكون ، والاحتياج إلى التمييز ، والحمل على اللفظ تارة ، والمعنى أخرى ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَرَّمْنَا مَلَكًا فِي السَّمَوَاتِ لَا تُفْنِي شَفَاعَتُهُمْ ﴾ [النجم : ٢٦] ، فأفرد « الملك » حملاً على اللفظ ، وجيء بضمير الجمع حملاً على المعنى .

ويفترقان في أمور :

أحدها : أن تمييز الأولى منصوب ، والثانية مجروراً كما عرفت .

الثاني : أن الخبرية تختص ، بالماضي كـ « رُبَّ » بجامع ما بينهما من التكثير في أحد الأقوال في « رُبَّ » ، نحو : « كم عبيد أعتقت » ولا يجوز « كم عبيد سأملكهم » ، والاستفهامية لا تختص فيجوز « كم عبداً ستشتريه » ^(٢) .

الثالث : أن المتكلم بالخبرية لا يستدعي جواباً من مخاطبه ، وأما المستفهم فيستدعي ذلك .

الرابع : أن المتكلم بالأولى يتوجه إليه التصديق أو التكذيب والمتكلم بالثانية لا يتوجه إليه شيء منهما ، وكذا كل متكلم بكلام إنشائي من أمر ونهي ودعاء وغيرها .

الخامس : أن البدل من الثانية يقرن بهزمة الاستفهام ، ولا كذلك الأول ، فتقول على الثانية : « كم مَالُكَ أعشرون أم ثلاثون » وتقول على الأولى ^(٣) « كم درهم أنفقت مائة بل مائتان » .

إعراب كم الاستفهامية والخبرية

وكل من الخبرية والاستفهامية [٨٥/ب] يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، فكل ما بعده فعل غير مشتغل عنه بضميره أو بملايس ضميره ، فهو منصوب على حسب ما يقتضيه العامل من مفعول به ومصدر وظرف ، فالأول [نحو] ^(٤) : « كم عبداً

= درهم اشتريت هذا ، وبكم فاضل اقتديت ؟ أو كانت استفهاماً ، وعطفت في الاستثبات ، نحو : « قبضت عشرين وكم ؟ إذا استثبت من قال : قبضت عشرين وكذا وكذا ، أو كانت خبرية في لغة حكاها الأنخفش ، نحو : ملكت كم غلام ؛ لأنها بمعنى كثير ، كما جاز ملكت كثيراً من الغلمان ، وأجاز أبو حيان القياس عليها . ارتشاف الضرب (٣٨١/١) .

(١) تكملة يقتضيها السياق . (٢) في المخطوط : « كم عبد اشتريته »

(٣) في المخطوط : « فتقول على الثاني . وتقول على الأول » .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

أو عبد ملكت ^(١) استفهاماً أو خبراً ، الثاني نحو : « كم ضربة أو ضربة ضربت » استفهاماً أو خبراً ، والثالث نحو : « كم يوماً أو يوم صمت » كذلك وكل ما قبله حرف جر أو مضاف ، فإنه مجرور نحو : « بكم ^(٢) درهماً أو درهم اشتريت ثوبك » و « غلام كم رجلاً أو رجلٍ أسرت » وما عدا ما تقدم فهما فيه مرفوعان ، فإن كانا غير ظرف فمبتدآن ، نحو : « كم رجلاً إخوتك ؟ » ، وكم رجلٍ قائم » قال ابن الحاجب ^(٣) : (وإن كانا ظرفين فخيران نحو : « كم يوماً أو يومٍ سفرك » ويعرف كونهما ظرفين بتمييزهما) . ومن كنايات العدد - أيضاً - « كَأَيِّ » ^(٤) وتشارك « كم » الخبرية في إفادة التكثير ، وهما من لزوم التصدير ، ويكون تمييزها مجروراً بـ « من » غالباً ^(٥) كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ مِنْ نَبِيِّ قَتَلَ مَعَهُ رِيتُونَ كَثِيرٌ ﴾ [آل عمران : ١٤٦] ويجوز نصبه ، كقول الشاعر :

(١) تعدى بنفسه ، كالمثال أو بحرف الجر ، نحو : علي كم مسلم تصدقت أو تصدقت « ومسلم » صالح للاستفهامية والخبرية ، أما الخبرية فواضح ، وأما الاستفهامية ؛ فلأنه إذا دخل عليها حرف جر جاز بقاء مميزها منصوباً ، فنقول : مسلماً ورازجره فتقول : « مسلم » وجره بـ « من » مقدرة على مذهب الخليل وسيبويه والجماعة ، وبالإضافة على مذهب الزجاج والصحيح الأول ، لأن مميزها لم يجر إلا مع حرف الجر . شرح التسهيل (٤١٩/٢ - ٤٢٠) بتصرف . وإن وليها فعل مستقل بضمير المميز فهي مبتدأ أو مفعول على الاشتغال ، والابتداء أرجح نحو : كم رجلٍ ضربته أو ضربت أخاه ، فإن وليها فعل وهو لازم نحو : « كم رجل قام » فهي مبتدأ أو وليها فعل متعدي رافع ضميرها ، نحو : كم رجلٍ ضرب عمراً ، أو رافع سببها نحو : « كم رجل ضرب أخوه عمراً » فهي مبتدأ أيضاً وأجاز ابن هشام الحضرمي الإشبيلي المتوفي ٥٥٠هـ أن تكون مفعولاً له نحو : « لكم إكرام لك وصلت » مع اشتراط اتصال اللام بها ، قال أبو حيان : « ولا نعلم أحداً نص على إجازة ذلك غير ابن هشام » ، قال : « لا تكون مفعولاً معه ؛ لأنه لا يتقدم » . ارتشاف الضرب (٣٨٣/١) وحاشية الصبان (٨٤/٤) .

(٢) ويجوز : « بكم درهم » للاستفهامية أيضاً ، ولكن النصب هو الكثير . مغني اللبيب (٢٤٥) .
(٣) قال ابن الحاجب : (وإلا فمرفوع مبتدأ إن لم يكن ظرفاً ، وخبراً إن كان ظرفاً) . شرح الكافية للرضي (٩٨/٢) .

(٤) وهي مركبة من كاف التشبيه ومن « أَيِّ » المنونة ، ولذلك جاز الوقف عليها بالنون ؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ، ولهذا رسم في المصحف نوّناً ، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل ، وهو الحذف في الوقف ، وقال بعض الأندلسيين إنها بسيطة . مغني اللبيب (٢٤٦) ، وارتشاف الضرب (٣٨٥/١) .

(٥) قال سيبويه في الكتاب (١٧٠/٢) : (« كَأَيُّ رجلٍ قد رأيت » زعم ذلك يونس ، كَأَيُّ قد أتاني رجلاً إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع « من » فأفاد أن جر تمييزها بـ « من » غالب ، وزعم ابن عصفور أنه لازم وخطأه أبو حيان) . شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (٥١/٢) ، وارتشاف الضرب (٣٨٥/١) .

٣٦٥ - اطرُد اليأسَ بالزَّجَا فَكَأَيَّ آلِمًا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُشْرِ^(١)

ولا يكون في حالتيه إلا مفردًا ، وربما جاءت « كَأَيَّ » للاستفهام^(٢) وفيها خمس لغات :

أشهرها « كَأَيَّ » على لفظ « نبي » وقريب منها في الشهرة قراءة المكي^(٣) : « كَائِن » بوزن « فاع » الثالثة : « كَيْن »^(٤) بهمزة مكسورة يتلوها نون . الرابعة « كَائِن » بهمزة ساكنة فـ « ياء » مكسورة خفيفة فـ « نون » . الخامسة : « كَيْيْن »^(٥) بـ « ياء » ساكنة فـ « نون » مكسورة فـ « نون » وكلها قد قرئ به^(٦) لكن ليس في السبعة إلا الأوليان وأصلها « أَيَّ » ثم ركبت مع « كاف » التشبيه ، ثم نزلت منزلة « كم » الخبرية في إفادة التكثير ؛ فلذا بنيت^(٧) ، والنون التي فيها أصلها تنوين بدليل حذفه في الوقف عند بعضهم^(٨) ، ومنهم من يلتزم وصلًا ووقفًا ؛ لما طرأ من التغيير بامتزاج الكلمتين وأصل « أَيَّ » : أَوَيَّ ؛ لأنها مصدر « أَوَى يَأْوِي » إذا انضم واجتمع فلما اجتمعت « الواو ، والياء » والسابق ساكن قلبت « الواو » ياء ، وأدغمت في الياء .

(١) من الخفيف . قائله مجهول . أوضح المسالك (٢٧٦/٤) ، وشرح الأشموني (٦٣٧/٣) ، ومغني اللبيب (١٨٦/١) ، والمقاصد النحوية (٤٩٥/٤) ، والهمع (٢٥٥/١) .
اللغة : فَكَأَيَّ : يروى : فَكَائِن . آلِمًا : اسم فاعل من أَلَمَ يَأْلَم . حُمَّ : قدر . يسره بعد عسر : في المخطوط : « عسره بعد يسر » والمعنى خلافه . المقاصد النحوية (٤٩٥/٤) .
المعنى : اطرُد اليأس أو القنوط برجائك فكم من يسر بعد عسر قد قدر .

الشاهد : قوله : « فَكَأَيَّ آلِمًا » ؛ حيث نصب مميز « كَأَيَّ » والغالب جره بمن .
(٢) وهو نادر ولم يثبت إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ، واستدل عليه بقول أبي بن كعب لابن مسعود رضي الله عنه : « كَأَيَّ تقرأ سورة الأحزاب آية ؟ » فقال : ثلاثًا وسبعين . شرح التسهيل لابن مالك (٢/٤٢٣) ، ومغني اللبيب (٢٤٦) .

(٣) هو : ابن كثير وبها قرأ هو وأبو جعفر . النشر في القراءات العشر (٢٤٢/٢) .

(٤) حكاه المبرد . ارتشاف الضرب (٣٨٨/١) وهي في الأصل : « كاءن » .

(٥) وأصلها : « كَائِن » قدمت الياء المشددة ، ثم خففت كَمَيْت . حاشية الصبان (٨٧/٤) .

(٦) إتحاف فضلاء البشر (٤٨٩/١) (٢٧٧/٢) .

(٧) على السكون .

(٨) الفارسي والسيرافي وجماعة من البصريين يلتزمون حذف النون في الوقف ، وابن كيسان وابن خروف يقرون النون هذا في اللغة المشهورة « كَأَيَّ » « كَائِن » وعلى التي تليها « كَائِن » فوقف المبرد وابن كيسان بالنون ، وجماعة بحذفها ، ونقل عن المبرد أنها اسم فاعل من « كان » فلا يوقف عليها إلا بالنون ، وجعله أبو حيان من غريب النقل وعن ابن يسعون أنها اسم فاعل من كَاءَ يَكِيءُ كِيًا إذا رجع وارتدع فكاءٍ كجاءٍ ، ثم استعمل بمعنى « كم » . ارتشاف الضرب (٣٨٨/١) .

كذا

ومن كنايات العدد أيضًا « كَذَا » وتشارك « كَأَيَّ » في إفادة التكثير ، ولا تختص به لما سنذكره ^(١) وفي طلب التمييز لكنه لا يكون إلا منصوبًا ، قاله ابن مالك ^(٢) ، وقال بعض نحاة أهل العجم ^(٣) : الغالب نصب تمييزها ؛ لكون ما قبله بمثابة المضاف إليه في مثل : « مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا » ^(٤) وربما جر بإضافته إليه ، وقد يكون مرفوعًا على الابتدائية أو التبعية في نحو : « له عندي كذا درهم » ولا تستحق ^(٥) « كَذَا » التصدير ، ويوضحه هذا المثال ، ونحوه ويغني بعضهم بالمفرد المميز عن « ثلاثة » وبابه ، نحو : « عندي كذا دراهم » وبالمفرد المميز بمفرد مجرور عن « مائة » وبابه نحو : « ملكت كذا درهم » فإن انتصب التمييز كان مميزه كناية عن عشرين وبابه [٨٥/ب] وبالمكرر دون عطف عن « أحد وعشر » وبابه مثل : « ملكت كذا كذا كتابًا » وبالمكرر مع عطفه عن « أحد عشرين » وبابه مثل : « قرأت كذا وكذا سورة » ، وقل مجيء « كذا » مفردًا أو مكررًا بلا عطف ^(٦) ، وهي على كل حال مبنية ؛ لأن أصلها قبل التركيب « كاف » التشبيه و « ذا » ، فاستصحب فيها ما كان قبل التركيب ^(٧) .

(١) في المخطوط : ولا يختص به لما سنذكر .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٣/٢) ، ولا يجوز جره بـ « مَن » اتفاقًا ، وبالإضافة خلافًا للكوفيين ، فإنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال : « كَذَا ثوب » ، وكذا أثواب « قياسًا على العدد الصريح ، ولذا قال فقهاؤهم : إنه يلزم بقول القائل : « له عندي كذا درهم » مائة ، ويقول : « كذا دراهم » ثلاثة ، ويقول : « كذا كذا درهمًا » أحد عشر ، ويقول : « كذا درهمًا » عشرون ، ويقول : « كذا وكذا درهمًا » أحد وعشرون حملًا على نظائره من العدد الصحيح ، ووافقهم المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن عصفور في هذا دون مسألتي الإضافة ، وعند جمهور البصريين لا يكون تمييزها إلا مفردًا سواء كانت مفردة أو معطوفة أريد بها عدد قليل أو كثير ، وبه قال ابن طاهر وابن خروف من المتأخرين . ارتشاف الضرب (٣٨٩/١) ، ومغني اللبيب (٢٤٨) ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٨٦/٤ - ٨٧) .

(٣) شرح الكافية للرضي (١٠١/٢) .

(٤) في المخطوط : « ولا يستحق كذا » ، والأفضل ما أثبت .

(٥) هم : الكوفيون ومن تبعهم من البصريين ، وقد أشرت إلى ذلك آنفًا ، وعني بالمفرد أفراد « كذا » وفي المخطوط : « ويعنى بعضهم » .

(٦) مثل : عندي كذا درهمًا ، وكذا كذا درهمًا ، وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا ذلك دون عطف . وذكر ابن مالك أنه مسموع ، ولكنه قليل ، فقال في التسهيل (١٢٥) : (وقل ورود « كذا » مفردًا أو مكررًا بلا واو) . شرح الأشموني بحاشية الصبان (٨٦/٤) .

(٧) وهي مع تركيبها قد تبقى على أصلها ، فلا تكون كناية مثل : « رأيت زيدًا فاضلاً ، ورأيت عمرًا كذا » ويدخل عليها هاء التنبيه ، كقوله تعالى : ﴿ أَهَكَذَا عَرَّشْتُ ﴾ [النمل : ٤٢] وقد تكون مركبة كناية عن غير عدد كم في نحو : « أتذكر يوم كذا وكذا » . مغني اللبيب (٢٤٧ - ٢٤٨) .

كيت وذيت

وأما « كَيْتٍ وَذَيْتٍ » ^(١) فهما مبنيان ؛ لكونهما كنايتين عن الجمل ، ويكنى بهما ^(٢) عن الأجناس كما يكنى بـ « فلان » عن الأعلام ، وقد تقدم شيء من هذا في باب العلم و [أما] ^(٣) « قُلْ وَقُلْ » فسيأتي الكلام عليهما - إن شاء الله - في أسماء ملازمة للنداء ^(٤) ، ولما انتهى الكلام على التمييز ، وما يتعلق به أخذ يتكلم في المستثنى ، فقال :

الاستثناء

« باب المستثنى . . . إلخ » ^(٥)

أقول : سابع المنصوبات « المستثنى » ، والاستثناء الإخراج بـ « إلا » غير الصفة ، أو إحدى أخواتها .

فقولنا : « الإخراج » جنس يتناول الاستثناء وغيره مما ذكره الآن ، وقولنا : « بـ » « إلا » أو إحدى أخواتها « فصل يخرج به الشرط والصفة ، والغاية وبدل البعض مثل : « أكرم بني تميم إن دخلوا والطَّوَالَ » أو إلى أن يدخلوا ، أو العالم منهم « وتقييدنا » إلا « بغير الصفة احتراز عن قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ فَسَدَّتَا ﴾ [الأنبياء : ٢٢] ، فإنه ليس باستثناء ؛ إذ لم يتقدم « إلا » فيه لفظ صالح ؛ لأن يستثنى منه ؛ إذ شرط المستثنى منه وجوب تناوله للمستثنى لولا الإخراج والجمع المنكر ليس كذلك ؛ بل هو محتمل ؛ لتناوله للمستثنى ولعدم تناوله إياه ، فلم يتحقق التناول فلا إخراج .

والمخرج بهذا الاستثناء هو المسمى في عرفهم بـ « المتصل » ، وأما المستثنى

(١) بالفتح والكسر للناء ، والفتح أشهر وهما مخففتان من « كية ، وذية » وقالوا على الأصل : كان من الأمر كية وكية وذية وذية « وليس فيهما حيثيذ إلا الفتح ، وهذا قليل ، فحذفت تاء التأنيث ، وأبدلت الياء « لام الكلمة » تاء فوزنها على الأصل : فعل ، وعلى الظاهر : فعت ، ولا بد من تكرارهما . ارتشاف الضرب (٣٩١/١) وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٨٨/٤) . وفي المخطوط : « وأما ، كيت ، وذيت ، وهما » .

(٢) في المخطوط : بهن . (٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) في المخطوط : لازمة البناء ، والصواب ما أثبت .

(٥) قال ابن آجروم : (وحروف الاستثناء ثمانية ، وهي : « إلا ، وغير ، وسوى ، وشوى ، وسواء ، وخلا ، وعدا ، وحاشا » فالمستثنى بـ « إلا » ينصب إذا كان الكلام تاماً موجباً ، نحو : قام القوم إلا زيداً ، وخرج الناس إلا عمراً . وإن كان الكلام منفياً تاماً جاز فيه البدل ، والنصب على الاستثناء ، نحو : ما قام القوم إلا زيداً وإلا زيد ، وإن كان الكلام ناقصاً كان على حسب العوامل ، نحو : ما قام إلا زيد ، وما ضربت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد . والمستثنى بغير ، وسوى ، وشوى ، وسواء مجرور لا غير . والمستثنى بخلا ، وعدا ، وحاشا يجوز نصبه ، وجره نحو : قام القوم خلا زيداً وزيد ، وعدا عمراً وعميرو ، وحاشا بكرراً وبكر . الآجرومية (٢٥ - ٢٦) .

« المنقطع » فهو المذكور بعد « إلا » غير الصفة أو إحدى أخواتها من غير إخراج ، كقوله تعالى : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعَ الظَّنِّ ﴾ [النساء: ١٥٧] ، ف « اتباع الظن » ليس من جنس العلم ، إذ هو الاعتقاد الجازم المطابق لموجب فلا يخرج اتباع الظن منه .

أدوات الاستثناء

والأدوات التي هي أخوات « إلا » سبعة :

اسمان باتفاق ، وهما « غير ، وسوى » بلغاتها الأربع ، فإنه يقال : « سَوَى » ك « رَضَى » ، و « سَوَى » ك « هَدَى » ، و « سَوَاء » ك « سَمَاء » ، و « سواء » ك « بِنَاء » ، وهذه ^(١) الأخيرة أغربها ، وعلان باتفاق وهما « ليس » « ولا يكون » والمتردد بين الفعلية والحرفية ثلاثة : « عدا ، وخلا ، وحاشا » .

إلا

وأما « إلا » فحرف باتفاق ، والكلام الآن فيها ؛ لأنها أم الباب ، والمستثنى بها إن كان مخرجاً من كلام تام - أعني - : ذكر فيه المستثنى منه - موجب ، أي : ليس مصحوباً بنفي ولا شبهه وجب نصبه ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٤٦] ، وقوله تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] ، فإن قلت : فما وجه من ^(٢) قرأ بالرفع في الثانية ؟ ، قلت : هو محمول على المعنى ، فكأن المعنى [٨٦/أ] - والله أعلم - : « لم يطاوعوه إلا قليل منهم » فالنفي ملاحظ معنى ، وعند ملاحظة النفي لم يمتنع الرفع ، ونظيره في الحمل على المعنى قول الشاعر :

٣٦٦ - وَبِالصَّرِيْمَةِ مِنْهُمْ مَّنْزِلٌ خَلَقَ عَافٍ تَغْيِيرَ إِلَّا التُّؤْبَى وَالْوَتْدُ ^(٣)

(١) في المخطوط : هي .

(٢) وهي قراءة أبي والأعمش . قال الزمخشري : (وهذا من ملهم مع المعنى ، والإعراض عن اللفظ جانباً ، وهو باب جليل من علم العربية) . الكشف (٢٩٠/١) .

(٣) من البسيط . قائله الأخطل . ديوانه (١٤٤) . أوضح المسالك (٢٥٥/٢) ، وشرح الأشموني (٢٨٨/١) ، وشرح عمدة الحفاظ (٣٨٠) ، ومغني اللبيب (٢٧٦/١) ، والمقاصد النحوية (١٠٣/٣) .

اللغة : الصريمة : اسم موضع ، وهي في الأصل رملة انصرفت من معظم الرمل ، والصريمة : الأرض المحصود زرعها . خَلَقَ : بال ، وهو يستوي في المذكر والمؤنث ، يقال : مَلَحَفَةً خَلَقَ ، وَثُوبٌ خَلَقَ . عَافٍ : دارس من عفا المنزل يعفو : درس . والتُّؤْبَى : حفرة تكون حول الحباء ؛ لئلا يدخله ماء المطر ، ويجمع على تُؤْبَى ، وتُؤْبَى وأناء ، ويقولون : « آناء » أعفال على القلب . المقاصد النحوية (١٠٣/٣ - ١٠٤) .

إذ معنى « تغير » لم يبق على حاله .

والاستثناء المنقطع في وجوب نصب المستثنى مع الشرطين ، كالم متصل مثل : « قام القوم إلا حمارًا » .

فإن كان المستثنى منه مذكورًا إلا أنه منفي أو في حكمه جاز في المستثنى النصب على الاستثناء ، قال سيبويه ^(١) : وهو عربي جيد ، وجاز أيضًا الإتيان وهو المختار ، وهل الإتيان على سبيل البدلية - وهو الصحيح ^(٢) - أو على سبيل عطف النسق ، وهو رأي الكوفيين ؟ قولان مثال النفي ، قوله تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء : ٦٦] ^(٣) ، قرأ الجمهور برفع « قليل » على البدلية من « الواو » في « فعلوه » ، وقرأ ابن عامر بنصبه على الاستثناء ، ومثال ما في حكم النفي قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَّكَ ﴾ [هود : ٨١] ^(٤) قرأ الخمسة بنصب « امرأتك » على الاستثناء من « أحد » وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على البديل من « أحد » وإنما كان هذا حكم النفي ؛ لأنه نهى ، والنهي قريب من النفي ، وهذا الذي تقرر يلزم عليه إشكال ، وهو أن يكون الجمهور قد قرءوا بالوجه المرجوح ، وغيرهم قد قرأ بالوجه الراجح ؛ فلذا خرجها بعضهم ^(٥) على

= المعنى : ومنزل منهم بالصريفة خلق قد تغيرت معاملته إلا الحفرة التي حوله والوتد .

الشاهد : قوله : « إلا التُّرْبِي والوتد » ؛ حيث رفع الاستثناء على البدلية من الضمير في « تغير » وهو موجب ، والموجب لا يبدل منه ، فلا يقال : قام القوم إلا زيد ، وجاز ههنا ، لأن النفي ملاحظة في المعنى ، فمعنى « تغير » لم يبق على حاله ، فهو منفي معنى ، وإذا تقدم النفي لفظًا ، نحو : ما قام أحد إلا زيد ، أو معنى كالبيت فيختار الإبدال .

(٢) هو بديل بعض من كل عند البصريين ، وعطف عند الكوفيين ؛ لأن « إلا » عندهم في الاستثناء خاصة حرف عطف ، ولأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون في البديل ، وتكون في العطف بـ « بل ، ولا ، ولكن » وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض ؛ لمخالفة الثاني للأول في المعنى ، وقد شرط بعض القدماء للإتيان عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب كأحد ونحوه ، ورد بالسمع قال تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ [النساء : ٦٦] ، وشرط الفراء لجواز النصب فيما اختير فيه الإتيان أن يكون المستثنى منه معرفة ، ورد بالسمع قال تعالى : ﴿ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَّكَ ﴾ [هود : ٨١] فيمن نصب « امرأتك » ، وروى عن العرب : ما مررت بأحد إلا زيدًا ، وما أتاني أحد إلا زيدًا حكاه سيبويه ، واختار ابن مالك النصب في المتراخي نحو : « ما ثبت أحد في الحرب ثباتًا نفع الناس إلا زيدًا ، وذلك لطول الفصل بين المبدل منه والبديل . الكتاب (٣١٩/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٨٢/٢) ، وارتشاف الضرب (٣٠١/٢) ، وجمع الهوامع (٢٢٤/١) .

(٣) وانظر إتحاف فضلاء البشر (٥١٥/١) ، والنشر (٢٥٠/٢) ، والبحر المحيط (٢٩٧/٣ - ٢٩٨) .

(٤) وينظر : الإتحاف (١٣٣/٢) ، والنشر في القراءات العشر (٢٩٠/٢) ، والبحر المحيط (٢٤٨/٥)

والكشفاف (٤٠٠/٢) ، والخمسة هم : نافع ، وابن عامر ، وحفص ، وحمزة ، والكسائي .

(٥) كابن مالك في شرح التسهيل (٢٦٧/٢) ، وابنه في شرح الألفية (٢٩١) والزمخشري في =

هذا التخريج فجعل الاستثناء من « فأسر بأهلك » فيكون الوجه النصب في « امرأتك » وجاء الرفع على أنه استثناء منقطع على معنى « لكن امرأتك هالكة » وهذا التخريج - أيضًا - بعيد ؛ لأن الاستثناء المنقطع خلاف الأصل وبعضهم ^(١) حمل النصب على أن المستثنى مخرج من « أهلك » والرفع على أنه من « أحد » وهذا - أيضًا - لا يخلو عن حزازة ، وبالجمللة أحسن الثلاثة الأول ، ومما هو - أيضًا - في معنى النفي قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [آل عمران : ١٣٥] ، وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ [الحجر : ٥٦] ؛ لأن الاستفهام الإنكاري قريب من النفي ف [لفظ] ^(٢) الجلالة و « الضالون » يجوز رفعهما على البدلية من المستتر في الفعل ، ويجوز نصبهما على الاستثناء لكن لم تجئ القراءة ^(٣) فيما علمت إلا بالأول . وإذا تأخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى ، مثل : « ما فيها أحد إلا أخوك صالح » ^(٤) لم يكن ذلك مرجحاً لنصبه بل الاتباع ^(٥) هو الراجح خلافاً لأبي عثمان ، فإن كان الاستثناء منقطعاً - والمسألة بحالها - ^(٦) تعين النصب عند الحجازيين ، وجاز هو والإتباع عند تميم لكن المختار عندهم النصب ، وقد قرئ : ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءَ الظَّالِمِينَ ﴾ [النساء : ١٥٧] ، وهو ما يشهد للتمييز ^(٧) لكن لم يقرأه السبعة ، إلا بالنصب ، وهو حجة أهل الحجاز ، وهذا الاختلاف [٨٦/ب] إنما هو إذا أمكن تسلط العامل على المستثنى ، وأما إذا لم يمكن مثل : « ما زاد هذا المال إلا ما نقص » ^(٨) و « ما نفع

= المفصل ، شرح المفصل لابن يعش (٨١/٢) ، وأقره الرضي في شرح الكافية (٢٣٣/١ - ٢٣٤) .
(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٧/٢) . (٢) تكملة يقتضيها السياق .
(٣) لم يرد فيها اختلاف في الإتحاف (١٧٧/٢) ، والنشر في القراءات العشر (٢٤٢/٢ ، ٣٠٢) ، والبحر المحيط (٤٤٧/٥) .

(٤) ومن ذلك : « ما جاءني أحد إلا زيداً خير منك » ، وما مررت بأحد إلا زيد خير منك .
(٥) وهو المختار عند سيويه ، وعن المازني اختيار النصب ، ونقل عنه اختيار البدل ، ونقل عنه أيضاً وجود النصب ، قال أبو حيان : (وهو وهم عليه) . الكتاب (٣٣٦/٢) ، وارتشاف الضرب (٣٠٢/٢) ، وشرح الكافية للرضي (٢٣٤ / ١) .

(٦) أي : إذا كان الاستثناء منقطعاً وصح إغناؤه عن المستثنى منه وتأخر جاز فيه ما ذكر ، نحو : ما في الدار أحد إلا حمارٌ وإلا حماراً ، فإن لم يتأخر المستثنى نحو : « ما في الدار إلا حماراً أحد » فلا يجوز فيه إلا النصب على مذهب البصريين . الكتاب (٣١٩/٢) ، وارتشاف الضرب (٣٠٣/٢) . وفي المخطوط : « فإن كان الاستثناء منقطعاً بالرفع سهواً . (٧) أوضح المسالك (٢٦١/٢) .

(٨) في « زاد » ونقص « ضميران فاعلان » ، و « ما » مصدرية ، وزعم أبو بكر محمد بن إسماعيل ميرمان ، وأبو سعيد السيرافي أن « المصدر » المنسبك من « ما » ، والفعل « في موضع رفع على الابتداء » ، وخبره محذوف ، تقديره : ما زاد المال لكن النقصان أمره ، وما نفع الدواء لكن الضر شأنه ، وجعله =

هذا الدواء إلا ما ضُرَّ ؛ إذ لا يقال : « زاد النقص ، ولا نفع الضُّرُّ » فليس إلا النصب اتفاقاً .

ناصب المستثنى

وحيث نصب المستثنى إما وجوباً ، وإما جوازاً الناس ، فاختلف الناس في ناصبه ما هو ؟ فذهب السيرافي ^(١) إلى أنه ما قبل « إلا » بواسطتها ، وضعف بأنه في الاستثناء المكرر مثل : « قبضت عشرة إلا أربعة إلا واحداً » يقتضي تارة الحِطُّ وتارة الجبر ، وليس لهم فعل يتعدى بحرف إلى شيئين ، هما ضدان ، وقال ابن خروف : ^(٢) الناصب ما قبل « إلا » لا بتعديتها ، وهو أيضاً ضعيف ؛ لأن المقتضى للمستثنى من حيث المعنى هو « إلا » ؛ إذ مع حذفها يفوت المعنى المقصود فلو لم تكن ^(٣) عاملة فيه ولا موصلة ^(٤) أثر الغير إليه مع اقتضاءها إياه ، لكان حكماً ^(٥) بما لا نظير له وهو باطل ، وربما يعترض هذا التضعيف بالاستثناء المفرغ - وستعرفه - بأن ^(٦) يقال فيه ما قيل في هذا التضعيف . ويمكن ^(٧) الجواب بأن المستثنى منه لما حذف في الاستثناء المفرغ لم يبق بُدٌّ من تسلط ما قبل « إلا » على ما بعدها ومع تسلطه فلا عمل لـ « إلا » ؛ لما يلزم من توارد عاملين على معمول واحد ، وفي غير المفرغ المستثنى منه مذكور ، فلم تدع الضرورة إلى تسلط ما قبل « إلا » على ما بعدها ، وقال الزجاج ^(٨) : الناصب للمستثنى هو

= الأستاذ أبو علي مفعولاً تقديره : ما زاد شيئاً إلا النقصان ، ثم فرغه له كـ « ما ضرب إلا زيداً » ، وجعله متصلاً ، وكأن الذي قام مقام الزيادة النقصان ، وذهب ابن الطراوة إلى أن « ما » زائدة ، وخطأ سيويه في جعلها مصدرية كأنه قال : ما زاد إلا نقص ، ولقوة الاتصال بـ « إلا » استغنت عن الواو . ارتشاف الضرب (٣٠٣/٢ - ٣٠٤) ، وشرح التصريح (٣٥٢/١) .

(١) شرح الألفية لابن الناظم (٢٩٣) ، وجمع الهوامع (٢٢٤/١) ، وحاشية الصبان (١٤٣/٢) ، وعليه ابن الباذش والفارسي وابن بابشاذ ، والرُّندي ، وقد نسب إلى سيويه ، وهو رأي جمهور البصريين . الكتاب (٣١٠/٢) ، والإنصاف (٢٦١/١) ، وارتشاف الضرب (٣٠٠/٢) ، ولعل من نسب هذا إلى سيويه قد فسر قوله : « عاملاً فيه ما قبله من الكلام » (٣١٠/٢) بما قبله كله ، ولا ين مالک تفسير آخر سيذكر في موضعه ؛ وسيذكر ما رجحته .

(٢) ارتشاف الضرب (٣٠٠/٢) ، وجمع الهوامع (٢٢٤/١) .

(٣) في المخطوط : « يكن » . (٤) في المخطوط : « ولا موصولة »

(٥) وفي المخطوط : « حكم » بالرفع . (٦) في المخطوط : « أن » .

(٧) في المخطوط : « ويمكن الجواب » .

(٨) شرح الألفية لابن الناظم (٢٩٣) ، فقد نسبه ابن الناظم إلى الزجاج ، وكذا حكاها السيرافي عن المبرد والزجاج ، ونفاه ابن مالك عن المبرد وفي المقتضب (٣٩٦/٤) ما يوضح أن « إلا » هي العاملة نائبة عن الفعل ، وكذا جاء في جمع الهوامع (٢٢٥/١) ، وارتشاف الضرب (٣٠٠/٢) ، وجاء في =

«أستثنى» مضمراً ، وضعف ما قال بأنهم لا يجمعون بين فعل وحرف يدل على معنى ذلك الفعل لا بإظهار ولا بإضمار ، ولو جاز نصب المستثنى بـ «أستثنى» مضمراً ؛ لجاز نصب ما بعد «ليت» بـ «أتمنى» وما بعد «لعل» بـ «أترجى» مقدرين ، ولكن أجمعوا على خلافه وفي إجماعهم ردُّ لمقالة الزجاج ، وربما يقال : مراد الزجاج أن الأصل في العمل والإخراج أستثنى ^(١) لكن حذف وأقيمت «إلا» مقامه ، وحيث لا يلزمه شيء من هذا التضعيف ، والصحيح ^(٢) أن العامل هو «إلا» بغير ضمنية غيرها إليها ؛ لاختصاصها بالاسم وعدم تنزلها منزلة الجزء منه ، وما كان كذلك استحق العمل ما لم يكن الاستثناء مفرغاً .

فإن قلت : زعمت اختصاصها بالأسماء ، ونحن نراها تدخل على الأفعال في نحو : «سألتك الله إلا فعلت» و «ما تأتيني إلا قلت خيراً» فكيف هذا ؟

قلت : إنما دخلت على الأفعال ؛ لتنزلها منزلة الأسماء ، وتقدير المثالين حيث لا أسالك إلا فعلك ، وما تأتيني إلا قائلاً خيراً» فإن قلت : سلمنا اختصاصها بالأسماء ، لكن لو كانت عاملة فيها لا تصل الضمير المستثنى بها ؛ لأن حق المعمول أن يتصل بعامله [٨٧/أ] ولكن لم يجئ الضمير بعد «إلا» [إلا] ^(٣) منفصلاً ؟ قلت : لما التزموا انفصاله مع المفرغ في نحو : «ما قام إلا أنت ، وما أكرمت إلا إياك» التزموه في غيره ؛ ليجري الباب على سنن واحد ، فإن قلت : فهلا عملت

= الإنصاف (٢٦١/١) ، أن الزجاج يذهب إلى أن العامل «إلا» ، وفي شرح الكافية للرضي (٢٢٦/١) أن الزجاج يذهب إلى أن العامل «إلا» لنيابتها عن الفعل ، وهو ما افترضه الشارح في مراد الزجاج ، وعلى هذا يكون مذهبه على الرأي الصحيح . وقيل : إن الناصب «أن» مقدرة بعد «إلا» والتقدير في نحو : قام القوم إلا زيداً : «إلا أن زيداً لم يقم» ، وعليه الكسائي أو الناصب «إن» المكسورة المخففة المركبة منها ، وهي في الأصل مشددة - ومن «لا» إلا أي : إن زيداً لا قام ، أي : لم يقم فمن نصب بـ «إن» ومن رفع فبالعطف بـ «لا» ، وهو مردود ، وقيل : الناصب المخالفة وعليه الكسائي . الجنى الداني (٥١٦ ، ٥١٧) ، وشرح الكافية للرضي (٢٦٦/١) . (١) في المخطوط : لا يستثنى .

(٢) اختاره ابن مالك ، ونسبه إلى سيويه ، وفسر «من» في قول سيويه : (عاملاً فيه ما قبله من الكلام) الكتاب (٣١٠/٢) بأنها للتبويض ؛ لأنها لا تدخل بعد «ما» إلا على نكرة ، وبأن سيويه قد شبهها بعشرين درهماً ، واستشهد على نسبة ذلك لسيويه بمواضع في كتابه (٣١٩/٢ ، ٣٣١) ، ونسب هذا الرأي للمبرد ولعبد القاهر الجرجاني . شرح التسهيل لابن مالك (٢٧١/٢ - ٢٧٣) ، والجنى الداني (٥١٦) . وأؤيد هذا الرأي ؛ لأن أصل العمل الاقتضاء ، ولولا وجود المستثنى ما وجدت «إلا» والعكس فقد اقتضت «إلا» غير المفرغة المستثنى ، فعملت فيه نائبة عن الفعل . (٣) تكملة يقتضيها السياق .

الجر حملاً على حروفه في الاختصاص ، وعدم تنزلها منزلة الجزئي .

قلت : إنما لم تعمل ذلك ، لأنها لم تنسب معنى ما قبلها إلى ما بعدها ؛ بل أخرجته عن نسبة ما قبلها بخلاف حروف الجر ، فإنها لما نسبت معاني الأفعال إلى ما بعدها عملت فيه الجر .

فصل : وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه ، فإن كان الاستثناء من موجب وجب نصب المستثنى ، مثل : « قام إلا زيداً القوم » وإن كان من منفي ، مثل قول الشاعر :
٣٦٧ - وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ ^(١)

فالجمهور يوجبونه ^(٢) وبعضهم يرجحه ، ويجيز رفع المتقدم على تفريغ العامل له وإبدال ما بعده منه إبدال كل من كل ؛ لأن الثاني لما أريد به بعد العموم الخصوص ساغ إبداله مما قبله قال سيبويه ^(٣) : حدثني يونس أن ناساً ممن يوثق بعريتهم ^(٤) يقولون : « ما لي إلا أبوك ناصرٌ » فيبدلون « ناصراً » من « أبيك » وعليه قول ^(٥) حسان رضي الله تعالى عنه :

(١) من الطويل . نسب إلى الكميت بن زيد . شعر الكميت بن زيد (١٨٤/٣) . الإنصاف (٢٧٥/١) ، وأوضح المسالك (٢٦٦/٢) ، وخزانة الأدب (٣١٤/٤ ، ٣١٩) ، (١٣٨/٩) والدرر (١٩٢/١) ، وشرح الأشموني (٢٣٠/١) ، وشرح ابن عقيل (٢١٦/٢) ، والمقتضب (٣٩٨/٤) .
اللغة : وما لي إلا آل أحمد شيعة : ومالي أعوان وأنصار غير آل محمد ﷺ ، ومالي إلا مذهب الحق مذهب : أي مالي إلا طريق الحق ، وروى : وما لي طريق إلا إتباع طريق الحق .
المعنى : ما لي إلا بني هاشم أنصار ، وما لي طريق إلا إتباع طريق الحق .

الشاهد : قوله : « آل أحمد ، ومذهب الحق » حيث وقعا مستثنين ، ونصباً وجوباً لتقدمهما .
(٢) لأنه إن كان في الموجب ، فقد وجب نصبه ، وإن كان في غير الموجب فقد بطل البطل ؛ لأن البطل لا يتقدم على المبدل منه ؛ لأنه من التوابع ، فلم يبق إلا النصب على الاستثناء ، ومن العرب من يقول : « مالي إلا أبوك أحدٌ » فجعل المستثنى منه . المؤخر بدلاً من المستثنى ، وأجاز ذلك الكوفيون والبغداديون .
شرح الكافية للرضي (٢٢٧/١) ، وارتشاف الضرب (٣٠٧/٢) .

(٣) نص سيبويه : (وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم ، يقولون : ما لي إلا أبوك أحدٌ ، فيجعلون أحداً بدلاً ، كما قالوا : ما مررت بمثله أحدٌ ، فجعلوه بدلاً) . الكتاب (٣٣٧/٢) .
(٤) في المخطوط : « بعريته » ، والأفضل ما أثبت .

(٥) هو حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام ، واسمه قيم الله بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج الأنصاري الخزرجي ، كان يدافع عن ﷺ بشعره ويرد على المشركين الذي يهجونه ، توفي قبل الأربعين في خلافة علي عليه السلام : سنة خمسين ، وقيل سنة أربع وخمسين ، وهو ابن مائة وعشرين سنة قضى نصفها في الجاهلية ، ونصفها في الإسلام . أسد الغابة لابن الأثير (٢٣٩/٣ ، ٢٤٠) ، ودائرة المعارف الإسلامية (١٥٦ - ١٥٧) .

٣٦٨ - لِأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعٌ ^(١)

ونظيره في أن المتبوع صار تابعًا : « ما مررت بمثلك أحد » ، وحيث قيل بالبدل في هذه المسألة أو في غيرها ، وتعذر لفظًا أبدل ^(٢) على المحل ، نحو : « لا إله إلا الله » ونحو : « ما فيها من أحد إلا زيد » برفع [لفظ] ^(٣) الجلالة و « زيد » و « ما زيد بشيء إلا شيئًا لا يعبا به » بنصب ما بعد « إلا » ، وإنما قلنا بذلك ؛ لأن الصحيح أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه ، وحيث لا يصح تسلط « لا » الجنسية على [لفظ] ^(٤) الجلالة ؛ لأنه معرفة مثبت و « لا » لا تعمل في معرفة ولا مثبت و « من والباء » الزائدتان كـ « لا » الجنسية في أنهما لا يدخلان إلا على منفي وما بعد « إلا » مثبت فلو أبدلته مما قبله لفظًا ؛ لصح تسلط الباء ومن عليه .

مسألة : وإذا عاد ضمير قبل المستثنى بـ « إلا » الصالح للإتباع على المستثنى منه المعمول للابتداء ، أو ناسخه جاز إبدال ما بعد « إلا » من كل من الضمير ومرجعه ، وإتباع المرجع أولى ، نحو : « ما أحد أهنته إلا زيد » ، فلك إبدال « زيد » من « أحد » ومن « الهاء » ، ونحو : « ما ظننت أحدًا يقول ذلك إلا زيدًا » يبدل « زيد » فيه من المستتر في « يقول » أو من « أحد » وتقييدنا الواقع بعد « إلا » بالصلاحية للإتباع يحترز به عن المستثنى من موجب ^(٥) ، وعن المنقطع الذي لا يتسلط ما قبل « إلا » فيه على ما بعدها ، نحو : « ما ظننت مال زيد يزيد إلا النقص » ^(٦) فليس فيهما إلا النصب على الاستثناء ، واحترزنا بالضمير الواقع [٨٧/أ] قبل المستثنى بـ « إلا » عن المتأخر بعده نحو : « ما أحد إلا زيدًا أهنته » ؛ إذ لا يجيء فيه ذلك ، بل نصب المستثنى فيه متعين ، لأن الضمير لما كان عين المستثنى منه وكان المقرون بـ « إلا » متقدمًا كان كأنه من باب تقدم المستثنى على المستثنى منه ، وقد علمت أنه يجب نصبه عند الجمهور ،

(١) من الطويل . قاله حسان بن ثابت رضي الله عنه ديوانه (٢٤١) ، وأوضح المسالك (٢٦٨/٢) ، والدرر (١٩٢/١) ، وشرح الأشموني (٢٢٩/١) ، وشرح ابن عقيل (٢١٧/٢) ، والهمع (٢٢٥/١) .
اللمعة : « لأنهم » اللام للتعليل ويروى : ألا إنهم يرجون . لم يكن : كان تامة أي : لم يوجد . المقاصد النحوية (١١٤/٣ - ١١٥) .
المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « النبيون » ؛ حيث وقع مستثنى مرفوعًا على تفرغ العامل له ؛ لتقدمه على المستثنى ، وصار « شافع » بدلًا من « النبيون » بعد أن كان متبوعًا .

(٢) في الأصل : « إبدال » . (٤ ، ٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) مثل : جاء من أكرمهم إلا زيدًا .

(٦) لأنه لا يقال : يزيد النقص ، فوجب النصب .

وأن^(١) بعضهم أجاز فيه غير النصب ؛ لكنني لم أحفظ في هذا إلا النصب وقيدنا العامل بكونه « ابتداء أو ناسخه » احترازاً عن مثل : « ما مررت بأحد أعرفه إلا زيداً » ؛ إذ ليس الإبدال فيه إلا من الظاهر ؛ لأن الضمير لا تأثير للنفي فيما اتصل به ، وشرط المسألة نفي أو شبهه . ومثل هذه المسألة المتضايغان في أنه يجوز الإبدال من كل منهما نحو : « ما جاءني أخو أحد إلا زيدٌ » فلك إبدال « زيد » من « الأخ » فيرتفع أو من « أحد » فينجر . والمسألة التي يجوز فيها الإبدال من كل من الضمير والظاهر ، أو من كل من المتضايقين يجوز فيها النصب على الاستثناء ، وظاهر كلام سيبويه^(٢) أن البدل أحسن منه على ما تقرر في أصل الباب ، وصرح بذلك السيرافي^(٣) وغيره وظاهر كلام^(٤) ابن عصفور أنهما سيان ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً ، أما المتصل فقد عرفت مثاله ، وأما المنقطع فمثاله : « ما حسبت أحداً يقيم بدراهم إلا الوحش » فلك إبدال « الوحش » من « أحد » فينتصب أو من فاعل « يقيم » فيرتفع ، وهذا الذي قررته من أول الباب إلى هنا محله ما إذا ذكر المستثنى منه .

الاستثناء المفرغ

أما إذا لم يذكر ، مثل : « ما قام إلا زيدٌ » فإن ما قبل « إلا » يتسلط على العمل فيما بعدها ، ولا أثر لـ « إلا » من جهة العبارة ، فإن اقتضى ما قبل « إلا » الرفع كان ما بعدها مرفوعاً ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران : ١٤٤] ، وإن

(١) الكوفيون والبغداديون ، وحكاه يونس ، وقد تقدم .
(٢) قال سيبويه : (وتقول : « ما مررت بأحد يقول ذاك إلا عبد الله ، ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا عبد الله ، وما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيداً » ، هذا وجه الكلام ، وإن حملته على الإضمار الذي في الفعل ، فقلت : « ما رأيت أحداً يقول ذاك إلا زيدٌ » ورفعت فجائز حسن ، وكذلك « ما علمت أحداً يقول ذاك إلا زيداً » ، وإن شئت رفعت فعربي . قال الشاعر ، وهو عدي بن زيد [المنسرح] :
فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا
يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

« كواكبها » بدل من الضمير في « يحكي » وكذلك ما أظن أحداً ، يقول ذاك إلا زيداً . وإن رفعت فجائز حسن . وكذلك ما علمت أحداً يقول : ذاك إلا زيداً . وإن شئت رفعت . الكتاب (٣١٢/٢) ، (٣١٣) . فقد جعل الرفع والنصب على البدلية جائزين ، وحكى النصب على الاستثناء ، وعن بعض العرب من طريق يونس وعيسى بن عمر . الكتاب (٣١٩/٢) .

(٣) الأشموني بحاشية الصبان (١٤٥/٢) ، وبذلك قال الزمخشري في المفصل لابن يعيش (٨١/٢) وابن هشام في مغني اللبيب (٧٣٢) .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور (الشرح الكبير) (٢٥٥/٢) ، قال : « وكلاهما حسن » .

اقتضى النصب كان ما بعدها منصوبًا ، مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [النساء : ١٧١] إلى غير ذلك ، وسمي هذا النوع من الاستثناء مفرغًا ؛ لأن ما قبل «إلا» تفرغ للعمل فيما بعدها ، وشرطه أن يكون الكلام غير إيجاب ، كما تقدم من الأمثلة وكقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ﴾ [الأحقاف : ٣٥] ، إلا أن الاستفهام الإنكاري في معنى النفي ، فإن قلت : فأين النفي في قوله تعالى : ﴿ وَيَأْتِ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمِّرَ نَوْمَهُ ﴾ [التوبة : ٣٢] ؟ قلت : النفي ملاحظ فيه من حيث المعنى ؛ إذ معناه : « لا يريد الله إلا إتمام نوره » ، وإنما شرط في الاستثناء المفرغ النفي وشبهه ؛ لأنه لا يفيد بدونه غالبًا فلو فرضنا أنه أفاد بدونه مثل : « قرأت إلا يؤم الجمعة » لم يحتج إليه وبكون المفرغ لا يفيد ^(١) بدون النفي لم يصح « ما زال زيد إلا عالمًا » وذلك [٨٨/أ] أن « ما » للنفي و« زال » للنفي ونفي النفي إثبات ، فيصير المعنى : « ثبت زيد إلا عالمًا » ، وهو باطل . ولا يكون الاستثناء المفرغ إلا متصلًا ؛ لأنه من تمام الكلام ، وإليه النسبة فلا بد من تقدير مستثنى منه عامًا ؛ بل قيل أعم عام ؛ ليكون هذا في أفراد .

فصل : وإذا تكررت «إلا» وكانت الثانية مثلاً توكيدًا ، وذلك بأن تتلو عاطفًا أو يبدل ما بعدها مما قبلها ألغيت ^(٢) وأعطي ما بعدها حكم ما قبلها ، مثال العطف : « قام القوم إلا زيدًا وإلا عمرًا » ف « زيد » يجب نصبه على الاستثناء لما تقرر ، و « عمرًا » معطوف عليه و « إلا » الثانية لغو لوقوعها بعد العاطف ، ومثال البدل : « لا تكرم إلا زيدًا إلا أخاك » ف « زيدًا » ^(٣) مستحق النصب لما تقرر في المفرغ ، و « أخاك » بدل منه بدل كل فحيث لا أثر لـ « إلا » الثانية ، لوقوعها بين لفظين لشيء واحد فتلغى ، وقد اجتمع النوعان في قول الشاعر :

٣٦٩ - مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ ^(٤)

(١) في المخطوط : « وبكون المفرغ لم يفد » . (٢) في المخطوط : لغيت .

(٣) في المخطوط : « و » عمرو وف ، « زيد » والأفضل ما أثبت .

(٤) من الرجز . قائله مجهول . أوضح المسالك (٢٧٢/٢) ، والدرر (١٩٣/١) ، وشرح الأشموني (٢٣٢/١) ، وشرح ابن عقيل (٢٢/٢) ، والكتاب (٣٤١/٢) ، والمقاصد النحوية (١١٧/٣) ، والهمع (٢٢٧/١) .

اللغة : شيخك : جملك ، ويروى « شَيْخُكَ » ، والشَّيْخُ - بفتحين - الجمل ، وسكن ثانيه في البيت للضرورة . رسيمة : في الأصل : ضرب من سير الإبل ، تقول : رَسَمَ يَرْسِمُ من باب ضرب يضرب رَسِيمًا ، ولا يقال : أرسم . ورملة : هو الهرولة ، تقول : رملت بين الصفا والمروة رَمَلًا ورَمَلَاتًا . المقاصد النحوية (١١٨/٣) ، وعدة المسالك إلى أوضح المسالك (٢٧٢/٢) .

فـ «إِلَّا» الأولى للاستثناء المفرغ، والثانية والثالثة ملغتان يعرف ذلك كله بالتأمل .
 وإذا كان التكرار لغير تأكيد^(١) فإن لم يمكن استثناء كُلِّ مما يلصقه^(٢)، وكان
 الاستثناء مفرغاً تركت ما قبل «إِلَّا» يؤثر في واحد في المستثنىين أو المستثنيات، ولم
 يتعين كونه الأول، بل ذلك على سبيل الأولوية، ونصبت ما عدا ذلك الواحد على
 الاستثناء، وأي واحد سلطت العامل عليه فـ «إِلَّا» التي معه ملغاة لفظاً، مثال ذلك :
 « ما قام إلا زيدٌ إلا عمرًا إلا بكرًا » فلك تسليط « قام » على « زيد » مثلاً وهو الأولى
 ونصب الثاني والثالث على الاستثناء، وإن شئت سلطته^(٣) على « بكر » ونصبت
 الطرفين أو على « عمرو »، ونصبت الأولين، فإن كان الاستثناء غير مفرغ، وتقدمت
 المستثنيات على المستثنى منه نصبت كلها كان الكلام إيجاباً أو غيره، مثال الإيجاب :
 « قام إلا زيدًا إلا بكرًا إلا عمرًا القوم » ومثال غيره^(٤) : « ما قام . . إلى آخره » .
 وأما إذا تأخرت المستثنيات، فإن كان الكلام إيجاباً نصبت كلها^(٥) نحو : « قام
 القوم إلا زيدًا إلا بكرًا إلا عمرًا » وإن كان الكلام غير إيجاب ؛ جاز لك في واحد
 منها البدلية على المختار، والنصب على الاستثناء ولا يتعين الأول لذلك بل هو أولى،
 ونصب ما عدا ذلك متعين، مثال ذلك : « ما قام القوم إلا زيدًا إلا بكرًا إلا عمرًا »
 فلك في « زيد » مثلاً متعين مثال ذلك : « ما قام إلا زيدًا إلا بكرًا إلا عمرًا » فلك في
 « زيد » مثلاً الوجهان، وأما الثاني والثالث فنصبهما واجب على الاستثناء، وإن
 شئت جعلت الوجهين في الأخير، ونصبت الأولين، وفي الوسط ونصبت الطرفين
 هذا كله بالنظر إلى اللفظ، وأما بالنظر إلى المعنى، فغير الأول تبع للأول في أن
 الكل [٨٨/ب] مستثنى من أصل واحد .

وأما إذا أمكن استثناء كل مما يليه مثل « له عشرةٌ إلا أربعةٌ إلا اثنين
 إلا واحدًا »^(٦) ففيه ثلاثة مذاهب :

= المعنى : ليس لك من جملك إلا هذان النوعان من السير.

الشاهد : قوله : « إلا » الثانية والثالثة ؛ حيث كررت للتأكيد فألغيت .

(١) وذلك في غير بابي العطف والبدل . التصريح (٣٥٦/١ - ٣٥٧) .

(٢) مما يتبعه مثل : « ما جاء إلا عمرو إلا زيدًا إلا بكرًا » .

(٣) في المخطوط « سلطه » .

(٤) لأن غير النصب على الإتيان والتابع لا يتقدم على المتبوع . شرح التصريح (٣٥٧/١)

(٥) لأن الإتيان مختص بالنفي . شرح التصريح (٣٥٧/١) .

(٦) في المخطوط : « إلا واحد » .

أحدها : وهو الصحيح : ^(١) أن يعمل ما أمكن . والثاني ^(٢) : أن الجميع مستثنى من أصل العدد ، وقيل ^(٣) : المعنيان محتملان ، ولك في معرفة المتحصل على الصحيح مسلكان : أحدهما : أن تحط الأخير وهو الواحد في مثالنا هذا مما قبله فيبقى واحد فتحطها [الثلاثة الباقية] ^(٤) مما قبلها يبقى سبعة وهو المقر به ، وتلخيصه أن يقال : ^(٥) يحط الأخير مما قبله ثم الباقي مما قبله إلى ^(٦) أن يوصل إلى المستثنى منه ، فما بقي فهو الغرض ، والمثال المذكور موضح لهذا المعنى .

الثاني من المسلكين : أن يسقط الأوتار ، وهو المستثنى الأول والثالث والخامس مثلاً ، ويجبر بالأسفاج ، وهو المستثنى الثاني والرابع والسادس مثلاً فعلى هذا تحط الأربعة من العشرة يبقى ستة تجبرها بالاثنتين تصير ثمانية ، تسقط منها الواحد يبقى سبعة ، وهو المقر ^(٧) به ، وهذا المسلك هو المشهور عندهم بأن الاستثناء من الإثبات نفي ، ومن النفي إثبات ، وإذا أجرتهما في الأعداد من عشرة إلى واحد كان المقر به خمسة يعرف بالتأمل .

وأما المقر به على المذهب الثاني في مثالنا الأول فـ « ثلاثة » ؛ لأنك إذا خرجت الأربعة والاثنتين والواحد من العشرة صار الباقي ثلاثة ، وكل من الثلاثة والسبعة محتمل على الثالث ، وإذا أجرينا المذهبين الأخيرين في المثال الثاني كان الاستثناء مستغرقاً جزئياً على الأول واحتمالاً على الثاني وستعلم حكمه .

الاستثناء بـ « ليس ، ولا يكون »

فصل : ويجب نصب المستثنى إن كانت ^(٨) الأداة « ليس » ، أو « لا يكون » ، أو « ما عدا » ، أو « ما خلا » .

مثال الأول : « يُطَبِّعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى كُلِّ خُلُقٍ لَيْسَ الْحَيَاةَ وَالْكَذِبَ » ^(٩) ، ومثال الثاني : « قاموا لا يكون زيداً » ، ومثال الثالث والرابع : « أكرمت القوم ما عدا زيداً »

(١) وهو مذهب البصريين والكسائي . ارتشاف الضرب (٣١٢/٢) .

(٢) همع الهوامع (٢٢٨/١) .

(٣) ارتشاف الضرب (٣١٢/٢) ، وللغراء مذهب هو أن الثاني منقطع وعليه ، ففي المثال المذكور المتحصل خمسة . همع الهوامع (٢٢٨/١) . (٤) الثلاثة الناتجة من حط الواحد من الأربعة .

(٥) في المخطوط : « يقول » . (٦) في المخطوط : « إلا » .

(٧) في المخطوط : « المقرر » . (٨) في المخطوط : « كأن » ، والأفضل ما أثبت .

(٩) أخرجه أحمد في مسنده (٢٥٢/٥) برواية : « يُطَبِّعُ الْمُؤْمِنُ عَلَى الْحِلَالِ كُلِّهَا إِلَّا الْحَيَاةَ وَالْكَذِبَ » .

أو ما خلا بكراً » ، وإنما وجب نصب المستثنى في هذه ، لأنه في الأولين خبر « ليس ، ولا يكون » وخبرهما مستحق النصب ، وأما في الأخيرين فهو مفعول ، والمفعول أيضاً مستحق النصب ، وأما المرفوع بها فهو ضمير واجب الاستتار على أنه اسم الأولين وفاعل الأخيرين ، وفي مفسره وجهان ^(١) :

أحدهما : أنه الوصف المستفاد من الفعل السابق أداة الاستثناء .

وثانيهما : أنه البعض المستفاد من كلية الاسم السابق ، وجملة الاستثناء في الأولين قيل ^(٢) : لا محل لها ، لأنها مستأنفة ، وقيل ^(٣) : في موضع نصب على الحال ، وأما في الأخيرين فهي في التحقيق [٨٩/أ] مفرد ؛ لاقترانها بالسابك الذي هو « ما » المصدرية ، وكل مقترن بسابك مفرد ، وموضع هذا المفرد إما نصب على الظرفية ^(٤) بتقدير محذوف أو على الحالية ، ومعنى المثال حينئذٍ : « أكرمت القوم وقت مجاوزتهم زيداً أو مجاوزين زيداً » والقول في « ما خلا بكراً » كذلك ، وربما انجر الاسم بعد « ما خلا ، وما عدا » على تقدير « ما » زائدة ^(٥) ، وأما إذا تجردتا عن « ما » فإن شئت نصبت بهما على أنهما فعلا ، وما بعدهما مفعولهما ، وإن شئت جررت بهما على أنهما حرفاً جر إلا أن سيبويه ^(٦) لم يحفظ الجر بـ « عدا » فليست عنده إلا فعلاً ، وإذا قيل بفعليتهما ففي مرفوعهما ، وفي جملة الاستثناء ما قيل في : « ليس ، ولا يكون » وإن قيل بحرفيتهما فقليل ^(٧) : هما وما بعدهما في موضع نصب على تمام الكلام وقيل ^(٨) : في موضع نصب لتعلقهما بالفعل السابق .

(١) الأول نسب إلى سيبويه ، والثاني إلى جمهور البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنه عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل ، أي : جاوز قيامهم زيداً ، ورد بأنه ينتقض ، بنحو : القوم إخوتك عدا زيداً ، فلا فعل هنا ولا ما جرى مجرى الفعل . الكتاب (٣٤٨/٢ - ٣٤٩) ، وارتشاف الضرب (٣١٩/٢) ، وشرح التصريح (٣٦٢/١) .

(٢) قال ابن عصفور : (وهو الصحيح) . الشرح الكبير لابن عصفور (٢٦٠/٢ - ٢٦١) .

(٣) ارتشاف الضرب (٣١٩/٢) .

(٤) على تقدير : « ما » مصدرية ظرفية . ارتشاف الضرب (٣١٩/٢) ، ومغني اللبيب (١٧٩) .

(٥) هو تقدير الجرمي ، الربعي ، والكسائي ، والفارسي ، وابن جني . مغني اللبيب (١٧٩) ، وارتشاف

الضرب (٣١٨/٢) . وقد رده ابن هشام في المغني (١٧٩) بأن « ما » لا تزداد قبل الجار ، بل بعده

نحو : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، ﴿ فِيمَا رَحَمَهُ ﴾ [آل عمران : ١٥٩] .

(٦) الكتاب (٣٤٨/٢ - ٣٤٩) . (٧) ارتشاف الضرب (٣١٩/٢) .

(٨) شرح التصريح (٣٦٣/١) .

الاستثناء بـ « حاشا »

وأما « حاشا » فلم يحفظ سيبويه^(١) في المستثنى بها إلا الجر ؛ فلم يرها إلا حرفاً لكن أجاز العلماء النصب بها تمسكاً بقول القائل : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلِمَنْ يَسْمَعُ حَاشَا الشَّيْطَانِ وَأَبَا الْأَصْبَغِ »^(٢) .

ويروى بنصب المستثنى بها ، وجره قول الشاعر :

٣٧٠ - حَاشَا أَبَا ثَوْبَانَ إِنَّ أَبَا ثَوْبَانَ لَيْسَ بِبُكْمَةٍ فَذِمَّ^(٣)

[هو] حجة على سيبويه^(٤) في قوله بلزوم حرفيتها ، والحجة عليه أيضاً في القول بلزوم فعلية « عدا »^(٥) قول الآخر :

(١) الكتاب (٣٤٩/٢) ، وزيادة « ما » قبل « حاشا » قليلة ، وأجاز الكسائي : قام القوم ما حاشا زيد ، وأجاز قوم : قام القوم إلا حاشا زيد . ارتشاف الضرب (٣١٨/٢) .
(٢) رواه أبو عمرو الشيباني وغيره ، والرواية في شرح التسهيل لابن مالك (٣٠٦/٢ - ٣٠٧) : « ولمن سمعني » بدل : « لمن يسمع » وأبو الأصبغ أسم رجل . حاشية الصبان (١٦٥/٣) .
(٣) من الكامل . نسب للجميع الأسدي - منقذ بن الطماح - وإلى سيرة بن عمرو الأسدي .
الإنصاف (٢٨٠/١) ، والجني الداني (٥٦٢) ، وخزانة الأدب (١٨٢/٤) ، والدرر (١٩٦/١) ،
وشرح اختيارات المفصل (١٥٠٨) ، وشرح المفصل (٨٤/٢) ، (٤٧/٨) ، ومغني اللبيب (١٢٢/١) ،
والهمع (٢٣٢/١) . وبعد هذا البيت قوله :

عَمَرُو بَرْنَ عَبْدَ اللَّهِ إِنَّ بِهِ ضَنَا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشُّثْمِ
قال العمري : وأكثر النجاة يركب صدر البيت الأول على عجز الثاني فينشدونه هكذا .
حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضَنَا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشُّثْمِ
والمَلْحَاةُ : المنازعة ، وقبلهما :

وَبَسُو رَوَاحَةً يَنْظُرُونَ إِذَا نَظَرَ السُّدِّي بِأَنفِ حُثْمِ
و « حُثْم » جمع « أخثم » من الحُثْم ، وهو عرض في الأنف . المقاصد النحوية (١٢٩/٣ ، ١٣٠)
اللغة : أبا ثوبان : يروى : أبي ثوبان . والبُكْمَةُ : من البُكْم ، وهو الخرس . والفُذْمُ : العيب الثقيل . شرح
شواهد المغني للسيوطي (٣٦٩/١) .

المعنى : يستثنى أبا ثوبان ، فإنه غير أخرس ، ولا عيب لا يقدر على الكلام .

الشاهد : قوله : « حاشا أبا ثوبان » فإنه يروى بالنصب كما ذكر ، وبالجر « حاشا أبي ثوبان » فدل على أن « حاشا » يأتي حرف جر ، ويأتي فعلاً فينصب ، وهذا حجة على سيبويه ؛ لأنه قال بلزوم حرفيتها .
(٤) قول سيبويه : (وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر ، حتى ما بعدها وفيه معنى « الاستثناء ») ، الكتاب (٣٩٤/٢) وفي المخطوط : وحجة على سيبويه بإسقاط « هو » .
(٥) الكتاب (٣٤٨/٢ - ٣٤٩) .

٣٧١- تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتَ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى الثُّسُورِ
أَبَحْنَا حَيْثُ هُمْ قَتْلًا وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطُّفْلِ الصَّغِيرِ^(١)

حيث جر بها ، والقول في محل « حاشا » جارة وناصبة ، وفي فاعلها كالقول في « خلا ، وعدا » غير أنها لا تقترن [بـ « ما »]^(٢) وقيل^(٣) يجوز الاقتران ، وتمسك عليه بقوله عليه السلام : « أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ »^(٤) وأجيب بأن « ما » فيه نافية - وكلامنا في المصدرية ، وأنه من كلام الراوي ، والمعنى أنه لم يستثن فاطمة من هذا الحكم .

وفي « حاشا » ثلاث لغات :

إحداها : إثبات ألفيها ، والثانية : إثبات الأولى ، وحذف الثانية والثالثة : عكس هذه .
وأما المستثنى بـ « غير » فمجرور لا غير ؛ لأنه مضاف إليه وحكم « غير » نفسها حكم ما بعد « إلا » فإن وجب نصبه وجب نصبها ، وإن جاز فيه الأمران جاز فيها الأمران ، وتتسلط العوامل عليها في موضع تتسلط فيه العوامل على ما بعد « إلا » ، فتقول : « قام القوم غير زيد » بالنصب ، كما تقول : « قام القوم إلا زيداً » ، و « ما قام القوم غير زيد » برفع « غير » ونصبها كما تقول : « ما قام القوم إلا زيداً وإلا زيداً » وتقول : « ما قام غير زيد » و « ما رأيت غير زيداً » كما تقول : « ما قام إلا زيداً » و « ما رأيت إلا زيداً » ، والقول في المنقطع ، كالقول في المتصل .

(١) من الوافر . قائلهما مجهول . أخرج المسالك (٢٨٥/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣١٠/٢) ، والمقاصد النحوية (١٣٢/٣) ، والهمع (٢٣٢/١) .

اللفظة : الحضيض : القرار من الأرض عند منقطع الجبل ، وأراد به الموضع المعين الذي وقعت الحرب . بنات عُوج : أي : بنات خيول عُوج ، جمع أعوج ، والعوج التي في رجلها انحناء من الخيول ، وأعوج فرس كان لبني هلال .

عواكف : جمع عاكفة . قد خضعن : من الخضوع وهو التطامن : الشمطاء : المرأة العجوز من الشمط ، وهو بياض الشعر يخالط السواد في الرأس . المقاصد النحوية (١٣٢/٣ - ١٣٣) .

المعنى : تركنا في الحضيض خيولاً هم بنات عُوج ، وقد تطامنوا إلى الثُسُور ، وقتلنا الأعداء أو أسرناهم تاركين المرأة العجوز ، والأطفال الصغار .

الشاهد : قوله : « عدا الشمطاء » ؛ حيث جرت « عدا » ما بعدها ، وفي ذلك رد على سيبويه في قوله بلزوم فعلية « عدا » ؛ إذ الفعل لا يجر . (٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) أجاز الكسائي - كما تقدم - أن يقال : « قام القوم ما حاشا زيد » . ارتشاف الضرب (٣١٨/٢) ،

وعرض ابن مالك الحديث المذكور على أنه جاء « ما حاشا » بدخول « ما » شرح التسهيل (٣٠٨/٢) .

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٩٦/٢ ، ١٠٦ ، ١٠٧) .

والمستثنى بـ « سِوَى » كالمستثنى بـ « غير » ، وأما « سِوَى » نفسها ، فقليل : منصوبة على الظرفية [٨٩/ب] لا تخرج عن ذلك إلا لضرورة ، كقول الشاعر :
 ٣٧٢ - وَلَمْ يَتَّقِ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا ^(١)

والدليل على ظرفيتها وصل الموصول بها ، نحو : « جاء الذي سِوَاكَ » ^(٢) وبيان الدلالة أن الصلة إما جملة إسمية أو فعلية أو جار ومجرور أو ظرف .
 وحين انتفت ^(٣) الثلاثة الأولى تعين الرابع .

فإن قيل : لا نسلم انتفاء الأولى من الثلاثة ؛ لجواز أن يكون أصله : « جاء الذي هو سِوَاكَ » فحذف خبر الجملة فصار كما ترى ؟

قلنا : الدليل على أنها ليس من الأول أنها لو كانت منه ^(٤) لكان من باب حذف العائد ، حين لم تطل الصلة وهو ^(٥) شاذ ، والأصل عدمه ، وفيه بحث يعرف من الموصول - وأيضاً - لو كان منه لأدى إلى وجوب حذف العائد ؛ إذ لم يسمع التصريح به في هذا ، والمألوف من قاعدتهم خلافه .

ومذهب ^(٦) الزجاج وابن مالك أن « سِوَى » كـ « غَيْرٍ » معنًى وإعراباً

(١) من الهزج . قاله الفند الزماني - شهل بن شيان . أوضح المسالك (٢٨١/٢) ، وخزانة الأدب (٤٣١/٣) ، والدرر (١٧٠/١) ، وشرح الأشموني (٢٣٦/١) ، والهمع (٢٠٢/١)
 اللغة : العُدوان : الظلم الصريح من عدا عليه تعدى واعتدى . دناهم : جازيناهم من الدين ، وهو الجزاء ، يقال : كما تدين تدان ، أي : كما تُجَازَى تُجَازَى بفعلك . وإنا لمدينون : لمجزيون ومنه « دَيَّانٌ » صفة لله ﷻ المقاصد النحوية (١٢٣ / ٣) .

المعنى : عندما صرح الشر ، ولم يبق سوى الظلم الصريح جازيناهم بفعلهم .
 الشاهد : قوله : « سِوَى العُدْوَانِ » ؛ حيث خرج « سوى » على الظرفية ، ووقع فاعلاً ، وجعلوا هذا ضرورة . ومن خروجها . عن الظرفية قول الشاعر [الكامل] :

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى
 فِسْوَاكَ بِأَيْعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

حيث وقعت مبتدأ . شرح الألفية لابن النازم (٣٠٥) .

(٢) لأنها هنا ليست بمعنى « غير » ؛ إذ « غير » لا تدخل ههنا إلا والضمير قبلها ، يقولون : جاء الذي هو غيرك ، فلما وصلوا « سوى » بغير ضمير علم أنها ظرف ، والتقدير : جاء الذي استقر مكانك . شرح التصريح (٣٦٢/١) .

(٣) في المخطوط : انتفى ، وهو جائز ، لكن الأفضل التأنيث .

(٤) في المخطوط : « أنه ليس من الأول أنه لو كان منه » ، وهو يجوز لكن التأنيث أفضل .

(٥) في المخطوط : « وأنه » .

(٦) ونسب للكوفيين والزجاجي أيضاً شرح التسهيل لابن مالك (٣١٤/٢ - ٣١٥) ، وارتشاف

الضرب (٣٢٦/٢) ، وشرح الكافية للرضي (٢٤٨/١) ، ومغني اللبيب (١٨٨) .

بدليل ما حكاه الفراء ^(١) : « أتاني سيواك » وفُضِّلَت طائفة ^(٢) فقالوا : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكـ « غير » قليلاً .

واختار صاحب التوضيح ^(٣) هذا الثالث ، والقول الأول هو مذهب سيويه ^(٤) والجمهور ، وصححه ابن الحاجب ^(٥) وطائفة .

والأصل في « غير » أن تكون صفة فيوصف بها إما نكرة ، كقوله تعالى حكاية : ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [فاطر : ٣٧] ، أو معرفة قريبة من النكرة ، كقوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة : ٧] وإنما كان هذا المعرف قريباً من النكرة ؛ لأنه لجنس المنعم عليهم لا لقوم بأعيانهم .

خاتمة : استثناء النصف جائز خلافاً لبعض ^(٦) البصريين ، وكذا استثناء الأكثر وفقاً للكوفيين ^(٧) وقيل : إن كان العدد صريحاً منع المساوي والأكثر ، فلا يجوز ^(٨) « على عشرة إلا خمسة أو ستة » وإن كان غير صريح جاز مثل : « عندي كذا دراهم إلا عشرة أو خمسة عشر » ، وكذا « أكرم بني تميم إلا الحيثاك » ^(٩) ، والفرض [أن] ^(١٠) العلماء منهم أقل .

ويمتنع الاستثناء المستغرق سواء كان مثل المستثنى منه ، أو أكثر ، وقد حكى المغاربة ^(١١)

(١) في شرح التسهيل لابن مالك (٣١٥/٢) ، وشرح الألفية لابن النازم (٣٠٥) : وفي المخطوط : « أساءني سواك » .

(٢) كالرمانى والعكبرى وإليه ذهب ابن هشام . أوضح المسالك (٢٨٢/٢٨١/٢) ، وارتشاف الضرب (٣٢٦/٢) . وفي المخطوط : وفُضِّلَ ، والأفضل ما أثبت .

(٣) قال : (وإلي هذا أذهب) . أوضح المسالك (٢٨٢/٢) .

(٤) الكتاب (٣١/١ - ٣٢) ، وارتشاف الضرب (٣٢٦/٢) ، ومغني اللبيب (١٨٨) .

(٥) قال ابن الحاجب : (وإعراب سوى وسواء النصب على الظرف على الأصح) . شرح الكافية للرضي (٢٤٧/١) .

(٦) إذ قالوا لا يجوز أن يكون المستثنى قدر المستثنى منه ولا أكثر بل يكون أقل من النصف وذهب السيرافي إلى أنه يجوز أن يكون قدره أكثر منه واستثناء النصف جائز عند بعض البصريين وبعض الكوفيين . ارتشاف الضرب (٢٩٦/٢) .

(٧) وصححه ابن مالك ، ووافقهم ابن خروف . شرح الكافية للرضي (٢٤٠/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٩٣/٢) .

(٨) في الأصل مكرر .

(٩) هو الذي يحرك أليتيه في المشي إذا كان أفحج ، وهي صفة مذمومة في الرجال . اللسان « حيك » . (١٠) تكملة يقتضيها السياق ..

(١١) قال أبو حيان : « اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه ولا كونه أكثر منه إلا ابن مالك نقل عن الفراء جواز « له على ألف إلا ألفين » . همع الهوامع

(٢٢٨/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٦٤/٢ - ٢٦٥) .

الاتفاق عليه .

ولما فرغ المصنف من الاستثناء أعقبه بباب « لا » العاملة عمل « إن » فقال :

لا العاملة عمل « إن »

(باب « لا » إلخ) ^(١)

وأقول : الثامن من المنصوبات اسم « لا » العاملة عمل « إن » ، واعلم أن « لا » قسمان : زائدة ، والزائدة لا تعمل شيئاً ، ودخولها في الكلام كخروجها غير أنها تفيد ضرباً من التأكيد ، وشذ إعمال الزائدة في قول الشاعر :

٣٧٣ - لَوْ لَمْ تَكُنْ غُطْفَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا إِذَا لَلَّامَ ذَوُوا أَحْسَابِهَا عُمَرَا ^(٢)

وغير الزائدة ^(٣) قسمان : طالبة ، وغير طالبة ، فالطالبة : تجزم الأفعال ^(٤) ، وقد تقدم الكلام عليها في الجوازم .

وغير الطالبة قسمان : عاطفة وقد تقدم الكلام [أ/٩٠] عليها في حروف العطف ، وغير العاطفة إما عاملة عمل « ليس » ، وقد تقدم ذكرها فيما حمل على « ليس » ، أو عاملة عمل « إن » والكلام الآن فيها .

(١) قال ابن آجروم : (اعلم أن « لا » تنصب النكرات بغير تنوين إذا باشرت النكرة ، ولم تتكرر « لا » نحو : « لا رجل في الدار » . فإن لم تباشرها وجب الرفع ، ووجب تكرار « لا » نحو : « لا في الدار رجل ولا امرأة » . فإن تكررت « لا » جاز إعمالها وإلغاؤها ، فإن شئت قلت : لا رجل في الدار ولا امرأة ، وإن شئت قلت : لا رجل في الدار ولا امرأة) . الآجرومية (٢٦) .

(٢) من البسيط . قائله الفرزدق . ديوانه (٢٣٠/١) . أوضح المسالك (٣/٢) ، وخزانة الأدب (٣٠/٤ - ٣٢ ، ٥٠) ، والخصائص (٣٦/٢) ، والدرر (١٢٧/١) ، ولسان العرب (٢٦٩/٩) « غطف » ، والهمع (١٤٧/١) .

اللغة : غطفان : اسم قبيلة فعلان من الغطف ، وهو كثرة هُذْب العين ، وربما استعمل في قلته ، وقيل : قلة شعر الحاجب ، أو من قولهم : عيش أغطف ، أي : ناعم . للأم ذوز أحسابها : اللوم العذل ، والأحساب جمع حسب وهو ما يعد من المآثر . عمرا : أراد به عمر بن هبيرة الفزاري الذي هجاه . المقاصد النحوية (٣٢٢/٢ ، ٣٣٣) ، واللسان « غطف » .

المعنى : لو لم تكن غطفان لها ذنوب لَلَّام أصحاب المفاخر والمآثر فيها عمر بن هبيرة في تعرضه لي ، ولكنهم لم يلوموه ، لعدم اهتمامهم بهجائي لكثرة ذنوبهم .

الشاهد : قوله : ؟ « لا ذُنُوبَ لَهَا » ، حيث عملت « لا » الزائدة عمل غير الزائدة ، وهذا شاذ .

(٣) في المخطوط : تكرير « غير الزائدة » .

(٤) في المخطوط : يجزم ، والتأنيث هنا واجب ؛ لأن الفاعل ضمير مستتر .

وإنما تعمل هذا العمل بشرط أن تنفي الجنس ، وأن يكون نفيها إياه نصًّا ، فلو نفت الوحدة أو كان نفيها على سبيل الاحتمال عملت عمل « ليس » ، وأن يكون معمولاً نكرتين ^(١) ، وأن لا يتقدم خبرها على اسمها ، كقوله تعالى : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢] فلو دخلت على معرفة ^(٢) أو تقدم خبرها على اسمها ألغيت ، ووجب تكرارها ، مثال دخولها على المعرفة : « لا زيدٌ في الدار ولا عمرو » ، ومثال تقدم الخبر ، قوله تعالى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ [الصافات: ٤٧] ، وأما قولهم في المثل : « قضية ولا أبا حسن لها » ^(٣) بنصب المعرفة وعدم تكرار « لا » فمؤول وتأويله بتقدير مضاف محذوف : « ولا مثل أبي حسن لها » فحذف المثل ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، فانتصب ففي الحقيقة لم تدخل إلا على نكرة فلا إلغاء ولا تكرار ، فإن قلت : « مثل » المقدرة مضافة إلى المعرفة ، والمضاف إلى المعرفة معرفة

(١) عملت « لا » عمل « إن » ؛ لمشابهتها لها في التصدير ، والدخول على المبتدأ والخبر ، ولأنها لتوكيد النفي كما أن « إن » لتوكيد الإثبات فهو قياس نقيض وإلحاقها بـ « ليس » قياس نظير ؛ لأنها نافية مثلها فهو أقوى في القياس ، لكن عملها عمل إن أفصح وأكثر في الاستعمال . همع الهوامع (١٤٤/١) .
(٢) لا تعمل في معرفة بإجماع البصريين ؛ لأن عموم النفي لا يتصور فيها ، وخالف الكوفيون فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد ، نحو : « لا زيد » ، والمضاف لكنية ، نحو : « لا أبا محمد » ، أو لله ، أو الرحمن ، أو العزيز ، نحو : « لا عبد الله » ، ولا عبد الرحمن ، ولا عبد العزيز ، ووافقه الفراء في « عبد الله » ؛ لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد عبد الله ، وخالف في الأخيرين ؛ لأن الاستعمال لم يلزم فيهما كعبد الله ، وجوز الفراء إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة ، نحو : « لا هو » ، ولا هي ، ولا هذين لك ، ولا هاتين لك ، وكل ذلك خطأ عند البصريين . همع الهوامع (١٤٤/١ ، ١٤٥) ، ارتشاف الضرب (١٧٠/٢ - ١٧١) .

(٣) الكتاب (٢٩٧/٢) ، والمقتضب (٣٦٣/٤) . ومثله : أما البصرة فلا بصرة لكم ، وأما بغداد فلا بغداد لكم ، وقول الشاعر [البوافر] :

وَلَا أَمِّيَّةٌ بِالْبَلَدِ

وهو مؤول بالنكرة باعتبار وجهين :

أحدهما : تأويله على حذف مضاف كما ذكر الشارح ، أي : مثل ، وعليه حكى الكسائي : « لا أبا حمزة لكم » أي : لا مثل أبي حمزة لكم .

والثاني : أن يجعل العلم لاشتهاره بتلك الخلقة كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى ، قال الرضي : « لأن معنى « قضية ولا أبا حسن لها » لا فيصل لها » ، إذ هو - كرم الله وجهه - كان فيصلاً في الحكومات - رضي الله تعالى عنه - كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ الفيصل ، وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر ، وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى ، أي : لكل جبار قهار ، فيصرف فرعون وموسى لتكثيرهما ؛ بالمعنى المذكور (شرح الكافية للرضي (٢٦٠/١) ، وارتشاف الضرب (١٧١/٢) .

وحينئذ يرجع الإشكال بحاله ؟

قلت : لهم ألفاظ لا تتعرف بإضافتها إلى المعارف : « مثل » منها فلا إشكال ، فإن قلت : سمع من كلامهم : « لا نُوْلُكَ أَنْ تَفْعَلَ » و « النُّوْل » معرفة لإضافة إلى الضمير ، فكان ينبغي التكرار ؟ قلت : إنما لم تكرر ؛ لأن ما بعدها في قوة الفعل ، وهي لا تتكرر مع الأفعال - يستثنى منه الماضي ، فإنها تتكرر معه ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ [القيامة: ٣١] ومعنى « لا نُوْلُكَ » لا ينبغي لك .

ومن شروط عمل « لا » أن لا يدخل عليها حرف جر ، فلو دخل عليها ذلك كان جازاً للنكرة بعدها ، مثل : « جئت بلا زائد ، وغضب زيد من لا شيء » . وإذا كان اسمها مضافاً أو مشبهاً به انتصب ، مثال المضاف : « لا غلام سَفَرٍ مقيم » وأما المشبه به ، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه فله أمثلة منها : « لا طالعا جبلاً حاضراً » و « لا قبيحاً فعله محمود » و « لا خيراً من زيد عندنا » ، وإنما قلنا إن اسم « لا » في هذه الأمثلة ما اتصل به شيء من تمام معناه ؛ لأن « طالعا » يستدعي مطلوباً و « قبيحاً » يستدعي شيئاً يقوم [به] ^(١) و « خيراً » يطلب مفضلاً عليه .

إعراب اسم لا ، وخبرها

فإن كان اسم « لا » مفرداً ، والمراد به ما عدا هذين بني على الفتح أو نائبه ، وظاهر كلام المؤلف ^(٢) وطائفة أنه معرب ، وهو رأي ، والصحيح ما قدمت لك ،

(١) تكملة يقتضيها السياق ، أي : يقوم به هذا الوصف .

(٢) حيث قال : (اعلم أن « لا » تنصب النكرات بغير تنوين ...) الآجرومية (٢٦) فعبّر بـ « تنصب » ، وهو مذهب الكوفيين ، والجرمي ، والزجاج ، والسيرافي ، والرماني ، فالفتحة عندهم فتحة إعراب ونسب إلى سيبويه ، وقد رد هذه النسبة ابن مالك في شرح التسهيل (٥٨/٢) ، وتعجب من نسبة الزجاج والسيرافي لها إلى سيبويه استناداً إلى قوله : (« ولا » تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين) الكتاب (٢٧٤ / ٢) ، وزعم أنهما غفلا عن قوله : « واعلم أن المنفي الواحد إذا لم يل « لك » فإنما يذهب منه التنوين كما أذهب من خمسة عشر) الكتاب (٢٨٣/٣) ، وأؤيد ابن مالك في هذا الرد ، لقول سيبويه : (وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ؛ لأنها جعلت وما عملت فيه بمتلة اسم واحد ، نحو : خمسة عشر) الكتاب (٢٧٤/٢) . وأكثر البصريين الأخفش والمازني والمبرد والفارسي على أنه مبني فالفتحة بناء ، و « لا » عاملة في الاسم عند جمهورهم ، وهو في موضع نصب ، وذهب قوم منهم إلى أنها لم تعمل فيه شيئاً ، بل هو في موضع رفع ، وبناءؤه ؛ لتضمنه معنى « من » لا لتركيبه مع لا ؛ إذ الأصل : لا من رجل ارتشاف الضرب (١٦٤/٢ - ١٦٥) .

ونائب الفتح هو الياء أو الكسرة فيبنى على الفتح في ، نحو : « لا رجل ولا رجال » وعلى الياء في نحو : « لا رجلين ، ولا مسلمين » ^(١) وعلى الكسر ^(٢) أو الفتح وهو الأولى ^(٣) في نحو : « لا مسلمات » ويروى بالوجهين قول الشاعر :
 ٣٧٤ - إِنَّ الشُّبَابَ الَّذِي مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ فِيهِ نَلْدٌ وَلَا لَذَاتٌ لِلشُّيْبِ ^(٤)

وعلة بنائه عند ابن مالك ^(٥) تركيبه مع « لا » تركيب خمسة عشر [٩٠/ب] وعند ابن الحاجب ^(٦) تضمنه معنى « من » الاستغراقية ، قالوا : والدليل على تضمنه إياها أنه قد نطق بها في بعض الأوقات في قول الشاعر :
 ٣٧٥ - فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ أَلَا لَا مِنْ سَيْلٍ إِلَى هِنْدٍ ^(٧)

- (١) والمبرد يذهب إلى أن هذين معربان ، فلا يجوز في نعتهما إلا النصب على اللفظ ، والرفع على الموضع . المقتضب (٣٦٦/٤) ، وارتشاف الضرب (١٦٥/٢) .
- (٢) جمع الألف والتاء فيه ثلاثة مذاهب : وجوب بنائه على الكسر ؛ لأنه علامة نصبه ، الثاني : وجوب بنائه على الفتح وعليه المازني والفارسي . الثالث : جواز الأمرين قيل : وهو الصحيح للسمع فقد روي بالوجهين البيت المذكور . همع والهوامع (١٤٦/١) .
- (٣) ورجحه ابن هشام في مغني اللبيب (٣١٤) حيث قال : (وهو الأرجح) ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل (٥٥/٢) : (والفتح أشهر) .
- (٤) من البسيط . قائله سلامة بن جندل . ديوانه (٩١) . أوضح المسالك (٩/٢) ، وخزانة الأدب (٢٧/٤) ، والدرر (١٢٦/١) ، وشرح ابن عقيل (٩/٢) ، والهمع (١٤٦/١) .
- اللغة : إن الشباب : يروى : ذاك الشباب ، ويروى : أودى الشبابُ مَجَّدَ عَوَاقِبَهُ في عواقبه الغز وإدراك الثأر ، والرحلة في المكارم ، وفي الشيب الهرم والعلل . فيه نلد : فيه لذادة وطيب . والشيب : جمع أشيب ، وهو المبيض الرأس والشيب بالفتح : وهو دخول الرجل في حد الشيب . وهو على الفتح على حذف مضاف ، أي : لذي الشيب ، قال الصبان : « بالكسر جمع أشيب ، وهو أنسب ببقية القوافي » الصبان (٩/١٢) ، المقاصد النحوية (٣٢٨/٢ ، ٣٢٩) .
- المعنى : في الشباب يفعل المرء ما يريد من الملذات والطيبات ، وفي الشيب تقويض لذلك ، ولذات لمن شاب . الشاهد : قوله : « ولا لذات للشيب » ؛ حيث روي بالوجهين الجائزين في المجموع بالألف والتاء إذا وقع اسمًا لـ « لا » النافية للجنس .
- (٥) قال في شرح الكافية (٥٢٢/١) : (فإن كان مفردًا أي غير مضاف ولا شبيه به بني معها على الفتح تشبيهاً بـ « خمسة عشر ») .
- (٦) قال ابن الحاجب : (وإنما بني المفرد لتضمنه معنى « من » ؛ لأن معنى قولك : لا رجل في الدار لا من رجل) شرح الوافية نظم الكافية (٢٤١) .
- (٧) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٣/٢) ، والجني الداني (٢٩٢) ، والدرر (١٢٥/١) وشرح الأشموني (١٤٨/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٥٤/٢) ، والهمع (١٤٦/١) .
- اللغة : يذود : يدفع من زاد يزود زودًا ، وأكثر ما يستعمل الزيادة في الإبل والغنم . والمقاصد النحوية (٣٣٢/٢) .

والخبر بعد المضاف والمشبّه به مرفوع بـ « لا » اتفاقاً ، وبعد المبني كذلك على الأصح ^(١) وقيل ^(٢) : هو خبر المبتدأ المستفاد من « لا » مع اسمها قال بعض العلماء ^(٣) : وهذا الثاني هو مذهب سيبويه .

وإذا كان معنا تركيب تكررت ^(٤) فيه « لا » مع العاطف فلك فيه خمسة أوجه :
الأول : فتح الجميع كقوله تعالى : ﴿ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ ﴾ [البقرة : ٢٥٤] ^(٥) في قراءة ابن كثير وأبي عمرو ، وهذا هو الأصل في عمل « لا » .
الثاني : رفع ذلك كآلية في قراءة الباقيين ، وتوجيهها أن « لا » لا عمل لها ، ومدخول الأولى مبتدأ ، وما بعده معطوف عليه ، وقيل ^(٦) : هي عاملة عمل « ليس » .

الثالث : فتح الأول ورفع ما عداه ، كقول الشاعر :

٣٧٦ - هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ ^(٧)

= المعنى : فقام يدفع الناس بسفينه ، وهو يقول : ألا من سبيل إلى هند .

الشاهد : قوله « لا من سبيل » ؛ حيث أبرز « من » الاستغراقية للجنس ، وهذا دليل على أن المفرد مبني لتضمن معنى « من » لا للتركيب مع « لا » تركيب خمسة عشر .

(١) وهو رأي الأنخض والمازني والمبرد والسيрани وجماعة ، وصححه ابن مالك وقال : (ولا يضر التركيب كما لم يضر « أن » صيرورتها بفتح الهمزة مع معمولها كشيء واحد ، ولو كان جعل لا مع اسمها كشيء واحد مانعاً من العمل في الخبر لمنعها من العمل في الاسم ؛ لأن أحد جزأي الكلمة لا يعمل في الآخر ... وأيضاً فإن عمل لا في الخبر أولى من عملها في الاسم ؛ لأن تأثيرها في معناه أشد من تأثيرها في الاسم ، والإعراب إنما جيء به في الأصل للدلالة على المعنى الحادث بالعامل) . شرح التسهيل (٥٦/٢) ، وجمع الهوامع (١٤٦/١) .

(٢) هو مذهب المحققين ، ونسب لسيبويه ، ويظهر ثمرة الخلاف في نحو : « لا رجل وامرأة قائمان » فعلى مذهب المحققين يجوز ، وعلى غيره لا يجوز . ارتشاف الضرب (١٦٥/٢) .

(٣) قال أبو حيان : (وهو الظاهر من كلام سيبويه) . ارتشاف الضرب (١٦٥/٢) ، ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل (٥٥/٢) إلى سيبويه أيضاً . (٤) في المخطوط : « تكرر » ، والأفضل ما أثبت .

(٥) وقراءة الفتح من غير تنوين قراءة ابن كثير ، وأبي عمرو ويعقوب ، والباقون بالرفع والتنوين . الإتحاف (٤٤٧/١) ، النشر في القراءات العشر (٢١١/٢) .

(٦) أوضح المسالك (١٤/٢) .

(٧) من الكامل . نسب إلى رجل من مذحج ، وإلى همام بن مرة أخي جساس ولضمرة بن جابر ، ولضمرة بن ضمرة ، ولرجل من عبد مناة ، ولابن أحمر ، ولزرافة الباهلي ، ولعامر بن جوين الطائي ، ولنقذ بن مرة الكناني . أوضح المسالك (١٦/٢) ، وحماسة البحتري (٧٨) ، وخزانة الأدب (٣٨/٢ ، ٤٠) ، والدرر (١٩٨/٢) ، وشرح المفصل (٢٩٢/٢) ، والكتاب (٢٩٢/٢) ، لسان العرب (٦١/٦) « حيس » ، ومغني اللبيب (٥٩٣) ، والمقتضب (٣٧١/٤) .

وتوجيهه : أن « لا » الأولى عاملة عمل « إن » ، والثانية عاملة عمل « ليس » أو لا عمل لها ، ومدخولها معطوف على محل « لا » الأولى مع اسمها .

الرابع : عكس هذا كقول الآخر :

٣٧٧ - فَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيَمٌ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ ^(١)

وتوجيهه يعرف بالتأمل من توجيه ما قبله .

الخامس : فتح الأول ، ونصب ما عداه ، كقول الآخر :

٣٧٨ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا نُحْلَةَ اتَّسَعَ الْخَرَقُ عَلَى الرَّاقِعِ ^(٢)

= اللغة : هذا : إشارة إلى تفضيل أبيه وأمه أخاه جندباً عليه . لعمر كم : يروى : وجدكم ، وهو من « غير الرجل يعمر غمراً » لغتان : فإذا أقسموا فتحوا فقالوا: لَعَنُوكَ ، وجدكم : الواو للقسم : وحق حظكم وبختكم وسعدكم . والصغار : الذل والهوان . المقاصد النحوية (٣٤١/٢ - ٣٤٢) .

المعنى : لا أم لي ولا أب ، وإن وجد ذلك التفضيل .

الشاهد : قوله : « ولا أب » ؛ حيث رفع « أب » على جعل « لا » بمعنى ليس ، أو عطفه على محل « لا » مع اسمها في قوله : لا أم لي « ولا عمل لـ » لا .

(١) من الوافر . قائله أمية بن أبي الصلت . ديوانه (٥٤) .

والبيت ملفق من بيتين هما :

وَلَا لَغْوٌ وَلَا تَأْتِيَمٌ فِيهَا وَلَا حَبْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَبَخِرٌ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

وهما غير متصلين في الديوان ، بل بينهما خمسة أبيات . أوضح المسالك (١٩/٢) ، وخزانة الأدب

(٤٩٤/٤) ، والدرر (١٩٩/٢) ، وشرح الأشموني (١٥٢/١) ، ولسان العرب (٦/١٢) « أثم » ،

(٥٢٦/١٣) « فوه » ، والهمع (١٤٤/٢) .

اللغة : فلا لغو : هو القول الباطل . والتأيم : من أتمته إذا قلت له : أتمت . المقاصد النحوية (٢ / ٣٤٨ ، ٣٤٩) .

المعنى : ليس في الجنة قول باطل ، ولا إثم ، ولا نسبة إليه .

الشاهد : قوله : « فلا لغو ولا تأيم » ؛ حيث ألغيت « لا » الأولى ، وعملت عمل ليس ، وأعلمت « لا »

الثانية عمل « إن » وعلى مذهب سيويه لا يضم خبر ، بل « فيها » هي الخبر ؛ « لا » عنده غير عاملة في

الخبر وعلى مذهب الأخفش ، ومن معه يضم خبر لأحدهما ؛ لأن « لا » عندهم عاملة في الخبر ، فليزم

توارد عاملين على معمول واحد مع عدم التقدير .

(٢) من السريع . نسب لأنس بن العباس بن مزداس ، ولأبي عامر جد العباس . أوضح المسالك (٢٠/٢) ،

والدرر (١٩٨/٢) ، وذيل سمط اللآلئ (٣٧) ، وشرح الأشموني (١٥١/١) ، وشرح المفصل (٢ /

١٠١ ، ١٣٥) ، (١٣٨/٩) ، والكتاب (٢٨٥/٢ ، ٣٠٩) ، والهمع (١٤٤/٢ ، ٢١١) .

اللغة : الراقع : من رقع الثوب إذا أصلح الموضع المنخرق منه ، ويروى : اتسع الفتق على الراقع ، والرتق :

ضد الفتق . المقاصد النحوية (٢ / ٣٥١ - ٣٥٢) ، واللسان « رتق » .

وتوجيهه أن الأولى عاملة عمل « إن » ، والثانية لا عمل لها ، ومدخولها ^(١) معطوف على محل اسم « لا » الأولى ، وقيل ^(٢) على لفظه .

وإذا نعت اسم « لا » المبني بمفرد متصل به ، فلك في النعت ثلاثة أوجه :
الأول : فتحه ، وتوجيهه أن النعت مع المنعوت ركبا تركيب خمسة عشر فصارا ، كالشيء الواحد ، ثم ركب معه « لا » وإنما قلنا بذلك ؛ لأنهم لا يركبون ثلاث كلمات دفعة واحدة .

الثاني : رفعه تبعا لمحل « لا » مع اسمها .

الثالث : نصبه مراعاة لمحل اسم « لا » فقط ، أو مراعاة للفظه مع ما قيل قبل ، مثال ذلك : « لَا رَجُلَ خَبِيثٍ هُنَا » ، فـ « لا » هي النافية للجنس و « رجل » اسمها مبني معها على الفتح ، و « خبيث » صفته فلك فتحه من غير تنوين ، ونصبه ، ورفعها وأما « هنا » فظرف متعلق بمحذوف مرفوع على الخبرية وتحقيقه قد مر في المبتدأ .

فلو نعت اسم « لا » المعرب مثل : « لا غلامَ سفيرٍ ظريفٍ » ^(٣) حاضرٌ فليس لك في النعت وهو « ظريف » إلا الرفع والنصب ، وكذا لو نعت المبني بمركب أو بمفرد وحصل فاصل ، مثال الأول : « لا رجلَ قبيحًا » ^(٤) فعله عندنا ، ومثال الثاني : « لا رجلَ فيها ظريفاً » ^(٥) وهذان الوجهان جاريان في المعطوف [أ/٩١] على اسم « لا » من غير تكرارها ، كقول الشاعر :

٣٧٩ - فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا ^(٦)

= المعنى : لم يعد ماحدث بيننا من قطيعة يقدر الراقع أو الراتق على إصلاحه ولحمه .
الشاهد : قوله : « وَلَا تُحَلَّةٌ » ؛ حيث أهمل « لا » وجعلها زائدة لتأكيد الجحد ، ويكون « حلة » معطوفاً على محل اسم « لا » التي قبلها تنزيلاً لحركة البناء العارضة بسبب داخل منزلة حركة الإعراب ، وقيل : عطف على محل اسم « لا » بعد دخولها فإن محله النصب ، وهو قول ابن مالك ، وقيل : هي عاملة كالأولى ، والتنوين ضرورة ، وهو قول يونس ، وقيل : هي معربة والناصب لها فعل مضمر ، أي : ولا أرى حُلَّةً ، والجملة مستأنفة ، وهو قول الخليل وسيبويه والزمخشري . الكتاب (٣٠٨/٢ - ٣٠٩) ، والمقاصد النحوية (٣٥٤/٢) ، وشرح المفصل (١٠١/٢ - ١٠٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٦٨/٢) .
(١) في الأصل : « ومدخول » .

(٢) والتنوين للضرورة ، وهو قول يونس ، وقد سبق .

(٣) و « ظريفاً » . (٤) و « قبيح » .

(٥) و « ظريف » .

(٦) من الطويل . نسب للربيع بن ضبع الفزاري ، وللفرزدق وليس في ديوانه ، ولرجل من عبد مناة . =

وقد أجاز بعضهم^(١) وجهًا ثالثًا ، وهو فتح المعطوف واستضعف ؛ لأن الواو فاصلة فتمنع من التركيب ، وهذا الذي قررناه مقيد بما إذا كان المعطوف صالحًا لعمل « لا » كما في المثال ، أما إذا^(٢) لم يصلح لذلك بأن كان معرفة فليس فيه إلا الرفع ، مثل : « لا امرأة زبيد في الدار » وحكم البديل الصالح لعمل « لا » حكم المعطوف في جواز الرفع والنصب ، مثل : « لا أحد [رجل]^(٣) في الدار » .

وإذا اتحدت^(٤) « لا » وتكرر اسمها المبني من غير فصل جاز فتح الثاني للتركيب ، ونصبه حملًا على محل الأول ورفعته حملًا على محل « لا » مع اسمها ، فإن كان بعد ذلك تابع فليس إلا رفعه ونصبه ، مثال ذلك : « لا ماء ماء باردًا^(٥) عندنا » ولك في مثل : « لا أبا لزيد^(٦) ولا غلامين له » إثبات ألف « أبا » وحذف نون المثني ، فتقول : « لا أبا لزيد ولا غلامي له » وتوجيهه : أنه نزل منزلة المضاف من حيث المعنى ، والمضاف في مثل هذا تثبت ألفه ، وتحذف نونه ، ومن أجل جواز مثل هذا لتزيله منزلة المضاف من حيث المعنى لم يجر : « لا أبا فيها ، ولا غلامي فيها » ؛ لأنه لم يشبه المضاف من حيث المعنى ، لأن هذا فيه معنى الظرفية والمضاف في

= أوضح المسالك (٢٢/٢) ، وخزانة الأدب (٦٧/٤ - ٦٨) ، والدرر (١٩٧/٢) ، وشرح الأشموني (١٥٣/١) ، وشرح المفصل (١٠١/٢ ، ١١٠) ، والكتاب (٢٨٥/٢) ، والمقتضب (٣٧٢/٤) ، والهمع (١٤٣/٢) .

اللغة : و « ابنا » في المخطوط ، و « ابن » . مروان : مروان بن الحكم . وابنه : عبد الملك بن مروان ؛ لأنه يمدحهما ، والمجد : الكرم . يقال : رجل مجيد ، أي : كريم . وارتدى : لبس الرداء . وتأزرا : لبس الإزار ، وارتداء المجد والتأزر به كناية عن نهاية الجود ، فكأنهما متلبسان به ، وروى ابن الأنباري : لذا ما ارتدى بالمجد ثم تأزرا ، والرواية الأولى أولى ؛ لأن الاتزار قبل الارتداء ، والواو تأتي لغير الترتيب بخلاف « ثم » . المقاصد النحوية (٣٥٥/٢ ، ٣٥٧) .
المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « وابنا » ؛ حيث عطف بالنصب على محل اسم « لا » من غير تكرارها ، ويجوز الرفع عطفًا على محل « لا » مع اسمها ، لعدم تكرار « لا » .

(١) لغة حكام الأخفش بحذف التنوين ، ونية « لا » فيقولون : « لا رجل وامرأة » قال أبو حيان : (وهي لغة ضعيفة) . ارتشاف الضرب (١٧٣/٢) .

(٢) تكملة يقتضيها السياق . فإن لم يصلح البديل ؛ لأن يكون اسمًا لـ « لا » تعين الرفع ، نحو : « لا أحد زبيد وعمرو فيها » . شرح الأشموني بحاشية الصبان (١٤/٢) .

(٣) في المخطوط : « أما إذ » . (٤) كانت مفردة .

(٥) و « بارد »

(٦) في المخطوط : « لا أب لزيد ، ولا غلامين له » بإسقاط ألف « أبا » .

مثل : « لا أباه ولا غلاميه » على معنى اللام ، وقال سيبويه ^(١) في قولنا : « لا أباً لزيد ولا غلامي له » : « هما متضايقان واللام بينهما مقحمة ؛ لتأكيد معنى الحرف المراد » قال ابن الحاجب ^(٢) : (وليس هذا المذهب بصحيح لفساد المعنى) وبيانه أن هذا كلام سيق على وجه التمام ، وتقدير الإضافة ينفيه لاحتياجه إلى ما يتسم الفائدة وأيضاً فيلزم على الإضافة أن تكون « لا » عاملة في المعارف وقد علمت خلافه .
فإن قيل : على الأخير : يجوز أن يكون هناك مضاف محذوف ، وهو لفظة « مثل » كتأويلهم ^(٣) في بعض الأمثلة ؟

قلنا : خلاف الأصل لا يعدل إليه إلا لضرورة ، ولم تدع الضرورة هنا إلى ذكره مضافاً لجواز أن يكون شبه بالمضاف كما قررناه .

ويجوز أن يحذف اسم « لا » في مثل : « لا عليك » وتقديره : « لا بأس عليك »

(١) وقد جعل اللام بمنزلة الاسم الذي ثني في النداء ، ولم يتغير الأول على حاله قبل أن تجيء بالثاني ، وذلك قولك : « يَأْتِيَمُ تَيْمٌ عِدِّي » . الكتاب (٢٧٦/٢ - ٢٧٧) ، وقد اختلف النحاة في هذا التركيب ، وأمثاله من نحو : « لا يدي لك ولا مسلمي لك ، ولا أئمتك ، ولا بني لك ، ولا أبائي ولا أعمام لي ، ولا عشيري لك » على أقوال : الأول : ما ذهب إليه سيبويه والجمهور ، وهو ما ذكره الشارح ، والخبر عليه محذوف ، والإضافة غير معرفة كالإضافة في « مثلك » ؛ لأنه لم يقصد نفي أب معين ، بل هو دعاء بعدم الأب وكل من يشبهه ، أي : لا ناصر لك ، ولو سلم بأنه معرفة ، فهو نكرة صورة « أب » ، ويؤيد مذهبهم هذا وروده بصريح الإضافة عن العرب شذوذاً ، قالوا : « لا أباك » . والثاني : ما ذهب إليه الفارسي في أحد قولييه وأبو الحجاج بن يسعون وابن الطراوة واختاره السيوطي بأن مدخول « لا » مفرد جاء على لغة القصر وحذف تنوينه للبناء ، وحذفت نون « غلامي ، ويدي » للتخفيف شذوذاً ، واللام ومجرورها في موضع الخبر ولا بد من التزام كون الجار هو اللام مع القصر ؛ إذ لا وجه لمنع « لا أباً فيها أو عليها » على القصر . الثالث : ما ذهب إليه هشام وابن كيسان واختاره ابن مالك بأن هذه الأسماء مفردة منصوبة بالألف ، والمجرور باللام صفة ، وحذف التنوين والنون لتشبيهه بالمضاف ؛ لأن الصفة من تمام الموصوف ، والخبر محذوف ، وقد تأول ابن مالك « لا أباك » الواقعة في الشعر بأنه دعاء على المخاطب ، وهو فعل ماضٍ دعاء عليه أن لا يأباه الموت ، وقدر النحاة اللام ، ويدل على إرادتهم تقديرها ، قولهم : « لا أبائي » ؛ إذ لو لم تكن مرادة لقال : لا أبني ، وإذا كان المجرور الخبر تعين ثبوت النون ، وحذف الألف ، تقول : لا يدين لك ، ولا أب لك ، ولا تحذف النون ، ويذكر الألف إلا شذوذاً ، ويجوز الفصل بجار آخر أو ظرف ناقص ، نحو : « لا يدين بها لك ، ولا يدين اليوم لك ، وإثبات النون في هذا أحسن ، ويجوز الفصل بجمله الاعتراض ، نحو : « لا أباً - فاعلم - لك » الكتاب (٢٧٦/٢ ، ٢٧٩) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٦٠/٢ ، ٦٤) ، وارتشاف الضرب (١٦٨/٢ - ١٦٩) ، وحاشية الصبان (٥/٢ - ٦) .
(٢) قال : (« مثل لا أباً له ولا غلامي له » جائز ؛ لشبهه بالمضاف لمشاركته له في أصل معناه ، ومن ثم لم يجز « لا أباً فيها » وليس بمضاف لفساد المعنى خلافاً لسيبويه) ، شرح الكافية للرضي (٢٦٥/١) .
(٣) في المخطوط : « كما تأولتهم » .

والغالب بقاؤه .

وأما الخبر ، فإن لم يدل دليل لو حذف تعين بقاؤه ، كقوله ﷺ : « لا أَحَدَ أُغَيِّرُ مِنْ اللَّهِ » ^(١) .

وأما مع الدليل فالشائع - وهو مذهب أهل الحجاز ^(٢) - حذفه ، وربما جاء ذكره ، ومذهب التميميين التزام حذفه ، والقرآن شاهد للأول ، قال الله تعالى : ﴿ فَلَا رَفْعَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ^(٣) [البقرة : ١٩٧] .

فصل : وإذا دخلت [٩١/ب] همزة الاستفهام على « لا » لم تغير ما كان لها من العمل ، ويجوز بقاء الحرفين على معنيهما غير أنه قليل ؛ حتى توهم الأستاذ أبو علي ^(٤) عدم وقوعه ، ويرد عليه قول الشاعر :

٣٨٠ - أَلَا اضْطَبَّارَ لِسَلْمَى أُمِّ لَهَا جَلْدٌ إِذَا أَلَا قِي الَّذِي لَأَقَاهُ أُمَثَالِي ^(٥)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب : التفسير - باب : قوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ (٩٤/٥) ، وسورة الأعراف (١٩٦/٥) ، برواية : « لا أحد أغير من الله » ، وفي كتاب : الكسوف - باب : الصدقة في الكسوف (٢٥/٢) وفي كتاب : النكاح - باب : الغيرة (١٥٦/٦) ، وفي كتاب : التوحيد - باب : قول الله سبحانه : ﴿ وَيَعِزُّكُمْ اللَّهُ تَعَالَى ﴾ (١٧١/٨) ، برواية : « ما من أحد أغير من الله » ، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب : الكسوف - باب : صلاة الكسوف (٢٧/٣) برواية : « إن من أحد أغير من الله » ، وفي كتاب : التوبة - باب : غيرة الله تعالى ، وتحريم الفواحش (١٠٠/٨) برواية : « ليس أحد أغير من الله » ، وبرواية : « لا أحد أغير من الله » وأخرجه أحمد في مسنده (٣٨١/١) ، (٤٣٦) برواية : « لا أحد أغير من الله » . ومثله في تعين البقاء ، قولك : « لا رجل في الدار » إن كنت مبتدئاً غير معتمد على ذكر سابق ، فلا تقول : لا رجل ؛ لأنه لا قرينة .

(٢) حذف إن علم كثير عند الحجازيين ، ويجب حذفه عند بني تميم وطبوع إن ظهر ، فإن لم يظهر وجب ذكره عند الجميع ونقل ابن خروف عن بن تميم أنهم لا يظهرون خبراً مرفوعاً ، ويظهرون المجرور والظرف . شرح التسهيل لابن مالك (٥٦/٢) ، وشرح التصريح (٢٤٦/١) .

(٣) وهذا شاهد لأهل الحجاز ؛ لأنه قد حذف الخبر في الأولى والثانية ؛ لدلالة خبر الثالثة عليه .

(٤) مغني اللبيب (٩٧) ، وارتشاف الضرب (١٧٦/٢) .

(٥) من البسيط . قائله قيس بن الملوح . ديوانه (١٧٨) . أوضح المسالك (٢٤/٢) ، وخزانة الأدب (٧٠/٤) .

والدرر (١٢٨/١) ، وشرح الأشموني (١٥٣/١) ، ومغني اللبيب (١٥/١) ، والهمع (١٤٧/١) .

اللغة : لسلمي : يروي : لليلي . الذي لاقاه أمثالي : كناية عن الموت .

المعنى : ليت شعري إذا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت أينتفى الصبر عن هذه المرأة أم يثبت لها جلد ،

وكني عن الموت تسلياً لها المقاصد النحوية (٣٥٨/٢ ، ٣٥٩) .

الشاهد : قوله : « ألا اضطبار » ؛ حيث عملت « لا » مع دخول همزة عليها ، وأريد الاستفهام عن النفي

مبقياً للحرفين معناهما ، وهذا قليل ؛ حتى نفاه الشلوين .

حيث استفهم عن النفي ، والغالب أن لا يبقيا على معنييهما ، بل يكونا للتوبيخ ،
كقول الآخر :

٣٨١ - أَلَا ارْعَوْاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ وَأَذْنَتْ بِمَشْيِبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ ^(١)

ويكثر أن يراد بهما التمني ، كقول الآخر :

٣٨٢ - أَلَا عُمَرُ وَلِي مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبُ مَا أَثَّاتَ يَدُ الْعَقَلَاتِ ^(٢)

و « ألا » هذه قال العلماء : إن مذهب سيبويه ^(٣) والخليل أنها بمنزلة « أتمنى » فلا خبر لها ، وبمنزلة « ليت » فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت ، وخالفهما المازني ^(٤) والمبرد فجعلها ^(٥) كالمجردة ، واستدل سيبويه ^(٦)

(١) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (٢٥/٢) ، والدرر (١٢٨/١) ، وشرح الأشموني (١٥٣/١) ، ومغني اللبيب (٦٨/١) ، والمقاصد النحوية (٣٦٠/٢) ، والهمع (١٤٧/١) .
اللغة : الارعواء : الانكفاف عن القبيح ، وهو مصدر ارعوى يرعوي . ولَّت : أدبرت وذهبت . آذنت : أعلمت وأذرت . والشيبية : الشباب ، والمشيبي : دخول الرجل في حد الشيب . والهزم : كبر السن .
شرح شواهد المغني للسيوطي (٢١٢/١ ، ٢١٣) .

المعنى : ألا انكفاف لمن ولي شبابه ، وأنذر بالشيب وكبر السن .
الشاهد : قوله : « ألا ارعواء » ؛ حيث عملت « لا » مع دخول همزة الاستفهام عليها ، وأريد بهما التوبيخ والإنكار .

(٢) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٢٦ / ٢) ، وخزانة الأدب (٧٠/٤) ، وشرح الأشموني (١٥٣/١) ، ومغني اللبيب (٦٩/١ ، ٣٨١) والمقاصد النحوية (٣٦١/٢) .
اللغة : فيرأب : من رأبت الإناء إذا أشعبته وأصلحته ، ومنه قولهم : اللهم أرأب بينهم ، أي : أصلح . ما أثَّات : ما خرمت ، من ثمي ثأيا ثأيا ، والثأى : الحزم والفتق . الغفلات : جمع غفلة . المقاصد النحوية (٣٦١/٢) .
المعنى : ليت عمرا أدبر رجوعه مستطاع ، فيصلح ما فتقته يد الغفلات .

الشاهد : قوله : « ألا عمر » حيث عملت « لا » مع دخول همزة الاستفهام عليها ، وأريد بهما التمني .
(٣) والجزمي ، وهي عاملة عندهم في الاسم خاصة والتمني على مذهبهم واقع على الاسم ، نحو : ألا غلام لي ، ألا ماء باردًا ، وألا أبالي ، وألا غلامي لي ، وألا غلامين ، وألا ماء ولبتا ، ومذهب المازني والمبرد أن حكمهما مع غير التمني باق مع التمني ، وعلى ذلك فلها خبر ، ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ، ويجوز أن تعمل عمل ليس ، وأن تلغى ، والتمني على مذهبهما واقع على الخبر ، وذهب الفارسي وابن جني أن الناصب للأسم على مذهب سيبويه هو الفعل أتمنى ، والتونين محذوف للتركيب . الكتاب (٣٠٧/٢)
وارتشاف الضرب (١٧٧/٢) .

(٤) ذكر المبرد المذهبين عارضًا دون ترجيح أحدهما على الآخر في المقتضب (٣٨٢/٤ - ٣٨٣) ، وانظر شرح التسهيل لابن مالك (٧١/٢) . (٥) في المخطوط : فجعلها .

(٦) قال سيبويه : (ومن قال : لا غلام أفضل منك ، لم يقل في « ألا غلام أفضل منك » إلا بالنصب ؛ لأنه دخل فيه معنى التمني ، وصار ستغنياً [عن الخبر] كاستغناء « اللهم غلامًا » ، ومعناه : اللهم هب لي =

على بطلان مذهبهما بأن من قال من العرب : « لا رجل بأفضل منك » إذا أدخل (١) عليها الهمزة ، لا يقول : « أفضل » (٢) إلا بالنصب فلو كانت كالمجردة ؛ لجاز فيه غير النصب ، فإن استدلا على مذهبهما بأن « مستطاعاً » في البيت مرفوع ، فإما أن يكون خبراً لـ « ألا » فيكون ردّاً لمذهب الخليل وسيبويه ، وإما أن يكون صفة فلا يكون إلا لمحل « ألا » مع اسمها لكونه مرفوعاً ، فيكون - أيضاً - ردّاً لمذهبهما ؟

أجيباً (٣) بأن « مستطاعاً » خبر « رجوعه » مقدم عليه ، والجملة صفة ثانية لاسم « ألا » والصفة الأولى « ولي » وكلتا (٤) الجملتين في محل نصب مراعاة لمحل اسم « ألا » .

ألا الاستفتاحية

و « ألا » التي تقدم ذكرها بأقسامها مختصة بالجملة الاسمية ، فإن كانت « ألا » للاستفتاح دخلت على الجملتين الاسمية والفعلية ، مثال الاسمية ، قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [يونس : ٦٢] ومثال الفعلية : قوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ ﴾ [هود : ٨] ، وأما إذا كانت عرضية أو تحضيضية (٥) فإنها تختص بالجملة الفعلية ، وقد تقدمت الإشارة إلى شيء من هذا ، وحيث فرغنا من الكلام على « لا » فلتكلم عن المنادى وتعلقاته ، فنقول : وبالله التوفيق .

باب النداء

قال المؤلف رحمه الله تعالى : « باب المنادى . . . إلخ » (٦) .
وأقول : من أقسام المفعول به الذي حذف عامله وجوباً المنادى ، فكان حق

غلاماً . الكتاب (٣٠٩/٢) . (١) في المخطوط : دخل .
(٢) مثل : « ألا رجل أفضل منك » على أنها نعت لـ « رجل » فلو كانت « ألا » كالمجردة « لا » لجاز رفعه على أنه الخبر .
(٣) في المخطوط : « كلا » ، والصواب : « كلتا » .
(٤) معنى العرض والتحضيض طلب الشيء لكن العرض طلب بليين ، والتحضيض طلب بحث ، وتختص هذه بالجملة الفعلية ، نحو : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ [النور : ٢٢] و ﴿ أَلَا تَقْنَلُونَ قَوْمًا نَكَتُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾ [التوبة : ١٣] ، ومغني اللبيب (٩٧) .
(٥) قال ابن أجروم : (المنادى خمسة أنواع : المفرد العلم ، والنكرة المقصودة ، والنكرة غير المقصودة ، والمضاف والمشبّه بالمضاف . فأما المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبينان على الضم من غير تنوين ، نحو : يا زيد ، ويا رجل . والثلاثة الباقية منصوبة لا غير) . الآجرومية (٢٧) .

المؤلف أن يذكره عند ذكر المفعول به كما فعل ابن الحاجب ^(١) وإنما أخره إلى هنا ؛ لأن بينه وبين اسم « لا » النافية للجنس مشابهة ما ؛ فلذا ^(٢) ذكره يلصقه ، وهذا تاسع المنصوبات يصنع المصنف ، والمنادى هو : المطلوب إقباله بحرف مقدر أو موجود قائم مقام « أدعو » ومن هذا نعرف حقيقة النداء بأنه طلب إقبال المخاطب بحرف نائب ^(٣) مناب « أدعو » لفظاً أو تقديرًا .

حروف النداء

والحروف التي ينادى بها ثمانية : الهمزة المقصورة للقريب ، و « آي ، وأي » بقصر الثاني ومدّه ^(٤) و « يا وأيا وهيا » و « وا » للبعيد هذا مذهب ابن مالك ^(٥) وقال ابن الحاجب ^(٦) : « أي » للقريب [٩٢/أ] كالهمزة ، و « يا » لهما ، وقد ينزل القريب منزلة البعيد فيستعمل له ماله ، وتختص « وا » بالندبة ، فإن كان المعنى غير ملتبس جاز أن تقوم « يا » خاصة مقامها ، كقول الشاعر :

حُمِّلْتُ أَمْرًا عَظِيمًا فَاضْطَبَّرْتُ لَهُ وَقُمْتُ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا ^(٧)

(١) شرح الكافية للرضي (١٣١/١) . (٢) في المخطوط : « فكذا » .

(٣) في المخطوط : « نائبة » . (٤) أي : الهمزة .

(٥) التسهيل (١٧٩) ، قال ابن مالك في شرح التسهيل (٣٨٦/٣) : (ولم يذكر مع حروف النداء « آ » و « آي » بالمد إلا الكوفيون ، رواهما عن العرب الذين يثقون بعريتهم ، ورواية العدل مقبولة) . (٦) شرح الكافية للرضي (٣٨١ / ٢) ، وصاحب هذا الرأي هو المبرد ، وتبعه كثير من المتأخرين ، وذكر سيوييه أن العرب تستعمل « يا ، وأيا ، وهيا ، وأي » إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم ، قال ابن مالك : (والرواية لا تعارض بالرأي) الكتاب (٢٢٩/٢ ، ٢٣٠) ، شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٦ / ٣) ، وارتشاف الضرب (١١٧ / ٣) ، وقد تستعمل « أي » للمتوسط . الجنى الداني (٢٣٣) . (٧) من البسيط . قائله جرير بن عطية . ديوانه (٧٣٦) . أوضح المسالك (٩/٤) ، والدرر (١٥٥/١) ، وشرح الأشموني (٤٤٢/٢) ، ومغني اللبيب (٣٧٢/٢) ، والمقاصد النحوية (٢٢٩ / ٤) ، والهمع (١٨٠/١) . اللغة : أمرًا عظيمًا : الخلافة . فاضطبرت : يروى : فاضطلعت له ، وفي المخطوط « به » بدل « له » ، واضطلعت له : مأخوذ من قولهم : فلان مضطلع بهذا الأمر أي قوي عليه ، وهو مفتعل من الضلاعة . يا عمرًا : عمر بن عبد العزيز ؓ . المقاصد النحوية (٢٢٩/٤ ، ٢٣٠) . المعنى : ظاهر .

الشاهد : قول : « يا عمرًا » ؛ حيث استعملت « يا » في الندبة لأمن اللبس ؛ لأن هناك في رثاء عمر ؓ ، والهاء تزداد في الوقف لخفاء الألف ، فإذا وصلت لم تزدها تقول : يا عمرًا ذا الفضل ، وحذفها الشاعر لاستغنائها . المقاصد النحوية (٢٣٠/٤) .

حذف حرف النداء

ولا يستعمل في اسم الله ، والمستغاث ، والمتعجب إلا « يا » .
ويجوز حذف حرف النداء مستغنى عنه بظهور ^(١) المعنى ، نحو : ﴿ يُوَسِّفُ
أَعْرَضَ عَنْ هَذَا ﴾ [يوسف : ٢٩] ، ونحو : ﴿ أَنْ أَدَّوَأَ إِلَىٰ عِبَادِ اللَّهِ ﴾ [الدخان : ١٨] ^(٢)
في قول من جعل « عباد الله » منادى ، وأما إن جعل مفعولاً لـ « أدوا » فليس مما
نحن فيه ، ويستثنى من هذه القاعدة ثمانى مسائل فلا يجوز الحذف فيها :
الأولى والثانية والثالثة : المندوب ، والنكرة غير المقصودة ، والمستغاث ومثله
المتعجب منه ، لأن المقصود فيهن مد الصوت ، والحذف مناف له .
الرابعة : المضممر فلا يجوز حذف الحرف معه ؛ لئلا يلتبس بأنه غير منادى ،
ونداء المضممر شاذ ، وقال ابن عصفور ^(٣) : « نادر » ووجه شذوذه : أما في المتكلم
فلأن خطاب الإنسان لنفسه سعة ، وأما في الغيبة فلأن خطاب الإنسان لمن لا يسمع
كلامه غار عن الفائدة ، ثم أجرى الباب على سَنَنِ واحد .
ولا ينادى من المضممرات إلا ما كان على صيغة المرفوع أو المنصوب ، كقول الشاعر :
٣٨٤ - يَا أَبَجْرُ بْنَ أَبَجْرٍ يَا أَتْنَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُجَعْنَا
قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ أَسَأْنَا ^(٤)

(١) قد جاءت ألفاظ حذف معها حرف النداء منها : « أعور عينيك والحجر » ، وافقد مخنوق ،
واصبح ليل ، وأطرق كرا ، وثوي حجر ، واشتدى أزمة تنفرجي « وهذه الأمثلة اسم جنس ، وهو
والإشارة ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [البقرة : ٨٥] ، لا يحذف منهما
حرف النداء إلا نادراً ، وقد ولت الآية على أن « أنتم » : مبتدأ ، و « هؤلاء » : خبره أو العكس ،
و « تقتلون » : خبر . شرح التصريح (١٦٥/٢) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٥٦٦) .
(٢) والمعنى على النداء : يا عباد الله أدوا إلي ما وجب عليكم ، وعلى أنه مفعول ، فالمعنى : خلوا بيني
وبين من آمن بي ، التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢٣٠/٢) .
(٣) وقد أولت الآية على أن أنتم مبتدأ ، وهؤلاء خبر أو العكس ، و « تقتلون » خبر .
(٤) من الرجز . للأحوص . ملحق ديوانه (٢١٦) . ونسبت لسالم بن دارة . ويروى الأول : يا مر
يا ابن واقع يا أتنا . الإنصاف (٣٢٥/١) ، وأوضح المسالك (١١/٤) ، وخزانة الأدب (١٣٩/٢) ،
١٤٣ ، ١٤٦) ، والدرر (١٥١/١) ، وشرح الأشموني (٤٤٣/٢) ، وشرح المفصل (١٢٧/١) ،
١٣٠) ، والمقاصد النحوية (٢٣٢/٤) ، ونوادر أبي زيد (١٦٣) ، والهمع (١٧٤/١) .
اللغة : يا أبجر : البجر : خروج السرة ونؤها وغلط أصلها ، يقال : بجر يبجر بَجْرًا ، فهو باجر ، وأبجر :

ومثال الثاني قول بعضهم ^(١) : « يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ » .

وإذا كان المنادى « الله » ففي حذف الحرف رأيان ، والراجح منهما عدم الحذف وقد جزم به في التسهيل ^(٢) ، وتمسك المجيز ^(٣) بقول أمية بن أبي الصلت ^(٤) :
 ٣٨٥ - رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا فَلَنْ أَرَى أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ رَاضِيًا ^(٥)

أي : يا الله ، وقد يقال في جوابه : إنه ضرورة ، وهذا الذي قررناه إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة أما إذا عوضت - وهو الأكثر - فليس إلا حذف الحرف اتفاقاً ؛ لثلا يجمع بين العوض والمعوض [عنه] ^(٦) ، وأما قول الشاعر :

= عظيم البطن ، وروى بالفتح « يا أبجر » على أن المنادى إذا وصف بـ « ابن » والابن بين العلمين يبنى المنادى مع الابن على الفتح ، ويروي : يأمُر : وهو مرة بن واقع الفزاري . اللسان « بجر » ، وشرح شواهد الأشموني (١٣٥/٣) .
 المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « يا أنتا » ؛ حيث نودي ضمير الرفع ، والقياس أن يكون المنادى منصوباً ، وعلى هذا فهو شاذ ، لكن بعض العرب جعل ضمير الرفع مكان ضمير النصب كقولهم : « رايتك أنت بمعنى : رايتك إياك ، وكذلك فعل بـ « يا أنت » فجعل مكان « يا إياك » وقد يقال : إن « يا » حرف تنبيه ، و« أنت » مبتدأ ، وأنت الثانية توكيد ، أو بدل أو فصل . والخبر الموصول ، والمثال : « يا إياك قد كفيتك » من باب الاشتغال ، و« يا » للتنبيه أيضاً ، واتفقوا على أنه لا يجوز أن يتنادى ضمير المتكلم والغائب ، فلا يجوز : يا أنا ، ولا إياي ، ولا يا هو ، ولا يا إياه . شرح التصريح (١٦٥ / ٢) .
 (١) قول الأحوص لأبيه ، وقد سبقت حكايته ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٨٧/٣) ، وأوضح المسالك (١١/٤) .

(٢) قال ابن مالك في التسهيل (١٧٩) : (ولا يلزم الحذف إلا مع الله) .

(٣) أوضح المسالك (١٢/٤) .

(٤) هو : عبد الله بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي ، قال فيه رسول الله ﷺ : « آمن شعره ، أو آمن لسانه ، وكفر قلبه » ، وأتى بألفاظ كثيرة لاتعرفها العرب كان يأخذها من الكتب التي يقرأها ، مات بالطائف سنة تسع ، كافراً قبل أن يسلم الثقفيون . خزنة الأدب (١١٩/١ ، ١٢٢) .

(٥) من الطويل . قائله أمية بن أبي الصلت . ديوانه (٧٢) ، ورواية الديوان : « ثانياً بدل « راضياً » . أوضح المسالك (١٢/٤) ، وشرح التصريح (١٦٥/٢) ، والمقاصد النحوية (٢٤٣/٤) .

اللغة : رضيت : قنعت . اللهم : يا الله . أرى : من الرأي في الأمر .

المعنى : قنعت بك ، واكتفيت بك ، ولم أطلب رباً غيرك . المقاصد النحوية (٢٤٤/٤ - ٢٤٥) .
 الشاهد : قوله « الله » ؛ حيث حذف حرف النداء ، والأصل : يا الله ، وبهذا استدل بعضهم على جواز حذف حرف النداء مع « الله » مستدلاً بهذا ، وخرجه المانعون على الضرورة .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

٣٨٦ - إِنْني إِذا ما حَدَثَ أَلَمًا أَقولُ : اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ (١)

بالجمع بينهما فضرورة ، وهذه في خامسة المسائل .

السادسة : المنادى البعيد ، وعدم حذف الحرف معلى بما علل به الثلاثة الأول .

السابعة والثامنة : اسم الجنس المعين ، واسم الإشارة . وفيهما مذهبان :

أحدهما : وهو الظاهر جواز حذف الحرف ، وهو مذهب الكوفيين (٢) . والثاني : وهو مذهب البصريين عدم الجواز ، وحجة الأول قول العرب في اسم الجنس المعين : « أَصْبَحَ لَيْلٌ أَصْبَحَ لَيْلٌ (٣) وَأَطْرَقَ كَرًا (٤) » ، وفي اسم الإشارة ، قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ

(١) من الرجز . نسب لأبي خراش الهذلي ، ولأمية بن أبي الصلت . الإنصاف (٣٤١/١) ، وأوضح المسالك (٣١/٤) ، وخزانة الأدب (٢٩٥/٢) ، والدرر (١٥٥/١) ، وشرح أشعار الهذليين (١٣٤٦/٣) ، وشرح الأشموني (٤٤٩/٢) ، والمقتضب (٢٤٢/٤) ، والهمع (١٧٨/١) . اللغة : حدث : الأمر الذي يحدث من مكاره الدنيا . أُلما : نزل . أقول : يروى : دعوت . المقاصد النحوية (٢١٦/٤) . المعنى : عندما ينزل بي مكروه ، أدعو الله قائلاً : اللهم .

الشاهد : قوله : « يا اللهم » . حيث جمع بين العوض « الميم الشددة » ، والمعوض عنه « يا » ولم يجز ذلك البصريون ، وخرجوا ذلك على الضرورة ، وأجازة الكوفيون ؛ وأجازة الكوفيون ؛ لأنه على تقديرهم لأصله لا جمع بين عوض ومعوّض عنه ؛ لأن الأصل عندهم : « يا الله أُمَّنَّا بخير » فحذف أكثر الكلام ، ويرد ذلك لجواز أن يقال : « اللهم أُمَّنَّا بخير » ولو كان أصله كما قالوا لما كان في تكرير ذلك فائدة ، وأنه لو كان كذلك ، لجاز أن يقال : يا الله أُمَّنَّا ارحمنا ، ولجاز : اللهم وارحمنا ، كما يقال : يا الله أُمَّنَّا بخير وارحمنا و لو كان الأصل كذلك ؛ لكثير الجمع بينهما . الإنصاف (٣٤١/١ - ٣٤٤) . (٢) البصريون على المنع ، وأجازة الكوفيون ، وجعله ابن مالك قليلاً ، ومن شواهد حذفه مع الإشارة ، قول الشاعر [الخفيف] :

ذَا ارْعَوْاءَ فَلَيْسَ بَغَدَّ أَشْتَعَالِ الرَّوِّ أَسِ شَيْبًا إِلَى الصُّبَا مِنْ سَبِيلِ
وقوله [الطويل] :

إِذَا هَمَلْتُ غَنِيَّيَ لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمَثَلِكْ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامِ
وقوله [الخفيف] :

لَا يَغْفِرُكُمْ أَوْلَاءِ مِنْ الْقَوِّ مِ جُثُوحٍ لِلْمُسْلِمِ فَهُوَ يَخْدَعُ
أي : يا ذا ، ويا هذا ، ويا أولاء ، ومن شواهد اسم جنس ما ذكر الشارح ، وما تقدم في أول الباب . شرح التسهيل لابن مالك (٣٨٦/٣ - ٣٨٧) ، وارتشاف الضرب (١٧١/٣) ، وجمع الهوامع (١٧٣/١) . (٣) مثل يقال لليلة الشديدة جمهرة الأمثال (١٥٧/١) ، ومجمع الأمثال (٤٠٣/١) . (٤) جزء من مثل وهو بتمامة : « أطرق كرا إن النعام في القِرَى » أي : أغض من إطراق العين ، وهو خفض النظر - يا كروان - طائر صغير - إن النعام في القِرَى ، وهو مثل يضرب للرجل يتكلم عنده ، فيظن أنه المراد بالكلام ، فيقول المتكلم له : اسكت فإنني أريد من هو أنبل منك ، وقيل : يضرب للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الجليل لا يتكلم فيه . جمهرة الأمثال (١٥٨/١) ، ومجمع الأمثال (٤٣١/١ - ٤٣٢) .

أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴿ [البقرة: ٨٥] ^(١) يعني : يا هؤلاء .

وقد أجاب البصريين عما استشهد به من كلام العرب للأول بأنه شاذ ، وعن الآية بأنها محتملة لغير ما ذكروا ؛ إذ يجوز أن يكون « هؤلاء » خبراً لـ « أنتم » على حذف مضاف ، والتقدير : « ثم أنتم مثل هؤلاء » وأن يكون [٩٢/ب] مفعولاً لفعل محذوف ، وعند الاحتمال يسقط الاستدلال .

وقد يحذف المنادى قبل الأمر ، كقراءة الكسائي : ﴿ أَلَا يَا اسْجُدُوا ﴾ ^(٢) ، وقبل الدعاء ، كقول الشاعر :

٣٨٧ - يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ ^(٣)

فتلزم « يا » وتقدير المنادى في الأول « يا هؤلاء ، أو يا قوم » وفي الثاني كذلك ، وقيل : « يا » فيهما للتنبيه فلا نداء ولا ^(٤) حذف ، ومثل هذه المسألة في حذف المنادى أو في كون « يا » للتنبيه ما إذا دخلت على « رَبِّ » أو « لَيْتَ » فالأول ، كقوله ^(٥) « يَا رَبُّ كَاسِيَةِ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ^(٥) والثاني ، كقوله تعالى : ﴿ يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ۝٦٠ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ [يس : ٢٦ ، ٢٧] ، وكذا إذا دخلت على « حَبَّذَا » ، مثل : « يا حَبَّذَا الْعِلْمُ » وتقدير المنادى في هذه الثلاثة يعرف مما قبلها .

فصل : إن كان المنادى مفرداً معرفة بسابق على النداء أو بالقصد والإقبال إليه ،

(١) وقد سبق التعليق عليها .

(٢) الكسائي ، وكذا رويس وأبو جعفر بهزمة مفتوحة وتخفيف اللام على أن « ألا » للاستفتاح ، و« يا » حرف نداء والمنادى محذوف ، تقديره : يا هؤلاء ، أو يا قوم ، أو على أنها حرف تنبيه جمع بينه وبين « ألا » للتأكيد ، ويوقف على « ألا يا » ويتبدأ « اسجدوا » فعل أمر بهزمة وصل مضمومة حذفت خطأ على إرادة الوصل كما في « يوم » إتحاف فضلاء البشر (٣٢٥/٢) ، والنشر (٣٣٧/٢) ، والبحر المحيط (٦٥/٧) ، والكشاف (٣٥٠/٣) .

(٣) من البسيط . قائله مجهول . الإنصاف (١١٨/١) ، وخزانة الأدب (١٩٧/١١) ، والدرر (١٥٠/١) ، (٨٦/٢) ، وشرح المفصل (٢٤/٢ ، ٤٠) ، والكتاب (٢١٩/٢) ، ومغني اللبيب (٣٧٣/٢) ، والمقاصد النحوية (٢٦١/٤) ، وهمع الهوامع (١٧٤/١) ، (٧٠/٢) . اللغة : سَمْعَانُ : بكسر السين اسم رجل ، وقيل : فتح السين فيه أكثر ، وكلاهما قياس فمن كسر كان كعمران وجطان ، ومن فتح كان كقحطان ومزوان .

المعنى : يا قوم لعنة الله ، ولعنة الأقوام ، ولعنة الصالحين على سمعان من جهة كونه جازاً . المقاصد النحوية (٢٦١/٤) . الشاهد : يا قوم : « يا لعنة الله » ؛ حيث حذف المنادى ، والتقدير : يا قوم ، ورفع « لعنة » على الابتداء ، وعلى « سمعان » خبره ، ومن جار تمييز ، كأنه قال : على سمعان جازاً . شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي (٣٧/٢) .

(٤) في المخطوط : « فلا حذف » . (٥) سبق تخريجه .

فإنه يبنى على ما كان يرفع به قبل النداء ، فيبنى على الضم في نحو : « يا مسلماتُ » و « يا رجالُ » قال الله تعالى : ﴿ يَجِئَا أَوْيَى مَعَهُ ﴾ [سأ: ١٠] ، ويبنى على الألف في نحو : « يا زيدان ويا مسلمان » ، وعلى الواو في نحو : « يا زيدون ، ويا مسلمون » والمراد بالمفرد هنا ، وفي باب « لا » النافية للجنس ما ليس مضافاً ولا مشبهاً به ، فلو كان المفرد قبل النداء مبنياً على غير الضم قدر بناؤه على الضم بعد النداء ، فإذا ناديت « سيويه » مثلاً جعلت في آخره ضمة مقدرة ، ويظهر أثر ذلك في تابعه ، فتقول : « يا سيويه العالمُ » برفع « العالم » مراعاة للفظ المتبوع لو خلا من المانع ، وبنصبه مراعاة لمحلّه ؛ إذ هو مفعول ، ولو ناديت محكيّاً ، نحو : « تَأَبَّطُ شَرًّا » ^(١) لقدرت الضمة في آخره ؛ ولجاز في تابعه الوجهان ، ولو كان الاسم مبنياً على الضم قبل النداء ، مثل : « هؤلاء » في لغة من ضمه لحدث له بسبب النداء ضمة غير الضمة الأولى ؛ ليجري الباب على سَنَنِ .

أما إذا كان المنادى مضافاً ، نحو : « يا بني آدم » ، أو مشبهاً به ، نحو : « يا طالعا جبلاً » أو نكرة غير مقصودة كقول الواعظ : « يَا غَافِلًا والموت يطلبه » ومثل قول الشاعر :
 ٣٨٨ - أَيَا رَاكِبًا إِذَا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَاقِيَا ^(٢)

(١) جملة فعلية مسمى بها ، ف « تَأَبَّطُ » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر تقديره : هو ، و « شَرًّا » مفعول به .

(٢) من الطويل . نسب لعبد يغوث بن وقاص الحارثي . الأشباه والنظائر (٢٤٣/٦) ، وخزانة الأدب (٤١٣/١) ، (١٩٤/٢ ، ١٩٥ ، ١٩٧) ، (٢٠٦/٤) ، (٢٢٣/٩) ، وشرح الأشموني (٤٤٥/٢) ، وشرح اختيارات المفضل (٧٦٧) ، وشرح المفصل (١٢٨/١) ، والكتاب (٢٠٠/٢) ، ولسان العرب (١٧٣/٧) « عرض » ، والمقتضب (٢٠٤/٤) .

اللغة : عرضت : تعرضت ، وقيل : من عَرَّضَ الرجل إذا أتى العروض ، وهي مكة والمدينة وما حولهما . ندماي : جمع ندمان ، والنديم : شريب الرجل الذي ينادمه ، وقيل : مقلوب من المدانة ، وهي إدمان الشرب ، وقيل : سمياً نديمين ؛ لأنه كان الشريان يكون من أحدهما بعض ما يندم عليه . نجران : أهل نجران . لا تلاقيا : كان عبد يغوث قائد بني الحارث فأسره بنو تميم ، وكانوا يطلبونه بدم رجل منهم فأيقن أنه مقتول ، فقال هذا الشعر . المقاصد النحوية (٢٠٧/٤ ، ٢٠٨) .

المعنى : ينادي أي ركب يسير ، قائلًا له : إن أتيت العروض فبلغ ندماي من أهل نجران أن لا تلاقيا بيني وبينهم بعد .

الشاهد : قوله : « أَيَا رَاكِبًا » ؛ حيث نصب المنادى ؛ لأنه نكرة غير مقصودة ، وقيل : إن الأصل : « أَيَا رَاكِبَاهُ » على الندبة فحذفت الهاء ، كقوله تعالى : ﴿ يَتَأَسَّفُ عَلَىٰ يَوْمِنَا ﴾ [يوسف: ٨٤] ، وهذا على أنه قصد راكبًا بعينه ، فلا يجوز أن تنون « أَيَا رَاكِبًا » . المقاصد النحوية (٢٠٩/٤) .

فهو منصوب ، وأجاز بعضهم ^(١) الضم في المضاف الصالح لـ « أل » ، نحو :
« يا حسنُ الوجه » .

وينتظم في سلك المشبه بالمضاف « ثلاثة وثلاثين » يسمى به فيتين نصب
الجزئين ، ويمتنع إدخال « يا » على « ثلاثين » خلافاً لبعضهم ^(٢) ، فإذا ناديت
جماعة عدتها ذلك - وهي معينة - ^(٣) ضمنت الأول وعرفت الثاني بـ « أل »
ورفعته أو نصبته ^(٤) إلا إن أدخلت عليه « يا » فيجب ضمه وتجريده من « أل » .

فإن وصف ذو الضمة الظاهرة العلم بـ « ابن » ^(٥) مضاف لعلم ، ولم يفصل بين
العلم وصفته بفواصل جاز في العلم الضم والفتح ، مثال ذلك : « يا زيدُ ابنَ عمرو »
فلو كان الموصوف غير علم ، نحو : « يا رجلُ ابنَ عمرو » أو كان المضاف إليه الصفة
غير [أ/٩٣] علم ، نحو : « يا زيدُ ابنَ أخينا » فليس إلا الضم والوصف بـ « ابنة »
كالوصف بابن في استواء الوجهين عند استيفاء الشروط ، وفي وجوب [الضم] ^(٦)
عند فقدان واحد منها ، نحو : « يا هندُ ابنةَ عمرو » ^(٧) ، ومثل العلم الموصوف بـ « ابن »

(١) قال أبو حيان : (وأجاز أحمد بن يحيى [ثعلب] فيه الضم ، فتقول : « يا حسنُ الوجه » كأنه لم
يعتد بالمضاف إليه) ارتشاف الضرب (١٢٢/٣) . وقال ابن مالك : (وأظنه قاس ذلك على رواية الفراء
عن بعض العرب ، « يا مُهْتَمُّ بأمرنا لا تهتم » لضم الميم مع مشابهة المضاف ، لتعليق أمرنا به ، وتخريج
هذا عندي بأن يجعل « بأمرنا » متعلقاً بلا تهتم) . شرح التسهيل (٣٩٣/٣) .

(٢) نصب هذا التركيب للطول ، فنصبت « ثلاثة » ؛ لأن : « ثلاثين » من تمام معناها ؛ لجعلها حقيقة
واحدة بالدلالة على مسمى واحد ، ونصبت « ثلاثين » بالعطف عليها ، وامتنع إدخال « أل » على
« ثلاثين » ؛ لأنه الجزء الثاني من العلم فأشبهه « شمس » من « عبد شمس » ، وقد أجاز ذلك بعضهم ؛ نظراً
لتخلف المشبه عن المشبه به في بعض الأحكام . أوضح المسالك (٢٢/٤) ، وشرح التصريح (١٦٧/٢) .
(٣) في الأصل : وهي غير معينة ، ولعله سهو ، فغير معينة ينصب الأول منها على أنه نكرة غير
مقصودة ، والثاني على العطف .

(٤) فتقول : « يا ثلاثة والثلاثون ، أو يا ثلاثة والثلاثين كما تقول : يا زيد والنضر ، والنضر ، ويا ثلاثة
والثلاثون لأنهما اسمان متغايران كل واحد منهما بإزاء حقيقة غير الأخرى ؛ وليس كذلك إذا سميت
بهما ، وجعلتهما عبارة عن حقيقة واحدة ، وجعلها ابن خروف باقية على ما كانت عليه قبل التسمية ،
فإن كانت من مرفوع قلت : « يا ثلاثة وثلاثون » . ارتشاف الضرب (١٢٢/٣) ، وشرح المفصل
(١٢٨/١) .

(٥) في الأصل : « لابن » .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

(٧) ومثال الفاقد لأحدهما : يا هند ابنةَ أخينا ، ويا امرأة ابنةَ عمرو ، وكذلك يتعين الرفع في نحو :
« يا زيدُ الفاضلُ ابنَ عمرو » ؛ لوجود الفصل ، ويا زيدُ الفاضلُ ؛ لأن الصفة غير ابن ، ولم يشترط ذلك
الكوفيون بناء على أن علة الفتح التركيب ، وقد جاء في باب لا ، نحو : « لا رجلَ ظريف » فجوزوا ذلك
وانشدوا عليه [الوافر] :

في جواز الوجهين كنيته نحو : « يا فلانُ بنُ فلانٍ » ، ويجري مجرى ذلك « يا سيّد بن سيّد » وما أشبهه من المدح ، وكذا ما غيّرهُ ^(١) من الهجو مما ^(٢) المنادى فيه غير علم ووصف بـ « ابن » مضاف لمثل المنادى لفظاً ، ولا أثر للوصف بينت في جواز الوجهين بل الضم متعين .

والعلم المستحق لجواز الوجهين ^(٣) يجب ترك تنوينه في غير النداء ، وحذف ألف « الابن والابنة » خطأ في الحالين .

ومثل مسألة المنادى في جواز الوجهين عند وصفه بـ « ابن » ما إذا كرر المنادى ، وأضيف الثاني في نحو :

فَمَا كَغَبِّ بْنِ مَأمَةٍ وَابْنِ شُعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا

بفتح « عمر » والقوافي منصوبة ، وفي مثل : « زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو » المختار عند البصريين - إلا المبرد - الفتح إما على تركيب « زيد » مع « ابن » أو على الإتيان لفتحة « ابن » ، أو على الإضافة لـ « عمرو » ، و « ابن » مقحم بينهما والضم عند المبرد أجود ، والفتح أكثر عند ابن كيسان ، وكذلك مع ابنة ، فالساكن غير حصين كإبن ، والناء في نية الانفصال ، بخلاف « بنت » فهو واجب الضم معها ، نحو : « يا هندُ بنتُ عمرو » ؛ لتعذر الإتيان ؛ لأن الباء حازر حصين فهي متحركة ، وجوزهُ أبو عمرو بن العلاء بناء على أن الفتح للتركيب ، ومثله : « يا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو » ، على التصغير لتعذر الإتيان ، ويجوز التركيب ، وهذا الحكم ثابت أيضاً مع المثني والجمع المسمى بهما ، تقول في « مسلمات وزيدون » مسمى بهما - « يا زَيْدِينَ ابْنِ عَمْرٍو » ، ويا زَيْدِينَ عمرو ، ويا مسلماتِ بن عمرو » ، على من فتح ، وتقول على من ضم : يا مسلماتُ ، ويا زيدان ، ويا زيدون ، هذا إذا حكيت إعرابها على ما كانت عليه قبل التسمية ، فإذا أجزت الإعراب على النون فتحتها وضممتها ، والفتح في هذا على التركيب ، أما على الإتيان فلا إتيان ؛ لأن « مسلمات » مكسورة ، وزيدان ، وزيدان كذلك ، وإذا كان العلم المفرد ضمّه غير ظاهر فلا فتح ، ويقدر فيه الضم فقط ، نحو : ﴿ يَٰيَعِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ﴾ [المائدة : ١١٠ ، ١١٦] خلافاً للفرأء والزمخشري . المقتضب (٢٣١/٤) ، وارتشاد الضرب (٣/١٢٢ ، ١٢٣) ، وشرح التصريح (١٦٩/٢ ، ١٧٠) .

(١) في المخطوط : « وما أشبه من المدح وكذا ما غير من الهجو »

(٢) وذلك إذا كان « ابن » صفة بين متفقي اللفظ غير علمين ، نحو : « يا كريمُ ابنُ كريمٍ » ، ويا : شَرِيفُ ابن شَرِيفٍ هذا في المدح ، أما الهجو ، فنحو : يا كَلْبُ بْنُ كَلْبٍ ، يا وَثْنُ بْنُ وَثْنٍ ، ويا كَلْبُ بْنُ كَلْبٍ ، ويا وَثْنُ بْنُ وَثْنٍ ، ويا ضُلُّ بْنُ ضُلٍّ ، فمذهب البصريين وجوب الضم ، ومذهب الكوفيين جواز الوجهين كالعلمين ، وأجاز ابن مالك الوجهين في ذلك . ارتشاد الضرب (١٢٣/٣) ، والتسهيل (١٨٠) .

(٣) وذلك إذا كان صفة لما قبله فتحذف التنوين من الموصوف ، والألف من الابن خطأ كما في النداء تقول : « جاءني زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو » بحذف التنوين ، ولا يثبت إلا ضرورة ، كقول الشاعر :

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ كَأَنَّهَا جَلْبَةٌ سَيْفِ مُذَهَبَةٍ

إما إذا كان الابن خبراً ، فيعكس الحكم فينون الخبر عنه ، وتثبت ألف ابن خطأ تقول : زَيْدُ ابْنِ عَمْرٍو . شرح المفصل (٦/٢) ، وشرح التصريح (١٧٠/٢) .

٣٨٩ - يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ (١)

ففي « زيد » الأول الوجهان ويتعين نصب الثاني ، وقد وجه ضم الأول مع نصب الثاني بأن الأول منادى مفرد فيستحق الضم على قاعدة باب النداء ، والثاني إما منادى ثان وحرف النداء محذوف ، وهو مضاف فيتعين نصبه ، وإما مفعول بتقدير : « أعني » ، وإما تابع للأول في المحل .

وأما توجيه الوجه الآخر فهو أن الأول (٢) مضاف لما بعد الثاني ، والثاني مقحم بينهما ، وإذا كان كذلك فالأول مستحق للنصب ، والثاني تابع له على اللفظ ، ومنهم (٣) من وجهه بأن الأول مضاف لمثل ما أضيف له الثاني ، ولكنه حذف من الأول لدلالة الثاني عليه وحينئذ يستحق الأول النصب لإضافته ، والثاني يستحقه للتبعية ، وهذا أقرب مما قبله ، والقول في توجيه ضم العلم الموصوف بـ « ابن »

(١) جزء بيت من الرجز . قائله عبد الله بن رواحة ؓ ديوانه (٩٩) . وهو كاملاً :

يَا زَيْدُ زَيْدُ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَانْزِلِ

خزانة - الأدب (٣٠٢/٢ ، ٣٠٤) ، والدرر (١٥٤/٢) ، وشرح الأشموني (٤٥٤/٢) ، وشرح المفصل (١٠/٢) ، والكتاب (٢٠٦/٢) ، والمقتضب (٢٣٠/٤) ، والهمع (١٢٢/٢) ، ونسب لبعض ولد جرير .

اللغة : زيد : زيد بن أرقم . واليعملات : جمع يعملة ، وهي الناقة القوية الحمولة ، وأضاف زيد إليها ؛ لأنه كان يحدو لها ، ولهذا قال : تطاول الليل عليك فانزل : أي : انزل عن ظهرها واخذ لها فقد تطاول الليل . الذُّبُل : جمع ذابل بمعنى الضامر كُرُجَع جمع راجع . المقاصد النحوية (٢٢١/٤) .

المعنى : يا زيد حادي الناقات القوية الضامرة تطاول الليل ، فانزل عن ظهرها واحد لها .

الشاهد : قوله : « يَا زَيْدُ زَيْدَ » حيث يجوز في « زيد » الأول النصب على أنه مضاف إلى اليعملات كما أضيف زيد إلى عمرو في « زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو » وأقحم « ابن » بينهما على رأي الجمهور - ، أو على أنه مضاف لمحذوف وجعله الشارح أقرب مما قبله ويجوز في « زيد » الضم على أنه منادى مفرد كما جاز أيضاً في « زيد » من « زَيْدُ ابْنِ عَمْرٍو » ، وأما « زيد » الثاني فهو منصوب على التقديرين إما على التبعية أو على حذف حرف النداء ، أو على المفعولية لمحذوف تقديره : أعني ، ومثله : « يَا سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ » ، و « يَا تَيْمُ تَيْمُ عَدِيٍّ » .

(٢) وهو مذهب سيويه . الكتاب (٢٠٦/٢) .

(٣) وهو مذهب المبرد . المقتضب (٢٢٧/٤) ، وقد قال بالمذهيين ، ومذهب الأعلام أن الاسمين ركبا فصارا واحداً ، وفتحتهما فتحة بناء ، وأضيف هذا المركب إلى الاسم الذي بعده كما قالوا : « مَا فَعَلْتُ خَمْسَةَ عَشْرِكَ » ، وذهب الفراء إلى أن الاسمين مضافان إلى الاسم الذي بعدهما ، فإن لم يكونا علمين ، وكان اسم جنس نحو : « يَا رَجُلَ رَجُلٍ الْقَوْمُ فَهُوَ كَالْعَلَمِينَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَمَنْعَهُ الْكُوفِيِّينَ » ، وإن كانا صفتين ، نحو : « يَا صَاحِبَ صَاحِبِ زَيْدٍ » ، و « يَا صَاحِبَ صَاحِبَي » ، فالبصريون على نصبه دون تنوين ، والكوفيون على أنه لا ينتصب إلا منوناً ، تقول : « يَا صَاحِبًا صَاحِبِ زَيْدٍ » ، وأجاز الجمهور وسيويه والكسائي والفراء ، نحو : « يَا زَيْدُ زَيْدِي » ، و « يَا زَيْدُ زَيْدَنَا » . الكتاب (٢٠٥/٢) ، وارتشاف الضرب (١٣٥/٣ - ١٣٦) .

كالقول في توجيه ضم المنادى المكرر ، وأما الفتح فقالوا في توجيهه : إنه كثر النداء على هذا الوجه ، فناسب التخفيف فجاء بالفتح لذلك .

« والابن والابنة » الموصوف بهما العلم واجب نصبهما ، وربما ضما ^(١) إبتاعاً .

والمتجدد تعريفه بالنداء الموصوف يجب نصبه كقوله ﷺ : « يَا عَظِيمًا يُرْجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ » ^(٢) وفي كلام الفراء ^(٣) ما يشعر بأن النصب أرجح ، فإن لم يوصف فالنصب مرجوح ، وما قلناه من وصف المنادى المبني هو الصحيح وفقاً لسيبويه ^(٤) والجمهور ، وقال الأصمعي ^(٥) وبعض الكوفيين :

لا يوصف المنادى ، قال الأصمعي : (لأنني طالعت أشعار العرب ، وكلامها فلم أر منادى موصوفاً) ، قال : (وما ورد مما يوهم أنه وصف للمنادى فهو محمول على القطع إما خبراً لمبتدأ محذوف أو مفعولاً لفعل محذوف ، أو على أنه منادى ثان) ، فالأول نحو :

٣٩٠ - « يَا حَكَمُ الْوَارِثُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ » ^(٦) ، ^(٧)

(١) حكى ذلك الأخفش ، فنقول : « يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو » بإتباع حركة « ابن » لحركة « زيد » كما أتبعنا حركة زيد لحركة ابن ، في : « يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو » . ارتشاف الضرب (١٢٣/٣) .

(٢) الحديث في « كنز العمال » (٤٦٦/٧) برواية : « يا عظيم » ، وينظر : مجمع الزوائد (١٢٨/٣) .

(٣) قال الفراء : (النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها ، يقولون : يا رجلاً كريماً ، أقبل ، فإذا أفردوا رفعوا أكثر ما ينصبون) . شرح التسهيل لابن ماك (٣٩٣/٣) .

(٤) والخليل . الكتاب (٢٠٣/٢ ، ٢٠٩) ، وارتشاف الضرب (١٢١/٣) .

(٥) نسبه أبو حيان إلى الأصمعي وقوم من الكوفيين ، وقال الفارسي : (يجوز ، والقياس أن لا يكون) ،

وقال ابن مالك : (ومنع الأصمعي نعت المبني للنداء ؛ لأنه شبه بالمضمر ، والمضمر لا ينعت ، وما ذهب

إليه مردود بالسماع والقياس أما السماع فشهرته مغنية عن استشهاده ، وأما القياس ؛ فلأن مشابهة المنادى للضمير عارضة ، فمقتضى الدليل ألا تعتبر مطلقاً) وأفاد أن المشبه لا يأخذ بجميع أحكام المشبه به .

ارتشاف الضرب (١٢١/٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٩٣/٣) ، وكذلك رده الرضي في شرح

الكافية (١٣٦/١) . (٦) في الأصل : عبد الحكم .

(٧) من الرجز . قائله رؤية بن العجاج . ديوانه (١١٨) ، وروايته : « من عبد الملك » . ونسب لأبيه ،

وليس في ديوانه . الإنصاف (٦٢٨/٢) ، والخصائص (٣٨٩/٢) ، (٣٣٢/٣) ، وشرح شواهد

المغني للسيوطي (٥٢/١) ، وشرح قطر الندى (٢٠٩) ، وشرح المفصل (٣/٢) ، واللمع في العربية

(١٩٤) ، والمعاني الكبير (٨٧٠) ، والمقتضب (٢٠٨/٤) .

اللغة : يا حكم : هو الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان ، والأرجوزة في مدحه .

المعنى : نداء للحكم

الشاهد : قوله : « يا حكم الوارث » حيث وصف المفرد العلم المنادى المبني ، وهذا الوصف جائز عند =

أي : أنت الوارث ، والثاني كقول الآخر :

٣٩١ - فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى بِأَكْرَمَ مِنْكَ يَا عُمَرَ الْجَوَادَا (١)

وتقديره : أعني الجوادا . والثالث قول الآخر :

٣٩٢ - يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ (٢)

والأصل : يا حكم [يا] (٣) ابن المنذر [٩٣/ب] .

ومال بعض (٤) الناس إلى هذا المذهب ، وعلمه بأن المنادى المبني مشبه للضمير في تعريفه وخطابه وإفراده ، والضمير لا يوصف فكذا المنادى ، وتمسك أصحاب المذهب

= سيبويه والخليل والجمهور ، وجمهور الكوفيين ، ومنعه الأصمعي وقوم من الكوفيين لشبهه بالضمير ، والضمير لا يوصف وخرجوا ذلك على أنه خبر لمبتدأ محذوف ، أي : أنت الوارث ، وعلى الجواز فقد أجاز الكوفيون فتح هذه الصفة لهم اشتراطهم كون الصفة ابنا ، وفتحها على هذا التركيب .
(١) من الوافر . قائله جرير بن عطية . ديوانه (١٣٦) . أوضح المسالك (٢٣/٤) ، والدرر (١٥٣/١) ، وشرح الأشموني (٤٤٧/٢) ، وشرح التصريح (١٦٣/٢) ، ومغني اللبيب (١٩/١) ، ومع الهوامع (١٧٦/١) .

اللغة : كعب بن مامة : الإيادي الذي أثر على نفسه بالماء حتى هلك عطشاً ، وذلك أنه كان في رقعة ، فقل الماء معهم فكان يؤثر بنصيبه . وفي المخطوط : « كعب بن ثامة » وابن سعدي : أوس بن حارثة بن لام الطائي وسعدي أمه عمر : عمر بن عبد العزيز ؓ ، وفي المخطوط : « يا عمرو » .
المعنى : أخبر جرير بأنه لا واحد من هذين الرجلين بأكرم من عمر بن عبد العزيز ؓ . المقاصد النحوية (٢٥٥/٤) .

الشاهد : قوله : « يَا عُمَرَ الْجَوَادَا » ؛ حيث وصف المنادى المفرد العلم المبني ، ومنع ذلك الأصمعي ، وقوم من الكوفيين ، وقدروا هذا الوصف على أنه مفعول به ، أي : أعني الجوادا .

(٢) من الرجز ، لرؤبة بن العجاج . ملحق ديوانه (١٧٢) . ونسب للكذاب الحرماي . أوضح المسالك (٢٢/٤) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٤٧٢/١) ، وشرح الأشموني (٤٤٦/٢) ، وشرح المفصل (٥/٢) ، والمقتضب (٢٣٢/٤) .

اللفظة : سرادق المجد ، أي : العز والعظمة ، والسرادق : ما أحاط بالبناء ، أو كل ما أحاط بشيء ، والجمع سرادقات . المقاصد النحوية (٢١٠/٤) ، واللسان « سردي » .
المعنى : يا حكم قد أحاطك سرادق العز والعظمة .

الشاهد : قوله : « يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ » ؛ حيث يجوز فتح المنادى على الإتيان لحركة ابن أو على التركيب أو على الإضافة وإقحام ابن أقوال ، ويجوز ضمه على الأصل ، وقد وصف المنادى بـ « ابن » ولكن الأصمعي وقومًا من الكوفيين ينكرون هذا الوصف ، ويخرجونه في نحو هذا البيت على أنه منادى ثان قد حذف أداة ندائه ، والأصل : يا حكم يا ابن المنذر ، وعلى رأيهم ، فالرواية مرفوعة ، أي : « يَا حَكَمُ » .
(٣) تكملة يقتضيها السياق . (٤) شرح الأشموني (١٤٢/٣) .

الصحيح بأن « ابناً » في « يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو »^(١) لو لم يكن صفة لم يكن لفتح المنادى وجه .

نداء المنادى المنقوص

وإذا كان المنادى منقوصاً ، فإن كان معرفة ترك تنوينه وفي يائه وجهان ، فتقول : « يا قاضي أو يا قاضٍ »^(٢) ، وإن كان غير معرفة ثبتت ياءه ، وتنوينه نحو : « يا عاصياً تُبْ قبل الموت » فإن لم يبق من المعرفة إلا أصلٌ غيرُ الياء ثبتت إجماعاً ، نحو : « يا مُري »^(٣) وأصله : « يا مُرِّي » بسكون الراء وكسر الهمزة فنقلت حركة الهمزة التي هي العين إلى الراء ، التي هي الفاء فسكنت الهمزة ثم حذفت فصار « مُرياً » فلما دخل عليه التنوين أزال لامه التي هي الياء ، فلما ناديته ذهب التنوين للنداء فوجب رد الياء ؛ لئلا تبقى الكلمة على أصل واحد ، إذ الميم ليست من الأصول .

تنوين المنادى المضموم

والمنادى المضموم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه يجوز أن ينصب^(٤) أيضاً كقوله :

٣٩٣ - ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتْلَكَ الْأَوَاقِي^(٥)

(١) في المخطوط : « ولو لم » بالواو .

(٢) بثبوت الياء في الأول ، كما تقول : « جاء القاضي » وقد حذف التنوين ، فعادت الياء التي حذفت لأجله ، وهذا مذهب الخليل ، والضممة مقدرة على الياء كما تقدر على الألف في يا فتى ، ويجوز حذف الياء والتنوين « يا قاضٍ » ، كما قيل مع الألف واللام في غير النداء : جاء القاضي ، وجاء القاضي . والضممة مقدرة على الياء المحذوفة ، وهذا مذهب يونس . شرح التسهيل لابن مالك (٣٩٥/٣) ، وارتشاف الضرب (١٢٥/٣) . (٣) اسم فاعل من « أرى » ، وهو مبني على الضم في محل نصب ، والضممة مقدرة على الياء . (٤) قال ابن مالك : (وإذا اضطر شاعر إلى تنوين المنادى المضموم جاز بقاء الضمة ، وهو الأكثر ، وجاز نصبه ، وهو الأقيس ؛ لأن البناء استحق بشبه المضمر ، وقد ضعف التنوين ؛ لأن المضمر لا ينون ، ولكنه عارض للضرورة ، فجاز ألا يعتد به) شرح التسهيل (٣٩٦/٣) .

(٥) من الخفيف . نسب إلى المهلهل بن ربيعة . خزانة الأدب (١٦٥/٢) ، والدرر (١٤٩/١) ، وشرح الأشموني (٤٤٨/٢) ، وشرح التصريح (٣٧٠/٢) ، وشرح المفصل (١٠/١٠) ، ولسان العرب (٤٠١/١٥) « وقى » ، والمقتضب (٢١٤/٤) ، وجمع الهوامع (١٧٣/١) .

اللغة : ضرب صدرها : متعجبة من حالي إلى هذه الغاية مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل ، وهو من فعل النساء . يا عدياً : هو اسم مهلهل فقد قيل : إن اسمه عدي بن ربيعة أخو كليب الذي هاج بمقتله حرب البسوس ، وقيل : إن اسمه امرؤ القيس بن ربيعة ، ويروى في الخزانة : يا عدي ، وقتك : من وقى وقاية أي : حفظ ، والأواقى جمع واقية ، وهي الحافظة ، والأصل : الواقى ، =

وقول الآخر :

٣٩٤ - أَعْبَدًا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيثًا أَلُؤْمًا - لَا أَبَا لَكَ - وَاعْتَرَابَا ؟ ^(١)

مما جاء بالضم منونًا قول الآخر :

٣٩٥ - سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ ^(٢)

ويختار سيبويه ^(٣) والخليل

= فأبدلت الواو همزة . المقاصد النحوية (٢١٢/٤ - ٢١٣) .

المعنى : ضربت صدرها متعجبة كعادة النساء ، وقالت : يا عديًّا لقد حفظتك الحواظ .
الشاهد : قوله : « يا عديًّا » ؛ حيث اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المفرد المعرفة فنصبه تشبيهاً بالمضاف ،
ولبعده بالتنوين عن الشبه بالضمير الذي هو سبب البناء ، ويروى : « يا عديي » كما في الخزانة ، فراعى
فيه الأصل ، فنونه بالضم ؛ لأن التنوين شيء عارض .

(١) من الوافر . قائله جرير بن عطية . ديوانه (٦٥٠) . أوضح المسالك (٢٢١/٢) ، وإصلاح المنطق
(٢٢١) ، وخزانة الأدب (١٨٣/٢) ، وشرح الأشموني (٢١٢/١) ، وشرح التصريح (٣٣١/١) ،
(١٧١/٢ ، ٢٨٩) ، والكتاب (٣٣٩/١ ، ٣٤٤) ، ولسان العرب (٥٠٣/١) « شعب » .

اللغة : أعبدًا : الهمزة للنداء ، وقيل : على حذف حرف النداء « يا عبدًا » ، أو هو منصوب على الحال ،
والتقدير : أتفخر عبدًا ، وذلك أنه رآه في حال افتخار واجترأ ، والبيت من قصيدة يهجو بها خالد بن يزيد
الكندي . شُعْبَى : اسم موضع ، وألفه للتأنيث فلا ينصرف . أَلُؤْمًا : الهمزة للاستفهام التوبيخي ، أي :
أتلؤم لؤمًا . لا أبأ لك : معترض بين المعطوف والمعطوف عليه ، ويذكر هذا في المدح والذم ، كما يقال :
لا أم لك ، وقد يذكر في معرض التعجب ودفعًا للعين ، كقولهم : لله ذرُّك ، وقد يذكر بمعنى جدُّ في أمرك
وشمر ؛ لأن من له أب يتكل عليه في بعض شأنه . المقاصد النحوية (٥١ ، ٥٠/٣) .

المعنى : أيا عبدًا حل في شُعْبَى غريثًا أتلؤم لؤمًا وتغترب اغترابًا ؟ أو أنتفخر حالة كونك عبدًا حل في شُعْبَى
غريثًا ، وتلؤم لؤمًا وتغترب اغترابًا .

الشاهد : قوله : « أعبدًا » ؛ حيث اضطر إلى تنوين المنادى المفرد المعرفة - بالقصد فهو نكرة مقصودة ؛
لأنه قصد به خالدًا المهجو - وقد جاء تنوينه بالنصب ، ويجوز التنوين بالضم - أيضًا .

(٢) من الوافر . قائله الأحوص الأنصاري - عبد الله بن محمد - ديوانه (١٨٩) . الإنصاف (٣١١/١) ،
وأوضح المسالك (٢٨/٤) ، وخزانة الأدب (١٥٢ ، ١٥٠/٢) ، (٥٠٧/٦) ، والدرر (١٤٩/١) ،
وشرح الأشموني (٤٤٨/٢) ، والكتاب (٢٠٢/٢) ، ومجالس ثعلب (٩٢ ، ٥٤٢) .

اللغة : يا مطر : مطر : اسم رجل ، وكان دميًّا ، وكانت امرأته من أجمل النساء ، وكانت تريد فراقه
ولا يرضى هو بذلك فأنشد الأحوص هذه القصيدة يصف فيها أحوالهما . المقاصد النحوية (١١٠/١) .
المعنى : سلام الله على من أهواها ، وليس عليك يا مطر السلام .

الشاهد : قوله : « يا مطر » الأولى ، حيث اضطر إلى تنوين المنادى المفرد المعرفة وقد نونه بالضم على أحد
الوجهين الذي ينون عليهما عند الاضطراب ، وقد جاءت « مطر » الثانية على الأصل .

(٣) قال سيبويه : (فلما لحقه التنوين اضطرابًا لم يغير رفعه ، كما لا يغير رفع ما لا ينصرف إذا كان في
موضع رفع ؛ لأن مطرًا وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع ، فكما لا ينتصب ما هو في موضع
=

الضم ، وأبو عمرو ^(١) وعيسى النصب ، وقال ابن مالك ^(٢) والأعلم : إن كان المنادى علمًا ، كالمثال الأول والثالث فاختار مذهب سيويه ، وإن كان اسم جنس ، كالمثال الثاني فاختار مذهب أبي عمرو ، وتظهر ثمرة الخلاف في تابع المقصور ، نحو : « يا مولى كريمًا » فعلى الأول يجوز رفعه ونصبه ، لأنه ^(٣) تابع مبني ، وعلى الثاني يتعين نصبه ؛ لأنه تابع معرب .

نداء ما فيه أل

مسألة : لا يجوز أن تدخل ^(٤) « يا » على ما صدر بـ « أل » إلا في أربع ^(٥) مسائل :
أولاهما : اسم الله تعالى نحو : « يا الله » ^(٦) أجمعوا على ذلك ، ويجوز حينئذ إثبات الألفين وحذفهما والاختصار على الأولى .

الثانية : الجملة المسمى ^(٧) بها ، نحو : « يا المنطلق زيد » ويجري مجرى ذلك

- = رفع كذلك لا ينتصب هذا) . الكتاب (٢٠٢/٢ - ٢٠٣) ، وارتشاف الضرب (١٢٥/٣) .
- (١) ويونس والمبرد والجرمي . الكتاب (٢٠٣/٢) ، والمقتضب (٢١٤/٤) ، وارتشاف الضرب (١٢٥/٣) . وعيسى هو : عيسى بن عمر الثقفي أبو عمرو الخزومي ، إمام في النحو والعربية والقراءة ، صنف في النحو : الإكمال والجامع ، ويقال : إن له نيفًا وسبعين مصنفًا ذهبت كلها ، مات سنة ١٤٩ هـ ، وقيل ١٥٠ هـ . أخبار النحويين البصريين (٤٩ - ٥٠) ، وطبقات النحويين (٤٠ - ٤٥) ، وإنباه الرواة (٣٧٤/٢ ، ٣٧٧) ، وبغية الوعاة (٢٣٧/٢ ، ٢٣٨) .
- (٢) قال ابن مالك : (وعندي أن بناء الضمة راجح في العلم ، والنصب راجح في النكرة المعينة ؛ لأن شبهها بالمضمر أضعف) . شرح التسهيل (٣٩٦/٣) . وينظر شرح الكافية الشافية (١٣٠٣/٣) . والأعلم هو : يوسف بن سليمان النحوي الشنتمري ، كان عالمًا بالعربية واللغة ومعاني الشعر ، ولد في شنتمرية ، وتوفي أشيلية ، له شرح المعلقات ، وشواهد سيويه والحماسة ، ٤٧٦ هـ . بغية الوعاة (٣٥٦/٢) ، والمنجد (٣٩٢) . (٣) تكملة يقتضيها السياق
- (٤) في المخطوط : والأفضل ما أثبت . (٥) في الأصل : « أربعة » .
- (٦) بقطع الهمزة ووصلها ، وإثبات الألفين - ألف يا ، وألف الله - وبحذفهما تقول : « يالله » ، وإثبات الأولى « يا لله » . قال سيويه : (واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتة ، إلا أنهم قد قالوا : يا الله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف ... وكأن الاسم والله أعلم إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلقًا منها . فهذا - أيضًا - مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف) الكتاب (١٩٥/٢) . فقد جعل سيويه علة لحاق الألف واللام بلفظ الجلالة في النداء أنهما صاروا بمنزلة الحرف الأصل ؛ لأنهما عوض عن همزته ؛ إذ الأصل « إله » ولأنهما لا يفارقانه بخلاف « أل » التي في الرجل ونحوه . (٧) الكتاب (٣٣٣/٣) .

الموصول ^(١) المسمى به ، نحو : « يا الذي قام أبوه » .

الثالثة : اسم الجنس المشبه به نحو : « يا الخليفة هيبه » ^(٢) .

الرابعة : ضرورة الشعر ، كقول الشاعر :

٣٩٦ - عَبَّاسُ يَا الْمَلِكُ الْمُتَوَجُّعَ وَالَّذِي عَرَفْتُ لَهُ يَتَّ الْعَلَا عَدْنَانُ ^(٣)

الاستغاثة

فصل : إذا كان المنادى مستغاثاً به جرته بـ « لام » مفتوحة ، مثل : « يا لله » ولو عطف وكُرت « يا » لجر الثاني بـ « لام » مفتوحة أيضاً ، مثل قول الشاعر :

٣٩٧ - يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأُمْتَالِ قَوْمِي لِأُنَاسٍ عُتُوهُمْ فِي أَرْضِي ^(٤)

(١) أنكره سيبويه ؛ لأنه مع صلته بمنزلة اسم واحد فيه الألف واللام . وقاسه المبرد على الجمل المسمى بما ، وقال : ابن مالك : (وهو قياس صحيح) . الكتاب (٣٣٣/٣) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٩٨/٣) ، وارتشاف الضرب (١٢٧/٣ ، ١٢٨) ، والانتصار لسيبويه على المبرد (٢٠٨) ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (١٤٦/٣) .

(٢) ويا الأسد شدة ، وقد أجاز ذلك ابن سعدان ، وقال ابن مالك : (وهو - أيضاً - قياس صحيح ؛ لأن تقديره : يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة ، فحسن لتقدير دخول « يا » على غير الألف واللام) . شرح التسهيل لابن مالك (٣٩٨/٣)

(٣) من الكامل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٣٢/٤) ، والدرر (١٥٢/١) ، وشرح الأشموني (٤٤٩/٢) ، وشرح التصريح (١٧٣/٢) ، والمقاصد النحوية (٢٤٥/٤) ، وجمع الهوامع (١٧٤/١) .
اللفظ : المتوج : الذي على رأسه تاج . وعدنان : أبو العرب ، وجميع العرب من عدنان ، وقحطان ، فمن قحطان سبأ وحضرموت ، ومن عدنان ربيعة ومضر . المقاصد النحوية (٢٤٥/٤) .
المعنى : لقد عرفت لك يا عباس عدنان الشرف والمجد .

الشاهد : قوله : « يا الملك » ؛ حيث لحقت « أل » المنادى للضرورة الشعرية ، وقد أجاز ذلك البغداديون في النثر ، وأجازه الكوفيون مطلقاً محتجين بالقياس والسماع ، أما القياس فقد جاز « يا الله » بالإجماع ، فيجوز : يا الرجل قياساً عليه ، وأما السماع ، فقد أنشدوا :

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَا
إِيَّاكُمَا أَنْ تُكَيِّبَانَا شَرًّا [السريع]

وهذا لا ضرورة فيه ؛ لتمكن قائله من أن يقول : فيا غلامان اللذان فرا ، وأجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ . شرح التسهيل لابن مالك (٣٩٨/٣ - ٣٩٩) ، وشرح التصريح (١٧٣/٢) .

(٤) من الخفيف قائله مجهول . أوضح المسالك (٤٦/٤) ، وشرح الأشموني (٤٦٢/٢) ، وشرح التصريح (١٨١/٢) ، وشرح قطر الندى (٢١٨) ، والمقاصد النحوية (٢٥٦/٤) .

اللفظ : عنوهم : من عتا يعتو إذا استكبر . المقاصد النحوية (٢٥٦/٤) .

المعنى : ادعوا قومي وأمنالهم للاستغاثة بهم على قوم عظم كبرهم وزاد . شرح شواهد القطر للهاشمي (٥٧) .

والوجه في فتح هذه اللام أن المستغاث به ، كالضمير في تعريفه وخطابه ، واللام مع الضمير تفتح فكذا هذه ، أما لو عطفت ولم تكرر « يا » للتعجب لكسرت اللام الثانية ، كقول الشاعر :

٣٩٨ - يَكْبِكُ نَاءٍ بِقَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبٌ يَا لِلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ ^(١)

كما تكسر لام المتعجب منه غير المصحوبة بـ « يا » كالتي في عجز هذه البيت ، وكما تكسر لام المستغاث له أو منه ، كالتي في عجز البيت الأول . وربما عوض عن هذه اللام [أ/٩٤] « من » مثل : « يا لله من زيد » .

ويجوز حذف المستغاث ^(٢) من أجله إن اتضح المعنى .

وهل لام الاستغاثة زائدة ، فلا تتعلق بشيء ، أو متعلقة بحرف النداء ؛ لنيابته عن الفعل ، أو بالفعل الملاحظ - وهذا الأخير مذهب سيويه ^(٣) - ؟ : أقوال . وعلامة جر المستغاث إما كسرة في مثل : « يا لله » أو فتحة في مثل : « يا لأحمد » أو ياء في مثل : « للزَّيْدِينَ » و « يا للمسلمين » كما في غير باب المستغاث ، ولا يمتنع دخول « يا » على ما صدر به « أل » هنا كما امتنع في باب النداء لحيلولة لام الاستغاثة بينهما . ويجوز أن يحذف المستغاث به فيلي « يا » المستغاث من أجله وتبقى لامه ^(٤) على ما كان لها من الكسر ^(٥) .

= الشاهد : قوله : « يا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي » ؛ حيث جر المستغاث به بـ « لام » مفتوحة في الأول ، وكذلك في الثاني لعطفه على الأول وتكرار النداء .

(١) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (٤٨/٤) ، وخزانة الأدب (١٥٤/٢) ، والدرر (١٥٥/١) وشرح الأشموني (٤٦٢/٢) ، وشرح التصريح (١٨١/٢) ، ولسان العرب (١٢ / ٥٦١) ، والمقتضب (٢٥٦/٤) ، وهمع الهوامع (١٨٠/١) .

اللغة : يَكْبِكُ : يَكْبِكُ عَلَيْكَ ، يقال : بَكَيْتَ زَيْدًا ، أي على زيد ، وأَبَكَيْتَهُ إِذَا صَنَعْتَ بِهِ مَا يَكْبِكُهُ . نَاءٍ : من نَأَى يَنَأَى إِذَا بَعُدَ . مُغْتَرِبٌ : غَرِيبٌ . الكُهُولُ : جمع كَهْلٍ ، وهو من جاوز الثلاثين ، وقيل : الأربعين . والشُّبَّانُ : جمع شاب .

المعنى : يا هذا المخاطب إذا مت في غربة بكاك النَّائِي الغريب مثلك في الاغتراب ، فإذا ورد نعيك أقرباءك وبني عمك سرورًا بموتك ، فتعجب من هذا وتستغيث يا للكُهُولِ وللشُّبَّانِ لهذا العجب العظيم ، ويحتمل أن يكون قد مات بوطنه . المقاصد النحوية (٢٥٧/٤) .

الشاهد : قوله : « وَلِلشُّبَّانِ » ، حيث كسر لام المستغاث به لكونه معطوفًا ولم تتكرر معه « يا » . (٢) نحو : « يَا لِلَّهِ » و « يَا لِلْمُسْلِمِينَ » إذا علم المستغاث له .

(٣) اختيار ابن خروف أنها زائدة ، فلا تتعلق بشيء ومذهب ابن جني أنه تتعلق بحرف النداء ، ومذهب سيويه أنها تتعلق بفعل النداء . الكتاب (٢١٧/٢) ، وارتشاف الضرب (١٤٠/٣) .

(٤) في الأصل : « لانه » .

(٥) وذلك نحو قول الشاعر :

وإذا ولي « يا » اسم لا ينادى به إلا مجازاً^(١) جاز أن يكون المستغاث به محذوفاً ؛ فيكون هذا المستغاث له فتكسر لامه ، وأن يكون هذا هو المستغاث به على سبيل العجب فتفتح لامه ، كقولهم إذا تعجبوا من كثرة الماء أو كثرة الغنائم : « يَا لَلْمَاءِ »^(٢) أو « يَا لَلْغَنَائِمِ » . وربما كان المستغاث به مستغاثاً من أجله تقريباً وتوبيخاً ، فتقول : « يَا لَزَيْدٍ لَزَيْدٍ » فكأنك تستغيث به منه ، ويجوز أن تحذف لام الاستغاثة ويعوض عنها الألف في آخر المستغاث ، كقول الشاعر :

٣٩٩ - يَا زَيْدًا لَامِلٍ نَيْلٍ عِزٍّ وَغَنَى بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ^(٣)

وربما حذفت اللام في التعجب من غير تعويض ألف عنها ، كقول الشاعر :

٤٠٠ - أَلَا يَا قَوْمَ لَلْعَجَبِ الْعَجِيبِ وَلِلْعَفْلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ^(٤)

أسماء ملازمة للنداء

مسألة : من الأسماء ما لا يستعمل إلا منادى ، وهو أنواع :

- = يَا لِلنَّاسِ أَبْهَؤُا إِلَّا مُشَابِرَةً عَلَى التَّوَعُّلِ فِي بَغْيٍ وَغَدَوَانٍ
- والتقدير : يا لقومي لأناس . (١) في الأصل : « . إلا مجاثناً » .
- (٢) أي : تعال يا ماء ، فإنه من أيامك وزمانك ، ومثله : « يَا لَلْعَجَبِ » أي : تعال يا عجب ، ويا للدواهي ، أي : تعالين ، فإنه لا يستكر لكن . الكتاب (٢١٧/٢) .
- (٣) من الخفيف . قائله مجهول . أوضح المسالك (٤٩/٤) ، والجنبي الداني (١٧٧) ، وشرح الأشموني (٣٦٣/٢) ، وشرح التصريح (١٨١/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٧٩١/٢) ومغني اللبيب (٣٧١/٢) .
- اللغة : يا يزيدا : في المخطوط يا زيدا . لآمل : اسم فاعل من الأمل ، وهو الرجاء . والفاقة : الفقر . والهوان : الذل والصغار . المقاصد النحوية (٢٦٢/٤) .
- المعنى : يا يزيدا لمن يرجو الوصول إلى عز وغنى بعد الهوان والفقر .
- الشاهد : قوله : « يا يزيدا » ، حيث حذفت لام المستغاث به ، وعوض عنها الألف .
- (٤) من الوافر . قائله مجهول . أوضح المسالك (٥٠/٤) ، وشرح الأشموني (٤٦٣/٢) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٥٩٠) ، وشرح التصريح (١٨١/٢) ، والمقاصد النحوية (٢٦٣/٤) .
- اللغة : الغفلات : جمع غفلة ، يقال : غفل عن الشيء يغفل غفولاً ، وغفلة : سها عنه وتركه . الأريب : العالم بالأمور وكذلك الأرب . اللسان « غفل » . المقاصد النحوية (٢٦٣/٤) .
- المعنى : ألا لقوم العجب العجيب من الغفلات تحدث للعالم بالأمور المجرب لها .
- الشاهد : قوله : « يا قَوْمِ » ح حيث حذفت لام المستغاث به ، والألف التي تعاقبها ، فقد صار للمستغاث ثلاث صور : هذه هي إحداهن ، والثانية : هي التعويض عن اللام بالألف ، فتقول في هذا المثال : يا قوما ، والثالثة : هي الأصل ، تقول : يا « لَقَوْمِ » .

النوع الأول : « فُلٌ وفُلَّةٌ » بمعنى : « رجل وامرأة » ، وقال ابن مالك ^(١) وجماعة بمعنى : « زيد ، وهند » مثلاً ، ورد بأن ذلك بمعنى : « فلان وفلانة » فإن قلت : فقد قال الشاعر :

٤٠١ - في لجة أمسك فلاناً عن فُلٍ ^(٢)

فقد استعمل « فل » في غير النداء ؟

قلت : أجيب عنه بوجهين :

أحدهما : أن « فُلٌ » هذا ليس هو المختص بالنداء ، وإنما هو مختصر « فلان » وهذا يجوز استعماله في غير النداء .

ثانيهما : أنه هو المختص بالنداء ، ولكنه استعمل في غيره للضرورة .

النوع الثاني : « لُؤْمَانٌ » لعظيم اللؤم ، و « تَوْمَانٌ » - بفتح أوله وسكون ثانيه وهو الواو - لكثير النوم ، و « مَكْرَمَانٌ ، وَمَلَأْمَانٌ وَمَلَأْمٌ » ^(٣) وربما استعملت هذه الثلاثة الأخيرة في غير النداء ، فقل : « رجل مَكْرَمَان ، وَمَلَأْمَان ، وامرأة مَلَأْمَانة » .

النوع الثالث : ما كان على وزن « فَعَالٍ » بفتح أوله وكسر آخره سبباً للمؤنث ، مثل : « يا خَبَاثِ وَيَا فَجَارِ » ومثله قول عمر رضي الله عنه للأمة التي خمرت رأسها ، أي :

(١) ابن مالك ، والأستاذ أبو علي الشلوين ، وابن عصفور ، وابن العليج ، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان ، وفلانة ثم رخماً . شرح التسهيل لابن مالك (٤١٩/٣) ، والشرح الكبير لابن عصفور (١٠٦/٢) ، وارتشاف الضرب (١٤٩/٣) .

(٢) من الرجز . نسب لأبي النجم بن العجلي - الفضل بن قدامة . أوضح المسالك (٤٣/٤) ، وجمهرة اللغة (٤٠٧) ، والدرر (١٥٤/١) ، وشرح الأشموني (٤٦٠/٢) ، وشرح التصريح (١٨٠/٢) ، وشرح المفصل (٤٨/١) ، (١١٩/٥) ، والكتاب (٢٤٨/٢) ، (٤٥٢/٣) ، والمقتضب (٢٣٨/٤) ، وهمع الهوامع (١٧٧/١) .

اللغة : في لجة : اللجة - بفتح اللام - اختلاط الأصوات في الحرب - واللجة - بالضم - معظم الماء ، والمراد ههنا الأول عن فل : عن فلان ، وفلان كناية عن أسماء الأعلام ، نحو : زيد ، وعمرو كما أن هناء كناية عن النكرات .

المعنى : شبه مزاحمة الإبل ومدافعة بعضها بعضاً ، فيقال : أمسك فلاناً عن فلان ، أي : احجز بينهم ، وخص الشيوخ ؛ لأن الشباب فيهم التسرع إلى القتال .

الشاهد : قوله : « عن فُلٍ » ؛ حيث جر فُلٍ لخروجه عن الاختصاص بالنداء للضرورة ، أو هو مختصر فلان ، وليس « فل » المختص بالنداء .

(٣) « مكرمان » من الكرم ، وهو نقيض قولك « ملأمان » من اللؤم . اللسان « كرم » .

غطته بالخمار : « أَتَشَبَّهَيْنِ بِالْحَرَائِرِ يَا لَكَاع » ^(١) .

فإن قلت فقد جاء « لكاع » في غير النداء ، كقول الشاعر :

٤٠٢ - أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتِ قَعِيدَتُهُ لَكَاع ^(٢)

قلت : قد أجيب عنه بوجهين :

أحدهما : أنه جاء كذلك للضرورة [٩٤/ب] .

وثانيهما : أنه منادى محكي وحرف النداء محذوف ، وتقدير الكلام : « قعيدته يقال لها « يا لكاع » وينقاس « فَعَالٍ » هذا و « فَعَالٍ » بمعنى الأمر ، نحو : « ذَرَاكَ » من كل فعل ثلاثي ^(٣) ، تام ، متصرف وخرج ، نحو : « دحرج ، وأكرم ، وكان ، ونعم ، وبئس » فلا يبنى منه شيء منهما ، وعلى هذا ف « دراك » شاذ ؛ إذ هو من « أدرك » وهو مزيد قال المبرد ^(٤) : (البابان سماعيان)

(١) الغرة المخفية (٥٤٦/٣) .

(٢) من الوافر . قائله الخطيئة - جرول بن أوس - ملحق ديوانه (١٥٦) ، ونسب لأبي الغريب النصري . أوضح المسالك (٤٥/٤) ، وخزانة الأدب (٤٠٤/٢ - ٤٠٥) ، والدرر (١٥٤ - ٥٥/١) ، وشرح التصريح (١٨٠/٢) وشرح المفصل (٥٧/٤) ، ولسان العرب (٣٢٣/٨) « لكع » ، والمقتضب (٢٣٨/٤) ، وجمع الهوامع (٨٢/١ ، ١٧٨) .

اللفظة : أطوف : من طَوَّفَ تطويفاً ، وتطوَّافاً أي : أكثر من الدوران والطواف . ويروى : أطرد ، وهو مثل أطوف ، ويروى : كذلك : أجول . آوى : من أوى إلى منزلة يأوى أوى ، وفي المخطوط : « آتى » . قعيدته : قعيدة الرجل : امرأته ، وقعيدة : الذي يصاحبه وجمعها : قعائد . لكاع : يقال للرجل : لكع ، وللمرأة : لكاع ، وهو اللثيم أو الوسخ أو الخبيث . المقاصد النحوية (٤٧٣/١ - ٤٧٤) .

المعنى : أكثر من الدوران والطواف في البلاد ، ثم أرجع فأوى إلى بيت قعيدته امرأة خبيثة لثيمة . الشاهد : قوله : « لكاع » ؛ حيث جاء « لكاع » في غير النداء ، وقد خرج على أنه ضرورة ، أو هو منادى ، وحرف النداء محذوف كما أوضح الشارح ، وعليه فلا يجوز جاءتني « لكاع » مثلاً إلى على أن تجعل « لكاع » علماً لأمرأة ، وفي البيت شاهد آخر ، وهو وصل « ما » المصدرية الظرفية بالفعل المضارع المثبت ، وهو قليل ، والأكثر أن توصل بالماضي أو المضارع المنفي ب « لم » نحو : « لا أصبحك ما لم تضرب زيداً » . المقاصد النحوية (٤٧٥/١) .

(٣) في المخطوط : « ثلاثي مجرد » ، والأفضل ما أثبت وفيه : « خرج » مكان : (دحرج) .

(٤) قال أبو حيان في الارتشاف (١٥١/٣) : (وأما « فَعَالٍ » فنحو : يا فَسَاقٍ ، يا خَبَاثٍ ، يا فَبْجَارٍ) ومذهب سيبويه والمبرد أنه ينقاس ذلك في (فَعَلٍ وَفَعَالٍ) وقال في موضع آخر (١٩٨/٣) : بعد أن عرض (فعال) التي للأمر : (وذهب المبرد إلى أنه لا ينقاس شيء من الثلاثي ولا غيره على وزن فَعَالٍ فلا تقول : « قَعَادٍ ولا ضَرَابٍ » تريد اقعد ، واضرب) وقال ابن هشام : (والمبرد لا يقيس فيهما) . أوضح المسالك (٤٦/٤) .

ومن العلماء ^(١) من قال : الخلاف في كون « فعال » سماعيًا أو قياسيًا إنما هو في الذي بمعنى الأمر ، وأما الذي هو سبب للمؤنث فمقيس اتفاقًا ، وفي الارتشاف لأبي حيان في باب ما لا ينصرف ^(٢) « قال بعضهم : لا يقاس فلا يقال : « قَبَاح » قياسًا على « فَسَاقٍ » ولعل هذا الذي في الارتشاف يرجح الطريقة الأولى .

النوع الرابع : ما كان على وزن « فَعَلَ » بضم أوله وفتح ثانيه سببًا للمذكر ، نحو : « غُدِرَ ، وَفُسِقَ » وليس بمقيس خلافًا لابن ^(٣) عصفور .

المنادى المضاف لياء المتكلم

مسألة : في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم إذا كان الاسم المنادى معتلاً غير مشبه للصحيح كـ « قاض وفتى » أو مثني أو مجموعاً على حدّ المثني ، فليس في ياء الإضافة إلا ثبوتها مفتوحة مثل : « يا قاضي ، يا فتاي » ^(٤) يا زيدي ، يا مسلمي » إلا إن كان آخر المعتل ياء مشددة ، كقوله تعالى حكاية : ﴿ يَبْنِيْ أَقْمِرَ الصُّلُوْةَ ﴾ [لقمان : ١٧] ^(٥) فإن ياء الإضافة محذوفة يستغنى عنها بكسرة ما قبلها ، وقد جاء الفتح أيضاً وبه قرأ عاصم ^(٦) ووجهه : أن ياء الإضافة قلبت ألفاً ، ففتح ما قبلها ثم

(١) قال السيوطي في الهمع (١٧٨/١) : (وينقاس فعال في السبب بلا خلاف ، وفي الأمر وفقاً لسيوريه وخلافاً للمبرد) .

(٢) قال أبو حيان : (وقال بعضهم : لا يقاس عليه ، فلا يقال : يا قَبَاحٍ قياسًا على يا فَسَاقٍ) . الارتشاف (٤٣٦/١) وقال في موضع آخر في الارتشاف (٥١/٣) : (ولا نعلم خلافًا في اقتياس فعال ، فتقول : يا لَامَ ، يا نَجَاسٍ ، يا قَذَارٍ بمعنى : « لئيمة ، ونجسة ، وقذرة ») وعلى هذا فأبو حيان يقول بعدم وجود خلاف في قياس « فعال » سببًا للمؤنث غير قول البعض الذي ذكره .

(٣) شرح الجمل الكبير (١٠٧/٢) . (٤) في الأصل : « يا فتى » .

(٥) و « بني » تصغير ابن ، وأصله « بَنُو » ، وعند تصغيره تحذف ألف الوصل فتد اللام فتصير « بُنَيُّو » فتقلب الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء ، والسابق منهما ساكن ، وتدغم الياء في الياء ، أقبل أصله الياء وعليه فلا قلب . حاشية الصبان (١٥٦/٣) وقد قرأ غير عاصم بالكسر مع تشديد الياء ، وقرأ عاصم بالفتح ، وفيه لغة ثالثة وهي إسكان الياء مخففة ، ووجهه أنه حذف ياء المتكلم ، ثم استثقلت الياء المشددة المكسورة فحذفت الياء الثانية التي هي لام الكلمة ، وأبقيت الأولى ، وهي ياء التصغير ساكنة ، وبهذه اللغة قرأ ابن كثير في قوله تعالى : ﴿ يَبْنِيْ لَا تُشْرِكْ ﴾ [لقمان : ١٣] حاشية الصبان (١٥٦/٣) ، والإتحاف (٣٦٢/٢) ، والنشر في القراءات العشر (٢٨٩/٢) ، والبحر المحيط (٢٢٧/٥) ، (١٨٢/٧) . (٦) عاصم هو : عاصم بن بهدلة أبي النُّجود أبي بكر الأسدي مولا هم الكافي ، شيخ الإقراء بالكوفة ، وأحد القراء السبعة ، من التابعين ، كان لا يبصر ، توفي سنة (١٢٧) ، وقيل (١٢٨) ، وقيل غير ذلك . غاية النهاية (٣٤٦/١ ، ٣٤٩) .

حذفت استغناء بالفتحة ، وقيل ^(١) : بل حذفت أولى الياءات ثم أدغمت الثانية في ياء الإضافة ، ففتحت لذلك ، إذ القاعدة في ياء الإضافة الفتح إذا أدغم فيها ما قبلها ، وإن كان وصفاً بمعنى الحال أو الاستقبال ، مثل : « يا ضاريي ، يا مكرمي » فلا حذف في ياء الإضافة ، بل تثبت إما ساكنة أو مفتوحة « والوجهان إما لغتان ^(٢) أو السكون تخفيف . فإن كان المنادى المضاف غير ما تقدم ، وغير « أب ، وأم » جاز فيه ست لغات : الأولى : حذف الياء ، والاستغناء بالكسرة ، نحو قوله تعالى : ﴿ يَبْعَادُونَ ﴾ [الزمر: ١٦] .

الثانية : بقاء الياء ساكنة ، كقوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِي لَا حَوْفٌ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾ [الزخرف: ٦٨] .

الثالثة : إثباتها مفتوحة ، كقوله تعالى : ﴿ قُلْ يَبْعَادِي الَّذِينَ أَتَرَفُوا ﴾ [الزمر: ٥٦] ^(٣) في قراءة بعض السبعة .

الرابعة : قلب الكسرة فتحة ، والياء ألفاً وبقاؤها ، كقوله تعالى حكاية : ﴿ يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا فَرَطْتُ ﴾ [الزمر: ٥٦] وأصله : « يا حسرتي » فعمل فيها ما تقدم .

الخامسة : حذف الألف ، والاستغناء عنها بالفتحة ، كقول الشاعر :

٤٠٣ - وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي يَلْهَفُ وَلَا يَلِيْتُ وَلَا لَوَائِي ^(٤)

(١) والياء الأولى هي ياء التصغير فحذفت ، وأدغمت ياء المتكلم في لام الكلمة ، وفتحت لام الإضافة ؛ لأن أصلها الفتح كما في يدي وعلى القول بأن أصلها السكون يوجه الفتح بأنه احتيج للتحريك ؛ لئلا يلتقي ساكنان والفتح أخف الحركات . حاشية الصبان (١٥٦/٣) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢٨١/٣) .

(٣) وقد قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وأبو جعفر بالفتح ، والباقون بالسكون . الإتحاف (٤٣٠/٢) ، والنشر (٣٦٤/٢) .

(٤) من الوافر . قائله مجهول . الإنصاف (٣٩٠/١) ، وأوضح المسالك (٣٧/٤) ، وخزانة الأدب (١٣١/١) ، والخصائص (١٣٥/٣٠) ، وشرح الأشموني (٣٣٢/٢) ، ولسان العرب (٣٢١/٩) (لهف) ، والممتع في التصريف (٦٢٢/٢) .

اللغة : بلهف : من لهف يلهف لهفاً : إذا تحسر . بليت : ولا بقولي ليت ، التي تفيد التمني . ولا لو أني : ولا بقولي لو أني فعلت ، أو لو أني تركت .

المعنى : الأمر الذي فات لا يعود بكلمة التلهف ، ولا بكلمة التمني ، ولا بكلمة لو . المقاصد النحوية (٢٤٨/٤ - ٢٤٩) . الشاهد : قوله : « يَلْهَفُ » ؛ حيث حذفت الألف منه ، واكتفى بالفتحة عنها ، والأصل « لهفا » ، وهذه الألف منقلبة عن ياء المتكلم بعد قلب الكسرة التي قبلها فتحة ، والأصل : « يَا لَهْفَى » فحذف حرف النداء ، ثم قلبت الكسرة فتحة ، فقلبت الياء ألفاً ، ثم حذفت ، واجتزأ عنها بالفتحة .

أى : بقولى : يا لهف .

السادسة : حذف الاء والاستغناء بنية الإضافة فيضم ما قبلها ، وهذه اللغة هي أقل اللغات الست ، ولا تكون إلا في ما كثر نداءؤه مضافاً ، كقول بعضهم ^(١) : « يا أم لا تفعلي » [أ/٩٥] وعليه قراءة من قرأ : ﴿ رَبِّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ [يوسف : ٣٣] ^(٢) أي : يا رب وأما فصيحها فالأولى ثم الثانية وهلم جرّاً ، ولك في الكل زيادة هاء السكت وقفّاً ، فإن كان المندى المضاف « أباً أو أمّاً » جازت فيه هذه الست لغات وأربع آخر : أولاهـا وثانيتهـا وثالثتهـا : التعويض عن ياء الإضافة تاء مكسورة أو مفتوحة أو مضمومة والأولى أكثرها ، ولذا قرأ بها السبعة في : ﴿ يَتَأَبَّتْ ﴾ [يوسف : ٤] ^(٣) إلا ابن عامر فقرأه بالفتح ، وهو الأقيس : لكون التاء عوضاً عن ياء مفتوحة في إحدى اللغتين ، وأما الضم فضعيف لمنع بعض ^(٤) الناس إياه ، وإن كان قد قرئ شذوذاً .

الرابعة : الجمع بين تاء وألف ، وهما معاً عوض عن الاء ، نحو : « يا أبنا ، ويا أمنا » ولا تختص هذه بالضرورة خلافاً لبعضهم ^(٥) ، ولا يجوز الجمع بين التاء والياء ؛ لأنه

(١) حكاه يونس عن بعض العرب . شرح الكافية الشافية (١٣٢٣/٣) ، والأشموني بحاشية الصبان (١٥٦/٣) .

(٢) والقراءة لم أعثر عليها ، وقرئ شاذاً ﴿ رَبِّ أَحْكَمْ ﴾ [الأنبياء : ١١٢] . أي : « يارب » . إعراب القراءات الشواذ (١٢١/٢ ، ١٢٢) ، ومختصر شواذ ابن خالويه (٩٣) ، والمحتسب (٦٩/٢) ، والنشر (١٩٥/٢) ، والإتحاف (٢٦٨/٢) .

(٣) وقد قرأ ابن عامر من السبعة بفتح التاء والباقون بكسر التاء ، وقد قرأ مع ابن عامر بالفتح أبو جعفر من العشرة . الإتحاف (٢٣٧/٢) والنشر في القراءات العشر (٢٩٣/٢) ، والبحر المحيط (٢٨٠/٥) (٤) أجازته القراء وأبو جعفر النحاس ، ومنعه الزجاج . ارتشاف الضرب (١٣٧/٣) ، وقد قرئ به شذوذاً . الكشف (٤٢٥/٢) جاء فيه : « قرئ بالحركات الثلاث ، أما من ضم فقد رأى اسماً في آخره تاء تأنيث ، فأجراه مجرى الأسماء المؤنثة بالتاء ، فقال : « يا أبث »

(٥) كابن مالك حيث جعل الجمع بين التاء والألف المنقلبة عن الاء ضرورة معبراً عن ذلك بالجمع بين التاء والياء مراعيّاً أصل الألف ، قال : (فجعلوا التاء عوضاً من الاء ، ولذلك لم يجتمعا إلا في الضرورة) كقول الشاعر : [المتقارب] :

فَيَا أَبَتَا لَا تَزَلْ عِنْدَنَا فَإِنَّا نَخَافُ بِأَنْ تُخْتَزَمَ [أي : تهلك]

ومثله [الطويل] :

أَيَا أَبَتَا لَا زِلْتَ فَيُنَا فَيُنَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ غَائِبَا .

شرح التسهيل (٤٠٦/٣ - ٤٠٧) ، وقد جعل ابن مالك هذه الألف هي الألف التي توصل بآخر

جمع بين العوض والمعوض عنه ، وأما في الضرورة ^(١) فجائز .

ويجوز إبدال هذه « التاء » في الوقف والخط « شاء » ^(٢) ، وهذا الإبدال دليل على أنها للتأنيث ، وقد جاء الإبدال وتركه في السبعة ، ولو استعملت « الأب والأم » المضافين إلى ياء المتكلم في غير النداء لم تعوض عن الياء تاء ، فلا تقول : « جاء أبْتُ ولا رأيت أُمْتُ » فلو كان المنادى مضافاً لمضاف للياء ، فالياء ثابتة لا غير ، وهل تفتح أو تسكن ؟ اللغتان المتقدمتان في أول المسألة ، نحو : « يا ابن أخي ، ويا ابن خالي » فأما « ابن عمِّ ، وابن أُمِّ » ففيهما لغات خمس :

أولاهما : ثبوت الياء ساكنة . ثانيتهما : ثبوتها مفتوحة . ثالثها : حذفها والاستغناء بالكسرة ، وبها قرأ من السبعة الشامي والكوفي إلا حفصاً ^(٣) .

رابعها : قلب الكسرة فتحة ، والياء ألفاً وبقاؤها .

خامستها : حذف الألف والاستغناء بالفتحة وبهذه قرأ باقي السبعة ^(٤) وجازت هذه اللغة هنا عند ابن الحاجب ^(٥) وطائفة ، ولم تجز عندهم في المضاف لياء المتكلم في اللغة المشهورة ؛ لأن هذا لما ثقل بالتركيب ناسبه التخفيف بخلاف ذلك ، وقال

= المنادى إذا كان بعيداً أو مستغاثاً به أو مندوباً ، وليست بدلاً من ياء المتكلم . شرح الكافية لابن مالك (١٣٢٧/٣ - ١٣٢٨) ، ومن ذلك أيضاً قول الشاعر [الرجز] :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنْ أُنَاكَ يَا أَبَتَا عِلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

(١) كالبيت الثاني فقد روى :

أَيَا أَبَتِي لَا زِلْتُ فَيْتَا فَيْتَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتُ عَائِشَا

شرح الأشموني بحاشية الصبان (١٥٨/٣) .

(٢) جمهور البصريين يبدلون في الوقف ، وحجتهم أنها تشبه ياء صياقلة ، والفراء يقف عليها بالتاء ، وحجته أنها عوض من حرف لا يتغير وقفاً ، وقد قرأ أبو عمرو من البصريين بالتاء ، وكذلك نافع ، وقرأ ابن كثير وابن عامر بالهاء ، وكذلك قرأ أبو جعفر ويعقوب من العشرة بالهاء - أيضاً - ورسمت في المصحف بالتاء ، ويجوز رسمها بالهاء الإتحاف (١٣٩/٢) ، والنشر (٢٧٢/٢) ، والبيان (٤٨/٢) ، وشرح التصريح (١٧٩/٢) .

(٣) الشامي هو : عبد الله بن عامر الشامي والكوفي يشمل حمزة والكسائي ، واستثنى الشارح من لفظ الكوفي حفصاً ، وهو أحد رواة عاصم الكوفي ، وقد قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي من السبعة بكسر الميم وخلف وأبو بكر من العشرة ، وقرأ الباقر بالفتح . الإتحاف (٢٥٥/٢) ، والنشر (٢٧٢/٢) ، والبحر المحيط (٣٩٤/٤) . وقد سبقت ترجمة المذكورين (١٠٦ ، ١٢١ ، ١٣٣ ، ١٧٧) .

(٤) قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وحفص عن عاصم . السبعة (٢٩٥) ، والإتحاف (٦٤٦٣/٢) .

(٥) قال ابن الحاجب : (وقالوا : يا ابن أم ويا ابن عمر) ، وأجاز ذلك الرضي ، وعلل بما علل به الشارح . شرح الكافية للرضي (١٤٧/١ ، ١٤٨ ، ٢٩٣) .

بعض النحاة^(١) : إن الفتح في « يا ابن أمّ ، ويا ابن عمّ » سببه التركيب المزجي ؛ لأن الياء قلبت ألفاً ، ثم قال : « ولا يكادون يثبتون الياء ولا الألف إلا في الضرورة »^(٢) .

تابع المنادى

فصل : في تابع المنادى .

اعلم أن تابع المنادى المبني على أربعة أقسام :

قسم يجب نصبه ، وقسم يجب رفعه ، وقسم يجوز رفعه ونصبه ، وقسم يعطى في حال تبعيته ما يعطاه لو كان منادى مستقلاً .

قسم يجب نصبه

فالأول : يكون نعتاً ، أو توكيداً ، أو بياناً ، وهو مضاف غير مصحوب بـ « أل » مثال النعت : « يا زيد صاحب عمرو » و « يا زيد بن عمرو » ومثال التوكيد : « يا تميم كلهم » ، ومثال البيان :

« يا عُمَرُ أبا حَفْصٍ » وإنما وجب نصب هذه المواضع ؛ لإضافتها لأن المنادى لو أضيف لكان نصبه واجباً فكذاك تابعه .

قسم يجب رفعه

القسم الثاني : « أيّ ، وأيّة » مثل : ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ ﴾ [الانفطار: ٦ ، والانشقاق: ٦] و ﴿ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ ﴾ [الفجر: ٢٧] ، فـ « يا » حرف نداء و « أي » منادى مبهم و « ها/ها » للتنبيه و « الإنسان والنفس » نعتان لـ « أيّ وأيّة » لما فيهما من الإبهام ، ومن الناس^(٣) من أجاز نعت « أيّ وأيّة » على المحل واستضعف بأنه بالحقيقة منادى ، وإن كان في الصورة تابعاً ، وإذا كان

(١) هو ابن هشام في أوضح المسالك (٤٠/٤) .

(٢) كقول الشاعر [الخفيف] :

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنْتَ خُلْفَتِي لِذَهْرِ شَدِيدِ

(٣) هو المازني . شرح التسهيل لابن مالك (٤٠٠/٣) ، وارتشاف الضرب (١٢٧/٣) ، وجعل الأخفش « أي » اسماً موصولاً والمبدوء بأل بعدها خبراً مبتدأً محذوف ، والجملة صلة « أي » ، وحذف المبتدأً لمناسبة التخفيف للمنادى ، ولا سيما إذا زيد عليه كلمتان وهما « أي ، ها » . شرح الكافية للرضي (١٤٣/١) .

منادى حقيقة فحقه الضم لإفراده لكن التزموا رفعه تنبيهًا على الأصل .
ولا تنعت « أي » إلا بما فيه « أل » كالمثاليين وكالموصول في مثل : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ [الحجر: ٦] ، ونزل منزلة المحلى بـ « أل » في وصفه لـ « أي » اسم الإشارة ، مثل : يَأْتِيهِذَا الْإِنْسَانُ في أنه لا بد في هذه ^(١) كلها من « ها » التنبيه ، قال بعضهم ^(٢) : لأنها عوض عما ^(٣) كانت تستحقه « أي » في الأصل من الإضافة .

نداء اسم الإشارة

وإذا نودي اسم الإشارة وجب إتباعه بمصحوب « أل » موصولًا كان أو غيره مثل : « يا هذا الذي قام » و « يا هذا الإنسان » ثم إن كان هذا التابع هو المقصود بالنداء تعين رفعه ، وإن كان المقصود بالنداء ما قبله ، جاز رفع التابع ونصبه .

قسم يجوز رفعه ونصبه

القسم الثالث : ما كان نعتًا أو توكيدًا أو بيانًا من مفرد أو مضاف مقرون بـ « أل » ، فالمفرد مثل : « يا زيدُ الفاضلُ » بنصب « الفاضل » ورفع « يا زيدُ » ، و « يا تميمُ أجمعون » ، وأجمعين » و « يا زيدُ بشرٌ وبشرًا » ، وأما الرفع فتبع للفظ المنادى ، وأما النصب فتبع لمحلله ؛ لأنه مفعول حقيقة ، ومثال المضاف المقرون بـ « أل » : « يا زيدُ الحسنُ الوجه » بنصب « الحسن » ورفع « يا زيدُ » ، وإنما جاز نصب هذا المضاف دون ما تقدم من المضافات التابعة ؛ لأن هذا في قوة المفرد ؛ لكون الإضافة لفظية ، والمفرد يرفع وينصب كما علمت فكذلك هذا .
ومما يجوز رفعه ونصبه - أيضًا - المنسوق المقرون [بـ « أل »] ^(٤) مثل : « يا زيدُ والحارثُ ويا زيدُ والعباسُ » واختلف العلماء في أي الوجهين أرجح ؟

فذهب الخليل وسيبويه ^(٥) إلى أن الرفع أرجح [وذهب أبو عمرو ، وعيسى بن

(١) هذه التعبيرات أو النداءات ، و « ها » التنبيه مفتوحة الهاء وضمهما لغة بني مالك من بني أسد . ارتشاف الضرب (١٢٧/٣)

(٢) قال الرضي في شرح الكافية (١٤٢/١) : (وإبدال ها التنبيه من المضاف إليه ؛ لأنه لم يكن يخلو من مضاف إليه ، أو من تنوين قائم مقامه ، نحو : « أَيَا مَا تَدْعُو » وليس هذا موضع التنوين) .

(٣) في المخطوط : « عن ما » . (٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) والمازني . الكتاب (١٨٦/٢ - ١٨٧) ، والمقتضب (٢١٢/٤) ، وارتشاف الضرب (١٣٣/٣) ،

وقد قرأ بالرفع في العشر روى الرفع عن روح « أحد رواه يعقوب البصري » أحد القراء العشرة . النشر في القراءات العشر (٣٤٩/٢) .

عمر إلى أن النصب أرجح ^(١) وتمسكا في ذلك بقول تعالى : ﴿يَجِبَالُ أَوِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾ [سبأ: ١٠] بنصب « الطير » في قراءة السبعة وهو استدلال واضح ، وأجاب الخليل وسيبويه عن هذا الاستدلال : بأننا لا نسلم أن « الطير » معطوف على « جبال » ولم لا يجوز أن يكون معطوفاً على « فضلاً » من قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ [سبأ: ١٠] ومع الاحتمال يسقط الاستدلال ، ولأبي العباس المبرد ^(٢) مذهب ثالث فصل فيه ، فقال : إن كانت الألف واللام للتعريف مثل ما في « الطير » فالنختار النصب وفقاً للأخيرين ^(٣) وإن كانت زائدة مثل ما في « العباس » فالنختار الرفع وفقاً للأولين .

قسم يعطى في حال تبعيته ما يعطاه لو كان منادى مستقلاً

القسم الرابع : وهو ما يعطى في حال تبعيته حكم ما لو كان منادى مستقلاً : « البدل ، والنسق » غير المقرون بـ « أل » سواء كانا مفردين أو مضافين ، مثال المفرد بدلاً : « يا زيدُ بِشْرُ » إن كان « بشر » هو المقصود بالنداء [أ/٩٦] ومثاله نسقاً : « يا زيدُ وَبِشْرُ » فيجب الضم في هذين ؛ لأن البدل على نية تكرار [العامل] ^(٤) وحرف العطف كالثائب عنه فكأن العامل صرح به ، وهما مع التصريح بالعامل يجب ضمهما فكذلك هنا ، ومثال المضاف بدلاً : « يا زيدُ أبا عَبدِ الله » ونسقاً : « يا زيدُ وأبا عَبدِ الله » فيجب نصب التابع هنا بمثابة ما لو كان منادى مستقلاً لما علمت آنفاً ، وحكم البدل والمنسوق المجرد من « أل » بعد المنادى المعرب كحكمهما بعد المنادى المبني ^(٥)

(١) ويونس ، والجرمي . المقتضب (٢١٢/٤) . وأبو عمرو سبقت ترجمته وكذلك عيسى بن عمرو .
(٢) اختار المبرد في المقتضب النصب ، المقتضب (٢١٣/٤) ، وهذا التفصيل نسبه إليه ابن يعيش في شرح المفصل (٣/٢) ذاكراً لتعليل ذلك بأن الحارث وحارثاً علماً فلم تفد « أل » شيئاً ، أما في نحو الرجل فقد أفادت معنى ، وهو معاقبة الإضافة ، ولما كان الواجب في الإضافة النصب كان المختار والوجه مع الألف واللام التي بمنزلة النصب أيضاً ، وكذلك نسبه إليه ابن هشام في أوضح المسالك (٣٦/٤) ، وابن الحاجب في الكافية ، والرضي في شرحها . شرح الكافية (١٣٦/١ ، ١٣٩) .

(٣) الأخيران هما : أبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمرو الثقفي ، والأولان هما الخليل وسيبويه .
(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) تقول : « يا أبا عبد الله بِشْرُ ، يا عبد الله بِشْرُ ، يا عبد الله أخا زيد ، يا عبد الله وأخا زيد ، وقد جوز الكوفيون والمازني نحو : يا زيدُ وعمراً ، بإجراء المنسوق العاري من « أل » مجرى المقرون بها في جواز الوجهين ، قال ابن مالك : « وما رواه غير بعيد من الصحة إذا لم تنو إعادة حرف النداء ؛ فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على الاسمين ، كما يقصد تشريكهما في عامل واحد ، نحو : حسب

وأما غيرهما من توابع المعرب ، فهو واجب النصب ^(١) .

الندبة

فَصْلٌ : وأما المندوب وهو المتفجع عليه مثل : « وَازِيدًا » أو المتوجع منه ، مثل « وَارَأْسًا » فحكمه حكم المنادى ، فيبنى على الضم إن كان مفردًا ، وينصب إن كان مضافًا ^(٢) .

ولا يندب إلا المعرف فلا تندب النكرة ^(٣) ولا المبهمات إلا الموصول ، فيندب بصلته إن اشتهرت ، كقولك : « وَامِنْ حَفَرٍ بِفَرَزْمَزْمَاةً ^(٤) » لأنه بمثابة : « وَاعْبُدَ الْمُطَلِبَاةَ » .

ما يحذف لأجل الندبة

والغالب أن يلحق المندوب ألف كما مثلنا ، فإن كان قبلها ألف أخرى ^(٥) حذفت الأولى للساكنين ، ولم يعكس ؛ لأن ذا الأصل ؛ أو لأنها لا معنى لها بخلاف الثانية ، وكذا يحذف لأجل ألف الندبة ما قبلها من تنوين في صلة أو غيرها ، مثال حذفه في الصلة : « وامن قتل مَرْحَبًا ^(٦) » ، ومثال حذفه من غير الصلة : « واعبد زَيْدًا » ويحذف

زَيْدًا وعمراً حاضرين ، ويجوز عندي أن يعتبر في البدل حالان : حال يجعل فيها كمستقل وهو الكثير ، وكقولي فيما تقدم : يا غلامُ زيدُ ، وحال يعطى فيها الرفع والنصب لشبهه فيها بالتوكيد والنعته وعطف البيان وعطف النسق المقرون بـ « أل » في عدم الصحة لتقدير حرف نداء قلبه ، نحو : « يا تَيْمُ الرجال والنساء » شرح التسهيل لابن مالك (٤٢/٣) ، وأؤيد نظرية ابن مالك هذه ؛ لأنه يجوز في الثواني مالا يجوز في الأوائل ، ورب شيء يجوز تبعًا ولا يجوز استقلالًا .

(١) نحو : « يا عبد الله الظريف » ، ويا عبد الله أخا زيد .

(٢) نحو : « وا أمير المؤمنين » .

(٣) فلا تقول في « رجل : وارجله » ، ولا في أنت : وأنتاه . ولا في هذا : واهذه ، ولا في : من ذهب : وامن

ذهباه « وينوب اسم الجنس المضاف ، نحو : « واغلامُ زَيْدَاةَ » . شرح التسهيل لابن مالك (٤١٤/٣) .

(٤) في المخطوط : « زمزما » ، « واعبد المطلبيا » .

(٥) نحو : « واموساه » ، والكوفيون يقلبون الألف ياء جوازًا ، فيقولون : واموسياه . شرح التصريح (١٨٣/٢) .

(٦) على أن الصلة مشهورة ، وهذا مندوب عند الكوفيين ، وحذف التنوين هو مذهب البصريين ، وأجاز

الكوفيون مع الحذف وجهين آخرين هما : بقاء التنوين مع فتحه ؛ فيقولون : (واغلام زيدناه ، والثاني

كسر التنوين مع قلب الألف ياء ، فتقول : « واغلام زِيدنيه » ببقاء التنوين وكسرة مع القلب ، وهو

مذهب الفراء ، ويحذف التنوين ؛ لالتقاء الساكنين مع القلب للألف ، فيقال : « واغلام زِيدنيه » . شرح

التصريح (١٨٣/٢) ، والأشْمُونِي بحاشية الصبان (١٦٩/٣) .

- أيضًا - ما قبلها من ضمة أو كسرة ^(١) ويؤتى مكان كل منهما بفتحة ؛ إذ الألف لا تقع إلا بعدها ، فإن خيف اللبس باجتلاب الفتحة مكان كل منهما لم تأت بها ، وقلبت الألف واوًا بعد الضمة وياء بعد الكسرة فرارًا من اللبس ، فتقول إذا ندبت غلامًا مضافًا لضمير مذكر غائب : « وَاعْلَامُهُ » ؛ إذ لو قلبت الضمة فتحة ، وأبقيت ، فقلت : « واعْلَامُهَا » لتوهم أنك ندبت مضافًا لمؤنث ، وكذا لو ندبت مضافًا لضمير مؤنثة مخاطبة لقلت : « واعْلَامُكِي » ؛ إذ لو قلبت الكسرة فتحة ، وأبقيت الألف لتوهم أن المندوب مضاف لمذكر ، ولو كان قبل ألف الندبة سكون لأزلته وأتيت بالفتحة مكانه لأجلها إلا إن خيف اللبس فيؤتى بحركة تناسب المعنى المراد ، وتقلب الألف من جنس تلك الحركة فلو ندبت مضافًا لضمير جماعة ذكور مخاطبين أو غائبين ، لقلت : « واعْلَامُكُهُمْ » أو « واعْلَامُهُمْ » إذ لو أبقيت الألف وفتحتها قبلها ؛ لتوهم أن ذلك مثني ، وعلى هذه الطريقة قس .
ولك إلحاق « هاء » ساكنة وقفًا تسمى « هاء » السكت في ذلك كله ، ومن هذا التقرير تلخص أن لك في المندوب ثلاثة أوجه :

أحدها : إثبات مدة و « هاء » في آخره ، مثل : « وازيداه » .

والثاني : إثبات مدة خاصة ، وقد مرت أمثلة كثيرة منه ^(٢) .

الثالث : ألا يؤتى في آخره بشيء ، مثل : « وازيدُ » في المفرد و [وا] ^(٣) غلامَ عَمْرٍو « في المضاف وهذا الوجه الأخير أقل الثلاثة استعمالاً .

واختلف العلماء هل يلحق ألف الندبة وصف المندوب كما تلحقه التاء - وهو مذهب يونس ^(٤) - أو لا وهو مذهب الخليل ^(٥) وصححه ابن الحاجب ^(٦) - ؟

(١) مثال حذف الكسرة : « وَاَعْبَدَ الْمَلِكَا » و « وَاَحْذَاهَا » ، ومثال حذف الضمة ، و « وَاَزِيدَاه » هذا مذهب أكثر البصريين ، وأجاز الكوفيون الإتيان ، نحو : « وَاَزْقَاشِيه » ، وَاَعْبَدَ الْمَلِكِيه ، وأقام الرجلوه في من اسمه « قام الرجل » الأشموني بحاشية الصبان (١٧٠/٣) .

(٢) ومثل ذلك نحو : « وَزَائِدَا » . (٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) قال سيبويه : (وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وازيدُ الظريفاه ، واجمعتي السَّامِيَّةِيَّةَا . الكتاب (٢٢٦/٢) ، وانظر المقتضب (٢٧٥/٤) ، والجمجمة ههنا هي القدح من خشب ، وقد كان لرجل قدحان شاميان فضاء فندبهما . حاشية الصبان (١٦٩/٣) . ونسب إلى الفراء وابن كيسان من الكوفيين - أيضًا - وعلى مذهبهم تقول - أيضًا - وازيد الظريفوه ، ويجوز الظريفاه كما ذكر سيبويه عن يونس ، ولا تلحق نعت « أي » خلافاً لخلف الأحمر ، فلا يجوز : « يا أيها الطويلاه ، ولا يا أيها الرُّجُلَاه ، ولا المضاف إليه نعت . نحو : « يا سعدُ بنَ سَعْدَاه ، وقيل : يجوز إذا وصف العلم المندوب باین مضاف إلى علم ، نحو : « يا زيدُ بنَ عَمْرَاه . الإنصاف (٣٦٤/١) ، وارتشاف الضرب (١٤٤/٣) .
(٥) قال سيبويه بعد أن ذكر رأي يونس : (وزعم الخليل رحمته أن هذا خطأ) الكتاب (٢٢٦/٢) .
(٦) قال ابن الحاجب : (وامتنع وازيد الطويلاه خلافاً ليونس) شرح الكافية للرضي (١٥٨/١) .

واستدل الخليل على مذهبه [٩٦/ب] بأنه كما لا يجوز [وَأَزِيدُ أَنْتَ الْفَارِسُ الْبَطْلَةَ « لا يجوز »] ^(١) وازيد الطويله ، والجامع بينهما أن الطويل [والبطل] فيهما ليسا بمندوبين ^(٢) وأجاب يونس ^(٣) عن استدلال الخليل : بأن الوصف في الأول إنما لم تلحقه ^(٤) علامة الندبة ؛ لأنه ليس بمندوب ولا في حكمه ، بخلاف الوصف في الثاني ، فإنه وإن لم يكن مندوباً لكنه في حكمه ومع قيام هذا الفرق يضمحل القياس ، وربما يقال من جانب الخليل : أن المندوب قد تم والصفة إنما جيء بها للتوضيح فليست من المندوب في شيء بخلاف المضاف إليه والصلة فإنهما كالجزء مما قبلهما لعدم جواز السكوت عنهما ، وأما الصفة ^(٥) فيجوز السكوت عنها ، كما مر في باب النعت ، ولكون المضاف إليه والصلة كالجزء اتفق ^(٦) على إلحاق علامة الندبة لهما .

ندبة المضاف لياء المتكلم

وإذا ندبت المضاف إلى ياء المتكلم مثل : « وَاعْبُدِي » جاز على لغة من يسكن الياء أن تحذف لأجل الندبة ، فيقال : « وَاعْبُدَا » وإن ثبتت مفتوحة ؛ إذ لا محذور ، فيقال : « وَاعْبُدِيَا » فإن ندبت على غير هذه اللغة فتحت لأجل ألف الندبة ما كان مكسوراً أو مفتوحاً ، وحذفت الألف التي كانت قبل ^(٧) فلو ندبت مضافاً للياء ، مثل : « وَاعْلَامٌ غُلَامِي » لم تحذف الياء ^(٨) لأجل الألف ، بل إن كانت مفتوحة فلا إشكال وإلا فتحت لأجلها .

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) وعبارة سيويه عن الخليل : (وزعم الخليل عليه السلام أنه منعه من أن يقول : الظرفاء أن الظريف ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت : وازيد أنت الفارس البطلة ؛ لأن هذا غير منادى ، كما أن ذلك غير نداء » . الكتاب (٢٢٥/٢) .

(٣) وهي حجة الكوفيين أيضاً فالصفة والموصوف : بمنزلة المضاف والمضاف إليه ، فكما تلحق علامة النذب المضاف إليه في نحو : « وَاعْبُدْ زَيْدًا » ، و«اعْلَامٌ عَمْرَاهُ » كذا تلحق علامة الندبة الصفة . الإنصاف (٣٦٤/١ - ٣٦٥) .

(٤) في المخطوط : تلحقه .

(٥) قال سيويه : (ألا ترى أنك لو قلت : عبداً أو أميراً ، وأنت تريد الإضافة لم يجز لك ، ولو قلت : هذا زيد كنت في الصفة بالخيار إن شئت وصفت وإن شئت لم تصف ، ولست في المضاف إليه بالخيار ؛ لأنه من تمام الاسم) . الكتاب (٢٢٦/٢) . (٦) في المخطوط : « اتفاقاً » .

(٧) فتقول على لغة من قال : يا عبداً ، ويا عبداً ، ويا عبداً ، ويا عبداً . أوضح المسالك (٥٤/٤) .

(٨) لأن المضاف إليها غير منادى . أوضح المسالك (٥٤/٤) .

باب الترقيم

فصل : في الترقيم وهو لغة : الترفيق ، نحو : لفلان صوت رخيم ، أي : رقيق .
وأما في الاصطلاح : فهو حذف آخر المنادى تخفيفاً ، وليس بلازم بل جائز ولا يرخم
المندوب ، ولا المستغاث ، ولا النكرة غير المقصودة ؛ لأن المقصود فيهن إطالة الصوت ،
والحذف مناف لذلك ، وكذا لا يرخم المركب تركيب إضافة ؛ لأن الترقيم إما من
المضاف أو من المضاف إليه وكلاهما ممنوع ، أما في الأول فللزوم الحذف من الوسط وهو
خلاف سنة الترقيم ، وأما في الثاني فلأنه ليس بمنادى . والترقيم لا يكون إلا في المنادى
إلا فيما ستعرف ، وعن الكوفيين ^(١) ترقيم المضاف إليه بحذف عجزه ، كقول الشاعر :

٤٠٤ - أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب ^(٢)

ولا يرخم المركب تركيب إسناد ، نحو : « تأبط شراً » نص عليه سيبويه ^(٣) في
باب الترقيم وجزم [به] ^(٤) ابن الحاجب ^(٥) والأكثرون ، وقال ابن مالك ^(٦) في أول

(١) ارتشاف الضرب (١٢٥/٣) .

(٢) من الطويل . قائله مجهول . الإنصاف (٣٤٨/١) ، وأوضح المسالك (٥٦/٤) ، وخزانة
الأدب (٣٣٦/٢ - ٣٤٧) ، وشرح التصريح (١٨٤/٢) ، وشرح المفصل (٢٠/٢) ، والمقاصد
النحوية (٢٨٧/٤) .

اللغة : لا تبعد : من البعد ، وهو الهلاك . ميتة : الموت . المقاصد النحوية (٢٨٧ / ٤) .
الغنى : أبا عرو : لا تنس أسلافك ويهلك اتعاظك ، فكل امرئ لا بد ، وأن يلقاه الموت .
الشاهد : قوله : « أبا عرو » ؛ حيث رخم المضاف إليه « عرو » ، والأصل : « يا أبا عروة » ، حذف
حرف النداء ، ورخم المضاف إليه بحذف عجزه ، وهذا على مذهب الكوفيين ، ومنعه البصريون ؛ لأنه
ليس هو المنادى . وخرجوا ذلك على الضرورة ، ومثله ما أنشد سيبويه من قول زهير [الطويل] :
تخذوا حظكم يا آل عكرم وأذكروا أواصرنا والرخم بالغيب تذكروا

الكتاب (٢٧١/٢) ، والمقاصد النحوية (٢٨٧/٤ - ٢٨٨) .

(٣) قال : « واعلم أن الحكاية لا ترخم ؛ لأنك تريد أن ترخم غير منادى ، وليس مما يغيره النداء ، وذلك
نحو : تأبط شراً ، وبزق نخرة ، وما أشبه ذلك » الكتاب (٢٦٩/٢) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) قال ابن الحاجب : (وشرطه أن لا يكون مضافاً ولا مستغاثاً ولا جملة) شرح الكافية للرضي (١٤٩/١) .

(٦) حيث قال : (وأكثر النحويين يمنعون ترخيمه ؛ لأن سيبويه منع ترخيمه في باب الترقيم ، ونص في
باب النسب على أن من العرب من يرخمه ، فيقول في تأبط شراً : يا تأبط ، ورتب على ترخيمه النسب
إليه) شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٢/٣) ، وقال في الخلاصة (٥٢) : (... وقيل : ترخيم جملة وذأ
عمرو نقل) . ، و« عمرو » هو اسم سيبويه .

كلامه بمثل ما قال ابن الحاجب ، ثم حكى سيبويه ^(١) - قال في بعض النسب : « تقول إذا نسبت إلى « تَأَبَّطَ شَرًّا » : « تَأَبَّطِي » لأن من العرب من يقول : « يا تَأَبَّطُ » ونازع ابن مالك في هذا الفهم أبو حيان ^(٢) .

ترخيم المنادى المختوم بالهاء

ثم المنادى إما أن يختم بـ « هاء » التانيث أو لا .

فإن ختم بـ « الهاء » رخم مطلقاً ، أعني : كان ثلاثياً كـ « هند ، وطلحة » أو غيره كـ « فاطمة » ^(٣) في قول الشاعر :

٤٠٥ - أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرَمَعْتُ صُرْمِي فَأَجْمِلِي ^(٤)

(١) نص سيبويه هو : (فإذا أضفت إلى الحكاية حذف وتركت الصدر بمنزلة عبْد القَيْسِ وخمسة عشر ، حيث لزمه كما لزمها ، وذلك قولك في : تَأَبَّطَ شَرًّا تَأَبَّطِي ، ويدل ذلك على ذلك أن من العرب من يفرد ، فيقول : يا تَأَبَّطُ أَقْبَلُ فيجعل الأول مفرداً ، فكذلك تفرد في الإضافة) الكتاب (٣٧٧/٣) .

(٢) قال أبو حيان : « وزعم ابن مالك أن سيبويه أجاز ترخيم الجملة ، وكرر ذلك في تصانيفه ، وهو غلط منه ، وسوء فهم على سيبويه) . ارتشاف الضرب (١٥٤/٣) ، وأؤيد ما قاله الشيخ خالد في شرح التصريح (١٨٥/٢) ونصه : (وإذا كان للمجتهد في مسألة واحدة نصان متعارضان في باين فالعمل على المذكور في بابه ؛ لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه بخلاف ما يذكر في غير بابه ، فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول لكونه ذكره استطراداً هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ، ولم يكن هنالك تاريخ) .

(٣) في المخطوط : « كان ثلاثياً كطلحة » ، أو غيره كـ « هند ، وفاطمة »

(٤) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (١٢) . أوضح المسالك (٦٧/٤) ، وخزانة الأدب (٢٢٢/١١) ، والدرر (١٤٧/١) ، وشرح الأشموني (٤٦٧/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢٠/١) ، ومغني اللبيب (١٣/١) ، وجمع الهوامع (١٧٢/١) .

اللغة : أفاطم : منادى مرخم على لغة الانتظار ، وهي فاطمة بنت العبيد بن ثعلبة العذرية . مهلاً : مصدر أمهل محذوف الزوائد . بعض في المخطوط : « بعد » التدلل : من الدل وهو أن تُرى المرأة الرجل جراءة عليه وتشكل كأنها تخالفه وليس بها خلاف ، وقيل : حسن الهيئة وحسن الحديث ، وفي المخطوط : « التدلل » : ويروى : « أفاطم أبقى بعض هذا التدلل » وهو على التفسير الثاني . أزعمت : الإجماع : الإجماع على الشيء وتصميم العزم عليه ، قال الكسائي : (يقال : أزعمت الأمر ، ولا يقال : أزعمت عليه) . وأجاز الأصمعي الوجهين . صرمي : يروى : هجري ، وقتلي ، وصرمي ، وفي المخطوط : « صرمي » . والصَّرم : مصدر صرم الشيء قطعه ، وبضم الصاد اسم للقطعية . فأجملي : من الإجمال ، وهو الإحسان . شرح السبع الطوال للأنباري (٤٤) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢٠/١) ، واللسان « دلل » .

المعنى : اتركي يا فاطمة هذا التمتع ، وإن كنت قد أجمعت على قطيعتي فأجملي أي أحسني . أو ابقني هذا التدلل وهو حسن الحديث . أو لكي هذا التمتع بعد تدللي لك بالحجة ، وإن كنت قد عزمت على قطيعتي فأحسني في حديثك . الشاهد : قوله : « أفاطم » ؛ حيث رخم المنادى على لغة من ينتظر ، ولم تغير الفتحة ، لئلا يلتبس بالمنادى المذكور الذي لا ترخيم فيه ، وهي لا تغير إلا في موضع لا يلتبس فيه . المقاصد النحوية (٢٩٠/٤) .

وسواء كان علمًا كما مثلنا ، أو غير علم [وهو] ^(١) لمعين كقول الشاعر :

٤٠٦ - جَارِي لَا تَسْتَكْرِ عَذِيرِي [ب/٩٦] سِيرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي ^(٢)

ترخيم المنادى غير المختوم بالهاء

وأما إن لم يختم بـ « الهاء » فيشترط في ترخيمه أن يكون علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف ، مثل : « جعفر » فإن كان ثلاثة ففيه ثلاثة أقوال :

الم حذف للترخيم

إجازة الترخيم ^(٣) ومنعه والفرق بين متحرك الوسط كـ « حَكَم » فيجوز ، وساكنه فلا .

والم حذف للترخيم إما حرف واحد ، وهو الغالب كقراءة بعضهم : ﴿ يَا مَالِ لَيْقُصْ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف : ٧٧] ^(٤) أي : « يا مالك » وإما كلمة ، وذلك في كل مركب تركيبيًا مزجيًا نحو : « مَعْدِيكَرِب » فتقول فيه إذا رخمته : « يا مَعْدِي » وإما

(١) في المخطوط : « بل لمعين » .

(٢) من الرجز . قائله العجاج . ديوانه (٣٣٢/١) . أوضح المسالك (٥٨/٤) ، وخزانة الأدب (١٢٥/٢) ، وشرح الأشموني (٤٦٨/٢) ، وشرح المفصل (١٦/٢ ، ٢٠) ، والكتاب (٢٣١/٢ ، ٢٤١) ، ولسان العرب (٥٤٨/٤) « عذر » ، والمقاصد النحوية (٢٧٧/٤) ، والمقتضب (٢٦٠/٤) .

اللغة : جاري : يا جارية . عذيري : العذير ، الأمر الذي يحاوله الإنسان مما يعذر عليه إذا فعله ، ويجمع على « عُذْر » وسيري : بدل من عذيري ، والواو للعطف ، أو بمعنى مع .

المعنى : يا جارية لا تستكري ما أحاوله معذروا أنا فيه . المقاصد النحوية (٢٧٨/٤ - ٢٧٩) .
الشاهد : قوله : « جَارِي » ؛ حيث حذف حرف النداء ، ورخم بحذف تاء التأنيث ، وهو جائز ترخيمه مطلقًا ؛ لأنه مخنوم بالتاء .

(٣) الإجازة مذهب الكوفيين والأنخفش ، وعلتهم في المحرك الوسط أن الحركة نابت عن الحرف الرابع فكأنه أربعة كما منع « سَقَر » الصرف وأجري مجرى « زينب » لأنه محرك الوسط ، وأما علتهم في ساكن الوسط ، فإنهم قاسوه على « يد » في غير الترخيم ، فقد حذف الثالث منها ، والأصل : « يَدَيَّ » مع سكون وسطها ، والمنع مذهب الجمهور . وعلة المنع أن حذف الثالث إجحاف بالبنية ، والتفصيل مذهب الفراء ، فأجاز في نحو « حَكَم » ومنعه في نحو : « زيد ، وعمرو » ، وعلة المنع ، أنه إن حذف الثالث بقي على حرفين ، ثانيهما ساكن فأشبهه الأدوات ، نحو : « من ، وعن » . ارتشاف الضرب (١٥٥/٣) ، والشرح الكبير لابن عصفور (١١٣/٢ - ١١٤) ، وشرح التصريح (١٨٥/٢) .

(٤) وهي قراءة علي بن أبي طالب ، وابن مسعود رضي الله عنه ويحيى والأعمش « يا مَالِ » على لغة من ينتظر ، وقرأ أبو السرار الغنوي « يا مَالِ » بالبناء على الضم لجعل اسمًا على حياله . المحتسب (٢٥٧/٢) والبحر المحيط (٢٧/٨ - ٢٨) ، والكشاف (٢٥٧/٤) .

حرف وكلمة ، ومثاله : « اثنا عشر » علمًا ، فتقول في ترخيمه : « يا اثنَ » لتنزيل « عشر » منزلة النون فتكون هي والألف قبلها [ك] ^(١) زيادتي « مَزَوَان » وستعلم حذفهما فكذا هنا ، وقد يكون المحذوف للترخيم حرفين ^(٢) وذلك فيما قبل آخره مدة زائدة مسبوقة بثلاثة أحرف فصاعدًا ، مثل : « مَزَوَان ، ومنصور ، وأسماء » ، فتقول في ترخيمها : « يا مَزَوَ ويا مَنَصُ ويا أَشَم » قال الشاعر :

٤٠٧ - يا مَزَوَ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْحَيَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْئَسْ ^(٣)

وقال آخر :

٤٠٨ - يا أَشَمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلَقِيٍّ وَمُنْتَظَرٍ ^(٤)

فلا يحذف حرفان من نحو : « شَمَالٌ » ^(٥) وهَبِيخ ^(٦) بالباء الموحدة ، وقَنُور ^(٧) أعلامًا لعدم المدة ، ولا من نحو : « مُخْتَارٌ وَمُنْقَادٌ » ^(٨) علمين لأصالة المدة ولا من

- (١) تكملة يقتضيها السياق . (٢) في المخطوط : « حرفان » .
(٣) من الكامل ، قائله الفرزدق . ديوانه (٣٨٤/١) . أوضح المسالك (٦٢/٤) ، وخزانة الأدب (٣٤٧/٦) ، وشرح الأشموني (٤٧٢/٢) ، وشرح المفصل (٢٢/٢) ، والكتاب (٢٥٧/٢) .
اللغة : يا مرو : يامروان ، وكان مروان قد كتب صحيفة إلى أحد عماله بضرب الفرزدق وحسبه ، فندم مروان على ذلك فكتب إلى الفرزدق فمزق الفرزدق الصحيفة وقال ذلك . الحياء العطاء . ربها : أي صاحبها . وفي المخطوط : « وزمامها » ولم يئس .. المقاصد النحوية (٢٩٣/٤ - ٢٩٤) .
المعنى : إن مطييتي ممنوعة من العود إلى منازل صاحبها ترجو عطاءك ، وصاحبها لم يئس من نوالك .
الشاهد : قوله : « يا مَزَوَ » ؛ حيث رخم ، والأصل : « يا مَزَوَان » فحذفت الألف والنون الزائدتين للترخيم ، وبقي الاسم على ثلاثة أحرف .
(٤) من البسيط للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه (٣٨٤/١) ، ولأبي زيد الطائي في ملحق ديوانه (١٥١) . أوضح المسالك (٦٣/٤) ، وشرح الأشموني (٤٧٢/٢) ، والكتاب (٢٥٨/٢) ، والمقاصد النحوية (١٨٦/٢) .
اللغة : من حدث : الحدث هو النائب من نوائب الدهر ، والجمع أحداث ، والحوادث النوائب ، والمفرد : حادثة ، مَلَقِيٍّ : اسم مفعول من « لقي » أي : منها ما نزل وحل ، ومنها ما هو منتظر ، أي : مرتقب .
المعنى : يا أسماء اصبري صبرًا على الحدث النازل ، فالحوادث على الإنسان مترادفة ، والآفات متعاقبة منها ما نزل وحل ، ومنها ما ينتظر أن يحل . المقاصد النحوية (٢٨٨/٤ - ٢٨٩) .
الشاهد : قوله : « يا أَشَم » ؛ حيث رخم بحذف الألف والهمزة ، والأصل : « يا أسماء » .
(٥) الشُّمَالُ : الريح التي تهب من الشمال . اللسان « شَمَالٌ » (٢٠٠/٧)
(٦) الهَبِيخُ : الغلام الممتليء ، والرجل الذي لا خير فيه ، والنهر العظيم . اللسان « هَبِيخٌ » (١٤/١٥) .
(٧) القَنُورُ : الشديد الضخم الرأس من كل شيء والسبيء الخلق . اللسان « قنور » (١١) .
(٨) وأجاز الأخفش والجرمي أن يرخم بحذف آخره وحرف المد ؛ فيقال : « يا مُنَقَّ » ارتشاف الضرب (١٥٦/٣) .

نحو : « ثمود ، وعاد ، وسعيد » لأنها لم تسبق بثلاثة ، وقد خالف في هذا بعضهم^(١) فأجاز حذف الحرفين واختلف^(٢) النحاة في المدة المحذوفة مع ما بعدها هل يشترط أن يكون قبلها حركة تجانسها أو لا ؟

فإن قيل باشتراط ذلك لم يحذف حرفان من نحو : « فِرْعَوْنٌ وَغُرْنِيقٌ »^(٣) علماً بل الأخير فقط ، وإن قيل بعدم الاشتراط حذف الحرفان ، ثم للعرب بعد الحذف لغتان :

للعرب لغتان في الترقيم

إحدهما : تسمى لغة الانتظار ، والأخرى : تسمى لغة عدم الانتظار^(٤) ومعنى الانتظار : أن يصير المحذوف كأنه لم يحذف ، فيعامل ما قبله بما كان يستحق قبل الحذف ، ومعنى عدم الانتظار : أن يصير المحذوف كأنه لم يكن فيصير ما قبله كأنه آخر الكلمة وضعاً ، فيقال على لغة الانتظار في « حَارِث ، وَجَعْفَر ، وَهَرَقْل ، وَكَرْوَان ،^(٥) وَعِلَاوَة^(٦) ، وَثَمُود » : « يا حَارٍ - بالكسر ، ويا جَعْفَ - بالفتح ، ويا هِرْقَ - بالسكون - ويا كَرَو - ، ويا عِلَاوَ - بفتح الواو فيهما ، ويا ثَمُو - بسكونها » وعلى لغة عدم الانتظار : « يا حَارْ ، ويا جَعْفُ ويا هِرْقُ - بضم أواخرها ويا كَرَا - بقلب الواو ألفاً ، لأن الواو إذا تحركت وانفتح ما قبلها ولم يكن بعدها ساكن قلبت ألفاً ، وتقول : « يا عِلَاء » بقلب الواو ألفاً ؛ ثم قلب الألف همزة ؛ لأن

(١) هو الفراء ؛ حيث نقل ابن مالك عنه أنه يجيز أن يقال في نحو : « ثمود ، وسعيد ، وعماد : يا عِم ، يا سَع ، يا ثَم » وقيل : إنه يحذف الحرفين في نحو : ثمود ؛ لئلا يلزم بقاء الاسم المعرب في آخره واو قبلها ضمة ، ورد بأنه يلزم بقاء الاسم المعرب على حرفين ، وذلك خلاف القياس ، وأن الواو محكوم لها بحكم الحشو ، وقد ذكر ابن كيسان أن من النحويين من يحذف الحرفين . شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٣/٣) ، وارتشاف الضرب (١٥٦/٣) ، وشرح التصريح (١٨٧/٢) .

(٢) قيل : يحذف آخره فقط ، وذهب الفراء والجزمي إلى أنه يحذف منه الأخير وحرف المد ، فلا يشترطان المجانسة للحذف ، فيقولون في : فرعون ، وغُرْنِيق : يا فِرْعَو ، ويا غُرْن . شرح التسهيل لابن مالك (٤٢٣/٣) ، وارتشاف الضرب (١٥٦/٣) .

(٣) الغُرْنِيق : الذكور من طير الماء ، والجمع : غرانيق ، وبها سميت الأصنام ؛ لزعمهم أنها تشفع لهم عند الله ، كالطيور التي تعلق وترتفع في السماء . اللسان « غرنق » .

(٤) ويقال : لغة يا حَارٍ ، ولغة : يا حَارْ . ارتشاف الضرب (١٥٧/٣) .

(٥) طائر طويل الرجلين ، حسن الصوت ، لا ينام بالليل . اللسان « كرا » .

(٦) العِلَاوَة : رأس الإنسان ما دامت في عنقه ، وما علت به على البعير بعد تمام الوقوف ، وعِلَاوَة كل شيء ما زاد عليه وجمع غِلَاوَى ، اللسان « علا » .

الواو المتطرفة إذا وقعت بعد ألف زائدة قاعدتها أن تقلب همزة ، وتقول في الأخير : « يا ثُمِّي » بقلب الضمة كسرة ، والواو ياء ؛ إذ ليس للعرب اسم متمكن آخره واو لازمة قبلها ضمة ، ولذلك إذا جمعت « دَلُّوا » قلت في جمعه : « هذه أدلُّ » بالقلب ثم تحذف الياء للتنوين كغيره من المنقوصات المنونة ؛ إذ لو قلت : « أدلُّو » ^(١) لخالفت قاعدتهم ، وعلى هذه الطريقة سِر . وعلى لغة الانتظار أكثر العرب ^(٢) .

وإذا رخصت ما فيه تاء التأنيث فلا يرخم [أ/٩٧] إلا على الأولى فلو رخصت « مَسْلَمَة ، وحارثة » لمعينين لقلت : « يا مُسْلِم ، ويا حَارِث » بفتح الآخر ؛ لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه ، فلو لم يكن لبس بأن لا تكون التاء فارقة رخم على اللغتين ؛ فلذا يجوز في « هُمَزَة ^(٣) وَمَسْلَمَة ^(٤) » مرخمين ضم الآخر وفتحه . ولا يستتبع حذف « هاء » التأنيث في الترقيم حذف ما قبلها ، والغالب أن ينادى ما فيه تاء التأنيث مرخمًا ، ويشارك في هذه الغلبة « مالك ، وحارث ، وعامر » وإذا أردت ترقيم « طَيْلِسَان ^(٥) - بكسر اللام - عَلَمًا لشيء قلت : « يا طَيْلِس » بالفتح على الأولى لا بالضم على الثانية ؛ إذ ليس في كلامهم « فَيَعْل » صحيح العين إلا ما ندر من قولهم : « صَيِّقِل » اسم لامرأة ونحوه ما قرئ شاذًا (بِعَذَابٍ بَيِّئَسٍ) [الأعراف : ١٦٥] ^(٦) وأما لو رخصته على لغة من فتح اللام ؛ لجرت فيه اللغتان ؛ إذ هو على لغة عدم الانتظار ، مثل : « صَيِّقِل ^(٧) » صَفَة و « ضَيِّغَم ^(٨) » ومثله قراءة شعبة عن عاصم « بِعَذَابٍ بَيِّئَسٍ » ^(٩) . ولا يرخم « حُبْلَيَات » علمًا لشخص إلا على الأولى ، فتقول : « يا حُبْلَى » ؛ إذ

(١) وهي على اللغة الأولى بعدها ساكن ؛ لانتظار ما بعد الواو ، وما يلي الواو هو الألف .

(٢) ارتشاف الضرب (١٥٧/٣) .

(٣) الهُمَزَة : الذي يهزم أخاه في قفاه من خلفه ، وهو العيَّاب في الغيب فهو هُمَز ، واللُّمَز في الاستقبال أي : العيَّاب في الحضرة فهو لُمَز ، ويستوي فيه المذكر والمؤنث ، يقال : رجل همزة لمزة ، وامرأة همزة لمزة . اللسان « همز » .

(٤) الطَيْلِسَان : ضرب من الأكيسة ، وقال الأزهري : (ولم أسمع « فيعلان » بكسر العين - إنما يكون مضمومًا ، ولكن لما صارت الضمة والكسرة أختين ، واشتركتا في مواضع كثيرة دخلت الكسرة موضع الضمة) اللسان « طسل » (١٨٢/٨) .

(٥) والقراءة عن ابن عباس ؓ وعاصم بخلاف . المحتسب (٢٦٥/١) .

(٦) الصَّيْقِل : « شحاذ السيوف وجلاؤها ، والجمع : صياقل ، وصياقلة : اللسان « صقل » (٦٨/٨) .

(٨) الضيغم : الأسد ، والذي يعض . والواسع الشدق . اللسان « ضغم » (٦٨/٨) .

(٩) عن عاصم أيضًا ، مختصر شواذ بن خالويه (٤٧) .

لو رخمته على الثانية ، لقلت : « يا حُبْلَى » بقلب الياء ألفًا ، وهي هنا لا تكون إلا للتأنيث ، ولا تكون ألف التأنيث مبدلة عن شيء كذا قيل ، ولم لا يقال : إن هذه الياء ليست بأصلية ، وإنما أبدلت من ألف التأنيث في الشنية والجمع ، لأن قاعدتهم ذلك فيجوز الترخيم على لغة من لا ينتظر برد الياء إلى أصلها ؛ لزوال ما كان يعارضها وقولهم : ألف التأنيث لا تكون منقلبة معناه : فيما لم يرد إلى أصله .

فصل : ويجوز أن يقع الترخيم في غير النداء لكن بشروط ثلاثة :

أحدها : أن يكون في ضرورة الشعر .

ثانيها : أن تكون الكلمة صالحة ؛ لأن تنادى .

ثالثها : أن تكون إما مختومة بتاء التأنيث أو زائدة على الثلاثة ، ومما استوفى الشروط قول الشاعر :

٤٠٩ - لِنِعْمِ الْفَتَى تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بَنٍ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصْرِ^(١)

أراد : ابن مالك .

فحذف الكاف وأتى به منونًا على لغة من لا ينتظر ، وهذا قدر متفق عليه .

وأما ترخيم ما استوفى الشروط على لغة من ينتظر ، فمنع منه المبرد^(٢) ؛ لعدم ورود السماع به عنده - بلوح ذلك من كلامه - وأجازه^(٣) سيبويه ، وأنشد عليه :

٤١٠ - أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أُمَامًا^(٤)

(١) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (١٤٢) . أوضح المسالك (٦٩/٤) ، وشرح أبيات

للسيرافي (٤٥١/١) ، وشرح الأشموني (٤٧٧/٢) ، والكتاب (٢٥٤/٢) ، والهمع (١٨١/١) .

اللغة : تعشو : تسير في العشاء ، وهو الظلام . والخصر : شدة البرد . المقاصد النحوية (٢٨٠/٤ - ٢٨١) .

المعنى : نعم الرجل الكريم طريف إذا سرت إلى ضوء ناره في ليلة الجوع وشدة البرد

الشاهد : قوله : « طريف بن مال » ؛ حيث رخم « مالك » في غير النداء للضرورة .

(٢) قال ابن مالك : (وزعم المبرد أن الرواية : وما عهد كعهديك يا أماما * ؛ لأنه لا يجيز الترخيم

الضروري إلا على الوجه الأول » . شرح التسهيل لابن مالك (٤٣٠/٣) .

(٣) الكتاب (٢٦٩/٢ - ٢٧٠) .

(٤) من الوافر ، لحرير في ديوانه (٢٢١) ، ورواية الديوان :

أَضَحَّ حَبْلٌ وَضَلِكُمْ رِمَامًا وَمَا عَهْدُ كَعَهْدِكَ يَا أُمَامًا

الإنصاف (٣٥٣/١) ، وأوضح المسالك (٧٠/٤) ، وخزانة الأدب (٣٦٥/٢) ، وشرح أبيات

سيبويه للسيرافي (٥٩٤/١) ، والكتاب (٢٧٠/٢) .

اللغة : حبالكم : جمع حبل ، وهو العهد . راما : جمع رُمة ، وهي القطعة البالية من الحبل ، وبكسر

الراء العظم البالي شاسعة : بعيدة المحل . أماما : أصلها : يا أمامة : اسم امرأة .

ونازع المبرد^(١) في ذلك ، وقال : الرواية : « وما عَهْدُ كَعَهْدِكَ يَا أَمَامَا » .
فلا يكون مما نحن فيه ، وأنت تعلم أن رواية العدل^(٢) مقبولة فتكون حجة على
ما قال ولو سلمنا أن الرواية ما قال المبرد .

قلنا : متمسكٌ غيرها ، وهو ما أنشده سيويه^(٣) أيضًا :

٤١١ - إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَ لِرُؤُوسِهِ أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا^(٤)

أراد : ابن حارثة .

ولا يجوز ترخيم ما فيه « أل » ؛ لعدم صلاحيته للنداء ، ومن أجل هذا خطئ من^(٥)
زعم أن قول الراجز :

= المعنى : ما كان بيني وبينكم من أسباب التواصل قد انقطع ، ثم خاطب نفسه قائلاً ، وصارت أمانة منك
بعيدة فليس في الاجتماع بها مطمع . المقاصد النحوية (٢٨٢/٤ - ٢٨٣) .

الشاهد : قوله : « أَمَامَا » ؛ حيث رخصت في غير النداء على لغة من ينتظر للضرورة ، وقد روى هذا البيت :

أَلَا أَضْحَكُ جِبَالَكُمْ رِمَامَا وَمَا عَهْدِي بِعَهْدِكَ يَا أَمَامَا

[أو : وما عهدٌ كعهديك ...] وعليه فلا شاهد ؛ لأنه منادى مرخم ، وعلى رواية الديوان فلا شاهد .

(١) شرح الألفية لابن الناظم (٦٠٣) ، وقال ابن الحاجب في الإيضاح في شرح المفصل (٢٩٦/١) :

(ورده المبرد بأن الرواية : « وما عهدي كعهديك يا أَمَامَا » وهو من تعسفاته » قال ابن مالك :) وهو

محجوج بصحة الشواهد على الوجه الثاني [لغة من ينتظر] وبأن حذف بعض الاسم مع بقاء دليل على

المحذوف أحق بالجواز من حذفه دون بقاء دليل ، وأما زعمه أن الرواية : وما عهد كعهديك يا أَمَامَا ،

فلا يلتفت إليه مع مخالفته نقل سيويه ، فأحسن الظن به إن لم تدفع روايته أن تكون رواية ثانية » شرح

التسهيل (٤٣٠/٣) ، وقال ابن السيرافي في شرح شواهد سيويه (١٤/٢) « وأقرب الأحوال في هذا

أن يكون الإنشادان روايتين ، ويكونان بمنزلة بيتين ، فيكون كل إنسان يحتج به على اللفظ الذي ورد

عليه ، ولا ترد كل رواية بالرواية الأخرى » . وأميل إلى هذا .

(٢) أراد سيويه . (٣) الكتاب (٢٧٢/٢)

(٤) من البسيط . وقد نسب لأوس - أو المغيرة - بن حنّاء التميمي . الإنصاف (٣٥٤/١) ، والدرر

(١٥٧/١) ، وشرح أبيات سيويه للسيرافي (٥٢٧/١) ، وشرح الأشموني (٤٧٧/٢) ، والكتاب

(٢٧٢/٢) ، والمقاصد النحوية (٢٨٣/٤) ، وهمع الهوامع (١٨١/١) .

اللغة : ابن حارث : ابن حارثة . أشتق : أصله : أشتاق من الاشتياق ، وهو نزاع النفس إلى الشيء . اللسان « شوق » .

المعنى : إن أشتق لرؤية ابن حارثة ؛ أو أمتدحه ، فإن الناس قد علمت أن مني عادة .

الشاهد : قوله : « ابن حارث » ؛ حيث رخم « حارثة » في غير النداء على لغة من ينتظر ضرورة ، وفي

هذا حجة على المبرد المنكر لذلك .

(٥) شرح الألفية لابن الناظم (٦٠٤) ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (١٨٣/٣) ، واللسان

« مني » . وذكر العيني نسبته للمبرد نقلاً عن النحاس ، فاليم قد حذفت للترخيم ، وقلبت الألف ياء .

المقاصد النحوية (٥٥٧/٣ - ٥٥٨) .

٤١٢ - قَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي (١)

مما (٢) رخم من المعروف بـ « أل » للضرورة [أ/٩٨] .

الاختصاص

فَصْلٌ : ويشارك المنادى في بعض أحكامه ، وفي كونه معمولاً لعامل محذوف وجوباً المنصوب على الاختصاص ، وذلك أنه إن كان « أيا » بني على الضم ، ووصف بمعرف باللام واجب الرفع ، مثل : « أَنَا أَفْعَلُ كَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ » فـ « أَيُّهَا الرجل » في موضع نصب بعامل محذوف وجوباً تقديره : أخص . وإن كان غير « أَيُّ » وجب نصبه ، مثل : « يَا إِلَهَ نَرْجُو الْفَضْلَ » ويمتاز هذا بأنه لا يكون فيه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديرًا ، وأما المنادى فلا بد معه من حرف نداء لفظاً أو تقديرًا كما تقدم ، ولا يكون إلا في [أول] (٣) الكلام . وأما المنصوب على الاختصاص فلا يكون في أول الكلام ، بل في أثناؤه أو بعد تمامه ولا بد قبله من اسم بمعناه ، والغالب أن يكون ضمير تكلم كقوله ﷺ : « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ » (٤) وقولهم (٥) : « نَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَى النَّاسِ لِلضُّعْفِ » فقد وقع المنصوب على الاختصاص وهو « معاشر الأنبياء »

(١) من الرجز . قائله العجاج . ديوانه (٤٥٣/١) . الإنصاف (٥١٩/٢) ، والخصائص (١٣٥/٣) ، والدرر (١٥٧/١) ، (٢١٨/٢) ، وشرح الأشموني (٤٧٦ ، ٣٤٣/٢) ، وشرح المفصل (٧٥/٦) ، الكتاب (٢٦/١ ، ١١٠) ، وما ينصرف وما لا ينصرف (٥١) ، والهمع (١٨١/١) ، (١٥٧/٢) اللغة : قواطِنًا : جمع قاطنة أي : مقيمة ، ويروى : أو ألقًا جمع ألفة : من ورق الحَمِي : الورق جمع ورقاء ، وهي التي في لونها يياض إلى سواد . والحَمِي : أصله : الحمام . المقاصد النحوية (٥٥٦/٣ - ٥٥٧) . المعنى : القاطنات البيت الحرام قاطن من الحمام الأورق الذي في يياضه سواد .

الشاهد : قوله : « الحَمِي » فإن أصله : « الحمام » فقيل : إنه رخم على الضرورة في غير النداء فحذف الميم ، وقلب الألف ياء ؛ لأنها زائدة ، وحروف اللين يقوم بعضها مقام بعض ، وقد نسب للمبرد ، وقيل إنه حذف على غير الترخيم إما تشبيهاً بما يحذف للتخيم فحذفت الألف والميم ، وزيدت الياء وهو قول ابن كيسان ، وإما حذفاً لغير تشبيهه بالتخيم بحذف الألف لزيادتها وإبدال أحد الميمين ياء ، أو بحذف الميم ، وقلب الألف ياء لطلب القافية . المقاصد النحوية (٥٥٧/٣ - ٥٥٨) .

(٢) في المخطوط : « ما رخم » . (٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٤٦٣/٢) بلفظ : « إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركت بعد مؤمنة عاملي ، ونفقة نسائي صدقة » . وفي المخطوط : « أن يكون ضمير تكلم لقوله ﷺ » .

(٥) شرح المفصل (١٨/٢) ، وتوضيح المقاصد (٦٣/٤) ، والغرة الخفية لابن الحجاز (٥٥٠/٢) ، وأقربى من القُرَى ، وهو يجني الماء في الحوض . اللسان « قرا » .

والعُزْب « في أثناء الكلام ، وقد تقدم عليه ضمير التكلم ، ومثال الواقع بعد تمام الكلام مسبقاً بضمير تكلم : « اللَّهُمَّ [اغْفِرْ] ^(١) لَنَا أَيُّهَا الْعَصَابَةُ » ^(٢) ، ويقل أن يكون المنصوب على الاختصاص عِلْمًا ولا كذلك المنادى ، ويقل - أيضًا - أن يتقدمه ضمير خطاب ، ومثال ما اجتماعاً فيه قول بعضهم : « يَا إِلَهَ نَرْجُو الْفَضْلَ » . ويقع المنصوب على الاختصاص مقروناً بـ « أَل » قياساً مثل : « نَحْنُ الْعُزْبُ » فلا يكون ذلك المنادى إلا في الصور المتقدم ذكرها ، وظاهر كلام نحاة العرب ^(٣) أن المنصوب على الاختصاص مفعول به ويلوح من كلام بعضهم ^(٤) وصرح به بعض العجم ^(٥) أنه منصوب على الحال ، والله أعلم . ولما فرغ المؤلف رحمته من المنادى أتبعه بالكلام على « المفعول له » فقال :

المفعول له

« باب المفعول من أجله . . إلخ » ^(٦) .

وأقول : العاشر من المنصوبات : « المفعول له » وسماه المصنف (المفعول من

(١) تكملة يقتضيها السياق . (٢) الكتاب (١٧٠/٣)

(٣) قال ابن مالك في الخلاصة (٥٣) :

الْاِخْتِصَاصُ كَنِسَاءٍ دُونَ يَا كَأَيُّهَا الْفَتَى بِإِثْرِ الْجُمُونِ

وقال ابن هشام في أوضح المسالك (٧٢/٤) : (هذا باب المنصوب على الاختصاص ، وهو اسم معمول لأخص واجب الحذف) . ونحاة العرب تعبير غير لائق .

(٤) قال ابن النظم في شرح الألفية (٦٠٥) (« اللهم اغفر لنا أيها العصاة » ، و« نحن نفعل كذا أيها القوم » ، و« أنا أفعل كذا أيها الرجل » ... على معنى : اللهم اغفر لنا متخصصين من بين العصاة ، ونحن نفعل كذا مخصوصين من بين الأقوام ، وأنا أفعل كذا مخصوصاً من بين الرجال) وهذا الكلام لا ينافي كونه منصوباً على المفعولية ؛ لأن المنصوب على المفعولية هو اسم الاختصاص ، والمنصوب على الحال جملة الاختصاص ، وكون الجملة حالاً ليس بلام ، فقد تكون معترضة ، نحو : نحن - العُزْبُ - أقرى الناس للضيف ، ولذا قال ابن النظم : (فهو في الحقيقة منصوب بأخص لازم الإضمار ، غير مقيد بمحل الإعراب) شرح الألفية (٦٥) - فجعل الإضمار غير مقيد بمحل . حاشية ياسين (١٩٠/٢) .

(٥) كالزمخشري ، وكذلك صرح به ابن يعيش . شرح المفصل (١٧/٢) ، والجمهور على أنه منصوب بفعل محذوف وجوباً ، وذهب الأخفش إلى أن « أيها ، وأيتها » منادى في محل نصب على النداء ، وقال : « ولا يتكر أن ينادي الإنسان نفسه ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه : (كُلُّ النَّاسِ أَفْقُهُ مِنْكَ يَا عُمَرُ) ، وذهب السيرافي إلى أنهما مبتدأ لخبر محذوف ، والتقدير : أيها الرجل المخصوص أنا المذكور أو هما لمبتدأ محذوف ، والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل ، وهما على هذا معربتان . ارتشاف الضرب (١٦٦/٣) ، وشرح التصريح (١٩٠/٢ - ١٩١) وتعبير بعض العجم تعبير غير لائق .

(٦) قال ابن أجروم : (وهو الاسم المنصوب الذي يذكر بياناً لسبب وقوع الفعل ، نحو قولك : قام زيد =

أجله) ويسمى أيضًا « المفعول لأجله » وعرفه ابن الحاجب ^(١) بأنه : (الذي فعل لأجله فعل مذكور) .

فقوله : « ما فعل لأجله فعل » متناول للمعروف كـ « تأديبًا » في مثل : « ضربته تأديبًا » ولغيره مثل : « أعجبني التأديب » ؛ لأن التأديب فيهما قد فعل لأجله فعل من ضرب أو شتم أو غيره ، فلما قال : « مذكور » خرج عنه الثاني ، فإنه إن فعل لأجله فعل لكنه ليس بمذكور ، فلا يكون الثاني مفعولًا ؛ إذ شرطه أن يكون الفعل الذي فعل لأجله مذكورًا ، ولا يؤخذ من هذا التعريف أنه لا يجوز حذف عامل المفعول له ؛ لأنه قدر المفعول له بقوله : « ما فعل فيه فعل مذكور » مع أنه معترف بأن ^(٢) عامله يحذف تارة وجوبًا ، وتارة جوازًا لتصريحه بذلك .

وعرفه ^(٣) المصنف رحمه الله بأنه الاسم المنصوب الذي يذكر بيانًا لسبب وقوع الفعل . فقوله : « الاسم » يشمل سائر الأسماء ؛ لكونه بمثابة الجنس ، وقوله : « المنصوب » يخرج به المرفوع والمجرور ؛ لكونه بمثابة الفصل . وقد علمت غير مرة أن الأحكام لا تؤخذ في التعاريف ، وإنما لم تؤخذ فيها لما سنبين ، وقوله : « الذي يذكر بيانًا لسبب وقوع [٩٨/ب] الفعل » فصل آخر يحتز به عن باقي المنصوبات ؛ لأن شيئًا منها لم يذكر لهذا الغرض ألا يرى أن « زيدًا » من قولك : « ضربت زيدًا » إنما ذكر لبيان من وقع عليه الفعل ، وأن « اليوم ، وهنا » في قولك : « صمت اليوم هنا » إنما ذكرا ؛ لبيان الزمان والمكان اللذين وقع فيهما الفعل وهلم جرا .

وللمفعول له شروط :

أولها : أن يكون مصدرًا ، فنحو : « أما العبيد فذو عبيد » بنصب « العبيد » ليس مفعولًا له خلاقًا ليونس ^(٤) ؛ لانتفاء المصدرية ، ومعنى المثال : « مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمدكور ذو عبيد » .

= إجلالاً لعمره ، وقصدتك إبتغاء معروفك (الآجرومية (٢٧)

(١) عبارة ابن الحاجب : (ما فعل لأجله فعل مذكور) . شرح الكافية للرضي (١٩١/١) .

(٢) في الأصل : « بأنه » . (٣) ابن آجروم . الآجرومية (٢٧) .

(٤) قال سيبويه : (وزعم يونس أن قومًا من العرب ، يقولون : أما العبيد فذو عبيد ، وأما العبيد فذو عبيد ،

يجرونه مجرى المصدر سواء . وهو قليل خبيث ؛ وذلك أنهم شبهوه بالمصدر) الكتاب (٣٨٩/١) ،

وقد أجازة سيبويه على قبحه ؛ لأنه لم يُرد عبيدًا بأعيانهم . ارتشاف الضرب (٢٢١/٢) .

وإعراب هذا : أن « مهما » مبتدأ ، وهو متضمن لمعنى الشرط ؛ فلذا اختص بالجمل الفعلية ، والفعل الذي بعده فعل الشرط ، وما بعده نائب عن الفاعل ، و « لأجل العبيد » تعليل ، و « المذكور » مبتدأ وما بعده خبره ، والجمله جواب الشرط ، و « الفاء » رابطة للجواب بشرطه ، وأما خبر المبتدأ الأول ، فجمله الشرط .
ثانيها : أن يكون علة ، ولا خلاف في هذا لكن تارة يكون غرضاً ، نحو : « ضربته تأديئاً » وتارة غير غرض ، نحو : « قعدت عن الحرب جبناً » ؛ إذ لا يكون الجنب غرضاً لأحد ، لكونه رذيلة .

ثالثها : أن يكون قلبياً ، وفي هذا الشرط تنازع بين المتأخرين ^(١) فيتفرع عليه جواز مثل ، نحو : « جئتكَ ضَرْبَ زَيْدٍ » ومنعه .

رابعها ، وخامسها : أن يتحد مع المعلن به وقتاً وفاعلاً ، وفي هذين الشرطين - أيضاً - اختلاف ^(٢) مثال عدم الاتحاد في الوقت : « تأهبت للسفر » فإن وقت التأهب غير وقت السفر ، ومثال عدم الاتحاد في الفاعل : « جئتكَ لمحبتِكَ إِيَّاي » فإن فاعل المحبة المتكلم ، وفاعل المحبة المخاطب .

فإن استوفى المفعول له هذه الشروط ؛ جاز نصبه وجره بحرف منبئ عن التعليل أو السببية لكن نصب المجرد من « أل » والإضافة أرجح من جره ، كقوله تعالى : ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [السجدة : ١٦] في الإعرابين ومن الناس ^(٣) من جعلهما منصوبين على الحال .

وجر المقرون بـ « أل » أرجح من نصبه ، وشاهد المرجوح ، قول الشاعر :

(١) شرط بعض المتأخرين أن يكون من أفعال النفس الباطنة ، نحو : جاء خوفاً ورغبةً بخلاف أفعال الجوارح الظاهرة ، فلا يجوز نحو : جاء زيد قراءةً للعلم ، ولا قتالاً للكافر قاله ابن الحبار وغيره ، وأجاز الفارسي : « جئتكَ ضَرْبَ زَيْدٍ » أي : لضرب زيد . الغرة المخفية لابن الحبار (٢٨١/١) ، وارتشاف الضرب (٢٢١/٢) ، وأوضح المسالك (٢٢٥/٢) .

(٢) شرط الأعلام وجماعة من المتأخرين أن يكون المفعول له مقارناً للفعل في الزمان ، فلا يجوز « أكرمتك أمس طمعاً في معروفك غداً » ، ولم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين ، وشرطوا - أيضاً - اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلن ، وأجاز ابن خروف نصبه مع تغاير الفاعل ، وقال : (لم ينص على منعه أحد من المتقدمين) ، وظاهر كلام سيبويه يشعر بالجواز ، وقد أوضح ذلك ابن مالك . ينظر : الكتاب (٣٦٩/١) ، وشرح التسهيل (١٩٧/٢ - ١٩٨) ، وارتشاف الضرب (٢٢١/٢) ، وهمع الهوامع (١٩٤/١) .
(٣) قال أبو حيان : « خوفاً وطمعاً » مفعول من أجله ، أو مصدران في موضع الحال ، والظاهر : أن الدعاء هو الابتهاال إلى الله . وقيل : « الصلاة » . البحر المحيط (١٩٧/٧) .

٤١٣ - لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ (١)

ويستوي الجر والنصب في المضاف ، مثال النصب قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البقرة: ٢٤٣] ، ومثال الجر قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَلْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٧٤] ، وإن فقد المفعول له أحد الشروط (٢) المشترطة في نصبه وجب جره بالحرف المنبئ عما تقدم عند (٣) من اعتبار وجود ذلك المفقود شرطاً ، وشاهد ما فقد المصدرية ، قوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ [الرحمن: ١٠] ، وشاهد ما لم يكن قلبياً ، قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْنَلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ [الأنعام: ١٥١] (٤) وشاهد ما فقد الاتحاد في الزمان قول الشاعر :

٤١٤ - فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السُّتْرِ إِلَّا لِبَسَةَ الْمُتَفَضِّلِ (٥)

إذ وقت نض الثياب وهو نزعها غير وقت النوم ، وشاهد ما [أ/٩٩] فقد الاتحاد في الفاعل قول الآخر :

(١) من الرجز قائله مجهول . الدرر (١٦٧/١) ، وشرح الأشموني (٢١٧/١) ، وشرح ابن عقيل (١٨٧/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (٣٩٨) ، والمقاصد النحوية (٦٧/٣) ، وجمع الهوامع (١٩٥/١) . اللغة : الجبن : الخوف والفرع . الهيجاء : الحرب وهي تمد وتقصر . ولو توالى : ولو تابعت وتكاثرت . زمر الأعداء : جماعاتهم ، والزمر جمع زمرة . المقاصد النحوية (٦٩/٣ - ٧٠) . المعنى : لا أقعد لأجل الجبن أو جبناً مني عن الحرب ، ولو تابعت جماعات الأعداء . الشاهد : قوله : « الجبن » ؛ حيث وقع مفعولاً له منصوباً وهو مقترن بـ « أل » والأرجح أن يكون مجروراً ؛ لأن جره أرجح من نصبه . (٢) في المخطوط : « المشترط » . (٣) سبق . (٤) فإملاق ليس علة قلبية .

(٥) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (١٤) . أوضح المسالك (٢٢٦/٢) ، والدرر (١٩٦/١) ، (٢٠٤) ، وشرح الأشموني (٢٠٦/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (١٩٦/٢) ، وجمع الهوامع (١٩٤/١) ، (٢٤٧) . اللغة : وقد نضت لنوم ثيابها : وقد سلخت ثيابها عنها وألقتها ، يقال : نضا عنه ثيابه وسرى عنه ثيابه : إذا ألقاها ويروى : وقد ألقى . لدى الستر : عند الستر . إلا لبسة المتفضل : ليس عليها من الثياب إلا شعارها ، وهو ثوبها الذي يلي جسدها ، والمتفضل : الذي في ثوب واحد ، وهو الفضل . شرح القصائد السبع للأنباري (٥١ - ٥٢) .

المعنى : فجئتها وقد ألقى لنوم ثيابها إلى ثوبها الذي يلي جسدها . الشاهد : قوله : « لنوم » ، حيث فقد شرط اتحاد الوقت بينه وبين الفعل ؛ لأن النوم لم يقارن نضوها لثيابها ، ولذا فقد جر باللام ؛ لأن من شروط نصبه اتحاد الوقت .

٤١٥ - وَإِنِّي لَتَعْرِونِي لِيَذْكُرَكَ هِزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ (١)

إذ فاعل « تعروني » هي الهِزَّة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ، وقد فقد الاتحادين معًا قوله تعالى : ﴿ أَقِرَّ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ [الإسراء: ٧٨] (٢) يعرف بالتأمل .
وأما ما استوفى الشروط فمثل قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْلُوبُوا أُولَدَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا نَنُوحِيَ ﴾ [الإسراء: ٣٢] وقد تقدمت أمثلة من ذلك .

ولما أنهى المصنف الكلام على المفعول له أتبعه بالكلام على المفعول معه ، فقال :

باب المفعول معه

« باب المفعول معه . . إلخ » (٣) .

وأقول : عرف ابن الحاجب (٤) المفعول معه بأنه : (المذكور بعد الواو ، لمصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى) .

فقوله : « المذكور بعد الواو » يحترز به عن المذكور بعد الفاء وثم وشبههما ، وقوله : « لمصاحبة معمول فعل » محترز به عن مثل (٥) : « زيد وعمرو أخوان » فإن المذكور بعد « الواو » إنما هو مصاحب لمعمول الابتداء ويحترز به - أيضاً - عن مثل : « جاء زيد وعمرو قبله أو بعده » ؛ إذ لا مصاحبة لوجود القبليّة أو البعديّة ، وقوله : « لفظاً أو معنى » تفصيل لعامل المصاحب ، والمراد بالفعل لفظاً : الفعل اصطلاحاً واسماً الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ونحوها .

والمراد بالفعل معنى : ما يستنبط منه معنى الفعل ، فنحو : « هذا لك وأباك » جائز على هذا وفقاً للفارسي (٦) ومنعه

(١) من الطويل وقائله أبو صخر الهذلي ، وقد سبق التعليق عليه . والشاهد فيه ههنا : قوله : « لِيَذْكُرَكَ » حيث وقع مفعولاً لأجله ، وقد فقد شرطاً من شروط نصبه ، وهو الاتحاد في الفاعل مع الفعل ، ففاعل « تعروني » هي « هِزَّة » وفاعل « ذكراك » هو المتكلم ، والتقدير : لذكركي إياك ، ولذا فقد جر .
(٢) ففاعل القيام هو المخاطب ، وفاعل الدلوك هو الشمس ، وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن دلوك الشمس ، ولذا جر المفعول له ، والدلوك الميل ، يقال : دلكت الشمس دلوكاً إذا مالت عن وسط السماء . شرح التصريح (٣٣٦/١) واللسان « ذلك » .

(٣) قال ابن آجروم : (وهو الاسم المنصوب الذي يذكر لبيان من فعل معه الفعل ، نحو : قولك : جاء الأمير والجيش واستوى الماء والخشبة) . الآجرومية (٢٧) .

(٤) شرح الكافية للرضي (١٩٤/١) . (٥) في الأصل : « فعل » .

(٦) فقد أجاز ذلك بناء على مذهبه من الاكتفاء بما فيه معنى الفعل ، كالنبيه والإشارة والظرف ، ولهذا =

ابن مالك ^(١) وأتباعه فلا يتكلم به ، ولا ينتقض الحد بمثل : « جاء زيد وعمرو معه » وإن كان فيه مصاحبة ؛ لأن المصاحبة لم تستفد من « الواو » بل من « مع » إذ لو استفيدت منها ؛ لكان ذكر مع تكرار كذا قيل ، وفيه بحث .

وعرفه المصنف ^(٢) رحمه الله بأنه : الاسم المنصوب المذكور ؛ لبيان من فعل معه الفعل ، فقوله : « الاسم » يتناول كل اسم لكونه كالجنس ، ويحترز به عن مثل : « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » إذ المذكور بعد الواو ليس باسم ، وقوله : « المنصوب » ^(٣) فصل يحترز به عن المرفوع والمجرور ، وقد علمت مراراً أن النصب حكم والأحكام لا تؤخذ في التعاريف ، وإنما لم تؤخذ فيها ؛ لأن الحكم على الشيء فرع تصوّره ، والمتصور مستفاد بالتعريف ، فإذا أخذت الحكم جزءاً منه ، فقد أوقفت التصور على الحكم والفرض أن الحكم موقوف على التصور ، فإذا توقف كل منهما على الآخر جاء الدور ، والدور عندهم باطل . وهذا إذا اتحدت الجهة ، وأما إذا تعددت فلا ، وهذا ما وعدناك ببيانه في مطلع المفعول له ، وفيما قبل ذلك ، وإنما ذكرنا هذا الاعتراض في هذا الباب وفي الذي يلصقه وإن كان قد تقدم مراراً ؛ لأجل زيادة الإيضاح والعذر عن المصنف في ارتكاب هذا قد تقدم . وقوله : (المذكور لبيان من فعل معه الفعل) فصل آخر يحترز به عما عدا المفعول معه من المنصوبات ؛ لأن شيئاً منهما لم يذكر لذلك ، ولم يقيد المفعول [٩٩/ب] ^(٤) معه بكونه ^(٥) مذكوراً بعد الواو ؛ لأن ذلك معروف من مثاله .

= أجاز في قوله [البسيط] :

لَا تَحْبِسُنْكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ هَذَا رِدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبَالًا

أن يعمل « هذا » في « سربالاً » ، والجمهور على أنه نصب « بمطوياً » لا غير . أوضح المسالك (٢٣٩/٢) وحاشية الصبان (١٣٥/٢ ، ١٣٧) .

(١) شرح التسهيل (٢٤٨/٢) ، ومنعه ابن هشام . أوضح المسالك (٢٣٩/٢) .

(٢) ابن آجروم في الآجرومية (٢٧) .

(٣) إنما نصب ؛ لأن العطف في نحو : « جاءني زيد وعمرو » يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر ، والنصب نص في المصاحبة ، وفي قولك : ضربت زيداً وعمراً لا يمكن التنصيب بالنصب ؛ لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر . شرح الكافية للرضي (١٩٤/١ - ١٩٥) .

(٤) في الأصل : « يقْد » . (٥) في الأصل : « بكون » .

حالات الاسم بعد الواو

والاسم المذكور بعد الواو له خمس حالات :

إحداها : رجحان العطف ، وذلك عند إمكانه بلا ضعف مثل : « قمتُ أنا وزيدٌ » ؛ إذ العطف على الضمير المرفوع المتصل مشروط بوجود الفاصل ، وقد حصل فلا يعدل عنه إلى النصب على المعية إلا قليلاً .

الثانية : وجوب العطف في مثل : « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » ، إذ النصب ممتنع ^(١) لما تقدم ، وكذا إن كان العامل فعلاً معنًى مثل : « مَا لِيَزِيدُ وَعَمْرُو » ^(٢) وإنما لم يجز النصب هنا لضعف العامل وإمكان العطف قاله ابن الحاجب ^(٣) .

الثالثة : ترجيح النصب على المعية ، وذلك عند ضعف العطف مثل : « قمتُ وزيدًا » ؛ إذ شرط حسن العطف وجود الفاصل وليس موجودًا ، وجعل ابن الحاجب ^(٤) وطائفة النصب في هذا وما أشبهه متعينًا ، ومنعوا العطف لعدم الفاصل ، فإن خيف بالعطف فوات ما يضر فواته كان النصب أيضًا أرجح من العطف مثل : « لَا تَعْتَدُ بِالسَّمَكِ وَاللَّبَنِ » إذ النصب نص في المعية التي هي مقصودة والعطف لا يفيدها إلا احتمالًا .

الرابعة : وجوب النصب على المعية ، وذلك عند امتناع العطف مثل : « مَا لَكَ وَزِيدًا » و « مَا شَأْنُكَ وَعَمْرُو » ؛ لأن العطف على الضمير المخفوض لا يجوز عند الجمهور ^(٥) إلا مع إعادة الخافض ، والفرض أنك لم تعده هنا .

نعم إن مشينا على ما اختاره ابن مالك ^(٦) من جواز العطف بلا إعادة خافض ، جاز الوجهان وأرجحهما النصب على المعية ، والنصب في هذين وشبهها بـ « كان » مضمرة قبل الجار ، والتقدير : « مَا كَانَ لَكَ ، وَمَا كَانَ شَأْنُكَ » وإن شئت جعلت

(١) خلافًا للضئمرِّي فقد أجاز النصب فيه . التبصرة (٢٥٦ - ٢٥٧) ، وأوضح المسالك (٢٣٩/٢) .

(٢) الجار والمجرور متعلق بما هو فعل في المعنى أي : في معنى الفعل ، فالمعنى ما شأن زيد وعمرو ، أو ما فعل زيد وعمرو أو ما صنع زيد وعمرو ، فـ « شَأْنُ » مصدر ، والمصدر فيه معنى الفعل . شرح الكافية للرضي (١٩٦/١) .

(٣) قال : (وإن كان معنًى [أي : الفعل] وجاز العطف تعين ، نحو : « مَا لِيَزِيدُ وَعَمْرُو ») شرح الكافية للرضي (١٩٥/١) .

(٤) قال ابن الحاجب : (وإن لم يجز العطف تعين النصب ، نحو : « جئت وزيدًا ») . شرح الكافية للرضي (١٩٥/١) .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف (٤٦٣/٢) .

(٦) حيث جعل إعادة الجار مختارة لا واجبة وفقًا ليونس والأخفش والكوفيين . شرح التسهيل لابن مالك (٣٧٥/٣) .

الناصب مصدر « لَا لَبَسَ » ^(١) منويًا بعد « الواو » ولا يقال : يرد على الأخير ما ورد على الزجاج ^(٢) فيما ستعرف ؛ لأننا نقول : المنصوب على المعية هو ذلك المنوي .

الخامسة : امتناع النصب على المعية ، وامتناع العطف ، وذلك مثل قول الشاعر :

٤١٦ - إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا ^(٣)

وقول الآخر :

٤١٧ - عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا ^(٤)

(١) والتقدير : مالك وملابسة زيدًا ، أو وملابستك زيدًا ، وما شأنك وملابسة عمرًا ، أو وملابستك عمرًا ؟ ، وذهب السيرافي وابن طاهر وابن خروف إلى أنه منصوب بلباس محذوف بعد الواو أي : « لا بست » وأجاز الكسائي وابن خروف الوجهين - النصب على المعية وهو المختار ، والجر على العطف وهو جائز - . الكتاب (٣٠٩/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٥٥/٢ ، ٢٥٧) وارتشاف الضرب (٢٨٨/٢) .

(٢) أي : يرد على جعل الناصب مصدر « لا بس » - وهذا يرد على جعله فعلاً على ما ذهب إليه السيرافي ومن معه - ما ورد على الزجاج في جعله الناصب للمفعول معه فعلاً مضمراً ، وهو أنه سيصبح مفعولاً به لا معه ، وجواب الشارح بأن المقدر هو المنصوب على المعية لا يتأتى إلا على المصدر المقدر ، أما الفعل فلا . ومثل هذا التعبير في وجوب النصب على المعية ، قولنا : « مات زيدٌ وطلوعُ الشمس » ؛ لامتناع العطف من جهة المعنى . أوضح المسالك (٢٤٣/٢) .

(٣) من الوافر . قائله الراعي النميري - عبيد بن حصين - ديوانه (٢٦٩) . الإنصاف (٦١٠/٢) ، وأوضح المسالك (٢٤٧/٢) ، والخصائص (٤٣٢/٢) ، والدرر (١٩١/١) ، (١٦٩/٢) ، وشرح الأشموني (٢٢٦/١) ، ومغني اللبيب (٣٥٧/١) ، وهمع الهوامع (٢٢٢/١) ، (١٣٠/٢) ، والمقاصد النحوية (٩١/٣) . اللغة : الغانيات : جمع غانية ، وهي المرأة التي غنيت بجمالها عن الحلبي . برزن : ظهرن من البروز ، وهو الظهور . زججن الحواجب : زججت المرأة حاجبها : دقته وطولته ، والزجاج دقة في الحاجبين وطول . المقاصد النحوية (٩٢/٣) .

المعنى : إذا ما النساء الغانيات ظهرن يوماً ، ودقن حواجهن وطولنها ، وكحلن عيونهن ، أو زين حواجهن وعيونهن .

الشاهد : قوله : « والعينا » ؛ حيث نصب بفعل مضمّر تقديره : « كحلن » أو على تضمين « زججن » معنى « زين » فيصح تناوله للحواجب وللعين والتجئ إلى هذا التأويل ؛ لامتناع النصب على المعية ، وامتناع العطف لعدم تناول الفعل للمعمولين .

(٤) من الرجز قائله مجهول . الإنصاف (٦١٢/٢) ، وأوضح المسالك (٢٤٥/٢) ، والخصائص (٤٣١/٢) ، والدرر (١٦٩/٢) ، وشرح الأشموني (٢٢٦/١) ، وشرح ديون الحماسة للمرزوقي (١١٤٧) ، ولسان العرب (٢٨٧/٢) « زجج » ، (٣٦٧/٣) « قلد » ، (٢٥٥/٩) « علف » ، ومغني اللبيب (٦٣٢/٢) ، والمقاصد النحوية (١٠١/٣) ، وهمع الهوامع (١٣٠ / ٢) .

اللغة : علقتها : أطعمتها . وفي المخطوط : « فعلفتها » شقت : يروى : غدت ، ويروى : بدت ، والمعنى واحد وفي المخطوط : « سقت » . همالة : من هملت العين صبت دمعها . شرح شواهد المغني للسيوطي (٩٢٩/٢) . المعنى : أطعمت الدابة تبناً وسقيتها ماءً ، أو أنلتها تبناً وماءً ؛ حتى انهمرت عيناها بالدمع .

ووجه امتناع العطف فيهما أن العاطف يقتضي مشاركة ما بعده لما قبله وذلك مفقود هنا ؛ إذ العيون لا تُزَجَّج ، والماء لا يُعَلَف ؛ ووجه امتناع النصب على المعية أن التبن لا يعلف مصاحباً للماء والإخبار بتزجيح الحواجب مصاحبة للعيون لا فائدة فيه ؛ لأنه معلوم ، وإذا امتنع الوجهان في الظاهر فلا بد من التأويل وفيه وجهان : أحدهما : أن تؤول الفعل المذكور بفعل يتأتى انصبابه على المعطوف ، والمعطوف عليه ، فتؤول « زججن الحواجب » بـ « زَيَّن » مثلاً لتأتي ذلك فيه ، وبهذا التأويل يستقيم ^(١) العطف ، ويؤول « علفتها » بـ « أنلتها » لذلك ^(٢) .

الوجه الثاني من وجهي التأويل : أن تضم ^(٣) للمعطوف فعلاً يناسبه ، فتضم بعد « الواو » في الأول « كحلن » ، وفي الثاني « سقيتها » ، وحيث يكون ما بعد الواو مفتوحاً به أضمر عامله ^(٤) .

ناصب المفعول معه

وفي ناصب المفعول معه أقوال :

أرجحها : أنه العامل فيما قبل الواو فعلاً كان [١٠٠/أ] ^(٥) كما تقدم ، أو اسماً يشبه [الفعل] ^(٦) مثل : « أنا سائر وزيداً » وقال الزجاج ^(٧) : ناصبه فعل مضمر بعد الواو

= الشاهد : قوله : « وماء » ؛ حيث نصب بفعل مضمر تقديره : وسقيتها ، أو على تضمين « علفتها » معنى أنلتها ، فيتناول التبن والماء ، أو أطعمتها ؛ لأنه يقال : أطعمته ماءً ، قال - تعالى - حكاية - : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ يَمُنَّ ﴾ [البقرة : ٢٤٩] . شرح التصريح (٣٤٦/١) ، والمقاصد النحوية (١٠٢/٣) .
(١) في المخطوط : « يستقام » .

(٢) هذا ما ذهب إليه أبو عبيدة ، واليزيدي ، والأصمعي ، والجرمي ، والمازني ، والمبرد ، وجماعة . المقتضب (٥٠/٢) وارتشاف الضرب (٢٩٠/٢) . (٣) في المخطوط : « يضم » .
(٤) هذا ما ذهب إليه الفراء والفارسي . المقتصد في شرح الإيضاح (٦٦٢/١) ، وأوضح المسالك (٢٤٩/٢) .
(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) هذا مذهب جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ، ثم اختلفوا ، فقال سيبويه والفارسي : إنه كالمفعول به في المعنى ، فمعنى سرتُ والنيل : سرت بالنيل ، وزعم الأنخفش وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية ، والواو مهيئة للظرفية ، لوقوعها موقع « مع » كما ارتفع ما بعد إلا لوقوعها موقع « غير » كما في قوله تعالى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلُ اللَّهِ فَسَدَتْ ﴾ [الأنبياء : ٢٢] . الكتاب (٢٩٧/١ - ٢٩٨) والمقتصد في شرح الإيضاح (٦٥٩/١) ، وشرح التصريح (٣٤٣/١ - ٣٤٤) .

(٧) قال ابن مالك : (وكان الزجاج يقول : إذا قلنا : ما صنعت وأباك ، فالنصب بإضمار كأنه قال : ما صنعت ولا بست أباك ؛ لأنه لا يعمل الفعل في المفعول وبينهما الواو وهذا غير صحيح ؛ لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يصح به الارتباط ، فإن ارتبطا بلا واسطة ، فلا معنى لدخول حرف =

مقدر بـ « لابس » ، ورد بأنه حينئذٍ مفعول به لا معه ، وقال عبد القاهر ^(١) : ناصبه الواو ، ورد بأنها لو كانت عاملة « لا » تصل الضمير بها في مثل : « جلست وإياك » فلما لم يقع بعدها إلا منفصلاً دل على عدم عملها ^(٢) .

وقال الكوفيون ^(٣) : الناصب له الخلاف الذي هو مغايرة ما بعد الواو لما قبلها ، ورد هذا المذهب بأن الخلاف لو كان ناصباً لنصب ما بعد « لكن » في قولك : « ما قام زيدٌ لكن عمرو » وليس كذلك بل الرفع واجب .

مسألة

واختلف العلماء في أنه هل يقع بعد واو المعية منصوباً على المفعولية اسم لا يصلح عطفه ؟ فقال ابن مالك وابن خروف ^(٤) : نعم متمسكين عليه بمثل : « استوى الماء والخشبة » وقال الأخفش ، وابن جني ، والسيرافي ^(٥) : لا ؛ لأن الأصل في واو المعية العطف ، فلا يقع بعده إلا ما هو صالح له .

ولا يصح أن تُقدّم المفعول معه على عامله باتفاق ، وفي تقدمه على ما قبل الواو فاصلاً بينه وبينها قولان ^(٦) ؛ فلا تقول في الفرع الأول : « والخشبة استوى الماء » ؛ لأن الواو كالهزمة المعدية ، فيجب أن تلزم موضعاً واحداً ، ومحلها إنما هو بين المتصاحبين ،

= بينهما ، وإن لم يرتبطا إلا بواسطة فلا بد منها ، فلذلك تقول : ضربت زيداً وعمراً ، فتنصب عمراً بضربت كما تنصب به زيداً ، لكن استغنيا في تعليق زيد بالعامل عن واسطة ، واحتجنا إليها في تعليق عمرو فأتينا به . شرح التسهيل لابن مالك (٢٤٥/٢) ، وانظر همع الهوامع (٢٢٠/١) .
(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢٥٠/٢) ، وارتشاف الضرب (٢٨٦/٢) ، وشرح الألفية لابن النازم (٢٨١) ، وشرح الكافية للرضي (١٩٥/١) ، وأوضح المسالك (٢٤٣/٢) ، وهمع الهوامع (٢٢٠/١) ، وشرح التصريح (٣٤٤/١) وفي المقتصد في شرح الإيضاح (٦٥٩/١ ، ٦٦١) ما يخالفه ، قال : (اعلم أنك إذا قلت : ما صنعت وزيداً ، فإن زيداً ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بواسطة الواو) وقال : (والواو لا عمل لها ، وإنما يعمل الفعل بإعانتها له النصب) . وعبد القاهر هو : عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي أبو بكر ، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي ، كان من كبار أئمة العربية والبيان ، صنف المغني في شرح الإيضاح ، المقتصد في شرحه إعجاز القرآن الكبير والصغير الجمل ، العوامل المائة وغيرها . توفي سنة ٤٧١ هـ . بغية الوعاة (١٠٦ / ٢) .

- (٢) وبأنه لا نظير لها ؛ إذ لا يعمل الحرف نصباً إلا وهو مشبه بالفعل . همع الهوامع (٢٢٠/١) .
(٣) ارتشاف الضرب (٢٨٦/٢) ، وشرح المفصل (٤٩/٢) .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢٥٠/٢ - ٢٥١) وقد أيد فيه رأي ابن خروف .
(٥) الخصائص (٣٨٣/٢) ، وارتشاف الضرب (٢٨٦/٢) .
(٦) شرح التسهيل لابن مالك (٢٥٢/٢) ، وهمع الهوامع (٢٢٠ / ١) .

وفي الثاني : « استوى والخشبة الماء » وأجازه ابن جني ^(١) متمسكاً بقول الشاعر :

٤١٨ - أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأُكْرِمَهُ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسُّوَاءَ اللَّقْبَا ^(٢)

في رواية من نصب « السوأة ، واللقب » والجواب عنه وعن مثله : أنه محتمل ؛ لكونه من باب تقديم المعطوف على المعطوف عليه لا مما نحن فيه ، والاحتمال يسقط الاستدلال ، وأما وجه من قال بالامتناع ، فلما تقدم من أن مُعَدَّى الواو كُـمْعَدَّى الهمزة ، فيجب أن يلزم موضعاً واحداً .

مسألة

وإذا وقع قبل « الواو » مرفوع مسبوق ^(٣) بـ « ما » الاستفهامية « أو كيف » فلك في تالي الواو وجهان :

أحدهما : الرفع : عطفاً على ذلك المرفوع ، وهو المختار وعليه جمهور العرب ^(٤) .

والثاني : النصب على المعية ^(٥) بفعل مضمر قبل المرفوع ، مثل : « ما أنت وزيداً »

(١) الخصائص (٣١٣/١) ، (٣٨٣/٢) .

(٢) من البسيط نسب لبعض الفزارين . خزانة الأدب (١٤١/٩) ، وشرح الأشموني (٢٢٤/١) ، وشرح الألفية لابن الناظم ص (٢٨٠) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٥٣/٢) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص (١١٤٦) ، والمقاصد النحوية (٤١١/٢) .

اللغة : أكنيه : أدعوه بكنيته من كنى يكني . ويقال : كنىته وكنوت . ولا ألقبه : من التلقب ، واللقب كل ما يشعر برفعه المسمى أو وضعته كالصديق وأنف الناقة . السوأة : الشيء القبيح . المقاصد النحوية (٨٩/٣) . المعنى : أناديه بكنيته ولا أناديه باسمه تكرماً له ، ولا ألقبه لقباً سيئاً .

الشاهد : قوله : « والسوأة » ؛ حيث قدم على أنه مفعول معه عند ابن جني ، والأصل : ولا ألقبه اللقب والسوأة ، والجمهور على أنه من تقديم المعطوف إما بحذف عامله ، والتقدير : ولا ألقبه اللقب ولا أسوؤه السوأة ، أو على تأويل « ألقبه » بفعل يتناول المعمولين هذا على رواية النصب . المقاصد النحوية (٩٠/٣) وشرح التسهيل لابن مالك (٢٥٤/٢) . ومثله [الطويل] :

جَمَعَتْ وَفُحْشًا غِيْبَةً وَنَيْمَةً خِصَالًا ثَلَاثًا لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

وتخرجه أن الأصل : « جمعت غيبةً ونيمةً وفحشاً » ، ثم قدم فحشاً للضرورة .

(٣) في المخطوط : « مسبوفاً » .

(٤) تقول : « كيف أنت وزيدٌ ، وما أنت وزيدٌ ، وهو الأجود ، لعدم الفعل وما يعمل عمله » .

الكتاب (٣٠٢/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٥٨/٢) .

(٥) منعه بعض المتأخرين ، وحكاها سيويه ، قال : (وزعموا أن ناساً يقولون : « كيف أنت وزيداً ،

وما أنت وزيداً ، وهو قليل في كلام العرب ، ولم يحملوا الكلام على ما وكيف ، ولكنهم حملوه على

الفعل ، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما =

وكيف أنت وقَصْعَةٌ من ثريد ؟ » وأصل الكلام على وجه النصب : « ما تكون ، وكيف تصنع ؟ » فلما حذف العامل وحده انفصل الضمير ، الذي كان مستترًا فيه فصار كما ترى ، وأما على وجه الرفع فلا حذف هناك .

وإذ تلا^(١) المفعول معه حال لما قبله أو خبر عنه ، فله من الأفراد وغيره ماله متقدمًا ، فتقول : « جاء البرد والطيلسة شديداً » ، و « كان زيدٌ وعمراً^(٢) متفقاً » ، كما تقول : « جاء البرد شديداً والطيلسة » ، و « كان زيدٌ متفقاً وعمراً » ، وربما طابق الحال والخبر المفعول معه ، وما قبله كما يطابق لو تلا^(٣) متعاطفين ، فتقول على هذا : « كان زيدٌ وعمراً متفقين » ، و « جاء زيدٌ وعمراً ضاحكين » ، كما تقول : « كان زيدٌ وعمرو متفقين [١٠٠/ب] وجاء زيدٌ وعمرو ضاحكين » وهذا رأي الأخفش^(٤) وخالف ابن كيسان^(٥) في هذا فلم يجزه .

خاتمة : الصحيح عند ابن مالك^(٦) جواز القياس على ما سمع من كلام المفعول معه عند استيفاء الشرائط ، وقيل^(٧) : بل هو سماعي ، فلا يتعدى الوارد منه . ولما أنهى المصنف الكلام على المفعول معه - وهو الحادي عشر من المنصوبات - شرع يتكلم في المجرورات^(٨) لأن الثاني عشر - وهو خبر كان - والثالث عشر - وهو اسم إن - والرابع عشر - وهو مفعول ظن على ما في بعض النسخ^(٩) بالنسبة للأخير والخامس عشر - وهو التابع^(١٠) - قد تقدم الكلام عليها مستوفى في فصل المرفوعات ، فأغنى ذلك عن ذكرها هنا فقال :

= وكيف ، كأنه قال : كيف تكون أنت وقصعة من ثريد ، وما كنت وزيداً ؛ لأن كنت وتكون يقعان ها هنا كثيراً ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث . الكتاب (٣٠٣/١) ، وارتشاف الضرب (٢٨٨/٢) ، وجعل ابن عصفور النصب على المعية في واجباً . الشرح الكبير لابن عصفور (٤١١/٢) .

(١) في المخطوط : « تلى » . (٢) في المخطوط : « وعمرو » .

(٣) في المخطوط : « تلى » . (٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٣/٢) .

(٥) همع الهوامع (٢٢٢/١) ، وقال أبو حيان : « وإياه أختار » . ارتشاف الضرب (٢٩٣/٢) ، وأرجح رأي ابن

كيسان ؛ لأن باب المفعول معه . باب ضيق فلا يجاز فيه شيء إلا بسماع من العرب ، كما جاء في الهمع (٢٢٢/١)

(٦) قال ابن مالك : (وبعض النحويين يقتصر في مسائل هذا الباب على السماع ، والصحيح استعمال

القياس فيها على الشروط المذكورة) . شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٣/٢) .

(٧) قال أبو حيان : (وهذا الباب قال أبو الحسن : قوم يقيسون هذا في كل شيء ، وقوم يقتصرونه على

ما سمع) ارتشاف الضرب (٢٩١/٢) .

(٨) قال ابن آجروم قبل كلامه عن المخفوضات : (وأما خبر كان وأخواتها ، واسم إن وأخواتها ، فقد

تقدم ذكرهما في المرفوعات ، وكذلك التوابع ، فقد تقدمت هناك) . الآجرومية (٢٨)

(٩) نسخ الآجرومية . (١٠) أي : المنصوب .

مخفوضات الأسماء

« باب مخفوضات الأسماء .. إلخ » ^(١)

وأقول : قال بعض النحاة ^(٢) : إن المخفوض ثلاثة :

أنواع الجر

أحدها : المخفوض بالتبعية كـ « الفاضل » في « مررت بزيد الفاضل » وكـ ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾ في البسملة ، والصحيح أن لا خفض بالتبعية ، وإنما العامل في التابع هو العامل في المتبوع ^(٣) .

الخفض على الجواب

الثاني : المجرور بالمجاورة ، وإيضاح هذا الكلام أن يكون الاسم يستحق غير الجر ، فيجر ^(٤) لمجاورة المجرور ، وله أمثلة منها : قولهم : « هَذَا مُجْحَرٌ ضَبَّ خَرِبٌ » والقياس « خَرِبٌ » بالضم ؛ لأنه صفة « للجحر » الذي هو خبر المبتدأ ، وقول امرئ القيس :
٤١٩ - كَأَنْ ثَبِيرًا فِي عَرَائِينَ وَبِلَهْ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ ^(٥)

والقياس رفع « مزمل » ؛ لأنه صفة لخبر كان ، ولكن جاء مخفوضين لمجاورتهم

(١) قال ابن آجروم : (المخفوضات ثلاثة أقسام : مخفوض بالحرف ، ومخفوض بالإضافة ، وتابع المخفوض ، فأما المخفوض بالحرف فهو ما يخفض بـ : من ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وفي ، ورب ، والباء ، والكاف ، واللام ، بحروف القسم وهي : الواو ، والباء ، والتاء ، وبواو : رب ، وبمذ ، ومنذ ، وأما ما يخفض بالإضافة ، فتحو قولك : غلام زيد ، وهو على قسمين : ما يقدر باللام ، وما يقدر بـ « من » ، فالذي يقدر باللام ، نحو : غلام زيد ، والذي يقدر بـ « من » نحو : ثوب خَزَّ وباب ساج ، وخاتم حديد - والله أعلم - « الآجرومية (٢٩) . وقد تمت الآجرومية . (٢) شرح الآجرومية للمكودي (٢٣) .

(٣) هذا مذهب الجمهور في التعت والبيان والتوكيد ، والعامل عند الخليل والأخفش والجزمي هو التبعية ، وأما في البديل فقليل : عامله محذوف ، وهو قول الجمهور ، ويدل لهم ظهوره جوازًا مع الظاهر ، ووجوبًا مع المضمّر ، نحو : بزيد ، به ، وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، واختاره ابن مالك ، وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن العامل المحذوف ، وأما النسق ، فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف ، وقيل : الحرف ، وقيل : محذوف . الكتاب (١٥٠/١) ، والمقنضب (٢٩٥/٤ ، ٣٩٩) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٣/٣٢٩ - ٣٣٠) ، وجمع الهوامع (١١٥/٢) ، وشرح التصريح (١٠٨/٢) ، وحاشية الصبان (٥٨/٣) .

(٤) في المخطوط : « فيجره » .

(٥) من الطويل وقد سبق الكلام عليه ، والشاهد فيه : قوله : « مُزْمَلٍ » حيث وقع مجرورًا لمجاورة « بجاد » وحقه أن يأتي مرفوعًا ؛ لأنه نعت لـ « كبير » .

« ضَبَّ وَبَجَادٍ » وحمل بعض العلماء العرب ^(١) على خفض الجوار ، قوله تعالى : ﴿ وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] ^(٢) في قراءة من خفض « الأرجل » وذلك ؛ لأن « الأرجل » ليست ممسوحة ، فكيف تعطف على « الرؤوس » الممسوحة ؛ بل الوجه أن تكون معطوفة على « الوجوه » فتكون مستحقة للنصب كما قرئ به في السبعة - أيضًا - ولكن جاءت بالخفض لمجاورتها الرؤوس المنخفضة ، وأجاب الآخرون ^(٣) بأن خفض بالمجاورة ضعيف فكيف يحمل عليه القراءة التي ^(٤) في أعلى طبقات البلاغة مع أن حرف العطف فاصل بين الاسمين فلا مجاورة ، ولكن الوجه أن تكون ^(٥) « الأرجل » معطوفة على الرؤوس الممسوحة وذلك على معنيين : أحدهما : أن المراد بمسحها مسح الخفاف إذا ألبست بشروطها .

ثانيها ^(٦) : أن المراد بالمسح فيها خفيف الغسل ، وعبر عنه بالمسح ؛ ليقصد في صب الماء عليها ؛ إذ كانت مظنة الإسراف ، ويحتمل خفض على الجوار « أليم » من قوله تعالى حكاية : ﴿ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمِ أَلِيمٍ ﴾ [هود : ٢٦] ، وذلك أن « أليماً » صفة لـ « عذاب » لا لـ « يوم » و « عذاب » منصوب فكان حق صفته النصب ، ولكن جاءت منخفضة [لمجاورتها] ^(٧) لـ « يوم » المنخفض ، وأظهر الاحتمالين أن « أليماً » صفة لـ « يوم » وصف بذلك لكونه زماناً للألم ، وهذا وإن كان مجازاً أولى مما قبله بالصواب ، وأحسن في النظر لما فيه من البلاغة ، ولأن خفض الجوار لا يعدل إليه ما وجد عنه مندوحة ، وأما خفض « خُضِر » في قوله [١٠١/أ] تعالى : ﴿ عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضِرٌ ﴾ [الإنسان : ٢١] ^(٨) فعلى أنه صفة لـ « سندس » وإن كان مفرداً ، لأنه في معنى الجمع ، والمفرد إذا كان في معنى الجمع ، جاز أن يوصف

(١) ارتشاف الضرب (٥٨٣/٢) ، وجمع الهوامع (٥٥/٢) وفي المخطوط : « بعض العرب العلماء » .
وتعابير الشارح : العرب العلماء وعلماء العجم غير لائقة .

(٢) وقد قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام ، وقرأ الباقر بالخفض : الإتحاف (٥٣٠/١) ، والبحر المحيط (٤٥٢/٣) ، والكشاف (٥٩٨/١) ، النشر في القراءات العشر (٢٥٤/٢) .

(٣) المحققون شرح شذور الذهب (٤٣٩) . (٤) بجانبها في المخطوط : « الذي » .

(٥) في المخطوط : « يكون » .. والأولى ما أثبت .

(٦) في المخطوط : « ثانيها » . (٧) تكملة يقتضيها السياق .

(٨) قرأ ابن كثير وأبو بكر بجر « خُضِر » صفة لـ « سندس » ، ورفع « إستبرق » عطفاً على « ثياب » ، وقد قيل : إن « سندساً » اسم جنس ، واسم الجنس يوصف بالجمع ، قال تعالى : ﴿ السَّعَابُ أَلْفَقَالٌ ﴾ [الرعد : ١٢] ، وقيل : إنه جمع لـ « سندسة » . الإتحاف (٥٧٩/٢) ، والنشر (٣٩٦/٢) ، والبحر المحيط (٣٩١/٨) .

بالجمع ولم يجعل مخفوضًا على المجاورة في قول المحققين ، لأن الخفض على الجوار شاذ ، وقد مر آنفًا أنه لا يرتكب ^(١) إذا كان عنه مندوحة ، وأما رفعه فعلى أنه صفة لـ « ثياب » وهذه القراءة أظهر وكلتاها في السبعة .

ويدخل الخفض بالجوار في باب النعت ، ومثله عطف البيان ^(٢) قيل ^(٣) : وفي عطف النسق كما في آية المائدة ^(٤) ، ومثل الأولين التوكيد ، كقول الشاعر :

٤٢٠ - يَا صَاحِبَ بُلُغِ ذَوِي الزُّوجَاتِ كُلَّهُمْ أَنْ لَيْسَ وَضَلُّ إِذَا انْحَلَّتْ عُزَى الذَّنْبِ ^(٥)

فـ « كلهم » توكيد لـ « ذوي » فحقه النصب ؛ لكونه تابعًا للمفعول ، ولكن خفض مجاورته الزوجات ، وليس توكيدًا [لها] ^(٦) إذ لو كان توكيدًا كذلك لكان القياس « كُلَّهُنَّ » قال الشيخ جمال الدين بن هشام ^(٧) : وينبغي أن لا يدخل خفض الجوار في البدل ، لكونه في التقدير من جملة أخرى ، فالعامل حاجز في التقدير بين المتجاورين لفظًا ؛ والله أعلم .

باب الإضافة

الثالث من المخفوضات : « المضاف إليه » .

وللإضافة معنيان : أحدهما لغوي وهو : الإسناد ، كقول امرئ القيس :

٤٢١ - فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضْفَنَّا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْطَبٍ ^(٨)

(١) في المخطوط : « إلا إذا كان » .

(٢) أجاز ابن هشام في شرح الشذور (٤٣٩) ، وعلل له بأنه ، كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع

(٣) مغني اللبيب (٨٩٥) .

(٤) ﴿ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] بخفض الأرجل ، وقد سبقت .

(٥) من البسيط . قائله أبو الغريب النصري . الأشباه والنظائر (١١/٢) ، وخزانة الأدب (٩٠/٥) ،

٩٣ ، ٩٤) ، والدرر (٧٠/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٩٦٢/٢) ، والهمع (٢٥/٢) .

اللغة : انحلت : انفكت ، ويروى : استرخت . العزى : جمع عروة ، وهي مدخل زِرِّ الثوب . الذنب :

الآخر من كل شيء ، والمراد باسترخاء الذنب : استرخاء الذكر . الدرر (٧٠ / ٢ - ٧١) .

المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « كُلَّهُمْ » ، حيث وقع توكيدًا لذوي ، فكان حقه النصب ، ولكنه جر لمجاورة « الزوجات »

(٦) تكملة يقتضيها السياق . (٧) شرح شذور الذهب (٤٣٩) .

(٨) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (٥٣) . خزانة الأدب (٤١٨/٧) ، وشرح شذور الذهب

(٤٢٠) ، ولسان العرب (٢٢٥/٤) « حير » ، (٢١٠/٩) « ضيف » .

أي : أسندناها ^(١) إلى كذا .

والثاني اصطلاحى وهو : نسبة كلمة إلى أخرى بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديرًا مرادًا . وهذا مستفاد من تقدير ابن الحاجب ^(٢) المضاف إليه ، فإنه قال : وأما المضاف إليه فهو كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديرًا مرادًا فقوله : « كل اسم » شامل للمعروف وغيره ، ولا يشكّل بالجمل المضاف إليها ؛ لأنها في التحقيق في تأويل اسم فلم تكن الإضافة إلا إلى الاسم تحقيقًا وقوله : « نسب إليه شيء » يحترز به عن خبر المبتدأ مثلاً ؛ فإنه ^(٣) لم ينسب إليه شيء ، بل هو منسوب إلى غيره وقوله : « بواسطة حرف جر » مخرج للفاعل وشبهه فإنه وإن نسب إليه شيء لكن لا بواسطة حرف جر ، وقوله : « لفظاً أو تقديرًا » تفصيل لحرف الجر فالمضاف بواسطة حرف الجر اللفظي مثل : « مررت بزيد وهو منطلق به » ؛ إذ فيه نسبة « المرور ، والانطلاق » إلى « زيد » بواسطة « الباء » وهذا النوع وهو المعبر عنه بالجرور بالحرف قد تقدم الكلام عليه مستوفى في أول الكتاب ؛ فأغناني ذلك عن ذكره هنا .

وأما ما كان على تقدير حرف الجر ، فهذا الباب معقود له ، وقوله : « مرادًا » يحترز به عن الظرف فإنه ، وإن كان على تقدير حرف الجر الذي هو « في » لكنه ليس بمبراد ؛ إذ لو كان مرادًا لخفض الظرف ، فقوله [١٠١ / أ] مرادًا أي : عمله . واعلم أن المضاف إليه على تقدير حرف جر لا يضاف إليه الاسم [إلا] ^(٤) وجب إزالة تنوينه للإضافة ^(٥) كقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ ﴾ [المائدة : ٩٥] ^(٦) فيمن قرأ بترك تنوين « كفارة » وبخفض « طعام » ولا فرق في حذف التنوين بين أن يكون ملفوظًا أو مقدرًا ، فالملفوظ كما تقدم ، والمقدر في مثل : « لَا تَتَّبِعُوا إِمَاءَ اللَّهِ

= اللغة : دخلناه : في المخطوط : وصلناه . أضفنا : أملنا ، يقال : ضاف إليه : مال ودنا ، وكذلك أضاف ، والمعنى هاهنا : أسندنا ظهورنا إليه وأملناها بخاري : رُحِّل منسوب إلى الحيرة . مشطب : مخطط . ، اللسان « ضيف ، حير » .

المعنى : لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل صنع في الحيرة جديد مخطط فيه طرائق . الشاهد : قوله : « أضفنا » ، حيث استعمل بمعنى أسندنا ، وهذا شاهد على أن الإضافة في اللغة بمعنى الإسناد والإمالة . (١) في المخطوط : « أسندها » .

(٢) شرح الكافية للرضي (٢٧٢ / ١) . (٣) في المخطوط « فإن »

(٤) تكملة يقتضيها السياق ، ووجب في المخطوط : « واجب » .

(٥) في المخطوط : « وكقوله » .

(٦) وقد قرأ المدنيان [نافع وأبو جعفر] وابن عامر بغير تنوين لـ « كفارة » وخفض « طعام » بالإضافة ، وقرأ الباقون بالتنوين ، ورفع « طعام » . النشر في القراءات العشر (٢٥٥ / ٢) .

مَسَاجِدَ اللَّهِ ^(١) ففي « مساجد » تنوين مقدر لو كان الاسم مصروفًا لظهر فحذف ذلك التنوين للإضافة والنون التي تلي علامة الإعراب وهي نون التثنية والجمع وما حمل عليهما يعامل معاملة التنوين فتحذف للإضافة .

مثال التثنية قوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ [المسد : ١] ، والأصل : « يدان » حذفت النون ، لما ذكر لما تلت علامة الإعراب ، التي هي الألف ، ومثال الجمع قوله تعالى : ﴿ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ ﴾ [الحج : ٣٥] ، وأصله : « والمقيمين » حذفت النون لما مر ؛ لأنها تلت علامة الإعراب ، التي هي الياء ، وتقول : « جاءني ^(٢) اثنا وعشرو عثرو » والأصل : « اثنان وعشرون » فعمل فيها ما تقدم .

وهذان ^(٣) المثالان لما حمل على التثنية والجمع ، وقولنا : « النون التي تلي علامة الإعراب » يحترز به عن النون ، التي تليها علامة الإعراب [^(٤) فإن تلك لا تحذف للإضافة ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ ﴾ [الأنعام : ١١٢] ومما يجب - أيضًا - في المضاف أن يزال تعريفه للإضافة وسواء كان ذلك التعريف بعلامة لفظية أو معنوية فعلى هذا لا تضاف « الغلام » مثلاً إلى شيء ؛ حتى تزيل « أل » منه ، ولا يضاف « زيد » إلى شيء إلا إن اعتقد في « زيد » الشيوع ^(٥) كما اعتقده من قال :

٤٢٢ - عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ الْوَعَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضُ مَاضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي ^(٦)

والحكمة في أنه لا يضاف إلا النكرات ؛ لأن الإضافة تكسب المضاف تعريفًا من المضاف إليه المعرفة ، فلو أضفته مع تعريفه لاجتمع تعريفان في شيء واحد ، وهو باطل وربما أشاد بعضهم في هذا بحثًا .

ومما لازم التعريف ، كاسم الإشارة ، والضمير لا تجوز إضافته ؛ إذ لا يقدر شيوعه أصلاً . وحكم المضاف أن يكون على حسب العوامل ، فيرفع إن اقتضى عامله الرفع

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب : الجمعة - باب : ١٣ ، و مسلم في صحيحه ، في كتاب : الصلاة ، حديث : ١٣٦ ، وأبو داود في سننه ، في كتاب : الصلاة - باب : ٥٢ .

(٢) في المخطوط : « زيد » بعد « جاءني » . (٣) في المخطوط : « وهذا » .

(٤) تكملة يقتضيها السياق .

(٥) في المخطوط : « الشياخ » ، والصواب ما أثبت .

(٦) من الطويل ، ونسب إلى رجل من طيء ، وقد سبق الكلام عليه ، والشاهد : قوله : « زيدنا ، وزيدكم » ؛ حيث اعتقد تنكير « زيد » فأضيف .

كقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ [الحجر: ٦٧] ، وينصب إن اقتضى
النصب ، كقوله تعالى : ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام: ١٠١] .

العامل في المضاف إليه

ويخفض إن اقتضى الخفض نحو : « بسم الله الرحمن الرحيم » وأما المضاف إليه
فلا يكون إلا مجرورًا واختلف في جاره فقيل ^(١) : الإضافة وهو ظاهر كلام طائفة
من النحاة كأبي القاسم الحريري ^(٢) قال في ملحقته :

وَقَدْ يُجْرُ الْأِسْمُ بِالْإِضَافَةِ كَقَوْلِهِمْ دَارَ أَبِي قُحَافَةَ

وقال الزجاج ^(٣) : الجار له معنى اللام الملاحظة ، ولو قال معنى الحرف ؛ لكان أحسن لما
سيأتي إلا أن يرى أن الإضافة ليست إلا على معنى اللام والصحيح - وهو [١٠٢/ب] مذهب
سيبويه - ^(٤) أن الجار للمضاف إليه المضاف ؛ لاتصال الضمير به ولا يتصل إلا بعامله .

الإضافة قسمان

ثم الإضافة على ضربين :

إضافة لفظية ، وإضافة معنوية .

الإضافة المعنوية :

فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة لمعمولها ، فيدخل في ذلك الأسماء
الجامدة ، مثل : « إمام الله » و ﴿ دَارُ الْفَكَارِ ﴾ [غافر: ٣٩] والصفة المضافة لغير
معمولها مثل : « عالم المدينة ومصارغ مضر » ومثله : « هذا ضارب زيد أمس »
و « مضروب عمرو أمس » لأن الصفة بمعنى المضي ليست بعاملة عند الجمهور نعم
إن قلنا بمذهب الكسائي ^(٥) وهو أن الصفة تعمل في المضي فالإضافة لفظية .

ومن الإضافة المعنوية إضافة « اسم التفضيل » ^(٦) مثل : « هذا أفضل الناس »

(١) قال به الأخفش . جمع الهوامع (٤٦/٢) . (٢) ملحّة الإعراب (١٢) .

(٣) ارتشاف الضرب (٥٠١/٢) ، وجمع الهوامع (٤٦/٢) ، وذهب ابن الباذش إلى أن الجر بحرف مقدر

ناب عنه المضاف شرح التصريح (٢٥/٢) . (٤) الكتاب (٤٢٠/١) .

(٥) شرح التصريح (٦٦/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢٩٣/٢) .

(٦) مذهب سيبويه والأكثرين أن : أفعل التفضيل إضافته إضافة محضة ، ومذهب الكوفيين والفارسي =

وهذا ليس من إضافة الصفة إلى معمولها ؛ إذ المراد بالمعمول اسم لو تسلط عليه المضاف قبل الإضافة لرفعه أو نصبه ، ومنها : إضافة المصدر إلى معموله كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ [البقرة: ٢٥١، الحج: ٤٠] ، وخالف ابن برهان^(١) في هذه والفارسي^(٢) فيما قبلها . وتكون الإضافة المعنوية على معنى اللام إذا لم يكن المضاف إليه جنسًا للمضاف ، ولا ظرفًا ، مثل : « غلامٌ زيد » فإن كان جنسًا له فهي على معنى « من » نحو : « خاتمٌ حديد » وإن كان ظرفًا فهي على معنى « في » مثل : ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾ [سبأ: ٣٤] وهذه قليلة ، والأولى كثيرة وما بين ذلك وسط .

وتنوع الإضافة المعنوية إلى هذه الثلاثة أنواع هو : مذهب ابن الحاجب^(٣) والشيخ جمال الدين بن مالك وطائفة ، وخالف أكثر المحققين كسيبويه^(٤) والزمخشري ، وتابعهم^(٥) المؤلف ، فقالوا : ليس لنا إضافة على معنى « في » وما أوهم مجيئها على هذا يتأول على أنه على معنى اللام مجازًا ، والدليل على هذا المذهب من وجهين : أحدهما : أن الإضافة على معنى اللام المجازية متفق عليها ، والإضافة على معنى « في » وإن كانت حقيقة - مختلف فيها ، والحمل على المتفق عليه أولى فلا يعدل

= وغيرهما أنها غير محضة ، وذهب ابن السراج إلى أنه إذا أضيف على معنى « من » فهي غير محضة ، وإذا أضيف على معنى غير « من » فهي محضة . ارتشاف الضرب (٥٠٥/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٢٨/٣ - ٢٢٩) .

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢٢٨/٣) ، وقد ضعف ابن مالك رأي ابن برهان بأن المصدر المضاف أكثر استعمالاً من غير المضاف ، ولو جعلنا إضافته غير محضة لزم جعل ما هو أقل استعمالاً أصلاً ، وهو خلاف المعتاد ، وأن الصفة منوية الانفصال بالضمير المستتر بينها وبين مرفوعها ومنصوبها ، فجاز اعتبار آخر بخلاف المصدر ، وبأن المصدر المضاف إلى معرفة معرفة ، وينعت معرفة ، ومثال ذلك : [الخفيف]

إِنْ وَجَدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْكَ مَنْ عَهْدْتُ عَذُولًا

فنت المصدر « وجدي » بالمعرفة وهو « الشديد » فدل ذلك على أن إضافته محضة ؛ لأنها أكتسبت تعريقاً . الأشموني بحاشية الصبان (٢٤٢/٢) . (٢) المقتصد في شرح الإيضاح (٨٨٤/٢) . (٣) شرح الكافية للرضي (٢٧٣/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٢١/٣) ، قال ابن مالك فيه : « وقد أغفل النحويون التي بمعنى « في » ، وهي ثابتة في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح ، كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَخْصَرَ ﴾ [البقرة: ٢٠٤] وقوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُقُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرِيصٌ أَرْبَعَةٌ أَشْهُرٌ ﴾ [البقرة: ٢٢٦] وقوله : ﴿ يَصْدَحِي السَّجَنُ ﴾ [يوسف: ٣٩-٤١] ، وقوله : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [سبأ: ٣٣] ، وقول العرب : شهيدُ الدَّارِ ، وقتيلُ كَرْبَلَاءَ . وبهذا التقسيم قسم ابن هشام . أوضح المسالك (٨٥/٣) ، وشرح الشذور (٤٣٥) .

(٤) شرح المفصل (١١٨/٢) ، وشرح الكافية للرضي (٢٧٤/١) ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٢٣٨/٢) . (٥) الأجرومية (٢٨ - ٢٩) .

عنه مثال ما جاءت فيه الإضافة على معنى اللام المجازية ، قول الشاعر :

٤٢٣ - إِذَا قَالَ قَدْ نِي قُلْتُ بِاللَّهِ حَلْفَةً لَتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا ^(١)

ومعنى البيت : أن الضيف إذا قال : يكفيني ، وقد بقي في الإناء بقية حلف هذا المضيف ؛ لتعاطن ما بقي في الإناء ونسب المضيف الإناء إلى المضيف لملاسة بينهما ، وذلك مجاز والإضافة هنا على معنى اللام باتفاق ؛ لأن الثاني ليس جنسًا للمضاف ولا ظرفًا .

الثاني من وجهي الاستدلال : أن الإضافة على معنى « في » حقيقة مؤدية إلى كثرة ^(٢) الاشتراك في معناها ، والإضافة على معنى اللام المجازية مؤدية إلى المجاز ، وهو خير من الاشتراك على ما بين في الأصول ، فيجب ارتكاب ما كان خيرًا .

وسميت هذه الإضافة معنوية ؛ لإفادتها أمرًا معنويًا وهو تخصيص الأول بالثاني إن كان نكرة أو معرفة ، والأول متوغلًا في الإبهام ، مثال ما إذا كان الثاني [١٠٢/ب] نكرة : « جاءني [غلام] ^(٣) رجل » ومثال ما إذا كان معرفة ، والأول متوغلًا ^(٤) : « جاءني شَبْهُكَ ، ومثْلُكَ ، وَغَيْرُكَ » وذلك عند إرادتك مطلق المماثلة والمغايرة ، وأما إذا أردت كمالهما ، فالأول مكتسب من الثاني التعريف ^(٥) وكذا كل اسم غير متوغل

(١) من الطويل . نسب إلى حريث بن عثاب الطائي . خزائن الأدب (٤٣٤/١١ ، ٤٣٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٩ ، ٤٤٣) ، والدرر واللوامع (٤٤/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٥٥٩/٢ ، ٨٣٠) ، وشرح المفصل (٨/٣) ، ومغني اللبيب (٢١٠/١) ، وجمع الهوامع (٤١/٢) .
اللغة : إذا قال قدني : إذا قال الضيف يكفيني . قلت : يروى : قال ، وقلت هي الأصح ، كما قال العيني . لَتُغْنِي : رواية ثعلب ، بحذف الياء التي هي لام الفعل المؤكد بالنون ، وبقاء الكسرة دليلًا عليها ، وهي لغة فزارة ، يقولون : ازِمْنِي يا زيد ، وابْكُنِي يا عمرو ، ويروى : لَتُغْنِي بحذف النون المشددة ، أي لتبعدن . إنائك : بإضافة الإناء للضيف . المقاصد النحوية (٣٣٥/١ - ٣٥٧) .
المعنى : ذكره الشارح .

الشاهد : قوله : « إنائك » ؛ حيث أضيف الإناء إلى ضمير الضيف لأدنى ملاسة ، والإضافة ههنا على معنى اللام المجازية ؛ لأنه ليس بإنائه حقيقة . (٢) في الأصل : « كثيرة » .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) على إضمار « في الإبهام » اعتمادًا على إظهاره سابقًا ، وفي المخطوط : « متوغل » بالرفع .
(٥) وكذا إذا أريد بهما مماثلة خاصة ، ومغايرة خاصة ، وأكثر ما يكون ذلك في « غير » إذا وقعت بين ضدين ، كقول القائل : رأيت الصُّعْبَ غَيْرَ الهين ، ومررت بالكريم غير البخيل وكقوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة : ٧] عند بعض العلماء منهم السيرافي ، وكقول أبي طالب [الرجز] :

يَا رَبِّ إِمَّا تُخْرِجُنِي طَالِبِي
فَلَيْكِنِ الْمَغْلُوبُ غَيْرُ الْغَالِبِ
فِي مَقْنَبٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَانِبِ
وَلَيْكِنِ الْمَسْلُوبُ غَيْرُ السَّالِبِ

أضيف لمعرفة وهذا التعريف - أيضًا - من الأمور المعنوية التي تفيدنا الإضافة إياها . وتسمى أيضًا « محضة » ؛ لخلوها عن شائبة الانفصال ألا ترى أنك لو قلت : « جائي غلام زيد » مكان « غلام زيد » لم يستقم بخلاف اللفظية ، مثل : « جاءني ضارب زيد » فإنك إذا فصلت ، فقلت : « جاءني ضارب زيدًا » لم يكن فاسدًا بل هو مستقيم حسن .

الإضافة اللفظية

الضرب الثاني من ضربي الإضافة : « اللفظية » وهي إضافة الصفة إلى معمولها ، مثل : « ضارب زيد » ^(١) و « مُرَوِّع القلب » و « قليل الحيل » وليست على تقدير حرف على الصحيح خلافًا لمن ^(٢) زعم أنها على تقدير اللام ، قال ابن الحاجب ^(٣) : « ولا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ » وذلك بحذف التنوين ^(٤) أو النون المشبهة له ، وقال بعضهم ^(٥) : تفيد إما التخفيف أو رفع القبح ، أما إفادتها التخفيف فظاهر ، وأما إفادتها لرفع القبح فلأنك إذا قلت : « جاءني الرجل الحسن الوجه » مثلاً برفع « الوجه » كنت [قد] ^(٦) أخليت الصفة التي هي « حسن » من ضمير الموصوف الذي هو : « رجل » لما مر في الصفة المشبهة ، وإن نصيت « الوجه » كنت قد أجريت الصفة القاصرة مجرى الصفة المتعدية في النصب بها ، وكلاهما قبيح مع أنهما ليسا بممتنعين .

= المَقْنَبُ هنا جماعة الخيل ، ويطلق على مِخْلَب الأسد ، وعلى الذئب ، ومثال المماثلة المخصوصة لمثل قولك : زيدٌ مثلُ حاتم ، وقيل : ليس هذا الوقوع مكسبًا لغير ومثل في الإضافة التعريف ؛ لوقوع « غير » صفة لنكرة في قوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَبْلًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [فاطر: ٣٧] ، وتخرج ﴿ غَيْرِ الْمَفْضُوبِ ﴾ على أنها بدل أو نعت على أن الذين أنعمت لم يقصد به تعيين ، وعلى هذا الفراء والزجاج ورجحه أبو علي الشلوين وزعم المبرد أن « غير » لا تتعرف أبدًا . المقتضب (٢٨٨/٤) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٢٦/٣ - ٢٢٧) ، والأشْمُونِي بحاشية الصبان (٢٤٤/٢ - ٢٤٥) .

(١) في الأصل تكرار : « زيد » .
(٢) قاله بعض الأندلسيين ، لجواز وصولها إلى المفعول باللام ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَيَنْهَضُ ظَلَامٌ لِنَفْسِهِ ﴾ [فاطر: ٣٢] ، وقوله : ﴿ يَطْلُبُ اللَّعِيدَ ﴾ [فصلت: ٤٦] ارتشاف الضرب (٥٠٤/٢ - ٥٠٥) .
(٣) عبارة ابن الحاجب : (ولا تفيد إلا تخفيفًا في اللفظ ، ومن ثم جاز مررت برجلٍ حسنٍ الوجه ، وامتنع بزيد حسنٍ الوجه ...) . شرح الكافية للرضي (٢٧٧/١) وقد عبر الشارح بـ « ولا يفيد » أي : هذا النوع من الإضافة .

(٤) سواء كان التنوين ظاهرًا كما في « ضارب زيد » وحسن وجهه « أو مقدراً كما في « ضوارب زيد » وحواج بيت الله » ؛ لأنه لولا المنع من الصرف لظهر التنوين ، والنون مثل : « ضاربا زيد » و« ضاربو زيد » .
(٥) هو ابن هشام في أوضح المسالك (٩٢/٣) .

(٦) تكملة يقتضيها السياق .

وأما إذا جررته بإضافة الصفة إليه فقد تخلصت من القبيحين ، فقد أفادت الإضافة اللفظية غير التخفيف ، ومن أجل أن هذه الإضافة لا تفيد تعريفاً جاء المضاف فيها المعرفة صفة للنكرة ، مثل : « مررت برجل حسن الوجه » ومثل ذلك في التنزيل ، قوله تعالى : ﴿ هَذَا بَلَغَ الْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة : ٩١] ، ومثله : ﴿ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا ﴾ [الأحقاف : ٢٤] ^(١) في أحد الإعرابين ، قال ابن الحاجب ^(٢) : ولكون الإضافة اللفظية تفيد التخفيف جاز « قام الضارباً زيد » بحذف النون ، وامتنع « جاء الضاربُ زيد » ، إذ لا حذف فيه ، وخالف ^(٣) الفراء في هذا الأخير فأجازه حملاً على « الضارب الرجل » وقيل ^(٤) : بل أجاز إضافة الصفة المقرونة بـ « أل » إلى سائر المعارف ، فإن قلت : قد سمع من كلام العرب [جاء] :

٥٢٤ - الْوَاهِبُ الْمَائَةُ الْهَجَانِ وَعَبْدُهَا ^(٥)

وهو مؤد إلى جواز ما منعموه ، وذلك أن « الواهب » مضاف للمائة و « عبدها » معطوف على « المائة » والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه ، فكأنك قلت :

(١) على تقدير الانفصال أي : ممطر إيانا ، فقد وقع صفة لعارض وهو نكرة . التبيان في إعراب القرآن للعكبري (٢٣٥/٢) . ولأجل أنها لا تفيد تعريفاً ، فقد جاءت حالاً في قوله تعالى : ﴿ ثَانِي عَطْفِهِ ﴾ فهو حال من الضمير المستتر في يجادل ، وقول الشاعر [الكامل] :

فَأَنْتَ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّنَا

وقد دخلت « رب » عليها في قوله [البسيط] :

يَا رَبِّ غَابِطُنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُم

أوضح المسالك (٨٩/٣ - ٩٠) . (٢) شرح الكافية للرضي (٢٧٧/١) .

(٣) ضمن النقل عن ابن الحاجب . شرح الكافية للرضي (٢٧٧/١) .

(٤) أوضح المسالك (٩٩/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢٤٦/٢) .

(٥) من الكامل ، قائله الأعشى - ميمون بن قيس - ديوانه (٧٩) وعجزه : غَوْذَا تُرْجِي بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا .

خزانة الأدب (٢٥٦/٤ ، ٢٦٠) ، (١٣١/٥) ، (٤٩٨/٦) ، والدرر (٥٧/٢) ، وشرح ابن عقيل

(١١٩/٣) ، والكتاب (١٨٣/١) ، والمقتضب (١٦٣/٤) ، وهمع الهوامع (٤٨/٢ ، ١٣٩) .

اللغة : الهجان : البيض يستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع ، وربما قيل : هجان ، وقيل : الهجان : الكرام .

وعوذاً : جمع عائذ ، وهي الحديثة العهد بالنتاج ، سميت عائذاً ؛ لأن ولدها يعوذ بها لصغره . وتزجي :

تسوق . أطفالها : أولادها ، وهذا البيت من قصيدة يمدح الأعشى بها قيس بن معديكرب الكندي .

المعنى : هذا الممدوح يهب المائة من الإبل الكريمة ، ويهب راعيها ؛ أيضاً . الدرر اللوامع (٥٨/٢) .

الشاهد : قوله : « وعبدها » ؛ حيث عطف بالجر على المائة ، واغتر ذلك ، وإن لم يكن مثل الرجل ؛ لأنه

يغتر في التابع ما لا يغتر في المتبوع .

« الواهب عبدها » وقد منعت ذلك ؟

نعم هذا جائز على رأي الفراء ، قلنا في جوابه : القياس منعه ، وإنما جاز على ضعف ؛ لأن التابع لا يعطي حكم المتبوع من كل وجه ألا ترى أن « أل » ممتنع دخولها على المنادى في غير الصور [١٠٣/أ] التي تقدم استثنائها مع أنه يجوز دخولها على تابعه في نحو : « يا زيد والحارث » ، فإن قلت : قد أجازوا « الضارب الرجل » مع أنه لا تنوين في المضاف يحذف للإضافة ؟

قلت : إنما جاز ذلك قياسًا ^(١) على « الحسن الوجه » في أحسن لغاته ، والجامع في الصورتين أن المضاف والمضاف إليه مقرونًا بـ « أل » فكما جاز « الحسن الوجه » بجر « الوجه » فيجوز « الضارب الرجل » بجر « الرجل » فإن قلت : فما التخفيف في « الحسن الوجه » الذي أفادته الإضافة حتى أجزتموها ؟

قلت : هو حذف الضمير المضاف إليه « وجه » ؛ إذ الأصل : « وجهه » فلما حذف المضاف إليه خلفته « أل » في أول المضاف ، ومن هنا تعلم أن قياس الفراء : « الضارب زيد » على « الضارب الرجل » ليس بجيد ؛ لعدم المشابهة التامة بينهما ، فإن قلت : إذا كنت قد أجزت « الضارب الرجل » حملًا على ما ذكرت فما تصنع في « جاء الضاربك » مع أنه لا يتأتى ذلك الحمل فيه ؟

قلت : في محل الكاف وجهان :

أحدهما : النصب ، وحيث لا إشكال ؛ إذ لا إضافة .

والثاني : الجر ، وعليه فيحمل « الضاربك » المقرون بـ « أل » على « ضاربك » المجرد منها إن قلنا : الضمير في الثاني مخفوض بالإضافة .

وللعلماء في محل الضمير في المسألتين ثلاثة مذاهب :

أحدها : الجر وهو رأي المبرد ^(٢) والمازني .

والثاني : النصب ، وهو رأي الأخفش ^(٣) .

(١) في الأصل تكرار لـ « قياسًا » .

(٢) في أحد قولي . المقتضب (١٥٢/٤) ونسب أيضًا للرماني والمازني والزمخشري . شرح المفصل

(١٢٣/٢) ، وشرح الكافية للرضي (٢٨٤/١) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢٤٦/٢) ، وشرح

التصريح (٣٠/٢) . (٣) شرح المفصل (١٢٤/٢) .

والثالث : التفصيل ففي الأول النصب وفي الثانية الجر ، وهو رأي سيبويه ^(١) وهو أعدل الأقوال ، وأقربها إلى الصواب .

دخول الألف واللام على المضاف إضافة لفظية

مسألة : قال ابن مالك ^(٢) : لا تدخل الألف واللام على المضاف إضافة لفظية إلا في خمس مسائل :

أولها : أن يكون المضاف إليه مقروناً بـ « أل » كقول الشاعر :

٤٢٥ - أَبَانَا بَهَا قَتَلَى وَمَا فِي دِمَائِهَا شِفَاءٌ وَهَنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمَ ^(٣)

ثانيها : أن يكون المضاف إليه مضافاً لما فيه (أل) كقول الآخر :

٤٢٦ - لَقَدْ ظَفِرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَّةَ الْحَدَى بِمَا جَاوَزَ الْآمَالَ مَلَأَسِرَ وَالْقَتْلَ ^(٤)

(١) الكتاب (١٨٧/١) وقد جعله كالظاهر فهو منصوب في الضاربك ، مخفوض في ضاربك ، ويجوز في الضاربك والضاربوك الوجهان ، لأنه يجوز الضارباً زيداً ، والضاربو عمراً ، بحذف النون في النصب ، كما تحذف في الإضافة ، ومنه قوله :

يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفَّ الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا وَقوله [المنسرح] .

الْعَارِقُو الْحَقَّ لِلْمَدِيدِ بِهِ وَالْمُسْتَقِيلُو كَثِيرَ مَا وَهَبُوا الأشموني بحاشية الصبان (٢٤٦/٢ - ٢٤٧) .

(٢) قال في الخلاصة (٣٦) :

وَوَضِلْ أَلْ بِذَا الْمَضَافِ مُغْتَفَرِ
أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضِيفَ الثَّانِي
وَكُونَهَا فِي الْوَضْفِ كَأَبٍ إِنْ وَقَعَ
إِنْ وَصِلَتْ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشُّعْرِ
كَزَيْدِ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي
مِثْنَى أَوْ جَمْعاً سَبِيلَهُ اتَّبَعِ

(٣) من الطويل . قائله الفرزدق . ديوانه (٣١٠/٢) . أوضح المسالك (٩٢/٣) ، وخزانة الأدب (٣٧٣/٧) ، وشرح الأشموني (٣٠٨/٢) ، وشرح التصريح (٢٩/٢) .

اللغة : أباناً بها : رواية الديوان : أباناً بهم ، فعلى الأول يرجع الضمير إلى السيوف المتقدم ذكرها ، وعلى رواية « بهم » يرجع إلى أهل الوقعة ، والمعنى : قتلنا بها أو بهم . الحوائم : العطاش التي تحوم حول الماء جمع حائمة من الحوم ، وهو الطواف حول الشيء .

المعنى : قتلنا بالسيوف قتلى ، وليس الشفاء في الدماء التي تهريقها تلك السيوف ، وإنما هن : أي هي الشافيات ؛ لأنه لولاها لما سفكت الدماء . المقاصد النحوية (٣٩٠/٣ - ٣٩١) .

الشاهد : قوله : « الشافيات الحوائم » ؛ حيث دخلت « أل » على المضاف إضافة لفظية ، وقد تحقق شرط دخولها ، وهو لحاقها للمضاف إليه الذي هو « الحوائم » .

(٤) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٩٣/٣) ، وشرح الأشموني (٣٠٨/٢) ، وشرح =

دخول الألف واللام على المضاف إضافة لفظية = ٧٠٧

ثالثتها : أن يكون المضاف إليه مضافاً لضمير ما فيه « أل » ، كقول الآخر :

٤٢٧ - الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ مِثِّي وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا ^(١)

وفي هذه تنازع بين النحاة فمنهم ^(٢) من أجازها ، ومنهم ^(٣) من منعها فلم ير في المضاف إليه [إلا] ^(٤) النصب .

رابعتها وخامستها : أن يكون المضاف مثنى أو مجموعاً جمع سلامة لمذكر ، مثال الأول قول الشاعر :

٤٢٨ - إِنْ يَغْنِيَا عَنِّْي الْمُسْتَوْتَانَا ^(٥) عَدَنٍ فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا يَغْنِي ^(٦)

ومثال الثاني قول الآخر :

= التصريح (٢٩/٢) ، والمقاصد النحوية (٣٩١/٣) .

اللفظة : الزوار : جمع زائر . والأقفية : جمع قفا . والعدى : جمع عدو . والآمال : جمع أمل ، وهو الرجاء . ملأسر : أصله : من الأسر فحذفت النون والهمزة على لغة زيد وبني خثعم من قبائل اليمن . المقاصد النحوية (٣٩١/٣ - ٣٩٢) .

المعنى : لقد فاز الزوار أقفية الأعداء بما تعدى الرجاء من الأسر والقتل .

الشاهد : قوله : « الزوار أقفية العدى » ؛ حيث لحقت « أل » بالمضاف إضافة لفظية ، وسوغ ذلك لحاق « أل » بما أضيف إليه المضاف الثاني .

(١) من الكامل . قائله مجهول . أوضح المسالك (٩٥/٣) ، والدرر (٥٧/٢) ، وشرح الأشموني (٣٠٨/١) ، وشرح التصريح (٢٩/٢) ، والمقاصد النحوية (٣٩٢/٣) ، وهمع الهوامع (٤٨/٢) .
اللفظة : الود المودة . النوال : العطاء . اللسان (ودد ، نول) .

المعنى : أنت المستحقة صفو الود مني ، وإن لم أرج منك عطاء ، أي : مودة ومحبة .

الشاهد : قوله : « المستحقة صفوه » ؛ حيث لحقت « أل » بالمضاف إضافة لفظية ، وسوغ ذلك إضافة المضاف إليه إلى ضمير ما فيه أل .

(٢) أجازها الجمهور على أن الاسم المتصل العائد على ما فيه (أل) بمنزلة الاسم المقرون بـ « أل » . شرح التصريح (٣٠/٢) .

(٣) وهو المبرد . شرح الأشموني بحاشية الصبان (٢٤٦ / ٢) .

(٤) تكملة يقتضيها السياق . (٥) في المخطوط : « المستوطنان » .

(٦) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (٩٦/٣) ، والدرر (٥٧/٢) ، وشرح الأشموني (٣٠٩/٢) ، والمقاصد النحوية (٣٩٣/٣) ، وهمع الهوامع (٤٨/٢) .

اللفظة : إِنْ يَغْنِيَا : من غنى فلان عن كذا ، فهو غان أي استغنى عنه ولا حاجة له به . المستوطنان : أصله : المستوطنان حذفت النون للإضافة . بغنى : خففت الياء للضرورة . المقاصد النحوية (٣٩٣/٣ - ٣٩٤) .

المعنى : إن استغنى عني الشخصان اللذان استوطنا عدن ، فإنني لست غنياً عنهما في يوم من الأيام . الشاهد : قوله : « المستوطنان عَدَن » ؛ حيث لحقت « أل » بالمضاف إضافة لفظية ، واستغنى عن لحاقها

بالمضاف إليه ؛ لكون المضاف مثنى ؛ لأنه لما طال ناسبه التخفيف ، فلم يشترط وصل « أل » بالمضاف إليه .

٤٢٩ - لَيْسَ الْأَخْلَاءُ بِالْمُضْغِي مَسَامِعِهِمْ إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمٍ ^(١)

الإضافة الشبيهة بالمحضة

فائدة : ما قدمته من كون الإضافة تنقسم إلى معنوية ولفظية هو مذهب الجمهور وذكر ابن مالك ^(٢) أن هناك ألفاظاً ليست إضافتها لفظية ولا محضة ؛ بل شبيهة بالمحضة منها : الاسم المضاف إلى الصفة ، مثل : « مسجد الجامع ، وحببة الحمقاء وصلاة الأولى » وهذا مبني على أن هذه الإضافة لا تأويل فيها ، وأما إن أولناها بأن المضاف إليه محذوف [١٠٣/ب] وتقديره : « مسجد المكان الجامع ، وحببة البقلة الحمقاء ^(٣) وصلاة الساعة الأولى » لم يكن من إضافة الاسم إلى الصفة ، والتأويل هو التحقيق ومذهب الجمهور ^(٤) وينبغي أن يعلم أن الاسم لا يضاف إلى الصفة لما قال بعضهم ^(٥) : من أن الصفة يجب متابعتها للموصوف في إعرابه ، فلو خففت بإضافته

(١) من البسيط : قائله مجهول . أوضح المسالك (٩٧/٣) ، والدرر (٥٧/٢) ، والمقاصد النحوية (٣٩٤/٣) ، وجمع الهوامع (٤٨/٢) .

اللفظة : الأخلاء : جمع خليل ، وهو الصديق الصافي . والوشاة : جمع واش ، وهو الساعي بنقل الكلام بين الأخلاء . المقاصد النحوية (٣٩٤/٣) .

المعنى : ليس الأصدقاء الحق من يصغون مسامعهم إلى الناقلين للكلام على جهة الإفساد ، ولو كان هؤلاء النقلة من ذوي أرحامهم .

الشاهد : قوله : « بالمضغى مسامعهم » ؛ حيث لحقت « أل » المضاف إضافة لفظية ، واكتفى بلحاقها له عن لحاقها للمضاف إليه ؛ لأن المضاف جمع مذكر سالم ، فلطوله ناسبه التخفيف .

(٢) اعتبرها شبيهة بالمحضة ؛ لأن بها اتصالاً ، وانفصالاً ، أما الاتصال فلأن المضاف غير مفصول عن المضاف إليه بضمير منوي ، كما هو في إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها ، ولأنه لا يقع موقع الفعل فلا يقدر تنكيره ، وأما الانفصال فإن المعنى لا يصح إلا بتقدير موصوف ، كدار الحياة الآخرة ، وجانب المكان الغربي ، ولا تجوز الإضافة فيما لم تضفه العرب ، كالحبة الحمراء والحبة السوداء ، والحبة الخضراء . شرح التسهيل لابن مالك (٢٢٩/٣ - ٢٣٠) وعندني أنه يجوز القياس على ما جاء مضافاً من هذا النوع ، توسيعاً لطرق الاستعمال . (٣) البقلة الحمقاء التي تسميها العامة الرجلة ؛ لأنها مُلَبَّبة فشبهت بالأحمق الذي يسيل لعابه ؛ أو لأنها تنبت في مجرى السيول . اللسان « حمق » .

(٤) والفراء والكوفيون يجيزون الإضافة من غير دعوى حذف ، وبه قال ابن الطراوة وابن طاهر وابن خروف وجماعة ، قال الفراء : (والعرب قد تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه ، كيوم الخميس وشهر رمضان ووعد الصدق ومكر الشيء وحق اليقين ، ويا نساء المؤمنات وحب الحصيد وحبل الوريد) . معاني القرآن للفراء (٣٣٠/١ - ٣٣١) ، والإنصاف في مسائل الخلاف (٤٣٦/٢) ، وارتشاف الضرب (٥٠٦/٢) . (٥) قاله ابن الحاجب ، وقال الرضي : (وليس بشيء ؛ لأن ذلك إنما يكون إذا بقيا على حالهما ، فأما مع طلب التخفيف بالإضافة فلا نسلم له) . شرح الكافية للرضي (٢٨٧/١) ، وانظر حاشية الصبان (٢٤٩/٢) .

إليها لم تكن تابعة له في ذلك ، وقيل ^(١) : لأن الصفة مع الموصوف متصادقان في الذات فلو أضفته إليها للزم إضافة الشيء إلى نفسه ، وما ورد من كلام العرب مما ظاهره إضافة الموصوف إلى الصفة يتأول بمثل ما مر آنفاً ^(٢) .

ومنها ^(٣) : الصفة المضافة إلى موصوفها ، مثل : « سَحَقُ عِمَامَةٍ » ^(٤) و « جَزْدُ قَطِيفَةٍ » وهذا أيضاً مبني على أن هذه الإضافة لا تأويل فيها ، وأما إذا أولناها على الصحيح بأن الموصوف محذوف والصفة مضافة إلى جنسها والأصل : « شيء سَحَقُ من جنس العمامة وشيء جَزْدُ من جنس القطيفة » لم يكن من إضافة الصفة للموصوف ، وإنما ارتكب هذا التأويل ؛ لأن إضافتها له ممتعة ، وعلة المنع أن الغرض منها التبعية للإيضاح أو التخصيص ، ومع التقديم يفوت هذا الغرض ، وهي لا تضاف إلا مع التقدم . فإذا سمع من كلامهم ^(٥) شيء يوهم خلاف ما قررناه ، وجب تأويله بمثل ما تقدم . ومنها : المسمى المضاف للاسم إلا أن هذه على التأويل الذي [أذكره] ^(٦) الآن نحو : « جاءني سعيدٌ كُرْزٍ » ^(٧) .

واعلم أن الأصل أن لا يضاف أحد المترادفين إلى الآخر ؛ لأنه من إضافته الشيء إلى نفسه وهي ممتعة ، فإن ورد من كلام العرب شيء ظاهره إضافة أحد المترادفين إلى الآخر أولناه بأن المراد بالأول المسمى ، وبالثاني الاسم ، قال بعضهم ^(٨) : وإنما أولناهما بذلك

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل (١٠/٣) : (الصفة والموصوف شيء واحد ؛ لأنهما لعين واحدة ، فإذا قلت : جاءني زيدٌ العاقلُ ، فالعاقل هو زيد ، وزيد هو العاقل ، ألا ترى أنك إذا سئلت عن كل واحد منهما ؛ لجاز أن تفسره بالآخر) .

(٢) ففي نحو : حب الحصيد : حب الزرع الحصيد وفي حق اليقين : حق الأمر اليقين ، وهكذا . (٣) من الشبيهة بالمحضة .

(٤) السَحَقُ : الثوب الخلق الذي انسحق وبلي ، كأنه بعد من الانتفاع به . والجُرد : يقال : ثوب جرد أي : خُلِقَ قد سقط زئبره أي هو الذي بين الجديد والخلق . اللسان « سحق ، جرد » .

(٥) كأخلاق ثياب ، وهل عندكم جاثبة خير ، ومُغْرِبَةٌ خَيْرٌ ومعناه : ثياب بالية ، وخير يجوب الأرض من بلد إلى بلد ، وخبر طراً عليكم من بلد سوى بلدكم ، فهو لذلك غريب والإضافة ههنا للبيان ، والتاء في جاثبة ومُغْرِبَةٌ للمبالغة . شرح المفصل (١٠/٣ - ١١) .

(٦) تكملة يقتضيها السياق ، وموضعها يباض في الأصل .

(٧) الكُرْز : الجَوْلَق - الوعاء - الصغير ، وقيل : الخُرْج ، وقيل : الخُرْج الكبير يحمل فيه الراعي زاده ومتاعه . اللسان « كرز » .

(٨) شرح الكافية للرضي (٢٨٦/١) وهذا إذا كان الحكم مناسباً للمسمى ، فإن كان مناسباً للاسم كان الأمر بالعكس ، نحو : كتبت سعيداً كُرْزٍ ، فإن الكتابة تنسب للألفاظ . شرح التصريح (٣٣/٢) ، وحاشية الصبان (٢٤٩/٢) .

دون عكسه ؛ لأن الثاني أعرف من الأول أو أخص وضعا ، والتأويل مذهب الجمهور وأجاز الفراء ^(١) إضافة أحد المترادفين إلى الآخر من غير تأويل لاختلاف اللفظين .

ومنها - أيضا - : الموصوف المضاف لشيء قائم مقام الصفة على هذا : « زيد الخيل » ^(٢) والأصل : « زيد الخير » فحذفت الصفة التي هي « الخير » وأقيم غيرها التي ^(٣) هي « الخيل » مقامها ، وإنما نسب للخيل ؛ لأنه كان صاحب خيل كريمة . وقريب مما كنا فيه ^(٤) قول الشاعر :

٤٣٠ - فَإِنْ قُرَيْشَ الْحَقِّ لَنْ تَتَّبَعَ الْهَوَى وَلَنْ يَقْبَلُوا فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَأَيِّمٍ ^(٥)

والأصل : « قريشا » ^(٦) أصحاب الحق » فحذفت الصفة وأقيم ما أضيفت إليه مقامها .

ومنها : الاسم المؤكد إذا أضيف لمؤكد ، كقوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [الروم : ٤ ، ٥] وقوله : ﴿ وَأَنْتَ حِينِذٍ تُنْظَرُونَ ﴾ [الواقعة : ٨٤] وذلك أن « يوما » و « حينًا » من أسماء الزمان المبهمة و « إذ » كذلك

(١) كليث أسيد ، وقول الشاعر [الطويل] :

فَقُلْتُ انْجُوا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدِ إِنَّهُ سَيُضَيِّبُكُمْ مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِيَّةٌ

والنجا هو الجلد ، فقد جوز الفراء إضافة ذلك للتخفيف . معاني القرآن للفراء (٣٣٠/١ - ٣٣١) المقصور والمدود له (٦٦) ، وشرح الكافية للرضي (٢٨٨/١) .

(٢) هو زيد بن مَهْلَهْل بن يزيد ، سمي زيد الخيل ؛ لكثرة خيله ، وفد إلى النبي ﷺ وسماه « زيد الخير » وهو شاعر مخضرم معدود في الشعراء الفرسان ، أصابته الحمى بالمدينة فلما بلغ بلدته مات . الشعر والشعراء (٢٨٦/١) ، ومختار الأغاني (١٣٩/٤ ، ١٥٥) . ومثله قول الشاعر [الطويل] :

عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَى رَأْسَ زَيْدِكُمْ

والأصل : علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذفت الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما في الإضافة . شرح الأشموني بحاشية الصبان (٢٤٢/٢ - ٢٤٣) .

(٣) في المخطوط : « الذي » . (٤) في الأصل : « مما كن » .

(٥) من الطويل . قائله مجهول . شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٢/٣) ، وشرح عمدة الحافظ (٥٠٨) . اللغة : الهوى : محبة الإنسان الشيء ، وغلبته على قلبه . اللسان « هوا » .

المعنى : إن قريشا أصحاب الحق لن تتبع هوى النفس ، ولن يقبلوا في الله تعنيف معنف . الشاهد : قوله : « قريش الحق » ؛ حيث حذفت الصفة ، وأضيف الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، والأصل « قريشا أصحاب الحق » فحذفت أصحاب ، وأضيف « الحق » إلى قريش ، وحذف التنوين للإضافة .

(٦) في المخطوط : « قريش » .

فوقوعها بعدهما تأكيد لهما أضيف إليه .

ومنها : الملغى إذا أضيف إلى المعتبر ، والمعتبر إذا أضيف إلى الملغى ، مثال الأول قول الشاعر :

٤٣١ - إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيْهِمَا وَمَنْ يَيْتُكَ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اغْتَدَرَ^(١)

أي : ثم السلام [أ/١٠٤] .

ومنه عند الفارسي^(٢) قوله تعالى : ﴿ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ [الأنعام : ١٢٢] أي : كمن هو ، وقوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ ﴾ [محمد : ١٥] ومثال الثاني قول بعض الطائيين :

٤٣٢ - أَقَامَ بَبْغَدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقُهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقٌ مُبْرُخٌ^(٣)

والملغى في هذا المثال لفظ « العراق والشام » قيل : وإنما كان ملغيًا ؛ لأنه لم يعتد به ، كالاعتداد بالحرف الزائد الذي جيء به للتأكيد ، والتحقيق أن الإضافة في هذه المواضع كلها معنوية .

(١) من الطويل : قائله لبيد بن ربيعة . ديوانه (٢١٤) . خزانة الأدب (٣٣٧/٤ ، ٣٤٠ ، ٣٤٢) ، والخصائص (٢٩/٣) ، والدرر (٥٨/٢) ، وشرح الأشموني (٣٠٧/٢) ، وشرح المفصل (١٤/٣) ، ولسان العرب (٥٤٥/٤) « عذر » ، والمقاصد النحوية (٣٧٥/٣) ، وجمع الهوامع (٤٩/٢ ، ١٥٨) . اللغة : الحول : السنة ؛ وإلى الحول متعلق بابكيا مقدرا ، وذلك أن ليذا كان له ابتان ، وقربت وفاته ، فقال :

تَمْنَى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مَضَرٍ
فَقُومَا وَقُولَا بِالَّذِي تَعَلَّمَانِيهِ وَلَا تَخْشِيَا وَجْهًا وَلَا تَخْلُقَا شَعْرَ
وَقُولَا هُوَ الْمَرْءُ الَّذِي لَا صَدِيقَهُ أَضَاعَ وَلَا تَحَانَ الْحَلِيلَ وَلَا عَذَرَ

إلى الحول ... إلخ ؛ فأمرهما بالبكاء عليه إلى الحول ، ودل على « ابكيا » ، قوله : ولا تخشما وجهًا ولا تخلقا شَعْرَ . عليهما : يروى : « عليكما » بالخطاب ، والرواية بالغية على الالتفات . المقاصد النحوية (٣٧٥/٣) . المعنى : ابكيا علي إلى الحول ، ثم السلام ، ومن ييك حولا كاملا ، فهو معذور في ترك البكاء . الشاهد : قوله : « اسم السلام » ؛ حيث أضيف الملغى « اسم » إلى المعتبر « السلام » والأصل : ثم السلام . (٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٤/٣) .

(٣) من الطويل . نسب إلى بعض الطائيين . الدرر (٥٨/٢) ، وشرح الأشموني (٣٠٧/٢) ، وشرح التسهيل (٢٣٥/٣) ، والمقاصد النحوية (٣٧٨/٣) ، وجمع الهوامع (٤٩/٢) . اللغة : مبرح : شديد ، يقال : يبرح به الأمر تبريحا ، أي : أجهدته . المقاصد النحوية (٣٧٨/٣) . المعنى : أقام ببغداد ، وشوقه لأهل دمشق شوق شديد مجهد .

الشاهد : قوله : « ببغداد العراق ، ودمشق الشام » حيث أضيف المعتبر ، وهو بغداد ، ودمشق إلى الملغى وهو العراق والشام ، وهذا كله من الإضافة الشبيهة بالمحضة التي زادها ابن مالك .

تنبيه : مستفاد من كلامنا أن الإضافة اللفظية ، كما لا تفيد المضاف تعريفاً كذا لا تفيده تخصيصاً ، وهذا هو الظاهر ، وربما توهم بعضهم ^(١) أنها تفيده تخصيصاً متمسكاً بأن « ضارباً » مثلاً مبهم وشائع ، فعند إضافته لـ « زيد » مثلاً زال إبهامه وشياعه ، فقد أفادت الإضافة التخصيص وما قاله هذا القائل مدفوع بأن « ضارب زيد » فرع عن « ضارب زيداً » فالتخصيص موجود قبل ^(٢) الإضافة - أيضاً - وليس فرعاً عن « ضارب » المطلق حتى يكتسب التخصيص بالإضافة فليتأمل .

من الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة

مسألة : يجوز أن يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث تأنيثه ، وكذا يجوز اكتساب المضاف المؤنث التذكير مما بعده ، مثال الأول قوله تعالى : ﴿ يَلْفِظُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ [يوسف : ١٠] ^(٣) في قراءة من قرأ « تلتقطه » بالتاء - المثناة من فوق - ويان ذلك أن « بعضاً » مذكر فلما أضيف إلى « السيارة » التي هي مؤنثة اكتسب منها التأنيث ^(٤) فلذا أنت فعله الذي هو « يلتقط » ، وأما مثال الثاني في قول الشاعر :

(١) هو ابن مالك في رده على ابن الحاجب في قوله : (ولا تفيد إلا تخفيفاً) فقال : (بل تفيد أيضاً التخصيص ، فإن « ضارب زيد » أخص من « ضاربٌ ») قال ابن هشام : (وهذا سهو) وأجاب بما أجاب الشارح . مغني اللبيب (٦٦٤) . (٢) في المخطوط : « وقبل » .

(٣) وهي قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبي رجاء . الإتحاف (١٤١/٢) ، والبحر المحيط (٢٨٥ / ٥) ومثله في اكتساب التأنيث قولهم : قُطِعَتْ بعضُ أصابعه ، وقول الشاعر [الكامل] :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثُرَّةٌ فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدُّرِّهِمِ
وقوله [الرجز] :

طُولُ اللَّيَالِي أَشْرَعَتْ فِي نَقْضِي نَقْضُنْ كُلِّي وَنَقْضُنْ بَعْضِي
وقوله [الكامل] :

أَتَيْتُ الْفَوَاحِشَ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةً وَلَدَيْهِمْ تَرَكُ الْجَمِيلِ جَمِيلُ
وقوله [الطويل] :

وَتَشَرَّقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدَغْتَهُ كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاقَةِ مِنَ الدَّمِ
وقوله [الطويل] :

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحُ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ
ومثله في اكتساب التذكير [الخفيف] :

رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يُوَوِّلُ لَهُ الْأَمْرَ رُ مَعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي
(٤) في المخطوط : « فكذا » .

٤٣٣ - إِنْأَرَةُ الْعَقْلِ مَكْشُوفٌ بِطَوْعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِي هَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا^(١)

فـ «إنارة» مؤنثة ، وهي مضافة إلى «العقل» الذي هو مذكر فاكتسب تذكيره ؛ فلذا أخبر عنها بمذكر وإلا لقال : «مكسوفة» ، ويحتمل أن يكون من هذا قوله تعالى : ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦]^(٢) وذلك أن «الرحمة» مؤنثة وهي مضافة إلى لفظ الجلالة الذي هو مذكر ؛ فاكتسب ما فيه من التذكير ، ولذا جاء الإخبار عنها بالمذكر ويحتمل أن يقال : لم يكتسب المضاف مما بعده تذكيرًا ، وإنما [فعل] الذي هو «قريب» أو غيره يجيء للمذكر والمؤنث والمثنى والمجموع بلفظ واحد^(٣) قال الله تعالى : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤] ، ويشترط في اكتساب المضاف مما بعده التذكير والتأنيث أن يكون الكلام مستقيمًا لو أزيل الأول وأقيم الثاني مقامه ، فمن ثم لم يكتسب لفظ «الغلام» التأنيث من إضافته لـ «هند» مثلاً ؛ فلا يقال : «جاءت غلامٌ هند» ؛ إذ لو قلت : «جاءت هند» بإقامة الثاني مقام الأول لم يستقم ؛ إذ لا يدري أمحذوف هناك أم لا ، وكذا لا يكتسب لفظ «المرأة» التذكير من إضافته لـ «زيد» مثلاً ؛ فلا يقال : «جاء امرأة زيد» ؛ إذ لو حذف الأول وأقيمت الثاني مقامه فقلت : «جاء زيد» لم يستقم أيضًا لما تقدم^(٤) .

(١) من البسيط . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٠٥/٣) ، وخزانة الأدب (٢٢٧/٤) ، (١٠٦/٥) ، وشرح الأشموني (٣١٠/٢) ، ومغني اللبيب (٥١٢/٢) والمقاصد النحوية (٣٩٦/٣) - وفيه أن قائله بعض المولدين .

اللفة : مكسوف : من كسّف يكسّف كسوفًا ، والمعنى : مظلم . اللسان «كسّف» ، والمقاصد النحوية (٣٩٦/٣) .

المعنى : طوع الهوى يذهب بنور العقل ، وعقل عاصي الهوى يزداد تنويره .
الشاهد : قوله : «إنارة العقل مكسوف» ؛ حيث اكتسب المضاف من المضاف إليه التذكير بتذكير خبره «مكسوف» والقياس مكسوفة .

(٢) قال ابن هشام : (ويَعْدُهُ لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ) [الشورى: ١٧] فذكر الوصف حيث لا إضافة (مغني اللبيب (٦٣٦) .

(٣) أو أن «قريب» فعيل بمعنى فاعل وقد أعطى حكم فعيل بمعنى مفعول من استواء المذكر والمؤنث ، أو هو فعيل بمعنى مفعول ، أي : مقربة أو أن التذكير على معنى تأويل الرحمة بالغفران ، أو التزم التذكير قصداً للفرق بين قرب المسافة وقرب النسب ، كما قال الفراء . معاني القرآن للفراء (٣٨٠/١ - ٣٨١) ، وحاشية الصبان (٢٤٩/٢) . وقول الجوهري : إن التذكير لكون التأنيث مجازيًا ، وهم كما قال ابن هشام لوجوب التأنيث في نحو : (الشمس طالعة والموعظة نافعة ؛ لأنه يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضميرين) . مغني اللبيب (٦٦٦) .

(٤) وزاد في التسهيل (١٥٦) شرطًا ثانيًا ، هو أن يكون المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه ، =

أقسام الاسم من حيث قبول الإضافة

فصل : الاسم على ثلاثة أصناف :

صنف جائز الإضافة وتركها ، وهذا هو الغالب وذلك [١٠٤/أ] ك « غلام ، وكتاب ، وثوب ، وحصير ، وقنديل » تقول عند الإضافة : « هذا غلامٌ زيدٌ وكتابه وثوبه ، وحصير المسجد وقنديله » ، وإن لم ترد الإضافة أفردتها كما مر آنفاً .
وصنف ممتنع إضافته لعدم إفادتها شيئاً ، وذلك كالمضمرات والإشارات وغير « أي » من الموصولات ، ومن أسماء الشروط ، ومن أسماء الاستفهام .

وصنف تجب إضافته وهذا قسمان :

ما يضاف معنى ويجوز قطعه عنها لفظاً ، وذلك ك « بعض ، وكل ، وأي » مثال بعض قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾ [الزخرف : ٣٢] فجاء الأول مضافاً لفظاً والثاني مقطوعاً عنها لفظاً ، ومثال « كل » مضافاً لفظاً ، قوله تعالى : ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ [آل عمران : ١٨٥ ، والأنبياء : ٣٥ ، والعنكبوت : ٥٧] ومثاله مقطوعاً عنها لفظاً ، قوله تعالى : ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ [يس : ٤٠] ^(١) ، ومثال « أي » مضافة لفظاً ومقطوعة عن الإضافة لفظاً ، قوله تعالى حكاية : ﴿ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ [القصص : ٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿ أَيُّهَا مَا تَدْعُوا ﴾ [الإسراء : ١١٠] ^(٢) .

= فیدخل علی هذا نحو : صَدْرُ القَنَاةِ فهو بعضه ، ونحو : مَرُّ الرِّیَاحِ فهو كبعضه ، ولا یدخل ، نحو قوله تعالى : ﴿ یَوْمَ نَبْعُدُ كُلَّ نَفْسٍ ﴾ [آل عمران : ٣٠] ونحو [الكامل] :

جَادَتْ عَلَیْهِ كُلُّ عَیْنٍ ثُرَّةً

ولذا زاد الفارسي قسماً آخر هو أن يكون المضاف كل المضاف إليه فيكتسب التأنيث . حاشية الصبان (٢٤٧/٢ - ٢٤٨) .

(١) وكل وبعض إذا قطعنا عن الإضافة لفظاً اختلف فيهما أهما معرفتان أم نكرتان ؟ فذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة ، ولذلك يأتي الحال منهما ، كقولهم : « مررت بكل قائمًا ، وبعض جالسًا » وأصل صاحب الحال التعريف ؛ وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان ، وألزم من قال بتعريفهما أن يقول : إن نصفًا وسدسًا وثلاثًا وربعًا ، ونحوها معارف ؛ لأنها في المعنى مضافات ، وهي نكرات بإجماع ، ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وتریده ، وقد لا تریده ، ودل مجيء الحال بعد « كل ، وبعض » على إرادته . شرح التصريح (٣٥/٢) . وهذا القطع عن الإضافة لفظاً ل « كل » إنما يكون إن لم تكن « كل » توكيداً أو نعتاً وإلا تعينت الإضافة لفظاً ، نحو : جاء القوم كلهم ، وزيد الرجل كل الرجل . حاشية الصبان (٢٥٠/٢) . (٢) وفي المخطوط : « أيما » .

إضافة أي

واعلم أن « أيّا » تارة تكون موصولة ، ولا تضاف هذه إلا إلى المعارف ^(١) خلافاً لابن عصفور ^(٢) في إجازته إضافتها للنكرات ، وقد تقدم الكلام عليها في الموصولات . وتارة تكون نعتاً لنكرة أو حالاً لمعرفة ، وحيث لا تضاف إلا لنكرة ، مثال الأول : « رأيت رجلاً أيّ رجلٍ » ومثال الثاني : « هذا عبد الله أيّ رجلٍ » .

وتارة تكون شرطية أو استفهامية ، فتضاف إلى النكرة مطلقاً ولا تضاف للمعرفة إلا إن كانت جمعاً أو مثني ، فإن كانت مفرداً فلا يضاف إليه إلا الاستفهامية بشرط أن يكون هناك جمع مقدر أو عطف غيره بالواو ^(٣) ، مثال الجمع قوله تعالى حكاية : ﴿ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا ﴾ [النمل: ٣٨] ، ومثال المثني قوله تعالى : ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ ﴾ [الأنعام: ٨١] ، ومثال المفرد مع إرادة الجمعية : « أيّ زيد أحسن ؟ » أي : « أيّ أجزاء أحسن ؟ » ومثال المعطوف عليه غيره قول الشاعر :

٤٣٤ - فَلَيْنَ لَقَيْتُكَ خَالِيْنَ لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ وَأَيْلِكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ ^(٤)

الثاني من القسمين : ما يجب إضافته لفظاً ومعنى ، وهذا ثلاثة أضرب :

أولها : ما يضاف للظاهر والمضمر ، مثل : « عندي ، ولدي » وقد تقدم الكلام عليهما في الظروف ، ومثل : « قصارى ، وسوى » تقول : « قصارى الأمر ^(٥) ، وقصاراه » و « سوى زيد ، وسواك » .

(١) نحو : « امرر بأيّ الرجلين هو أكرم ، وأيّ الرجال هو أفضل ، وأيهم أشدّ » ، ولا تضاف « أيّ » بجميع أقسامها إلى المفرد المعروف ؛ لأنها بمعنى بعض ، والمفرد المعروف شيء واحد ليس له أبعاد إلا إذا كررت أو نوى بالمفرد الأجزاء ، فيضاف إلى الاستفهامية ، فإذا كان المفرد نكرة جازت الإضافة إليه ؛ لأنه حيث لا معنى « كل » كما قال ابن الناطم . شرح الألفية لابن الناطم (٣٩٧) ، والأشْمُونِي بحاشية الصبان (٢٦١/٢) .

(٢) المقرب (٢١١/١ - ٢١٢) . (٣) عليه . (٤) من الكامل . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٤٢/٣) ، والدرر (٦٢/٢) ، وشرح الأشْمُونِي (٣١٧/٢) ، وشرح التصريح (٤٤/٢ ، ١٣٨) ، ومغني اللبيب (١٤١/١) ، والمقاصد النحوية (٤٢٢/٣) وهمع الهوامع (٥١/٢) .

اللغة : خالين : ليس معنا أحد . الأحزاب : جمع حزب ، وهو الطائفة من كل شيء . المقاصد النحوية (٤٢٢/٣) .

المعنى : إذا تلاقينا وحدنا لتعلمن أيّنا الفارس .

الشاهد : قوله : « أيّ ، وأيّك » ؛ حيث أضيفت « أي » إلى مفرد معرفة ، وهي لا تضاف إليه إلا إذا كررت أو قصد أجزأه ، وهي ههنا مكررة . (٥) غايته . اللسان « قصر » .

إضافة كلا وكلتا

ومثل : « كَلَّا وَكِلْتَا » وقد تقدم الكلام عليهما في باب المثني ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاث شرائط ^(١) :

أولها : التعريف فلا يضافان لنكرة ، فلا تقول : « جاءني كلا رجلين » ، ولا « كلتا امرأتين » ^(٢) .

الثاني من الشروط : أن يكون ما أضيفا إليه يُفهم التثنية إما نصًا نحو : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ ءَأْتَتْ أُكُلَهُمَا ﴾ [الكهف : ٣٣] وإما احتمالًا كقول الشاعر :

٤٣٥ - كِلَاتَا غَنِيٍّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتُهُ وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيًا ^(٣)

فإن قلت : فقد سمع إضافة « كلا » لاسم الإشارة المفرد ، في قول عبد الله بن الزُّبَيْرِ ^(٤) :

٤٣٦ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشْرِ مَدًى وَكِلاَ ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلُ ^(٥)

(١) في المخطوط : « ثلاثة » .

(٢) خلافًا للكوفيين في إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة ، نحو : كلا رجلين عندك قائمان ، وكلتا جارتين عندك مقطوعة يدها ، أي : تاركة للغزل ، وقد روعي في المثال الأول المعنى فثني الخبر ، وروعي في الثاني اللفظ فأفرد الخبر . شرح الأشموني مع حاشية الصبان (٢ / ٢٦٠) .

(٣) من الطويل . نسب إلى الأبيد الرياحي ، وإلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، وإلى المغيرة بن حبياء التميمي . الأغاني (١٣ / ١٢٧) ، وأوضح المسالك (٣ / ١٣٨) ، والحماسة الشجرية (١ / ٢٥٣) ، والدرر (٢ / ٦٠) ، وشرح الأشموني (٢ / ٣١٦) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢ / ٥٥٥) ولسان العرب (١٥ / ١٣٧) « غنا » ومغني اللبيب (١ / ٢٠٤) ، وهمع الهوامع (٢ / ٥٠) .

اللغة : تغانينا : مصدر تغاني ، وتغانيا : استغنا بعضهما عن بعض . اللسان « غنا » . المعنى : كلانا قد استغنى أحدهما عن الآخر في حياته ، وإذا متنا كان أحدهما أشد غنى عن الآخر . الشاهد : قوله : « كلانا » ؛ حيث أضيفت « كلا » إلى ما يفهم التثنية احتمالًا ؛ لأنه موضوع للثنتين والجماعة . (٤) سبقت ترجمته .

(٥) من الرمل . قائله عبد الله بن الزُّبَيْرِ . ديوانه (٤١) من قصيدة قالها في وقعة أحد ، وهو يومئذٍ مشرك . أوضح المسالك (٣ / ١٣٩) ، الدرر (٢ / ٦٠) ، وشرح الأشموني (٢ / ٣١٧) ، وشرح التصريح (٢ / ٤٣) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢ / ٥٤٩) ، وشرح الفصل (٣ / ٥) ، ومغني اللبيب (١ / ٢٠٣) ، وهمع الهوامع (٢ / ٥٠) .

اللغة : مدى : غاية وقيل : جهة . المقاصد النحوية (٣ / ٤١٩) .

المعنى : إن للخير والشر غاية ومنتهى ، ولكليهما جهة ومنتجه .

الشاهد : قوله : « وكلا ذلك » ؛ حيث أضيفت « كلا » إلى اسم الإشارة ، وهو وإن كان مفردًا في اللفظ ، =

قلت : هو وإن كان مفردًا لفظًا ، فهو مثنى معنى لرجوعه إلى الخير والشر فهو قريب من قوله تعالى : ﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [البقرة : ٦٨] وهذا القدر كاف في تحصيل الشرط .

الثالث من الشروط : أن يكون ما أضيفتا إليه لا تفرق فيه [١٠٥/أ] فلا يقال : « جاءني كلا زيد وعمرو » وشذ قول الشاعر :

٤٣٧ - كَلَا أُخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمِلَمَاتِ ^(١)

إضافة مع

ومما يلزم الإضافة إلى الظاهر والمضمر « مع » وهو اسم لمكان الاجتماع ، مثال إضافتها إلى الظاهر ، قوله تعالى : ﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾ [الإسراء : ٣] ، ومثال إضافتها للمضمر قوله تعالى حكاية : ﴿ يَلَيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾ [النساء : ٧٣] وجمهور العرب ^(٢) على إعرابها لملازماتها الإضافة ، فتتصب على الظرفية ، وربما جرت بـ « من » ^(٣) نحو :

= ولكنه مثنى في المعنى ؛ لأنه يرجع إلى شيئين هما الخير والشر ، فكان المعنى : وكلا ما ذكر من الخير والشر كما في قوله تعالى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ [البقرة : ٦٨] أي : بين ما ذكر من الفارض والبكر ، وقدرنا ذلك ؛ لأن « كلا وكلنا » مما يلزم الإضافة إلى معرف مثنى لفظًا ومعنى ، نحو : كلا الرجلين ، وكلتا المرأتين ، أو معنى دون لفظ كما في قولك : كلانا فعلنا ، ومنه البيت . المقاصد النحوية (٤١٩/٣) .
(١) والفاضل : المسن التي انقطعت ولادتها من الكبر ، والبكر : التي لم تلد من الصغر ، وقال ابن قتيبة : « التي ولدت واحدًا » . والعوان : النصف ، وهي التي ولدت بطنًا أو بطنين ، وقيل : التي ولدت مرة . البحر المحيط (٤١١/١ - ٤١٢) .

(٢) من البسيط قائله مجهول . أوضح المسالك (١٤٠/٣) ، والدرر (٦١/٢) ، وشرح الأشموني (٣١٧/٢) ، ومغني اللبيب (٢٠٣/١) ، والمقاصد النحوية (٤١٩/٣) ، وهمع الهوامع (٥٠/٢) .
اللغة : عضدًا : معيًا . النائبات : جمع نائبة ، وهي مصائب الدهر . والإمام : الإتيان والنزول . والملمات : جمع ملمة : وهي النازلة من نوازل الدهر . شرح شواهد المغني للسيوطي (٥٥٢/٢) .
المعنى : كلا أخي وصديقي يجدني معيًا عندما تصيبه نازلة من النوازل أو مصيبة من المصائب .
الشاهد : قوله : « كلا أخي وخليلي » حيث أضيفت « كلا » إلى متعدد بالعطف ، وهذا شاذ ؛ لأن قياسهما أن يضافا إلى مثنى لفظًا ومعنى أو معنى فقط .

(٣) حكى سيويه : « ذهب من معي » وقرأ ﴿ هَذَا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ ﴾ [الأنبياء : ٢٤] أي : من قبلي ، وحكى الفراء عن العرب : (أن المفضل ليكون مع القوم ثم يقوم من معهم) . الكتاب (٢٨٧/٣) وفيه : « من معي » .
وارتشاف الضرب (٢٦٧/٢) . والحاصل أن لـ « مع » إذا استعملت مضافة ثلاثة معان : أحدها : موضع الاجتماع ، ولهذا يخبر بها عن الذوات ، نحو : ﴿ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [محمد : ٣٥] . والثاني : زمانه ، نحو : « جئتكَ مع العصر » . والثالث : مرادفه عند ، وعليه القراءة وحكاية سيويه السابقتان . مغني اللبيب (٤٣٩) .

« ذهب من معي » ولغة تميم ^(١) وريبعة بناؤها على السكون ، وعليها قول الشاعر :

٤٣٨ - فَرِيشِي ^(٢) مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا ^(٣)

وإذا وليها على هذه اللغة ساكن جاز في عينها الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح طلباً للتخفيف ^(٤) ، وزعم ابن أم قاسم ^(٥) أن الكسر على لغة من بنى ، والفتح على لغة من أعرب ، وزعم أبو جعفر النحاس ^(٦) أن الإجماع منعقد على حرفيتها إذا كانت ساكنة ، وليس بصحيح بل الصحيح أنها باقية على اسميتها ^(٧) فإن قلت : فقد جاءت « مع » مفردة فأين لزوم الإضافة الذي ادعيتموه ؟

قلت : إنما يلزم الإضافة إذا كانت ظرفاً ، وأما إذا كانت بمعنى « جميع » فإنها تقطع عن الإضافة والغالب حينئذٍ نصبها على الحالية ، كقول الشاعر :

(١) بناؤها على السكون لغة ربيعة وغنم ينونها على السكون ، قيل : لجمودها للزومها الظرفية ، وقيل : لتضمنها معنى المصاحبة ، وهو من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحرف ، وإن لم يوضع لها حرف ، كالإشارة قال أبو حيان : (ولم يحفظ سيبويه أن السكون لغة ، فزعم أنه لا يكون إلا في الضرورة ، كقوله : « فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ » ، وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها ، إذا كانت ساكنة والصحيح كونها اسماً ؛ إذ ذاك وكلام سيبويه يشعر بذلك) . الكتاب (٢٨٧/٣) ، وأرتشاف الضرب (٢٦٧/٢) ، والجنى الداني (٣٠٥) وحاشية الصبان (٢٥٦/١٢) .

(٢) في المخطوط : « قرشي » .

(٣) من الوافر . لجرير بن عطية . ديوانه (٢٢٥) . وللراعي النميري . ملحق ديوانه (٣٣١) . أوضح المسالك (١٤٩/٣) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢٩١/٢) ، وشرح الأنصوري (٣٢٠/٢) ، والكتاب (٢٨٧/٣) ، ولسان العرب (٣٤١/٨) « مع » والمقاصد النحوية (٤٣٢/٣) .

اللغة : فريشي : يروى وريشي وهو اللباس الفاخر ، وكذلك الرياش ، وقيل الريش والرياش : المال والخصب والمعاش . لماً : يقال : فلان يزورنا لماً : أي : في الأحايين . المقاصد النحوية (٤٣٣/٣) .

المعنى : مالي وخصمي ومعاشي منكم وهواي معكم وإن كنت لا أزورك إلا في بعض الأحايين .

الشاهد : قوله : « مَعَكُمْ » ؛ حيث بنيت « مع » على السكون وهي لغة تميم وريبعة .

(٤) تقول : « مع الرجل ، ومع القوم ، ومع ابنك » .

(٥) قال المرادي - بعد قول ابن مالك « ... وثقل : . فَتُحْ وَكَشَرٌ لِسَكُونٍ يَتَّصِلُ - : (هما مرتبان لا مفرعان من أعربها فتح ، ومن بناها على السكون كسر لالتقاء الساكنين) . توضيح المقاصد (٢٦٧/٢) .

(٦) ابن النحاس هو : أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي يعرف بابن النحاس ، أبو جعفر النحوي المصري أخذ عن الأخفش الأصغر والمبرد ونفطويه والزجاج . صنف إعراب القرآن ، ومعاني القرآن والكافي في العربية وغيرها . مات غرقاً في نيل مصر . بغية الوعاة (٣٦٢/١) .

(٧) في المخطوط : « والصحيح أنها حرف فليس قوله بصحيح » . وينظر : توضيح المقاصد (٢٦٦/٢) .

٤٣٩ - حَنَنْتَ إِلَى رَيَّا وَنَفْسُكَ بَاعَدَتْ مَزَارَكَ مِنْ رَيَّا وَشَعْبًا كَمَا مَعَا (١)

وحركة عينها حينئذٍ إعرابية بناءً على أنها ثنائية الوضع ، والألف زائدة وفاقاً للخليل ، وسيبويه (٢) لا أنها بنائية والألف لام ردت عند قطعها عن الإضافة ، كما هو قول يونس (٣) والأخفش .

الضرب الثاني : ما يضاف إلى الظاهر خاصة ، وله أمثلة منها :

« أُولُو » : كقوله تعالى : ﴿ نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾ [النمل : ٣٣] (٤) .

ومنها : « أُولَاث » كقوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ ﴾ [الطلاق : ٤] .

ومنها « ذُو » و « ذَاثُ » (٥) وفروعهما ، مثال « ذُو » ، قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرِ ﴾ [البقرة : ٢٨٠] (٦) ، ومثال « ذات » ، قوله تعالى : ﴿ فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ ذَاتَ بَهْجَةٍ ﴾ [النمل : ٦٠] ، ويشترط فيما يضاف إليه ألفاظ هذا الضرب أن يكون اسم جنس ظاهراً كهذه الأمثلة ، وقد جاء إضافة « ذُو » إلى علم وجوباً إن اقترنا وضعاً ، مثل : « ذِي يَزَنٍ » (٧) وهو اسم أبي سيف أحد ملوك العرب ، فإن لم يقترنا وضعاً كانت إضافته إلى

(١) من الطويل . نسب إلى الصمة القشيري . الأغاني (٨/٦ - ٩) ، وأمالى القالي (١٩٠/١) ، وشرح الألفية لابن الناظم (٣٩٩) ، وشرح التسهيل (٢٤٠/٢) ، والمقاصد النحوية (٤٣١/٣) . اللغة : حَنَنْتَ : من الحنين ، وهو الشوق وتوقان النفس . رَيَّا : اسم امرأة . شعبا كما : اجتماعكما : وهو من الأضداد ، يقال : شَعِبَتِ الشَّيْءُ : فرقه وشَعَبَتْه : جمعته . المقاصد النحوية (٤٣١/٣ ، ٤٣٢) . المعنى : اشتفت إلى رَيَّا ، وقد باعدت مزارك منها وتفرقت شعبا كما .

الشاهد : قوله : « مَعَا » ؛ حيث انقطعت « مع » عن الإضافة ، ونصبت على الحالية وهي بمعنى « جميعاً » . (٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٩/٢) ، وارتشاف الضرب (٢٦٧/٢) .

(٣) الجنى الداني (٣٠٧) وذهب إلى أن الفتحة فيها ، كفتحة تاء « فَتَى » ، لأنها حين أفردت ردت إليها لامها المحذوفة فصارت اسماً مقصوراً ، قال ابن مالك : (وهو الصحيح : لقولهم : « الزيدان مَعَا والزيدون مَعَا » فيوقعون « مَعَا » في موضع رفع كما توقع الأسماء المقصورة ، نحو : فَتَى ، وهم عَدَى ، ولو كان باقياً على النقص : « الزيدان مَعَى » كما يقال : « هم يدٌ واحدة على من سواهم » واعترض بأن « مَعَا » ظرف في موضع الخبر ، فلا يلزم ما قاله) . شرح التسهيل لابن مالك (٢٣٩/٢ - ٢٤٠) ، والجنى الداني (٣٠٧ ، ٣٠٨) . (٤) وفي المخطوط : « أُلُو » .

(٥) في الأصل « ذَوَاثُ » ويؤيد أنها « ذَاثُ » أنها المقابلة لـ « ذُو » وقد مثَّل لها ، ولم يمثل « ذوات » لأنها داخلة في قوله : « وفروعهما » وهي « ذوا ، ذور ، وذواتا ، وذوات » .

(٦) وفي المخطوط : « ذوا » .

(٧) سيف بن ذي يزن ، ملك جُمَيْرِي طرد الأحباش من جنوبي بلاد العرب « اليمن » بمساعدة كسرى أنوشروان الفارسي على ما جاء في بعض الروايات نحو : (٥٧٠ م) مدحه أمية بن أبي الصلت ، اشتهرت قصته التي وضعت بين القرنين (١٤ - ١٥) في القاهرة على الأرجح وراجت في الأوساط العربية للشعور =

العلم جائزة ، نحو : « جاءني ذو عمرو » وسبيل المسألتين السماع . وإن أشعر كلام الفراء ^(١) بالقياس ، وإذا كانت إضافة « ذي » إلى العلم جائزة ، فالغالب إلغاؤها فلا ينظر إلى معناها ، فإذا قلت : « جاءني ذو عمرو » مثلاً كان بمثابة « جاءني عمرو » وقد تكون غير ملغاة كما وجد مكتوباً في أحد أحجار الكعبة قبل الإسلام « أنا ذو مكة » ^(٢) أي : صاحبها :

وربما أضيف جمع « ذي » إلى ضمير غائب أو مخاطب ، مثال الأول ما أنشده الأصمعي ^(٣) :

٤٤٠ - إِنَّمَا يَعْرِفُ [ذَا] ^(٤) الْفَضْلُ لِي مِنَ النَّاسِ ذُوهُ ^(٥)

ومثال الثاني قول الأحوص ^(٦) :

٤٤١ - وَإِنَّا لَنَرْجُو عَاجِلًا مِنْكَ مِثْلَ مَا رَجَوْنَاهُ قَدْ مَآ مِنْ ذَوِيكَ الْأَفَاضِلِ ^(٧)

الضرب الثالث : ما [١٠٥/ب] يضاف إلى المضمير خاصة ، وهذا قسمان :

= القومي العميق الذي يسودها ، مات في سنة أربع وسبعين وخمسمائة من الميلاد . المنجد (٣٧٧) .

(١) قال أبو حيان : (وفي كلام الفراء ما يدل على القياس في نحو : ذي قَطْرِي ، قال في « زيدٌ بَطَّةٌ وثابتٌ قُطْنَةٌ » كأنك قلت : زيد ذو بَطَّةٍ ، وأنت لو قلت : ذو زيد لجاز) . ارتشاف الضرب (٥١٣/٢) .
(٢) في حاشية الضبيان (٧٣/١) : « أنا الله ذو بكة » .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢٤٢/٣) وروايته : إِنَّمَا يَضْطَرِّعُ الْمَغْرُوفُ فِي النَّاسِ ذُوهُ ، وكذا في اللسان « ذو » وقد سبقت ترجمة الأصمعي ص : (٣٦٠) .

(٤) تكملة تطلبها هذه الرواية .

(٥) من معجزة الرمل . قائله مجهول . الدرر (٦١/٢) ، وشرح المفصل (٥٣/١) ، (٣٨/٣) ، ولسان العرب (٤٥٨/١٥) « ذو » ، وهمع الهوامع (٥٠/٢) .

اللغة : الفضل : الخير والمعروف . ذووه : أصحابه . اللسان « فضل » . المعنى : ظاهر .

الشاهد : قوله : « ذووه » ؛ حيث أضيف « ذو » إلى ضمير الغائب ، وهذا قليل .

(٦) الأحوص : من الحوص وهو ضيق في مؤخر العين ، وقيل : في أحد العينين ، وهو الأحوص بن محمد ابن عبد الله بن عاصم بن ثابت ، وعاصم بن ثابت هو : حمي الدبر ، أي : محميها . كان رسول الله ﷺ قد بعثه في بعث ؛ فقتله المشركون ، وأرادوا أن يصلبوه فحتمته الدبرة - وهي النحل - فلم يقدروا عليه ، والأحوص شاعر ؛ لشعره رونق وحلاوة وعذوبة ألفاظ ، وهو محسن في الغزل والفخر والمدح ، مات في عهد يزيد بن عبد الملك . خزنة الأدب (٢٣٢/١ ، ٢٣٤) ، والشعر والشعراء (٥١٨/١) .

(٧) من الطويل . قائله الأحوص . ديوانه (١٨٢) . الدرر (٦١/٢) ، وشرح التسهيل (٢٤٢/٣) ، ولسان العرب (٤٥٩/١٥) « ذو » - وفيه « الأوائل » مكان « الأفاضل » وهمع الهوامع (٥٠/٢) .
اللغة : لرجو : من الرجاء نقيض اليأس ، وهمزته بدل من واو بدليل ظهورها في « رجاءة » وهو مصدر - أيضاً - لرجا ، وفي المخطوط : « رجوا » . رجونا : في المخطوط : وجدناه . ذويك : أصحابك . اللسان « رجا » .
المعنى : وإنا لنأمل عاجلاً منك مثل الذي أملناه قديماً من أصحابك الأفاضل الكرام .
الشاهد : قوله : « ذويك » ؛ حيث أضيفت « ذو » إلى ضمير المخاطب ، وهذا قليل .

وحد

قسم يضاف لكل مضمير ، وذلك « وَحَدَ » فيضاف لضمير الغيبة في قوله تعالى :
﴿ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ ﴾ [غافر: ١٢] ، ولضمير المخاطب في قول الشاعر :
٤٤٢ - وَكُنْتُ إِذْ كُنْتُ إِلَهِي وَحْدَكَ لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ (١)

ولضمير المتكلم في قول الآخر :

٤٤٣ - وَالذُّبُّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَا (٢)

والغالب في « وحد » أن ينتصب ، فقال يونس (٣) : على الظرفية ، ويؤيده قولهم :
« زَيْدٌ وَحْدَهُ » فلو لم يكن ظرفاً لما أخبر به عن الجثة ، وقال سيبويه (٤) : هو اسم
وضع موضع المصدر الواقع موقع الحال ، وقيل (٥) : هو مصدر محذوف الزوائد ،
ثم اختلف أسمع له فعل أم لا ؟ والصواب أنه سمع له فعل ، فقد حكى الأصمعي (٦) عن

(١) من الرجز . نسب إلى عبد الله بن عبد الأعلى القرشي . أوضح المسالك (١١٢/٣) ، والدرر (٦٠/٢) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٢٩/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٦٨١/٢) ، وشرح المفصل (١١/٢) ، والكتاب (٢١٠/٢) ، والمقتضب (٢٤٧/٤) ، وجمع الهوامع (٥٠/٢) .
اللغة : وكنت : من كان التامة .

المعنى : يريد أن الله ﷻ قديم ، وأن الأشياء سواء محدثة . شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي (٣٦/٢) .
الشاهد : قوله : « وحدكا » ؛ حيث أضيفت « وحد » إلى ضمير المخاطب ، وهو مما يضاف إليه .
(٢) من المنسرح . نسب إلى الربيع بن ضبع الفزاري .

أوضح المسالك (١١٤/٣) ، وحماسة البحتري (٢٠١) ، وخزانة الأدب (٣٨٤/٧) ، والدرر (٦٠/٢) ، والكتاب (٩٠/١) ، ولسان العرب (٢٥٩/١٣) « ضمن » ، والمقاصد النحوية (٣٩٧/٣) .
اللغة : أخشاه : من الخشية ، وهي الخوف ، أي : أخافه . اللسان « خشي » .

المعنى : أخشى الذئب إن مررت به وحدي ، وأخشى الرياح وأذى المطر ، وذلك لضعفي .
الشاهد : قوله : « وحدي » ؛ حيث أضيف « وحد » إلى ضمير المتكلم ، وهو مما يضاف إليه .
(٣) يونس وهشام - في أحد قوليه - على أنه ينتصب انتصاب الظروف ، فتجرية مجرى « عنده »
فـ « جاء زيد وحده » تقديره : جاء زيد على وحده ثم حذف الحرف ، ونصب على الظرف ، وحكى من
كلام العرب : جلسا على وحديهما . ارتشاف الضرب (٣٤٠/٢) .

(٤) الكتاب (٣٧٣/١) ، وهو مذهب الخليل كأنه قال : إيحاذٌ أو إيحاذاً موضع موحداً ، وقيل : هو
حال من الفاعل ، ففي ، نحو : ضربت زيداً وحده ، أي : ضربته في حال اتحادي له بالضرب ، وقيل :
حال من المفعول ، أي « ضربته » في حال أنه مفرد بالضرب . ارتشاف الضرب (٣٣٨ / ٢) .

(٥) من أحاد ، أي : إيحاده . جمع الهوامع (٥٠/٢) .

(٦) ارتشاف الضرب (٣٤٠/٢) ، وجمع الهوامع (٥٠/٢) .

العرب « وَحَدَّ الرَّجُلُ يَحْدُ » أي : انفرد فوجد وحده ، قلت : وهذا يدل على أنه مصدر ، ولم يحذف منه شيء خلافاً لما تقدم .

وربما جاء مجروراً بـ « على » كما حكى أبو زيد ^(١) : « اقْتَضَى كُلُّ دِرْهَمٍ عَلَى وَحْدِهِ » وربما جر بإضافة لـ « نَسِيجٍ » ^(٢) أو جُحَيْشٍ أو عُيَيْرٍ إليه ، والأول يستعمل في المدح ، والأخيران في الهجو ، يقال في المدح : « زَيْدٌ نَسِيجٌ وَحْدِهِ » ^(٣) أي : لم يماثل في فضائله ، وفي الهجو ^(٤) : « هُوَ جُحَيْشٌ وَحْدِهِ أو عُيَيْرٌ وَحْدِهِ » بمعنى أنه منفرد بهذه الخسة .

لبيك وأمثاله

القسم الثاني : ما يضاف لضمير المخاطب خاصة ، وهو ألفاظ :

منها : « لَبَيْكَ » بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة .

ومنها : « سَعْدَيْكَ » أي : « إِسْعَادًا » ^(٥) لك بعد إسعاد ، ولا يستعمل إلا بعد « لَبَيْكَ » ويجوز أن يستعمل « لبيك » دونه .

ومنها : « دَوَائِلِكَ » أي : تدوالاً بعد تداول . ومنها : « هَذَا ذَيْكَ » بذالين معجمتين ، أي : إسراعاً لك بعد إسراع .

ومنها « حَنَائِكَ » بمعنى : تحنناً منك بعد تحنن . وهذه الألفاظ كلها مصادر جاءت بلفظ التثنية لكن معناها التكثير ويشبه هذه في المجيء بلفظ ^(٦) التثنية والمعنى على التكثير ، قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْجَعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [الملك : ٤] ^(٧) أي : كرة بعد كرة ،

(١) مع الهوامع (٥٠/٢) ، وحاشية الصبان (٢٥١/٢) وفي اللسان (وحد) : « وحكى أبو زيد : قلنا هذا الأمر وحدينا وقالناه وحديهما ، قال : هذا خلاف لما ذكرنا » . وأبو زيد : هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير أبو زيد الأنصاري كان إماماً نحويًا ، روى عن أبي عمرو بن العلاء وغيره ، كان يقول : (كلما قال سيويوه : « أخبرني الثقة » فأنا أخبرته به) صنف : لغات القرآن ، خلق الإنسان ، اللغات ، النوادر وغيرها . مات سنة ٢١٥ هـ ، وقيل ٢١٤ هـ ، ٢١٦ هـ . أخبار النحويين البصريين (٦٨ ، ٨٠) ، وطبقات النحويين واللغويين (١٦٥ - ١٦٦) ، وبغية الوعاة (٥٨٢/١ - ٥٨٣) .

(٢) في الأصل : « لسبيح » .

(٣) يقال : « فلان نَسِيجٌ وَحْدِهِ » ، أي : لا نظير له ، وأصله : الثوب النقيس لا ينسج على منواله غيره معه ، بل ينسج وحده لدقته . جمهرة الأمثال (٢٤٠/٢) واللسان « نسج » .

(٤) « جُحَيْشٌ وَعُيَيْرٌ » تصغير « جَحْشٌ وَعَيْرٌ » ويقال في الرجل المستبد برأيه المعجب به . اللسان « وجحش ، وعير » . (٥) في الأصل : « إسعاد » .

(٦) خلافاً ليونس في لبيك ؛ إذا زعم أنها مفرد الكتاب (٣٥١/١) .

(٧) قال أبو حيان : (كرتين) هي تثنية لا شفع الواحد ، بل يراد بها التكرار كأنه قال : « كرة بعد كرة » ،

وليس المراد الاثنان فقط بدليل قوله تعالى بعده : ﴿ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ (١) أي : مزدجرًا وهو كليل ، والبصر لا ينقلب مزدجرًا كليلاً من مرتين فقط كذا قيل (٢) وفيه نظر لمن أمعن النظر في معنى الآية ، ومن المفسرين والمعربين من حمل الثنية في الآية على ظاهرها ، فلم يجعل المراد منها التكثير ، والله أعلم . قال ابن أم قاسم (٣) وصاحب التوضيح (٤) : وعامل هذه المصادر من لفظها إلا « ليبيك ، وهذا ذيك » فإن عاملهما من معناهما ، ونصبها كلها على المفعولية المطلقة ؛ إذ لم يثبت مجيء المصدر للتكثير إلا على ذلك ، وفي هذا رد على سيبويه (٥) ؛ حيث قال في « دواليك » من قول الشاعر :

٤٤٤ - إِذَا شُقُّ بُرْدٌ شُقٌّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرَ لَابِسٍ (٦)

وفي « هَذَا ذَيْكَ » من قول الآخر :

٤٤٥ - ضَرْبًا هَذَاذَيْكَ وَطَعْنَا وَخَضَا (٧)

- = أي : كرات كثيرة ، كقولك : « ليبيك » يريد إجابات كثيرة بعضها في إثر بعض ، وأريد بالثنية التكثير ... وقال ابن عطية ، وغيره : « كرتين » معناه : مرتين ، ونصبها على المصدر ، قيل : أمر برجع البصر إلى السماء مرتين ، غلط في الأولى فيستدرك بالثانية ، وقيل : الأولى ليرى حسنهما واستواءهما ، والثانية ليصير كوكبها في سيرها وانتهائها . (١) من الآية السابقة .
- (٢) قال أبو حيان : (وهو كال من كثرة النظر ، وكلاله يدل على أن المراد بالكرتين ليس شفع الواحد ؛ لأنه لا يكل البصر بالنظر مرتين اثنتين) . البحر المحيط (٢٩٣/٨) .
- (٣) قال المرادي : (ويقدر في غير ليبيك من لفظه) . توضيح المقاصد (٢٤٩/٢) .
- (٤) أوضح المسالك (١١٧/٣) .
- (٥) الكتاب (٣٥٠/١) فقد جوز جعلهما حالين .
- (٦) من الطويل . قائله سحيم عبد بني الحساس . ديوانه (٦٦) . أوضح المسالك (١١٨/٣) ، والخصائص (٤٥/٣) ، والدرر (١٦٢/١) ، وشرح التصريح (٣٧/٢) ، وشرح الأشموني (٣١٣/٢) ، وشرح المفصل (١١٩/١) ، والكتاب (٣٥٠/١) ، ولسان العرب (٥١٧/٣) ، « هذ » (٢٥٣/١١) « دول » ، والمقاصد النحوية (٤٠١/٣) ، وهمع الهوامع (١٨٩/١) .
- اللغة : إذا شق برد : كانت عادة العرب في الجاهلية أن يلبس كل واحد من الزوجين برد الآخر ، ثم يتداولان على تخريقه ؛ حتى لا يبقى فيه لبس طلباً لتأكيد المودة ، ويقال : تزعم النساء إنه إذا شق أحد الزوجين عند البضاع شيئاً من ثوب صاحبه دام الود بينهما وإلا تهاجرا . دواليك : من المداولة وهي المناوبة . حتى كلنا غير لابس : يروى : حتى ليس للبرد لابس . المقاصد النحوية (٤٠٢/٣) .
- المعنى : إذا شق برد شق بالبرد الآخر شق مثله ، فعل ذلك تداولاً مرة بعد مرة ؛ حتى لم يعد البردان يلبس . الشاهد : قوله : « دواليك » ؛ فإنه مصدر مثنى منصوب مضاف إلى ضمير الخطاب ، وقد جوز سيبويه فيه أن يكون حالاً - أيضاً - وقد رد بأنه لم يسمع مجيء المصدر للتكثير إلا على أنه مفعول مطلق ، وبأن الحال نكرة ، وهذا معرفة .
- (٧) الرجز . قائله العجاج . ديوانه (١٤٠/١) . أوضح المسالك (١١٧/٣) ، خزانة الأدب (١٦٢/٢) ، =

إنهما منصوبان على الحال ، ويجيء الرد عليه من وجه آخر ، وهو أن الحال [١٠٦/أ] نكرة وهذان معرفان ألا يرى أنهما من المصادر التي جاءت بلفظ المعرفة ، وهي في المعنى نكرة ، وأجاز الأعلام^(١) في : « هذاذك » من البيت الثاني أن يكون صفة لـ « ضرباً » المتقدم عليه ، ويرد عليه بمثل ما رد على سيبويه ويجيء عليه اعتراض آخر بسبب أنه قال : إن الكاف في هذه المصادر حرف خطاب مثلها في « ذئتك وتئتك » لا اسم فلا محل لها من الإعراب ووجه الاعتراض عليه أنه لو كان كما زعم ؛ لما وقع ضمير الغيبة موقعها في قول الشاعر :

٤٤٦ - إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءُ ذَاتُ مُثْرَعٍ بَيُونِ

لَقُلْتُ لَبِيَّهِ لِمَنْ يَدْعُونِي (٢) .

ولما وقع الظاهر - أيضاً - موقعها ، لكنه وقع فيما أنشده سيبويه (٣) كما سيذكر

= والدرر (٢٦٢/١) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي (٣٥١/١) ، وشرح التصريح (٣٧/٢) ، وشرح الأشموني (٣١٣/٢) وشرح المفصل (١١٩/١) ، والمقاصد النحوية (٣٩٩/٣) ، والكتاب (٣٥٠/١) ، ولسان العرب (٥١٧ / ٣) (هذ) ، وجمع الهوامع (١٨٩/١) .
اللغة : هذاذك : من الهذ ، وهو الإسراع في القطع . وَخَصًّا : التَّوَخُّصُ : قيل : هو الطعن غير الجائف وقيل : الجائف . المقاصد النحوية (٣٩٩/٣ - ٤٠٠) .

المعنى : يضرب الأعناق بضربة ، ويلغ الأجواف بطعنة لسرعته في القطع ، وهو وصف للعجاج .
الشاهد : قوله : « هذاذك » ؛ فإنه مصدر قصد به التكثير ، وهو منصوب على المصدرية ، وأجاز سيبويه فيه الحالية - أيضاً - ورد بما ذكر سابقاً .

(١) قال الأعلام : (والمعنى ضرباً يهز هذا بعد « هذ » على التفسير ، وهو صفة للضرب أو بدل منه ويجوز أن يكون حالاً من نكرة) . تحصيل عين الذهب (٢٢٠) .

(٢) من الرجز . قائلها مجهول . أوضح المسالك (١٢٢/٣) ، وخزانة الأدب (٩٣/٢) ، والدرر (١٦٣/١) ، وشرح الأشموني (٣١٣/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٩١٠/٢) ، ولسان العرب (٧٣١/١) « لب » (٦٤/١٣) « بين » وجمع الهوامع (١٩٠/١) .

اللغة : البئر البعيدة القعر ، والأرض البعيدة تسمى زوراء ، وكذلك دجلة بغداد . مُثْرَعٌ : من قولهم : حوض تَرَعٌ إذا كان ممتلئاً ، وضبطه بعضهم : مُثْرَعٌ : من قولهم : بئر نزوع ونزيع إذا كانت قرية القعر ينزع منها باليد والأول أصح . يَتُونُ : البئر البعيدة القعر ، وكذلك البائنة . المقاصد النحوية (٣٨٣/٣ - ٣٨٤) .
المعنى : إنك لو دعوتني ويني وبينك بئر بعيدة القعر مملوءة بالماء لما عاقني ذلك كله عن تلبية دعوتك .
الشاهد : قوله : « لبي » ؛ حيث أضيف « لبي » إلى ضمير الغائب ، وفي ذلك رد على الأعلام في زعمه أن الكاف حرف خطاب ؛ إذ لو كانت كذلك لما وقع ضمير الغيبة مقامها ، فلا يقال : الهاء حرف غيبة ، وإن كان وقوع ضمير الغيبة موقع الخطاب ههنا شاذ إلا أنه مسموع يرد به على الأعلام .

(٣) من قول الشاعر [المتقارب] :

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَشَوْرًا فَلَبَّى فَلَبَّنِي يَدَنِي مَشَوْرًا .

الكتاب (٣٥٢/١) .

وأيضًا لو كان [كما] ^(١) قال لم يحذفوا النون لأجلها ، كما لم يحذفوها في « ذينك ، وتينك » - وأيضًا - الكاف الحرفية لا تلحق الأسماء المعربة إلا إن كان فيها شبه الحرف ، وكون هذه المصادر مثناة لفظًا هو الصحيح المشهور بين العلماء ، وقد خالف يونس ^(٢) فزعم أنها مفردة وأواخرها ألفات انقلبت للحقوق ^(٣) .

الضمائر يآت ورد سيبويه ^(٤) بأنه لو كان الأمر كما زعم يونس لما جاءت الياء مع الظاهر لكنها جاءت من قول الشاعر :

٤٤٧ - دَعَوْتُ لِمَا نَاتَنِي مِسُورًا فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسُورٍ ^(٥)

وما ذكرناه من أن خلاف يونس في الكل هو في تقرير بدر الدين ^(٦) بن مالك لكلام أبيه ، وقد وهمه صاحب التوضيح ^(٧) بأن خلاف يونس إنما هو في « لَبَّيْكَ » خاصة ، وكلام ابن أم قاسم ^(٨) مؤيد لابن هشام .

فإن قلت : قد ذكرتم أن هذه المصادر لا تضاف إلا إلى ضمير الخطاب ، فما جوابكم عما جاء منها مضافًا لظاهر أو لضمير غيبة كما في البيتين المذكورين ؟ قلت : ما جاء منها كذلك فهو شاذ فلا يرد عليها نقضًا ، هذا كله حكم ما تجب

(١) تكملة يقتضيها السياق . (٢) الكتاب (٣٥١/١) .

(٣) في الأصل : « للحقوق » .

(٤) الكتاب (٣٥١/١ - ٣٥٢) وارتشاف الضرب (٢٠٨/٢) .

(٥) من المتقارب . نسب إلى رجل من بني أسد .

أوضح المسالك (١٢٣/٣) ، وخزانة الأدب (٩٢/٢ - ٩٣) ، والدرر (١٦٣/١) ، وشرح الأشموني (٣١٢/٢) ،

وشرح شواهد المغني للسيوطي (٩١٠/٢) ، والكتاب (٣٥٢/١) ، وجمع الهوامع (١٩٠/١) .

اللفظ : لما نابني : لما أصابني من النائية . فلبى : الأصل : فلباني فحذف المفعول ، أي : قال : لبيك . وفي

المخطوط : « فلبا » . فلبى يدي مسور : فإجابة له مني بعد إجابة إذا سألتني في أمر نابه جزاء لصنعه ،

وخص يديه بالذكر ؛ لأنهما اللتان أعطته المال ، وقيل : ذكر اليدين على سبيل الإقحام والتأكيد ، والفاء

في « فلبى » الأولى للعطف ، وفي الثانية للسببية . شرح شواهد المغني للسيوطي (٩١٠/٢) .

المعنى : دعوت للذي نابني مسورًا فلباني ، ومن أجل ذلك فأنا أجيب يدي مسور إجابة بعد إجابة .

الشاهد : قوله : « فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسُورٍ » ؛ حيث أضيف « لبي » إلى الظاهر وجاءت الياء معه مما يدل على أنه

مثنى ؛ إذ لو كان مفردًا لجاءت الياء ألفًا كما تقول : على زيد في « عليك » وفي هذا رد لقول يونس .

(٦) قال ابن الناظم : (أنشده سيبويه ؛ لأن يونس ذهب إلى أن « لبيك وأخواته » أسماء مفردة) .

شرح الألفية لابن الناظم (٣٩٠) فجمع أخواته معه .

(٧) قال : (وقول ابن الناظم إن خلاف يونس في « لبيك وأخواته » وهم) . أوضح المسالك (١٢٤/٣) .

(٨) توضيح المقاصد (٥٥١/٢) .

إضافته إلى المفردات .

وأما ما يجب إضافته إلى الجمل^(١) فقد ذكرناه في باب الظروف فأغنانا عن ذكره هنا ، وقد تقدم أيضًا في باب الظروف حكم إضافة « غير ، وقبل ، وبعد » وما جرى مجراها فلا يحتاج إلى إعادته هنا .

حذف المضاف

فصل : يجوز حذف المضاف للعلم به إما ملتفتًا إليه ، وإما مطروحًا ، ومعنى كونه ملتفتًا إليه : أن تأتي بعد المضاف إليه المذكور بشيء مما يناسب المضاف المحذوف ، ومعنى كونه مطروحًا : أن ترتب على المضاف إليه أحكام نفسه فقط . وهذا الثاني هو الغالب في اللغة ومثلوا للأول بقوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ [البقرة: ١٩] ، وأصله : « أو كذوي صيب » فحذف المضاف وهو « ذوي » وجيء بعد المضاف إليه الذي هو « الصَّيِّب » بضمير^(٢) جماعة الذكور ، وهو مما يناسب المضاف .

ومثال الثاني ، قوله تعالى : ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٣] أي : أهل القرية فحذف « الأهل » حذف إطرach ، ولذلك لم يعقب « القرية » بشيء من أحكام المضاف ، وإنما أعقبها بشيء من أحكامها قال بعض العلماء^(٣) : وقد اجتمع الأمران يعني : حكم المضاف وحكم المضاف إليه بعد المذكور في قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ [الأعراف: ٤]^(٤) والأصل : أهلكتنا أهلها [١٠٦/ب] فحذف المضاف ، وجيء بعد المضاف إليه بما يناسبه من التأنيث ، وبما يناسب الأول من الجمعية . قلت : والآية الأولى^(٥) من هذا القبيل والله أعلم .

(١) وهو « إذ ، وإذا ، وحيث » . (٤٣٥ ، ٤٣٧) .

(٢) في قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصْنَعَةً فِيْءَآذَانِهِمْ ... ﴾ [البقرة: ١٩] .

(٣) حاشية ياسين على التصريح (٥٦/٢) .

(٤) والتأنيث في : « أهلكتناها » والجمعية في « هم قائلون » فهو يناسب الأهل . وذهب كثير إلى أنه لا حذف فيما ذكر ؛ لأن القرية عبر بها عن أهلها مجازًا ، وتأنيثها باعتبار لفظها ، وقيل : لأن اسم القرية مشترك بين المكان وأهله . حاشية الصبان (٢٧٢/٢) .

(٥) قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيْءَ ظُلُمَتٍ وَرَعْدٍ يَجْعَلُونَ أَصْنَعَةً فِيْءَآذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَئِقِ ﴾ [البقرة: ١٩] فراعى الثاني وهو « صَيِّب » المذكور في قوله : « فيه » وراعى الأول وهو المضاف المحذوف « ذوي » في قوله : « يجعلون » فالواو لجمع العقلاء .

ثم إذا حذف المضاف أعرب المضاف إليه بإعرابه قياساً إن امتنع استغناء الكلام بالمضاف إليه ، كقوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر: ٢٢] ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٣] ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعَجَلَ ﴾ [البقرة: ٩٣] ^(١) ووجه منع الاستغناء أن المجيء على الله تعالى محال ، إذ هو من صفات الأجسام والله تعالى منزّه عن ذلك ، وأن القرية لا تُسأل ، وإنما يُسأل العقلاء ، وأن الإشراب لا يكون للعجل ، وإنما يكون لشيء من متعلقاته ، فإن لم يمتنع الاستغناء كان قيام الثاني مقام الأول في إعرابه سماعاً مثل : « كسا الخليفة الكعبة » ^(٢) أي : « غلمان الخليفة » فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه في إعرابه مع أنه لا يمتنع أن يكون هو المباشر للكسوة ، قال ابن مالك ^(٣) في شرح الكافية : (وكما قام المضاف إليه مقام المضاف في الإعراب ، فكذا يقوم مقامه في التذكير كقول الشاعر :

٤٤٨ - يَشْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسِلِ ^(٤)

والأصل : « ماء بَرَدَى » فحذف المضاف المذكور وهو « ماء » وأقيم المضاف إليه المؤنث وهو « بردى » مقامه في التذكير ، ولذا جاء الفعل بعده مذكراً ، ثم قال ^(٥) :

(١) وتقدير المضاف في الآيات : « أمر ربك ، وأهل القرية ، وحب العجل » .

(٢) في المخطوط : « كسى » .

(٣) شرح الكافية لابن مالك (٩٦٨/٢ - ٩٦٩) باختلاف يسير في التعبير .

(٤) من الكامل . قائله حسان بن ثابت ؓ ديوانه (١٢٢) ، وخزانة الأدب (٣٨١/٤ ، ٣٨٢ ،

٣٨٤) (١٨٨/١١) ، والدرر (٦٤/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٤/٢) ، وشرح المفصل (٢٥/٣) ،

(١٣٣/٦) ، ومعجم ما استعجم للبكري (٢٤٠) ، وجمع الهوامع (٥١/٢) .

اللغة : البريص : موضع بدمشق ، وقيل نهر بها . قال الجواليقي : (وليس بالعربي الصحيح ، وقد تكلمت

به العرب وأحسبه رومي الأصل قال حسان) . وذكر البيت . بردى : نهر دمشق سمي بذلك لبرد مائه ،

وهو من صيغ المؤنث ، ويروى : « كأنا تصفق » وعليه فلا شاهد فيه . يصفق : بالبناء للمعلوم وهي

رواية شرح التسهيل لابن مالك (٢٦٦/٣) ، ورواية شرح الأشموني (٢٧٢/٢) . ويروى : يصفق :

بالبناء للمجهول ، أي : يحول من إناء إلى إناء ليصفى . والرحيق : الصافي من الخمر . والسلسل :

السهل المشرب العذب ، والضمير في يسقون لآل جفنة ملوك الشام ، والقصيدة في مدحهم . الدرر

(٦٤/٢) ، والمعرب للجواليقي (٥٨ - ٥٩) .

المعنى : يمدح هؤلاء القوم بأنهم يسقون من يرد عليهم ماء مصفى ، كالخمر اللينة في اللذة .

الشاهد : قوله : « بردى » ، حيث حذف المضاف ، والتقدير : « ماء بَرَدَى » وأقيم المضاف إليه « بردى »

في التذكير ؛ لأنه ذُكر الفعل بعده « يصفق » وعلى رواية التاء ، فلا شاهد فيه .

(٥) أي : ابن مالك ، ونصه : (وضد ذلك قول الآخر :

مَرُوثٌ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوَلَةٍ وَالْمَشْكُ مِنْ أَرْدَابِهَا نَافِحَةٌ =

وضد ما قدمناه قول الشاعر :

٤٤٩ - مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ خَوْلَةٍ وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا نَافِخَةٌ ^(١)

والتقدير : « ورائحة المسك » فحذف المضاف المؤنث ، وأقيم المضاف إليه المذكر مقامه في التأنيث ، ولذا جيء بصفته على التأنيث ، وجعل هذا بعض ^(٢) أتباعه علامة على الالتفات إلى المضاف المحذوف .

قلت : والذي يظهر لي أن معنى الكلامين متقارب ؛ والله أعلم .

وربما قام المضاف إليه المعرفة مقام المضاف النكرة إن كان ذلك المضاف مثلاً ، كقولهم : « مررت برجل زهير شعراً » والأصل : مثل زهير ^(٣) ، والدليل على قيام الثاني مقام الأول في التنكير وصف النكرة به ؛ إذ لا توصف ^(٤) النكرة بالمعارف .

وإذا كان في الكلام ثلاثة ألفاظ متضايقة ، فيجوز أن يستغنى بالأخير منها بعد حذف ما تقدم ، مثال الأول ، قوله تعالى : ﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ والأصل : والله أعلم « كدوران عين الذي يغشى عليه » فحذف « الدوران ثم العين » وأقيم الثالث مقام ما حذف ، وعلى هذا قس حكم ما إذا كانت المتضايقات أربعة ^(٥) ويجوز في هذا الضرب أن يحذف الأول مستغنى عنه بالثاني ، وتحذف

= فحذف « الرائحة » وأقام « المسك » مقامها في التأنيث كما قام مقامها في الإعراب . شرح الكافية الشافية (٩٦٩/٢) .

(١) من السريع . قائله مجهول . الدرر (٦٤/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٤/٢) ، وهمع الهوامع (٥١/٢) .
اللفظة : خولة : علم امرأة . « من » : في المخطوط : « في » . والأردان : جمع رُدن ، وهو أصل الكم . نافخة : فائجة .
المعنى : مرت بنا خولة في نسوة ، ورائحة المسك تفوح من أكمامها .

الشاهد : قوله : « والمسك » ؛ حيث حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب ، والتأنيث ، فقال : نافخة ، ولو ذكر لقال : نافح .

(٢) من أتباع ابن مالك ، وأجاز فيه ذلك ابن يعيش فيكون المحذوف مراداً من وجه (عود الضمير) وغير مراد من وجه الإعراب . شرح المفصل (٢٦/٢) .

(٣) قال ابن مالك : (ومن هذا النوع ، قولهم : تفرقوا أيادي سبا ، فجعلوه حالاً ، وهو في اللفظ معرفة ؛ لأنهم أرادوا مثل « أيادي » فحذف « مثل » وأقيم ما كان مضافاً إليه مقامه في التنكير والإعراب ، وروى الثقات ياء « أيادي » بالسكون ، مع أن الموضع نصب ، لكن خفف للتركيب ، فألزم السكون ، كما ألزم السكون ياء « معديكرب » . شرح التسهيل (٢٦٨/٣) .

(٤) في المخطوط : « يوصف » ، والأفضل ما أثبت .

(٥) مثل قول الشاعر [الوافر] :

طَلَبْتُ اللَّهَ لَمْ يَنْتُنْ عَلَيَّ أَبُو دَاوُدَ وَإِسْنُ أَبِي كَثِيرٍ =

الثالث مستغنى عنه بالرابع ، وتضيف الثاني إلى الرابع ، كقول الشاعر :

٤٥٠ - أَيْتُنْ إِلَّا اضْطِيَادَ الْقُلُوبِ بِأَعْيُنٍ وَجَرَّةً حِينًا فَحِينًا ^(١)

وأصله : « بمثلِ أَعْيُنٍ ظِبَاءٍ وَجَرَّةً » فحذف مثل وهو [أ/١٠٧] الأول ، و « ظباء » وهو الثالث ، وأضيف الثاني وهو « أعين » إلى الرابع وهو « وَجَرَّة » ^(٢) ، ويجوز أن تحذف الثاني ، ثم الثالث وتضيف الأول إلى الرابع ، كقوله تعالى حكاية : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ [طه : ٩٦] وتقديره : « من أثرِ حافرِ فرسِ الرسول » .

ويجوز أن تجر المضاف إليه بمضاف محذوف إن تلا ^(٣) عاطفًا متصلًا أو منفصلًا بـ « لا » مسبوقًا ذلك العاطف بمضاف مثل المحذوف في اللفظ والمعنى ، مثال العاطف المتصل : « ما مثل أهلك وأخيك يقولان ذلك » ^(٤) ، وتقديره : « ما مثل أهلك ، ومثل أخيك » فحذف مثل الثاني وبقي ما بعده مجرورًا به ، ومثله قول الشاعر :

٤٥١ - أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِينٌ أَمْرًا وَنَارٌ تَوَقُّدٌ بِاللَّيْلِ نَارًا ^(٥)

وتقديره يعرف بالتأمل ^(٦) مما قبله ، ومثال العاطف المنفصل بـ « لا » قولهم ^(٧) :

= وَلَا الْحَجَّاجُ عَيْنِي بِنْتِ مَاءٍ ثَقُلْتُ طَرَقَهَا حَذَرُ الصُّفُورِ

والأصل : ولا الحجاجُ صاحبُ عينٍ مثلِ عيني بنتِ ماءٍ ، فحذف الأول والثاني والثالث الموصوف به الثاني ، وأقام مقام الثلاثة الرابع ، والبيتان من الوافر ، وقد نسبنا لإمام بن أكرم النميري . الكتاب (٧٣/٢) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٦٩/٣) ، وارتشاف الضرب (٥٣٠/٢) .

(١) من المتقارب . قائله مجهول . ارتشاف الضرب (٥٣٠/٢) ، وشرح التسهيل (٢٦٩ / ٣) ، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (٣٦٥/٢) .

اللغة : وَجَرَّة : اسم مكان ، والوجر : مثل : الكهف يكون في الجبل . اللسان « وجر » .

المعنى : أصررتن على اضطياذ القلوب بمثل : أعين ظباء ، وجرة .

الشاهد : قوله : « بِأَعْيُنٍ وَجَرَّةً » ؛ حيث حذف المضاف الأول ، والثالث ، وأضيف الثاني إلى الرابع ، والتقدير : « بمثلِ أَعْيُنٍ ظِبَاءٍ وَجَرَّةً » . (٢) في المخطوط « جرة » .

(٣) لم يشترط ابن عصفور العطف ، واشترط ذكر المحذوف متقدمًا ليس غير . المقرب (٢١٤/١) ، وارتشاف الضرب (٥٣١/٢) . وفي المخطوط : « تلى » .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٠/٣) .

(٥) من المتقارب لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (٣٥٣) ، ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه (١٩٩) وقد تقدم التعليق عليه .

والشاهد فيه ههنا : حذف المضاف ، وبقاء المضاف إليه على إعرابه في قوله : « ونارٍ » والأصل : « وكُلُّ نارٍ » . (٦) قدر في بيان الشاهد .

(٧) وقد ذكرت « كل » الثانية « يعني أنه وإن أشبه أباه خلُقًا فلم يشبهه خلُقًا ، يضرب في موضع التهمة » . مجمع الأمثال (٢٨١/٢ - ٢٨٢) ، والمستقصى (٣٢٨/٢) ، وجمهرة الأمثال (٢٢٩/٢) ، =

« مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ » ، وقول الشاعر :

٤٥٢ - وَلَمْ أَرِ مِثْلَ الْخَيْرِ يَتْرُكُهُ الْفَتَى وَلَا الشَّرَّ يَأْتِيهِ امْرُؤٌ وَهُوَ طَائِعٌ ^(١)

والتقدير في المثال والبيت : « وَلَا كُلُّ بَيْضَاءَ وَلَا مِثْلَ الشَّرِّ » فحذف « كل » ، و « مثل » وبقي ما بعدهما مجرورًا بهما والجر في هذا النوع كله مع الشرط المذكور مقيس ^(٢) ولا يشترط فيه تقدم نفي ولا استفهام خلافاً لبعض ^(٣) النحاة بدليل قول الشاعر :

٤٥٣ - لَوْ أَنَّ طَبِيبَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ ذَاوِيَا أَلْ لَذِي يَبِي مِنْ عَفْرَاءٍ مَا شَفَيْانِي ^(٤)

فإن جر المضاف إليه المذكور بالمضاف المحذوف من غير وجود العاطف فقليل ولا يقاس على ما سمع منه خلافاً للكوفيين مثال قول الشاعر :

= والفاخر للمفضل بن عاصم (١٩٥) . وهو في الكتاب (٦٥/١) .
(١) من الطويل . نسب إلى بشر القشيري . الدرر (٦٥/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٥/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (٥٠١) ، وجمع الهوامع (٥٢/٢) .

اللغة : الفتى : الشاب والحدث ، وقيل : هو بمعنى الكامل الجزل من الرجال . اللسان (فتا) .
المعنى : ولم أَرِ شيئاً مثل الخير يتركه الفتى ، ولا شيئاً مثل الشر يفعلُه المرء حالة كونه غير مجبر .
الشاهد : قوله : « وَلَا الشَّرَّ » ؛ حيث حذف المضاف وهو « مثل » ، وبقي المضاف إليه على جره ، وقد تحقق شرط ذلك ، وهو سبقه بمثله مذكوراً ، وبعاطف منفصل بـ « لَا » وقد اشترط هذا العطف ابن مالك ، ولم يشترطه الأكثرون وجعله ابن هشام غالباً ، ومن غير الغالب قوله تعالى : ﴿ تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ [الأنفال: ٦٧] أي : عمل الآخرة . شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٠/٣) ، وأوضح المسالك لابن هشام (١٦٨/٣ - ١٧١) . وقد قال ابن مالك في الخلاصة (٣٨) :

وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ
لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَائِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٠/٣) .

(٣) ارتشاف الضرب (٥٣١/٢) ، وجمع الهوامع (٥٢/٢) ، والأشموني بحاشية الصبان (٢٧٣/٢) .

(٤) من الطويل . نسب إلى عروة بن حذام العذري ، الدرر (٦٥/٢) ، وشرح التسهيل (٢٧٠/٣) ، وجمع الهوامع (٥٢/٢) .

اللغة : عفرَاء : اسم امرأة . اللسان « عفر » .

المعنى : لو حاول طبيب الإنس والجن أن يشفياني من حب عفرَاء ما فعلا .

الشاهد : قوله : « طَبِيبَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ » ؛ حيث حذف المضاف ، وبقي المضاف إليه على إعرابه دون أن يسبقه نفي أو استفهام خلافاً لمن شرط ذلك ، والتقدير : « وَلَوْ أَنَّ طَبِيبَ الْإِنْسِ وَطَبِيبَ الْجِنِّ » ومثله قول الشاعر :

كُلُّ مُثَرِّ فِي رَهْطِهِ ظَاهِرُ الْعِزِّ زِي وَذِي غُرْبَةٍ وَقَفَرٍ مَهِينٍ

أي : وكُلُّ ذي غُرْبَةٍ ، والبيت من الخفيف ، ولم أعثر على قائله . ارتشاف الضرب (٥٣١/٢) .

٤٥٤ - رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ (١)

وأصله : أَعْظَمَ طَلْحَةَ ، ومثل هذا الفرع في الندور وعدم القياس على الصحيح ما وجد فيه العاطف مفصلاً بغير « لا » ، كقوله تعالى : ﴿ تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ [الأنفال: ٦٧] (٢) في قراءة من جر « الآخرة » وأصله : « والله يريد عمل الآخرة » فحذف المضاف الذي هو « عمل » وبقي المضاف إليه مجروراً به ، وهذا التقدير أولى (٣) من تقدير ابن مالك (٤) وذلك أنه قدر المحذوف في الآية

(١) من الخفيف . قائله عبيد الله بن قيس الرقيات . ديوانه (٢٠) . الإنصاف (٤١/١) ، وتخليص الشواهد (٩٨) ، وخزانة الأدب (٤١٤/٤) (١٠/٨ ، ١٤) ، (١٢٨/١٠) ، ولسان العرب (٥٣٣/٢) « طلع » (٢١٣/٥) « نضر » ، والمقتضب (١٨٦/٢) (٧/٤) ، وجمع الهوامع (١٢٧/٢) . اللغة : رحم : يروى : نضر كما في اللسان « نضر » . والمقتضب (١٨٦/٢) . سجستان : ناحية معروفة في أرض العجم . طلحة : هو طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي ، أحد الأجواد المشهورين في الإسلام ، وسمي طلحة الطلحات بسبب أمه ، وهي صفية بنت الحارث بن طلحة بن أبي طلحة ، وأخوها طلحة بن الحارث ، فقد تكنفه الطلحات ، والبيت من قصيدة في رثائه ، وقد روى : « طلحة » بوجهين بالجر وعليه الشاهد ههنا ، وبالنصب على البدلية من أعظم بدل كل من بعض ، أو كل من كل من قبيل ذكر البعض ، وإرادة الكل في الأعظم . الدرر (١٦٢/٢ - ١٦٣) .

المعنى : رحم الله أعظمًا دفنوها بسجستان هي أعظم طلحة الطلحات . الشاهد : قوله : « طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ » ؛ حيث حذف المضاف « أعظم » وبقي المضاف إليه دون عطف ، ولا إضافة إلى مثل المحذوف ، وقد جعله الكوفيون قسماً ، ومنعه البصريون ، وقيل : إن « طلحة » مخفوض بإضافة سجستان إليه ؛ لأنه أميرها وقد حكى الكسائي عن العرب قولهم : (أطعمونا لحماً سميتاً شاة ذبحوها) وحكى الفراء عن العرب : (والله لو تعلمون العلم الكبيرة سنه الدقيق عظمه) أي : لحماً شاة ، وعلم الكبيرة ، ومنه في الشعر [الرجز] :

الْأَكْلُ الْمَالُ الْيَتِيمِ بَطَرًا يَأْكُلُ نَارًا وَسَيَضْلَى سَقَرًا

أي : مال اليتيم ، والبيت من الرجز ، ولم أعثر على قائله . وقد قاس الكوفيون على ذلك ، فأجازوا : يعجبني ضرب زيد ، وقالوا : قالت العرب : يُعْجِبُنِي الْإِكْرَامُ عِنْدَكَ سَعْدُ بَنِيهِ « أي : ضرب زيد ، وإكرام سعد بنيه » وقالت العرب : « رأيت التيمي تيم عدي ، وتيم قريش ، ورأيت العبدى عبد مناف » بالنصب والخفض في كل قبيلة فيها اشتراك ، أي : صاحب تيم عدي ... أو أحد تيم عدي ، وجعله السيرافي على إضمار « من » وجعله الكوفيون على البدل من ياء النسب ، لأنها عندهم اسم لا حرف ، وعلى رواية النصب فهو على البدلية أو على المفعولية بإضمار أعني ، ويجوز الرفع على إضمار هو ، وقد خرج البصريون هذا كله على الشذوذ . شرح التسهيل لابن مالك (٢٧١/٣) ، وارتشاف الضرب (٥٣١/٢ - ٥٣٢) ، وجمع الهوامع (٥٢/٢) ، والدرر (١٦٣/٢) .

(٢) هي قراءة سليمان بن جهمار المدني . البحر المحيط (٥١٨/٤) ، والكشاف (١٣٤/٢) .

(٣) وهو تقدير ابن هشام . أوضح المسالك (١٧١/٣) .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك (٢٧١/٣) .

« عرضاً » مستدلاً عليه ، بقوله تعالى : ﴿ تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا ﴾ ^(١) .

وإذا حذف المضاف إليه واستغنى بالمضاف ، فله ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يترك تنوينه ويبنى على الضم ، كما في « قبل ، وبعد ، وغير » وقد تقدم .
ثانيها : أن ترد إليه الذي كان [قد] ^(٢) ذهب منه للإضافة وتعربه كما كان قبلها نحو قوله تعالى [١٠٧/ب] : ﴿ وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَلُ وَكَلَّا تَبَرَّأْنَا تَنْبِيْرًا ﴾ [الفرقان : ٣٩] ^(٣) ، وقد تقدم أيضاً ما يشعر بذلك ، وهذه الحالة هي الغالبة في اللغة .

وأما الثالث : فهو المقصود هنا ، وهو أن تزيل من المضاف تنوينه وتعربه ، كإعرابه لو صرحت بالمضاف إليه ، وشرط هذا في الغالب أن تعطف ^(٤) على المضاف اسماً عاملاً في مثل المحذوف ، إما بإضافة وإما بغيرها ، مثال الأول قولهم ^(٥) : « نَحْذُ رُبْعَ وَنِصْفَ مَا بَقِيَ » وأصله : « رُبْعَ مَا بَقِيَ وَنِصْفَ مَا بَقِيَ » فحذف من الأول « مَا بَقِيَ » ^(٦) لدلالة الثاني عليه ، ومثال ، قول الشاعر :

٤٥٥ - عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النَّعْمُ بِمَثَلٍ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيمِ ^(٧)

وتقديره يعرف ^(٨) مما قبله ، وأما قراءة بعضهم ^(٩) قوله تعالى : ﴿ فَلَا خَوْفُ

(١) من الآية السابقة وفي المخطوط : سهو هو « يريدون » مكان « تريدون » .

(٢) في المخطوط : « كان ذهب » ، والأفضل ما أثبت .

(٣) الشاهد فيه : « كَلَّا » . (٤) في المخطوط : يعطف والأفضل ما أثبت .

(٥) أوضح المسالك (١٧١/٣) ، وروايته : « خذ رُبْعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ » .

(٦) في المخطوط سهو بقلب التقدير ، حيث قال : (وأصله : « نصف ما بقي وربع ما بقي ») .

(٧) الرجز . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٧٢/٣) ، والمقاصد النحوية (٤٥١/٣) .

اللغة : الآمال : جمع أمل . وبِل الدِّيم : الوَبْل : المطر الشديد ، وكذلك الوابل ، والدِّيم : جمع ديمة ، وهي المطر الذي ليس فيه رعد ، ولا برق أقله ثلث النهار أو ثلث الليل ، وأكثره ما بلغ من العدة . المقاصد النحوية (٤٥١/٣) .

المعنى : علقت رجائي برجل مثل المطر الدائم ، أو أنفع منه .

الشاهد : قوله : « بِمَثَلٍ » ؛ حيث حذف المضاف إليه ، والتقدير : « بِمَثَلٍ وَبْلِ الدِّيمِ » وقد دل عليه غير مضاف إليه ، وهو « من وبِل الدِّيم » . (٨) يُن في بيان الشاهد السابق .

(٩) هو ابن محيصن - باختلاف عنه - قرأ برفع الفاء من غير تنوين مع كسر الهاء في « عليهم » فتكون « لا » عاملة عمل ليس أو مهملة ، وقرأ الزهري ، وعيسى الثقفي ، ويعقوب ، وغيرهم (فلا خوف) بالفتح من غير تنوين ، فإن جعلت الفتحة فتحة إعراب ففيها شاهد ، وإن جعلت فتحة بناء فلا شاهد ، وعلى قراءته تكون « لا » عاملة عمل « إن » . النشر (٣٨٩/١) ، والبحر المحيط (٥٢٢/١) ، والكشاف (١٣٣/١) ، وينظر : حاشية الصبان (٢٧٤/٢ - ٢٧٥) .

عَلَيْهِمْ ﴿ [المائدة: ٦٩] ^(١) بحذف المضاف إليه وترك تنوين المضاف ، وأصله : « فلا خوف شيء عليهم » فخلافاً الغالب ؛ إذ لم يحصل الشرط المذكور ^(٢) .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه

فصل : لما كان المضاف إليه منزلاً من المضاف منزلة التنوين مما قبله انبغى أن لا يفصل بينهما بفاصل ، لكن قد جاء الفصل في بعض المواضع فجاء في الشعر بقوة الفصل بالظرف ، والجار والمجرور إن تعلقا بالمضاف فإن لم يتعلقا به فالفصل ضعيف مثال الأول - والفاصل ظرف - قول الشاعر :

٤٥٦ - فَرَشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمَدَحْتِي كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ ^(٣)

ومثاله - والفاصل جار ومجرور - قول الآخر :

٤٥٧ - لَأَنْتَ مُعْتَادٌ فِي الْهَيْجَا مُصَابِرَةٌ ^(٤) يَصْلَى بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ نِيرَانًا ^(٥)

(١) ومنه حكاية أبي علي : « ابدأ بهذا من أول » بالخفض من غير تنوين . شرح التصريح (٥٧/٢) .

(٢) فلم يعطف على المضاف اسماً عاملاً في مثل المحذوف لا بإضافة ولا بغيرها .

(٣) من الطويل . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٨٤/٣) ، والدرر (٦٦/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٨/٢) ، وشرح التصريح (٥٨/٢) ، ولسان العرب (٤٤٧/١١) « عسل » ، والمقاصد النحوية (٤٨١/٣) ، وجمع الهوامع (٥٢/٢) .

اللغة : فرشني : أمر من راش يرش ، يقال : رشت فلاناً أصلحت حاله ، وهو على التشبيه من قولهم : رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش . بعسيل : قضيب الفيل ، وقيل : مكنسة العطار الذي يجمع بها العطر ، وكلاهما مراد ههنا . المقاصد النحوية (٤٨١/٣ - ٤٨٢) .

المعنى : أصلح لي حالي بخير فلا ينبغي أن أكون في مدحي ، كمن نحت الصخرة بقضيب الفيل ؛ لاستحالته عادة أو كمن نحتها بمكنسة العطار لعدم الفائدة . المقاصد النحوية (٤٨٢/٣) .

الشاهد : قوله « يومًا » فإنه ظرف فصل به بين المضاف وهو « ناحت » والمضاف إليه ، وهو « صخرة » وهذا الفصل قوي ؛ لتعلق الظرف بالمضاف فلا أجني .

(٤) في المخطوط : « بصابرة » . و « عداك » مكان « عاداك » والمعنى على الثاني ، والأول سهو .

(٥) من البسيط . قائله مجهول . ارتشاف الضرب (٥٣٣/٢) ، وشرح التسهيل (٢٧٣/٣) ، والمقاصد النحوية (٤٨٥/٣) .

اللغة : في الهيجا : في الحرب ، والهيجا تمد وتقصر وهي ههنا مقصورة . يصلي : من صليت الرجل ناراً إذا أدخلته النار . المقاصد النحوية (٤٨٥/٣) .

المعنى : من عادتك في الحرب المصابرة التي يصلي كل من عاداك شرها .

الشاهد : قوله : « في الهيجا » ؛ فإنه فصل بين المضاف ، وهو « معتاد » والمضاف إليه « مصابرة » وهذا الفصل بالجار والمجرور المتعلق بالمضاف قوي أو حسن ؛ لأنه من معمولات المضاف .

ووقع هذا الفصل بالنثر لا بأس ^(١) كقوله ﷺ : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي » ^(٢) وقول بعض ^(٣) من يوثق بعربيته : « تَرَكُ يَوْمًا نَفْسِكَ فِي هَوَاهَا سَعْيِي لَهَا فِي رَدَاهَا » ومثال الثاني والفاصل ظرف قول الشاعر :

٤٥٨ - كَتَحْيِيرٍ ^(٤) الْكِتَابِ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ ^(٥)

ومثاله - بالجار والمجرور - قول الآخر :

٤٥٩ - هُمَا أَخَوَانِي الْحَرْبِ ^(٦) مَنْ لَا أَخَالَهُ ^(٧) إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا ^(٨)

(١) أي : « به » بحذف خبر « لا » النافية للجنس .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب : فضائل أصحاب النبي ﷺ ، باب : قول النبي ﷺ : « لو كنت متخذًا خليلاً » (١٩٢/٤) وفي كتاب تفسير القرآن - سورة الأعراف (١٩٧/٥) ، وانظر فتح الباري (٢٥/٧) .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢٧٣/٣) وقد تبع الشارح في جعله هذا الفصل فصلاً حسناً قوياً ابن مالك ، فإنه قال بهذا ، وقال بعدم الحجر على المتكلم به ناظماً ونائراً ، وقد جعله سيويه مختصاً بالضرورة ، وأجازه يونس في الكلام في الظروف غير المستقبلية . الكتاب (١٧٦/١ ، ١٧٨ ، ١٨٠) (٢٨٠/٢) ، وشرح التسهيل (٢٧٣/٣) ، وارتشاف الضرب (٥٣٣/٢) .

(٤) في المخطوط : « لتحير » .

(٥) من الوافر . نسب إلى أبي حية النميري . الإنصاف (٤٣٢/٢) ، وأوضح المسالك (١٨٩/٣) ، وخزانة الأدب (٢١٩/٤) ، والخصائص (٤٠٥/٢) ، والدرر (٦٦/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٨/٢) وشرح المفصل (١٠٣/١) ، والكتاب (١٧٩/١) ، والمقتضب (٣٧٧/٤) ، وهمع الهوامع (٥٢/٥) . اللغة : كتحير : التحير هو حسن الخط ، ويروى كما حُطَّ . يقارب : أي : يقارب اليهودي الخط بعضه من بعض . ويزيل : يفرق فيما بينه ويواعد وخص اليهود ؛ لأنهم كانوا أهل كتاب . المقاصد النحوية (٤٧٠/٣ - ٤٧١) . المعنى : ما شخص من رسوم الدار يستدل به ، ككتابة اليهودي في تقريره بين بعض الكلام ، ومباعدته بين بعضه الآخر .

الشاهد : قوله : « يومًا » ؛ فإنه منصوب على الظرفية ، بقوله : « تحير أو حُطَّ » وقد فصل بين المضاف وهو « كف » والمضاف إليه هو « يهودي » وهذا الفصل ضعيف عند ابن مالك ؛ لأنه بأجنبي لا يجوز إلا في الضرورة عند سيويه ، وأكثر النحاة . الكتاب (١٧٩/١) وشرح التسهيل لابن مالك (٢٧٣/٣) . (٦) في المخطوط : « لي الحرب » . (٧) « لا » ساقطة في المخطوط .

(٨) من الطويل . نسب إلى غمرة الخثعمية أو الجشمية وإلى غمرة أو دُرْنا بنت غنْغَبَة الجحدرية ، وإلى دُرْنا بنت سيار ، وإلى امرأة من بني سعد . الإنصاف (٤٣٤/٢) ، والدرر (٦٦/٢) ، وشرح أبيات سيويه للسيرافي (٢١٨/١) ، والصناعتين (١٦٥) ، والكتاب (١٨٠/١) ، ونوادر أبي زيد (١١٥) ، وهمع الهوامع (٥٢/٢) .

اللغة : نبوة : من نبا السيف إذا لم يعمل في الضريبة . المقاصد النحوية (٤٧٣/٣) .

المعنى : ابناها أخوا من لا أخاله ، وإذا خاف يومًا نبوة دعاها لنصرته ، والقصيدة في رثاء ابنائها . الشاهد : قوله : « أخوا في الحرب مَنْ لَا أَخَالَه » ؛ حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور « في الحرب » وهو أجنبي ، وهذا الفصل ضعيف ، أو لا يجوز إلا ضرورة .

ومثل هذا القسم في ضعف الفصل ، الفصل بمعمول غير المضاف من فاعل أو مفعول أو بفاعل المضاف ، مثال الأول - والفاصل فاعل - قول الشاعر :

٤٦٠ - أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعَمَ مَا نَجَلَا (١)

ومثال الفصل بالمفعول قول الآخر :

٤٦١ - تَشْقِي امْتِيَاخًا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتِهَا كَمَا تَضْمَنُ مَاءَ الْمُرْنَةِ الرَّصْفُ (٢)

وأصله : تَشْقِي نَدَى رِيْقَتِهَا الْمِسْوَاكِ .

وأما مثال [١٠٨/أ] الثاني فقول الآخر :

٤٦٢ - نَرَى أَسهْمًا لِلْمَوْتِ تُضْمِي وَلَا تُنْمِي وَلَا تَرْعَوِي عَنْ نَقْضِ أَهْوَاؤُنَا الْعَزْمُ (٣)

(١) من المنسرح . قائله الأعشى - ميمون بن قيس - ديوانه (٢٨٥) . أوضح المسالك (١٨٦/٣) ، والدرر (٦٧/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٨/١) ، وهمع الهوامع (٥٣/٢) .
اللغة : أنجب أيام والداه : يروى : أزمان والداه وأيام والديه به ، وهو من أنجب الرجل إذا ولد نجيًا ؛ إذ نجلاه : أي : نسلاه من النجل ، وهو النسل ونجلاه أبوه أي : ولده ، والضمير في « نجلاه » يعود إلى سلامة ذي فائش الحميري . المقاصد النحوية (٤٧٧/٣) .

المعنى : يمدح سلامة ذا فائش حين ولده أبواه ، فنعم ما ولدا .

الشاهد : قوله : « أنجب أيام والده به إذ نجلاه » ؛ حيث فصل الفاعل « والداه » بين المضاف « أيام » والمضاف إليه « إذ نجلاه » والفاصل أجنبي ، وضعف هذا الفصل .

(٢) من البسيط . قائله جرير بن عطية الخطفي . ديوانه (١٧١/١) . أوضح المسالك (١٨٧/٣) ، والدرر (٦٦/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٨/٢) ، والمقاصد النحوية (٤٧٤/٣) ، وهمع الهوامع (٥٢/٢) .
اللغة : امتياخًا : من ماح فاه بالسواك يمح إذا استاك . والندى : الببل من النداة . والمزنة : السحابة البيضاء . والرصف : جمع رصفة ، وهي من حجارة مرصوف بعضها إلى بعض .
المقاصد النحوية (٤٧٥/٣ - ٤٧٦) .

المعنى : تَشْقِي أم عمرو المذكورة في الأبيات السابقة ندى ريقتها المسواك مثل الحجارة المرصوف بعضها إلى بعض المتضمنة ماء المزنة بجامع الصفاء في كل ، والقصيدة في مدح يزيد بن عبد الملك ، وهجاء آل المهلب .
الشاهد : قوله : « تسقى ندى المسواك ريقتها » ؛ حيث فصل المفعول الثاني لـ « تسقى » وهو « المسواك » بين المضاف « ندى » والمضاف إليه « ريقتها » والفاصل أجنبي ، فضعف هذا الفصل .

(٣) من الطويل . قائله مجهول . شرح الأشموني (٣٢٩/٢) ، وشرح التسهيل (٢٧٤/٣) ، والمقاصد النحوية (٤٨٨/٣) .

اللغة : أسهمًا : جمع سهم . تُضْمِي : من الإصماء أصميت الصيد إذا رميته فقتلته بحيث تراه . ولا تُنْمِي : من الإنماء ، أنميت الصيد إذا رميته ، فغاب عنك ثم مات . ولا تَرْعَوِي : من الارعواء ، وهو الكف ، يقال : ارعوى عن القبيح إذا كف عنه ، وكذا رعا عنه . والعزم : من عزمت على الأمر إذا أردت فعله . المقاصد النحوية (٤٨٨/٣) .

المعنى : نرى أسهمًا للموت عمالة لا يفوت عنها الحاضر والغائب ، ولا تَرْعَوِي عن نقض العزم أهواؤنا . =

وأصله : ولا ترعوي عن أن تنقض أهواؤنا العزم .

ومما جاء الفصل به في النظم نعت المضاف إليه ، كقول معاوية ^(١) :

٤٦٣ - نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبٍ ^(٢)

أي : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح .

ومثله أيضًا الفصل بالنداء ، كقول بُجَيْر ^(٣) محرضًا لكعب على الإسلام :

٤٦٤ - وَفَاقَ كَعْبٌ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةِ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرٍ ^(٤)

= الشاهد : قوله : « نَقَضَ أهواؤنا العزم » ؛ حيث فصل بين المضاف « نقض » والمضاف إليه « العزم » بفاعل المضاف ، وهذا الفصل ضعيف .

(١) هو معاوية بن أبي سفيان بن صخر بن حرب بن أمية ، أسلم هو وأبوه ، وأمه هند بنت عتبة يوم الفتح ، وروي أنه قال : أسلمت يوم عمرة القضاء ، وكتمت إسلامي عن أبي إلى يوم الفتح ، ولي الخلافة بعد أن خلع الحسن عليه السلام منها ، وكان ذلك في ربيع الأول سنة إحدى وأربعين توفي سنة ستين من الهجرة . تاريخ الخلفاء للسيوطي (٣٠٨ ، ٣٢٤) ، ودائرة المعارف الإسلامية (١٩/٨ ، ٢٢) .

(٢) من الطويل . نسب إلى معاوية بن أبي سفيان عليه السلام وليس في ديوانه ، وفي كلام ابن مالك ما يدل على أن قائله ليس معاوية ؛ حيث قال : (كقول الشاعر يخاطب معاوية عليه السلام) شرح التسهيل (٢٧٥/٣) ، الدرر (٦٧/٢) ، وشرح الأشموني (٢٥٨/١) ، وشرح التصريح (٥٩/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (٤٩٦) والمقاصد النحوية (٤٧٨/٣) ، همع الهوامع (٥٢/٢) .

اللغة : نجوت : أي : من القتل حين اتفق عبد الرحمن بن عمرو المعروف بابن ملجم المرادي ، والبرك التميمي وعمرو بن بكر التميمي على قتل علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - ومعاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص عليه السلام فتجا معاوية وعمرو وقتل علي . ابن أبي شيخ الأباطح طالب : علي عليه السلام ، والأباطح : جمع أبطح وهو في الأصل مسيل ماء فيه دقاق الحصى ، وأراد به شيخ مكة . المقاصد النحوية (٤٧٨/٣ - ٤٨٠) . وتهذيب الأسماء واللغات للنووي (٣٣٤) ، وتذكرة الحفاظ للذهبي (١٠/١) .

المعنى : نجوت من القتل ، وقد بل المرادي - نسبه إلى مراد قرية باليمن - سيفه من علي عليه السلام . الشاهد : قوله : « من ابن أبي شيخ الأباطح طالب » ؛ حيث فصل بين المضاف « أبي » والمضاف إليه « طالب » بالنعت « شيخ الأباطح » وهو نعت للمضاف .

(٣) هو بجير بن زهير بن أبي سلمى ، وهو أخو كعب بن زهير ، أسلم قبل أخيه كعب ، وهما شاعران مجيدان ، وشهد بجير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الطائف . أسد الغابة (١٩٨/١ - ١٩٩) ، وخزانة الأدب (٤٨٩/٣ - ٤٩٠) .

(٤) من البسيط . نشب إلى بجير بن زهير . الدرر (٦٧/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٩/٢) ، وشرح التسهيل (٢٧٥/٣) ، وشرح ابن عقيل (٨٦/٣) ، والمقاصد النحوية (٤٨٩/٣) ، وهمع الهوامع (٥٣/٢) . اللغة : وفاق : أي : موافقة ، وهي المصادفة . تهلكة : أي هلاكًا ، وفي المخطوط مهلكة . سقر : اسم من أسماء النار . اللسان « وفق ، وهلك » .

المعنى : موافقتك يا كعب إياي بإسلامك منقذة لك من تعجيل الهلاك والخلود في النار .

وأصله : « وفاقٌ بجيرٍ يا كعبُ ، ومثله - أيضاً - الفصل بالفعل الملغى ، مثاله ما أنشده ابن السكيت ^(١) :

٤٦٥ - بَأْيٍ تَرَاهُمُ الْأَرْضِينَ حَلُّوا أَلَدَّ بَرَانٍ أُمَّ عَسَفُوا الْكِفَارَا ^(٢)

وأجاز بعضهم ^(٣) الفصل في الشعر بالمفعول له ، كقول الشاعر :

٤٦٦ - أَشْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوشٌ مُعَاوِدُ جُرْأَةٍ وَقَتِ الْهُوَادِي ^(٤)

ولو كان المضاف مصدرًا ، والمضاف إليه فاعله ؛ لجاز الفصل بمفعول المضاف

= الشاهد : قوله : « وفاقٌ كعبٌ بجيرٍ » ؛ حيث فصل بين المضاف « وفاق » والمضاف إليه « بجير » بالنداء وهو « كعب » محذوف الأداة ، ومثله قول الشاعر [الرجز] :

كَأَنَّ بِرَذُونَ أَبَا عَصَامٍ زَيْدٌ حِمَارٌ دُقَّ بِاللَّجَامِ
أي : كأن برذون زيد يا أبا عصام ، وهو من الرجز ، وقائله غير معين .

(١) سبقت ترجمته .

(٢) من الوافر . قائله مجهول . الدرر (٦٨/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٩/٢) ، وشرح التسهيل (٢٧٦/٣) وشرح التصريح (٦٠ / ٢) ، والمقاصد النحوية (٤٩٠/٣) ، وجمع الهوامع (٥٣/٢) .
اللمعة : تراهم : الضمير عائد على محبوبته مع أهلها ؛ لأن قبل هذا البيت قوله :

أَلَا يَا صَاحِبِيَّ قِفَا الْمَهَارَى نُسَائِلُ حِبِّ بَثْنَةٍ أُثِرَ سَارَا

والمهاري : الإبل المنسوبة إلى مهرة بلد باليمن ينسب إليها النجب المفضلة وبثنة عطف بيان لـ « حِبِّ » .
وَأَلَدَّ بَرَانٍ : اسم موضع ، وكذلك الْكِفَارُ . وعسفوا : توجهوا . المقاصد النحوية (٤٩١/٣) .
المعنى : بأي الأرضيين تراهم حلوا ، أحلوا الدبران أم توجهوا نحو الكفار .

الشاهد : قوله : « بَأْيٍ تَرَاهُمُ الْأَرْضِينَ » ؛ حيث فصل بين المضاف « أي » والمضاف إليه « الأرضين » بالفعل الملغى « تراهم » وهو ضرورة .

(٣) ارتشاف الضرب (٥٣٥/٢) ، وجمع الهوامع (٥٣/٢) ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان (٢٨٠ / ٢) .

(٤) من الوافر . قائله مجهول - على هذه الرواية - المقاصد النحوية (٤٩٢/٣) ، والمقتضب (٣٧٧/٤) ، وجمع الهوامع (٥٣/٢) ، وقد جعل الأشموني صدره عجزه ، ونبه الشيخ الصبان على هذا في حاشيته (٢٨٠/٢) . والبيت بهذه الرواية لأبي زيد الطائي ديوانه (٩٨) . الدرر (٦٨/٢) ، وشرح الأشموني (٣٢٩ / ٢) ، وشرح التصريح (٦٠/٢) .

اللمعة : أشم : من الشمم ، وهو الارتفاع والتكبر ، وهو من باب علم يعلم . عبوس : كره الوجه ، ويروى : منبوس وهو بمعناه . الهوادي جمع هادية من هدا إذا سكن ، فعلى هذا هي أول الليل وهي أول كل شيء ، ويقال : هوادي الخيل ، أي : أوائلها وأعناقها وكلاهما مراد ههنا . المقاصد النحوية (٤٩٢/٣) ، واللسان « هدي » .
المعنى : يصف رجلاً بأنه يظهر الكبر ، ويعاود الحرب وقت ظهور الهوادي ، وهي أعناق الخيل أو أوائل الليل ، وذلك لجرأته في الحرب .

الشاهد : قوله : « مُعَاوِدُ جُرْأَةٍ وَقَتِ الْهُوَادِي » ، حيث فصل بين المضاف « معاود » والمضاف إليه « وقت الهوادي » بالمفعول لأجله « جرأة » ، وقد أجاز هذا بعض النحاة .

نثراً ونظماً ، أما النثر فكقراءة ابن عامر ^(١) قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ ﴾ [الأنعام : ١٣٧] ^(٢) وأصله والله أعلم : « قَتْلُ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادِهِمْ » وأما النظم فكقول الشاعر :

٤٦٧ - فَرَزَجَتْهَا بِمَزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ ^(٣)

وتقديره يعرف مما قبله ^(٤) ويحتمل أن يكون من هذا قول الآخر :

٤٦٨ - لَئِنْ كَانَ النِّكَاحُ أَحْلَ شَيْءٍ فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ ^(٥)

(١) سبقت ترجمته وقد قرأ ابن عامر « زُيِّنَ » بالبناء المجهول و « قَتْلَ » بالرفع و « شُرَكَائِهِمْ » بالجر ، و « أَوْلَادِهِمْ » بالنصب . الإتحاف (٣٢/٢ - ٣٤) ، والنشر في القراءات العشر (٢٦٣/٢) ، والبحر المحيط (٢٣١/٤) ، والكشاف (٦٧/٢) ، ومعاني القرآن للفراء (٣٥٧/١ - ٣٥٨) .

(٢) في المخطوط : « شركاهم » .

(٣) من الكامل المجزوء . قائله مجهول . الإنصاف (٤٢٧/٢) ، وخزانة الأدب (٢٥١/٢) دار صادر وشرح المفصل (١٩/٣ ، ٢٢) ، والمقاصد النحوية (٤٦٨/٣) . وقال البغدادي في الخزانة (٢٥١/٢) : (قال ابن خلف : هذا البيت يروى لبعض المدنيين المولدين) وقال : (وهذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه حتى قال السيرافي : لم يثبت أحد من أهل الرواية ، وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه ، فأدخله بعض النساخ في بعض النسخ حتى شرحه الأعلام وابن خلف في جملة أبياته) . اللغة : زججتها : من زججت الرجل إذا طعنته بالزُّج ، وهي الحديدية التي في أسفل الرمح . بمزجة : رمح قصير . وتروى بفتح الميم على أنها موضع الزج ، القلوص : الشابة من النوق . أبو مزادة : كنية رجل . المعنى : يقول : إنه زج ناقته لتسرع كما يفعل أبو مزادة بالقلوص ، هذا على فتح الميم في « بمزجة » وعلى كسر الميم ، فالمعنى أنه زج راحلته بمزجة كالحرية في طرفها زُج والمزجة ما يزج به على هذا ، وجعل العيني الضمير في « زججتها » للمرأة يعني أنه زج امرأته بالمزجة كما زج أبو مزادة القلوص ، وقال البغدادي على جعل العيني هذا بأنه : (كلام يحتاج في تصديقه إلى وحي) . المقاصد النحوية (٤٦٨/٣ - ٤٦٩) ، وخزانة الأدب (٢٥١/٢) دار صادر .

الشاهد : قوله : « زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ » ؛ حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول « القلوص » للضرورة ، ويروى البيت برواية :

فَرَزَجَتْهَا مُمَكَّنًا زَجَّ الصُّعَابِ أَبُو مَزَادَةَ

وعليه فلا شاهد فيه . خزانة الأدب (٢٥١/٢) دار صادر .

(٤) تقديره : « زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصَ » .

(٥) من الوافر . قائله الأحوص - عبد الله بن محمد بن عاصم - ديوانه (١٨٩) . أمالي الزجاجي (٨١) وأوضح المسالك (١٩٢/٣) ، وخزانة الأدب (١٥١/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٧٦٧/٢) ، ٩٥٢) ، والعقد الفريد (٨١/٦) ، ومغني اللبيب (٦٧٢/٢) ، والمقاصد النحوية (١٠٩/١) . اللغة : لئن كان : يروى : فإن يكن . مطر : اسم الرجل الذي تزوج محبوبه الأحوص ، وكان من أقبح الناس صورة ، ويروى « مطر » بالرفع والنصب والجر . شرح شواهد المغني للسيوطي (٧٦٧/٢) . المعنى : لئن كان النكاح أحل الحلال ، فإن نكاح مطر هذه المرأة ؛ حرام لعدم التكافؤ بينهما . =

والتقدير : فإن نكاحَ مَطَرٍ إياها حرامٌ ، ويحتمل أن يكون المصدر مضافاً إلى مفعوله ، ويكون الفصل بينهما بالفاعل وعلى هذا فلا يجوز إلا نظماً ، والمعنى : فإن تزويجها مطراً حراماً ، ويشهد لهذين الاحتمالين أن البيت قد روي بروايتين أخريين : إحداهما : رفع « مطر » وهي تشهد للاحتمال الأول ، والأخرى : نصبه وهي تشهد للاحتمال الثاني لكن على هاتين ^(١) الروايتين لا فصل بين المتضايقين .

ويجوز أن تفصل نثراً ونظماً بين المضاف الوصف والمضاف إليه الذي هو مفعوله الأول بمفعوله الثاني مثال ذلك نثراً قراءة بعضهم ^(٢) قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفَ وَعْدَهُ رُسُلُهُ ﴾ [إبراهيم : ٤٧] ^(٣) ومثاله نظماً قول الشاعر :

٤٦٩ - مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يُؤْمَكُ بِالْغِنَى وَسِوَاكَ مَانِعَ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجُ ^(٤)

ومثل هذا في جواز الفصل بين المتضايقين نثراً ونظماً الفصل باليمين مثاله ما حكاه الكسائي ^(٥) : « هذا غلامٌ واللّه زيد » وحكى أبو بكر بن الأنباري ^(٦) الفصل

= الشاهد : قوله : « نكاحها مطر » ؛ حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول أو بالفاعل ، وهو الضمير في نكاحها على الاعتبارين ، وهذا الفصل ضرورة على رواية الجر .

(١) في المخطوط : « هذين » .

(٢) بنصب الدال من « وعده » وبجر الراء في « رسله » . الإتحاف (٣٢/٢ - ٣٣) .

(٣) إعراب القراءات الشواذ (٧٣٩/١) ، وفتح القلهر (١٤٨/٣) .

(٤) من الكامل . قائله مجهول . أوضح المسالك (١٨٢/٣) ، وشرح الأشموني (٣٢٧/٢) ، وشرح عمدة الحفاظ (٤٩٣) ، والمقاصد النحوية (٤٦٩/٣) .

اللغة : من يؤمك : من يقصدك . فضله : عطاؤه . المقاصد النحوية (٤٧٠/٣) .

المعنى : ما زال يوقن من يقصدك بالغنى ، وغيرك مانع المحتاج فضله .

الشاهد : قوله : « مانع فضله المحتاج » ؛ حيث فصل بين المضاف الوصف « اسم الفاعل » و « المضاف إليه » المحتاج وهو المفعول الأول بالمفعول الثاني « فضله » وهذا جائز نثراً ونظماً عند ابن مالك وأتباعه .

شرح التسهيل (٢٨٧/٣) .

(٥) الإنصاف (٤٣٥/٢) ، وارتشاف الضرب (٤٣٥/٢) ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان

(٢٧٧/٢) وحكى أبو عبيدة عن بعض العرب قولهم : « إن الشاة لتَجْتَرُ فتسمع صوت - واللّه - ربّها

« أي : صوت ربها واللّه » . شرح الكافية الشافية (٩٩٤/٣) .

(٦) ابن الأنباري هو : محمد بن القاسم محمد بن بشار بن الحسن الأنباري أبو بكر ، كان من أعلم

الناس بالنحو والأدب وأكثرهم حفظاً ، سمع من ثعلب وغيره ، توفي سنة ثمان - وقيل : سبع -

وعشرين وثلثمائة يوم الأضحى . طبقات النحويين واللغويين (١٥٣ - ١٥٤) ، واللباب في تهذيب

الأنساب (٨٦/١) ، وبغية الوعاة (٢١٢/١ ، ٢١٤) . وينظر الحكاية في شرح الأشموني بحاشية

الصبان (٢٨٠/٢) وقد ذكرها الرضي في شرح الكافية (٢٩٣/١) حكاية عن ابن الأعرابي ولفظها :

« هو غلام - إن شاء الله - ابن أخيك » وهي في المخطوط بإسقاط « هذا » .

بينهما بـ « إن شاء الله » نحو : [هذا] غلامٌ - إن شاء الله - ابن أخيك « وألحق في الكافية ^(١) الفصل بـ « إمّا » بالفصل باليمين كقول [١٠٨/ب] الشاعر :

٤٧٠ - هُمَا خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِمَّا دَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ ^(٢)

وأصله : « خطتان إيسار » ، فحذف النون للإضافة وفصل بـ « إمّا » .

واعلم أن ما قدمته لك في مسائل هذا الفصل من جواز الفصل نثراً ونظماً ^(٣) في بعضها ^(٤) ، ومن جوازه نظماً في البعض الآخر هو طريقة ابن مالك ^(٥) وأتباعه ، ومذهب البصريين ^(٦) أن الفصل بين المتضافين لا يجوز إلا في الشعر ، بل قال بعضهم ^(٧) : لا يجيز

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٩٩٣/٢) .

(٢) من الطويل . قائله تأبَّط شراً - ثابت بن جابر - ديوانه (٨٩) . جواهر الأدب للإربلي (١٥٤) ، وخزانة الأدب (٤٩٩/٧ - ٥٠٠ ، ٥٠٣) والخصائص (٤٠٥/٢) ، والدرر (٢٢/١) ، وشرح الأشموني (٣٢٨/٢) ، ومغني اللبيب (٦٤٣/٢) ، والمقاصد النحوية (٤٨٦/٣) ، وجمع الهوامع (٤٩/١) ، (٥٢/٢) . اللغة : خطتا : تنثية « خطة » وهي القصة والحالة ، وحذفت النون للإضافة إلى إيسار ودم . شرح شواهد المغني للسيوطي (٩٧٦/٢) .

المعنى : ليس لي إلا واحدة من خصلتين على زعمكم إما أسر ، والتزام منكم إن رأيتم العفو ، وإما قتل وهو بالحر أجدر مما يكسبه الذل . العيني . بحاشية الصبان (٢٧٧/٢) .

الشاهد : قوله : « خطتا إما إيسار » ؛ حيث فصل بين المضاف « خطتا » والمضاف إليه « إيسار » بـ « إمّا » ، وقد أجاز ذلك ابن مالك ، ويروى : إما إيسارٌ ومِنَّةٌ ، وإما دمٌ ، كما في اللسان (٢٨٩/٧) « خطط » وعليه فلا شاهد فيه . (٣) وهي : الفصل بالظرف والجار والمجرور إن تعلقا بالمضاف ، وإذا كان المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله ، وإذا كان المضاف وصفًا والمضاف إليه مفعوله الأول والفاصل الثاني ، وإذا كان الفصل باليمين ، أو كان الفصل بـ « إمّا » أو كان الفصل بـ « إن شاء الله » في حكاية ابن الأنباري .

(٤) وهي : إذا كان المضاف ظرفًا أو جارًا ومجرورًا ولم يتعلقا بالمضاف ، أو كان الفصل بمعمول غير المضاف من فاعل أو مفعول أو بفاعل المضاف أو كان الفصل بنعت المضاف أو بالنداء أو كان الفصل بالفعل الملغى ، وزاد بعضهم بالمفعول له ..

(٥) شرح الكافية الشافية لابن مالك (٩٧٨/٢) وما بعدها ، وشرح التسهيل له (٢٧٢/٣) وما بعدها ، وأوضح المسالك (١٧٧/٣) وما بعدها ، وشرح الألفية لابن الناظم (٤٠٥) وما بعدها ، وارتشاف الضرب (٥٣٣/٢) وما بعدها .

(٦) الإنصاف (٤٢٧/٢) ، وشرح المفصل (١٩/٣) ، وشرح الكافية للرضي (٢٩٣/١) ، وشرح التصريح (٥٧/٢) ، وهو مذهب سيبويه . الكتاب (١٧٦/١ ، ١٧٨ ، ١٨٠) (٢٨٠/٢) ، وارتشاف الضرب (٥٣٣/٢) .

(٧) قال سيبويه في الكتاب (١٧٦/١) : (ولا يجوز يا سارق الليلة أهل الدار إلا في شعر) ، وقال بعض المتأخرين - وهو ابن الناظم - : (ومذهب كثير من النحويين أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء إلا في الشعر) . شرح الألفية (٤٠٥) .

أكثر النحاة الفصل في الشعر إلا بالظرف وجزم بعض^(١) المتأخرين بحقية الطريقة الأولى^(٢).

المضاف لياء المتكلم

فصل: « في المضاف إلى ياء المتكلم » .

اعلم أن الأصل في المضاف إلى ياء المتكلم أن يكون آخره مكسورًا لمناسبتها ، وأن الأصل في ياء المتكلم جواز فتحها وسكونها ، فقليل : هما لغتان^(٣) ، وقيل^(٤) : السكون تخفيف ، وقد اجتمعا في قول الشاعر :

٤٧١ - ففَاضَتْ دُمُوعُ الْعَيْنِ مِنِّي صَبَابَةً عَلَى النَّحْرِ حَتَّى بَلَ دَمْعِي مَحْمَلِي^(٥)

وقد استثنى من هذين الأصلين^(٦) أربع مسائل لا تكون الياء فيها إلا مفتوحة ولا يكون ما قبلها إلا ساكنًا .

(١) هو ابن هشام حيث قال : (زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايقين إلا في الشعر ، والحق أن مسائل الفصل سبع ...) أوضح المسالك (١٧٧/٣) .

(٢) في المخطوط : « الأول » .

(٣) شرح التسهيل لابن مالك (٢٨١/٣) . وهذا عن طريق الجمع بين الرأيين في أيهما الأصل ، فاعتبرا أصليين ، الإسكان أصل أول ؛ إذ هو الأصل في كل مبني ، والفتح أصل ثان ؛ إذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد . شرح الأشموني بحاشية الصبان (٢٨٢/٢) .

(٤) شرح الألفية لابن الناطم (٤١٥) وعلى هذا فالفتح الأصل ؛ لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها ، فكل كلمة على حرف واحد ، كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وباء المتكلم أصلها الحركة ، وأصل الحركة الفتح لخفته ثم سكن تخفيفًا ، وقيل : الأصل الإسكان ؛ لأنه حرف علة ضمير فوجب السكون كواو ضربوا ، ولأن بناء الحرف على حركة إنما هو لتعذر الابتداء به ، والمتصل بغيره لا تعذر فيه وأن واضع الضمائر نظر إليها حال تركيبها ، وقد جعله الرضي أولى . شرح الكافية للرضي (١٤٧/١) ، وجمع الهوامع (٥٣/٢) .

(٥) من الطويل . قائله امرؤ القيس . ديوانه (٣٢) . شرح القصائد السبع الطوال (٣١) ، ولسان العرب « حمل » .

اللغة : ففاضت : فسالت . والصبابة : رقة القلب ورقة الشوق . والمحمل : السير الذي يحمل به السيف . شرح القصائد السبع الطوال (٣١) .

المعنى : سالت دموع عيني شوقًا لمحبوتي على نحري ، حتى بليت علاقة سيفي .

الشاهد : قوله : « دمعي مَحْمَلِي » ؛ حيث فتحت ياء المتكلم في الأول وسكنت في الثاني وهما لغتان ، وقيل : السكون تخفيف والفتح أصل ، وقيل : عكس ذلك .

(٦) جمع الشارح بين الفتح والسكون في الأصالة جمعًا للرأيين ، وكذلك فعل الشيخ خالد في شرح التصريح (٦٠/٢) ، وذكره الأشموني في شرحه للألفية (٢٨٢/٢) .

فتح ياء الإضافة وسكون ما قبلها

المسألة الأولى : أن يكون الاسم المضاف إلى الياء منقوصًا ، نحو : « جاء قاضي »
ويجب فيه وفي نحوه إدغام الياء التي هي ^(١) جزء من الكلمة في ياء المتكلم ؛
لسكون الأولى ، إما لإرادة الإدغام إن كان منصوبًا ^(٢) وإما للاستثقال إن كان
مرفوعًا أو مجرورًا .

والثانية : أن يكون الاسم مقصورًا ، كقوله تعالى : ﴿ قَالَ هِيَ عَصَايَ ﴾
[طه : ١٨] ، فإن قلت تحتّم فتح الياء بعد الألف ، وقد جاء في قراءة نافع ^(٣) ﴿ ومحيائي ﴾
بسكون الياء ؟

قلت : هي وإن كانت قراءة متواترة إلا أنها من جهة القواعد العربية فكأنها
مستثناة من القاعدة ، ومثل هذه في الدور قراءة الأعمش والحسن ^(٤) ﴿ هِيَ عَصَايَ ﴾
بكسر الياء إلا أن هذه ليست بمتواترة وكذا ندر كسرهما إذا أضيف إليها جمع مذكر
سالم ، وحمل عليه بعضهم قراءة حمزة ^(٥) قوله تعالى حكاية : ﴿ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ
وَمَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ ﴾ [إبراهيم : ٢٢] ^(٦) قالوا : وهذا مطرد في لغة بني يربوع ^(٧)

(١) في المخطوط : « الياء التي جزء منه الكلمة » .

(٢) مثال المنصوب « رأيت قاضي » ، ومثال المرفوع والمجرور « جاء قاضي ومررت بقاضي » .

(٣) الإتحاف (٤٠/٢) ، والنشر (٢٦٧/٢) .

(٤) الكشف (٥٥/٣) . وهي من آية سورة طه السابقة .

(٥) الكشف (٥٥/٣) ، والمختضب (٤٩/٢) .

(٦) ووجهها ابن هشام بوجهين : الأول : أن ياء الجمع أدغمت في ياء الإضافة الساكنة ، فالتقى ساكنان
فكسر الثاني كما يقال : غَضُ . الثاني : أن « قطرتا » حكى أن لغة بني يربوع أنهم يزيدون ياء على ياء
الإضافة ، فيقولون في نحو : « مررت بي » يبي وهي المزيدة بهذه الهاء في « به » يهي وكما زيد على تاء
المؤنثة في رميته فأصبته ، وما أخطأت الرمية ، وعلى هذا فالأصل : « بمصريخي » الأولى ياء الجمع وهي
ساكنة ، والثانية ياء المتكلم وهي مكسورة للمناسبة ، فأدغمت في ياء الجمع ، وحذفت الياء الثالثة وهي
الزائدة ؛ لأن الثقل انتهى عندها ، وبهذه القراءة قرأ الأعمش ، ويحيى بن وثاب ، وحمزة بن حبيب الزيات .
حل ألفاظ المسائل الإعرابية في الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية لابن هشام (١١٤ - ١١٥) .

(٧) رواها أبو عمرو بن العلاء والفراء وقطرب ، ومن شواهد قول الراجز :

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَا تَائِي قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمُؤَيِّ

والبيت لشاعر بني يربوع الأغلب العجلي و « تا » إشارة للمؤنثة . شرح التسهيل لابن مالك (٢٨٤/٣) ،
وأوضح المسالك (١٩٧/٣) ، وارتشاف الضرب (٥٣٦/٢) ، وحاشية يس على التصريح (٦٠/٢) .

ويجوز عند هذيل ^(١) قلب ألف المقصور ياء وإدغامها في ياء المتكلم ، كقول الشاعر :

٤٧٢ - سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ [١٠٩/أ] فَتَحَرُّمُوا ، وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ ^(٢)

وأجمع العرب ^(٣) على قلب ألف « على ، وإلى ، ولدى » ياء إذا جررت بهن ضميرًا ، ثم إن كان ذلك الضمير ياء وجب الإدغام .

المسألة الثالثة ^(٤) : أن يكون المضاف إلى الياء مثنى ، فإن كان مرفوعًا حذفت نونه للإضافة ^(٥) وأبقيت ألفه باتفاق ، والفرق بين هذه وبين ألف المقصور في لغة هذيل أن هذه لا أصل لها ترجع إليه فلا يجوز قلبها عندهم ياء وإدغامها ، فإن كان منصوبًا أو مجرورًا حذفت نونه أيضًا للإضافة وأدغمت ياءه في ياء المتكلم ، مثال ذلك : « جاء غلاماي ، ورأيت غلامَيَّ ، ومررت بغلامَيَّ » .

المسألة الرابعة : أن يكون الاسم المضاف إلى الياء جمع مذكر سالمًا ، فإن كان

(١) حكاه سيبويه ولم ينسبها إلى أحد معين ، فقال : (وناس من العرب يقولون : بُشْرَى وَهُدَى ؛ لأن الألف خفية والياء خفية ، فكانهم تكلموا بواحدة ، فأرادوا التبيان كما أن بعض العرب ، يقول : « أَقْنَى لحقاء الألف في الوقف ») . الكتاب (٤١٤/٣) وحكاها عيسى بن عمر عن قريش ، وعينها ابن مالك لهذيل ، وكذلك فعل ابن هشام . ينظر ارتشاف الضرب (٥٣٧/٢) ، وأوضح المسالك (١٩٨/٣) .
(٢) من الكامل . قائله أبو ذؤيب الهذلي - خويلد بن خالد . أوضح المسالك (١٩٩/٣) ، وشرح أشعار الهذليين (٧/١) ، وشرح الأشعموني (٣٣١/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢٦٢/١) ، وشرح ابن عقيل (٩٠/٣) ، وشرح المفصل (٣٣/٣) ، ولسان العرب (٣٧٢/١٥) « هوا » .
اللغة : هَوًى : هواي ، وهي لغة هذيل . وأعنعقوا : تبع بعضهم بعضًا ، وهو السير العنق . فتخرموا : أخذوا واحدًا واحدًا ، أي : مضوا للموت وتخرمتهم المنية . ولكل جنب مصرع : كل إنسان يموت . المقاصد النحوية (٤٩٩/٣) . وفي المخطوط : « ولكل ضرب مصرع » .
المعنى : يذكر أبناءه بأنهم تخرمتهم المنية ، فمضوا مسرعين ، ثم يسلي نفسه بأنه لكل إنسان مصرع .
الشاهد : قوله : « هَوًى » ؛ حيث قلبت ألف المقصور ياء وأدغمت في ياء المتكلم جوازًا عند هذيل والأصل : « هواي » وقرأ شاذًا : ﴿ يَا بُشْرَى هَذَا عَلَّمَ ﴾ [يوسف : ١٩] . ارتشاف الضرب (٥٣٧/٢) ، وشواذ ابن خالويه (٦٢) .

(٣) حكى الإجماع ابن هشام في أوضح المسالك (٢٠٠/٣) ، وجعل أبو حيان ذلك لغة أكثر العرب وبعضهم يقول : « لداي ، وعلاي ، وإلاي » بعدم القلب . ارتشاف الضرب (٥٣٧/٢) وجمع الهوامع (٥٣/٢) فإن كان الضمير غير ياء ؛ فالحكم كذلك عند الشارح وابن هشام بالإجماع ، وقد حكى سيبويه أن ناسًا من العرب يقولون : « علاك ، ولداك ، وإلاك » حكاه عن الخليل ، وقال سيبويه : « وإنما قالوا : لديك ، وعليك ، وإليك » في غير التسمية ؛ ليفرقوا بينها ، وبين الأسماء المتمكنة ، وفي التسمية ، تقول : « هذا لداك ، وعلاك ، وهذا لإلاك » . الكتاب (٤١٢/٣ - ٤١٣) .
(٤) كلمة « الثالثة » استدراك في الحاشية . (٥) في المخطوط : « أو أبقيت » .

مرفوعًا حذفت نونه لما تقدمت ^(١) ، وقلبت واوه ^(٢) ياء لالتقاءها ساكنة مع الياء ، وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها للمناسبة إن كان غير مفتوح ، كقول الشاعر :

٤٧٣ - أَوْدَى بَنِي وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً بَعْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لَا تُقْلَعُ ^(٣)

وأصله : « أودى بنوي » ^(٤) فعمل فيه ما تقدم ^(٥) .

أما لو كان قبل الواو التي انقلبت ياء فتحة أبقيت ، نحو : « هؤلاء مصطفئي » وأصله : « مصطفوي » ^(٦) فعمل فيه ما قد عرفت ، وإنما أبقوا الفتحة هنا تنبيهًا على ألف كانت قبل الواو حذفت لالتقاءها ساكنة مع الواو ، فإن كان الجمع المضاف إلى الياء منصوبًا أو مجرورًا ^(٧) حذفت - أيضًا - نونه وأدغمت ياءه في ياء المتكلم كما تقدم في المثني ^(٨) فإن كان قبل الياء فتحة أبقيتها لما تقدم .

حكم المضاف إلى ياء المتكلم

واعلم أن الأصح ومذهب المحققين ^(٩) بقاء إعراب المعرب عند إضافته إلى

(١) أي : للإضافة .

(٢) نحو : « هؤلاء مُسْلِمِي وصالحِي » . الكتاب (٤١٤/٣) .

(٣) من الكامل . قائله أبو ذؤيب الهمذلي . أوضح المسالك (١٩٧/٣) ، وخزانة الأدب (٤٢٠/١) ، وشرح الأشموني (٣٣١/٢) ، وشرح شواهد المغني للسيوطي (٢٦٢/١) .

اللغة : أودى : يودى إيداء وهو الإهلاك . بنى : كان له بنون خمسة أصابهم الطاعون ؛ فهلكوا وكانوا قد هاجروا مصر فرثاهم بهذه القصيدة . وأعقبوني : أورثوني . بعد ، يروى : عند . لا تقلع : يروى : ما تقلع ، وهو من الإقلاع . أي : لا تنقطع . المقاصد النحوية (٤٩٤/٣ - ٤٩٥) .

المعنى : هلك بنى وأودعوني حسرة بعد الرقاد ، وعبرة لا تفارقني .

الشاهد : قوله : « بنوي » ، حيث أضيف إلى ياء المتكلم ، وهو جمع مذكر سالم مرفوع فحذفت النون للإضافة ، وقلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء ، وكسر ما قبلها للمناسبة ؛ لأنه مضموم والأصل : « بنوني » .

(٤) في المخطوط : « بنوني » .

(٥) من حذف النون للإضافة ، وقلب الواو ياء ، وإدغامها في الياء ، وكسر ما قبل الياء للمناسبة .

(٦) في المخطوط : « مصطفوني » .

(٧) نحو : « رأيت مسلمي ، ومررت بمسلمي ، ورأيت مصطفئي ، ومررت بمصطفئي » .

(٨) من نحو : « رأيت مسلمي ، ومررت بمسلمي » .

(٩) هذا إن لم يكن مثني أو مجموعًا جمع سلامة لمذكر ، فهو معرب عند الجمهور في الحالات الثلاث بحركات مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، وذهب الجرحاني وابن الخشاب والمطرزي إلى أنه مبني ، وذهب ابن مالك إلى أن الحركة الإعرابية ظاهرة في حالة الجر مقدرة في حالتي الرفع والنصب ، قال أبو حيان : (ولا أعرف له سلفًا في هذا المذهب) . شرح =

يا المتكلم ، ثم إن كان مثني فأعرابه ظاهر ^(١) ومثله المجموع جمع سلامة منصوباً أو مجروراً ، ومثلهما غيرهما عند جره ، فإذا قلت : « مررت بغلامي » ^(٢) كانت الكسرة التي تحت ^(٣) الميم كسرة الإعراب استغنى بها عن الكسرة التي لأجل ياء المتكلم ، وهذا مذهب ابن مالك ^(٤) وشبهه بعض ^(٥) المتأخرين ، بقول من قال : إن الضمة في « مَنْ زيدٌ » جواباً لـ « جاء زيدٌ » حركة إعراب [ب/١٠٩] قال : ومذهب الجمهور ^(٦) خلافهما ، فتكون الكسرة على مذهب الجمهور في القسم ^(٧) الأول الكسرة التي لأجل ياء المتكلم . والضمة في القسم الثاني ضمة الحكاية وحركة الإعراب مقدرة فيهما ، أما لو كان جمع السلامة مرفوعاً ؛ لكان إعرابه مقدراً وبيانه : أن رفعه بالواو وقد انقلبت ياء لما تقدم ^(٨) ، فعلامة الإعراب التي هي الواو ليست بموجودة بل بدلها ^(٩) فيكون الإعراب مقدراً ، وهذا مذهب ابن الحاجب ^(١٠) وابن مالك واعترضه بعض المتأخرين ^(١١) بأن انقلاب الواو ياء عارض ، والعارض لا يعتد به .

قالوا : [هي] موجودة ^(١٢) حكماً ، وإذا كان كذلك لم يكن الإعراب مقدراً فلو كان غيرهما منصوباً أو مجروراً ؛ لكان إعرابه مقدراً للتعذر .

- = التسهيل لابن مالك (٢٧٩/٣) ، وارتشاف الضرب (٥٣٥/٢ - ٥٣٦) .
- (١) تقول في المثني : « جاء غلاميّ و رأيت غلاميّ ، ومررت بغلاميّ » وفي الجمع في حالتي النصب والجر : « رأيت مسلميّ ، ومررت بمسلميّ » . (٢) في المخطوط : « بغلامين » .
- (٣) في المخطوط : « التي على » .
- (٤) قال : (وأما حال الجر ، فالإعراف ظاهر للاستغناء عن التقدير هذا عندي هو الصحيح ، ومن قدر كسرة أخرى ، فقد ارتكب تكلفاً لا مزيد عليه ، ولا حاجة إليه) . شرح التسهيل (٢٧٩/٣) وأرجح رأي الجمهور بأن الإعراب تقديري في الحالات الثلاث ؛ ليجري الباب على سنن واحد .
- (٥) قال الرضي مثل هذا في شرح الكافية (٢٩٥/١) ؛ حيث قال : (شبهت الضمة البنائية في يا زيدٌ ، بالإعرافية فجاء بدلها بالواو والألف في : « يا زيدان ويا زيدون ... ») .
- (٦) وهو الإعراب بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم . الأشموني بحاشية الصبان (٢٨٣/٢) .
- (٧) وهو الذي معنا ههنا ، كنحو : « مررت بغلامي » ، والقسم الثاني هو « مَنْ زيدٌ » وهو المشبه به القسم الأول نتيجة رأي ابن مالك .
- (٨) من اجتماعها مع الياء والسابق منهما ساكن ؛ فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء .
- (٩) الموجود .
- (١٠) الإيضاح في شرح المفصل (٤٣١/١) ، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٧٩/٣) ، وشرح الكافية لابن مالك (١٠٠١/٢) ، وارتشاف الضرب (٥٣٦/٢) .
- (١١) لم أعر على قائله .
- (١٢) أي : الواو المنقلبة إلى الياء . وفي المخطوط : « وموجودة » .

المقصور

وما إعرابه مقدر لذلك «المقصور» إذا أضيف إلى الياء أو لم يضيف^(١) وهو: كل اسم متمكن آخره ألف لازمة. فخرج بـ «الاسم» الفعل، نحو: «يخشى» وبـ «المتمكن» ما يشبه الحرف نحو: «متى»^(٢) وبقولنا: «ألف» نحو: «القاضي» وبقولنا: «لازمة»، نحو: «رأيت أباك» لعروض ألفه؛ إذ هي في حالة الرفع واو وفي حالة الجر ياء. مثال ما استوفى الشروط: «الفتى، والمصطفى» وسمي مقصوراً؛ لحبسه عن الإعراب في الظاهر^(٣)؛ إذ القصر الحبس، وقيل غير هذا^(٤).

ومما إعرابه مقدر في حالتي الإضافة وعدمها: «المنقوص» إن كان مرفوعاً أو مجروراً، فإن كان منصوباً قدر إعرابه في حالة الإضافة^(٥) لا في غيرها، وعلة عدم ظهوره حال الإضافة التعذر، وأما في غيرها فلاستئصال^(٦).

المنقوص

والمنقوص: كل اسم متمكن آخره ياء لازمة قبلها كسرة.

فاحترزنا بـ «الاسم» عن الفعل، نحو: «يرمي» وبـ «المتمكن» من المبني، نحو: «الذي» وبقولنا: «آخره ياء» من مثل: «المصطفى» وبقولنا: «لازمة» من مثل: «مررت بأبيك»^(٧) وبقولنا: «قبلها كسرة» من مثل: «ظبي» ومثل

(١) المضاف إلى الياء مثل: «عصاي، فتاتي، بشرائي» عند العرب إلا هذيل، فتجيز مع ذلك قلب الألف ياء تقول: «عَصَي، قَتَي، بُشَرَي» وغير المضاف مثل: «جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى». (٢) وقد أشبهت «متى» الحرف شبهاً معنوياً فتضمنت معنى حرف موجود، فإنها تستعمل للاستفهام، نحو: متى تقوم فتضمنت معنى الهمزة، وتستعمل للشرط في: متى تقوم أقم فتضمنت معنى إن الشرطية. الأشموني بحاشية الصبان (٥٣/١). (٣) شرح المفصل (٥٦/١).

(٤) وقيل: لكونه منع المد، والمقصور يقابله الممدود، وعلى هذا لا يسمى «يسعى» مقصوراً، وإن كان ممنوعاً من ظهور الحركات فيه؛ لأنه ليس في الأفعال ممدود، وموجب تقدير الإعراب في المقصور عدم قبول الألف للحركة. شرح التصريح (٩٠/١).

(٥) مثال المنقوص المضاف المنصوب: «رأيت قاضي» وفي حالة عدم الإضافة، تقول: «رأيت قاضياً والقاضي» فتظهر الفتحة لحقتها، وأما في حالتي الرفع والجر، فتقول في الإضافة: «جاء قاضي» ومررت بقاضي» وفي عدمها، تقول: «جاء قاضٍ، ومررت بقاضٍ».

(٦) والفرق بين التعذر والاستئصال أن التعذر: هو استحالة ظهور الحركة، والاستئصال: هو إمكان ظهورها مع ثقلها. (٧) لأنها تتغير في حالتي الرفع والنصب، فهي ياء الإعراب، تقول: «جاء أبوك، ورأيت أباك».

هذا الأخير في كونه ليس بمنقوص « كرسِيّ » ؛ إذ حرف الإعراب فيه وهي الياء المدغمة [ياء قبلها ياء ساكنة] ^(١) ومثله في عدم النقص ^(٢) أيضًا : « أبي ، وأخي » إذ الياء فيهما ليست بآخر ؛ بل متصلة بالآخر . والذي استوفى هذه الشروط كـ « الداعي ، والباقي ، والمستعلي » ^(٣) . هذه أنواع المعربات تقديرًا من الأسماء .

المضارع المعتل

وأما من الأفعال ، فالفعل المضارع الذي آخره ألف وإعرابه مقدر ^(٤) ما عدا الجزم ، فيقدر في الألف في حالة الرفع ضمة ، نحو : « زيد يخشى » وفي حالة النصب فتحة نحو : « زيد لن يخشى » وعلة عدم ظهور الإعراب حينئذ عدم قبول الألف للحركات . وأما الجزم فيظهر بحذف الألف ، نحو : « لم يخشَ زيدٌ » فإن كان في آخر المضارع « واو » كـ « يدعو » أو ياء كـ « يرمي » قدر رفعهما للاستثقال ، وظهر نصبهما لخفة الفتحة وظهر جزمهما أيضًا بحذف حرف العلة نحو : « لم يغزُ زيدٌ ، ولم يرمِ » فتلخص : أن الفعل المضارع يقدر رفعه إن كان في آخره ألف ، أو واو ، أو ياء . ويظهر جزمه بحذف الثلاثة ، ويقدر نصبه إن كان في آخره ألف ، ويظهر فيما عداها وليس الباب موضع هذه المسألة ، وإنما ذكرت استطرادًا لتمييز شأن المعربات تقديرًا . تنبيه : أجمع جمهور العلماء ^(٥) على أن أول المتضايفين يسمى مضافًا ، والثاني

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) أي : كونه منقوصًا ، وإنما سمي بذلك ؛ لنقصه بحذف لامه للتونين أو ؛ لأنه نقص منه ظهور بعض حركات الإعراب . الأشموني بحاشية الصبان (١٠٠/١) .

(٣) ومن العرب من يسكن الياء في النصب - أيضًا - كقول الشاعر [الطويل] :

وَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالسَّامَةِ دَاوَةً وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لَنَا

قال أبو العباس المبرد : وهو من أحسن الضرورات ؛ لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر ، وتقول في إعرابه : واشٍ : اسم أن منصوب بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة ؛ لالتقاء الساكنين منع من ظهورها السكون العارض من إجراء المنصوب مجرى المرفوع والمجرور ، وقال الشيخ الصبان : « الأصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة : ٨٩] بسكون الياء ، وعلى هذا فتقدر الفتحة على الياء المحذوفة ، وتقدر - أيضًا - على الياء الساكنة في المركب المزجي ، نحو : « قالي قلا ، ومعديكرب إذا أعربا إعراب المتضايفين استصحابًا لحكمهما في حالة البناء وفي حالة منع الصرف . الأشموني بحاشية الصبان (١٠٠/١ - ١٠١) وحاشية يس على التصريح (٩٠/١) .

(٤) في المخطوط : « المقدر » .

(٥) وهو قول سيويه ؛ لأنه الأول هو الذي يضاف إلى الثاني ؛ فيستفيد منه تخصيصًا وغيره . =

مضافاً إليه ، وعلى هذا عمل المعربين إلى زماننا ، وهو الصحيح وذهبت طائفة ^(١) إلى قلب هذه التسمية ويفرقه إلى أن المعرب بالخيار فيجوز أن يسمى بكل من الاسمين كلاً من المتضايقين .

تم بحمد الله « شرح المقدمة الأجرومية في علم العربية » للشيخ السنهوري المتوفى ٨٨٩ هـ .

هذا ما يسر الله لي من الإملاء على المقدمة الآجرومية ، وذلك بعون الله وقوته لا رب غيره ، ولا مأمول إلا خيره ، وعليه توكلت وإليه أنيب ، وهو حسبي ونعم الوكيل ، وأسأل الله من فضله أن ينفع به من قرأه أو شيئاً منه ، أو سعى في تحصيله ، ومن طالع فيه بعين الرضى لا بعين الاستمحان ^(٢) والعدا ، وأعوذ بالله من علم لا ينفع ، وقلب لا يخشع ، ودعاء لا يسمع ، ونفس لا تشبع ، أعوذ بك اللهم من شر هؤلاء الأربع ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، كلما ذكرك الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون . آمين .

والحمد لله رب العالمين

= الكتاب (٤١٩/١) ، وجمع الهوامع (٤٦/٢) .

(١) يجعل الأول المضاف إليه ، والثاني المضاف ، وقيل : يجوز الأمران وهو ما جعله الشارح للمعرب .

جمع الهوامع (٤٦/٢) . وفي المخطوط : « وذهب طائفة » ، والأفضل ما أثبت .

(٢) في المخطوط : « بعون الرضى لا بعون الاستمحان » .

الخاتمة

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾ [الأعراف: ٤٣] ،
والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد بن عبد الله ، وعلى آله
وأصحابه الراسمين للناس طرق النجاة عملاً بقول الله : ﴿ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ
دَعَا إِلَى اللَّهِ ﴾ [فصلت: ٣٣] .

أما بعد :

فإن هذا الشرح قد استطاع أن يجد لنفسه مكاناً متميزاً بين شروح الآجرومية
لأقول هذا تأثراً ، ولا ذاتية ، بل موضوعية ووضعاً للحق في نصابه ، ووزناً للأمر
بميزانها وإنزالاً لها منازلها .

وبعد معاشتي هذا البحث معاشة دامت طويلاً تراءت لي نتائج منها :

- ١ - أهمية متن الآجرومية باعتباره متناً يستغني به المبتدئ ، ويبدأ منه المجتهد ؛
ولإيجاز هذا المتن صار غالب الناس يقرءونه بعد كتاب الله والسنة النبوية .
- ٢ - تعدد شروح الآجرومية - كعادة كل مؤلف موجز - لاختلاف أهداف
شُرّاحها .

- ٣ - تمتع شرح الآجرومية للسنيهوري - هذا الشرح - بمكانة متميزة بين شروح
الآجرومية ، وذلك لمادته الغزيرة ، وكثرة شواهد القرآن والنبوية ، والمأثورة عن العرب
أمثال وغيرها ، ولقدّمه الزمني ، وجمعه كثيراً من آراء النحاة متقدمين ومتأخرين .
- ٤ - ظهور شخصية الشيخ السنيهوري ، فلم يكن مجرد ناقل وعارض بل كان
المرجح والمختار والمحلل والمناقش والمجيب ، عما قد يعرض في نفس القارئ أو السامع^(١) .
- ٥ - ظهور ثقافة الشيخ السنيهوري الفقهية والأصولية خلال الشرح فقد ربط
المسائل النحوية بالأحكام الفقهية والأصولية^(٢) وقد ظهر تأثره بهذه الثقافة في عرض
موضوعات الشرح ، فكان يفرض الافتراضات والاعتراضات التي قد ترد على
الذهن ، ويجيب عليها ، وفي بعض المواضع يطلب التأمل من القارئ أو السامع ؛

(١) المخطوط (١٠ / أ ، ب) (٣٧ / أ) (٧٦ / ب) (٨٧ / أ ، ب) .

(٢) المخطوط : ورقة (٦ / أ) (٧٦ / ب) .

- تشغيلًا لذهنه وتطبيقًا على ما يبيِّن له من موضع مشروح ^(١) .
- ٦ - هذا الشرح مزج فيه النحو بالصرف ^(٢) وذلك لاختصار متن الآجرومية ، الذي جعل الشارح يغتنم أية مناسبة ، فيأتي بباب كامل له بالكلام السابق علقه وصلة ^(٣) .
- ٧ - أكثر الشيخ السنهوري من ذكر آراء ابن مالك وابن الحاجب وكتبهما ^(٤) .
- ٨ - كان الشيخ السنهوري بصري الاتجاه ^(٥) .
- ٩ - اتصف أسلوب الشيخ السنهوري بالأدب الجم في الحديث عن القراءات القرآنية ، وفي التعرض لمعاني بعض الآيات ^(٦) وفي الحديث عن النحاة وآرائهم ، فلم يتهمج على عالم بينت شفة ، بل كان يلتمس الأعذار ، فيقول مثلاً : (لكن لما كان الكلام « الآجرومية » موضوعًا للمبتدئين ساغ للمؤلف أن يرتكب مثل هذا) ^(٧) . وقال : (وهذه المسألة شهيرة عند أهل الكلام ، فكيف يخفى على الشارح رحمته مع جلالة منصبه ، حتى يظن أن القرآن حادث ويبعد كل البعد أن يكون رأيه رأي المعتزلة) ^(٨) .
- ١٠ - ولا يمنعني الجلوس على مائدة الشيخ السنهوري أن أقول : إن الشيخ السنهوري قد عبر تعبيرات لا ينبغي أن يعبر بها ، ومن أمثلتها نحاة العجم ، نحاة العرب ، المحققون من العجم ، بعض العلماء العرب ^(٩) .
- ١١ - اعتمد الشيخ السنهوري في تأليفه هذا الشرح على أصول النحو من سماع وقياس والقضايا العامة من تعليل وتأويل - بالحذف أو الاستتار أو الإضمار - وعوامل ومعمولات وضرورة شعرية ، وشواهد قرآنية ونبوية وشعرية ونثرية مأثورة عن العرب ^(١٠) .
- ١٢ - اتجه الشيخ السنهوري الاتجاهات النحوية المعروفة المشهورة في كتب

(١) المخطوط (١٤ / ب) (٣٧ / أ) (٢٣٤ ، ٥١٧ - ٥١٨ ، ٥٨٧) .

(٢) المخطوط : ورقة (٤١ / ب) (٤٦ / أ) (٦٧ / ب) (٧١ / أ) .

(٣) المخطوط : ورقة (١٨ / أ) (٤٢ / أ) (٤٥ / أ) (٥٦ / أ ، ب) .

(٤) المخطوط : ورقة (٤١ / ب) (٤٩ / ب) (٥٠ / أ) (٦٢ / ب) (٩٨ / ب) .

(٥) ظهر خلال قسم الدراسة .

(٦) ظهر خلال قسم الدراسة .

(٧) المخطوط : ورقة (٢٦ / ب) .

(٨) المخطوط : ورقة (٧٦ / ب) .

(٩) ظهر خلال قسم الدراسة .

(١٠) المخطوط : ورقة (٦ / ب) (٧ / ب) (١٠ / أ) (١ / أ ، ب) (١١ / ب) (٢٢ / أ) (٢٣ / أ)

(٣١ / أ) (٣٥ / أ ، ب) (٤٢ / أ) (٥٥ / أ) (٥٩ / أ) (٨١ / أ) (١٠٢ / أ) .

النحو ، فحمل ما ورد في القرآن الكريم على الكثير الغالب ، وبين أن الأصل في العمل الفعل ، وأشار إلى أن مرتبة الفرع أقل من مرتبة الأصل ، ووافق جمهور النحاة في القول بالتوسع في الظروف ، ورفض العامل المعنوي مع وجود اللفظي ، ولم يعتد بالنادر ^(١) .

وبعد :

فإن هذا الشرح جمع فوائد نفيسة ، وزوائد عميمة مدعومة بالشواهد القرآنية والنبوية والشعرية والأقوال المأثورة عن العرب والآراء النحوية ، وفي خلال كل ذلك كان للشيخ السنهوري شخصية بارزة ، فلم يكن مجرد عارض ، بل كان المحلل والمعلل والمرجح والمختار والمصحح ^(٢) .

أسأل الله أن ينفعنا بهذا السفر ، حتى نكون من رافعي لواء العربية عالياً خفاقاً إلى يوم الدين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

د. محمد خليل عبد العزيز شرف

(١) المخطوط : ورقة (٢٧/ب) (٣٠/أ ، ب) (٣٥/أ) (٣٧/ب) (٧٩/أ) .

(٢) المخطوط : ورقة (٨٧/أ ، ب) .

١ - فهرس الآيات القرآنية

١ - الفاتحة

- ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ ٤٩٦
﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ ٤٩٦ ، ٦٣٢

٢ - البقرة

- ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ ٥٨٧ ، ٦٣٤
﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ﴾ ٤٧٨
﴿ وَعَلَى أَنْبَصَرِهِمْ عَسَلَةٌ ﴾ ٢٦٣
﴿ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ ١١٣
﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ ٦٢٦
﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ ١١٧ ، ٢٧٦
﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ ٥٧٩
﴿ فَسَوَّلَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ ﴾ ٦٤٠
﴿ أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ ٥٨٧
﴿ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ ﴾ ٥٩٧
﴿ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكُرُّ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ ٧١٧
﴿ وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾ ٢٩٤ ، ٢٩٨
﴿ وَإِنْ مِنْهَا لَمَّا يَحِيطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴾ ٦٨٦
﴿ أَنْظِمُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ﴾ ٥٩٠
﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ ٦٤٨
﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ ﴾ ١١٢
﴿ فَقَرِيفًا كَذَبْتُمْ وَفَرِيفًا تَقُولُونَ ﴾ ٢٣٨
﴿ وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾ ٦٢٧
﴿ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ ٣٢٢

- ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ ﴾ ٣٣٧
- ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ خَيْرٌ ﴾ ٢٢٨
- ﴿ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا ﴾ ٣٣١
- ﴿ وَإِذْ أَنبَأَ آبَاءَهُمْ رَبُّهُم بِكَلِمَتٍ ﴾ ٢٣٩
- ﴿ وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى ﴾ ٤٧٧
- ﴿ نَسِيكَهُمْ اللَّهُ ﴾ ١١٣
- ﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ﴾ ١٤٦
- ﴿ وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ ٢٧٧
- ﴿ وَمَنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ ٥٥٢
- ﴿ لَيْتَ لَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ ٢٠٨
- ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ ١٥٢
- ﴿ لَيْسَ إِلَهٌ أَن تُولُوا ﴾ ٢٧٨
- ﴿ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ٢٥٣ ، ٢٥٢ ، ٢٠٣
- ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ٢٥٣
- ﴿ وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ ﴾ ١٨٥ ، ٩٧
- ﴿ لَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ ٦٤٢
- ﴿ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْنَاكُمْ ﴾ ١٢١
- ﴿ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرَ اللَّهُ ﴾ ٢١٠
- ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ ٢٦٢
- ﴿ وَالطَّلَاقُ ثَلَاثَةٌ قُرْءٌ ﴾ ٤٩٠
- ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ﴾ ٥٩٢
- ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴾ ٦٨٦
- ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ٦١٧ ، ٢٢٢
- ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾ ٢٦٤ ، ٢٣٣ ، ٢٣٠
- ﴿ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ ﴾ ٣٣

- ﴿ يُخَيِّءُ وَيُمَيِّتُ ﴾ ٥٠٨
 ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّ الْمَوْتِ ﴾ ٣٤٧
 ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ ٢٧٢
 ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَىٰ اللَّهِ ﴾ ٥٤٥
 ﴿ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ١٠١

٣ - آل عمران

- ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ ٥٧٠ ، ٥٠٥
 ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ ٣٠٨
 ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ ﴾ ٢٣٦
 ﴿ أَنْ اللَّهَ يَشْرِيكَ بِخَبِّي مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ ٥٨٤
 ﴿ مَا يَتُوكَ إِلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا ﴾ ٨٣
 ﴿ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ يَقْظَارِ ﴾ ١١٢
 ﴿ مِلءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ ٦١٥ ، ٥٩٦
 ﴿ لَنْ نَسْأَلَهُمُ الْقَبْرَ حَتَّىٰ تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ١٠٥ ، ٤٧
 ﴿ فِيهِ ءَايَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ٤٦٧
 ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ ﴾ ٢٢٩
 ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ ٢٢٢
 ﴿ وَمَنْ يَعْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ٦١٩
 ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّادِقِينَ ﴾ ٢١٥
 ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ٢٨٤
 ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلْنَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ ﴾ ٣٤٧
 ﴿ وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴾ ١٣٧ ، ١٣٥
 ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ﴾ ٥٩١
 ﴿ فَأَنْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسَّسْهُمْ سُوءٌ ﴾ ٥٨٩
 ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ٧١٤

﴿لَتُبْلَوْنَ﴾ ١٥٥

٤ - النساء

- ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ ١٠١
- ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ ٢٧٢
- ﴿كِتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ ٥٤٤
- ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ ١٦٤
- ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ ٥٨٦
- ﴿نِعْمًا يَعْظُمُ بِهِ﴾ ١٩١
- ﴿يَلَيْسَتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ ٢١٤ ، ٧١٧
- ﴿أَتَيْنَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ ٢١٩
- ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ ٥٦٨
- ﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ ٢٢٤
- ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ٤٧٣
- ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ ٢٧٤
- ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ ٢١٩
- ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ ٣٣١
- ﴿وَرَغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ ٥٤٥ ، ٥٠٥
- ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾ ٥٢٤
- ﴿لَعَلَّ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ﴾ ٢١٠
- ﴿أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾ ٣٢٠
- ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ ١٢٦
- ﴿مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَتْبَاعَ الظَّنِّ﴾ ٦١٧ ، ٦٢٠
- ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ ٤٧٢
- ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ ٥٢٢
- ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ ١١٣
- ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ ٥٢٠

٥ - المائدة

- ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ﴾ ٣٩ ، ١٠١ ، ١١٠
- ﴿فِيمَا نَقُضُهُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ ١٢٦
- ﴿أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾ ٤٨ ، ١٠٨ ، ١٧٦ ، ٢٣٣
- ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ﴾ ٤٨١
- ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ ٢٩٣
- ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ ١٤٦
- ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ﴾ ١١٢
- ﴿يَتَأَيَّاهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ ٢٢٢
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالصَّابِرُونَ﴾ ٥٦ ، ٦٤ ، ٣١٣
- ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً﴾ ٢٠٢ ، ٤٩٥
- ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ ٥٨٨
- ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ ٧٠٤
- ﴿أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ ٤٦٨ ، ٦٩٨
- ﴿وَتَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقَتُنَا﴾ ٣٢٠
- ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ ٤٩٨
- ﴿فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ ٥٢٤
- ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ ١٦٠ ، ٥٦٦
- ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ١١٥

٦ - الأنعام

- ﴿وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٢٢٢
- ﴿يَلَيْلَنَا نُرْدُ وَلَا نَكْذِبُ إِثَابَ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٢١٦
- ﴿صُرُّكُمْ فِي الظُّلُمَاتِ﴾ ٢٦٦
- ﴿وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ ٥٧٨

- ﴿ أَنْتُمْ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءٌ أَوْ جَهِلْتُمْ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ٣٠٥
- ﴿ وَأَمَرْنَا لِسُلَيْمَ الْعَلَمِينَ ﴾ ٢٠٧
- ﴿ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ ﴾ ١٥٨ ، ٧١٥
- ﴿ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ٧٠٠
- ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ﴾ ٢٢٨
- ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾ ٣٩ ، ٥٧٠
- ﴿ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ ٧١١
- ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ ٥٤٥
- ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ ٢٨٨
- ﴿ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَقِيبَةُ الدَّارِ ﴾ ٢٨٣
- ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ ﴾ ٧٣٨
- ﴿ مَا فِي بُطُونِهِمْ هَذِهِ الْأَنفُسُ خَالِصَةً لَكُمْؤُنَا ﴾ ٥٨٢
- ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾ ٦٨٦
- ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ ٥٩٩
- ﴿ وَحَيَايَ ﴾ ١٤٣

٧ - الأعراف

- ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرِيْبٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْنَا بَيْتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾ ٧١٥
- ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ ٤٨٤
- ﴿ أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ ٥٨٧
- ﴿ وَلِيَأْسُ الْتَقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ﴾ ٢٥٧
- ﴿ قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾ ١١٩
- ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ٧١٣
- ﴿ أَوْ عَجَبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ ٥٠٥
- ﴿ وَتَنْجِيُونَ الْجِبَالَ يَوْمًا ﴾ ٥٧٠
- ﴿ وَنَصَحْتُ لَكُمْ ﴾ ٥٠٣

- ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا ﴾ ٥٨١
- ﴿ مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ ١٥٠ ، ٢١٩
- ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمِّ مِيقَتُ رَبِّهِ أَزْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ ١٧٥
- ﴿ وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ ﴾ ٢٤٨
- ﴿ وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ ٥٠٤
- ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا ﴾ ٢٢٦ ، ٢٢٨
- ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَائِمُونَ ﴾ ٤٧٨
- ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَا ﴾ ٤٧٩
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ﴾ ٥٤٦ ، ٥٦٢

٨ - الأنفال

- ﴿ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ ﴾ ٣١١
- ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى ﴾ ٣٢٢
- ﴿ وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدًا ﴾ ٢١٨ ، ٢٢١
- ﴿ وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً ﴾ ١٣٨
- ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ ﴾ ٥٥١
- ﴿ وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾ ٢١٠
- ﴿ وَالرَّكْبُ أَهْلٌ مِنْكُمْ ﴾ ٢٥٨ ، ٥٤٦
- ﴿ فَإِنَّمَا تَتَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ ﴾ ١٣٧
- ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافُ ﴾ ١٣٧
- ﴿ تُرِيدُونَ عَرَصَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ ٧٣٢

٩ - التوبة

- ﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ ٣١٤
- ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ ٢٣٥ ، ٥١٦
- ﴿ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمَّيَ نُورُهُ ﴾ ٦٢٥
- ﴿ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ ﴾ ٤٨ ، ١٠٧

﴿ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ﴾ ٥٥٦ ، ٤٩ ، ٤٧
 ﴿ يُخَيِّئُ وَيُمَيِّتُ ﴾ ٥٠٨

١٠ - يونس

﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ ٢١
 ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ٣٢٠ ، ٧
 ﴿ وَلَا أَذْرَبُكُمْ بِهِ ﴾ ٣٢٤
 ﴿ كَانَ لَمْ تَغْنِ بِالْأَمْسِ ﴾ ٣٢١
 ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصَّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ ﴾ ٣١٣
 ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الْعُمْى وَلَوْ كَانُوا لَا يَبْصُرُونَ ﴾ ٣١٣
 ﴿ وَلَكِنَّ النَّاسَ أَنْفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ ٣٢٣
 ﴿ قُلْ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ ٣٣١
 ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ ٣٠٤
 ﴿ وَتَكُونُ لَكُمْ أَلِكْرِيَاءَ ﴾ ٢٨٣
 ﴿ لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ ٥٦٧

١١ - هود

﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ ٦٤٤
 ﴿ كَالْأَغْنَى وَالْأَصْبَحِ ﴾ ١٨٥
 ﴿ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴾ ٦٩٦
 ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهِنَا عَنْ قَوْلِكَ ﴾ ١٠٩
 ﴿ وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا ﴾ ٥٢٤
 ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ ٥٧٦
 ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمٍ ﴾ ٥٦٦
 ﴿ وَلَا يَلْنَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ ﴾ ٦١٨
 ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ ﴾ ٤٨٥
 ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفِينَ ﴾ ٢٧٥

١٢ - يوسف

- ﴿ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا ﴾ ٥٩٦ ، ٦٠٥
- ﴿ لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ ءَايَاتٌ لِّلسَّالِقِينَ ﴾ ١١٨
- ﴿ يَلْقَظُهَا بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ ٧١٢
- ﴿ لِّئِنْ أَكَلَهُ الذَّيْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾ ٥٨٦
- ﴿ وَجَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ ﴾ ٥٧٦
- ﴿ وَالْقِيَا سَيِّدَهَا لَدَا أَلْبَابٍ ﴾ ٥٦٠
- ﴿ إِنْ كَانَتْ قَمِيصُهُ قَدْ مِّن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ ٢٢٢
- ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾ ٦٤٦
- ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ ٢٨٤
- ﴿ وَلَيَكُونَا ﴾ ٩٥ ، ١٣٥
- ﴿ رَبِّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾ ٦٦٦
- ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّيَاسَةِ تَعْبُرُونَ ﴾ ١١٦
- ﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِن قَبْلُ ﴾ ٢٢٢
- ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَوْا تَذَكَّرُ يُوسُفُ ﴾ ١٣٥ ، ١٣٦ ، ٢٦٩
- ﴿ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ ٥٤٩
- ﴿ فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾ ٢٠٢
- ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي ﴾ ١١٤

١٣ - الرعد

- ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرٍ لِّلنَّاسِ ﴾ ٣٠٩
- ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ ٤٧٩
- ﴿ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴾ ١٩٠

١٤ - إبراهيم

- ﴿ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿١﴾ اللَّهُ ﴾ ٤٩٥

- ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾ ١١٩
 ﴿ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنَا بِمُصْرِخَتٌ ﴾ ٧٤٢
 ﴿ رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءَ ﴾ ٥٣٣
 ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ ﴾ ١٣٧

١٥ - الحجر

- ﴿ رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ ١٢٤
 ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ ٥٧٤
 ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ ٦٦٩
 ﴿ لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَكِيَّةِ ﴾ ٢٣١
 ﴿ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ ٦١٩
 ﴿ وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ ٧٠٠

١٦ - النحل

- ﴿ وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا ﴾ ٥١٢
 ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴾ ٥١٢
 ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِي ﴾ ٥٨٤
 ﴿ مَاذَا أَنْزَلْ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ ﴾ ٥٠٩
 ﴿ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهُ ﴾ ٢٣٢
 ﴿ وَاشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ عَابِدُونَ ﴾ ٥٠٣
 ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيفًا ﴾ ٥٧٨
 ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ ٣١٠

١٧ - الإسراء

- ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ ١١٠ ، ١٠٥ ، ٤٧
 ﴿ ذُرِّيَّةً مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ ﴾ ٧١٧
 ﴿ وَإِنْ عُدْتُمْ عَدْنَا ﴾ ٢٢١

- ﴿ وَلَا تَقُولُوا أَوْلَدَكُمْ خَشِيَءٌ إِمْلَئِ ﴾ ٦٨٧
 ﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾ ٢٧٧
 ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾ ٥٧٠
 ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا ﴾ ٥٢٢
 ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبُسُونَ خَلْقَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ٢٠٧ ، ٥٩ ، ٥١
 ﴿ أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾ ٦٨٧ ، ١١٧
 ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ ﴾ ٥٤٠
 ﴿ يَخْرُجُونَ لِلْآذِقَانِ ﴾ ١١٥
 ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا ﴾ ٢١٩

١٨ - الكهف

- ﴿ لِنُذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ ﴾ ٥٦١
 ﴿ فَلَمَّا كَبُخَ نَفْسَكَ ﴾ ٣٠١
 ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ ٣٣٨
 ﴿ وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾ ٦٠٥
 ﴿ يَتَسَاءَلُونَ الشَّرَابَ ﴾ ١٩٠
 ﴿ كُنَّا الْجَنَّةَيْنِ ءَانَتْ أَكْلَهَا ﴾ ٧١٦
 ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا ﴾ ٥٩٥
 ﴿ إِنْ تَرَوْا أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٢٢﴾ فَعَسَىٰ رَبِّي ﴾ ٢٢٢
 ﴿ يَتَسَاءَلُونَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ ١٩١
 ﴿ ءَالَيْتُهُ رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَّدُنَّا عِلْمًا ﴾ ٥٦١
 ﴿ ءَانُوفٍ أَفْرِغَ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ ٢٤١
 ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ ٣٣٢
 ﴿ وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا ﴾ ٥٩٧

١٩ - مريم

- ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ ٣٠٤

- ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ ٥٩٥ ، ٥٩٦
- ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ ٥٧٠
- ﴿ كَيْفَ تُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ ٥٩ ، ٢٧٣
- ﴿ وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾ ٢٧٠
- ﴿ أَسْمِعْ يَوْمَ رَبِّهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ ١٩٤ ، ٢٥٢
- ﴿ أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾ ٢٥٤
- ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا ﴾ ٣٣٩
- ﴿ هَلْ تُحِشُّ مُثُومًا مِّنْ أَحَدٍ ﴾ ١٠٨ ، ٤٨

٢٠ - طه

- ﴿ وَلَتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴾ ٧٤٢
- ﴿ إِنَّ هَٰلَٰكَ لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ ١٧٢
- ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ﴾ ٧٢٩
- ﴿ وَلَا تُصَلِّنَا فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ﴾ ١١٩
- ﴿ إِنَّهُمْ مِّنْ يَّأْتِ رَبَّهُمْ مَّجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾ ٢٢٣
- ﴿ وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَٰئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَىٰ ﴾ ٢٢٣
- ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ ١٣٨ ، ٢١٨
- ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ ﴾ ٢٠٢
- ﴿ لَن نَّبْرِجَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ ٢١٠

٢١ - الأنبياء

- ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ٤٩٨
- ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِلَٰهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ ٦١٦
- ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَٰئِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ٧١٤
- ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ﴾ ١١٧
- ﴿ لَقَدْ كُنْتُمْ أَنتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ ﴾ ٤٨١
- ﴿ وَنَالَهُ لَأُكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ ﴾ ١١٤ ، ١٣٤ ، ١٣٦

- ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْطِقُونَ ﴾ ٣٣٨
- ﴿ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ ﴾ ٥٣٩
- ﴿ قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَذَا ﴾ ١٠٩ ، ٤٨
- ﴿ وَنَصَرْتَهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ ٤٨
- ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ ١٠٩ ، ٦٠
- ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحِي إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدٌ ﴾ ٣١٠
- ﴿ وَإِن أَدْرِيتْ أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ ﴾ ٤٧٨

٢٢ - الحج

- ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ ١٤٩
- ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ ﴾ ١٤٩
- ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُم ﴾ ٣٠٤
- ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ ١٠٥ ، ٤٧
- ﴿ وَالْمُقِيمِ الصَّلَاةَ ﴾ ٦٩٩
- ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ﴾ ٧٠١

٢٣ - المؤمنون

- ﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ ١٦٥ ، ١٥٢
- ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ ١٠١
- ﴿ أَعِدُّوا أَنْكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ تُخْرَجُونَ ﴾ ٤٨٨
- ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِينَ ﴾ ١٢٦
- ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿١٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾ ٣١٤ ، ٨٩ ، ٦٤ ، ٥٦
- ﴿ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ ﴾ ٨٩
- ﴿ قَالُوا رَبَّنَا ﴾ ١٨٩
- ﴿ قَالُوا لَيْسَآ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾ ٤٧٧

٢٤ - النور

- ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً جَلْدَةً﴾ ٥١٥
- ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ ٥٢٥
- ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ ٥٨٩
- ﴿وَالْخَمِيسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ ٣٢٠
- ﴿لَسْتُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ١١٨
- ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ﴾ ٢٣٢
- ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ ٢٣١
- ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضَوَّى﴾ ٢٩٧
- ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ ٢٣٥
- ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ٥٣٨

٢٥ - الفرقان

- ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّنْ ذَلِكَ جَنَّتِ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ فُصُورًا﴾ ٤٨٥
- ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ ٣٠٦ ، ٤٣
- ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ ٣٣١
- ﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْمَلَائِكَةَ﴾ ٢٣١
- ﴿فَدَمَرْنَاهُمْ﴾ ١٤٤
- ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ ٢٧١
- ﴿فَسْتَلْ بِهِ خَيْرًا﴾ ١١٢
- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ٤٩٩
- ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ ٤٩٩

٢٦ - الشعراء

- ﴿أَمَذْكُرَ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾ ٤٩٩

- ﴿ أَمَّا مَذْكُورٌ بِأَعْمَلٍ وَبَيْنَ ﴾ ٤٩٩
 ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾ ٣٣٨

٢٧ - النمل

- ﴿ وَلَىٰ مُذِيرًا ﴾ ٥٢١
 ﴿ فَلَبَسَ ضَاجِحًا مِّن قَوْلِهَا ﴾ ٥٦٨
 ﴿ نَحْنُ أُولُوا قُوَّةً وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ ﴾ ٧١٩
 ﴿ أَيْنَكُم بِأَيُّنِ بَعْرُشِهَا ﴾ ٧١٥
 ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ ﴾ ٦٠٥
 ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾ ٥٠٨
 ﴿ فَأَنْبَتْنَا بِهِ خِطَايَ ذَاتِ بَهْجَةٍ ﴾ ٧١٩
 ﴿ وَهُمْ مِّن فِرْعَ يَوْمٍ عَامُونَ ﴾ ٥٦٦ ، ٥٤٩

٢٨ - القصص

- ﴿ فَوَكَرَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ ٤٧٤
 ﴿ فَلَن أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ ٢٠٤
 ﴿ أَيُّهَا الْأَجْلَينِ قَضَيْتُ ﴾ ٧١٤ ، ١٥٨
 ﴿ وَلَىٰ مُذِيرًا ﴾ ٥٢١
 ﴿ وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾ ١١٢
 ﴿ أَتَيْنَ شُرَكَاءِي الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ ٣٣٣
 ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ ٥٨٥

٢٩ - العنكبوت

- ﴿ فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَبَ السَّفِينَةَ ﴾ ٤٧٣
 ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ ﴾ ١٧٤ ، ٣٦
 ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا ﴾ ٣٠٣
 ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ ﴾ ٧١٤

٣٠ - الروم

- ﴿ فِي آدْنَى الْأَرْضِ ﴾ ١١٨
 ﴿ فِي بَضْعِ سِينٍ ﴾ ١١٨
 ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ① يَنْصُرُ اللَّهُ ﴾ ٥٥٥ ، ٥٥٦
 ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَا قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ ٢٢٢

٣١ - لقمان

- ﴿ يَبْنَى لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾ ١١٤
 ﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَاكَ ﴾ ٥٠٣
 ﴿ يَبْنَى أَقِرَّ الصَّلَاةَ ﴾ ٦٦٤
 ﴿ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ ٦٠٣

٣٢ - السجدة

- ﴿ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ ٦٨٥
 ﴿ أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّا نَسُوقُ الْمَاءَ ﴾ ٣٠٣

٣٣ - الأحزاب

- ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ ﴾ ١٠١
 ﴿ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ ٧٢٨
 ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ ﴾ ٤٩٨
 ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ الْنِسَاءُ مِنْ بَعْدُ ﴾ ٢٣٨
 ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾ ٥٦ ، ٦٤ ، ٣١٣

٣٤ - سبا

- ﴿ هَلْ نَدُكُّمُ عَلَى رَجُلٍ يَبْتَغِيكُمْ إِذَا مَزَقْتُمْ كُلَّ مُمَرِّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ ٣٤٦
 ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ ﴾ ٤٨٥
 ﴿ يَنْجِبَالٍ أَوْيَ مَعَهُ ﴾ ٦٧٠
 ﴿ ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا ﴾ ١٥٠

- ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ ٤٧٧
- ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ ﴾ ٤٠
- ﴿ مَكْرُ أَلِيلٍ ﴾ ٧٠١
- ﴿ أَهْتُولَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ ٢٨٠

٣٥ - فاطر

- ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ ١٠٨ ، ٤٨
- ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ ٢٣٩
- ﴿ لَا يَقْضِي عَلَيْهِمْ فِيمُوتُوا ﴾ ٢١٣
- ﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ ٦٣٢
- ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُنْسِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ ٢٧٥

٣٦ - يس

- ﴿ بَلَيْتَ قَوِي يَعْلَمُونَ ﴾ ٦٤٩
- ﴿ يٰمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ ﴾ ٦٤٩
- ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ ٢٣٧
- ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ ٥٩١
- ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ ﴾ ٥١٣ ، ٥٩
- ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ ٩٦

٣٧ - الصافات

- ﴿ وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ﴾ ٥٢٣
- ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ ٦٣٤
- ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَيْ رَبِّي سَيِّدِينَ ﴾ ٥٨٦
- ﴿ يَتَأَبَّاتِ ﴾ ٦٦٦

٣٨ - ص

- ﴿ بَلْ لَمَّا يَدُوُّوا عَذَابٍ ﴾ ٢١٧
 ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ ﴾ ٢٣٨
 ﴿ نِعَمَ الْعَبْدُ ﴾ ١٩٠
 ﴿ لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ ٤٩٢

٣٩ - الزمر

- ﴿ وَأَمِرْتُ لَأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ ٢٠٧
 ﴿ يَعْجَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ ٦٦٥
 ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ ٢٨٨
 ﴿ بِحَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ ﴾ ٦٦٥
 ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ ٤٧٢
 ﴿ وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّتًا ﴾ ٥٨٢

٤٠ - غافر

- ﴿ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ ﴾ ٧٢١
 ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ ﴾ ٤٨٩ ، ٢١٤
 ﴿ أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴾ ٢١٤
 ﴿ دَارُ الْقَرَارِ ﴾ ٧٠٠
 ﴿ وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ ﴾ ١٠٩
 ﴿ فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ ﴾ ٢٣٩

٤١ - فصلت

- ﴿ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ ﴾ ٥٧٣
 ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ﴾ ٥٧٢
 ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ ﴾ ٣٠٣
 ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ ٢٦٣

﴿ لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ ٥٣٣

٤٢ - الشورى

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ ١٢١

﴿ اللَّهُ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ لَنَا أَعْمَلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَلُكُمْ ﴾ ٢٦٣

﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ ﴾ ٢٢١

﴿ وَمَا كَانَ لَشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ ٢٠٨

﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ ٤٩٦

﴿ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ ٤٩٦

٤٣ - الزخرف

﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا ﴾ ٣٢٦

﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾ ٩٦ ، ٧١٤

﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ ﴾ ١٠١

﴿ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رُبُّكَ ﴾ ٢١٨

٤٤ - الدخان

﴿ حَمْدٌ ﴾ ١٣٣ ، ٣٠٤

﴿ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ﴾ ١٣٣ ، ٣٠٤

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ ﴾ ١٣٣ ، ٣٠٤

﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ① أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا ﴾ ٤٠

﴿ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ ﴾ ٦٤٦

﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي مَقَامٍ أَمِينٍ ﴾ ١٧٥

٤٦ - الأحقاف

﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ ﴾ ١١٧

﴿ وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ ٥٠٨

﴿ قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُنْطَرِفٌ ﴾ ٧٠٤

﴿ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ ﴾ ٦٢٥

٤٧ - محمد ﷺ

﴿ فَشُدُّوا لَوَاثِقَ ﴾ ٥٢٧

﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ ﴾ ٧١١

﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ ﴾ ٢٩٧

﴿ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ ٦٠٤

﴿ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ ﴾ ١٠٩

٤٨ - الفتح

﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ ٢٣٣

٤٩ - الحجرات

﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ ٢٢٧

﴿ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ ﴾ ٢٢٧

﴿ لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا

مِّنَهُنَّ ﴾ ٢٩٦

﴿ أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا ﴾ ٥٧٨

٥٠ - سورة ق

﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ ٢٦٣

﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا ﴾ ٣٠٨

﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ ﴾ ٤٨٥

٥١ - الذاريات

﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾ ٥٥٩

﴿ يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفَنَّنُونَ ﴾ ٥٥٤

﴿ إِنَّهُمْ لَحَقُّ مِثْلِ مَا أَنتُمْ تَنْطِقُونَ ﴾ ٥٦٧

٥٢ - الطور

﴿ أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ ﴾ ٤٧٩

٥٣ - النجم

﴿ وَكَرَّمْنَا مَلَكِي فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَعَتُهُمْ ﴾ ٦١٢

﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ ٣٢٠

٥٤ - القمر

﴿ خُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ ﴾ ٥٧٩

﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ ٥٩٥

﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ ٥١٢

﴿ وَلَقَدْ جَاءَ عَالِ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ ﴾ ٢٣٨

٥٥ - الرحمن

﴿ وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾ ٦٨٦

﴿ يَخْرُجُ مِنْهَا اللَّوْثُ وَالْمَرْجَاتُ ﴾ ٤٩٠

٥٦ - الواقعة

﴿ وَأَنْتَ تَخْلُقُونَهُ ﴾ ٥١٦

﴿ وَأَنْتَ جَنِّدٌ نَنْظُرُونَ ﴾ ٩٦ ، ٧١٠

٥٧ - الحديد

﴿ يُخَيِّمُ وَيُبَيِّتُ ﴾ ٥٠٨

﴿ وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحَقِّي ﴾ ٢٥٧

﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ ٢٠٥

﴿ لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ ﴾ ٢٠٨

٥٨ - المجادلة

﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ ﴾ ١٤٥

- ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُنَّ ﴾ ٢٨٤
 ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ ٦٠١
 ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَعْلَبَنَ أَنَا وَرُسُلِي ﴾ ٥٠٨

٥٩ - الحشر

- ﴿ سَبِّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ٥٠٥
 ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ ٢٠٦
 ﴿ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ ﴾ ٤٨٤

٦٠ - المتحنة

- ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ ﴾ ٣٢٤
 ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ﴾ ١٦٥

٦١ - الصف

- ﴿ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ ﴾ ٥٨٨

٦٢ - الجمعة

- ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ ٢٦٢
 ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ﴾ ٤٧ ، ١٠٦ ، ١٠٧

٦٣ - المنافقون

- ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ ﴾ ٥٥٣
 ﴿ لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾ ٥٧٣
 ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَقَ ﴾ ٢١٥

٦٤ - التغابن

- ﴿ لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ ﴾ ١٠١
 ﴿ أَبَشِّرْ يَهُودَنَا ﴾ ٥١٦

٦٥ - الطلاق

- ﴿وَأَلْتَمِسْ لَمْ يَحْضَنْ﴾ ٢٦٣ ، ٧١٩
 ﴿وَأَنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ﴾ ١٧٤
 ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾ ٢١٨

٦٦ - التحريم

- ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ ٧١٣

٦٧ - الملك

- ﴿ثُمَّ أَتَى الْبَصَرَ كَرَيْنٌ﴾ ٧٢٢

٦٨ - القلم

- ﴿يَا أَيُّهَا الْمَفْتُونُ﴾ ١١٣ ، ٢٥٣
 ﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَنَبِينَ﴾ ١٧٣
 ﴿وَأَنْ يَكْذِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ٥٤ ، ٣١٧

٦٩ - الحاقة

- ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ ٢٤٨
 ﴿هَاقُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَةَ﴾ ٢٤١

٧٠ - المعارج

- ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا﴾ ١٧٣ ، ٣٣٠
 ﴿وَنَرْنَهُ قَرِيبًا﴾ ١٧٣ ، ٣٣٠

٧١ - نوح

- ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ ٤٨ ، ١٠٨
 ﴿مِمَّا خَطِيئَتُهُمْ أُغْرِقُوا﴾ ١٢٥

٧٢ - الجن

- ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ ٣٠٣

- ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾ ٥٦٦
 ﴿ وَالْوِاسْتَقَامَةُ عَلَى الطَّرِيقَةِ ﴾ ٣٢٠
 ﴿ وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ ﴾ ١٧٣

٧٣ - المزمّل

- ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا ﴾ ٣٠٩ ، ٣٠٠
 ﴿ فَكَيْفَ تَلْفَحُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا ﴾ ٥٤٩
 ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْجُؤٌ ﴾ ٣٢٠

٧٤ - المدثر

- ﴿ قُرْ فَأَنْذِرْ ﴾ ١٩٤ ، ١٤٨
 ﴿ وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْثِرُ ﴾ ٥٨٧

٧٥ - القيامة

- ﴿ أَيْخَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَجْعَ عِظَامُهُ ﴾ ٥٩٢ ، ٣٢٠
 ﴿ بَلَى قَدِيرِينَ ﴾ ٥٩٢
 ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ﴾ ٢٣٤
 ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ ٦٣٥

٧٦ - الإنسان

- ﴿ سَلْسِلًا وَأَغْلَلًا ﴾ ١٨٦
 ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ ﴾ ١١٢
 ﴿ عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ خُضْرٌ ﴾ ٦٩٦

٧٨ - النبأ

- ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ ٥٣٨ ، ٥٢٣
 ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَارَا ﴾ ٤٩٦
 ﴿ حَدَائِقَ ﴾ ٤٩٦

٧٩ - النازعات

- ﴿إِن فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ ٣٠٠
 ﴿ءَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءُ﴾ ٤٧٨

٨٠ - عبس

- ﴿وَمَا يَذُرُّكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي﴾ ٣٠١ ، ١٠٤
 ﴿كَلَّا لَمَّا يَقُضْ مَا أَمَرُو﴾ ١٥١

٨١ - التكوير

- ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ ٥٥٣

٨٢ - الانفطار

- ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ ٥٥٣
 ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسُنُ﴾ ٦٦٨

٨٣ - المطففين

- ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عَلَيِّنَ﴾ ١٦٧
 ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلَيُّونَ﴾ ١٦٧

٨٤ - الانشقاق

- ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ يَأْتِيهَا﴾ ٥٥٣
 ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسُنُ﴾ ٦٦٨
 ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾ ١٠١ ، ١٠٩

٨٥ - البروج

- ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾ ١٣٤
 ﴿قِيلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾ ٤٩٦ ، ١٣٤
 ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ ٢٦٧
 ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ ٢٦٧

فهرس الآيات القرآنية ٧٧٧

﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ ١١٦

٨٦ - الطارق

﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٥١

٨٧ - الأعلى

﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى﴾ ٤٧٦

﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَى﴾ ٤٧٦

٨٩ - الفجر

﴿وَجَاءَ رُبُّكَ﴾ ٦٢٧

﴿يَتَأْتِيهَا النَّفْسُ﴾ ٦٢٨

٩٠ - البلد

﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾ ٢٥٢ ، ٥٣١

﴿يَلِينًا﴾ ٢٥٢ ، ٥٣١

٩١ - الشمس

﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾ ١٣٤

﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾ ٥١٨ ، ٥١٩

٩٣ - الضحى

﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ ١٣٥ ، ١٣٦

﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ ٢٣٠

﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ ٢٣٠

﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ ٢٣٠

٩٥ - التين

﴿وَاللَّيْنِ وَالزَّيْتُونِ﴾ ١٣٤

﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾ ١٣٤

﴿ وَهَذَا الْبَلَدُ الْأَمِينُ ﴾ ١٣٤

﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾ ١٣٤ ، ١٨٥ ، ١٨٦

٩٦ - العلق

﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ ٩٥ ، ١٤٤ ، ٤٩٧

﴿ نَاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ ٤٩٧

٩٨ - البينة

﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ٢٨٣

﴿ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ﴾ ١٠١

١٠٠ - العاديات

﴿ فَالْمُغِيرَتِ صُبْحًا ﴾ ٤٨٦

﴿ فَأَتَرْنَ بِهِ تَقَعًا ﴾ ٤٨٦

١٠٢ - التكاثر

﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ٤٨٧

﴿ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ ٤٨٧

١٠٣ - العصر

﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ ١٣٤

﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ﴾ ١٣٤

١٠٨ - الكوثر

﴿ إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكَوْثَرَ ﴾ ٣٠٤ ، ٥٠٧

١١١ - المسد

﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ ٦٩٩

١١٢ - الإخلاص

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ ٢٥٧

فهرس الآيات القرآنية ٧٧٩

﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ ١٨٨ ، ١٥٥

﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ ١٨٨

١١٤ - الناس

﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ﴾ ٥٠٤

٢ - فهرس الأحاديث النبوية

- « أَيْتَ عِنْدَ رَبِّي يَطْعَمَنِي وَيَسْقِينِي » ٥٦١
- « أَسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ » ٦٣٠
- « أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا شَاعِرٌ كَلِمَةُ لَبِيدٍ » ٨٩
- « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ » ٥٩٣
- « التَّمَسُّ وَلَوْ خَائِئِمًا مِنْ حَدِيدٍ » ٢٨١
- « أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيهَا ، فَنَكَاحَهَا بِاطِلٍ بِاطِلٍ » ٤٨٨
- « اجْتَنِبُوا السَّبْعَ الْمُوبِقَاتِ الشُّرْكَ بِاللَّهِ وَالسَّحَرُ » ٥٠٠
- « إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقَتْلَ وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ » ٥٤٠
- « إِنْ امْرَأَةٌ دَخَلَتْ النَّارَ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا » ١١٨
- « إِنْ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ » ٥٦ - ٦٠ - ٣٠٣
- « إِنْ يَكُنْهُ قُلْنُ تَسْلُطَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ » ٢٨٤
- « الْبَكْرُ تَسْتَأْذِنُ وَإِذْنُهَا صِمَاتُهَا ، وَالثَّيْبُ تَعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا » ١٥١
- « تَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » ٤٧٤
- « خَمْسَ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ » ٦٠٤ ، ٦٤٩
- « رَبُّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ١٠٢
- « سُودَاءُ وَلُودٌ خَيْرٌ مِنْ حَسَنَاءٍ عَقِيمٍ » ٢٦٣
- « غَيْرِ الدِّجَالِ أَخُوفَنِي عَلَيْكُمْ » ٥٧٦
- « فَمَطَرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ » (قَوْلُ الرَّائِي) ١١٠ - ١٠٧
- « قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لِمُسْلِمًا » ٣١٧
- « لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ » ٦٤٢
- « لَيْسَ فِي مَا دُونَ خَمْسٍ زُودٌ صَدَقَةٌ » ٦٠٥
- « لَا هَا اللَّهُ لَا يَعْمَدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ » (قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ) ١٣٢
- « لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكَفَرٍ » ٢٦٥
- « مَا أَجْهَلُكَ بِلُغَةِ قَوْمِكَ » ٦٠
- « مَا كَدْتُ أَنْ أَصْلِيَ الْعَصْرَ ، حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ أَنْ تَغْرُبَ » ٢٩٥
- « مَا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنِّي وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ » (قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) ٥٠٨

فهرس الأحاديث النبوية ٧٨١

- « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت » ١٤٨
- « من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه » ٢٩٣
- « من قبله الرجل امرأته الوضوء » ٢٣٣
- « من يقيم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غفر له ما تقدم من ذنبه » ٢٢١
- « نحن معاشر الأنبياء لا نورث » ٦٨٢
- « هل أنتم تاركو لي صاحبي » ٧٣٤
- « هلا بكرا تلاعبها وتلاعبك » ٢٣١
- « والله أنا كنت أظلم منه » ١٣٣
- « والله لأغزون قريشًا » ١٣٤
- « وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً » ٥٣٣
- « ومن لم يستطع فعليه بالصوم » ١١٤
- « يا عظيمًا يرجى لكل عظيم » ٦٥٤
- « يطبع المؤمن على كل خلُق ليس الخيانة والكذب » ٦٢٧

٣- فهرس الأشعار والأرجاز

أولاً : الأشعار

باب الهمزة

الهمزة المضمومة

وأعلم أن تسليماً وتركاً ٣٠٩ للا متشابهان ولا سواء

الهمزة المكسورة

ربما ضربة بسيف صقيل ١٢٤ بين بصرى وطعنة نجلاء

أنا ابن مزيقياً عمرو وجدى ٣٩٧ أبوه منذر ماء السماء

باب الباء

الباء الساكنة

نتج الربيع محاسناً ٢٣٤ ألقحنها غر السحائب

أكسبته الورق البيض أبا ٥٨٨ ولقد كان ولا يدعى لأب الرمل

كهز الرديني تحت العجاج ٤٧٦ جرى في الأنابيب ثم اضطرب

الباء المفتوحة

وما الدهر إلا منجنوناً بأهله ٢٨٤ وما صاحب الحاجات إلا معذبا

أعبداً حل في شعبي غريتا ٦٥٧ ألوما لا أبالك واغترابا

أقلّي اللوم عاذل والعتابن ٩٤ وقولي إن أصبت لقد أصابن

وكائن بالأباطح من صديق ٣٩٥ يراني لو أصبت هو المصابا

فأصبحن لا يسألنه عن بما به ٦٩٣ أصعد في علو الهوى أم تصوبا

زعمتني شيخاً ولست بشيخ ٣٢٦ إنما الشيخ من يدب ديبا

الباء المضمومة

٣١٢	فإن لنا الأم النجبية والأب	فمن يك لم ينجب أبوه وأمه
٣٣	لا أم لي إن كان ذاك ولا أب	هذا لعمركم الصغار بعينه
٢٢٧	عتبت ولكن ما على الدهر معتب	أخلاي لو غير الحمام أصابكم
٤٩٣	يا ليت عدة حول كله رجب	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب
٣٣٥	أنني وجدت ملاك الشيمة الأدب	كذلك أدبت حتى صار من خلقي
١٢	يورث المجد دائي فأجابوا	ربه فتية دعوت إلى ما
١٢٥	كما سيف عمرو لم تخنه مضاربته	أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد
٢٢٥	ومن دون رمسينا من الأرض سبب	ولو تلتقي أصدائنا بعد موتنا
٢٢٥	لصوت صدى ليلي يهش ويطرأ	لظل صدى صوتي وإن كنت رمة
٤٨٨	إلى الشر دعاء وللشر جالب	فإياك إياك المرء فإنه
٥٠٦	إلى ولادين بها أنا طالبة	وما زرت ليلي أن تكون حبيبة
٦٢٢	وما لي إلا مذهب الحق مذهب	وما لي إلا آل أحمد شيعة
٦٧٤	سيدعوه داعي ميتة فيجيب	أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة
٢٩٤	حين قال الوشاة هند غضوب	كرب القلب من جواه يذوب
٣١٢ - ٤٤	فإني وقيار بها لغريب	فمن يك أمسى بالمدينة رحله
٢٩٢	من الأكوار مرتعها قريب	وقد جعلت قلوب بني سهيل
٢٩٤	يكون وراءه فرج قريب	عسى الكرب الذي أمسيت فيه
٥٩٨	وما كان نفساً بالفراق تطيب	أتهجر ليلي بالفراق حبيبتها ؟
١٦٨	فما هي إلا لحة وتغيث	على أحوذيين استقلت عشية
٢٤٣	رجال فبذت نبلهم وكليب	تعفق بالأرطى لها وأرادها

الباء المكسورة

٥٦١	لذن شب حتى شاب سود الذوائب	صريع غوان راقهن ورقنه
٣٤٠	تقول هزير الرياح مرت بأثاب	إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه

٧١٥.....	أيي وأيك فارس الأحزاب	فلئن لقيتك خالين لتعلمن
١١٥.....	فكلكم يصير إلى ذهاب	لدوا للموت وابنوا للخراب
٦٦٠.....	يا للكهول وللشبان للعجب	ييكيك ناء بعيد الدار مغرب
١٠٦ - ٤٧.....	إلى اليوم قد جرين كل التجارب	تخيرن من أزمان يوم حليلة
٤٨٢.....	فاذهب فما بك والأيام من عجب	فالיום قربت تهجوننا وتشتمنا
٥٥٤ - ٢٨٨.....	بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب	وكن لي شفيحاً يوم لا ذو شفاعه
٢٠٩ - ٣٦.....	ما كنت أوثر أتراباً على ترب	لولا توقع معتر فأرضيه
٤٩٩.....	تركت هوازن مثل قرن الأعضب	إن السيوف غدوها ورواحها
٦٩٧.....	إلى كل حاري جديد مشطب	فلما دخلناه أضفنا ظهورنا
٥٦٨.....	والزم توقي خلط الجد باللعب	أصخ مصيخاً لمن أبدى نصيحتة
٢٢٩.....	ولكن سيراً في عراض المواكب	فأما القتال لا قتال لديكم
٧٣٦.....	من أبي شيخ الأباطح طالب	نجوت وفد بل المرادي سيفه
٦٩٧.....	أن ليس وصل إذا انحلت عرى الذنب	يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم
٣٤٦.....	وأرأف مستكفي وأسمح واهب	وأنت أراني الله أمتع عاصم
٣٦٨.....	حصباء در على أرض من الذهب	كأن صغرى وكبرى من فقاقتها
٢٤٢.....	جرى فوقها واستشعرت لون مذهب	وكمنا مدامة كأن متونها
٦٦١.....	وللغفلات تعرض للأريب	ألا يا قوم للعجب العجيب
٦٣٦.....	فيه نلذ ولا لذات للشيب	إن الشباب الذي مجد عواقبه
٢٠٧.....	يشيب الطفل من قبل المشيب	إذن والله نرميهم بحرب

باب التاء

التاء المضمومة

٣٢٥.....	حتى ألت بنا يومًا ملمات	قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة
١٤٠.....	قربوها منشورة ودعيث	ليت شعري وأشعرن إذا ما
١٤٠.....	سبت أني على الحساب مقيث ؟	ألي الفوز أم على إذا حو

التاء المكسورة

٧٣١	بسجستان طلحة الطلحات	رحم الله أعظمًا دفنوها
٧١٧	في النائبات والمأم الملمات	كلا أخي وخليلي واجدي عضدًا
٦٤٣	فيرأب ما أثأت يد الغفلات	ألا عمر ولي مستطاع رجوعه
٣٣٧	ولا موجعات القلب حتى تولت	وما كنت أدري قبل عزة ما البكى

باب الجيم الجيم المفتوحة

٣٩١	ولجت وكنت أولهم ولوجًا	فياليتني إذا ما كان ذاكم
-----------	------------------------	--------------------------

الجيم المضمومة

١٠٠	متى لجج خضر لهن نثيج	شربن بماء البحر ثم ترفعت
-----------	----------------------	--------------------------

الجيم المكسورة

٧٣٩	وسواك مانع فضله المحتاج	زما زال يوقن من يؤمك بالغنى
-----------	-------------------------	-----------------------------

باب الحاء الحاء المفتوحة

٨٢٧	والمسك من أرادنها نافحة	مرت بنا في نسوة خولة
-----------	-------------------------	----------------------

الحاء المضمومة

٢٢٥	ودوني جندل وصفائح	ولو أن ليلي الأخيلى سلمت علي
٢٢٥	إليها صدى من جانب القبر صائح	لسلمت تسليم البشاشة أوزقا
٢٣٦	ومختبط مما تطيح الطوائح	لييك يزيد ضارع لخصومة
٥١٩	ه عمير ومنهم السفاح	إن قوما منهم عمير وأشبا
٧١٢	ل أخو النجدة السلاح السلاح	لجديرون بالوفاء إذا قا
٢٩٨	لأهل دمشق الشام شوق مبرح	أقام ببغداد العراق وشوقه
٣٣٨	رئيس الهوى من حب مية يبرح	إذا غير النأى المحبين لم يكد
٣٣٨	وعما آلاقي منهما مترحزح	لقد كان عن ضربتين عدمتني

الحاء المكسورة

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح ٥١٩.....

باب الدال الدال المفتوحة

فرججتها بمزجة زج القلوص أبي مزادة ٧٣٨.....
فما كعب بن مامة وابن سعدي بأجود منك يا عمر الجواذا ٦٥٥.....
وما كل من ييدي البشاشة كائنا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا ٢٧٧.....
أن تقرأن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعر أحدا ٢٠٣.....
ظنتك إن شئت لظي الحرب صالبا فعدت فيمن كان عنها معردا ٣٢٧.....
وما زلت أبغي المال مذ أنا يافع وليدا وكهلا حين شئت وأمردا ١٢٧.....
ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وعاد كما عاد السليم مسهدا ٥٢٥.....
مروا عجالي وقالوا كيف سيدكم فقال من سئلوا أمسى لمجهودا ٣٠٧.....
قناقد هداجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا ٢٧٩.....
لا لا أبوح بحب بثنة إنها أخذت على موائقا وعهودا ٤٨٨.....

الدال المضمومة

وبالصريمة منهم منزل خلق عاف تغير إلا النوى والوتد ٦١٧.....
فقلت عساها نار كأس وعلها تشكى فآتي نحوها فأعودها ٣٠٠ - ٤١.....
دربت الوفي العهد يا عرو فلغبط فإن اغتباطا بالوفاء حميد ٣٢٤.....
يلومونني في حب ليلي عواذلي ولكنتي من حبها لعميد ٣٠٦.....

الدال المكسورة

وما زلت من ليلي لدن أن عرفتها لكالهائم المقصى بكل مراد ٣٠٧.....
فإنك موشك أن لا تراها وتعدو دون غاضرة العوادي ٢٩٨.....
أشم كأنه رجل عبوس معاود جرأة وقت الهوادي ٧٣٧.....
يا لقومي ويا لامثال قومي لأناس عتوهم في ازديادي ٦٥٩.....
وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده إذا نحن جاوزنا حفير زياد ٢٩١.....

٣٩١.....	أخط بها قبرًا لأبيض ماجد	فقلت أعيروني القيدوم لعني
٣٢٩.....	يسومك ما لا يستطيع من الوجد	إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هو
٢٨٩.....	فلما دعاني لم يجدني بقعد	دعاني أخي والخيال بيني وبينه
٣١١.....	إلى حمامتنا أو نصفه فقد	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
٢٥٩.....	بنوهن أبناء الرجال الأبعد	بنونا بنو أبنائنا وبناتنا
٣٠٤.....	تكون وإياها مثلًا بعدي	فأليت لا أنفك أحذوق قصيدة
٤٢٣.....	لهم دانت رقاب بني معد	من القوم الرسول الله منهم
١٤١.....	طابت أصائله في ذلك البلد	وابكن عيشًا تقضي بعد جدته
٥٧٦.....	بذكراكم حتى كأنكم عندي	تسلت طرا عنكم بعد بينكم
٦٣٦.....	وقال : ألا لا من سبيل إلى هند	فقام يذود الناس عنها بسيفه
١١٦.....	ملكًا أجار لمسلم ومعاهد	وملكت ما بين العراق ويثرب
٢٤٤.....	جهازا فكن للغيب أحفظ للود	إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب
٤٨٦.....	لولا راجاؤك قد قتلت أولادي	كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية

باب الراء

الراء الساكنة

٣٥٤.....	غفر ذنبهم غير فخر	ثم زادوا أنهم في قومهم
٧١١.....	ومن يك حولًا كاملاً فقد اعتذر	إلى الحول ثم اسم السلام عليهما

الراء المفتوحة

٢١٩.....	روانف أليتيك وتستطارا	متى ما تلقني فردين ترجف
٧٣٧.....	ألدبران أم عسفوا الكفارا	بأي تراهم الأرضين حلوا
٤٨٤.....	ونار توقد بالليل نارا	أكل امرئ تحسبين امرأ
٥٩٧.....	وداعي المتون ينادي جهارا	أنفسًا تطيب بنيل المنى
٥٨٥.....	فاقة الطالب أن يضجرا	اطلب ولا تضجر من مطلب
٣٥٣.....	هلالًا وأخرى منهما تشبه البدر	فتاتان أما منهما فشيبة
٣٨٨.....	إذا لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا	بلغت صنع امرئ بر إخالكه
٢٦٣.....	مضاقًا لأرباب الصدور تصدرا	عليك بأرباب الصدور فمن غدا

٢٦٣	فتنحط قدرًا من علاك وتحقرًا	وإياك أن ترضى صحابة ناقص
٢٢٠	يصدق قولي مغرًا ومحذرًا	فرفع أبو من ثم خفض مزمل
٢٢٠	لم تدرك الأمن منا لم تزل حذرًا	أيان تؤمنك تأمن غيرنا وإذا
٥٨٢	لديكم فلم يعدم ولأء ولا نصرًا	بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة
٧٣٦	تعجيل تهلكة والخلد في سقرًا	وفاق كعب بجير منقذ لك من
٥٥٦	فما شربوا بعدا على لذة خمرًا	ونحن قتلنا الأسد أسد خفية
٦٣٣	إذا للام ذور أحسابها عمرًا	لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها
٦٤٥	وقمت فيه بأمر الله يا عمرًا	حملت أمرًا عظيمًا فاصطبرت له
٤٩٨	وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرًا	بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا
٤١٣	علينا اللأء قد مهدوا الحجورًا	فما آباؤنا بأمن منه
٣٢٨	ليالي لاقينا جذام وحميرًا	وكنا حسبا كل بيضاء شحمة
٧١٣	وعقل عاصي الهوى يزاد تنويرًا	إنارة العقل مكسوف بطوع هوى

الراء المضمومة

١٢٤	وعناجيج بينهن المهاز	ربما الجامل المؤبل فيهم
٧٤٠	وإما دم والقتل بالحر أجدر	هما خطتا إما إसार ومنة
٤٢٨	أبناء يعصر حين اضطرها القدر	لا تركن إلى الأمر الذي ركنت
٥١٨	وابرز ببرزة حيث اضطررك القدر	خل الطريق لمن يني المنار به
٤٢٨	فما لدى غيره نفع ولا ضرر	ما الله موليك فضل فاحمدنه به
٢٨٦	إذ هم قريش وإذا ما مثلهم بشر	فأصبحوا قد أتم الله نعمتهم
٦١٠	من الأرض محدودبًا غارها	تؤم سنانا وكم دونه
٣٨٢	علي فمالي عوض إلاه ناصر	أعوذ برب العرش من فئة بغت
٢٧٠	ولا زال منهلاً بجرعائك القطر	ألا يا اسلمي يا دارمي على البلى
٦٨٧	كما انتفض العصفور بلله القطر	وإني لتعروني لذكراك هزة
٢٩١	وكم مثلها فارقتها وهي تصفر	فأبت إلى فهم وما كدت آيا
٢٠٩ - ٣٦	كالثور يضرب لما عافت البقر	إني وقتلي سليكًا ثم أعقله

لئن كان إياه لقد حال بعدنا عن العهد والإنسان قد يتغير ٣٨٩.....

الراء المكسورة

ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسمما فأدرك خمسة الأشبار ٢٦٩ - ١٢٧.....
 يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار ٦٤٦.....
 أنا ابن دارة معروفًا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار ٥٦٨.....
 إذا تغني الحمام الورق هيجني ولو تسليت عنها أم عمار ٥٠٨.....
 نبئتهم عذبوا بالنار جارهم وهل يعذب إلا الله بالنار ٢٣٩.....
 لأستسهلن الصعب أو أدرك النني فما انقادت الآمال إلا لصابر ٢١٢.....
 ولقد جنيتك أكمؤا وعساقلاً ولقد نهيتك عن بنات الأوبر ٤٣٥.....
 ولست بالأكثر منهم حصي وإنما العزة للكائر ٣٦٧.....
 ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو أتيح له صفو بلا كدر ٤٢٧.....
 اطرده اليأس بالرجا فكأي آلاً حم يسره بعد عسر ٦١٤.....
 لنعم الفتى تشو إلى ضوء ناره طريف بن مال ليلة الجوع والخصر ٦٨٠.....
 لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر ٤٧٩.....
 تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر ٣٢٤.....
 رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو ٣٦٧.....
 وما اهتر عرش الله من أجل هالك سمعنا به إلا لسعد أبي عمرو ٣٩٨.....
 دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبى يدي مسور ٧٢٥.....
 تركنا في الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن إلى النسور ٦٣٠.....
 أبحنا حيهم قتلاً وأسراً عدا الشمطاء والطفل الصغير ٦٣٠.....

باب السين السين المضمومة

لله يبقى على الأيام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس ١٣٥ - ١١٦.....
 اعتصم بالرجاء إن عن بأس وتناس الذي تضمن أمس ٥٦٣.....

السين المكسورة

٦٧٧.....	يا مرو إن مطيتي محبوسة	ترجو الحباء وربها لم يأس
٧٢٣.....	إذا شق برد شق بالبرد مثله	دوايك حتى كلنا غير لابس
٤٨٨.....	فأين إلى أين النجاة يغلتي	أناك أذاك اللاحقون احبس احبس
٢٠٥.....	كي لتقضيني رقية ما	وعدتني غير مختلس

باب الضاد الضاد المضمومة

٢٧١.....	بتيهاء قفر والمطي كأنها	قطا الحزن قد كانت فراخا يوضها
----------	-------------------------	-------------------------------

باب العين العين المفتوحة

٢٠٥.....	فقلت: أكل الناس أصبحت مانحا	لسانك كيما أن تغر وتخدعا
٢٩٥.....	سقاها ذور الأحلام سجلا على الظما	وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١٤٤.....	لا تهين الفقير علك أن	تركع يوما والدهر قد رفعه
٧١٩.....	حننت إلى ريا ونفسك باعدت	مزارك من ريا وشعبا كما معا
١١٧.....	فلما تفرقنا كأني ومالكنا	لطول اجتماع لم نبت ليلة معا
٧٠٢.....	إذا قال: قدني قال بالله حلفة	لتغني عني ذا إنائك أجمعا
٢١٥.....	يا ابن الكرام ألا تدنوق تبصر ما	قد حدثوك فما راء كمن سمعا
٢٣١ - ٢١٥.....	تعدون عقر النيب أفضل مجدكم	بني ضو طرى لولا الكمي المقنعا
١٣٩.....	فمهما تشأ منه فزارة تعطكم	ومهما تشأ منه فزارة تمنعا
٤٦٩.....	أنا ابن التارك البكري بشر	عليه الطير ترقبه وقوعا

العين المضمومة

٧٣٠.....	ولم أر مثل الخير يتركه الفتى	ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع
٢٤٤ - ٦٢.....	بعكاظ يعشي الناظرين	إذا هم لمحوا شعاعه
١٣١ - ٥٣.....	إذا قيل أي الناس شر قبيلة	أشارت كليب بالأكف الأصابع
٢٨٢.....	أبا خراشة أما أنت ذا نفر	فإن قومي لم تأكلهم الضبع
٩٨ - ٥٨.....	يقول الحنا وأبفض العجم ناطقا	إلى ربنا صوت الحمار اليجدع

٥٥٣.....	له ولد منها فذاك المذرع	إذا باهلي تحته حنظلية
٧٤٣.....	فتخرموا ولكل جنب مصرع	سبقوا هوى وأعنفوا لهواهم
٥٦٤.....	وقلت ألما أصبح والشيب وازع ؟	على حين عابت المشيب على الصبا
٢٥٤.....	إذا لم تكونا لي على من أقاطع	خليلي ما واف بعهدي أنتما
٦٢٣.....	إذا لم يكن إلا النبون شافع	لأنهم يرجون منه شفاعه
٤٧٨.....	أموتي ناء أم هو الآن واقع	ولست أبالي بعد فقدي مالكا
٧٤٤.....	عند الرقاء وعبرة لا تقلع	أودى بني وأعقبوني حسرة
٢٧١.....	وأخر مثن بالذي كنت أصنع	إذا مت كان الناس صنفان شامت
١٨٧.....	هو المسك ما كررته يتضوع	أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره

العين المكسورة

٦٠٩.....	ضخم الدسيعة ما جد نفاع	كم في بني بكر بن سعد سيد
٦٢٣.....	إلى بيت قعيدته لكاع	أطوف ما أطوف ثم آوى
٤٧٧.....	ما بين ملجم مهره أو سافع	قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم
٦٣٨ ، ٣٤.....	اتسع الخرق على الراقع	لا نسب اليوم ولا خلعة
٢٠٦.....	فتتركها شئا ببيداء بلقع	أردت لكيفا أن تطير بقربتي
٣٧٥.....	فلم أعط شيئا ولم أمنع	وقد كنت في الحرب ذا تدرا

باب الفاء

الفاء المضمومة

٢٨٥.....	ولا صريف ولكن أنتم الخرف	بني غدانة ما إن أنتم ذهب
٧٣٥.....	كما تضمن ماء المزة الرصف	تسقى امتياحا ندى المسواك ريفتها
٣٥٦.....	يأتيهم من ورائهم نطف	الحافظو عورة العشيرة لا

الفاء المكسورة

١٣٩.....	أبدا وقتل بني قتيبة شافي	من يثقفن منهم فليس بآيب
٢٠٨.....	أحب إلى من لبس الشفوف	ولبس عباءة وتقرعيني

باب القاف القاف المفتوحة

حذار فقد نبئت إنك للذي ستجزي بما تسعى فتسعد أو تشقى ٧٦٨

القاف المضمومة

وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق ٤٧٥
يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها ٢٩٤
ما كان ضرك لو مننت وربما منّ الفتى وهو المغيظ المحقق ٢٢٤
فلو أنك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم أبخل وأنت صديق ٣١٩
عدس ما لعبادٍ عليك إمارة نجوت وهذا الذي تحملين طليق ١٦٢

القاف المكسورة

ضربت صدرها إلي وقالت يا عدّيًا لقد وقتك الأواقي ٦٥٦ ، ٩٥
تذر الجماجم ضاحيًا هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق ٥٤٣
أفتى تلادى وما جمعت من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق ٥٣٢

باب الكاف الكاف المفتوحة

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا ٥٨٧
فقلت أجرنى أبا مالك وإلا فهبني امرأ هالكا ٣٢٧

الكاف المكسورة

وقد كان منهم حاجب وابن أمه أبو جندل والزيد زيد المعارك ٤٠٥

باب اللام اللام الساكنة

إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل ٧١٦
ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخي الأجل ٥٣٢
جزء ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلام العاويات وقد فعل ٢٤٠

اللام المفتوحة

ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلال الطويل ١١٩

أراهم رفقتي حتى إذا ما	تجافى الليل وانخزل انخزالا	٣٣٠.....
يذيب الرعب منه كل غضب	فلولا الغمد يمسكه لسالا	٢٦٤.....
أبني كليب إن عمي اللذا	قتلا الملوك وفككا الأغلالا	٤١٢.....
لقد علم الضيف والماملون	إذا اغبر أفق وهبت شمالا	٣١٩.....
بأنك ربيع وغيث مريع	وأنك هناك تكون الشمالا	٣١٩.....
عهدت مغيثا مغيثا من أجرته	فلم أتخذ إلا فناءك موثلا	٢٤١.....
الود أنت المستحقة صفوه	مني وإن لم أرج منك نوالا	٧٠٧.....
أنجب أيام والده به	إذ نجلاه فنعم ما نجلا	٧٣٥.....
كن للخليل نصيرا جار أو عدلا	ولا تشح عليه جاد أو بخلا	٥٩١.....
أناو رجالك قتل امرئ	من العز في حبك اعتاض ذلا	٢٥٤.....
بنصركم نحن كتم ظافرين وقد	أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا	٣٨٦.....
حسبت التقى والجود خير تجارة	رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا	٣٢٨.....
أخا الحرب لباسا إليها جلالها	وليس بولاج الخوالف أعقلا	٣٥٢.....
يا صاح هل حم عيش باقيا فترى	لنفسك العذر في إبعادها الأمل	٥٧٥.....
وليس الموافيني ليرفد خائبنا	فإن له أضعاف ما كان أملا	٣٩٣.....
قلت إذ أقبلت وزهر تهادى	كنعاج الملا تعسفن رملا	٤٨١.....
إن الكلام لفي الفؤاد وإنما	جعل اللسان على الفؤاد دليلا	٨١.....
على أنني بعد ما قد مضى	ثلاثون للهجر حولاً كميلا	٦٠٨.....
يذكرنيك حنين العجول	ونوح الحمامة تدعو هديلا	٦٠٨.....

اللام المضمومة

فما كان بين الخير لوجاء سالماً	أبو حجر إلا ليال قلائل	٤٨٣.....
وما قصرت بي في التسامي خؤولة	ولكن عمي الطيب الأصل والخال	٣١٥.....
محاحبها حب الألى كن قبلها	وحلت مكاناً لم يكن محل من قبل	٤١٣.....
وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن	بأعجلهم إذا أجشع القوم أعجل	٢٨٨.....
لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم	ونحن لكم يوم القيامة أفضل	١١٨.....

٤٢١.....	فسلم على أيهم أفضل	إذا ما لقيت بني مالك
٥٩٠.....	أنحب فيقضي أم ضلال وباطل	ألا تسألان المرء ماذا يحاول
٥٩٠.....	معارفها والساريات الهواطل	وقفت بربع الدار قد غير البلى
٣١٨.....	أن هالك كل من يحفى ويتعل	في فية كسيوف الهند قد عملوا
٥٥.....	فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل	كناطح صخرة يومًا ليوهنها
٢١١.....	بدجلة حتى ماء دجلة أشكل	فما زالت القتلى تمج دماءها
٥٧٥.....	يلوح كأنه خلل	لمية موحشًا طلل
٦١٠.....	إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل	كم نالني منهم فضلًا على عدم
٤٢٤.....	لغير جميل من خليلي مهمل	جفوني ولم أجف الأخلاء إني
١٨٥ - ٩٧.....	شديدًا بأعباء الخلافة كاهله	رأيت الوليد بن اليزيد مباركا
٥٥٥.....	على أينما تعدو المنية أول	لعمرك ما أدري وإني لأوجل
٢٢٠.....	أخًا غير ما يرضيكما لا تحاول	خليلي أني تأتاني تأيتا
٢٦٠.....	عليهم وهل إلا عليك المعول	فيا رب هل إلا بك النصر يرتجى
٧٣٤.....	يهودي يقارب أو يزيل	كتحبير الكتاب بكف يومًا
٣٣٥.....	وما إخال لدينا منك تنوّلوا فر	أرجو وآمل أن تدنو مودتها

اللام المكسورة

١٩٠.....	زهير حسام مفرد من حمائل	فنعم ابن أخت القوم غير مكذب
٥٨٠.....	لدى وكرها العناب والحشف البالي	كأن قلوب الطير رطبًا ويا بئسًا
٣٧٤.....	على ربعين مسلوب وبالي	بكيت وما بكأ رجل حزين
٦٤٢.....	إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي	ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد
٤١٥.....	وهل يعمن من كان في العصر الخالي	ألا عم صباحًا أيها الطلل البالي
٣٢١.....	قبل أن يسألوا بأعظم سؤلالوافر	علموا أن يؤملون فجادوا
٢٦٩.....	ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي	فقلت يمين الله أبرح قاعدًا
١٢٠.....	ثلاثين شهرًا في ثلاثة أحوال	وهل يعمن من كان أحدث عهده

٢٢٨.....	ولكن لا خيار مع الليالي	ولو نعطى الخيار لما افترقنا
١٢٩.....	علي بأنواع الهموم ليبتلي	وليل كموج البحر أرخى سدوله
٧٠٦.....	بما جاوز الآمال ملأسر والقتل	لقد ظفر الزوار أقفية العدى
١٦٢.....	بصبح وما الإصباح منك بأمثل	ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي
٣٨٥.....	يدافع أحسابهم أنا أو مثلي	أنا الزائد الحامي الديار وإنما
٥٨٥.....	على أثرينا ذيل مرط مرحل	خرجت بها أمشي تجر وراءنا
٤٩٨.....	بمستلثم مثل الفنيق المرحل	وشوهاء تعدوني إلى صارخ الوغى
٨٢٦.....	بردى يصفق بالرحيق السلسل	يسقون من ورد البريص عليهم
٧٢٠.....	رجونه قدما من ذويك الأفاضل	وإنا لنرجو عاجلا منك مثل ما
٦٨٦.....	لدى الستر إلا لبسة المتفضل	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
١٣٠.....	كدت أقضي الحياة من جلله	رسم دار وقفت في ظلله
٦٧٥.....	وإن كنت قد أزمعت صرعى فأجملي	أفاطم مهلا بعض هذا التدلل
٢٢١.....	وإذا تصبك خصاصة فتجمل	واستغن ما أغناك ربك بالغنى
٥٢٨.....	منه وحرف الساق طي الحمل	ما إن يمس الأرض إلا منكب
٧٤١.....	على النحر حتى بل دمعي محملي	ففاضت دموع العين مني صباة
٢٦١.....	كبير أناس في بجاد مزمل	كأن ثيبا في عرائن وبله
٤٧٣.....	بسقط اللوى بين الدخول فحومل	فقا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
٢٣٨.....	ولم يسلم عن ليلي ببال ولا أهل	ولما أبى إلا جماحا فؤاده
١٢٨.....	تصل وعن قيص بيضاء مجهل	غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
٣٠٣.....	فهل عند رسم دارس من معول	وإن شفاء عبرة مهراقة
٧٣٣.....	كناحت يوما صخرة بعسيل	فرشني بخير لا أكونن ومدحتي
١٣٠.....	فألهيته عن ذي تمائم مغيل	فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع

باب الميم الميم الساكنة

٣٢٢ - ٢٠١.....	كأن ظبية تعطو إلى وراق السلم	ويومًا توافينا بوجه مقسم
----------------	------------------------------	--------------------------

الميم المفتوحة

٣٤٣.....	فقالوا : الجن قلت : عموا ظلاما	أتوا ناري فقلت : منون أنتم
٦٨١.....	وأضحت منك شاسعة أماما	ألا أضحت حبالكم رماما
٧١٨.....	وإن كانت زيارتكم لماما	فريشي منكم وهواي معكم
٢٢٣.....	ولا يخش ظلمًا ما أقام ولا هضما	ومن يقترب منا ويخضع نؤوه
٣٢٢.....	ب فمحذورها كأن قد ألما	لا يهولنك اصطلاء لظي الحر
١٣٨.....	إذا نال مما كنت تجمع مغنما	قليلا به ما يحمدنك وارث
٧٣٤.....	إذا خاف يومًا نبوة فدعاهما	هما أخوا في الحرب من لا أخاله
٣٣٤.....	يسوداننا إن يسرت غنماهما	هما سيدانا يزعمان وإنما
٣٤١.....	شملي بهم أو تقول البعد محتوما	أبعد بعد تقول الدار جامعة
٥٨٩.....	فمالك بعد الشيب صبًا متيما ؟	عهدتك لا تصبر وفيك شببية
٢١٢.....	كسرت كعوبها أو تستقيما	وكنت إذا غمرت قناة قوم

الميم المضمومة

٥٠٤.....	كلامكم على إذا حرام	تمرون الديار ولم تعوجوا
٧٣٨.....	فإن نكاحها مطر حرام	لئن كان النكاح أحل شيء
٦٠٧.....	وليس عليك يا مطر السلام	سلام الله يا مطر عليها
٣٣٧.....	إن المنايا لا تطيش سهامها	ولقد علمت لتأتين منيتي
٦٢٩.....	ثوبان ليس ببكمة قدم	حاشا أبا ثوبان إن أبا
١٢٥.....	كما الناس مجروم عليه وجارم	وننصر مولانا ونعلم أنه
٦٤٣.....	وآذنت بمشيب بعده هرم	ألا ارعواء لمن ولت شببيته
٢٤٨ - ١٠٧ - ٤٧.....	فما يكلم إلا حين يبتسم	يفضي حياء ويفضي من مهابة
٤٢٩.....	وهو على من صبه الله علقم	وإن لساني شهدة يشفق بها
٤٧٨.....	فقلت : أهى سرت أم عادني حلم	فقت للطف مرتاعًا فأرقني
٥٣٤.....	أهدى السلام تحية ظلم	أظلم إن مصابكم رجلاً
٢٠٢.....	لكان لكم يوم من الشر مظلم	فأقسم أن لو التقينا وأنتم

٢٨١.....	أو أمتدحه فإن الناس قد علموا	إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته
٥٣٣.....	طلب المعقب حقه المظلوم	حتى تهجر في الرواح وهاجها
١٠٠.....	بشيء أن أمكم شريم	لعل الله فضلكم علينا
٢١٦.....	عار عليك إذا فعلت عظيم	لا تنه عن خلق وتأتي مثله
٣٩ - ٣٣.....	وما فاهوا به أبدًا مقيم	فلا لغو ولا تأثيم فيها
٢٥١.....	كرامًا مواليتها لثيما صميمها	ونبت عبد الله بالجو أصبحت

الميم المكسورة

٧١٠.....	ولن يقبلوا في الله لومة لائم	فإن قريش الحق لن تتبع الهوى
٥٥٢.....	بيض المواضي حيث لي العمائم	ونظنهم تحت الحبا بعد ضربهم
٧٠٦.....	شفاء وهن الشافيات الحوائم	أبأنا بها قتلى وما في دمائها
١٢٨.....	من عن يميني تارة وأمامي	ولقد أراني للرماح درئية
٥٧٤.....	يوم الوغى متخوفًا لحمام	لا يركن أحد إلى الإحجام
١٩٢.....	فنعم المرء من رجل تهامي	تخيره فلم يعدل سواه
٤٠٧.....	والعيش بعد أولئك الأيام	ذم المنازل بعد منزلة اللوى
٦٠٣.....	ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم	ثلاث مئين للملوك وفي بها
٧٠٨.....	إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم	ليس الأخلاء بالمصغى مسامعهم
٣٥٤.....	والناذرين إذا لم القهما دمي	الشاتمي عرضي ولم أشتمهما
٣٢٥.....	ولكنما المولى شريكك في العدم	فلا تعدد المولى شريكك في الغنى
٣٣٣.....	مني بمنزلة الحب المكرم	ولقد نزلت فلا تظني غيره
٢٧٨.....	لذاته بادكار الموت والهزم	لا طيب للعيش ما دامت منغصة
٣٠٥.....	إذا أنه عبد القفا واللهازم	وكنك أرى زيدًا كما قبل سيدًا
٧٣٥.....	ولا ترعوي عن نقض أهواؤنا العزم	نرى أسهنا للموت تصمى ولا تنمى
٥٨٩.....	للحرب دائرة على ابني ضمضم	ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر
٢٨٣.....	فقد أبدت المرأة جبهة ضيغم	فإن لم تلك المرأة أبدت وسامة
٣٢٩.....	أشكو إليكم حموة الألم	ما خلعتي زلت بعدكم ضمنا

١٣٨.....	كما عهدتك في أيام ذي سلم	هلا تمنن بوعد غير مخلقة
٢١٨.....	وإن خالها تخفى على الناس تعلم	ومهما تكن عند امرئ من خليفة
١٣٧.....	فما التخلي عن الخلان من شيمي	يا صاح إما تجدني غير ذي جدّة
٥٤٦.....	على حين يستصين كل حلیم	لأجتذب منهن قلبي تحلماً

باب النون النون الساكنة

٢١٣.....	سنن الساعين في خير سنن	رب وفقني فلا أعدل عن
----------	------------------------	----------------------

النون المفتوحة

٧٣٣.....	يصلي بها كل من عاداك نيرانا	لأنت معتاد في الهيجا مصابة
١٠٣.....	يشفيك ؟ قلت صحيح ذاك لو كانا	قالوا : كلامك هنذا وهي مصغة
٣٥١.....	إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا	أقاطن قوم سلمى أم نوواظعتنا
٣٤١.....	فمتى تقول الدار تجمعنا	أما الرحيل فدون بعد غد
٥٧٣.....	في فلك ما خر في اليم مشحونا	نجيت يا رب نوحا واستجبت له
٦٩٠.....	وزججن الحواجب والعيونا	إذا ما الغانيات برزن يوما
٤١٨.....	حزين فمن ذا يعزى الحزينا	ألا أن قلبي لدى الطاعيننا
٣٨٧.....	لقد كان حُبِّكَ حقاً يقينا	لئن كان حبك لي كاذباً
٣٤١.....	لعمر أبيك أم متجاهلينا	أجهلاً تقول بني لؤي

النون المضمومة

٥٦٥.....	ن دناهم كما دانوا الهزج	ولم يبق سوى العدو
٢٥٦.....	بكنه ذلك عدنان وقحطان	قوم ذرى المجد بانوها وقد شهدت
٦٥٩.....	عرفت له بيت العلا عدنان	عباس يا الملك المتوج والذي
٥٦٦.....	وباشرت حد الموت والموت دونها	ألم تريا أنني حميت حقيقتي
٣٥٧.....	وإخال أنك سيد معيون	قد كان قومك يزعمونك سيّدا
٢٧٠.....	فنسيانه ضلال مبين	صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت

النون المكسورة

٥٦٥.....	على حين التوصل غير دان	تذكر ما تذكر من سليمي
٣٠٨.....	وما أبان لمن أعلاج سودان	أمسى أبان ذليلاً بعد عزته
٣٢١.....	كأن ثدياه حقان	وصدر مشرق النحر
٢١٩.....	نجاحاً في غابر الأزمان	حيثما تستقم يقدر لك الله
٦٩٩ ، ٥٥.....	بأبيض ماضي الشفرتين يمانى	علا زيدنا يوم الوغى رأس زيدكم
٦٦١.....	وغنى بعد فاقة وهوان	يا يزيداً لآمل نيل عز
٢١٦.....	لصوت أن ينادي داعيان	فقلت ادعي وأدعو إن أندى
٧٣٠.....	لذي بي من عفراء ما شفياني	لو أن طيب الإنس والجن داوياً إل
٢٦٦.....	وكل امرئ والموت يلتقيان	تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى
٥٠٠.....	وبالشام أخرى كيف يلتقيان	إلى الله أشكو بالمدينة حاجة
٣٨٨.....	أرجاء صدرك بالأضغان والإحن	أخي حسبتك إياه وقد ملكت
٣١٦.....	وإن مالك كانت كرام المعادن	ونحن أباه الضيم من آل مالك
٧٠٧.....	فإنني لست يوماً عنهما بغني	إن يغنيا عني المستوطنا عدن
٤٢٨.....	وأبي الدهر ذو لم يحسدوني	ومن حسد يجور على قومي
٣٣١.....	وفروا في الحجاز ليعجزوني	تخذت راز إثرهم دليلاً
١٠٩.....	عني ولا أنت ديانى فتخزوني	لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب
١٦٧.....	وقد جاوزت حد الأربعين	وماذا تبتغي الشعراء مني
٢٨٩.....	إلا على أضعف المجانين	إن هو مستولياً على أحد

باب الهاء

الهاء المفتوحة

١١٠.....	لعمر الله أعجبني رضاها	إذا رضيت على بنو قشير
٦٩٠.....	حتى شئت همالة عيناها	علفتها تبتاً وماء بارداً
٥٨٤.....	فزدت وزاد سلوانا هواها	عهدت سادات هوى معنى

الهاء المضمومة

إنما يعرف ذا الفضـ ل من الناس ذوه ٧٢٠.....

الهاء المكسورة

لولا تعوجين يا سلمى على دنف فتخمدى نار وجد كاد يفنيه ٢١٥.....

باب الألف

ويركب يوم الروح منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلأ ٢١٩.....

باب الياء الياء المفتوحة

بدا لي أني لست مدرك ما مضى	ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً	٥٠٦.....
وأنتك إذ ما تأت ما أنت أمر	به تلف من إياه تأمر آتياً	٢١٨.....
وقد علمت عرسي مليكة أني	أنا الليث معدياً عليه وعادياً	٣٥٨.....
فإن كان لا يرضيك حتى تردني	إلى قطري لا إخالك راضياً	٢٣٤.....
رضيت بك اللهم رباً فلن أرى	أدين إلهاً غيرك الله راضياً	٦٤٧.....
على إذا ما زرت ليلي بخفية	زيارة بيت الله رجلان حافياً	٥٨٣.....
أيا راكبنا إما عرضت فبلغن	نداماي من نجران أن لا تلاقيا	٦٤٩.....
تعز فلا شيء على الأرض باقيا	ولا وزر مما قضى الله واقياً	٢٨٧.....
كلانا غني عن أخيه حياته	ونحن إذا متنا أشد تغانيا	٧١٦.....

ثانيًا : الأرجاز

باب الهمزة الهمزة المكسورة

٢٨١.....	من لد شولاً فيألى إتلايها
٦٨٦.....	لا أقعد الجين عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء

باب الباء الباء المفتوحة

٣١٣ - ٣٠٧.....	أمر الحليس لعجوز شهره	ترضى من اللحم بعظم الرقة
٢٥٠.....	وإنما يرضى المنيب ربه	ما دام معنيًا بذكر قلبة

باب التاء التاء المفتوحة

٦٤٦.....	يا أبجر بن أبجر يا أننا	أنت الذي طلقت عام جعنا
٦٤٦.....	قد أحسن الله وقد أسأتنا	

التاء المضمومة

٢٤٦.....	ليت وهل ينفع شيئًا ليت	ليست شبابًا بوع فاشترت
----------	------------------------	------------------------

التاء المكسورة

٦٠٦.....	كلف من عنائه وشقوته	بنت ثمانى عشرة من حجته
٢٦٧.....	من يك ذابت فهذا بتي	مقيظ مصيف مشتى

باب الجيم الجيم المفتوحة

١٢٠.....	أنا أبو أسعد إذا الليل دجا	يخال في سواده يرندجا
----------	----------------------------	----------------------

باب الحاء الحاء المفتوحة

٤١٣.....	نحن الذون صبحوا الصباحا	يوم النخيل غارة ملحاحا
----------	-------------------------	------------------------

يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا ٢١٣.....

باب الدال الدال الساكنة

يا حكم بن المنذر بن الجارود سراق المجد عليك ممدود ٦٥٥.....

الدال المفتوحة

لم يعن بالعلياء إلا سيدا ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى ٢٤٩.....

أريت إن جئت به أملودا مُرجلاً ويلبس البرودا ١٤٠.....

أقائلن أحضروا الشهودا ١٤٠.....

الدال المضمومة

نبئت أخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد ٣١٧.....

الدال المكسورة

قدني من نصر الخبيين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد ٣٩٢.....

باب الراء الراء الساكنة

أقسم الله أبو حفص عمر ٣٩٧.....

الراء المفتوحة

لا تتركني فيهم شطيرا إني إذن أهلك أو أطيرا ٢٠٦.....

الراء المكسورة

جاري لا تستكري عذيري سيري وإشفاقي على بعيري ٦٧٦.....

باب السين السين المضمومة

يا ليتني وأنت يا لميس في بلدة ليس بها أنيس ٣١٥.....

السين المكسورة

عددت قومي كعديد الطيس إذ ذهب القوام الكرام ليسي ٣٩٠.....

باب الضاد الضاد المفتوحة

ضربنا هذاذيك وطعننا وخضا ٧٢٣.....

باب الطاء الطاء الساكنة

حتى إذا جن الليل واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط؟ ٣٧٢.....

باب العين العين المفتوحة

من لا يزال شاكراً على المعه فهو حر بعيشة ذات سعه ٤٢٤.....

باب الفاء الفاء المفتوح

إن الريع الجون والخريفا يدا أبي العباس والصيوبا ٣١٤.....

باب القاف القاف المكسورة

جمعتها من أينق موارق ذوات ينهضن بغير سائق ٤١٧.....

باب الكاف الكاف الساكنة

يا حكم الوارث عن عبد الملك ٦٥٤.....

الكاف المفتوحة

وكننت إذ كنت وحدكا لم يك شيء يا إلهي قبلكا ٧٢١.....

يا أيها المائح دلوي دونكا إني سمعت الناس يحمدونكا ٥٤٤.....

باب اللام اللام الساكنة

فصيروا مثل كعصف مأكول..... ٣٣١

اللام المفتوحة

فلا ترى بعلاً ولا حلائلاً ١٠٣ كه ولا كهن إلا حاظلاً

اللام المضمومة

مالك من شيخك إلا عمله ٦٢٥ إلا رسيمه وإلا رمله

أنت تكون ما جد نبيل ٢٧٢ إذا تهب شمال بليل

اللام المكسورة

يا زيد زيد العملات الذبل ٦٥٣ تطاول الليل عليك فأنزل

كأن خصيه من التدلذل ٦٠٣ ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

في لجة أمسك فلاتاً عن فل ٦٦٢

باب الميم الميم الساكنة

علقت آمالي فعمت النعم ٧٣٢ بمثل أو أنفع من وبل الديم

الميم المفتوحة

متى تقول القلص الرواسما ٣٤٠ يحملن أم قاسم وقاسما

يحسبه الجاهل ما لم يعلم ١٣٩ شيخاً على كرسيه معما

الميم المضمومة

هما اللتا لو ولدت تميم ٦٨٢ لقليل فخر لهم صميم

قواطناً مكة من ورق الحمى ٦٨٢

لو قلت ما في قومها لم تيشم ٣٧٥ يفضلها في حسب وميسم

ما برئت من رية وذم ٢٣٦ في حربنا إلا بنات العم

بيض ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم ١٢٦.....

باب النون النون الساكنة

فذاك حي خولان جميعهم وهمدان ٤٩١.....

وكل آل قحطبان والأكرمون عدنان ٤٩١.....

النون المفتوحة

قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا ٥٣٤.....

نعمت جزاء المتقين الجنة دار الأماني والمنى والمنى ١٤٨.....

النون المكسورة

امتلاً الخوض وقال قطني مهلاً رويداً قد ملأت بطني ٨٢.....

إنك لو دعوتني ودوني زوراء ذات مترع بيون ٧٢٤.....

لقلت لبيه لمن يدعوني ٧٢٤.....

باب الهاء الهاء المكسورة

بل مهمه قطعت بعد مهمه ١٣٠.....

باب الألف

شكا إلى جملي طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى ٥٢٨.....

باب الياء الياء المكسورة

أو تحلفني بربك العلي أني أبو ذبالك الصبي ٣٠٤.....

٤ - فهرس الأمثال والأقوال المأثورة^(١)

أبدأ بذا من أول . (حكاه أبو علي الفارسي)	٥٥٦
أتاني سواك	٦٣١
أتشبهين بالحرائر يا لكاع (القائل عمر <small>رضي الله عنه</small>)	٦٦٣
أتميمًا تارة وقيسيًا تارة أخرى ؟	٥٩٣
اجتهد وحدك	٥٧١
أحقًا أنك ذاهب	٥٤٩
أخرجها متى كمه	١٠٠
ادخلوا رجلًا رجلًا	٥٦٩
إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب	٥١٩
أراهمني الباطل شيطانًا (القائل عثمان <small>رضي الله عنه</small>)	٣٤٦
أرسلها العراك	٥٧١
استوى الماء والخشية	٦٩٣
أصبح ليل . أصبح ليل . (مثل)	٦٤٨
أطرق كرا إن النعام في القرى (مثل)	٦٤٨
أفرغ من عملك لعلنا نتغذى	٣٠١ - ١٠٤
افعل هذا إمّا لا	٢٨٣
أقائمًا وقد قعد الناس	٥٩٣
اقتض كل درهم على وحده (حكاه أبو زيد)	٧٢٢
أقسم بمن بعث النبيين مبشرين ومنذرين ، وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين وهو	
سيدهم أجمعين	١٣٣

(١) من عطف العام على الخاص ؛ لأن المثل قول مأثور .

- أكرم بني تميم إلا الحياك ٦٣٢
- أكلوني البراغيث ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٦٠
- ألا طعام ولو تمر ٢٨٢
- أما علمًا فعالم ٥٧٢
- إن البعير ليهرم ، حتى يجعل إذا شرب الماء مجه (حكاه الكسائي) ٢٩٧
- أنت سيرًا ٥٢٥
- انتظرتك حلب ناقة ٥٤٨
- إنها لإبل أم شاء ٥٧٩
- إن وراكبها ٣١٦
- إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه ٣١٧
- البركة أعلمنا الله مع الأكابر ٣٤٦
- بعته مدًا بكذا ٥٧١
- بُعيدات بَيْن ٥٥٠
- الله نرجو الفضل ٦٨٣
- تربي ، ترب الكعبة ، الرحمن ، تحياتك ١٠٣
- ترك يومًا نفسك في هواها سعى لها في رداها ٧٣٤
- تسمع بالمعيدي خير من أن تراه (مثل) ٢١٧
- تصدقت بدينار فصاعدًا ٥٩٣
- تملق تملقًا ٥٣٨
- ثمرة نخلى بسرًا أطيب منه رطبًا ٥٨١
- جتتك خفوق النجم ٥٤٨
- جاءوا الجماء الغفير (مثل) ٥٧٣

جاء ركضًا	٥٧١
جَحَّشَ وحده	٧٢٢
جدعًا لعمره وكتيًا له	٥٢٦
جرد قطيفة	٧٠٩
جلست قعودًا	٥٢٤
جهد رأيي	٥٤٩
حبة الحمقاء	٧٠٨
خذ ربع ونصف ما بقي	٧٣٢
خذ اللصَّ قبل يأخذك	٢١٧
حظيَّين بنات صليفيْن كَثَّاتٍ (مثل)	٥٩٣
خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها	٥٧٠
حينئذٍ الآن	٥٤٦
خيرًا لنا وشراءً لأعدائنا	٥٠٧
خيرٍ والحمد لله	١٣١
دخلت المسجد	٥٤٥
ربما يقولن ذلك	١٣٩
رجع عوده على بدئه	٥٧١
رجع القهقري	٥٦٩ ، ٥٢٤
زيد ابني حقًا	٥٢٩
زيد أبوك عطوفًا	٥٦٨
زيد حاتم جودًا	٥٦٨
زيد وخذَه	٥٧٢

- سألتك الله إلا فعلت ٧٢١
- سحق عمامة ٦٢١
- سقيًا لزيد ورعيًا له ٧٠٩
- سكنت الدار ٥٢٦
- سهلت الهمزة بَيْنَ بَيْنَ ٥٤٥
- شاب قرناها ٥٥١
- شتى تؤوب الحلبة (مثل) ٥٧٩ ، ٦١
- شر أهم ذا ناب (مثل) ٢٦٢
- شنأته بغضًا ٥٢٤
- صبرًا ٥٢٧
- صلاة الأولى ٧٠٨
- الصيف ضيعت اللبن (مثله) ٥٢٠
- ضربته سوطًا ٥٢٤
- طلع بغتة ٥٧١
- عجبًا ٥٢٧
- على كم جذع بنيت بيتك ؟ ٦٠٨
- عُتير وحده ٧٢٢
- غير شك ٥٤٩
- فرحت جذلاً ٥٢٤
- قبضته عشرة ليس غير ٥٥٦
- قتلته صبرًا ٥٧١
- قضية ولا أبا حسن لها (القائل عمر رضي الله عنه) ٦٣٤

- قيامًا لا قعودًا ٦٨٩
- كل رجل وضيعته ٥٢٠
- الكلاب على البقر (مثل) ٥٧٠
- كَيْمَةٌ ٩٩
- كن كما أنت عليه ١٢١
- كيف أنت وقصعةً من ثريد ٦٩٤
- لا أبا لزيد ولا غلامين له ٦٤٠
- لا أفعله عوض العائضين ٥٥٥
- لا أكلمه القارظين (مثل) ٥٤٨
- لا رجل بأفضل منك ٥٣٧
- لا كيدًا ولا همًا ٥٢٧
- لا تَوَلُّك أن تفعل ٥٣٥
- لتذك لكم الأسل والرماح والسهام ، وإياي أن يحذف أحدكم الأرنب (القائل عمر
ؓ) ٥١٨
- لزيد علم علم الفقهاء ٥٢٧
- لله دره فارسًا ١١٦ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦
- له على ألف اعترافًا ٥٢٩
- اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ٦٨٣
- اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ ٦٢٩
- اللهم ذئبًا وضبعًا ٥٠٩
- ما أنت وزيدًا ٦٩٣
- ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به ٦٢٣

- ٦٠٦ ما فعلت خمسة عشر
 ٥٥٥ ما فعلته قط
 ٧٣٠ ما كل سوداء قمر ، ولا بيضاء شحمة (مثل)
 ٦٨٢ ما فيها غيره و غرسه (حكاية الأخفش)
 ٦٢٣ ما فيها من أحد إلا زيد
 ٦٢٨ ما لي إلا أبوك ناصر
 ١١٣ ما يسرني أن شهدت بدرًا بالعقبة
 ٢٨١ المرء مقتول بما قتل به إن سيفًا فسيف ، وإن خنجرًا فخنجر
 ٥٢٧ مررت فإذا زيد له صوت صوت حمار
 ٧٠٨ مسجد الجامع
 ٦٨٢ نحن العرب أقرى الناس للضيف
 ٧٢٢ نسيج وخده
 ١٤٧ ، ٦١ نعم السير على بئس العير
 ٢٢٦ نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه (القائل عمر)
 ٥٨١ ، ٥٧٠ هذا بسرًا أطيب منه رطبًا
 ٦٩٥ هذا جحر ضب خرب
 ٧٤٠ هذا غلام - إن شاء الله - ابن خيك (حكاية ابن الأنباري)
 ٥٧٠ هذه ماشيتك إبلاً
 ٥٩٣ هنيئًا مريئًا
 ٥٥١ هو جاري يث يث
 ٥٥١ هو يأتينا صباح مساء
 ٦٧٣ وازيد أنت الفارس البطلاه

- وامن حفر بئر زمزماه . واعبد المطلباه ٦٧١
- وامن قتل مرحبًا ٦٧١
- والله ما هي بنعم الولد ٦١ ، ١٤٧
- وحد الرجل يَحْدُ (حكاة الأصمعي) ٧٢٢
- الورد [في] أيار ٢٥٩
- وقد جعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً (القائل عبد الله
- ابن عباس رضي الله عنه) ٧١ ، ٢٩٢
- يأتينا يَوْمَ يَوْمَ ٥٥١
- إياك قد كفيتك ٦٤٧
- يا الخليفة هيةً ٦٥٩
- ذا الجمّة ٤٦٨
- يا للماء ، يا للعشب ١١٦

٥- فهرس الأعلام المترجم لها رقم الصفحة

الأحوص	٧٢٠
الإسلام	٧٢٠
الأصمعي	٤٧٣ ، ٦٥٤ ، ٧٢٠ ، ٧٢١
الأعلم	٦٥٨ ، ٧٢٤
الأعمش (قارئ)	١٨٧
امرؤ القيس	٢٦١ ، ٦٦٥ ، ٦٩٧
أمين المحلي	٥٨٥
أمية بن أبي الصلت	٦٤٧
ابن الأنباري	٧٣٩
أوس بن حارثة (ابن سعدي)	٤٣٣

(ب)

بجير بن زهير بن أبي سلمى	٧٣٦
بدر الدين بن مالك	٥١٧ ، ٥٥٥ ، ٥٧٠ ، ٥٩٩
ابن برهان	١١١ ، ٧٠١
بشر بن عمرو البكري	٤٦٩
أبو بكر (قارئ) (شعبة) في الشين	١٨٧

(ت)

تأبط شراً	٦٧٥
-----------------	-----

(ج)

ابن أجروم	١ ، ٦ ، ١١ ، ١٨ ، ٤٦٧ ، ٤٩٣
-----------------	-----------------------------

الجرجاني	٤٦٨ ، ١٦٩
جرير	١١٨
أبو جعفر	٢٥٠
ابن جني	٦٩٢ ، ١١١
الجوهري	١٨٥

(ح)

ابن الحاجب	٥٠١ ، ٤٩٧ ، ٤٩٣ ، ٤٦٨ ، ١١٨
الحريري	٧٠٠ ، ١٠٧
حسان (<small>رحمته الله</small>)	٦٢٢
الحسن (قارئ)	٧٤٢ ، ٥٨٢
حفص (قارئ)	٢١٤
أبو حيان	٦٧٣ ، ٦٦٤ ، ٥٥٧
الحكم بن عبد الملك بن بشير بن مروان	٦٥٤
حكم بن المنذر بن الجارود	٦٥٥
حمزة (قارئ)	٦٠٥ ، ٥٦٧ ، ٤٨٢ ، ٢٠٣

(خ)

ابن الخباز	٨٧
ابن خروف	٦٩٢ ، ٦٢٠ ، ٥٥٧
الأخفش	٤٩٣ ، ٤٩٠ ، ٤٨٢ ، ٤٧١ ، ١٠٨
الخليل	٦٧٠ ، ٦٠٨ ، ٥٠٦ ، ٤٩٣ ، ٤٣٧
ابن درستويه	٢٤٨

فهرس الأعلام ٨١٥

ابن ذكوان (قارئ) ٢٤٦

ذي يزن ٧١٩

(ر)

ابن أبي الربيع ٥٥٩

الرضي ١٥٤

رؤية ٢٤٩

ذو الرمة ٢٩٨

(ز)

ابن الزبير ٣١٦

الزجاج ١٣٧

الزمخشري ٢٠٤

زهير ٧٢٨

(س)

ابن السراج ٢٠٤

سعد بن معاذ ٣٨٩

سعيد بن جبير ٢٨٩

السموأل ١٤٠

سنان بن أبي حارثة المري ٦١٠

السهيلي ١٥٠

سليك بن السلكة ٢٠٩

سليمان بن عبد الملك ٢١٤

سيويه ١٠٥ ، ٤٦٨ ، ٤٨٢ ، ٦١٨ ، ٦٢٢

السيرافي ٥٨١ ، ٦١٩ ، ٦٢٤

(ش)

الشاطبي (القاسم بن قِيرة) ١٥٦

الشافعي ١١١

شعبة (أبو بكر) ٥٦١ ، ٥٦٧ ، ٦٧٩

شعيث بن سهم ٤٧٩

شعيث بن منقر ٤٧٩

الشلوبين ٣٣٨

شهاب الدين العراقي ٢٦١

(ص)

الصديق عليه السلام ١٣٢

ابن صياد ٢٨٤

(ض)

ابنا ضمضم ٥٨٩

(ط)

أبو طالب ٧٣٦

طريف بن مالك ٦٨٠

طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي ٧٣١

(ع)

عائشة رضي الله عنها ٤٠٦

- عاصم (قارئ) ٦٦٤ ، ٦٧٩
- ابن أبي العافية ٣١٧
- ابن عامر ٢٥٨
- ابن عباس رضي الله عنه ٤٨٢
- أبو العباس السفاح ٣١٥
- عبد الرحمن بن عمرو (ابن ملجم المرادي) ٧٣٦
- عبد المطلب ٦٧١
- عبد القاهر ٦٩٢
- عثمان بن عفان رضي الله عنه ٣٤٦
- عدنان ٤٩١ ، ٦٥٩
- ابن عصفور ٦٢٤ ، ٦٤٦ ، ٦٦٤ ، ٧١٥
- عطية الخطفي ٢٧٩
- ابن عقيل ١٧١
- أم عقيل بن أبي طالب ٢٧٢
- علقمة (قارئ) ٢٤٧
- علي رضي الله عنه ٦٣٤ ، ٧٣٦
- عمر بن الخطاب رضي الله عنه ٤٦٨
- عمر بن عبد العزيز ٦٥٥
- أبو عمرو بن العلاء ٦١٨ ، ٦٣٧ ، ٦٥٨
- عمر بن هبيرة ٦٣٣
- عنبرة ٣٣٣
- عيسى بن عمر ٦٥٨

(غ)

غاضرة جارية أم البنين بنت عمر بن عبد العزيز ٢٩٨

(ف)

الفارسي ٦٨٧ ، ٥٨٤ ، ٥٥٦ ، ٨٦

الفراء ٦٠٦ ، ٥٣٣ ، ٤٩٣ ، ٤٦٩

الفرخان (علي بن مسعود) ٤٧١

الفرزدق ٢٨٦

(ق)

قايل ١٨٥

قُتيلة بنت النضر بن الحارث ٢٢٤

قحطان ٤٩١

قطرب ٤٨٢

(ك)

ابن كثير (قارئ) ٣١٧

الكسائي ١٨٦

كعب بن زهير ٧٣٦

كعب بن أمية الإيادي ٦٥٥

(ل)

لبيد ٨٩

(م)

محمد ﷺ ٢٨٨ ، ١٠٣

المازني	١٨٧
مالك بن أنس	١١١
ابن مالك	٩٥
مالك بن نورة اليربوعي	١١٧
المبرد	٢٨٧
ابن محيصن (قارئ)	٤٥٠
المرادي	٤١٥ ، ١٨٦
ابن مزيقيا (عمرو بن عامر بن حارثة)	٣٩٧
ابن مسعود (ؓ)	٤٠٤
المسيح (ﷺ)	٤١٦
معاوية (ؓ)	٧٣٦
معديكرب	٤٠١
المعري (أبو العلاء المعري)	٢٦٤
ابن معط	٢٧٨
الملائكة	٣٣٣
المنذر بن ماء السماء	٣٩٧
مهلهل (عدي بن ربيعة)	٦٥٦

(ن)

- نافع (قارئ) ١٤٣
الناقص (يزيد بن الوليد بن يزيد) ١٣٠ ، ١١٠ ، ١٥
النحاس ٧١٨
نصيب ٨٢
النعمان بن الحارث الغساني (أبو حجر) ٣٨٣

(هـ)

- ابن هانئ (أبو نواس) ٣٦٦
ابن هشام (جمال الدين بن هشام) ١٨٨
هشام (قارئ) ١٨٧

(و)

- ورش (قارئ) ١٥٢
الوليد بن يزيد ٩٧

(ي)

- اليسع ٤٣٣
يعوق ١٨٧
يفوئ ١٨٧
أبو يوسف ٢٥٩
يعقوب ٢٨٥ ، ٨٥
يونس بن حبيب ١٤٠ ، ١٣٢

٦ - فهرس الأماكن والبلدان

أذرعَات	٤٠٦
أصبهان	١٨٢
إصمت (علم على فلاة)	٣٩٩
بردي	٨٢٧
البريص	٨٢٧
بصري	١٢٤
بعلبك	٥٥١
بغداد	٧١٢
حفير زياد	٢٩١
حومل	٤٧٣
الدخول	٤٧٣
دمشق	٧١٢
زمزم	٦٧١
سجستان	٧٣١
سلوق (قرية باليمن)	٣٩٩
الشام	٧١٢
شتر (اسم قلعة من أعمال أران إقليم بولاية أذربيجان)	١٨٣
شُعبي (اسم موضع - جبال متشعبة)	٥٦٧
الصريمة	٦١٨
عدن	٧٠٩
العراق	٧١٢
عرفات	٤٠٦
غكاظ (موضع بالقرب من مكة)	٢٤٥
غراز (موضع بناحية عمان)	٣٣١

الكعبة	٧٢٠
الكفار (اسم مكان)	٧٣٧
المدينة	٤٠٤
مكة	٧٢٠
نُخيل (موضع بالشام)	٤١٢
وادي السباع (بين البصرة ومكة على خمسة أميال من البصرة)	٣٦٩
يثرب	٤٠٥

٧ - فهرس الكتب الواردة في شرح الأجرومية للسنيهوري

الارتشاف	٦٦٤
بعض شراح ابن الحاجب	٢١٠
بعض كتب ابن مالك (الخلاصة)	٣٨٨
بعض نسخ الأجرومية	٢٢١
التسهيل	٣٨٨
التوضيح	٦٦٥
الشاطبية	١٥٧
شرح الكافية للرضي	١٥٤
الصحاح	٦٦٤
الغرة	٣٠١
كافية ابن الحاجب	١٦٤
الكافية الشافية	٨٢٦
الكتاب	٣٥٦
المستوفى	٤٦٨
ملحة الإعراب	٧٠٠

٨ - فهرس المصادر والمراجع

أولاً : المخطوطات :

- شرح الآجرومية للشيخ محمد بن محمد الحلاوي - مخطوط بدار الكتب المصرية [٢٦٧٩٧] ٥٩٩٠ .
- شرح الآجرومية للشيخ زين الدين خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري المعروف بالوقاد المتوفى ٩٠٥ هـ مخطوط بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة - الظاهرية . دمشق الرقم : ٣٣٢ .
- شرح الآجرومية الصغير للشيخ السنهوري . مخطوط بدار الكتب المصرية ١٠١٨ نحو : ١٧٢٩ .

ثانياً : المطبوعات :

- القرآن الكريم .
- الأئمة الأربعة تأليف الدكتور / مصطفى الشكعة - دار الكتب المصرية بالقاهرة - دار الكتاب اللبناني بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩ ، سنة ١٩٧٤ م .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات تأليف العلامة أحمد محمد البنا . تحقيق د / شعبان محمد إسماعيل - عالم الكتب - مطبعة الكليات الأزهرية ط ١ - سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب للعلامة أبي حيان الأندلسي تحقيق الدكتور / مصطفى أحمد النحاس / المكتبة الأزهرية للتراث - طبعة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- الإتيقان في علوم القرآن للإمام السيوطي - مطبعة دار نهر النيل لا تاريخ (١) .
- الآجرومية في علم الأصول وفروع العربية . تأليف العلامة أبي عبد الله محمد بن داود الصنهاجي الفاس المعروف بابن آجروم ٦٧٢ هـ دراسة وتحقيق د / صبحي رشاد

(١) ملحوظة : في حالة كتابة (لات) فهي تعني لا تاريخ ، وفي حالة كتابة (لاط) فهي تعني لا طبعة ، وفي حالة كتابة (لاب) فهي تعني لا بلد ، وفي حالة كتابة (ت) فهي تعني تحقيق .

عبد الكريم - دار الصحابة للتراث للنشر والتوزيع . الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م .

• أخبار النحويين والبصريين ومراتبهم للعلامة السيرافي . ت د / محمد إبراهيم البنا - ط : دار الاعتصام سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

• الأدب في العصر المملوكي للدكتور / محمد كامل الفقي - الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٧٦ م .

• آداب الزفاف للشيخ الألباني - طبعة المكتب الإسلامي . لات .

• أدب الكاتب للعلامة أبي محمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة حقه وعلق حواشيه ووضع فهارسه الأستاذ / محمد الدالي . مؤسسة الرسالة بيروت ط ١ سنة ١٩٨٢ م .

• الأزهية في علم الحروف للعلامة / الهروي (علي بن محمد) تحقيق الأستاذ / عبد المعين الملوحي مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق الطبعة الأولى سنة ١٩٨١ م .

• أساس البلاغة للعلامة الزمخشري (جار الله محمود بن عمر) . ت الأستاذ / عبد الرحيم محمود دار المعرفة بيروت لاط سنة ١٩٨٢ م .

• أسد الغابة في معرفة الصحابة . تأليف العلامة عز الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الكريم الجزري المعروف بابن الأثير - ت الأساتذة / محمد إبراهيم أحمد عاشور ، محمود عبد الوهاب . دار المعارف للطباعة والنشر لا طبعة لا تاريخ .

• أسرار العربية للعلامة عبد الرحمن بن محمد الأنباري . تحقيق محمد بهجت البيطار - مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق - الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧ م .

• إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين للعلامة عبد الباقي بن عبد المجيد الدجاني ت . د / عبد المجيد دياب ط ١ سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

• الاشتقاق للعلامة ابن دريد (محمد بن الحسن) ت الأستاذ / عبد السلام هارون - دار المسيرة بيروت . ط ٢ - سنة ١٩٧٩ م .

• أشعار الشعراء الستة الجاهليين (امرئ القيس - علقمة بن عبده - النابغة -

- زهير - طرفه ، عنتره (للعلامة / يوسف الأعلام الشتيمري - دار الآفاق الجديدة - بيروت - لبنان . ط الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ، للعلامة عبد الله بن السيد البطليوسي - تحقيق وتعليق أ.د / حمزة عبد الله النشترتي - دار المريخ - الرياض . الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٦م .
- إصلاح المنطق للعلامة ابن السكيت (يعقوب بن إسحاق) ت الأستاذ / أحمد محمد شاكر - دار المعارف بمصر . ط ١ سنة ١٩٨٧م .
- الأصمعيات للأصمعي (عبد الملك بن قريب) ت الأستاذين / أحمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون - دار المعارف بمصر . ط ٥ لات .
- الأصول في النحو للعلامة أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة ٣١٦هـ ت . د / عبد الحسين القتلي - مؤسسة الرسالة ط ٣ سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- إعراب ثلاثين سورة تأليف إمام اللغة والأدب أبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه . دار الكتب العلمية بيروت - لبنان لا ط . لات .
- إعراب القراءات السبع وعللها للعلامة أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه ٣٧٠هـ ت د / عبد الرحمن سليمان العثيمين - مكتبة الخانجي القاهرة . ط ١ سنة ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- إعراب القراءات الشواذ للعكبري / تحقيق محمد السيد أحمد عزوز عالم الكتب بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- إعراب القرآن للعلامة أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس المتوفى سنة ٣٣٨هـ ت د / زهير غازي زاهد - مكتبة النهضة العربية . الطبعة الثالثة ١٤٩٠هـ - ١٩٨٨م .
- الأعلام قاموس تراجم ؛ لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين ت الأستاذ / خير الدين الزركلي ط ٣ لات .

- الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (علي بن الحسين ، ت لجنة من الأدباء - الدار التونسية للنشر ودار الثقافة - بيروت ط ٦ سنة ١٩٨٣ م .
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للعلامة ابن السيد البطليوسي . ت الأستاذ / مصطفى السقا د / حامد عبد المجيد - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١ م .
- الإقناع في القراءات السبع للعلامة أبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد الأنصاري . حققه وقدم له د / عبد المجيد قطامش - ط ١ سنة ١٤٠٣ هـ مطبعة رطابي ونفر ، دمشق .
- أمالي ابن الحاجب للعلامة عمرو بن عثمان بن الحاجب . ت د / فخر سليمان قدارة - دار الجيل بيروت - دار عمار - عمان - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٩ م .
- أمالي ابن الشجري للعلامة هبة الله بن علي بن محمد الحسن العلوي - ت د / محمود محمد الطناحي - مكتبة الخانجي - القاهرة لاط ، لات .
- الأمالي للعلامة إسماعيل بن القاسم القالي - دار الكتاب العربي - بيروت . لاط ، لات .
- الانتصار لسيبويه على المبرد للإمام / أبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي - ت . د / زهير عبد المحسن سلطان - مؤسسة الرسالة - بيروت . لاط . لات .
- أمثال العرب للعلامة المفضل بن محمد الضبي قدم له وعلق عليه د / إحسان عباس - دار الرائد العربي بيروت - لبنان . لاط . لات .
- أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) الشريف المرتضى (علي بن الحسين) ت الأستاذ / محمد أبي الفضل إبراهيم - دار الكتاب العربي . ط ٢ سنة ١٩٦٧ م .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة للعلامة القفطي (علي بن يوسف) ت الأستاذ / محمد أبي الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي القاهرة - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت . ط ١ سنة ١٩٨٦ م .

- الأنساب للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني - المتوفي سنة ٥٦٢ هـ . ت الأستاذ / عبد الله عمر البارودي - دار الجنان بيروت - لبنان . ط ١ سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل للشيخ مجير الدين الخنبلي - دار الجليل - بيروت - لبنان - مكتبة المحتسب - عمان - الأردن ١٩٧٣ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين للعلامة عبد الرحمن بن محمد الأنباري - تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الفكر - لاط ١٤١٤ هـ ١٩٩٣ م .
- الأنموذج للزمخشري بشرح الأردبيلي - حققه د / حسني عبد الجليل يوسف - مكتبة الآداب القاهرة . لاط ، لات .
- الإيضاح للإمام أبي علي الفارسي . ت دراسة وتحقيق د / كاظم بحر المرجان - عالم الكتب بيروت - لبنان . ط ٢ سنة ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م .
- الإيضاح في شرح المفصل للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (٥٧٠ : ٦٤٩ هـ) ت . د / موسى بناي العليلي - الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف - إحياء التراث الإسلامي . لاط سنة ١٤٠٢ - ١٩٨٢ م .
- الإيضاح في علل النحو للعلامة أبي القاسم الزجاجي - المتوفى سنة ٣٣٧ هـ ت د / مازن المبارك - دار النفائس . الطبعة الأولى سنة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٤ م . الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للعلامة ابن هشام (عبد الله جمال الدين ابن يوسف) ت الشيخ / محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الجليل بيروت . ط ٥ سنة ١٩٧٩ م .
- بدائع الزهور في وقائع الدهور للعلامة محمد بن إياس الحنفي - ت . أ / محمد مصطفى - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- البداية والنهاية في التاريخ للعلامة عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن

- كثير - المتوفى سنة ٧٤٤هـ . مطبعة السعادة . لاط ، لات .
- البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي - ت الأستاذ / محمد أبي الفضل إبراهيم دار المعرفة بيروت - لبنان ط ٢ - لات .
 - البسيط في شرح جمل الزجاج للعلامة ابن أبي الربيع عبد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي . ت د / عياد بن عيد الثبتي - دار المغرب الإسلامي . ط ١ سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .
 - البغداديات للإمام أبي علي الفارسي ٢٨٨هـ - ٣٧٧هـ دراسة وتحقيق الأستاذ / صلاح الدين عبد الله السنكاوي - مطبعة العاني - بغداد . لاط ، لات .
 - البيان في غريب إعراب القرآن للعلامة ابن الأنباري . ت د / طه عبد الحميد طه ، ود / مصطفى السقا . ط ١ الهيئة المصرية للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
 - البيان والتبيين للعلامة الجاحظ (عمرو بن بحر) ت الأستاذ / عبد السلام محمد هارون - دار الجيل بيروت - لاط ، لات .
 - تأويل مشكل القرآن للعلامة أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة - ت الأستاذ / السيد أحمد صقر - دار التراث القاهرة . ط ٢ سنة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م .
 - تاريخ الأدب العربي للأستاذ / أحمد حسن الزيات - دار الثقافة - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥ .
 - تاريخ الأدب العربي لبروكلمان نقله إلى العربية د / عبد الحليم النجار . ط ٤ دار المعارف سنة ١٩٦١ - ١٩٧٧م .
 - تاريخ الخلفاء للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي . ت الأستاذ / محمد أبي الفضل إبراهيم دار نهضة مصر للطبع والنشر الفجالة - القاهرة - لاط ، لات .
 - تاريخ بغداد للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي - المتوفى سنة ٤٦٣هـ دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان . لاط ، لات .
 - تاريخ دولة المماليك في مصر للسير وليم مويسر - ترجمة الأستاذين / محمود عابدين وسليم حسن القاهرة . الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

- تاريخ الرسل والملوك للإمام أبي جعفر بن جرير الطبري . ت أ / محمد أبي الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر سنة ١٩٩٣ م . لاط .
- تاريخ الأدب العربي للأستاذ / عمر فروخ - دار العلم - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢ م .
- تاريخ المغرب في العصر الإسلامي ، للدكتور السيد سالم - مؤسسة شباب جامعة الإسكندرية . لاط ، لات .
- التبصرة والتذكرة للعلامة أبي محمد بن عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري - ت . د / فتحي أحمد مصطفى - السعودية - جامعة أم القرى . ط ١ سنة ١٤٠٢ - ١٩٨٢ م .
- التبيان في إعراب القرآن . تأليف أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٥٣٨ هـ : ٦١٦ هـ) المكتبة التوفيقية أمام الباب الأخضر - الحسين . لاط . لات .
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب . تأليف العلامة الأعلم الشنتمري - حققه وعلق عليه الأستاذ / زهير عبد المحسن سلطان - مؤسسة الرسالة - بيروت . ط ٢ ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- تحقيق النصوص ونشرها الأستاذ / عبد السلام محمد هارون مكتبة السنة . ط ٥ لات .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد للعلامة ابن هشام (عبد الله بن يوسف) ت الأستاذ / عباس مصطفى الصالحي - المكتبة العربية بيروت ، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦ م .
- تذكرة النحاة للعلامة أبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي . ت الأستاذ / عفيف عبد الرحمن مؤسسة الرسالة بيروت . الطبعة الأولى سنة ١٩٨٦ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للعلامة جمال الدين بن مالك - حققه وقدم له الأستاذ / محمد كامل بركات - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ١٣٨٧ هـ . ١٩٦٧ م .

- تفسير البحر المحيط للعلامة محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي - تحقيق الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ / علي محمد معوض وزميليهما - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان . ط ١ سنة ١٤١٣هـ - ١٩٨٤م .
- تفسير البضاوي « المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل » بحاشية الشهاب - دار صادر . لاط ، لات .
- تفسير الطبري « المسمى جامع البيان » للعلامة أبي جعفر الطبري - دار المعرفة - بيروت - لبنان الطبعة الأولى . المطبعة الأميرية - بيولا ق مصر ١٣٢٩هـ .
- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان للعلامة نظام الدين الحسن النيسابوري بهامش تفسير الطبري .
- تفسير القرطبي « المسمى الجامع لأحكام القرآن » للإمام أبي عبد الله القرطبي - مصوره عن طبعة دار الكتب - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر القاهرة ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م .
- تفسير النسفي « المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل » منشورات دار الكتاب العربي بيروت لبنان . لاط ، لات .
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير للعلامة ابن حجر العسقلاني - ت أ / شعبان محمد إسماعيل - مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- تهذيب التهذيب للإمام الحافظ شهاب الدين بن حجر العسقلاني . الطبعة الأولى مطبعة دائرة المعارف النظامية الهندية حيدر آباد سنة ١٣٢٥هـ .
- تهذيب اللغة ، للعلامة أبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى ٢٨٢هـ ٣٧٠هـ ج ١٠ . ت الأستاذ / علي حسن هلال - الدار المصرية للتأليف والترجمة . ط ٢ سنة ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
- توضيح المقاصد للعلامة أبي الحسن المرادي . تحقيق د / عبد الرحمن سليمان - مكتبة الكليات الأزهرية . لاط - ١٩٨٥م .
- التوطئة لأبي علي الشلوين ت / يوسف أحمد المطوع - رسالة ماجستير

- إشراف أ. د / تمام حسان - دار التراث - القاهرة . لاط ، لات .
- الجامع في تاريخ الأدب العربي للأستاذ / حنا الفاخوري - دار الجيل - بيروت - لبنان . الطبعة الأولى سنة ١٩٨٤ م .
 - جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام بمدينة فاس ، للعلامة ابن القاضي - دار الكتب المصرية قسم المطبوعات - ١٩٦٦ تاريخ .
 - الجمل في النحو المنسوب للعلامة الخليل بن أحمد الفراهيدي . ت د / فخر الدين قباوة - مؤسسة الرسالة - بيروت . ط ٢ سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
 - جمهرة الأمثال للعلامة أبي هلال العسكري (الحسن بن عبد الله) دار الجيل - بيروت . ط ٢ سنة ١٩٨٦ م .
 - جمهرة أنساب العرب للعلامة ابن حزم . تحقيق وتعليق الأستاذ / عبد السلام محمد هارون دار المعارف بمصر ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م .
 - الجنى الداني في حروف المعاني ، للعلامة الحسن بن قاسم المرادي - تحقيق د / فخر الدين قباوة دار الآفاق الجديدة - بيروت . ط ٢ سنة ١٩٨٣ م .
 - جواهر الأدب في معرفة كلام العرب . تأليف الإمام علاء الدين بن علي الإربلي - صنعة د / إميل بديع يعقوب - دار النفائس - بيروت . ط سنة ١٩٩١ م .
 - حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهرى على الآجرومية . مطبعة حجازي . لاط ، لات .
 - حاشية الشيخ إسماعيل الحامدي على شرح الكفراوي للآجرومية - المكتبة الإفريقية - الغورية القاهرة . لات .
 - حاشية الشيخ ابن الحاج على شرح الشيخ خالد الأزهرى على الآجرومية - دار الفكر . لاط لات .
 - حاشية الشيخ الحضري على شرح ابن عقيل . ت الأستاذ / يوسف الشيخ محمد البقاعي - دار الفكر - بيروت - لبنان سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
 - حاشية الشيخ الدسوقي على مغني اللبيب ، للعلامة مصطفى محمد عرفة

- الدسوقي . ت / ١٤٣٠ هـ مكتبة مطبعة المشهد الحسيني - القاهرة . لاط ، لات .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للشيخ الصبان - دار الفكر للطباعة . لاط ، لات .
- حاشية الشيخ يس على التصريح . مطبوع مع شرح التصريح بضمون التوضيح - لاط . لات .
- الحجة في القراءات للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة . ت الأستاذ / سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة ط ٤ سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- الحديث النبوي في النحو العربي . تأليف د / محمود فجال - أضواء السلف الطبعة الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- حماسة البحتري (الوليد بن عبيد) اعتنى بضبطه لويس شيخو - بيروت . لاط ، لات .
- الحماسة البصرية للعلامة ابن الحسن البصري . تحقيق الأستاذ / مختار الدين أحمد - عالم الكتب - بيروت ط ٣ سنة ١٩٨٣ م .
- الحيوان للعلامة الجاحظ (عمرو بن بحر) . تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون - دار الجيل . ودار الفكر - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٩٨٨ .
- خزانة الأدب لب لباب لسان العرب ، للعلامة عبد القادر بن عمر البغدادي . ت الأستاذ / عبد السلام محمد هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة . ط ٣ سنة ١٩٨٩ م .
- خزانة الأدب لب لباب لسان العرب - دار صادر^(١) . بيروت . لاط ، لات .
- الخصائص للعلامة أبي الفتح عثمان بن جني . ت الأستاذ / محمد علي النجار - دار الكتاب العربي . لاط ، لات .
- الخلاصة ، للعلامة محمد بن عبد الله بن مالك - مكتبة العلم والإيمان . لاط ، لات .

(١) ملحوظة : نصبت عليها عند الأخذ بها .

- خلاصة تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، للعلامة صفى الدين أحمد ابن عبد الله الخزرجي . ط ١ - المطبعة الأميرية - الفجالة - سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- دائرة المعارف الإسلامية إعداد الأستاذين / إبراهيم زكي خورشيد ، أحمد الشنتناوي ، د / عبد الحميد يونس - دار الشعب القاهرة . لاط ، لات .
- دائرة المعارف الإسلامية الناشر - القاهرة - الصحافة والإعلام . لاط ، لات .
- دائرة معارف القرن العشرين ، إعداد الأستاذ / محمد فريد وجدي - المجلد الأولى - دار المعرفة بيروت - لبنان . ط ٣ سنة ١٩٧١ م .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم . تأليف أ . د / محمد عبد الخالق عضيمة - دار الحديث القاهرة . لاط ، لات .
- درة الغواص في أوهام الخواص ، للعلامة الحريري (القاسم بن علي) ت الأستاذ / محمد أبي الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر للطباعة - القاهرة . لاط ، لات .
- الدرر اللوامع في همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للعلامة أحمد بن الأمين الشنقيطي - مطبعة الجمالية بمصر - الطبعة الأولى سنة ١٣٢٨ هـ .
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، للإمام شهاب الدين بن أحمد بن محمد بن حجر العسقلاني ٨٥٢ هـ . دار التراث العربي - بيروت - لبنان . لاط ، لات .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون - تأليف العلامة شهاب الدين أبي العباس ابن يوسف المعروف بالسمين الحلبي . تحقيق الشيخين علي محمد عوض وأحمد عبد الموجود د / جاد مخلوف جاد د / زكريا عبد المجيد النوبي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان . لاط ، لات .
- ديوان الأخطل - شرح ديوان الأخطل (غياث بن غوث) صنفه وكتب مقدماته وأعد فهرسه إيليا سليم الحاوي - دار الثقافة - بيروت ط ٢ - ١٩٧٩ م .
- ديوان أبي الأسود الدؤلي (ظالم بن عمرو بن سفيان ٦٩ هـ) تحقيق الأستاذ / محمد حسن آل ياسين - لا ناشر - الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢ م .

- ديوان الأسود بن يعفر صنعة نوري حمودي القيسي - وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية . الطبعة الأولى . لاط ، لات .
- ديوان الأعشى (ميمون بن قيس ٧هـ) شرح وتعليق أ / محمد محمد حسين - مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان . ط ٧ سنة ١٩٨٣ م . ت رودلف جابر فينا ١٩٢٧ م .
- ديوان امرئ القيس . دار صعب بيروت . لاط ، لات .
- ديوان أمية بن أبي الصلت جمعه بشير يموت - بيروت - الطبعة الأولى سنة ١٩٣٤ م .
- ديوان أوس بن حجر . ت الأستاذ / محمد يوسف نجم - دار بيروت للطباعة - بيروت . لاط سنة ١٩٨٦ م .
- ديوان تأبط شرًا (ثابت بن جابر) ت أ / علي ذو الفقار شاکر - دار الغرب الإسلامي الطبعة الأولى سنة ١٩٨٤ م .
- ديوان تميم بن مقبل - ت الأستاذة / عزة حسن - مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم دمشق سنة ١٩٦٢ م . لاط .
- ديوان جرير بن عطية . تحقيق الأستاذ / نعمان أمين طه - دار المعارف بمصر . ط ٣ - لات .
- ديوان جميل بن معمر ت د / إميل يعقوب - دار الكتاب العربي - بيروت ط ١ سنة ١٩٩٢ م .
- ديوان حاتم الطائي (حاتم بن عبد الله) صنعة يحيى بن مدرك الطائي - ت أ / عادل سليمان جمال - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ٢ سنة ١٩٩٠ م .
- ديوان الحارث بن خالد المخزومي - شعر الحارث بن خالد المخزومي . ت أ / يحيى الجبوري بغداد ١٩٧٢ م .
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري . ت أ / سيد حنفي حسنين - دار المعارف - بمصر - سنة ١٩٧٧ م .

- ديوان الحسين بن مطير - شعر الحسين بن مطير الأسدي . شرح الأستاذ / حسين عطوان دار الجيل - بيروت . لاط ، لات .
- ديوان الخطيئة (جرون بن أوس) شرح أبي سعيد السكري - دار صادر - بيروت . لاط سنة ١٩٨١ .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي صنعة الأستاذ / عبد العزيز الميمني - الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة . لاط ، لات .
- ديوان أبي دؤاد الإيادي (جارية أو حارثة بن الحجاج) ت أ / إحسان عباس - منشورات مكتبة الحياة - بيروت . ط سنة ١٩٥٩ م .
- ديوان ابن الدمينه (عبد الله بن عبيد الله) ت أ / أحمد راتب النفاخ - مكتبة دار العروبة القاهرة . ط ١ سنة ١٩٥٩ م .
- ديوان دعلج بن علي الخزاعي ت أ / محمد يوسف نجم - دار الثقافة - بيروت - لاط ، لات .
- ديوان رؤية بن العجاج . ت وليم بن الورد دار الآفاق الجديدة - بيروت . ط ٢ سنة ١٩٨٠ .
- ديوان الراعي النميري (عبيد بن حصين) ت راينهرت قايرت - بيروت . ط ٢ سنة ١٩٨٠ .
- ديوان أبي زيد الطائي - شعر أبي زيد الطائي . تحقيق الأستاذ / فوزي حمودي القيسي . مطبعة المعارف - بغداد - سنة ١٩٦٧ م .
- ديوان زهير بن أبي سلمى - شرح ديوان زهير بن أبي سلمى - صنعة أبي العباس ثعلب - الدار العراقية للطباعة والنشر - القاهرة - سنة ١٩٩٤ - بغداد ١٩٦٨ م .
- ديوان طرفة بن العبد - دار صادر - بيروت . لاط سنة ١٩٨٠ م .
- ديوان الطرماح (الحكم بن حكيم) ت الأستاذة / عزة حسن - دمشق - سنة ١٩٦٨ م .

- ديوان طفيل الغنوي (طفيل بن عوف) ت الأستاذ / محمد عبد القادر أحمد - دار الكتاب المحمدية - بيروت . ط ١ سنة ١٩٦٨ م .
- ديوان العباس بن مرداس . ت الأستاذ / يحيى الجبوري - نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية - بغداد - سنة ١٩٦٨ م .
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . ت الأستاذ / محمد يوسف نجم - دار بيروت للطباعة - بيروت . لاط - سنة ١٩٨٦ م .
- ديوان عدي بن زيد بن رقاع جمع وشرح الأستاذ / حسن محمد نور الدين - دار الكتب العلمية - بيروت . ط ١ - سنة ١٩٩٠ م .
- ديوان الإمام علي بن أبي طالب - جمع نعيمة زرزور - دار الكتب العلمية - بيروت . لاط ، لات .
- ديوان عمر بن أبي ربيعة - شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة . ت الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد - دار الأندلس - الطبعة الرابعة ١٩٨٨ م .
- ديوان عمرو بن معديكرب - شعر عمرو بن معديكرب جمعه أ / مطاع الطرايشي مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق - لاط لات .
- ديوان عنترة بن شداد . ت الأستاذ / محمد سعيد مولوي - المكتب الإسلامي - بيروت . ط ٢ سنة ١٩٨٣ م .
- ديوان الفرزدق (همام بن غالب) - دار صادر - بيروت . لاط ، لات .
- ديوان قيس بن الملوّح جمع وتحقيق أ / عبد الستار أحمد فراج - مكتبة مصر - القاهرة . لاط ، لات .
- ديوان قطري بن الفجاءة (ضمن ديوان الخوارج) شعرهم ، خطبهم ، رسائلهم جمعه وحققه نايف معروف - دار المسيرة - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٨٨ م .
- ديوان كثير عزة ت أ / إحسان عباس - دار الثقافة - بيروت - ط ١ - ١٩٧٢ م .
- ديوان كعب بن زهير . تحقيق أ / علي قاعود - دار الكتب العلمية - بيروت .

ط ١ سنة ١٩٨٧ م .

• ديوان الكميت بن زيد - شعر الكميت بن زيد الأسدي - جمع وتقديم أ / داود سلوم - مكتبة الأندلس بغداد . لاط سنة ١٩٦٩ م .

• ديوان ليبد بن ربيعة العامري . ت أ / إحسان عباس - نشر وزارة الإعلام بالكويت - ط ٣ سنة ١٩٨٤ م .

• ديوان ليلي الأخيلية . ت أ / خليل إبراهيم العطية - دار الجمهورية - بغداد . لاط سنة ١٩٦٧ م .

• ديوان مالك بن الرب (ضمن « شعراء أمويون ») ت أ / نوري حمودي القيسي - عالم الكتب - بيروت . ومكتبة النهضة العربية - بغداد . الطبعة الثانية - سنة ١٩٨٤ م .

• ديوان متمم بن نويرة ت أ / ابتسام العطار - مطبعة الإرشاد بغداد . لاط سنة ١٩٦٨ م .

• ديوان المرار بن سعيد الفقعسي (ضمن « شعراء أمويون » وقد سبق) .

• ديوان النابغة الذبياني (زياد بن معاوية) ت أ / محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر سنة ١٩٧٧ م .

• ديوان النابغة الجعدي - شعر النابغة الجعدي (قيس بن عبد الله) ت أ / عبد العزيز رباح المكتب الإسلامي - بيروت - ط ١ سنة ١٩٦٤ م .

• ديوان النعمان بن بشير الأنصاري . ت أ / أبي عبد الله محمد بن يوسف السوري . المطبعة الرحمانية بمصر ١٣٣٢ هـ .

• ديوان أبي نواس - شرح ديوان أبي نواس - ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي . الشركة العالمية للكتاب بيروت ، لاط ١٩٨٧ م .

• ديوان هذبة بن الخشرم - شعر هذبة بن الخشرم . جمع وتحقيق أ . يحيى الجبوري - منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق . لاط ١٩٨٦ م .

• ديوان يزيد بن مفرغ الحميري تنسيق أ / عبد القدوس صالح - مؤسسة الرسالة

- بيروت ط ٢ - سنة ١٩٨٢ م .

• الرد على النحاة للعلامة ابن مضاء القرطبي (أحمد بن عبد الرحمن) ت أ .
د / شوقي ضيف دار المعارف بمصر . لاط سنة ١٩٨٢ م .

• رصف المباني في شرح حروف المعاني للعلامة المائقي (أحمد بن عبد النور)
ت أ / أحمد محمد الخراط - مطبوعات مجمع اللغة العربية . ط ١ سنة ١٩٧٥ م .
• روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للعلامة أبي الفضل
شهاب الدين الألوسي إدارة المطبعة المنيرية - دار إحياء التراث العربي - بيروت -
لبنان . لاط لات .

• الروض الأنف شرح السيرة النبوية ، للعلامة ابن هشام المعافري ، للعلامة
السهيلي - دار الكتب الحديثة . ط ١ سنة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م .

• الزاهر في معاني كلمات الناس للعلامة أبي بكر بن القاسم الأنباري . ت
د / صالح الضامن مؤسسة الرسالة . لاط ، لات .

• زهر الآداب وثمر الألباب ، للشيخ إبراهيم بن علي الحصري القيرواني - ت أ
/ علي محمد البجاوي - دار إحياء الكتب العربية . ط ٢ - لات .

• السبع الطوال الجاهليات ، للعلامة أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ٢٧١ -
٣٢٨ . تحقيق وتعليق أ / عبد السلام محمد هارون - ط ٤ - دار المعارف -
١٤٠٠ هـ ١٩٨٠ م .

• سر صناعة الإعراب للعلامة أبي الفتح عثمان بن جني ت . أ / حسن هندراوي
- دار القلم دمشق . ط ١ - سنة ١٩٨٥ م .

• سقط الزند لأبي العلاء المعري - دار صادر - بيروت - سنة ١٣٨٣ هـ -
١٩٦٣ م .

• سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس ، للعلامة محمد بن جعفر الكتاني - دار
الكتب المصرية - قسم المطبوعات - ١٧٣٤ تاريخ .

• سمط اللآليء للعلامة أبي عبيد البكري ، ت أ / عبد العزيز الميمني - دار

الحديث - بيروت . ط ٢ سنة ١٩٨٤ م .

• سنن البيهقي (السنن الصغير) للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي - المتوفى ٥٨٤ هـ - وثق أصوله وعلق عليه د / عبد المعطي أمين قلعي . ط ١ سنة ٤١٠ هـ - ١٩٨١ م . منشورات جامعة الدراسات الإسلامية - كراتشي باكستان .

• سنن الترمذي . تحقيق الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف - مصورة دار الفكر . لاط ، لات .

• سنن أبي داود . تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد . لاط ، لات .
• سنن ابن ماجه . تحقيق الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقي . طبع عيسى البابي الحلبي ١٣٧٢ هـ ١٩٥٢ م بمصر .

• سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م .

• سير أعلام النبلاء تصنيف الإمام شمس الدين محمد بن أحمد عثمان الذهبي - المتوفى سنة ٧٤٨ هـ - ت . أ / حسين الأسد - مؤسسة الرسالة - ط ٤ - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

• السيرة النبوية للعلامة ابن هشام (عبد الملك بن هشام) المتوفى بمصر سنة ٢١٣ هـ . ت أ / طه عبد الرؤوف سعد - دار الجيل - بيروت - سنة ١٩٧٥ م .
• شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، للمؤرخ الفقيه الأديب أبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي - المتوفى سنة ١٠٨٩ م - دار إحياء التراث العربي - بيروت . لاط ، لات .

• شرح الآيات المشككة الإعراب المسمى إيضاح الشعر - ألفه العلامة أبو علي الفارسي - حققه د / حسن هندراوي - دار الفكر دمشق - دار العلوم والثقافة - بيروت . لاط ، لات .

- شرح أبيات سيبويه للسيرافي - يوسف بن أبي سعيد - دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت . لاط ١٩٧٩ م .
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ت د / محمد الرّيح هاشم - دار الجيل - بيروت . ط ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- شرح الآجرومية للعلامة الحلّوي - رسالة ماجستير - تحقيق أ / محمد حسن عثمان - ١٤٠٨ هـ ١٩٨٧ م .
- شرح الشيخ خالد الأزهرى على الآجرومية - دار الفكر لا بلد لا طبعة لا تاريخ .
- شرح الآجرومية للشيخ أحمد زيني دحلان . لاط ، لات .
- شرح الآجرومية للشيخ عبد الرحمن المكودي . لاط ، لات .
- شرح أشعار الهذليين صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري . حققه الأستاذ / عبد الستار أحمد فراج - دار العروبة القاهرة . لاط ، لات .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - علي بن محمد . تحقيق الشيخ محمد محي الدين محمد . تحقيق د / عبد الحميد محمد عبد الحميد - دار الجيل - بيروت - لبنان . لاط ، لات .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك بحاشية الصبان ^(١) .
- شرح الألفية لابن الناظم ، للعلامة بدر الدين محمد بن مالك . ت د / عبد الحميد محمد عبد الحميد - دار الجيل - بيروت - لبنان . لاط ، لات .
- شرح التسهيل ، للعلامة ابن مالك ت د / عبد الرحمن السيد د / أحمد بدوي دار هجر للطباعة . ط ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م .
- شرح التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى - دار إحياء الكتب العربية القاهرة . لاط ، لات .
- شرح الجزولية الكبير ، للأستاذ / أبي علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين . حققه د / تركي ابن سهو بانزال العتبي - مؤسسة الرسالة - بيروت .

ط ٢ - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

• شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) للعلامة ابن عصفور الإشبيلي . ت د / صاحب أبي جناح ، لاط ، لات .

• شرح ديوان الحماسة للعلامة المرزوقي (ابن علي أحمد بن محمد) نشره أ / أحمد أمين عبد السلام هارون - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى - سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٩١ م .

• شرح شافية ابن الحاجب للعلامة الجاربردي (ضمن مجموعة شروح الشافية) .

• شرح شافية ابن الحاجب للعلامة ابن جماعة (ضمن مجموعة شروح الشافية) .

• شرح شافية ابن الحاجب للعلامة الرضي الأسترابازي . ت الأساتذة / محمد نور الحسن محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين - دار الكتب العلمية - بيروت . لاط - ١٩٨٢ م .

• شرح شذور الذهب ، للعلامة ابن هشام (عبد الله جمال بن يوسف) رتبة وعلق عليه وشرح شواهد أ / عبد الغني الدقر - دار الكتب العربية . لاط ، لات .

• شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . قدم له وضبطه وعلق عليه وأعرب شواهد الأستاذان / أحمد سليم ، محمد أحمد قاسم - دار جروس - لبنان . ط ١ - ١٩٩٠ م .

• شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ ، للعلامة / جمال الدين محمد بن مالك - تحقيق الأستاذ / رشيد عبد الرحمن العبيدي - نشر لجنة إحياء التراث - وزارة الأوقاف الجمهورية العراقية - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٧ .

• شرح الفواكه الجنية على متممة الآجرومية للعلامة الفاكهي - مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر - جمادى الثانية - سنة ١٣٤٢ هـ .

• شرح القصائد العشر ، للعلامة التبريزي ت د / فخر الدين قباوة - دار الآفاق الجديدة - بيروت . ط ٤ سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

• شرح القصائد المشهورات ، للعلامة ابن النحاس أبي جعفر أحمد بن محمد بن

- إسماعيل بن يونس المرادي النحوي - المتوفى ٣٣٧هـ دار الكتب العلمية بيروت - لبنان . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- شرح كافية ابن الحاجب ، للعلامة رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النحوي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان . لاط - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- شرح كافية ابن الحاجب ، للعلامة ابن جماعة محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة . حققه د / محمد عبد النبي عبد المجيد . الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .
- شرح الكافية الشافية ، للعلامة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجباني . ت د / عبد المنعم أحمد هريدي - دار المأمون للتراث . الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي . حققه د / رمضان عبد التواب ، د / محمود فهمي حجازي ، د / محمد هاشم عبد الدايم - الجزء الأول - الهيئة المصرية العامة للكتاب . لاط - ١٩٨٦م .
- شرح الكفراوي على متن الآجرومية للعلامة حسن الكفراوي - مكتبة المشهد الحسيني والمكتبة الإفريقية . لاط ، لات .
- شرح المفصل للإمام بن يعيش (يعيش بن علي) عالم الكتب - بيروت - ومكتبة المتنبي - القاهرة . لاط ، لات .
- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخير . تأليف صدر الأفاضل القاسم ابن الحسيني الخوارزمي (٥٥٥ - ٦١٧هـ) ت د / عبد الرحمن بن سليمان العثيمين - الغرب الإسلامي - بيروت - لبنان . الطبعة الأولى - ١٩٩٠م .
- شرح مقامات الحريري البصري ، لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن القيسي الشريسي . ت أ . د / محمد عبد المنعم خفاجي - المكتبة الثقافية - بيروت - لاط لات .
- شرح المعلقات السبع ، للعلامة الزوزني (الحسيني بن أحمد) منشورات التجارية المتحدة - دار البيان - بيروت . لاط ، لات .

- شرح المعلقات السبع للدكتور مفيد قميحة - دار الهلال - بيروت . الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- شرح الملوكي للتصريف صنعة ابن يعيش . ت د / فخر الدين قباوة - دار الأوزاعي - بيروت - لبنان . ط ٣ - ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- شرح شواهد الأشموني للإمام / محمود العيني بحاشية الصبان دار الفكر . لاط ، لات .
- شرح شواهد الإيضاح للشيخ علي الفارسي . حققه أ / عيد مصطفى درويش - مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة لاط سنة ١٩٨٥ م .
- شرح شواهد الشافية للبغدادي . مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب .
- شرح شواهد قطر الندى وبل الصدى ، للعلامة عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن هشام . ت أ / محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى . ط ١١ - سنة ١٩٦٣ .
- شرح شواهد المغني للإمام السيوطي (عبد الرحمن بن الكمال) منشورات دار مكتبة الحياة بيروت . لاط ، لات .
- شرح الوافية نظم الكافية ، للعلامة أبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي . ت د / موسى بناي علوان العليلي . مطبعة الآداب في النجف الأشرف . لاط - سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للعلامة أبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي . ت أ . د / شريف عبد الله بن الحسين البركات - دار الفيصلية - مكة المكرمة . الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م .
- الشعر والشعراء لأبي محمد (عبد الله بن مسلم بن قتيبة) تحقيق وشرح أ / أحمد محمد شاكر - دار المعارف . لاط - ١٩٨٤ م .
- شعر الصعاليك منهجه وخصائصه للدكتور / عبد العليم مغني الهيئة العلمية المصرية للكتاب ١٩٨٧ م .

- شعر الكميت بن زيد الأسدي - جمع وتقديم د / داود سلوم - عالم الكتب - بيروت - لبنان . ط ٢ - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .
- شواهد التوضيح والتصحيح ، للعلامة جمال الدين بن مالك - حققه الأستاذ / محمد فؤاد عبد الباقي - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان . لاط ، لات .
- الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها ، للعلامة أحمد بن فارس . حققه أ / مصطفى الشومى منشورات مؤسسة بدران - الطبعة الأولى - ١٩٦٣ م .
- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للعلامة إسماعيل بن حماد الجوهري - دار العلم للملايين . ت أ / أحمد عبد الغفور عطار - بيروت - الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م .
- صحيح البخارى - دار الفكر . لاط ، لات .
- صحيح البخارى بحاشية السندى - المكتب الثقافى - دار إحياء الكتب العربية . لاط ، لات .
- صحيح مسلم بشرح النووي - المطبعة المصرية بالقاهرة سنة ١٣٤٩ م .
- صفوة الصفوة ، للإمام جمال الدين أبى الفرج بن الجوزى . ت الأستاذ / محمود فاخورى ، د / محمد رواش - دار المعرفة - بيروت - لبنان . ط ٣ - ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- الضرورة الشعرية فى النحو العربى ، للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (١٣٢)
- (١٣٣) - دار العلوم - القاهرة - دار مرجان للطباعة - مكتبة دار العلوم . لاط ، لات .
- الضوء اللامع . تأليف العلامة شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوى - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان . لاط ، لات .
- طبقات المفسرين - تصنيف الحافظ شمس الدين أحمد بن علي بن أحمد الداودى . ت لجنة من العلماء - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان . لاط ، لات .
- طبقات النحويين واللغويين ، للعلامة أبى بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي . ت أ / محمد أبى الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر - ط ٢ .

- العضديات تأليف الإمام أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي . ت د / علي جابر المنصوري - كلية الشريعة - جامعة بغداد عالم الكتب - مكتبة النهضة العربية . ط ١ - سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
- العقد الفريد ، للعلامة ابن عبد ربه (أحمد بن محمد) حققه الأساتذة / أحمد أمين أحمد الزين ، وإبراهيم الإياري - دار الكتب العربية - بيروت . لاط - سنة ١٩٨٣ م .
- أبو العلاء المعري الشاعر الفيلسوف ، للأستاذ / أحمد سويلم - دار المعارف . ط ٢ ، لات .
- غاية النهاية في طبقات القراء ، للإمام شمس الدين محمد بن محمد الجزري المتوفى سنة ٨٣٣ هـ دار الكتب - بيروت - لبنان الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م .
- الغرة المخفية ، للعلامة ابن الحجاز المتوفى (٦٣٩ هـ) في شرح الدرة الألفية . ت أ / حامد محمد العبدلي - دار الأبناء - بغداد - الرمادي . لاط ، لات .
- الفاخر المفضل لابن سلمة بن عاصم . ت أ / عبد العليم الطحاوي - دار إحياء الكتب العربية القاهرة - الطبعة الأولى . لات .
- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير ، للعلامة محمد بن علي الشوكاني . طبعة جار المعرفة . لاط ، لات .
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية للشيخ سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجميل - دار الفكر - بيروت - لبنان - ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري (عبد الله بن عبد العزيز) ت أ / إحسان عباس ، وعبد المجيد بن عبد العزيز - دار الأمانة - مؤسسة الرسالة - بيروت . ط ٣ سنة ١٩٨٣ م .
- الفصول الخمسون ، للعلامة ابن معطي (زيد الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي) ت أ / محمود محمد الطناحي . عيسى البابي الحلبي وشركاه .

لاط ، لات .

- الفهرست ، للعلامة ابن النديم اعتنى به وعلق عليه الشيخ إبراهيم رمضان - دار الفتوى - دار المعرفة بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - سنة ١٤١٥ هـ ١٩٩٤ م .
- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، للعلامة نور الدين عبد الرحمن الجامي تحقيق د / أسامة طه الرفاعي - الجزء الأول سنة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م .
- فوات الوفيات والذيل عليها تأليف العلامة محمد بن شاكر الكتبي ٧٦٤ هـ ت د / إحسان عباس - دار صادر - بيروت . لاط . لات .

- القاموس المحيط تأليف العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي . ط ٢ سنة ١٣٧١ - ١٩٥٢ م .

- القاهرة - تاريخها ونشأتها امتدادها وتطورها - تأليف الأستاذ / شحاته عيسى إبراهيم - دار الهلال .

- الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف ، للإمام ابن حجر العسقلاني مطبوع مع الكشاف دار الكتب العلمية - بيروت . ط ١ - سنة ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

- الكامل في التاريخ للإمام أبي الحسن علي بن الكرم محمد بن عبد الكريم الجرزي ، الملقب بعز الدين الأثير - المتوفى ٦٣٠ هـ الطباعة المنيرية . لاط ، لات .
- الكامل في اللغة والأدب ، للإمام العلامة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد - ت الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم دار النهضة - الفجالة - القاهرة . لاط ، لات .
- الكتاب ، للعلامة سيبويه تحقيق وشرح الأستاذ / عبد السلام محمد هارون دار الجيل - بيروت . ط ١ - ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م .

- كتاب الأفعال - تأليف أبي القاسم علي بن جعفر السعدي ، المعروف بابن القطاع - المتوفى ١٥١٥ هـ - عالم الكتاب . ط ١ - سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- كتاب الأفعال لأبي بكر محمد مزاحم المعروف بابن القوطية الأندلسي -

(١) ملحوظة : اعتمدت عليه في تفسير المواد اللغوية ، واعتمدت على الطبعة الأخرى في تخريج الآيات .

- المتوفى ٣٦٧هـ - مكتبة الخانجي - القاهرة . ط ٢ - سنة ١٩٩٣ م .
- كتاب التهذيب الوسيط في النحو تصنيف العلامة سابق الدين محمد بن علي ابن أحمد بن يعيش الصنعاني - المتوفى ت د / محمد صالح سليمان قدارة - دار الجيل - بيروت . ط ١ سنة ١٤١٧هـ - ١٩٩١ م .
 - كتاب العين ، للعلامة أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي ١٠٠ - ١٧٥هـ - ت د / مهدي المخزومي ، ود / إبراهيم السامرائي . لاط ، لات .
 - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيوب الأقاويل في وجوه التنزيل - تأليف أبي القاسم جاد الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري ورتبه وضبطه وصححه الأستاذ / محمد عبد السلام شاهين دار الكتب العلمية بيروت - ط ١ سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥ م .
 - كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد . ت د / شوقي ضيف . ط ٣ دار المعارف .
 - كتاب اللامات للعلامة الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق) ت د / مازن المبارك - دار الفكر بدمشق . ط ٢ سنة ١٩٨٥ .
 - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، للعلامة أبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي . ت د / محيي الدين رمضان - مؤسسة رسالة - بيروت - لبنان - ط ٤ - سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
 - كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون لحاجي خليفة - طبع إستانبول ١٣٦٠هـ .
 - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر عن الأحاديث على ألسنة الناس للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي . ت . الأستاذ أحمد القلاش - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ٣ - سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م .
 - الكواكب الدرية للشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل . طبع بمطبعة شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده مصر . الطبعة الثانية - سنة ١٢٥٦هـ - ١٩٣٧ م .

- لسان العرب للعلامة ابن منظور (محمد بن مكرم) دار صادر - بيروت - لاط ، لات .
- لسان العرب - دار إحياء التراث العربي - مؤسسة التاريخ العربي - بيروت . ط ١ ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م^(١) .
- اللباب في تهذيب الأنساب . تأليف الإمام / عز الدين بن الأثير الجزري ٦٣٠ هـ دار صادر بيروت - لاط .
- اللباب في علل البناء والإعراب ، للعلامة أبي البقاء عبد الله بن الحسين ٥٣٨ - ٦١٦ ت / الأستاذ غازي مختار حليمات - دار الفكر المعاصر - بيروت - لبنان - دار القمر - دمشق سوريا . لاط ، لات .
- اللمع في علم العربية صنعة العلامة أبي الفتح عثمان بن جني ، ت الأستاذ / حسين محمد محمد شرف - عالم الكتب القاهرة - الطبعة الأولى - سنة ١٩٧٩ م .
- ليس في كلام العرب . تأليف العلامة الحسين بن أحمد بن خالويه - ت الأستاذ / أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت . ط ٢ سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- المؤلف والمختلف من أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم للعلامة الحسن بن بشر الآمدي . مطبوع مع معجم الشعراء - مكتبة القدس - القاهرة . ط ٢ سنة ١٩٨٢ م .
- مجالس ثعلب ، للإمام أحمد بن يحيى ثعلب . ت / الأستاذ عبد السلام محمد هارون دار المعارف . بمصر ط ٥ سنة ١٩٨٧ م .
- مجمع الأمثال للعلامة الفضل أحمد بن محمود بن أحمد بن إبراهيم الميداني . ت أ / محمد محيي الدين عبد الحميد - دار المعرفة - بيروت - لبنان - سنة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م . لاط .
- مجمع البيان في تفسير القرآن . تأليف الشيخ ابن علي الفضل بن الحسن الطبرسي - منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت - لبنان لاط ، لات .

- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، للعلامة أبي الفتح عثمان بن جني . ت الأستاذة / علي النجدي ناصف ، عبد الحليم النجار - عبد الفتاح إسماعيل شلبي - لجنة إحياء التراث الإسلامي - بالقاهرة . لاط ١٣٨٦ هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة . تأليف العلامة إسماعيل بن سيده - المتوفى سنة ٤٥٨ هـ . ت الأستاذ / محمد علي النجار - الطبعة الأولى - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٧ م .
- مختار الأغاني من الأخبار والتهاني ، للعلامة ابن منظور محمد بن مكرم . ت أ/ عبد الستار أحمد فراج - المؤسسة العامة المصرية - القاهرة . لاط - ١٩٦٥ م .
- مختار الصحاح للشيخ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي - مطبعة الحلبي بالقاهرة . الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- مختصر شواذ القرآن من كتابة البديع ، للعلامة ابن خالويه - مكتبة المتنبي - القاهرة - عني بنشره ج برجستراسر . لاط ، لات .
- المخصص للعلامة أبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي . ت لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة - بيروت . لاط ، لات .
- المذكر والمؤث للمبرد - ت د / رمضان عبد التواب ، ود / صلاح الدين المهاوي - مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الثانية - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م .
- مراتب النحويين ، للعلامة أبي الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي) ت الأستاذ / محمد أبي الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر - القاهرة . لاط ، لات .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للعلامة نور الدين الهيثمي - طبع القدس - بالقاهرة - ١٣٥٣ هـ .
- المستطرف في كل فن مستظرف . تأليف العلامة شهاب الدين محمد بن أحمد بن الفتح الأبشيهي شرحه ووضع هوامشه د / مفيد محمد قميحة - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان . ط ١ - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- المستقصى في أمثال العرب ، للعلامة أبي القاسم جبار الله محمود بن عمر

- الزمخشري - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان . ط ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
- مسند الإمام / أحمد بن حنبل - المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان - ط ٢
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- مشكل إعراب القرآن للعلامة أبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي ت د /
حاتم صالح الضامن - مؤسسة الرسالة - بيروت . ط ٣ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي - تأليف العلامة أحمد بن
محمد بن علي المغربي - ت د / عبد العظيم الشناوي - دار المعارف - لاط ، لات .
- المعارف لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ٢١٣ هـ - ٨٢٨ م . حققه
وقدم له د / ثروت عكاشة - دار المعارف بمصر - الطبعة الرابعة - ١٩٨١ م .
- معالم تاريخ العرب والأندلس (الأدب في المغرب والأندلس عصر المرابطين
والموحدين) دار العلم بيروت . الطبعة الأولى ١٩٨٢ م .
- معاني القرآن للعلامة الأخفش (سعيد بن مسعدة) ت د / هدى محمود
قراءة - مكتبة الخانجي . ط ١ - ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
- معاني القرآن للعلامة الزجاج لأبي إسحاق إبراهيم - ت د / عبد الجليل
عبد شلبي . دار الحديث - القاهرة . ط ت ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م .
- معاني القرآن للعلامة الفراء أبي زكريا يحيى الفراء ٢٠٧ هـ . ت أ . د /
عبد الفتاح إبراهيم شلبي أ / أحمد يوسف نجاتي - الدار المصرية . لاط ، لات .
- معاني القرآن للعلامة الكسائي علي بن حمزة الكسائي المتوفى ١٨٩ هـ ، أعاد
بناءه د / عيسى شحاته عيسى - دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة . لاط
١٩٩٨ م .
- المعاني الكبير في آيات المعاني لأبي محمد (عبد الله بن مسلم بن قتيبة) دار
الكتب العلمية بيروت . ط سنة ١٩٨٤ م .
- معجم الأدباء ، للعلامة ياقوت عبد الله الحموي - دار صادر بيروت . لاط ،
لات .

- معجم شمال المغرب وضع أ / عبد المنعم سيد عبد العال الناشر - دار الكاتب العربي للطباعة بالقاهرة - ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م . لاط .
- معجم المؤلفين . تراجم مصنفى الكتب العربية - تأليف الأستاذ عمر رضا - دار صادر - بيروت . لاط ، لات .
- المعجم الوسيط - مجمع اللغة العربية . ط ٣ ، لات .
- معجم شواهد العربية للأستاذ / عبد السلام هارون - مؤسسة الخانجي القاهرة - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٢م .
- المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية إعداد الدكتور / إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى - ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي عن الكتب الستة ، وعن مسند الدارمي وموطأ مالك ومسند أحمد - ابتدأ ترتيبه وتنظيمه ونشره - أ . ب . ونسك . بي - اتبع نشره مطبعة بريل - ليدن سنة ١٩٦٧م .
- معجم مقاييس اللغة ، للعلامة أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا - ت أ / عبد السلام محمد هارون . ط ٢ سنة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني . ت سنة ٣٦٠هـ طبع مكتبة ابن تيمية . لاط ، لات .
- معرفة القراء الكبار للإمام الذهبي - ت الأستاذ / سيد جاد الحق . مصر ١٩٦٩م .
- المغرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، للعلامة أبي منصور الجواليقي - ت الأستاذ / أحمد محمد شاكر - دار الكتب . ط ١ - ١٣٠٩هـ - ١٣٦١ .
- المعلقات العشر - توزيع دار صعب - الشركة اللبنانية للكتاب - بيروت - لبنان سنة ١٩٦٩م .
- المغرب الإسلامي للدكتور حسن علي حسن شركة سفير القاهرة . لاط ، لات .
- مغني اللبيب . للعلامة جمال الدين بن هشام الأنصاري بهامشه حاشية الشيخ

- محمد الأمير - دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابي الحلبي . لاط، لات .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، للعلامة ابن هشام (عبد الله جمال الدين بن يوسف) ت . أ / محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية صيدا (لبنان) لاط سنة ١٩٨٧ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . للعلامة ابن هشام - ت . د / مازن المبارك ، وأ / محمد علي حمد الله دار الفكر^(١) . الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م .
- المغني للعلامة ابن قدامة - تأليف أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي - مؤسسة التاريخ العربي - بيروت - لاط لات .
- المفصل في علم العربية - للعلامة الزمخشري - دار الجيل - الطبعة الثانية . لات .
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المزري بفرائد العقود المشهور بشرح الشواهد الكبرى ، للإمام محمود بن أحمد العيني مطبوع مع خزانة الأدب - دار الصادر - بيروت . لاط ، لات .
- المقتصد في شرح الإيضاح ، للإمام عبد القاهر الجرجاني الشيخ - ت د / كاظم بحر المرجان . لاط ، لات .
- المقتضب المبرد محمد بن يزيد - ت / محمد عبد الخالق عضيمة عالم الكتب - بيروت . لاط ، لات .
- مقدمة كتاب النكت على كتاب ابن الصلاح ، للحافظ بن حجر العسقلاني . الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ المملكة العربية السعودية .
- المقرب تأليف العلامة علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور - ت الأستاذين / أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجابوري . ط ١ - ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- المقصور والممدود ، للعلامة الفراء ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء - ت أ / ماجد الذهبي مؤسسة الرسالة . الطبعة الأولى - سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ملحة الإعراب - تأليف الشيخ أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري . لاط ، لات .

- الملل والنحل للشهرستاني أبي الفتح محمد عبد الرقيم الشهرستاني - ت أ / أحمد فهمي محمد . الطبعة الأولى - ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٨ م .
- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء - تأليف الشيخ أحمد بن محمد عبد الكريم الأشموني . ط ٢ سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م . شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .
- منحة الواهب العلية (شرح شواهد الكواكب الدرية) تأليف العلامة عبد الله يحيى الشعبي . لاط ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
- الموشح مأخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر ، للمرزباني - ت أ / علي محمد البيجاوي - دار الفكر العربي - القاهرة . لاط ، لات .
- الموطأ ، للإمام مالك - ت الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي . طبع عيسى الحلبي سنة ١٣٧٠ هـ .
- المواعظ والاعتبار بذكر المخطوط والآثار ، للعلامة المقرئ . مطبعة النيل بمصر سنة ١٣٢٤ هـ .
- النجوم الزاهرة في ذكر ملوك مصر والقاهرة ، للعلامة ابن تغري بردي - ت د / جمال الدين الشيال - الهيئة المصرية للكتاب سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .
- نتائج الفكر في النحو ، للعلامة أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ٥٠٨ - ٥٨١ - ت د / محمد إبراهيم البنا - دار الرياض - الرياض . لاط ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، للعلامة ابن الأنباري أبي البركات عبد الرحمن ابن محمد - ت أ / محمد أبي الفضل إبراهيم - دار نهضة مصر للطباعة . لاط ١٩٦٧ م .
- نشأة النحو ، للشيخ الطنطاوي - دار المنار . لاط ، لات .
- النشر في القراءات العشر - تأليف العلامة محمد بن محمد الشهير بابن الجزري - أشرف على تصحيحه الشيخ / علي محمد الصباغ - دار الفكر . لاط ، لات .

- نصب الراية لأحاديث الهداية ، لجمال الدين الزيلعي - المكتب الإسلامي - بيروت . ط ٢ ١٣٩٣ هـ .
- نهاية الأرب في فنون الأدب - تأليف شهاب الدين أحمد عبد الوهاب النويري (٦٧٧ : ٧٣٣ هـ) نسخة مصورة عن دار الكتب - المؤسسة المصرية العامة . لاط ، لات .
- النهاية في غريب الحديث ، للعلامة ابن الأثير الجزري . ت د / طاهر أحمد الزاوي ، ود / محمود محمد الطناحي - دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي . لاط ، لات .
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، للعلامة إسماعيل البغدادي - مكتبة المتنبي - بيروت لبنان . لاط ، لات .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية للإمام السيوطي (عبد الرحمن ابن الكمال) نشر مكتبة الكليات الأزهرية . الطبعة الأولى - سنة ١٣١٧ هـ .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للإمام السيوطي - عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني - مكتبة الخانجي . ط ١ ١٣٢٧ هـ .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، للعلامة ابن خلكان (أحمد بن محمد) تحقيق الأستاذ / إحسان عباس - دار صادر - بيروت - لاط - لات .
- الوافي في شرح الشاطبية ، للشيخ عبد الفتاح القاضي - الأزهر . ط ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م .

٩ - فهرست الموضوعات

- ٤٦٧ قول ابن آجروم : (باب العطف)
- ٤٦٧ العطف ضربان : عطف بيان ، وعطف نسق
- عطف البيان وانغالب فيه أن يكون في الجوامد**
- ٤٦٨ لا يشترط كون عطف البيان أعرف من متبوعه خلافاً للزمخشري والجرجاني
- كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدل كل من كل ، إلا إذا
- ٤٦٨ امتنع إحلال الثاني محل الأول ، أو امتنع الاستغناء عن الثاني
- ٤٧٠ عطف النسق : تعريفه
- ٤٧١ حروف العطف والخلاف فيها
- ٤٧٢ أقسام حروف العطف
- ٤٧٣ الواو وانفرادها عن غيرها من حروف العطف
- ٤٧٤ الفاء وأنواعها
- ٤٧٦ (ثم)
- ٤٧٦ وقوع الفاء موقع ثم
- ٤٧٦ حتى ، أو
- ٤٧٨ أم المتصلة ، وأم المنفصلة
- ٤٨٠ إما ، لكن ، بل ، لا ، ليس ، إلا ، أي
- ٤٨٠ العطف على الضمير المرفوع المتصل
- ٤٨٢ العطف على الضمير المجرور
- ٤٨٣ حذف الواو والفاء مع معطوفهما عند أمن اللبس
- ٤٨٤ عطف الواو عاملاً قد حذف وبقي معموله
- ٤٨٥ جواز حذف ما عطفت عليه الفاء ، والواو
- ٤٨٥ العطف على الأفعال بشرط اتحاد الزمان ، وعطف الفعل على الاسم المشبه له
- ٤٨٧ قول ابن آجروم : (باب التوكيد)
- ٤٨٧ التوكيد نوعان : (لفظي ومعنوي) تعريف التوكيد اللفظي

- ٤٨٧ تأكيد الجمل وتأكيد المفرد ، والفعل ، ولاسم الظاهر ، والضمير المتصل
- ٤٨٧ التأكيد بحرف جوابي ، وحرف غير جوابي
- ٤٨٩ التوكيد المعنوي : ألفاظه : النفس والعين ولابد فيهما من ضمير يطابق المؤكد
- ٤٩٠ تأكيد الضمير المرفوع المتصل
- ٤٩٠ التأكيد بـ (كلا ، وكلتا)
- ٤٩١ كل وجميع وعامة
- ٤٩٢ إتباع كله بأجمع ، وكلها بجمعاء ، وكلهم بأجمعين ، وكلهن بجمع
- ٤٩٢ جواز مجئ أجمع دون كل
- تقوية مجئ أجمع وجمعاء وأجمعين ، وجمع بموازنها مع الكتف ، والبصع ،
٤٩٢ والبتع توكيد معمولي متعاطفين
- ٤٩٢ جواز توكيد النكرة عند الكوفيين بشروط ومنعها عند البصريين
- ٤٩٣ جواز حذف المؤكد ، وعدم جواز الفصل بين المؤكد والمؤكد بـ (إما)
- ٤٩٤ قول ابن آجروم : (باب البدل)
- ٤٩٤ تعريف البدل - البدل أربعة أقسام
- ٤٩٥ بدل كل من كل ، بدل البعض ، بدل الاشتمال
- ٤٩٥ اشتمال بدلا البعض وبدل الاشتمال على ضمير
- ٤٩٦ البدل المباين (بدل نسيان - بدل غلط - بدل إضراب)
- ٤٩٦ بدل المعرفة من المعرفة ، والنكرة من النكرة والعكس
- ٤٩٧ إبدال الظاهر من الظاهر ، والضمير من الضمير ، وقد أنكره ابن مالك
- ٤٩٧ لا يجوز إبدال المضمر من الظاهر
- ٤٩٨ لا يبدل المضمر من الحاضر إلا في ثلاث مسائل
- ٤٩٩ قد يطرح البدل
- ٤٩٩ الاستغناء في الصلة بلفظ البدل عن لفظ المبدل منه
- ٤٩٩ جواز إبدال بالفعل من الفعل ، والجمله من الجمله ، والجمله من المفرد
- ٥٠٠ ما وقع تفصيلاً لمذكور إن كان وافياً لمعناه جاز إبداله وقطعه
- ٥٠٠ الحكم إذا تلت التوابع كلها اسماً

- البدء في المنصوبات بالمفعول له ، والبدء بالمفعول المطلق ، ووجه كل منهما ٥٠١
- تعدي الفعل ولزومه ٥٠٢
- أنواع الفعل من حيث التعدي واللزوم ٥٠٢
- أقسام الفعل اللازم ٥٠٣
- الفعل المتعدي ٥٠٣
- آلات تعدي الفعل القاصر ثلاث ٥٠٤
- حذف حرف الجر من المفعول ٥٠٤
- اختلاف العلماء في محل (أن ، وأن) ومدخولهما بعد حذف حرف الجر ٥٠٥
- تقديم أحد المعمولات على الآخر ٥٠٧
- حذف المفعول به لغرض لفظي ، ولغرض معنوي ٥٠٧
- المعمول المحذوف قد ينوي الثبوت أولاً ٥٠٧
- حذف الناصب جوازاً ، ووجوباً في أبواب ٥٠٨
- أولها : الاشتغال : تعريفه وحكم الفعل المشتغل عنه ٥٠٩
- ليس من الاشتغال وجوب رفع الاسم خلافاً لابن مالك ٥١١
- وجوب نصب المشتغل عنه ، وترجيح نصبه ، واستواء الوجهين ، وترجيح رفعه ٥١١
- بطلان الاشتغال عند اتباع المشتغل به بيدل ٥١٤
- اشتغال الوصف ٥١٥
- مسألة ليست من باب الاشتغال ٥١٥
- الحكم إذا رفع فعل ضمير اسم سابق ٥١٥
- الثاني : مما حذف عامله : التحذير والإغراء ٥١٦
- تعريف التحذير : التحذير بـ (إيا) والتحذير بغير (إيا) ٥١٦
- التحذير بلفظ (إيا) لا يكون إلا مخاطب ، فإن جاء لمتكلم أو لغائب فشاذ ٥١٨
- تعريف الإغراء ٥١٩
- التحذير بعطف أو تكرار ، التحذير بغير عطف ولا تكرار ٥١٩
- جواز الرفع في مسألتين العطف والتكرار في الإغراء والتحذير ٥١٩
- الثالث : مما حذف عامله وجوباً : المثل وما جرى مجرى المثل ٥٢٠

- ٥١٩ جواز الرفع في مسألتي العطف والتكرار في الإغراء والتحذير
- ٥٢٠ الثالث : مما حذف عامله وجوبًا : المثل وما جرى مجرى المثل
- ٥٢٠ الرابع : مما حذف عامله وجوبًا : المنادى وسيأتي
- ٥٢١ المفعول به قسمان : ظاهر ، ومضمر
- ٥٢١ قول ابن آجروم (المفعول المطلق) تعريفه
- ٥٢٢ أقسام المفعول المطلق
- لا يجوز تثنية وجمع المؤكد لعامله ، ويجوز ذلك في المبين للعدد ، واختلف
- ٥٢٢ في المبين للنوع
- ٥٢٢ عامل المفعول المطلق
- ٥٢٣ الأصل في الاشتقاق
- ٥٢٤ حذف المفعول المطلق المؤكد لعامله ، وقيام نائب مقامه
- ٥٢٤ حذف المفعول المطلق المبين ، وقيام نائب مقامه
- ٥٢٥ حذف عامل المصدر سماعًا وقياسًا
- ٢٢٧ جواز اتباع المصدر العلاجي
- ٢٢٩ جواز الرفع على الابتداء أو الخبرية في المصدر المفيد طلبًا
- ٢٢٩ ارتفاع المصدر على الخبرية
- ٥٣٠ عمل المصدر عمل فعله وإعمال ضمير المصدر
- ٥٣١ أقسام المصدر العامل
- ٥٣١ المصدر المضاف
- ٥٣٣ إذا جر معمول المصدر جاز في التابع مراعاة المحل واللفظ
- ٥٣٤ اسم المصدر ، أوزان المصدر
- ٥٣٥ مصادر الثلاثي
- ٥٣٨ مصادر غير الثلاثي
- ٥٤٠ مجيء المصدر على مفعول
- ٥٤٠ اسما المرة والهيئة
- ٥٤١ اسم الفعل - تعريفه - أقسامه

- عامل الظرف ، حذف عامل الظرف جوازًا ووجوبًا ٥٤٥
- اسم الزمان يقبل النصب إلى الظرفية ٥٤٧
- اسم المكان لا يقبل النصب على الظرفية منه إلا المبهم ٥٤٧
- ما ينتظم في سلك الظرف ٥٤٨
- الظرف نوعان : متصرف ، وغير متصرف ٥٤٩
- الظرف إما معرب ، وإما مبني ٥٥٠
- مما لازم البناء عن الظروف « إذا » وما جرى مجراها ٥٥١
- حيث ، إذا ، قط ، عوض ٥٥٢
- قبل ، بعد ، دون ، أول الجهات ٥٥٥
- حسب ، عل ٥٥٧
- أين ، أني ، متى ، منذ ، مذ ، لدى ، عند ٥٥٩
- هنا ، هناك ، ثم ، الآن ، أمس ٥٦٢
- الظروف جائزة البناء : حين ، يوم ، بين ، دون ٥٦٤
- مما هو جائز البناء ولكنه غير ظرف (مثل) ٥٦٧
- قول ابن آجروم (الخامس من المنصوبات) ٥٦٧
- الحال : تعريفه ٥٦٧
- الحال ضربان : مؤكدة ، ومؤسدة ٥٦٧
- أقسام المؤكدة : مؤكدة لصاحبها ، مؤكدة لعاملها ، مؤكدة لمضمون الجملة ٥٦٧
- الحال المؤسدة ٥٦٩
- الحال مشتقة وجامدة ٥٦٩
- جامدة مؤولة بالمشتق ، وجامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل ٥٦٩
- الحال منتقلة ، ولازمة ٥٧٠
- مجئ المصادر أحوالًا وجعل ابن مالك وولده ذلك قياسًا في ثلاث ٥٧٢
- شرط الحال أن يكون نكرة خلافًا للكوفيين ٥٧٢
- الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ونكرة بمسوغ كثيرًا ٥٧٣
- مجئ الحال من المضاف إليه في ثلاث مواضع ٥٧٤

- الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ونكرة بمسوغ كثيرًا ٥٧٣
- مجيئ الحال من المضاف إليه في ثلاث مواضع ٥٧٤
- من مسوغات وقوع النكرة صاحب حال يأتي صاحب الحال نكرة بلا مسوغ ،
وهو قليل ٥٧٤
- مجيئ الحال من الفاعل والمفعول ومن المبتدأ ٥٧٦
- لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور خلافاً لجماعة منهم ابن مالك ... ٥٧٦
- تفصيل إتيان الحال من المضاف إليه ٥٧٧
- يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبهه ٥٧٩
- وجوب تأخر الحال عن عاملها ٥٧٩
- وجوب تقدم الحال في مسألة العامل فيها أفعال التفضيل ٥٨١
- إجازة الأخفش وابن مالك تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور ٥٨١
- جواز تقدم الظرف على عامله المعنوي ٥٨٣
- تعدد الحال وصاحبها مفرد ، وتعددتها وصاحبها متعدد ٥٨٣
- الحال جملة وشروطها ، وروابطها ٥٨٥
- حذف عامل الحال جوازاً ووجوباً ٥٩٢
- قول ابن آجروم : (باب التمييز) تعريفه ٥٩٣
- التمييز قسمان : تمييز نسبة ، وتمييز ذات ٥٩٤
- تمييز النسبة محول وغير محول ٥٩٤
- تمييز الذات ٥٩٦
- جر التمييز ٥٩٦
- ناصب التمييز - تقديم التمييز على عامله ٥٩٧
- العدد ٥٩٨
- ألفاظه - أصول أسماء العدد اثنا عشر لفظاً ٥٩٨
- الواحد والاثان ٥٩٩
- الثلاثة والعشرة غير المركبة مع شيء من العدد وما بينهما ٥٩٩
- العبرة في التذكير والتأنيث بحال المفرد خلافاً للبغداديين ٥٩٩

- إذا كان المميز اسم جنس أو اسم جمع فالعبرة بحال ضميرهما ٥٩٩
- العدد المركب ٦٠٠
- ألفاظ العقود - صياغة اللفظ من ألفاظ العدد ٦٠٠
- تمييز العدد - اسغناء العدد المركب عن التمييز ٦٠٢
- كنايات العدد ٦٠٧
- كم الاستفهامية الخبرية ٦٠٧
- الفصل بين كم الاستفهامية وغيرها بالظرف وشبهه ٦٠٨
- إذا فصل مميز الخبرية ضرورة جاز جره ، والمختار نصبه ، هذا إن فصل بظرف وشبهه ، فإن فصل بجملة فليس إلا النصب وأجاز الجر بعض المتأخرين ٦٠٩
- قد ينصب تمييز الخبرية دون فصل ٦١١
- اشتراك كم الخبرية والاستفهامية واقتراحهما ٦١٢
- إعراب كم الخبرية والاستفهامية ٦١٢
- كأي ، كذا ، كيت ، وذيت ٦١٣
- قول ابن آجروم : (باب المستثنى) ٦١٦
- تعريف الاستثناء - أدواته ٦١٦
- المستثنى بـ « إلا » : التام المثبت - التام المنفي ٦١٧
- ناصب المستثنى ٦٢٠
- تقدم المستثنى على المستثنى منه ٦٢٢
- الحكم إذا عاد ضمير قبل المستثنى بـ « إلا » الصالح الإتيان على المستثنى منه
- المعمول للابتداء أو ناسخه ٦٢٣
- الاستثناء المفرغ ٦٢٤
- تكرر إلا مع كون الثانية توكيدًا ٦٢٥
- تكرر إلا مع كون الثانية غير توكيد ٦٢٦
- الاستثناء بـ « ليس ، ولا يكون » ٦٢٧
- الاستثناء بـ « حاشا ، وعدا ، وخلا » ٦٢٩
- الاستثناء بـ « غير ، وسوى » ٦٣٠

- ٦٣٢ استثناء النصف واستثناء الأكثر
- ٦٣٣ قول ابن آجروم : باب « لا »
- ٦٣٣ الثامن المنصوبات لا العاملة عمل إن - شروط عملها
- ٦٣٥ إعراب اسم لا وخبرها
- ٦٣٧ إذا تكررت « لا » مع العاطف فلك فيه خمسة أوجه
- ٦٣٩ إذا نعت اسم « لا » المبني المفرد متصل به ، فلك في النعت ثلاثة أوجه ..
- ٦٣٩ إذا نعت اسم « لا » المعرب فليس لك في النعت إلا الرفع والنصب
- ٦٣٩ المعطوف على اسم « لا » يجوز فيه الرفع والنصب ، وأجاز بعضهم الفتح
- ٦٤٠ فإذا كان هذا المعطوف معرفة فليس فيه إلا الرفع
- إذا اتحدت « إلا » وتكرر اسمها المبني من غير فصل ، جاز فتح الثاني ونصبه
- ٦٤٠ ورفعها فإن كان بعد ذلك تابع فليس إلا الرفع والنصب
- ٦٤٠ ما يجوز في « لا أبا لزيد ، ولا غلامين له »
- ٦٤١ حذف اسم لا
- ٦٤٢ دخول همزة الاستفهام على « لا » وبقاء ما لها من عمل
- ٦٤٤ ألا الاستفتاحية
- ٦٤٤ قول ابن آجروم : (باب المنادى)
- ٦٤٥ وجه عدم ذكره بعد المفعول به
- ٦٤٥ تعريف المنادى وحروفه
- ٦٤٦ حذف حرف النداء
- ٦٤٦ لا يجوز حذف حرف النداء في ثمان مسائل
- ٦٤٩ حكم المنادى
- المفرد العلم إذا وصف بابن مضاف إلى علم ، ولم يفصل بين العلم وبـ صفته
- ٦٥١ جاز في العلم الضم ، والفتح ، والوصف بـ « ابنه » كالوصف بـ « ابن »
- ٦٥١ لو فقد شرط من الشروط لم يكن إلا الضم
- ومثل العلم السابق في جواز الوجهين كنيته ، وما يجري مجراه ، ويجب
- ٦٥٢ ترك تنوين العلم الحائر فيه هذان الوجهان

- إذا كرر العلم وأضيف الثاني جاز في الأول الوجهان ، وتعين نصب الثاني ٦٥٢
- والابن والابنة الموصوف بهما العلم وجب نصبهما وربما ضمًا إتياعًا ٦٥٤
- المتجدد تعريفه بالنداء الموصوف يجب نصبه خلافًا للقراء فإن لم يوصف
- فالنصب مرجوح ٦٥٤
- وصف المنادى المبني عند الجمهور خلافًا للأصمعي والكوفيين نداء المنادى
- المنقوص تنوين المنادى المضموم ، ودخول يا علي ما فيه أل في أربع مسائل ٦٥٤
- الاستغاثة ٦٥٦
- المستغاث به يجر بلام مفتوحة ، وكذلك إن عطفت وكررت « يا » ٦٥٩
- إذا عطفت ولم تكرر « يا » كسرت اللام ٦٥٩
- ربما يعوض عن « يا » من ٦٦٠
- حذف المستغاث من أجله إن اتضح المعنى ٦٦٠
- تعلق لام الاستغاثة ، علامة جر المستغاث ٦٦٠
- حذف المستغاث ٦٦٠
- إذا ولى « يا » اسم لا ينادى به إلا مجازًا ٦٦١
- ربما كان المستغاث به مستغاثًا من أجله تقريرًا وتوبيخًا ٦٦١
- حذف لام التعجب من غير تعويض ألف عنها ٦٦١
- أسماء ملازمة للنداء : ٦٦٢
- ١ - فل وفلة ٦٦٢
- ٢ - لؤمان ، نومان ، مكرمان ، ملأمان ٦٦٢
- ٣ - ما كان على وزن فعال سبًا للمؤنث ٦٦٢
- فعال بمعنى الأمر ٦٦٣
- ٤ - ما كان على فعل سبًا للمذكر ٦٦٤
- المنادى المضاف لياء المتكلم ٦٦٤
- المنادى المضاف لياء المتكلم إذا كان معتلاً غير مشبه للصحيح أو مشى
- أو مجموعًا ثبتت ياء الإضافة مفتوحة ٦٦٤
- إلا إذا كانت ياء الإضافة مشددة ، فتحذف ياء الإضافة ويعوض عنها

- ٦٦٤ كسرة ، وقد جاء بالفتح
- إذا كان المنادى المضاف لياء المتكلم وصفاً بمعنى الحال أو الاستقبال وتحذف
- ٦٦٥ ياء الإضافة بل تثبت ساكنة أو مفتوحة
- ٦٦٥ إذا كان المنادى غير ما تقدم ، وغير أب وأم جاز فيه ست لغات
- ٦٦٧ إذا كان المنادى أباً أو أمّاً جاز فيه ست لغات
- ٦٦٨ تابع المنادى أقسام
- ٦٦٨ قسم يجب نصبه ، وهو النعت والتوكيد والبيان المضاف غير المصحوب بأل
- ٦٦٨ قسم يجب رفعه ، وهو نعت أي وآية خلافاً للمازني
- ٦٦٩ لا ينعت أي إلا بما فيه أل الموصول ، واسم الإشارة
- ٦٦٩ إذا نودي اسم الإشارة وجب اتباعه بمصحوب أل موصولاً أو غيره
- قسم يجوز فيه نصبه ، وهو ما كان نعتاً أو توكيداً أو بياناً من مفرد
- ٦٦٩ أو مضاف أو مقرون بأل
- ٦٦٩ مما يجوز فيه الوجهان المنسوق المقرون بأل
- قسم يعطي في حال تبعيته ما يعطاه ، وكان منادى مستقلاً وهو البدل
- ٦٧٠ والنسق غير المقرون بأل سواء كانا مفردين أو مضافين
- ٦٧١ الندبة - تعريف المندوب - حكمه حكم المنادى
- ٦٧١ لا تندب النكرة ولا المبهمات - غير الموصول
- ما يحذف لأجل الندبة (الألف قبل ألف الندبة ؛ لالتقاء الساكنين التنوين
- ما قبل ألف الندبة من ضمة أو كسرة ، ويوضع مكانهما الفتحة ، فإن
- خيف الملبس قلبت الألف واواً بعد الضمة وياء بعد الكسرة زيادة هاء
- السكت في الوقف مع الندبة)
- ٦٧١ في المندوب ثلاثة أوجه
- ٦٧٢ هل تلحق ألف الندبة في وصف المنادى ؟
- ٦٧٢ باب الترقيم
- ٦٧٤ تعريف الترقيم - ما لا يرخم - ترقيم المنادى المختوم بالهاء
- ٦٧٥ ترقيم المنادى غير المختوم بالهاء بشروط

- المحذوف للترخيم ٦٧٦
- للعرب لغتان في الترخيم ٦٧٨
- لا يرخم ما فيه تاء التأنيث إلا على لغة الانتظار ٦٧٩
- الغالب أن ينادى ما فيه تاء التأنيث مرخمًا ، وكذلك : مالك ، و حارث ،
وعامر ترخيم طيلسان وصيقل « اسمين » ٦٧٩
- لا يرخم طيلسان علمًا ٦٧٩
- وقوع الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة ٦٨٠
- لا يجوز ترخيم ما فيه أل ٦٨١
- الاختصاص ٦٨٢
- إذا كان الاختصاص بـ (أي) بني على الضم ، وإذا كان بغير (أي)
وجب نصبه الاختصاص لا يكون في أول الكلام بل في أثناؤه أو بعد تمامه
ولا بد قبله من اسم بمخناه ، والغالب أن يكون ضمير تكلم ٦٨٢
- يقل كون المنصوب على الاختصاص علمًا أو ضمير خطاب ٦٨٣
- الفرق بين الاختصاص والمنادى ٦٨٣
- يقع المنصوب على الاختصاص بـ (أل) قياسًا بخلاف المنادى ٦٨٣
- قول ابن آجروم : (باب المفعول من أجله) ٦٨٣
- تسميته ، تعريفه ، شروطه ٦٨٤
- إذا استوفى المفعول له شروطه جاز نصبه وجره بحرف منبئ عن التعليل أو السببية ،
ونصب المجرد من أل والإضافة أرجح من جره ، وجر المقرون بأل أرجح من نصبه
ويستوي الوجهان في المضاف ٦٨٥
- الفاقد للشروط يجب جره بحرف منبئ عن التعليل أو السببية ٦٨٦
- قول ابن آجروم : (باب المفعول معه) ٦٨٧
- تعريفه ، حالات الاسم بعد الواو ، ناصب المفعول معه ٦٨٧
- إذا تلا المفعول معه حال لما قبله أو خبر عنه ٦٩٤
- هل يجوز القياس على ما سمع من كلام المفعول معه ؟ ٦٩٤
- الخفوضات ٦٩٥

- ٦٩٥..... قول ابن آجروم : (باب مخفوضات الأسماء)
- ٦٩٥..... المخفوضات ثلاثة
- ٦٩٥..... المخفوض بالتبعية
- ٦٩٥..... المخفوض بالمجاورة
- ٦٩٧..... الإضافة ، تعريفها
- ٦٩٨..... الأشياء التي تحذف للإضافة
- ٦٩٩..... حكم المضاف والمضاف إليه ، العامل في المضاف إليه
- ٧٠٠..... الإضافة قسمان معنوية ، ولفظية
- ٧٠٠..... الإضافة المعنوية - معاني الإضافة
- ٧٠٢..... علة تسمية هذه الإضافة بالمعنوية وبالمحضنة
- ٧٠٣..... الإضافة اللفظية - فائدتها - الضارب الرجل
- ٧٠٥..... محل الضمير في قولك : جاء الضاربك
- ٧٠٦..... دخول الألف واللام على المضاف إضافة لفظية في خمس مسائل
- ٧٠٨..... الإضافة الشبيهة بالمحضنة
- ٧٠٨..... الاسم المضاف إلى الصفة ، والصفة المضافة إلى موصولها
- ٧١٠..... إضافة المسمى للاسم ، والموصوف المضاف لشيء قام مقام الصفة
- ٧١٠..... إضافة الاسم المؤكد إلى مؤكدة ، والملغى إلى المعتبر والمعتبر إلى الملغى
- ٧١١..... الإضافة اللفظية لا تفيد تخصيصاً
- ٧١٢..... من الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة (التأنيث والتذكير)
- أقسام الاسم من حيث قبول الإضافة ، قسم جائز الإضافة قسم ممتنع
- الإضافة ، كالمضمرات ، والإشارات ، والموصولات غير أي وأسماء
- الشروط ، وأسماء الاستفهام
- ٧١٤..... قسم يجب إضافته ، وهو قسمان : ما يضاف معنى ويجوز قطعها عنها
- ٧١٤..... لفظاً (بعض ، كل ، أي) .
- ٧١٥..... ما يجب إضافته لفظاً ومعنى ، وهو ثلاثة أضرب
- أولها : ما يضاف للظاهر والمضمر « عند ، لدى ، قصارى ، سوى ، كلا ،

- كلتا ، مع ٧١٥
- الضرب الثاني : ما يضاف للظاهر « أولو ، أوت » ٧١٩
- الضرب الثالث : ما يضاف للمضمر ، وهو قسمان : ٧٢٠
- الأول : ما يضاف لكل مضمر « وحد » ٧٢٢
- القسم الثاني : ما يضاف لضمير المخاطب « لبيك ، سعديك ، دواليك
هذاديك ، حنانيك) ٧٢٢
- عامل لبيك وأخواته ، وإعرابها ٧٢٢
- حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه ٧٢٦
- يجوز حذف مضافين ، وإقامة الثالث مقامهما ٧٢٨
- إذا وجد أربعة متضايفان جاز حذف الأول ، وإنابة الثالث عنه ، وحذف
الثالث ، وإنابة الرابع عنه ٧٢٨
- جر المضاف إليه مع حذف المضاف إن تلا عاطفًا متصلًا أو منفصلًا
بـ « إلا » مسبوقًا بمضاف مثل المحذوف ، فإن لم يوجد عاطف فجر المضاف
إليه قليل ، وقاسه الكوفيون ٧٢٩
- فإن كان العاطف مفصولًا بغير « لا » فنادر ٧٣١
- حذف المضاف إليه والاستغناء بالمضاف ، وله ثلاثة أقوال : ٧٣٢
- أحدها : يترك تنوينه ، وينى على الضم ٧٣٢
- ثانيها : يعرب ويرد إليه ما قد حذف للإضافة ٧٣٢
- ثالثها : لا ينون ، ويعرب كما لو ذكر المضاف إليه بشرط أن تعطف على
المضاف اسمًا عاملاً في مثل المحذوف إما بإضافة وإما بغيرها ٧٣٢
- الفصل بين المضاف والمضاف إليه ٧٣٣
- الفصل بالظرف والجار والمجرور إن تعلقا بالمضاف في الشعر قوي ٧٣٣
- فإن لم يتعلقا بالمضاف ، فالفصل ضعيف ٧٣٣
- مثال الفصل بالظرف والجار والمجرور المتعلقين بالمضاف ٧٣٣
- وقوع الفصل في الشر ٧٣٤
- مثال الفصل بالظرف والجار والمجرور غير المتعلقين بالمضاف ٧٣٤

٧٣٤	وقوع الفصل في النشر
٧٣٤	مثال الفصل بالظرف والجار والمجرور غير المتعلقين بالمضاف
٧٣٥	الفصل بمعمول غير المضاف عن فاعل ، أو مفعول ، أو بفاعل المضاف
٧٣٦	الفصل بين المضاف والمضاف إليه بنعت المضاف في النظم
٧٣٦	الفصل بالنداء
٧٣٧	الفصل بالمفعول به في الشعر
٧٣٧	الفصل بمعمول المضاف نثرًا ونظمًا ، إذا كان المضاف إليه فاعله بمفعوله الثاني
٧٣٩	الفصل بين المضاف الوصف وبين المضاف إليه الذي هو مفعوله الأول
٧٤٠	الفصل بـ (إن شاء الله) وبـ (إما)
٧٤٠	مذهب البصريين أن لا يفصل بين المتضافين إلا في الشعر
٧٤١	المضاف لياء المتكلم
	الأصل في حركة آخر المضاف إلى ياء المتكلم الكسر ، والأصل في ياء
٧٤١	المتكلم جواز فتحها وسكونها
٧٤٢	أربع مسائل لا تكون ياء المتكلم إلا مفتوحة ؛ ولا يكون ما قبلها إلا ساكنًا
٧٤٢	الأولى والثانية : المنقوص والمقصور
٧٤٣	قلب ألف المقصور ياء وإدغامها في ياء المتكلم عند هذيل
٧٤٣	قلب ألف (على ، وإلى ، ولدى) ياء إذا جررت بهن ضميرًا
٧٤٣	الثالثة : المثني . الرابعة : جمع المذكر السالم
٧٤٤	حكم المضاف لياء المتكلم
٧٤٦	المقصور
٧٤٦	المنقوص
٧٤٧	المضارع المعتل
٧٤٧	تسمية المضاف والمضاف إليه باسم بعضهما
٧٤٩	الخاتمة
٧٥٢	١ - فهرس الآيات القرآنية
٧٨٠	٢ - فهرس الأحاديث النبوية

٨٧٠ فهرس تفصيلي للموضوعات

- ٣ - فهرس الشواهد الشعرية (الأشعار ، والأرجاز) ٧٨٢
- ٤ - فهرس الأمثال والأقوال المأثورة ٨٠٦
- ٥ - فهرس الأعلام ٨١٣
- ٦ - فهرس الأماكن والبلدان ٨٢١
- ٧ - فهرس الكتب المذكورة في شرح الأبرومة للسنيهوري (هذا الشرح) ٨٢٣
- ٨ - فهرس المصادر والمراجع ٨٢٤
- ٩ - فهرس الموضوعات ٨٥٦

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رقم الإيداع

٢٠٠٥/٢٣٨٨٨

الترقيم الدولي I.S.B.N

977 - 342 - 341 - 7

(من أجل تواصل بناء بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم .. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..
نشكر لك اقتناء كتابنا : « شرح الأجرومية في علم العربية » ورغبة منا في
تواصل بناء بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن رأيك مهم بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن
ترسل إلينا دائماً بملاحظاتك ؛ لكي ندفع بمسيرتنا سوياً إلى الأمام .

* فهياً مارس دورك في توجيه دفة النشر باستيفائك للبيانات التالية :-

الاسم كاملاً : الوظيفة :
المؤهل الدراسي : السن : الدولة :
المدينة : حي : شارع : ص.ب :
هاتف : / e-mail :

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

☐ أثناء زيارة المكتبة ☐ ترشيح من صديق ☐ مقرر ☐ إعلان ☐ معرض

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : المدينة : العنوان :

- ما رأيك في عملنا في الكتاب ؟

☐ ممتاز ☐ جيد ☐ عادي (لطفًا وضح لم)

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ متميز (لطفًا وضح لم)

- ما رأيك في سعر الكتاب ؟ ☐ رخيص ☐ معقول ☐ مرتفع

(لطفًا اذكر سعر الشراء) العملة

عزيزي انطلاقاً من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا
فنحن نرحب بملاحظاتك النافعة ... فلا تتوان ودون ما يحول في خاطرك :-

.....
.....
.....

دعوة : نحن نرحب بكل عمل جاد يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرع منه ،
والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسية منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال .

عزيزي القارئ أعد إلينا هذا الحوار المكتوب على [e-mail:info@dar-alsalam.com](mailto:info@dar-alsalam.com)

أو ص.ب ١٦١ الغورية - القاهرة - جمهورية مصر العربية

لنراسلك ونزودك ببيان الجديد من إصداراتنا



عزيزي القارئ الكريم :

نشكرك على اقتنائك كتابنا هذا ، الذي بذلنا فيه جهداً نحسبه ممتازاً ، كي نخرجه على الصورة التي نرضاها لكتبنا ، فدائماً نحاول جهدنا في إخراج كتبنا بنهج دقيق متقن ، وفي مراجعة الكتاب مراجعة دقيقة على ثلاث مراجعات قبل دفعه للطباعة ، وبشاء العلي القدير الكامل أن يثبت للإنسان عجزه وضعفه أمام قدرته مهما أوتي الإنسان من العلم والخبرة والدقة تصديقاً لقوله تعالى :

﴿ يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴾ (النساء : ٢٨)

فأخي العزيز إن ظهر لك خطأ مطبعي أثناء قراءتك للكتاب فلا تتوان في أن تسجله في هذا النموذج وترسله لنا فتتداركه في الطبعة اللاحقة ، وبهذا تكون قد شاركت معنا بجهد مشكور يتضافر مع جهدنا جميعاً في سيرنا نحو الأفضل .

الخطأ	رقم الصفحة	السطر

شاكرين لكم حسن تعاونكم ... ،

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس



الكتاب في سطور

إن إيجاز الأجرومية قد أكسبها الإقبال عليها من المحيط إلى
الضرات ، فاستغنى بها المبتدئ ، وبدأ بها المجتهد ، وتواهد عليها
العلماء يشرحونها وينقحون إشارتها ، ويثبتهون على مقائلها ،
ويعربون أمثلتها وشواهدنا ، ومنهم من نظمها شعرا .
ويتميز هذا الشرح بالأقدمية قياسا على شروح الأجرومية
الأخرى ، إضافة إلى غزارة المادة وكثرة الشواهد القرآنية
والحدِيثية والشعرية ، وكذلك الأقوال الماثورة عن العرب ،
بالإضافة إلى جمعه آراء الكثير من العلماء المتقدمين
والمُتأخرين ، فأصبح منظومة نحوية سهلة المنال والإحاطة
بها ، تروى ظلما العامة ويقف عندها الخاصة .

الناشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والاعمال

القاهرة - مصر - ١٢ شارع الأزهر - ص.ب. ١٦١ القومية

هاتف : ٥٢٨٠ - ٢٧١٥٧٨ - ٥٢٢٨٢٠ - ٥٢٢٨٢٠ - ٥٢٢٨٢٠

فاكس : ٢٧١٧٥٠ (٢٠٢)

الإسكندرية - هاتف : ٥٩٢٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٢٢٢٠٤ (٢٠٢)

email: info@dar-alsalam.com

www.dar-alsalam.com